رقم الترتيب : .....
رقم التسلسل: .....

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

التخصص : دراسات اقتصادية

بعنوان :

أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات
(دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية)
L'impact de L'évolution des Systèmes d'Exploitation Pétrolière sur les Exportations
(Etude du cas de l'Algérie comparée à certains pays pétroliers)

من إعداد المترشحة : أمينة مخلفي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 11 مارس 2013

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ/الدكتور : ـــــإبراهيم بختي..... (أستاذ التعليم العالي – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

أ/الدكتور : ـــــــ عبد المجيد قدي..... (أستاذ التعليم العالي ، جامعة الجزائر 3) مقررا

أ/الدكتور : ـــــ محمد قويدري .....(أستاذ التعليم العالي – جامعة عمار ثليجي الأغواط) مناقشا

الدكتور : ـــــــ أحمد لعمى ..... (أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الدكتور :ـــــــ محمد حمزة بن قرينة..... (أستاذ محاضر أ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الدكتور : ـــــ ابراهيم بورنان.....(أستاذ محاضر أ – جامعة عمار ثليجي الأغواط) مناقشا

السنة الجامعية : 2012/2011

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة
مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
التخصص : دراسات اقتصادية

بعنوان :

أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات
(دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية)
L'impact de L'évolution des Systèmes d'Exploitation Pétrolière sur les Exportations
(Etude du cas de l'Algérie comparée à certains pays pétroliers)

من إعداد المترشحة : أمينة مخلفي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 11 مارس 2013

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ/الدكتور : ـــــإبراهيم بختي..... (أستاذ التعليم العالي – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
أ/الدكتور : ـــــــــ عبد المجيد قدي..... (أستاذ التعليم العالي ، جامعة الجزائر 3) مقررا
أ/الدكتور : ـــــــ محمد قويدري .....(أستاذ التعليم العالي – جامعة عمار ثليجي الأغواط) مناقشا
الدكتور : ـــــــــ أحمد لعمى ..... (أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا
الدكتور :ـــــــ محمد حمزة بن قرينة..... (أستاذ محاضر أ– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا
الدكتور : ـــــــ ابراهيم بورنان.....(أستاذ محاضر أ – جامعة عمار ثليجي الأغواط) مناقشا

السنة الجامعية : 2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك

التي أنعمت علي و على والدي

وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني

برحمتك في عبادك الصالحين "

سورة النمل 19

الإهداء

أهـــدي ثمار جهدي المتواضـع إلى أسباب النجاح و الصلاح والفلاح :

إلى الوالدة العزيزة نور عيني السيدة "جوهرة" أطال الله عمرها وإلى الروح الطاهرة لوالدي "**علي**" تغمده الله برحمته الواسعة .

إلى فلـــذة كبـــدي و قـــرة عينـــي **بناتي : إينـــــاس ، سرين وسارة** أصلحهن الله .

إلى من آزرني في م نتـــي و تحمل مشقتي **زوجـــي العزيز طـالب م حمد سفيـــان** .

- ✶ إلى أخوي و إخوتي : سيد أحمد ، هارون ، هنـــدة وإيـمـــان وإلى كل أفراد عائلتي القريبة و البعيدة .
- ✶ إلى أعز الأصدقاء و من تقاسمت معي مشقة عمل بحثي إلى غاية إنهائه **"عمراني حليمة"** .
- ✶ إلى الذين نأمل لهم كل الخير : طلاب قسم **الدفعة الأولى اقتصاد وتسير بترولي LMD بجامعة ورقلة والى الدفعات اللاحقة ،**
- ✶ وإلى كل أساتذة وطلبة كلية العلوم الاقتصاديـــة والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .

شكـــر و عرفـــان

إن إعداد البحث يكون نتيجة تضافر عدة جهـــود ، تتعاون جميعا في إنجازه ليظهر في أحســـن صـــــورة .
و أنا إن وفقني الله لإتـــمام هـــذا العمـل ، أتقدم بخالص الشكر و شديد الامتنان إلى :

❖ الأستاذ المشرف : أ . **الدكتور/ قـــدي عبـد المجيد** على توجيهي ، مساعدتي و تصويب أخطائـي .

❖ إلى الذين لم يبخلوا علي بنصحهم و توجيههم و دعمهم لهذا العمل : **أ . د بختي إبراهيم ، الدكتور دويس م حمد الطيب ، والى الدكتور . قريشي يوسف .**

❖ و شكر خاص إلى **الدكتور شعوبي فوزي** الذي ساعدني في عملي منذ التحاقي بسلك تدريس التعليم العالي بنصحه و إرشاداته وتصويب أخطائي .

فللكل خالص التقدير الحب و الوفاء ، و أعتذر عن من اغفلت اسمه سهوا وخطأ مني .

جازى الله عني الجميع خير الجزاء .

مستخلص الدراسة :

منذ الاكتشاف التجاري للنفط في أواخر القرن التاسع عشر إلى اليوم في القرن الواحد والعشرين ، لم تتوقف أهمية النفط على الساحة العالمية والإقليمية، بل أصبح من ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، رغم محاولات إحلاله بطاقات أخرى متجددة وغير متجددة .

لقد عملت الدول المنتجة لهذا المورد، خاصة في الدول النامية والعضو في منظمة الأوبك على مراجعة نظم استغلالها للنفط بما يتماشى وسياستها وأهدافها الاقتصادية التي تخدمها في كل مرحلة من مراحل اقتصادها، حيث شهدت نظم استغلال نفط الدول النامية عدة محطات تعبر كل منها عن وضعية سوق نفطها، من المنظور المحلي و العالمي إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن. وقد ساعدت عضوية الدول المنتجة للنفط في بعض المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الأوبك والأوابك في توحيد سياساتها النفطية. والجزائر كغيرها من الدول النامية والعضو في منظمة الأوبك تبحث ومازالت عن السياسة المثلى في تطبيق نظام استغلال رشيد وكفء في طاقها النفطية الذي يعود ايجابا على صادراتها النفطية ومن ثم على اقتصادها الوطني.

ومن هذا المنطلق، تهدف دراستنا إلى محاولة التعرف على أنواع أنظمة استغلال النفط المعمول بها في الجزائر منذ الاكتشاف التجاري سنة 1958 إلى غاية سنة 2011، وآثارها على صادرات الجزائر وفق مراحل نشاطات الصناعة النفطية. والوصول إلى مقارنة هذه النتائج النظرية والتطبيقية ببعض تجارب دول العالم. حيث وقع اختيارنا على دولتي فنزويلا والكويت بسبب قدم صناعتهما النفطية وعضويتهما في منظمة الأوبك.

تتمحور اشكالية هذه الدراسة حول الكيفية التي **تتجسد بها أنظمة استغلال النفط على أرض الواقع بصفة عامة وفي الجزائر وفنزويلا والكويت بصفة خاصة؛ ومدى تأثير تطور هذه الأنظمة على صادرات الدول محل الدراسة ، وتحديد أوجه الاختلاف و التشابه بين هذه الأنظمة.**

الكلمات الدالة: صناعة نفطية، مرحلة منبع، مرحلة المصب، نظام استغلال النفط، العقود النفطية، نفط الجزائر، ،الأوبك، الصادرات النفطية.

Résumé :

Depuis la découverte commerciale du Pétrole fin du XIX siècle à ce jour, le Pétrole n'a cessé de prendre une grande importance économique à l'échelle Nationale et Internationale, tant pour les pays importateurs et consommateurs du pétrole que pour les pays exportateurs du Pétrole. Et ce malgré plusieurs tentatives de vouloir remplacer cette richesse par d'autres énergies fossiles ou renouvelables dues à l'instabilité du marché pétrolier du point de vue Offre, Demande et Prix.

Les Pays exportateurs du pétrole particulièrement les pays en voie de développement et membres de L'OPEP, n'ont pas cessé de développer leurs systèmes d'exploitation pétrolière en sorte à ce que ce dernier réalise leurs objectifs politiques et économiques adéquats à chaque étape du pays, ce qui a mené à avoir plusieurs stations et phases de système d'exploitation pour ces pays.

Par ce qui a été annoncé, notre étude a pour Objet d'étudier les différentes phases et sortes du système d'exploitation pétrolier en Algérie et leur impact sur l'exportation pétrolière suivant les phases de cette industrie, pour arriver à la comparer avec la même étude de certain pays. Notre choix s'est posé sur le Venezuela et le Kuwait à cause des facteurs qui les unis, tel que : ce sont des pays membres de l'OPEP, et aussi ce sont des pays qui vivent sur la rente pétrolière).

De ce fait La problématique qui ressort de cette étude est la suivante : **Comment apparaissent les Systèmes d'Exploitation Pétrolière sur le terrain en général et pour le cas de l'Algérie le Venezuela et le Kuwait en particulier? Quel est l'impact de ces systèmes sur l'exportation de chaque pays à travers les phases de l'industrie pétrolière ? Et quels sont les points en commun et les divergences de ces systèmes durant toute la phase du développement de l'industrie pétrolière ?**

Mots clés : L'Industrie Pétrolière, Phase Amont ; Phase Aval, Système d'Exploitation, Contrats Pétroliers Le Pétrole Algérien, Le pétrole au moyen Orient, OPEC, Exportations Pétrolières.

فهرس المحتويات

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
	الآية والإهداء	I
	شكر وعرفان	III
	مستخلص الدراسة	IV
	فهرس المحتويات	V
	قائمة المصطلحات الأساسية	XII
	فهرس الجداول	XIII
	فهرس الأشكال البيانية	XV
	فهرس الملاحق	XVIII
	قائمة أهم المراكز البحثية الالكترونية المعتمدة في إحصائيات البحث	XX
	المقدمة العامة	أ
I	**الفصل الأول: دورة استغلال الصناعة النفطية وموقع النفط ضمن الطاقات الأخرى**	01
0.I	**دورة استغلال الصناعة النفطية**	02
1.0.I	الصناعة النفطية وخصائصها	02
1.1.0.I	مفهوم الصناعة النفطية	03
2.1.0.I	خصائص الصناعة النفطية	05
2.0.I	دورة استغلال الصناعة النفطية	08
1.2.0.I	مرحلة المنبع	09
2.2.0.I	مرحلة المصب	13
1.I	**الطاقات التقليدية المنافسة للنفط**	14
1.1.I	الغاز الطبيعي	14
1.1.1.I	مفهوم الغاز، أهميته وخصائصه واستعمالاته	15
2.1.1.I	إنتاج الغاز الطبيعي في العالم	16
3.1.1.I	تسويق الغاز الطبيعي في العالم	18
4.1.1.I	احتياطي الغاز الطبيعي في العالم	19
5.1.1.I	معوقات استخدام الغاز الطبيعي	20
2.1.I	الفحم الحجري	21
1.2.1.I	مفهوم الفحم الحجري وأهميته	21
2.2.1.I	استعمالات الفحم الحجري	22
3.2.1.I	احتياطيات الفحم الحجري	22
4.2.1.I	معوقات استخدام الفحم الحجري	24

3.1.I	الطاقة النووية (الإنشطار النووي)	25
1.3.1.I	مفهوم الطاقة النووية وكيفية إنتاجها	25
2.3.1.I	إنتاج الطاقة النووية	25
3.3.1.I	استعمالات الطاقة النووية	27
4.3.1.I	معوقات استخدام الطاقة النووية	27
2.I	**الطاقات الجديدة المنافسة للنفط**	29
1.2.I	الطاقة الشمسية	29
1.1.2.I	مفهوم الطاقة الشمسية	29
2.1.2.I	خصائص الطاقة الشمسية	29
3.1.2.I	استخدامات الطاقة الشمسية	30
4.1.2.I	إنتاج الطاقة الشمسية	30
5.1.2.I	معوقات الطاقة الشمسية	32
2.2.I	الطاقة الهوائية (طاقة الرياح)	32
1.2.2.I	مفهوم الطاقة الهوائية	32
2.2.2.I	استخدامات طاقة الرياح	32
3.2.2.I	إنتاج طاقة الرياح	33
4.2.2.I	صعوبات ومعوقات طاقة الرياح	34
3.2.I	الطاقة المائية (الكهرومائية)	35
1.3.2.I	لمحة عن الطاقة المائية ومفهومها	35
2.3.2.I	استخدامات ومزايا الطاقة الكهرومائية	36
3.3.2.I	إنتاج الطاقة الكهرومائية	36
4.3.2.I	معوقات الطاقة المائية	37
4.2.I	طاقة الحرارة الجوفية	37
1.4.2.I	مفهوم طاقة الحرارة الجوفية	37
2.4.2.I	إنتاج الطاقة الجوفية المركبة	38
3.4.2.I	معوقات وسلبيات طاقة الحرارة الجوفية	40
5.2.I	الطاقة العضوية	40
1.5.2.I	مفهوم الطاقة العضوية	40
2.5.2.I	إنتاج الطاقة الحيوية	41
3.5.2.I	صعوبات ومعوقات الطاقة الحيوية	42
3.I	**مميزات النفط مقارنة بمصادر الطاقة البديلة**	43
1.3 .I	مدى قدرة الطاقات البديلة الإحلال محل النفط	43
2.3 .I	موقع النفط ضمن الطاقات الأخرى	44
	خلاصة الفصل الأول	45
II	**الفصل الثاني: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية**	47
0.II	**وضعية وخصائص السوق النفطية العالمية**	48
1.0.II	حجم وطبيعية السوق النفطية العالمية	48

1.1.0.II	وضعية وحجم سوق النفط ما قبل 1945 فترة السيطرة والتحكم الاستغلالي والاحتكاري	48
2.1.0.II	وضعية وحجم سوق النفط فترة 1945-1986	49
3.1.0.II	وضعية وحجم سوق النفط فترة 1986 إلى القرن الواحد والعشرين	52
2.0.II	خصائص السوق النفطية العالمية	53
1.2.0.II	ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري	54
2.2.0.II	سوق التكامل الرأسي والأفقي	54
3.2.0.II	سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات)	54
4.2.0.II	عدم مرونة الطلب في الأجل القصير	54
5.2.0.II	تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة	55
6.2.0.II	ازدياد استهلاك الدول النامية للطاقة	55
1.II	**الشركات العالمية والسوق النفطية**	56
1.1.II	شركات النفط العالمية: تعريفها، وخصائصها ومهامها	56
1.1.1.II	تعريف شركات النفط العالمية	56
2.1.1.II	خصائص الشركات النفطية العالمية	58
3.1.1.II	نشاط ومهام الشركات النفطية العالمية	59
2.1.II	وضعية الشركات العالمية في السوق قبل الأزمة النفطية المضادة 1986	61
1.2.1.II	وضعية الشركات العالمية منذ نشأتها إلى سنة 1945(فترة السيطرة والتحكم الاستغلالي	61
2.2.1.II	وضعية الشركات العالمية منذ 1945 إلى 1970 (فترة التركز الاحتكاري الرأسمالي)	63
3.2.1.II	وضعية الشركات العالمية منذ 1970 إلى 1986	68
3.1.II	وضعية الشركات العالمية في السوق بعد الأزمة النفطية المضادة 1986	70
1.3.1.II	وضعية الشركات العالمية في سوق النفط خلال فترة (1986-2011)	70
2.3.1.II	أبرز الشركات النفطية العالمية فترة (1986-2010)	73
2.II	**الشركات النفطية الوطنية والسوق النفطية**	75
1.2.II	نشأة الشركات النفطية الوطنية أهميتها محليا وعالميا	76
1.1.2.II	نشأة الشركات الوطنية للنفط	76
2.1.2.II	أهمية شركات النفط الوطنية على الساحة المحلية والعالمية ومهامها	78
3.1.2.II	أهداف الشركات النفطية الوطنية	80
2.2.II	تحديات الشركات النفطية الوطنية في أعقاب الصدمة النفطية 1986	82
1.2.2.II	تحديات الشركات النفطية الوطنية	82
2.2.2.II	مساندة الحكومة للشركات النفطية الوطنية	84
3.2.2.II	انجازات الشركات النفطية الوطنية عامة	86
3.2.II	دراسة لدور ووزن بعض الشركات النفطية الوطنية	87
1.3.2.II	حالة شركة النفط الفينزويلية **"PDVSA"**	88
2.3.2.II	حالة شركة النفط الكويتية **"KNPC"**	92
3.3.2.II	حالة شركة النفط الجزائرية سوناطراك **"SONATRACH"**	97
3.II	**منظمة الأوبك والسوق النفطية**	106
1.3.II	ظروف نشأة منظمة الأوبك، وأهدافها وخصائصها	107

1.1.3.II	ظروف نشأة منظمة الأوبك	107
2.1.3.II	أهداف منظمة الأوبك	108
3.1.3.II	خصائص منظمة الأوبك	109
2.3.II	أهم الدول الفاعلة في منظمة الأوبك وإنجازات المنظمة	109
1.2.3.II	الدول الفاعلة في منظمة الأوبك	110
2.2.3.II	إنجازات منظمة الأوبك بعد نشأتها	112
3.3.II	موقع منظمة الأوبك في سوق النفط العالمية	113
1.3.3.II	الأوبك والنفط كسلاح سياسي (1973)	113
2.3.3.II	الأوبك والسياسة التسعيرية	115
3.3.3.II	موقع الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط وآفاقه	119
4.3.3.II	موقع الأوبك من الاحتياط العالمي للنفط وأفاقه	122
4.II	**الوكالة الدولية للطاقة والسوق النفطية**	126
1.4.II	ظروف نشأة الوكالة الدولية للطاقة ومهامها	126
1.1.4.II	ظروف نشأة الوكالة الدولية للطاقة	127
2.1.4.II	مبادئ الوكالة، وأهدافها ومهامها	128
3.1.4.II	إدارة الوكالة وبرامج العمل	131
2.4.II	موقع الوكالة الدولية للطاقة في سوق النفط العالمية	132
1.2.4.II	موقع الوكالة الدولية للطاقة في تحديد الطلب على النفط	132
2.2.4.II	سياسة الوكالة الدولية للطاقة في سوق النفط	133
3.2.4.II	سياسة الوكالة الدولية للطاقة في تطوير آليات التسوق وطرق تسعير مبيعات النفط	136
3.4.II	مستقبل الوكالة الدولية للطاقة	138
1.3.4.II	توقعات إمدادات النفط المستقبلية	138
2.3.4.II	توقعات الطلب العالمي على النفط	138
3.3.4.II	توقعات المستقبلية للطاقة نظرة إلى سنة 2040	140
5.II	**منتجو النفط خارج منظمة الأوبك والسوق النفطية**	141
1.5.II	أهم منتجي النفط خارج الأوبك و استراتيجياتهم النفطية	142
1.1.5.II	الولايات المتحدة الأمريكية	143
2.1.5.II	روسيا	143
3.1.5.II	دول أوروبا الغربية	145
2.5.II	عوامل زيادة دور المنتجين خارج الأوبك في السوق النفط العالمية	145
1.2.5.II	الولايات المتحدة الأمريكية	146
2.2.5.II	روسيا	152
3.2.5.II	دول أوروبا الغربية	157
3.5.II	مستقبل منتجي النفط خارج الأوبك	162
1.3.5.II	أفق العرض العالمي للنفط للدول المنتجة خارج الأوبك	162
2.3.5.II	أفق الطلب العالمي للنفط للدول خارج الأوبك	163

	خلاصة الفصل الثاني	164
III	**الفصل الثالث : أنظمة استغلال النفط العالمية والصادرات النفطية**	165
0.III	**مفهوم نظام استغلال النفط والعقود النفطية**	166
1.0.III	تعريف نظام استغلال النفط	166
2.0.III	تعريف العقود والاتفاقيات النفطية عامة ومضمونه	170
1.III	**أشكال نظام استغلال النفط**	171
1.1.III	عقود الامتياز النفطية التقليدية القديمة والمعدلة (الحديثة)	172
1.1.1.III	تعريف عقود الامتياز النفطية التقليدية القديمة	172
2.1.1.III	مضمون عقود الامتياز النفطية التقليدية والفرق بينها وبين عقود الامتياز التقليدية الحديثة	173
3.1.1.III	خصائص ومبادئ عقود الامتياز النفطية القديمة	183
2.1.III	عقود المشاركة والخدمات	184
1.2.1.III	عقود المشاركة	184
2.2.1.III	عقود الخدمات النفطية	191
3.1.III	عقود تقاسم الإنتاج	193
1.3.1.III	مفهوم عقود تقاسم الإنتاج	194
2.3.2.III	ملامح عقود تقاسم الإنتاج	196
3.3.1.III	الخصائص العامة والمالية لعقود تقاسم الإنتاج	198
2.III	**نماذج عن أنظمة استغلال النفط السائدة في العالم**	200
1.2.III	نموذج فنزويلا	202
1.1.2.III	نظام استغلال النفط فترة نشأة الصناعة النفطية الفنزويلية (1908-1940)	203
2.1.2.III	نظام استغلال النفط فترة ما قبل التأميم (1940-1974)	207
3.1.2.III	نظام استغلال النفط فترة التأميمات (1975-1989)	215
4.1.2.III	نظام استغلال النفط فترة الإصلاحات الأولى (1989-1998)	220
5.1.2.III	نظام استغلال النفط فترة الإصلاحات الثانية (1998-2011)	226
2.2.III	نموذج الكويت	231
1.2.2.III	نظام استغلال النفط ونتائجه فترة الانتداب البريطاني (1911-1960)	231
2.2.2.III	نظام استغلال النفط ونتائجه فترة ما بعد الاستقلال (1961-1979)	235
3.2.2.III	نظام استغلال النفط ونتائجه فترة (1980-2010)	248
3.III	**أثر أنظمة استغلال النفط في فنزويلا و الكويت على صادراتها**	259
1.3.III	دراسة حالة فنزويلا	259
1.1.3.III	من حيث تطور نشاطات مرحلة المنبع	260
2.1.3.III	من حيث تطور نشاطات مرحلة النقل	263
3.1.3.III	من حيث تطور نشاطات مرحلة المصب	265
4.1.3.III	أثار نشاطات الصناعة النفطية الفنزويلية على الصادرات	267

2.3.III	دراسة حالة الكويت	269
1.2.3.III	من حيث تطور نشاطات مرحلة المنبع	270
2.2.3.III	من حيث تطور نشاطات مرحلة النقل	273
3.2.3.III	من حيث تطور نشاطات مرحلة المصب	276
4.2.3.III	أثار نشاطات الصناعة النفطية الكويتية على الصادرات	278
	خلاصة الفصل الثالث	282
IV	**الفصل الرابع : أنظمة الاستغلال و الصادرات النفطية في الجزائر**	283
0.IV	**أهمية الصناعة النفطية في الجزائر**	284
1.0.IV	الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية بالجزائر	285
1.1.0.IV	قطاع المحروقات والإنتاج الوطني	285
2.1.0.IV	قطاع المحروقات والقيمة المضافة	286
2.0.IV	الأهمية المالية للصناعة النفطية بالجزائر	286
1.2.0.IV	مساهمة إيرادات الصناعة النفطية في ميزانية الدولة فترة (1986-1999)	287
2.2.0.IV	مساهمة إيرادات الصناعة النفطية في ميزانية الدولة فترة (2000-2010)	288
3.2.0.IV	أثر الجباية النفطية على النفقات العامة للدولة (1986-2010)	290
1.IV	**تطور أنظمة استغلال النفط في الجزائر**	292
1.1.IV	نظام استغلال النفط فترة القانون الصحراوي (1958-1970)	292
1.1.1.IV	نظام استغلال النفط فترة ما قبل الاستقلال	293
2.1.1.IV	نظام استغلال النفط فترة ما بعد الاستقلال	294
3.1.1.IV	نتائج نظام استغلال النفط فترة (1958-1970)	296
2.1.IV	نظام استغلال النفط فترة التأميمات (1971-1985)	300
1.2.1.IV	مضمون نظام استغلال النفط الخاص بالشراكة	300
2.2.1.IV	مضمون نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية	301
3.2.1.IV	نتائج نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية فترة (1971-1985)	303
3.1.IV	نظام استغلال النفط فترة الإصلاحات الأولى (1986-2004)	304
1.3.1.IV	مضمون نظام استغلال النفط الخاص بالشراكة	305
2.3.1.IV	مضمون نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية	307
3.3.1.IV	نتائج نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية فترة (1986-1991)	309
4.1.IV	نظام استغلال النفط فترة الإصلاحات الثانية (2005-2010)	310
1.4.1.IV	مضمون نظام استغلال النفط الخاص بالشراكة	311
2.4.1.IV	مضمون نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية	316
3.4.1.IV	نتائج نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية فترة (2005-2010)	319
2.IV	**واقع الصادرات النفطية الجزائرية في ظل مختلف أنظمة الاستغلال**	320
1.2.IV	من حيث تطور نشاطات مرحلة المنبع	320
1.1.2.IV	على مستوى مرحلة البحث والاستكشاف	320

2.1.2.IV	على مستوى مرحلة الحفر والتنقيب	324
2.2.IV	من حيث تطور نشاطات مرحلة النقل	329
1.2.2.IV	فترة (1958-1971)	329
2.2.2.IV	فترة (1971 -2000)	329
3.2.2.IV	فترة (2000 -2011)	331
3.2.IV	من حيث تطور نشاطات مرحلة المصب	333
1.3.2.IV	مؤشر إنتاج النفط الخام	333
2.3.2.IV	مصافي ومشاريع التكرير في الجزائر	336
3.3.2.IV	طاقات مصافي التكرير وكمية إنتاجها في الجزائر	337
4.2.IV	أثار نشاطات الصناعة النفطية الجزائرية على الصادرات	339
1.4.2.IV	صادرات الجزائر من النفط الخام	240
2.4.2.IV	صادرات الجزائر من المشتقات النفطية	242
3.4.2.IV	عوائد الصادرات النفطية للجزائر	343
3.IV	**دراسة مقارنة الجزائر بفنزويلا والكويت**	345
1.3.IV	المقارنة من حيث مضمون ونوع نظام استغلال النفط	345
1.1.3.IV	العقود النفطية ما قبل التأميم	345
2.1.3.IV	العقود النفطية ما بعد التأميم	346
2.3.IV	المقارنة من حيث تطور نشاطات مرحلة المنبع	348
1.2.3.IV	مؤشر الآبار المنجزة	348
2.2.3.IV	مؤشر إنتاج الآبار النفطية	350
3.2.3.IV	احتياطات النفط الخام	352
3.3.IV	المقارنة من حيث تطور نشاطات مرحلة النقل	353
1.3.3.IV	النقل بالأنابيب النفط الخام ومشتقاته	353
2.3.3.IV	نقل النفط الخام بالناقلات	354
4.3.IV	المقارنة من حيث تطور نشاطات مرحلة المصب	355
1.4.3.IV	مؤشر إنتاج النفط الخام ومشتقاته	355
2.4.3.IV	قدرة المصافي التكريرية	357
5.3.IV	مقارنة أثار نشاطات الصناعة النفطية على الصادرات	359
1.5.3.IV	مؤشر صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية	359
2.5.3.IV	مؤشر عوائد الصادرات النفطية وأسعار النفط	361
	خلاصة الفصل الرابع	363
	الخاتمة	365
	الملاحق	376
	المراجع	

قائمة المصطلحات الأساسية لاقتصاد النفط

API	American Petroleum Institute	معهد البترولي الأمريكي
BTU	Brittan temperature Unit	وحدة حرارية بريطانية لقياس الغاز
BP	British Petroleum	الشركة النفطية البريطانية
CO	Crude Oil	النفط الخام
FO	Fuel Oil	النفط الأسود (زيت الوقود)
IEA	International Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة
LG	Liquid Gas	الغاز المسال
LO	Light Oil	النفط الخفيف
NA	Natural Gas	الغاز الطبيعي
N-RS	Non – Renewable sources	مصادر نابضة
NP	Nuclear Power	الطاقة النووية
NGT	Natural Gas Trade	تجارة الغاز الطبيعي
OAPEC	Organization of Arabic Petroleum Exporting Countries	منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)
OLADE	Organization of Latin American Energy	منظمة الطاقة لأمريكا اللاتينية
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries	منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)
PP	Posted Price	السعر المعلن
PR	Proved Reserve	الاحتياطي المؤكد
PS	Profit Sharing	قاعدة أو نظام المناصفة
PR	Potential Reserve	الاحتياطي المرجح
PR	Possible Reserve	الاحتياطي الممكن
PS	Production Stage	مرحلة الإنتاج
RP	Realized Price	الأسعار المتحققة
SP	Spot Price	السعر الفوري
SM	Spot Market	السوق الفوري
WPM	Word Petroleum Market	سوق النفط العالمية
OPR	Oil Prices Revolution	ثورة أسعار النفط
OC	Oil Crisis	الأزمة النفطية
OFFS	OFFSHORE	ا النفط في البحار
ONS	ONSHORE	النفط في اليابسة

فهـــرس الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
(1-1)	تطور إنتاج النفط الخام و التكرير في بعض دول الأوبك لبعض السنوات مختارة (مليون. ب.ي)	04
(1-2)	تطور إنتاج النفط الخام و التكرير في بعض دول قارة أمريكا لسنوات مختارة (مليون. ب.ي)	05
(1-3)	إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الدول العربية و العالمية2001-2008 (ألف برميل يومي)	17
(1-4)	الاحتياط الفحم الحجري في العالم 2005-2008 (مليار طن)	23
(1-5)	الطاقة الشمسية (الفوتولوتية التراكمية المركبة) في بعض دول العالم 2007-2008	30
(1-6)	إنتاج طاقة الحرارة الجوفية المركبة في بعض الدول لسنة 2007-2008	39
(1-7)	إنتاج الطاقة الحيوية العضوية في بعض دول العالم 2006-2007	41
(2-1)	أبرز الشركات النفطية العالمية منذ نشأتها إلى 1945	63
(2-2)	أبرز الشركات النفطية العالمية فترة (1945-1970)	66
(2-3)	نسبة تأثير الشركات النفطية العالمية على مراحل الصناعة النفطية	67
(2-4)	أبرز الشركات النفطية المستقلة (1945-1970)	67
(2-5)	إنتاج و تكرير النفط الخام لبعض الشركات النفطية المستقلة عام 1968(ب/ يومي للطن)	68
(2-6)	أبرز الشركات النفطية العالمية (1970-1986)	70
(2-7)	أبرز صفقات الاندماج بين عمالقة صناعة النفط العالمية (1998-2005)	71
(2-8)	ترتيب شركات النفط العالمية بحسب احتياط النفط المؤكد 2008	72
(2-9)	أكبر الشركات الخمس في 9 أشهر من سنة 2008	74
(2-10)	نشأة أهم الشركات النفطية الوطنية عالميا	71
(2-11)	ترتيب أهم الشركات النفطية الوطنية وفقا للاحتياط النفطي الوطني (نوفمبر 2011)	88
(2-12)	أهم إنجازات الشركة النفطية الفنزويلية PDVSA فترة (2000-2010)	92
(2-13)	الشركات النفطية الكويتية الفرعية التابعة لشركة الأم الوطنية	95
(2-14)	أهم إنجازات الشركة النفطية الكويتية KNPC فترة (2000-2010)	96
(2-15)	المؤسسات النفطية الجزائرية حسب نشاطات الصناعة النفطية	99
(2-16)	إنجازات الشركة الوطنية سوناطراك Sonatrach (2003-2011)	104
(2-17)	تسلسل أعضاء منظمة الأوبك منذ نشأتها إلى جوان 2012	110
(2-18)	ترتيب إنتاج النفط لدول أعضاء منظمة الأوبك في سنة 2010 - الوحدة ألف ب/ي	121
(2-19)	ترتيب احتياطي النفط الخام لدول أعضاء منظمة الأوبك في سنة 2010 - الوحدة ألف ب/ي	125

(2-20)	توقعات الطلب العالمي على النفط لسنوات 1995-2020	139
(2-21)	الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك	132
(3-1)	أهم الفروقات بين عقود الامتياز التقليدي القديم و عقود الامتياز التقليدي المعدل أو الحديث	182
(3-2)	أهم المؤشرات الضريبية لفنزويلا فترة (1917-1935)	206
(3-3)	أهم المؤشرات الضريبية لفنزويلا فترة (1936-1940)	206
(3-4)	أهم المؤشرات الضريبية لفنزويلا فترة (1941-1945)	211
(3-5)	أهم مؤشرات الصناعة النفطية الفنزويلية فترة (1946-1957)	212
(3-6)	حجم الشركات الوطنية على مستوى قطاع محروقات فنزويلا	216
(3-7)	نتائج مرحلة الحفر والتنقيب للشركة الوطنية الفنزويلية PDVS.A (1978-1987)	218
(3-8)	نتائج تطور إنتاج النفط حسب نوعيته في الشركة PDVS.A فترة (1976-1987)	219
(3-9)	نتائج تطور قدرة إنتاج المركبات التكريرية فترة (1978-1989)	220
(3-10)	أهم العقود والاتفاقيات النفطية المبرمة للكويت فترة (1934-1968)	235
(3-11)	أهم الحقول النفطية المكتشفة في فنزويلا	260
(3-12)	أنابيب نقل النفط الخام في فنزويلا سنة 2010	264
(3-13)	قدرة التكرير لمصانع فنزويلا (2000-2010)	267
(3-14)	نتائج الاكتشافات النفطية المستغلة في الكويت (1938-2010)	272
(3-15)	أهم الموانئ النفطية للكويت	274
(3-16)	أهم أنابيب النقل في الكويت	274
(4-1)	نسبة إنتاج قطاع المحروقات من الإنتاج الخام الوطني الجزائري (2000-2010)	285
(4-2)	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة الخام للجزائر(1995-2001)	286
(4-3)	يوضح تطور إيرادات الجباية النفطية فترة (1986-1999)	287
(4-4)	يوضح تطور إيرادات الجباية النفطية فترة (2000-2010)	289
(4-5)	يوضح تطور إيرادات الجباية النفطية والنفقات العامة فترة (1986-2010)	291
(4-6)	نتائج نظام استغلال النفط عبر نشاط الصناعة النفطية للجزائر فترة (1958-1970)	299
(4-7)	نتائج نظام استغلال النفط عبر نشاط الصناعة النفطية للجزائر فترة (1971-1985)	304
(4-8)	نتائج نظام استغلال النفط عبر نشاط الصناعة النفطية للجزائر فترة (1986-1991)	310
(4-9)	نتائج نظام استغلال النفط عبر نشاط الصناعة النفطية للجزائر فترة (2005-2010)	319
(4-10)	الآبار المنقبة بمجهود خاص وبالشراكة فترة (2000-2010)	326
(4-11)	عدد الآبار المكتشفة ومعدل النجاح فترة (2000-2010)	326

(4-12)	إنجازات ومشاريع أنابيب نقل الغاز في الجزائر فترة (2000-2011)	331
(4-13)	مواصفات مصافي التكرير في الجزائر	336
(4-14)	مقارنة العقود النفطية ما قبل التأميم للدول (فنزويلا، والكويت، والجزائر)	346
(4-15)	مقارنة العقود النفطية ما بعد التأميم للدول (فنزويلا، والكويت، والجزائر)	347
(4-16)	مقارنة أثر أنظمة استغلال النفط من الجانب التطبيقي (فنزويلا،الكويت،الجزائر)	364

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
(1-1)	خريطة احتياط النفط العالمي المؤكد سنة 2010 (ألف مليون برميل)	07
(1-2)	توزيع الاحتياطي العالمي من الفحم الحجري 1990-2020	24
(2-1)	الهيكل التنظيمي للشركة النفطية الفينزويلية **PDVSA**	90
(2-2)	الهيكل التنظيمي للشركة النفطية الكويتية KNPC	94
(2-3)	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك SONATRACH	103
(2-4)	المخطط الجغرافي لمنظمة الأوبك عبر العالم جوان 2012 (12 عضوا)	111
(2-5)	حصة منظمة الأوبك من الإنتاج العالمي النفطي 2000-2010	119
(2-6)	أفاق إنتاج النفط العالمي لمنظمة الأوبك (1990-2030)	121
(2-7)	حصة منظمة الأوبك من الاحتياطي النفطي العالمي 2000-2010	123
(2-8)	أفاق منظمة الأوبك من الاحتياطي النفط المؤكد (1980-2025)	126
(2-9)	الهيكل التنظيمي لوكالة الطاقة الدولية	131
(2-10)	احتياط النفط الأمريكي من الاحتياط العالمي (2000-2010) - **ألف (ب/ي)**	147
(2-11)	إنتاج النفط الأمريكي (2000-2010)- **ألف (ب/ي)**	148
(2-12)	استهلاك النفط الأمريكي (2000-2010) - **ألف (ب/ي)**	149
(2-13)	واردات النفط الأمريكي (2000-2010) - **ألف (ب/ي)**	151
(2-14)	احتياط النفط الروسي (2000-2010) - **ألف (ب/ي)**	153
(2-15)	انتاج النفط الروسي (2000-2010) - **ألف (ب/ي)**	154
(2-16)	صادرات النفط الروسي (2000-2010) - **ألف (ب/ي)**	156
(2-17)	احتياط النفط لدول أوروبا الغربية فيما بينها بالنسبة للعالم (2000-2010)	158
(2-18)	انتاج النفط في دول أوروبا الغربية (2000-2010)	159

(2-19)	تطور العرض العالمي للنفط للدول خارج الأوبك في أفق (2010-2035)	162
(2-20)	تطور الاستهلاك العالمي للنفط للدول خارج الأوبك في أفق (2010-2035)	163
(3-1)	مخطط يوضح مكونات وعناصر نظام استغلال المحروقات	167
(3-2)	تصور مراحل نظام استغلال المحروقات عامة	168
(3-3)	مخطط يوضح مكونات النظام القانوني لعقد الامتياز النفطي التقليدي	174
(3-4)	مخطط يوضح مكونات النظام المالي لعقد الامتياز النفطي	176
(3-5)	مخطط يوضح نظام عقد تقاسم الإنتاج النفطي	195
(3-6)	مخطط يوضح كيفية تقاسم الإنتاج بين الدولة والشريك الأجنبي	198
(3-7)	مخطط يوضح حصة كل من الدولة و الشريك الأجنبي في الإنتاج الإجمالي	199
(3-8)	تصور أنظمة استغلال النفط، والعقود والاتفاقيات النفطية	201
(3-9)	نتائج نظام استغلال النفط الفنزويلي (1908-1940)	207
(3-10)	تصور نظام استغلال نفط فنزويلا خلال فترة (1958-1970)	213
(3-11)	تصور نظام استغلال نفط فنزويلا خلال فترة (1973-1975)	214
(3-12)	نتائج نظام استغلال النفط الفنزويلي فترة (1940-1974)	214
(3-13)	تصور نظام استغلال نفط فنزويلا بعد التأميم	218
(3-14)	تصور نظام استغلال نفط فنزويلا فترة الإصلاحات الأولى بعد التأميم	223
(3-15)	تطور احتياطات النفط المؤكد فترة (1989-2001)	224
(3-16)	تصور نظام استغلال نفط فنزويلا فترة (1989-1998)	225
(3-17)	الهيكل التنظيمي للصناعة النفطية بالكويت إلى غاية 1980	236
(3-18)	تعديل الهيكل التنظيمي للصناعة النفطية في الكويت	243
(3-19)	خطوات عقد مناقصة في مؤسسة النفط الكويتية	253
(3-20)	إجراءات قبول المناقصة من طرف شركة النفط الكويتية	255
(3-21)	منحنى الآبار النفطية المنجزة في فنزويلا وحصتها من الأوبك (2000-2010)	261
(3-22)	منحنى إنتاج الإجمالي أبار نفط فنزويلا وحصتها من الأوبك (2000-2010)	262
(3-23)	وضعية فنزويلا من الاحتياطات المؤكدة والإنتاج النفطي لدول القارة الأمريكية بسنة2010 و2011	263
(3-24)	أهم أكبر الموانئ النفطية لفنزويلا	264
(3-25)	منحنى إنتاج واستهلاك فنزويلا من النفط الخام فترة (1990-2010)	265
(3-26)	قيمة إنتاج مشتقات النفط الفنزويلية (2000-2010)	266
(3-27)	منحنى صادرات نفط خام فنزويلا وحصتها من الأوبك (2000-2010)	268
(3-28)	منحنى عوائد صادرات نفط فنزويلا وحصتها من الأوبك (2000-2010)	269
(3-29)	منحنى الآبار النفطية المنجزة في الكويت وحصتها من الأوبك (2000-2010)	270

(3-30)	الإنتاج الإجمالي لأبار نفط الكويت وحصتها من الأوبك (2000-2010)	271
(3-31)	احتياطات نفط خام الكويت وحصتها من الأوبك (2000-2010)	273
(3-32)	منحنى تطور حمولة ناقلات نفط خام الكويت (2000-2010)	275
(3-33)	حصة إنتاج نفط خام الكويت من الأوبك (2000-2010)	277
(3-34)	قدرة التكرير لمصافي الكويت (2000-2010) الوحدة: ألف برميل /اليوم	278
(3-35)	منحنى صادرات نفط خام الكويت (2000-2010)	279
(3-36)	منحنى صادرات المشتقات النفطية للكويت (2000-2010)	280
(3-37)	منحنى عوائد صادرات نفط الكويت وحصتها من الأوبك (2000-2010)	281
(4-1)	مخطط يوضح طريقة إبرام اتفاق بين شركة أجنبية و سوناطراك	298
(4-2)	تصور مراحل عقد الشراكة في مرحلة المنبع (البحث والاستكشاف) في الجزائر وفق القانون 07/05	313
(4-3)	تصور مراحل تنفيذ الشريك الأجنبي لعقد مرحلة الاستغلال في الجزائر وفق القانون 07/05	314
(4-4)	تصور مراحل إبرام الشريك الأجنبي لعقد مرحلة النقل في الجزائر وفق القانون 07/05	315
(4-5)	العقود المبرمة في الجزائر (1987-2010)	321
(4-6)	المسح الجيوفيزيائي في الجزائر فترة (1966-2007)	322
(4-7)	الآبار المنقبة بمجهود خاص وبالشراكة فترة (2000-2010)	324
(4-8)	عدد الآبار المكتشفة ومعدل النجاح في الجزائر (1962– 2007)	327
(4-9)	عدد الآبار المكتشفة بالمجهود الخاص و المشترك فترة (1986 – 2010)	328
(4-10)	مسارات لشبكة أنابيب النفط والغاز الطبيعي	330
(4-11)	إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر (1965-2010) الوحدة: ألف برميل/يوم	333
(4-12)	يوضح منحنى تطور طاقة مصافي التكرير و كمية النفط المكررة في الجزائر(2000-2010)	337
(4-13)	تطور إنتاج مصافي تكريرية من المشتقات النفطية من 2000-2010	339
(4-14)	منحنى بياني يوضح صادرات الجزائر من النفط الخام 2000-2010	340
(4-15)	صادرات المشتقات النفطية للجزائر 2000-2010	342
(4-16)	عوائد صادرات نفط خام الجزائر وحصتها من الأوبك 2000-2010	344
(4-17)	منحنى عدد الآبار النفط المنجزة لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	349
(4-18)	منحنى إنتاج الآبار النفطية لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	351
(4-19)	منحنى احتياطي النفط الخام لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	352
(4-20)	منحنى نقل النفط الخام بالأنابيب لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	353
(4-21)	منحنى نقل المشتقات النفطية بالأنابيب لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	354
(4-22)	إنتاج النفط الخام لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	356

(4-23)	إنتاج المشتقات النفطية لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	357
(4-24)	قدرة مصافي التكرير (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	358
(4-25)	صادرات النفط الخام (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	359
(4-26)	صادرات المشتقات النفطية (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2000-2010)	360
(4-27)	تطور عوائد الصادرات النفطية لكل من (فنزويلا، والكويت، والجزائر) 2010/2000	362

فهرس الملاحق

الرقم	العناوين	الصفحة
(1-1)	احتياط النفط الخام المؤكد 2000-2010 (الوحدة : ألف مليون برميل)	377
(1-2)	تكلفة العثور على النفط الخام في أهم الشركات النفطية 2000-2001 ((دولار/برميل)	379
(1-3)	مراحل نشاط الصناعة النفطية	380
(1-4)	الغاز الطبيعي المسوق عربيا و عالميا 2005-2008 (مليون متر مكعب /سنة)	381
(1-5)	احتياطي الغاز الطبيعي العالمي 2001-2009 (الوحدة مليار متر مكعب)	382
(1-6)	المفاعلات النووية العاملة و قيد الإنشاء في العالم لسنة (2008-2009)	383
(1-7)	طاقة الرياح المركبة في بعض دول العالم لسنة (2007-2009)	384
(1-8)	الطاقة الكهرومائية المركبة في بعض دول العالم لسنة (2006-2007)	385
(2-1)	أبرز الشركات النفطية العالمية (1990-2011)	386
(2-2)	أبرز الشركات الوطنية والمستقلة (1990-2011)	387
(2-3)	بعض المؤشرات العائدة لأكبر الشركات النفطية العالمية 1999 (مليار دولار)	387
(2-4)	الأحداث التاريخي لمنظمة الأوبك منذ نشأتها إلى سنة 2011	388
(2-5)	الإنتاج العالمي للنفط الخام 2000-2010 (ألف مليون برميل)	390
(2-6)	الاحتياطي العالمي للنفط المؤكد 2000-2010 (ألف مليون برميل)	391
(2-7)	توقعات الطلب العالمي على النفط (2008-2020)	392
(3-1)	التطور التاريخي لصناعة نفط فنزويلا (1910-2011)	393
(3-2)	تطور الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية **PDVSA** فترة (1975-1989)	395
(3-3)	تطور هيكل إنتاج الصناعة البتروكيماوية فترة (1979-1988)	396
(3-4)	المصانع البتروكيماوية للشركة **PDV.SA**"عالميا (الوحدة: مليون ب/ي)	396
(3-5)	خرائط بعض الحقول النفطية في فنزويلا	397

(3-6)	الآبار النفطية المنجزة في فنزويلا وحصتها من الأوبك (2000-2010)	398
(3-7)	إنتاج الآبار النفطية في فنزويلا وحصتها من الأوبك (2000-2010)	398
(3-8)	تطور ناقلات فنزويلا (2000-2010)	399
(3-9)	حصة إنتاج النفط الخام لفنزويلا من الأوبك (2000-2010)	399
(3-10)	قيمة إنتاج مشتقات نفط فنزويلا (2000-2010)	400
(3-11)	صادرات نفط خام فنزويلا (2000-2010)	400
(3-12)	قيمة عوائد الصادرات النفطية لفنزويلا من الأوبك (2000-2010) $ /m	401
(3-13)	أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية عالميا فترة (2000-2010) (دولار/برميل)	402
(3-14)	الآبار النفطية المنجزة في الكويت وحصتها من الأوبك (2000-2010) (ألف ب/ي)	403
(3-15)	الإنتاج الإجمالي لأبار نفط الكويت وحصتها من الأوبك (2000-2010) (ألف ب/ي)	403
(3-16)	احتياط نفط خام الكويت وحصته من الأوبك (2000-2010) (مليون برميل)	404
(3-17)	حمولة ناقلات نفط الكويت وحصتها من الأوبك (2000-2010) (ألف طن ساكن)	404
(3-18)	حصة إنتاج نفط خام الكويت من الأوبك (2000-2010) (ألف برميل في اليوم)	405
(3-19)	قدرة التكرير لمصافي الكويت (2000-2010) (ألف برميل في اليوم)	405
(3-20)	أ- صادرات نفط خام الكويت (2000-2010) (ألف برميل في اليوم) ب-صادرات نفط خام الكويت حسب الدول لسنة 2010 (ألف برميل في اليوم)	406
(3-21)	أ- صادرات مشتقات نفط الكويت (2000-2010) (ألف برميل في اليوم) ب-صادرات مشتقات نفط الكويت حسب الدول لسنة 2010 (ألف ب/ي)	407
(3-22)	قيمة عوائد صادرات نفط الكويت من الأوبك (200-2010) (M/$)	408
(4-1)	تصور إبرام عقد بين الشركة الوطنية سوناطراك و الشريك الأجنبي وفق الأمر 22/71 والخاص بالاستغلال نظام النفط	409
(4-2)	توزيع الميدان المنجمي لمحروقات الجزائر وفق مرحلة المنبع والمصب (2000-2008)	410
(4-3)	العقود المبرمة خلال الفترة 2000-2009	411
(4-4)	تطور المسح الزلزالي ذو بعدين2D و ذو ثلاث أبعاد3D من (2000-2009)	412
(4-5)	خرائط إنجازات و مشاريع نقل الغاز في الجزائر أ- إنجاز مشروع مادغاز، ب- مشروع قالسي، ج- مشروع الصحراء الكبرى.	413
(4-6)	خريطة جغرافية لمختلف مصافي التكرير في الجزائر	414
(4-7)	تطور طاقات مصافي التكرير في الجزائر 2000-2010	415
(4-8)	كمية النفط المكررة في الجزائر 2000-2010	416
(4-9)	تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية في الجزائر من (2000- 2010)	417
(4-10)	صادرات نفط خام الجزائر وحصتها من الأوبك (2000-2010)	418
(4-11)	صادرات نفط خام الجزائر حسب الدول لسنة 2010	418

(4-12)	صادرات المشتقات النفطية للجزائر 2000-2010	419
(4-13)	عوائد صادرات نفط خام الجزائر و حصتها من الأوبك (2000-2010)	419
(4-14)	عدد الآبار النفط المنجزة لـ (فنزويلا، والكويت ،والجزائر) فترة (2010/2000)	420
(4-15)	إنتاج الآبار النفطية لـ (فنزويلا، والكويت ،والجزائر) فترة (2010/2000)	420
(4-16)	احتياط النفط الخام لـ (فنزويلا، والكويت ، والجزائر) فترة (2010/2000)	421
(4-17)	نقل النفط الخام بالأنابيب لـ (فنزويلا، والكويت ، والجزائر) فترة (2010/2000)	421
(4-18)	نقل المشتقات النفطية بالأنابيب لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	422
(4-19)	نقل النفط الخام بالناقلات لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	422
(4-20)	إنتاج النفط الخام لـ (فنزويلا، والكويت ، والجزائر) فترة (2010/2000)	423
(4-21)	إنتاج المشتقات النفطية لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	423
(4-22)	طاقة (قدرة) مصافي التكرير لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	424
(4-23)	صادرات النفط الخام لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	424
(4-24)	صادرات المشتقات النفطية لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	425
(4-25)	تطور عوائد الصادرات النفطية لكل من(فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	425
(4-26)	تطور أسعار النفط لكل من(فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)	426
(4-27)	مقارنة أثر أنظمة استغلال النفط من الجانب النظري (فنزويلا، والكويت، والجزائر)	427

قائمة أهم المراكز البحثية الالكترونية المعتمدة في إحصائيات البحث

Sites	Titres
BP	www.bp.com
IEA	www.iea.com
IFP	www.ifp.fr
OPEC	www.opec.org
OAPEC	www.oapec.org
Sonatrach	www.saonatrach-dz.com

المقدمة العامة

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية. ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم[1]. كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، فهو يشكل نسبة 33.2 % من التجارة العالمية للطاقة سنة 2008.[2] ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط. رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى سواء كانت طاقات ناضبة كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الدائمة منذ الأزمة النفطية الأولى لسنة 1973. وبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط الى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده.

ولا ينحصر تأثير النفط في النظام الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، بل يتسع حتى يشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب تخيلها مجردة من النفط. فلأستاذ "**دانيال يورغن**"، وهو أحد أبرز من كتب عن النفط، يقول : " إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر هو أساسا إنسان هيدروكربوني نسبة الى المكونات الهيدروكربونية للنفط".[3]

لهذا كان الاقتصاد النفطي عامة والصناعة النفطية خاصة موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية ومختلف الأطراف الممارسة لهذه الصناعة، وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية كالمعهد الفرنسي للنفط IFP (Institut Français du Pétrole) بباريس، المعهد الأمريكي للنفط API (American Petroleum Institut) والمعهد العربي للنفط في الكويت وغيرها من المعاهد.

إن الأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم، جعلت سوق النفط غير حرة بالمعنى الاقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين السوق فقط، فهي متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط وبين الدول النامية المنتجة للنفط وكذا بين الهيئات والمنظمات التي تمثل كل طرف.[4]

---

[1] – حافظ برجاس ومحمد المجذوب، " **الصراع الدولي على النفط العربي**"، بيسان للنشر والتوزيع الإعلامي، الطبعة الأولى، 2000، ص.19.

[2] – International Energy Agency (IEA),Report 2011 Key World Energy Statistics, P1.

3– Daniel Yergin, « The Epic Quest For Oil, Money and Power : Simon and Schuter, New York, 1991,P14 , نقلا عن حافظ برجاس ومحمد المجذوب، نفس المرجع، ص.20.

[4] - Chems Eddine CHITOUR, «**L'Empire Américain– Le Pétrole et Les Arabes**», Editions ENAG, Alger, 2006,PP 59-60. Texte adapté.

وتعد الشركات العالمية الكبرى عامة والشركات الأمريكية خاصة، الطرف الأول في نشأة سوق النفط بسبب ولادة الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية (عند أول اكتشاف تجاري في منطقة "**بنسلفانيا**" في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859)، حيث ترعرعت وتطورت هذه الصناعة في أحضان النظام الرأسمالي منذ بداية القرن العشرين والى غاية فترة الخمسينات منه[1]. وقد سيطرت في هذه الفترة مجموعة قليلة من الشركات الاحتكارية الكبرى (لا يتعدى عددها الثمانية؛ خمسة منها أميركية والبواقي أوروبية والتي لقبت بالكارتل العالمي)[2] على سوق النفط العالمي ، وان تباينت هذه الصفة من مرحلة من مراحل الصناعة النفطية أو من منطقة نفطية إلى أخرى أومن مرحلة زمنية إلى أخرى بتغير نوع نظام الاستغلال السائد في كل مرحلة ومنطقة من مناطق استغلاله.

وعلى إثر الحرب العالمية الثانية، وانهيار الاقتصاد العالمي، ظهرت أطراف جديدة اقتحمت سوق النفط وممارسة الصناعة النفطية، وهي شركات النفط المستقلة إلى جانب شركات النفط الوطنية للدول النامية والمنتجة للنفط. حيث عملت هذه الأخيرة على الخروج من هيمنة وسيطرة الشركات العالمية ومن نظام استغلال ثرواتها النفطية القائم على استنزاف الثروات لصالح الدول الصناعية.

ويعد ظهور الشركات المستقلة والوطنية، احد العوامل الرئيسية المؤثرة في إضعاف وتقليص القلة الاحتكارية لسوق النفط وفي تغيير مجرى استغلال النفط للدول النامية، خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص منذ فترة الخمسينات من القرن العشرين إلى يومنا هذا؛ الى جانب دخول بعض المتغيرات السياسية والاقتصادية وقوى جديدة لسوق النفط (كموجة التأميمات، ونشأة منظمة **الأوبك** OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries) في سنة 1960م ومنظمة **الأوابك** OAPEC (Organization Arabic of Petroleum Exporting Countries) في سنة 1968م) والتي عملت على فتح سوق النفط العالمية وتحويل مسار الاقتصاد العالمي بتحول موازين قوى العرض والطلب، بحيث تغيرت وضعية سوق النفط من سوق مشترين إلى سوق بائعين .

وقد نتج عن هذه المتغيرات والأطراف الجديدة أزمة نفطية عالمية، تعد الأولى من نوعها في تاريخ سوق النفط، حيث تسببت هذه الأزمة في إنشاء طرف آخر في سوق النفط ممثلا في الوكالة العالمية للطاقة AIE (Agence Internationale de l'énergie) في سنة 1974.

---

[1] – محمد أحمد الدوري، "**مبادئ اقتصاد النفط**"، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003. بتصرف

[2] – حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006.بتصرف.

حولت نتائج الأزمة النفطية الأولى نوع نظام استغلال نفط الدول النامية (بتقليص عدد الشركات العالمية في أراضيها، وبتغير في مضمون العقود النفطية...وغيرها) بما يخدم ويتماشى مع سياستها الجديدة وحتى الذهاب الى حذف بعض الأنظمة التي لم يكن لم يعد لها مبرر وجود كعقود الامتيازات التقليدية[1].

ثم توالت الصدمة النفطية العكسية لسنة 1986، حيث غيرت سوق النفط من جديد من سوق عارضين الى سوق مشترين، واعتبرت نتائج الأزمة وخيمة على الدول المنتجة للنفط عامة وعلى دول أعضاء منظمة الأوبك خاصة، دفع هذه الأخيرة إلى مراجعة سياستها النفطية ونظام استغلالها بما يخدم اقتصادها، مع اعتماد التزاوج في ممارسة نشاط الصناعة النفطية بالشراكة مع الشركات العالمية المالكة لجميع شروط وخصائص هذه الصناعة.

وبحلول نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد والعشرين، وما عاشته الدول المنتجة والمستهلكة من تغيرات وتقلبات اقتصادية وسياسية مغايرة تماما لتلك التي عرفتها في فترة الثمانينات والتسعينات، (انهيار النظام الرأسمالي جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، بروز الربيع العربي، التخوف من نقص إمدادات بعض الدول العربية كليبيا بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، زيادة الطلب على النفط خاصة من لدن الدول الأسيوية (كالصين) بسبب النمو الاقتصادي، عودة الثقة في صفوف دول الأوبك بفضل سياسة الرئيس الفنزويلي "Chavez" وبروز الدول الناشئة (كالصين، والهند، وفنزويلا، ودول المشرق العربي....الخ،). كل عملت هذه المتغيرات على "زيادة أسعار النفط إلى أعلى مستوياته خاصة في سنة 2008 حيث وصل متوسط السعر الاسمي السنوي الى 94.45$ ولم ينزل سعر النفط عن سقف 90$ الى غاية شهر جوان لسنة 2012"[2] ، وجاء هذا الارتفاع ليخدم مصالح الدول المنتجة للنفط وخاصة مصالح دول أعضاء الأوبك.

لعبت منظمة الأوبك منذ نشأتها في سنة 1960، عن طريق شركات النفط الوطنية المملوكة للدول المنتجة للنفط، الدور المحوري في تلبية احتياجات العالم من الطاقة بسبب ما تملكه من احتياطات نفطية معتبرة، "حيث قدرت احتياطات الأوبك بـ 1.193.172 مليون/ب سنة 2010 أي بنسبة 81.3% من احتياطات العالم والمقدرة بـ 1.467.012 مليون/ب، كما حققت الأوبك نسبة 41.8% من الإنتاج العالمي للنفط أي بقيمة 29.183 ألف ب/ي في سنة 2010" [3]. وتعد هذه الأهمية أحد أسباب اختيارنا لبعض نماذج دول الأوبك في هذه الدراسة.

---

[1] – منحت للشركات النفطية العالمية، فترة خمسون سنة من بداية القرن العشرين، مزايا لامثيل لها في أي استثمار في بقاع العالم، حيث بلغت مدة الامتياز قرابة القرن، غطت مساحة اقليم الدولة جلها، ولم تتجاوز عائدات الدولة المضيفة 12.5% من الأرباح المتحققة للشركات العالمية ، ولم تساهم هذه الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة من جميع الجوانب.

[2] – OPEC: Annual Statistical Bulletin (2010-2011) Edition, P 87 .

[3] - Idem, P22 et P30.

يتطلب استغلال دول الأوبك لمرد النفط، وممارستها لنشاطات الصناعة النفطية المعقدة والمركبة جدا، استثمارات مالية معتبرة، وتكنولوجية عالية، ومهارات وخبرة فنية، ودراسات دقيقة ....وغيرها من العوامل التي هي تحت سيطرة الشركات العالمية، ولهذا السبب فرض على نظام استغلال نفط دول الأوبك كمنظمة وعلى الشركات الوطنية الممثلة للدول المنتجة للنفط كدولة، ضرورة الشراكة مع الشركات الأجنبية العالمية، بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية وفق عقود واتفاقيات مبرمة بين البلد المضيف والشركات العالمية، وتستند هذه العقود والاتفاقيات على التشريعات القانونية لقطاع نفط البلد المضيف، تبين فيها جميع تفاصيل والكيفيات في عملية استغلال النفط في أراضيها[1].

وباعتبار الجزائر عضوا في منظمة الأوبك منذ سنة 1969، تسعى الى جانب الأعضاء الأخرى الى البحث عن السياسة الرشيدة فيما يتعلق نظام استغلال الثرة النفطية، وبما يتماشى مع أهدافها المسطرة والتي تنعكس ايجابا على صادراتها النفطية ومن ثم على اقتصادها الوطني. وقد شهد نظام استغلالها عدة محطات متغيرة بتغير أوضاع سوق النفط.

ويشهد تاريخ سوق النفط أنه لم يكن ممكنا للدول النامية، المالكة للنفط عامة ودول أعضاء الأوبك خاصة، أن تتخلى ولو مرة واحدة عن الشراكة الأجنبية في ممارستها لنشاطات الصناعة النفطية؛ وهذا منذ اكتشاف النفط في أراضيها إلى غاية اليوم من سنة 2012. ومن هذا المنطلق جاءت إشكالية دراستنا على الشكل التالي:

طرح الإشكالية وأسئلة الدراسة:

تحاول إشكالية هذه الدراسة الاجابة عن السؤال المحوري التالي: **كيف يتجسد نظام استغلال النفط في واقع الدول النامية المنتجة للنفط؛ بما يؤثر على صادرات الصناعة النفطية وفق مراحل أنشطتها ؟**

تقودنا الإشكالية المطروحة إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، على النحو التالي:

– على ضوء التغيرات والتذبذبات التي شهدتها سوق النفط في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين من جانب العرض، الطلب، السعر والطاقات البديلة، هل يمكن اعتبار ثروة النفط ثروة قائمة في الأمد المتوسط والبعيد؟ أم هي ثروة في طور الزوال؟

---

[1] – أحمد عبد الحميد عشوش وعمر أبوبكر باحشب،" **النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في دول مجلس التعاون العربي**"، مؤسسة شباب الجامعة، 1999،ص.ص11-13. بتصرف.

– لا شك أن ظهور الشركات النفطية الوطنية الى جانب الشركات النفطية العالمية غيرت من قوى سوق النفط العالمي، كيف نلمس هذا التغيير؟ وما هي وضعية الشركات العالمية في كل حقبة زمنية لسوق النفط؟ وما دور ووزن بعض الشركات الوطنية خاصة منها (الشركة الوطنية الفنزويلية، الشركة الوطنية الكويتية والشركة الوطنية الجزائرية) في سوق النفط العالمي ؟

– هل يمكن اعتبار زيادة أهمية الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك وزيادة أهمية الوكالة الدولية للطاقة سببا في ضعف وزوال أهمية منظمة الأوبك على ساحة سوق النفط في الأفق المستقبلية؟

– هل يمكن القول إن العقود النفطية هي تجسيد لأنظمة استغلال النفط بين الدول المنتجة وفق شركاتها الوطنية والدول المستثمرة وفق شركاتها العالمية؟

– باعتبار الصناعة النفطية الفنزويلية والكويتية من أقدم الصناعات وهما من مؤسسي منظمة الأوبك، فهل يمكن اعتبار نموذجي نظامهما الاستغلالي عامل في التأثير على أنظمة استغلال الدول الأخرى والعضو في المنظمة؟ وكيف يبرز تأثيرهما على الصادرات النفطية ؟

– إن انضمام الجزائر الى منظمة الأوبك سنة 1969 ، جعل نظام استغلالها للنفط يتأقلم مع متغيرات سوق النفط العالمي في كل فترة زمنية، فكيف نلتمس هذا التأقلم والتغيير وما مدى تأثيره على نشاطات الصناعة النفطية وكذا على الصادرات؟ وماهي أوجه الاختلاف والتشابه مع نموذجي فنزويلا والكويت وعلى صادرات الدول الثلاثة (فنزويلا، والكويت والجزائر) ؟

الفرضيات:

حتى يتسنى لنا ضبط الموضوع بشكل جيد حاولنا صياغة بعض الفرضيات من أجل الإجابة عن الأسئلة التي طرحت ضمن الإشكالية على النحو التالي:

– يعتبر النفط ركيزة اقتصاديات الدول بسبب خصائصه المتعددة رغم محاولة إحلاله بطاقات أخرى.

– إن تغير وتطور النظام القانوني لقطاع المحروقات لأي بلد، يعمل على التأثير سلبا أم إيجابا في نظام استغلال قطاع المحروقات بصفة عامة والصناعة النفطية بصفة خاصة.

– تؤثر قرارات المنظمات والهيئات الدولية (كمنظمة الأوبك Opec، والوكالة الدولية للطاقة IEA) في نظام استغلال نفط الدول المنتجة.

– إن التغير السياسي لأي دولة من فترات الحكم ونظام اقتصادها السائد (نظام رأسمالي أو نظام اشتراكي)، يؤثر بشكل مباشر في قرارات نظام استغلال النفط.

– يعد الموقع الجغرافي والتطور التاريخي قبل وبعد الاستقلال للدول محل الدراسة (فنزويلا والكويت والجزائر) من العوامل المؤثرة على نوع واتجاه نظام استغلال النفط لكل بلد.

– يؤثر نوع نفط البلد المنتج لهذا المورد في مسار نظام استغلال نفطها.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال توجه العديد من الاهتمامات البحثية العلمية إلى تناول موضوع الطاقات بصفة عامة وموضوع الصناعة النفطية بصفة خاصة في مختلف الدول المتقدمة منها والنامية. والتي تتمثل أساسا في الهيئات، والمنظمات والشركات العالمية والوطنية. ومع التطور الاقتصادي، والتكنولوجي والإعلامي، نتيجة العولمة وما يشهده العالم من تغيرات، سميحا موضوع الطاقة عامة والنفط الخاصة محل اهتمام العديد من الباحثين على مستوى الجامعات والمعاهد وجعل العديد من الدراسات في هذا المجال، عوض اقتصارها على الأطراف الفاعلة فقط .

حيث تكمن أهمية بحثنا في تشخيص صناعة النفط بالجزائر منذ نشأتها سنة 1958 إلى اليوم ومقارنتها بالصناعة النفطية لبعض الدول كفنزويلا والكويت، ولعل الكثير من الدراسات في الجزائر اهتمت بقطاع النفط كونه عصبة اقتصاد البلاد، إلا أن ما يميز دراستنا عن غيرها هو تحليل نظام النفط أي التحليل القانوني وهو ركيزة كل قطاع بتزاوجه مع التحليل الإحصائي للصناعة النفطية وفق مراحل نشاطها كما سبقت الإشارة إليه. كما تتميز هذه الدراسة عن غيرها، أنها قامت بمقارنة نظام استغلال نفط الجزائر ببعض الدول النفطية التي تعيش على الريع النفطي كفنزويلا والكويت.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه، إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخص أهمها كالآتي:

– محاولة استعراض دورة استغلال الصناعة النفطية بتسليط الضوء على مختلف مراحلها من المنبع والمصب، ومدى أهمية هذه الصناعة في الاقتصاد العالمي ، ذلك أن أساس استيعاب موضوع دراستنا "**أنظمة استغلال النفط**"، يعتمد ويرتكز أساسا على ضرورة استيعاب مراحل الصناعة النفطية.

– محاولة التعرف على موقع النفط ضمن الطاقات الأخرى للوصول إلى مدى قدرة هذه الطاقات على إحلال النفط ومن ثم على آفاق طاقة النفط.

– محاولة التعرف على الأطراف الفاعلة في سوق النفط وفق التسلسل التاريخي لها، منذ نشأتها في منتصف القرن التاسع عشر إلى القرن الحالي وهي : الشركات النفطية العالمية، الشركات النفطية الوطنية، منظمة الأوبك، الوكالة الدولية للطاقة وأهم منتجي النفط خارج الأوبك.

– محاولة التطرق الى تطور نظام استغلال النفط وأشكاله من المنظور العام وفق الإطار القانوني له، وعلى نموذج تطور نظام استغلال نفط فنزويلا والكويت من المنظور الخاص؛ وهذا منذ اكتشاف النفط إلى سنة 2010. ثم إسقاط نتائج أنظمة استغلال النفط على صادرات الدول محل الدراسة وفق مراحل نشاط الصناعة النفطية للفترة (2000–2010).

– محاولة معرفة أثر تطور نظام استغلال نفط الجزائر على الصادرات وفق مراحل الصناعة النفطية خلال نفس سنوات الدراسة للدول النموذجية أي (2000–2010) بهدف المقارنة ، قصد الوصول الى أوجه الاختلاف والتشابه بين أنظمة الدول محل الدراسة. وهذا بالتعرف على خصائص نظام استغلال الدول محل الدراسة، ومقارنة النتائج الإحصائية عبر نشاط الصناعة النفطية لكل دولة.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار هذا الموضوع بناء على مجموعة من الاعتبارات منها ما يدخل ضمن المبررات الموضوعية والأخرى شخصية نوردها في النحو التالي:

– أهمية البحث ومكانته ضمن اهتمامات البحث العلمي في الدول المنتجة للنفط عامة والجزائر، وفنزويلا والكويت خاصة، حيث إن قطاع الصناعة النفطية في الجزائر على سبيل المثال يمثل حوالي 95% من الصادرات.

– قلة الدراسات العربية المتعلقة بأنظمة الاستغلال النفطي بما يسهم في تزويد المكتبة العربية في الجزائر بمرجع في الصناعة النفطية في الجزائر وكذا في الدول المنتجة كفنزويلا التي تعتبر الدراسات حولها بالعربية نادرة وغير متوفرة.

– الاهتمام الشخصي بموضوعات الطاقات والذي يرجع سببه إلى الخبرة المهنية لمدة ستة سنوات في أكبر الشركات النفطية العالمية المتواجدة في الجزائر (منطقة حاسي مسعود) وهي الشركة الأمريكية Anadarko، والشركة البريطانية BP والشركة الأمريكية Baker.

ونشير الى أن اختيارنا لدراسة نموذج فنزويلا والكويت لمقارنتهما بنموذج الجزائر، تم وفق معايير وضعناها على النحو التالي:

– تعد اقتصاديات الدول محل الدراسة (فنزويلا، والكويت، والجزائر) دولا تعيش على ريع قطاع المحروقات.

– تعتمد صادرات الدول محل الدراسة (فنزويلا، والكويت، والجزائر) على الصادرات النفطية أكثر منها على صادرات الغاز الطبيعي.

– تشترك الدول محل الدراسة في أنها كلها عضو في منظمة الأوبك.

– وقع اختيارنا على دولة فنزويلا، بسبب قدم صناعتها النفطية وما يشهد لها التاريخ من ريادتها في صنع قرارات غيرت مجرى سوق النفط منذ بداية اكتشافها للنفط إلى القرن الواحد والعشرين، كما يرتبط اختيارنا لدراسة نموذج الكويت، كونها أيضا أحد الدول المؤسسة لمنظمة الأوبك. وإلى اختلاف الصناعة النفطية لدول شبه الجزيرة العربية عن دول شمال إفريقيا.

الدراسات السابقة:

سعيا للسيطرة على الموضوع وتحديد مساهمته قمنا بمسح للدراسات السابقة قصد تقييمها لتحديد وضعية المعرفة، بحيث يمكن تصنيف هذه الدراسات على النحو التالي:

أ. الدراسات الأجنبية:

1– أطروحة دكتوراه (غير منشورة) نوقشت في ديسمبر سنة 2008 بجامعة (Grenoble II)، بفرنسا، تحت عنوان " **Gouvernance et Régulation dans L'Industrie desHydrocarbures Vénézuéliens: Une Analyse Des Rapports Etat-Sociétés Pétrolières**" ، للباحث أشرف أمين بن حسين – Achraf Amine Benhassine : حيث قام الباحث بدراسة نموذج قطاع محروقات فنزويلا من الجانب النظري والتطبيقي . وقد توصلت الدراسة إلى تحديد أهم القوانين والمشروعات التي مر بها قطاع المحروقات فنزويلا عامة والصناعة النفطية خاصة وهذا منذ نشأتها إلى غاية سنة 2005. حيث بينت الدراسة دور طبيعة العلاقة بين الدولة والشركات الوطنية والعالمية في تغيير سياسة نظام استغلال ثروتها النفطية.

لقد ساعدنا كثيرا هذا المرجع في استيعاب الصناعة النفطية لنموذج فنزويلا لما تضمنه من معطيات قاعدية فيما يتعلق بقوانين قطاع محروقات فنزويلا عامة والصناعة النفطية خاصة، إلا أن هذا المرجع لم يتضمن دراسة الصناعة النفطية وفق مراحل نشاطها ولم يحتو على إحصائيات جديدة متعلقة بجميع مراحل نشاطات الصناعة النفطية ولا على إحصائيات صادراتها، الشيء الذي جاءت به دراستنا. كما اقتصر الباحث على دراسة نموذج فنزويلا بينما نحن قمنا بدراسة ثلاثة نماذج وهي(فنزويلا، والكويت و الجزائر) .

2- أطروحة دكتوراه (غير منشورة) نوقشت في ديسمبر سنة 1992 بالمعهد الفرنسي للبترول IFP وجامعة Bourgogne بفرنسا، تحت عنوان " **L'économie Mondiale des Hydrocarbures et La Stratégie d'Un Groupe Pétrolier Issu d'un Pays Producteur**» ، للباحث مراد برور- Mourad PREURE : لقد قام الباحث بدارسة الاقتصاد العالمي لقطاع المحروقات واستراتيجية بعض الدول المنتجة وفق شركاتها النفطية وأخذ أربعة نماذج وهي الجزائر، والكويت، والمكسيك، وفنزويلا. حيث تعرض الباحث إلى عرض التطور التاريخي للاقتصاد العالمي للمحروقات وعلاقته بالأطراف الفاعلة، كما ركز الباحث على مسألة التحكم التكنولوجي في تطور قطاع المحروقات للدول المنتجة محل الدراسة. ثم تعرض الباحث إلى التطور الصناعي والتكنولوجي والاستراتيجي لمجموعة الدول النفطية لكل من الجزائر، والكويت، والمكسيك، وفنزويلا وقد استعرض الباحث كل المحاور السالفة الذكر في ثلاثة أجزاء.

لقد سمحت لنا هذه الدراسة بالتعرف على استراتيجيات الشركات الوطنية محل الدراسة خاصة المتعلقة بموضوعنا وهي (الجزائر والكويت وفنزويلا) وهذا من خلال فترة دراسة الباحث من التأميمات إلى سنة 1990. بينما إحصائيات موضوع دراستنا تمتد إلى غاية سنة 2010 بالإضافة إلى التعرض إلى أنواع العقود التي مرت بها الدول محل الدراسة الشيء الذي لم تتناوله تلك الأطروحة.

ب . الدراسات العربية:

1- رسالة ماجستير (غير منشورة) نوقشت في سنة 1999، بجامعة الأردن، تحت عنوان،" **التحكيم في عقود النفط في الأقطار العربية المنتجة للنفط**"، للباحث سفيان بسام محمود شرف. لقد ركز الباحث في دراسته على الجانب القانوني لعقود النفط والتحكيم في الدول العربية المنتجة للنفط، حيث قام بعرض دراسته في أربعة أبواب. الباب التمهيدي يتعلق بالتعرف على ماهية التحكيم وعقود النفط وأشكال عقود النفط. أما الباب الأول فيتعلق باتفاق التحكيم على العقود وكيفية التحديد والتحكيم في عقود النفط أما الباب الثاني فيتعلق بالقانون الواجب التطبيق على المنازعات النفطية وتنفيذ القرار الصادر فيها بدراسة بعض التجارب كالسعودية أبوظبي والكويت والأردن وغيرها.

لقد أعاننا هذا المرجع على استيعاب الجانب القانوني لجميع أشكال عقود النفط عامة، وبعض أنواع عقود النفط المتعلقة بالكويت خاصة. إلا أن هذه الدراسة يقتصر موضوعها فقط على الجانب القانوني دون معالجة الجانب الاقتصادي والإحصائي للموضوع الشيء الذي جاءت به دراستنا.

2- رسالة ماجستير (غير منشورة) نوقشت في سنة 1998، كلية الحقوق، بجامعة الكويت، تحت عنوان، **عقود الدولة النفطية في القانون الدولي العام وفي ظل النظام القانوني الكويتي** "، للباحث عصمت محمد علي

الخياط: لقد تخصص الباحث في رسالته بدراسة العقود النفطية من جانب القانون الدولي العام الذي خصص له الفصل الأول، بينما خصص الفصل الثاني للنظام القانوني للعقود النفطية في دولة الكويت منذ نشأة الصناعة النفطية في الكويت إلى غاية سنة 1995. لقد جاء هذا المرجع ليرفع الستار عن كل ما يتعلق بالجانب النظري لعقود النفط من المنظور القانوني بصفة عامة وللكويت بصفة خاصة. غير أن هذه الرسالة تقتصر، كشأن سابقتها، على الجانب القانوني فقط للدراسة دون التعرض إلى الجانب الاقتصادي واستعمال الأدوات الإحصائية في التحليل، ناهيك عن قدم سنوات الدراسة التي تتوقف في سنة 1995. حيث جاءت دراستنا لتكملة النقائص السالفة الذكر.

3- رسالة ماجستير (غير منشورة) نوقشت في سنة 2005، بجامعة ورقلة، الجزائر، تحت عنوان،"**أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين**"، للباحثة أمينة مخلفي: لقد قدمت هذه الدراسة المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالاقتصاد النفطي ومدى أهمية النفط في الاقتصاد العالمي، كما ركزت على قطاع المحروقات في الجزائر منذ 1982 إلى غاية 2002 حيث قامت هذه الرسالة بدراسة قطاع المحروقات بحسب مراحل نشاطه أي المنبع والمصب خلال فترة (2000-2002). كما تعرضت هذه الدراسة لمهام الجمارك ودورها في قطاع محروقات بالجزائر وماهية الأنظمة الجمركية الاقتصادية المستعملة في هذا القطاع؛ محاولة بذلك رفع الالتباس على أثر الأنظمة الجمركية على الشركات النفطية العالمية في الجزائر بدراسة حالة مجمع بركين وهي (شركة بين سوناطراك وأناداركو).

تعد هذه الرسالة بداية مشوارنا في البحث العلمي فيما يتعلق بدارسة مجال قطاع المحروقات في الجزائر، حيث ركزت هذه الدراسة على المنظور الجزئي في قطاع الطاقة عند تحليل الأنظمة الجمركية الجزائرية بالتطبيق على حالة مجمع بركين، بينما تندرج دراستنا هذه ضمن المنظور الكلي بتحليلنا لنموذج صناعة نفط الجزائر بالمقارنة مع نماذج عالمية أخرى وهي فنزويلا والكويت. إضافة إلى تحديد الإحصائيات إلى غاية سنة 2010.

4- رسالة ماجستير (غير منشورة) نوقشت في سنة 2008، بجامعة باتنة، الجزائر، تحت عنوان، "**دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، للباحث بلقاسم سرايري : لقد أبرز الباحث من خلال دراسته إلى مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي وكذا إلى التغيرات والتحولات الاقتصادية والتقنية في قطاع المحروقات عالميا. وفي الأخير تعرض الباحث إلى نموذج قطاع المحروقات بالجزائر في فترة الإصلاحات لسنة 2005 وهذا وفق ثلاثة فصول رئيسية. لقد ساهمت هذه الدراسة في بحثنا بما جاء به من تحليل في مراحل نشاطات الصناعة النفطية في الجزائر وفق إحصائيات تتوقف إلى غاية سنة 2005. بينما دراستنا تمتد إلى غاية سنة 2010. كما أنه تم المزج بين جميع معطيات قطاع

المحروقات بالجزائر أي بين إحصائيات النفط والغاز الطبيعي بينما دراستنا تتمحور خاصة في جانب النفط الخام ومشتقاته. علاوة على ذلك أن طريقتنا في تحليل الجانب النظري للصناعة النفطية في الجزائر لا تشبه نوع الدراسات السابقة.

5- رسالة ماجستير (غير منشورة) نوقشت في سنة 2008، بجامعة باتنة، الجزائر، تحت عنوان،" **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، للباحث عيسى مقليد: لقد جاء هذا البحث بتقديمه تحليلا حول الآثار المترتبة عن فتح مجال المحروقات للاستثمار الخاص ودخول شركات النفطية العالمية في ظل قوانين تحرير الاقتصاد والخوصصة التي أقرتها الجزائر . كما تعرض الباحث إلى دور الشركات الأجنبية في نمو الإنتاج النفطي الوطني وتوسيع حصتها في ظل قوانين المحروقات وتدعيم أسلوب الشراكة وخاصة فيما يتعلق بمرحلة المنبع. كما يشير الباحث إلى أهم المزايا المحققة بدخول الشركات النفطية مجال استغلال النفط، خاصة من حيث زيادة الاحتياطي ورفع القدرات الإنتاجية النفطية للجزائر. كما يتعرض الباحث إلى التطورات المستقبلية للطاقة على المستوى العالمي.

تكمن أهمية هذا المرجع في كونه تخصص في مجال قطاع المحروقات المتعلقة بنموذج الجزائر وحدها في ظل التحولات الاقتصادية، حيث قمنا بتعزيز دراستنا فيما يتعلق ببعض معطيات الجزائر والخاصة بقطاع المحروقات عامة والصناعة النفطية خاصة مع دراسة مقارنة لنموذجين فنزويلا والكويت. كما تتوقف إحصائيات هذه الدراسة إلى غاية سنة 2005، بينما دراستنا فيما يتعلق بإحصائيات الجزائر تمتد إلى غاية سنة 2010. علاوة على اختلاف نوعية تحليل قطاع محروقات الجزائر عامة والصناعة النفطية خاصة بالرجوع إلى مراحل نشاطات هذه الصناعة.

منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في بداية دراستنا طيلة تدوين الفصول الأربعة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي باستعمال الأدوات الإحصائية، بهدف استعراض الجوانب النظرية لكل فصل ومن ثم بناء قاعدة معطيات لتحليل الجانب التطبيقي للفصول. ومن هذه القاعدة، تم استعمال المنهج الإحصائي الوصفي بأدواته التحليلية لكل فصل من الفصول والاعتماد عليه بالدرجة الأولى في بناء الفصل الرابع والأخير المتضمن دراسة مقارنة معطيات الجزائر والدول محل الدراسة (الكويت وفنزويلا).

حدود الدراسة:

– **الحدود الزمنية:** تقوم دراستنا باستعراض آخر الإحصائيات المتعلقة بالصناعة النفطية عبر نشاطات مراحلها والخاصة بالدول محل الدراسة (الجزائر، وفنزويلا والكويت)، للعشر سنوات من هذا القرن أي من (2000 الى2010) وهذا وفق تقارير الهيئات الدولية والمنظمات والشركات المتخصصة في ميدان الطاقة عامة والصناعة النفطية خاصة (تقارير الأوبك، وتقاريرBP، وتقاريرIEA، وتقارير شركة سوناطراك... وغيرها).كما تتضمن هذه الدراسة بعض الإحصائيات والمعطيات لسنتي 2011 و2012 بحسب موقعها في البحث وبعض الإحصائيات القديمة التي تدخل في بناء معطيات جديدة لم تكن موجودة من قبل (كإحصائيات فنزويلا).

– **الحدود المكانية:** تقتصر دراستنا على البحث والتركيز في مجال الصناعة النفطية دون الغاز أو الطاقات عامة للدول محل الدراسة و هي : دولة الجزائر والتي تعد أصل مقارنة الدراسة ودولتي فنزويلا والكويت كدول مقارنات مرجعية، وهذا لأسباب تم التعرض إليها.

مصطلحات الدراسة

لابد من التنويه بأن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام. فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدن أوربا الشرقية ذات الأصل السلافي، فتستخدم كلمة نفط بدلا من بترول. وفي المنطقة العربية هناك توزع بين استخدام هذين المصطلحين؛ علما بأن الكلمتين (النفط أو البترول) يرمزان ويعنيان نفس الشيء. قد قمنا باختيار واستعمال مصطلح النفط عوض البترول طيلة دراستنا لهذه الرسالة بهدف توحيد مصطلحات بحثنا.

هيكل الدراسة :

ومن خلال ما تقدم في طرح إشكالية دراساتنا وبناء على الأهداف والفرضيات المتبناة ، قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، تسبقها مقدمة عامة تتضمن مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع الدراسة وإشكاليته، وتنتهي بخاتمة تتضمن النتائج النظرية والتطبيقية للدراسة، إضافة الى جملة من التوصيات المقترحة وفق النتائج المتوصل إليها، كما تم طرح الأفاق المقترحة في خاتمة الدراسة. وتتمثل فصول هذه الأطروحة فيما يلي :

– **الفصل الأول: دورة استغلال الصناعة النفطية وموقع النفط ضمن الطاقات الأخرى،** حيث نحاول في هذا الفصل التعرف على دورة استغلال الصناعة النفطية بالتركيز على أهم مرحلتي هذه الصناعة وهما مرحلة المنبع

ومرحلة المصب. ثم نقوم باستعراض مختلف الطاقات البديلة المنافسة للنفط للوصول أخيرا الى مميزات النفط مقارنة بالطاقات البديلة والتوصل الى معرفة موقع النفط من هذه الطاقات.

- **الفصل الثاني: الأطراف الفاعلة في السوق النفط،** لقد جاء هذا الفصل ليمدنا بالمفاهيم والركائز الأساسية التي تعتمد عليها سوق النفط، حيث نستعرض في مستهل هذا الفصل وضعية سوق النفط وخصائصها وطبيعتها وحجمها منذ نشأته إلى سنة 2011، ثم نعرج على أول طرف فاعل في سوق النفط بحسب التسلسل الزمني وهو الشركات النفطية العالمية من حيث وضعيتها وخصائصها و أبرزها في سوق النفط منذ نشأتها إلى القرن الحالي. كما نحاول الإلمام بما يتعلق بالطرف الثاني لسوق النفط و هي الشركات الوطنية، من حيث نشأتها، وأهدافها، وتحدياتها. وتعزيز هذا التحليل بدراسة حالة الشركات الوطنية للدول محل الدراسة وهي: **الشركة الوطنية الفنزويلية، والشركة الكويتية والشركة الجزائرية** . ونقوم بالتعرف على أحد ركائز تغيير مجرى سوق النفط وهي منظمة الأوبك، بالتطرق الى ظروف نشأتها، وموقعها في سوق النفط حاضرا ومستقبلا. يليه استعراض طرف فاعل أخر في سوق النفط وهو الوكالة الدولية للطاقة، بعرض أسباب نشأتها، سياستها وأهدافها وموقعها في سوق النفط ومستقبلها منه. ويأتي أخر مبحث من هذا الفصل وهو منتجو النفط خارج الأوبك، حيث نحاول التعرف على أهم المنتجين وهم (الولايات المتحدة، وروسيا، ودول أوروبا الغربية)، وعوامل زيادة دورهم على ساحة سوق النفط وما هو مستقبلهم؟

- **الفصل الثالث: أنظمة استغلال النفط العالمية والصادرات النفطية،** وفيه نتناول مصطلح نظام استغلال النفط والعقود النفطية عامة والربط بينهما، ثم نقوم باستعراض مختلف أشكال أنظمة استغلال النفط ، وهذا بالتعريج على مختلف العقود النفطية التي وردت في الصناعة النفطية منذ نشأتها إلى القرن الواحد والعشرين. حيث نعزز دراستنا باستعراض بعض نماذج أنظمة استغلال النفط الدولية بأخذ نموذجي كل من فنزويلا والكويت ومحاولة التعرف على تطور نظام صناعتهما النفطية بحسب مختلف المحطات التي مرت بهما والوقوف على خصائص والنتائج النظرية لكل محطة . ويأتي آخر مبحث من هذا الفصل للتعرف على أثر نماذج أنظمة استغلال النفط لكل من فنزويلا والكويت على صادراتهما بحسب مراحل الصناعة النفطية وفق دراسة إحصائية لعشر سنوات (2000-2010)، ومن ثم الوصول الى النتائج التطبيقية لكل مرحلة خاصة بالدول.

- **الفصل الرابع: أنظمة الاستغلال والصادرات النفطية في الجزائر،** يعد الفصل الرابع والأخير الدراسة التطبيقية الشاملة لهذه الأطروحة. حيث نستعرض في بداية هذا الفصل أهمية الصناعة النفطية في الجزائر من المنظور الاقتصادي و من المنظور المالي. ثم نتطرق في العنوان الثاني من هذا الفصل الى تطور أنظمة استغلال النفط في الجزائر منذ نشأتها سنة 1958 إلى القرن الحالي، وهذا بالتعرف على مضمونها ونتائجها القانونية عبر مراحل نشاط الصناعة النفطية. أما العنوان الثالث فيهتم بدراسة واقع الصادرات النفطية في ظل مختلف أنظمة استغلال النفط

بالتركيز على إحصائيات سنوات العشرة الأخيرة من (2000-2010)، وفق نفس تسلل العنوان الثاني أي عبر مراحل نشاطات الصناعة النفطية. ويأتي آخر عنوان من هذا الفصل بدراسة مقارنة أثر أنظمة استغلال نفط الجزائر على الصادرات مع كل من فنزويلا والكويت، بنفس مبدأ الدراسة أي وفق مراحل الصناعة النفطية (المنبع، والنقل، والمصب، والصادرات) ليتسنى لنا أوجه المقارنة والتشابه.

مجريات الدراسة والصعوبات:

نلخص أهم مجريات وصعوبات الدراسة في النقاط الأتية:

- تم بدء تدوين الفصل الأول في مستهل سنة 2009 ولهذا السبب توقفت بعض الإحصائيات لهذا الفصل خاصة فيما يتعلق بإحصائيات الطاقات البديلة بين سنوات 2007 و2008.
- فيما يتعلق بتدوين الفصول الثلاثة الموالية ترتكز جلها على إحصائيات تصل الى غاية سنة 2010 الا في بعض الاستثناءات عند عدم توفر المعطيات .
- كما نلتمس خلال قراءة الفصول الأربعة اضافة مستجدات وأحداث اقتصادية واحصائيات جديدة تصل الى غاية سنة 2011 و2012 بسبب التصحيح المتكرر والمستمر للمذكرة الى غاية شهر جوان من سنة 2012.
- تعرضت دراستنا الى بعض الصعوبات فيما يتعلق بنظام استغلال نفط الكويت بسبب عدم استطاعتنا الحصول على نفس معطيات الجزائر وفنزويلا فيما يتعلق بقانون المحروقات وأنواع العقود النفطية الكويتية وكذا الى المعطيات الكافية حول الشركة الوطنية الكويتية منذ نشأة الصناعة النفطية فيها الى غاية سنة 2010 ، بغية تعميم شكل المقارنة، حيث اجتهدنا في محاولة تقريب صيغة دراسة نموذج الكويت بنموذجي فنزويلا والجزائر بحسب المعطيات التي كانت بحوزتنا.

الفصـــل الأول

دورة استغلال الصناعة النفطية وموقع النفط ضمن الطاقات الأخرى

مدخل: عبر مئات القرون قبل التاريخ وفي زمن التاريخ وبعده وحتى منتصف القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد في سنة 1859، حفر الإنسان أول بئر بطريقة الدق الاستخراجية وتمت ولادة صناعة النفط في أمريكا على يد أول مكتشف للنفط " **إيدوين دريك**"[1] وأصبحت هذه الصناعة منذ ذلك الوقت مسألة اهتمام قومية خاصة في بداية القرن العشرين إلى يومنا الحالي.

وقد مكن اكتشاف النفط تطور الصناعة بفضل التقدم العلمي والتقني للإنسان من الانتفاع به في أغراض كثيرة ومتنوعة، يكفينا أنه على سبيل المثال ذكر 90% من احتياجات السيارات للوقود عبر العالم يتم الوفاء بها عن طريق النفط.

إن التحول التاريخي من الفحم إلى النفط والغاز، جاء طوعا لاعتبارات فنية واقتصادية ولم يأت نتيجة نقص حاصل في مناجم الفحم الحجري. أما اليوم، فإن البحث عن مصادر جديدة للطاقة بهدف التعويض عن النفط والغاز لم يكن عملا طوعيا، وإنما هو تحول مفروض بحكم النقص المتوقع في هذه المصادر نتيجة الاستنزاف الشديد لتلك المكامن القابلة لنضوب وكذا إلى عدم مرونة سوقها. فالتحول الراهن في مصادر الطاقة يستهدف الانتقال من مصادر طاقة ناضبة ذات أسعار متذبذبة إلى مصادر متوفرة بكميات كبيرة وبأسعار مستقرة وهي المصادر المتجددة والدائمة.

ففي هذا السياق جاء هذا الفصل ليمدنا بالمفاهيم والأساسيات المتعلقة بدورة استغلال الصناعة النفطية وخصائصها وكذا الطاقات المنافسة للنفط المتجددة منها وغير المتجددة وما موقع النفط منها.

I.0 دورة استغلال الصناعة النفطية:

ترتكز أنظمة استغلال النفط والتي تعد لب محور دراستنا على مدى استيعاب دورة استغلال الصناعة النفطية، حيث تعتبر هذه الأخيرة جد معقدة ومركبة وقد خصصنا هذا العنوان للتعرف على مفهوم الصناعة النفطية وخصائصها وما هي دورة استغلالها والتي تتوقف على مرحلتين أساسيتين وهما مرحلة المنبع ومرحلة المصب.

I.0.1 الصناعة النفطية وخصائصها:

نحاول التعرف فيما يلي على مفهوم الصناعة النفطية وأهم الخصائص التي تميزها عن الصناعات الأخرى كالآتي:

---

[1] Edwin Derrick : عقيد أمريكي

I.1.0.1 مفهوم الصناعة النفطية: تعرف الصناعة النفطية على أنها: "مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان".[1]

ولقد أصبح شائعا ولدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية النفطية التمييز والتفريق بين نشاطات الصناعات النفطية المختلفة وبصورة خاصة بين نشاطات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والتي نعرفها فيما كالآتي:

– نشاط اقتصادي صناعي استخراجي (أي الصناعة الاستخراجية): تهدف هذه الصناعة إلى استخراج مورد النفط من باطن الأرض وتسويقها بعد إجراء ما يستلزمه هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة.... الخ في المركبات. حيث تندرج هذه الصناعة ضمن مرحلة المنبع من النشاط الصناعة النفطية.

– نشاط اقتصادي صناعي تحويلي (أي الصناعة التحويلية): فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية. حيث تندرج الصناعة التحويلية ضمن مرحلة المصب من النشاط الصناعة النفطية.

ومن ثم فإننا يمكن أن نعرف الصناعة النفطية على أنها : (الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة. فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز، والنقل والتكرير، والتسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيمياوية)[2]. وسنقوم بتفصيل جميع مراحل نشاط الصناعة النفطية لاحقا.

إن هذا النشاط الصناعي الواسع في مجالاته والمتنوع في مراحله والمتكامل في طبيعته، مرتبط وناجم عن طبيعة المادة النفطية وخصوصيتها المميزة عن بقية الموارد الطبيعية الأخرى. فمثلا: كون المادة النفطية أساسا تكمن في أعماق الأرض وفي بعض من طبقاتها ومناطقها الجيولوجية والجغرافية، أضف إلى ذلك تعذر استعماله واستهلاكه مباشرة وبصورته خاما إلا مناطق ضيقة ومحدودة وبنسبة صغيرة. فلا بد من البحث عنه وإيجاده واستخراجه وتحويله إلى منتوج سلعي صالح للاستعمال والاستهلاك.

وإذا كانت الصناعة النفطية هي صناعة استخراجية وتحويلية في آن واحد كونها عمليات إنتاجية يبرز ويتجسد فيها التكامل العمودي بصورة خاصة. فإن ذلك لا يعني على صعيد الواقع بأن العلاقة والتناسب بين

---

[1] – محمد أحمد الدوري،" **مبادئ اقتصاد النفط**"، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] – عبد الهادي حسن طاهر، "**تنمية و تطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية**"، تقرير مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد 6-1973/03/13، نقلا عن محمد أحمد الدوري،"**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص6.

الصناعتين يتواجد بصورة متماثلة أو متساوية أو كاملة ومتكاملة في منطقة أو بلد نفطي معلوم. فمثلا هناك البلدان النفطية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية أو انجلترا.. وغيرها، فيها صناعة نفطية متكاملة (إنتاج للخام، والتحويل، والتكرير وإنتاج البتروكيمياويات)، أما البلدان النفطية النامية أو المتخلفة تتواجد فيها على الأغلب، صناعة استخراجية للنفط الخام وبنسبة قليلة لتكرير النفط وكذلك للبتروكيمياويات. وهناك بلدان غير نفطية ولكن يتواجد فيها صناعة نفطية تكريرية أو بتروكيمياوية أو الاثنان معا مثل اليابان وإيطاليا... إلخ.[1] ويوضح الجدولان رقم (1-1) ورقم (1-2) هذا الفرق.

نستخلص من الجدول رقم (1-1) ، الملاحظات الأتية :[2]

– نجد أن البلدان النفطية النامية والعربية ، مثل الجزائر، الكويت، والبلدان العربية الأخرى المنظمة إلى الأوبك (العراق، وقطر، وليبيا، أبو ظبي، الإمارات العربية والسعودية)، نسبة الصناعة التحويلية أو تكرير النفط الخام فيها جد ضعيفة مقارنة بإنتاج النفط الخام.

– ففي سنة 1970، قدرت نسبة تكرير نفط الخام بـ 12.6% بالنسبة لإنتاج النفط، وقد تضاعفت هذه النسبة إلى 30.5% في سنة 1999 والى 37% في سنة 2010، فرغم هذه الزيادة في الصناعة التحويلية، تبقى الصناعة الاستخراجية والمتمثلة في مرحلة المنبع هي المسيطرة على صناعة النفط في هذه البلدان.

الجدول رقم (1–1): تطور إنتاج النفط الخام والتكرير في بعض دول الأوبك لبعض السنوات

الوحدة: مليون/ ب. ي

البلـد	البيـان	1999	2000	2010
الكويت	إنتاج خام	1,873	1,984	2,312
	تكرير خام	0,901	0,740	0.931
الجزائر	إنتاج خام	0,795	0,797	1,189
	تكرير خام	0,513	0,513	0,557
منطقة أوبك العربية	إنتاج خام	18,256	19,416	18,569
	تكرير خام	5,574	5,662	5,944

المصدر: – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون ، 2005.

– التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك سنة 2011.

[1] – محمد أحمد الدوري، "**مبادئ اقتصاد النفط**"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] انظر:

– التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك، سنة 2011.

– محمد أحمد الدوري، "**مبادئ اقتصاد النفط**"، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

- BP Statistical Review of Word Energy, « **June 2010** ».

– كما توضح معطيات الجدول أسفله، ارتكاز دول أمريكا الشمالية والولايات المتحدة على الصناعتين (الاستخراجية والتحويلية) أي المرحلتين (المنبع والمصب)، حيث تميل أكبر كفة الصناعة إلى الصناعة التحويلية مما هي عن الاستخراجية.

الجدول رقم (1–2): تطور إنتاج النفط الخام والتكرير في قارة أمريكا لبعض السنوات

الوحدة: مليون/ ب. ي

البلـد	البيـــان	1973	1982	1990	1998	2000	2010
أمريكا الشمالية	إنتاج خام	10,984	10,039	10,881	10,403	13,904	13,808
	تكرير خام	16,093	18,242	18,536	20,563	19,937	20,127
الولايات المتحدة الأمريكية	إنتاج خام	6,900	7,200	8,914	8,011	7,733	7.513
	تكرير خام	14,900	15,600	15,260	16,959	16,595	17,594

المصدر: – محمد أحمد الدوري، "**مبادئ اقتصاد النفط**"، مرجع سبق ذكره، ص 18.

-إحصائيات سنتي 2000و2010 من تقرير« **June 2010** » ,BP Statistical Review of Word Energy .

فنلاحظ أن نسبة الزيادة في الصناعة التحويلية عند الولايات المتحدة قد ارتفعت من 10.100 مليون ب/ي في سنة 1963 إلى 16.959 مليون ب/ي في سنة 1998 أي أن نسبة الزيادة تقدر بـ 67.91% وارتفعت إلى 17,594 مليون ب/ي في سنة 2010، بينما ارتفع إنتاج النفط الخام من 5.815 مليون ب/ي إلى 8.011 مليون ب/ي ، ثم عاود الانخفاض إلى 7.513 مليون ب/ي لنفس السنوات الدراسة، أي أن نسبة الارتفاع تقدر بـ 37,76%. مما يؤكد لنا أن الدول الصناعية المتطورة، ترتكز صناعاتها على مرحلة المصب (الصناعة التحويلية) داخل محيطها مقارنة بالصناعة الاستخراجية، والراجع سببه إلى تمركز أكبر الاكتشافات النفط الخام خارج موطنها.

I.2.1.0 خصائص الصناعة النفطية: إذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحله ومتنوع في مجالاته وبصورة واسعة ومترابطة فإن هذه الصناعة عموما لها من السمات أو الخصائص ما تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى. ومن أهم هذه الصفات والخصائص كالأتي:[1]

[1] انظر:

– محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص. ص7–8.

– فتحي أحمد الخولي، "**اقتصاديات النفط**" ، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر و التوزيع ، جدة، 1992 ،ص.ص 168.166.

– أمينة مخلفي ،" **أثـر الأنظمـة الجمركيـة الاقتصـادية علـى الشـركات البترولية – حالـة مجمـع بـركين**"، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، جامعـة ورقلـة، الجزائـر، 2005/2004 ، ص. ص 12– 13.

– تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية، بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية. حيث إن ضخامة رؤوس الأموال في الصناعة النفطية تتفاوت أو تتباين من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى، بسبب تباين مكان تواجد النفط. إضافة إلى تعدد خصائص الثروة النفطية (عدم التجانس) وكيفية استغلالها. وسواء أكان ذلك من الجوانب الطبيعية والكيمياوية أو الجيولوجية والتكنولوجية. (حيث بلغت في سنة 1976 نسبة رأس المال الثابت من أدوات ومكامن وإنشاءات في هيكل رأس المال المستثمر في الصناعة النفطية (من بينها دول أعضاء الأوبك مثل الكويت)، في حدود 70–80% من المجموع الكلي للاستثمارات النفطية وهي تمثل نسبة عالية مقارنة بنسبة رأس المال المتغير المنخفضة والقليلة نسبيا والتي تكون بحدود 20–30%.[1]

– تتطلب الصناعة النفطية وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا. إلا أن هذه الأخيرة تتسم بسرعة تغير استخدامها، مما يعني تغير عناصر الإنتاج، المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة. بسبب ارتفاع اهتلاك الآلات لطول فترة الإنتاج أو بسبب التقدم التقني في وسائل الإنتاج. مما يعني تغير حجم النفقات بتغير وقت بدء الإنتاج.

– تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرأسي، حيث تتداخل مراحل إنتاج النفط بصورة يصعب معها أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل وبعضها الأخر. ويمكن تلخيص هذه المراحل في (البحث والاستكشاف، والحفر والتنقيب، والاستخراج والإنتاج، والتجميع، والنقل، والتخزين، والتقطير، والتنقية، والتكرير، والمزج والتركيب، التصنيع، والتوزيع والتسويق).

– يعتمد النشاط الصناعي النفطي بصورة كبيرة وغالبة على العمل المركب أي العمل المتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي، مما يؤدي إلى ضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة في مراحل الصناعة النفطية وخاصة المرحلة الأولية (مرحلة المنبع). والذي يعني ضخامة حجم النفقات الثابتة (تعتبر هذه الخاصية السبب الرئيسي في اعتماد معظم الدول المنتجة، على الشركات العالمية في بدء إنتاج النفط لكون معظم هذه الدول نامية[2] لا تملك التكنولوجيا ولا رؤوس الأموال للإقامة مثل هذه الصناعة).

– تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة[3] في معظم المراحل الإنتاجية، وخاصة في المرحلة الخاصة بالبحث والتنقيب. وذلك بسبب القيام بإنفاق استثماري عال وكبير ولفترات زمنية ليست بالقصيرة من دون التحقق من وجود الثروة النفطية أم لا وهل هي بكميات كبيرة ونوعيات جيدة مما يبرر استغلالها اقتصاديا.

---

[1] – محمد أحمد الدوري، "**مبادئ اقتصاد النفط**"، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] – الدول النامية : الجزائر، نيجيريا، أنقولا، بوليفيا، فينيزويلا، الكويت، ليبيا.....الخ.

[3] – المخاطرة أو المغامرة : تعني القيام بنشاط أو عمل ومن دون التأكد الكامل من تحقق نجاحه. والمخاطرة النفطية تتركز بشكل خاص في عملية البحث والتنقيب والتطوير النفطي وهي بأنواع عديدة: مخاطر طبيعية مثل تزايد ظاهرة الآبار الجافة ، أو مخاطر فنية مثل الحوادث أو العقبات الفنية أو قد تكون مخاطر سياسية أو اقتصادية أو ذاتية كسوء التقدير ، الإهمال، سوء استخدام الأدوات و المعدات حيث تعمل جميع هذه المخاطر إلى توقف الإنتاج.

– إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط النفطي هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية محدودة ومعلومة. وعليه فإن الصناعة النفطية تتوقف على مدى تطور نسبة تقديرات الاحتياط النفطي، حيث نستعرض بإيجاز تطور الاحتياطات النفطية العالمية لحقبة القرن الواحد والعشرون والتقديرات المستقبلية له كما يلي:

أولا: تطور احتياطيات النفطية العالمية (2000–2010): شاهد الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط تطورات ملحوظة منذ سنة 2000 إلى 2010[1] ، حيث قدر احتياطي النفط العالمي في سنة 2010 بـ 1383.2 ألف مليون برميل مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 18% عن تقديرات سنة 2000 التي بلغت قرابة 1105.5 ألف مليون برميل.

وقد شكل الاحتياطي النفطي لدول الشرق الأوسط أعلى نسبة تقدر بـ 56 % من تقديرات الاحتياطات النفط المؤكد في سنة 2010. بينما سجلت المجموعة الدول الإفريقية نسبة 9.5 % من احتياطي العالمي لنفس السنة، أما مجموعة الدول أمريكا الشمالية فقد سجلت أدنى نسبة تقدر بـ 5.4% من الاحتياطي العالمي لسنة 2010. والشكل رقم (1–1) يوضح ذلك.

الشكل رقم (1–1): خريطة الاحتياط النفطي العالمي المؤكد سنة 2010

الوحدة: ألف مليون برميل

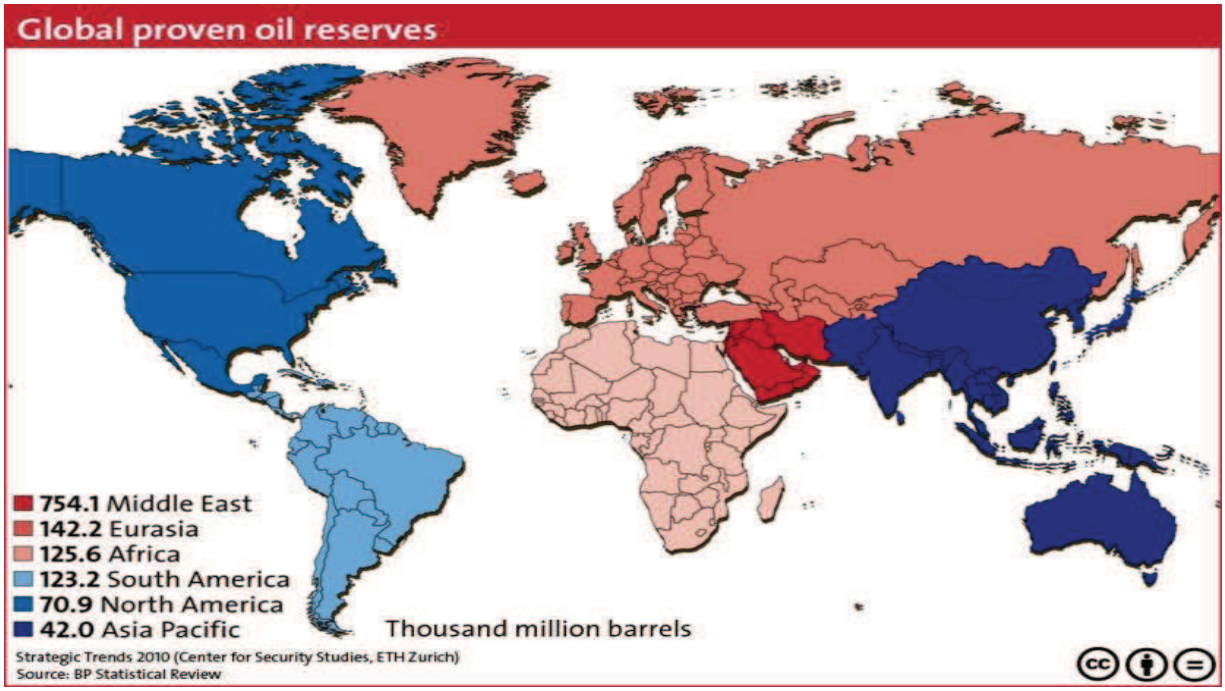

المصدر: إحصائيات بريتش بتروليوم www.bp.com.

[1] – انظر الملحق رقم (1–1).

ثانيا: مستقبل تقديرات الاحتياطات النفطية العالمية: يتوقع أن تضغط الدول المستهلكة للنفط على دول أوبك لكي يرتفع إنتاجها إلى نحو 60 مليون ب/ي بحلول سنة 2020 وذلك لمواجهة الاحتياجات العالمية المتزايدة، (خاصة مع الأوضاع الراهنة التي تشهدها الدول العربية من عدم الاستقرار السياسي بسبب ثورة شعوبها تجاه أنظمتها السائدة، ابتداء بتونس، مصر، ليبيا، اليمن، البحرين، سوريا.... وغيرها).

فإن متوسط إنتاج الأوبك وفقا لهذا التوجه الذي تتبناه الدول الصناعية الغربية يمكن أن يبلغ 45 مليون ب/ي على امتداد الفترة 2002-2020. ومعنى ذلك أنه وفقا لتقديرات المساحة الجيولوجية الأمريكية فإن نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج (R/P)[1] في دول أوبك (في ضوء الزيادة المتوقعة في الإنتاج) يمكن أن تتقلص إلى 38 سنة وليس 82 سنة، مثلما أشارت له تقديرات الشركة البريطانية النفطية BP. وإذا أخذنا في الاعتبار الزيادة المتوقعة في الإنتاج العالمي لمواجهة الطلب العالمي المتزايد على النفط والذي يتطلب ارتفاع الإنتاج إلى نحو 93 مليون ب/ي كمتوسط سنوي خلال الفترة 2002-2020، فإن نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج (في ضوء الزيادة المتوقعة في الإنتاج) يمكن أن تتقلص إلى 28 سنة وليس 40 سنة. [2]

- تتميز الصناعة النفطية بطول فترات الإنتاج، مما يزيد من أثار سرعة تغير التكنولوجيا وتغير طبيعة سوق كل عنصر من عناصر الإنتاج، وتغير طبيعة سوق النفط واختلاف هوية الملكية أو الاحتكارات، وتغير السعات الإنتاجية، وصعوبة حساب تغيرات أسعار صرف العملات المستخدمة في حساب النفقات.
- تتميز الصناعة النفطية باتساع نطاق نشاطها، الذي يمتد ليشمل السوق الدولية، فنجد أن إنتاج النفط يعتمد بصورة كبرى على الشركات العالمية، كما أن تعدد مراحل إنتاجه يؤدي إلى توزيع هذه المراحل على عدد كبير من الدول. مما يعني تباين النفقات في المراحل المختلفة، حسب أسعار عناصر الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة وأسعار الصرف.
- نتيجة لكون النفط مادة إستراتيجية، فان المنتجين يفضلون الاحتفاظ بحجم نفقات الإنتاج في سرية تامة مما يعني لجوء الدارسين والمهتمين بالطاقة إلى التقديرات.

I.0.2 دورة استغلال الصناعة النفطية:

سبق وأن ذكرنا أن موضوع اقتصاد النفط، يتضمن مجموع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد واستخراج وإنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة النفطية، سوءا كانت بصورة سلعية أولية (خام) أو بصورة متنوعة ومتعددة لاحقة أي بصورة منتجات نفطية أو بصورة بتروكيماوية. تعتبر الصناعة النفطية، ذلك النشاط الإنساني الإنتاجي المركب

[1] - R/P = Réserves / Productions

[2] - حسين عبد الله، **"البترول العربي- دراسة اقتصادية سياسية"**، درا النهضة العربية ، القاهرة،2003، ص ص 44- 45. بتصرف.

والمتباين والمتنوع في مراحله ومجالاته الواسعة وغير محدودة. وتترابط هذه المراحل ويتكامل وبعضها مع بعض (بصورة عمودية خاصة و بصورة أفقية عامة) لتكوين مجموع الاقتصادي النفطي.

وإن تلك النشاطات الإنسانية الاقتصادية تكون على عدة مراحل حيث قامت الدراسات الحالية ابتدءا من أواخر القرن العشرون، إدراج جميع مراحل النشاط الصناعي النفطي أي دورة استغلال الصناعة النفطية تحت مرحلتين رئيسيتين وهما مرحلة المنبع (Amont / Upstream) ومرحلة المصب (Aval/ Downstream) حيث نستعرض شرح كل مرحلة كالآتي:[1]

I.1.2.0 مرحلة المنبع: وتدعى هذه المرحلة كذلك بالمرحلة العليا، حيث تعني مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية والعلمية، وكذلك التحليلية والتطبيقية وفي جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية الجيولوجية التكنولوجية والاقتصادية، الهادفة إلى معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية. سواء من ناحية كمية النفط وأنواعه وموقعه الجغرافي والجيولوجي وكذلك اقتصادية استغلاله.

إن هذه المرحلة رغم كونها مجازا لمرحلة واحدة، إلا أنها فعليا تتضمن ثلاث مراحل أساسية أو الأنشطة، رغم التباين فيما بينها والاختلاف بين كل منها، فهي متداخلة ومتكاملة فيما بينها. وإن هدفها واحد وهو المعرفة بتواجد النفط مكانيا وطبيعة ذلك التواجد، وتحديد خصائصه ومميزاته الممهدة لاستغلال الاقتصادي له نظريا وعمليا. ونستعرض المراحل الثلاث كالاتي:

I.1.1.2.0 مرحلة البحث والاستكشاف: ظهرت مرحلة البحث والاستكشاف بوضوح، منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض. حيث ثبت أنه يوجد غالبا في الصخور الرسوبية، ورجحت هذه الظاهرة عبر التاريخ كفة نظرية المنشأ العضوي، وبالتالي يربط المستكشفون احتمالية تواجده بهذه الصخور. وعليه تركز البحث في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات وقرب السلاسل الجبلية وفي الجرف القاري. ومن أهم الطرق المتبعة في البحث عن النفط هي:[2]

---

[1] انظر: - محمد أحمد الدوري ،**"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، مرجع سابق، ص 04 .

- سالم عبد الحسن رسن، **"اقتصاديات النفط"**، الجامعة المفتوحة طرابلس، دار الكتب الوطنية ، بنغازي، الطبعة الأولى،1999 ص.ص 48-54 .

- التقرير السنوي لشركة سوناطراك ،سنة 2000، ص. ص 12 - 37.

-www.wood-macresearch.com/un regard commercial sur l'énergie/ p3.

-Rabah Mahiout, **'' le pétrole Algérien''**,Editions EN.A.P, Alger,1974, PP 58-102.

[2] - سمير التنير،" **التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم - ماضيا و حاضرا"**، ، الطبعة الاولى، الجزء الثاني، دار المنهل اللبناني ، 2008، ص 15.

أولا– المسح الجيولوجي: حيث تنحصر مهمة الجيولوجي في رسم خرائط مختلفة توضح تراكيب الصخور وأنواعها للمنطقة المراد مسحها، بعد أخذ العينات والنماذج وتحليلها مخبريا. كما يهتدي الباحثون على أماكن وجود النفط من خلال بعض الظواهر الطبيعية، كأن تجذبه التراكيب القبابية والالتواءات الواضحة المعالم وتعتبر هذه الطريقة من أسهل الطرق وأقلها كلفة.

ثانيا – المسح الجيوفيزيائي: نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الصناعة النفطية فقد اهتدى العلماء إلى طرق أكثر تعقيدا إلا أنها أكثر جدوى من أهمها:

-**المسح الزلزالي:** تعتمد هذه الطريقة على إرسال موجات صوتية إلى الأرض عن طريق إحداث حركة على السطح أو في أعماق مناسبة ويتم تسجيل ترددات الموجات الصوتية التي ترسلها الطبقات المختلفة على أشرطة مغناطيسية يتم معالجتها بالفعل الآلي وبتفسير هذه المعلومات يمكن التعرف على التراكيب الصخرية وأنواعها.

– **المسح المغناطيسي:** هو قياس عنصر المجال المغناطيسي في مناطق مختلفة لمعرفة سمك الصخور الرسوبية أي بعد الصخور القاعدية (النارية) عن سطح الأرض وهذا يعطي صورة لوضع الطبقات الصخرية يمكن من خلالها الاستدلال على وجود المكمن من عدمه.

I.0.2.1.2 مرحلة الحفر والتنقيب: تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة النفط الطبيعية. بعد أن تم تحديد المصايد النفطية أو الغازية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الاستكشافية، لمعرفة ما إذا كان هناك نفط أم لا.

حيث إن الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود النفط أو من عدمه، وتجب الدقة في اختيار مواقع الآبار خاصة الاستكشافية منها. حيث هي التي توضح مدى صحة المعلومات التي تم الحصول عليها. إن الدقة في اختيار مواقع الآبار لا تحتمها الناحية العلمية فقط بل الناحية الاقتصادية كذلك بسبب التكلفة.إن الخطأ في اختيار موقع البئر الاستكشافي يمكن أن يؤدي إلى عدم العثور على النفط رغم وجوده وذلك بسبب عدم الوصول إلى المكمن. كما يعتمد على نتيجة حفر البئر الاستكشافي حفر الآبار التقييمية والإنتاجية.

"تعد عملية الحفر من أخطر مراحل البحث عن النفط وأكثرها نفقة إذ تتراوح تكلفة الحفر في المناطق المغمورة[1] ثلاثة أو أربعة أمثالها على اليابسة[2] حيث تتراوح تكلفة الحفر على اليابسة بأسعار سنة 1979 ما بين 0.9-1.8 مليون دولار أما في سنة 1990 فتتراوح تكلفة المناطق المغمورة من (6.7 إلى 57) مليون دولار أما

[1] - Off-Shore البحث عن النفط بحرا:

[2] - On Shore البحث عن النفط برا:

على اليابسة تتراوح ما بين (1.7 إلى 38) مليون دولار[1]. حيث قدرت تكلفة الحفر على اليابسة للشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك بإحصائيات 2009 لبئر "**ZRG1** "[2] بقيمة 8,537,715 دولارات"[3] .

" تتفاوت تكلفة التنقيب والعثور على النفط تفاوتا كبيرا من شركة لأخرى، كما تتفاوت داخل الشركة الواحد من عام لآخر. ويستوي في ذلك أن تكون الشركة كبرى أو متوسطة أو صغيرة الحجم، وإن كان من يمتلك مقاليد الخبرة والتقنية المتقدمة يكون أوفر حظا من النتائج. ومن أمثلة التفاوت بين الشركات ، انخفاض التكلفة إلى 3,29 دولارات للبرميل في شركة BP بينما ترتفع نحو 24 دولارات للبرميل في شركة Marathon , أما التفاوت من عام لآخر داخل الشركة الواحدة نجدها في شركة Exxon mobil التي انخفضت تكلفتها إلى 3,35 دولارات سنة 2000 بينما ارتفعت إلى 6,60 دولارات سنة 2001. كذلك هو الحال بالنسبة لشركة Enterprise Oil التي بلغت تكلفتها 14,75 دولارات سنة 2000 ثم انخفضت إلى 6,44 دولارات سنة 2001 [4].

على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، شهدت صناعة النفط تحسينات تقنية كبيرة في مجال البحث عن النفط وتنميته وإنتاجه، مما أدى إلى انخفاض التكلفة من نحو 27 دولارا للبرميل (بدولارات 2002) سنة 1981 إلى نحو 9 دولارات بنفس القيمة الثابتة للدولارات سنة 1995، وإن كان معدل التحسينات التقنية قد تراخى خلال النصف الأخير من عقد التسعينيات. ولكن لا يصح أن يفهم من تلك التحسينات أن الاحتياطات العالمية من النفط قد استفادت منها بالنمو، بل العكس هو الصحيح، إذا لم تستطع تلك الاحتياطيات أن تعوض ما تم استخراجه منها على مدى العقدين الأخيرين."[5]

وتتفاوت المدة التي يتطلبها حفر البئر تبعا لعمقه وصعوبة المنطقة التي يحتوي فيها الحفر والمشاكل التي قد تنشأ أثناء الحفر وكلها تمتد في العادة إلى عدة شهور. وتتميز هذه المرحلة من النشاط الاقتصادي النفطي بعنصر المغامرة أو المخاطرة على تنوعه واختلافه من منطقة وبلد إلى آخر.

وعنصر المغامرة والمخاطرة مرتبط وناجم عن طبيعة هذا النشاط، حيث يتم إنفاق لرؤوس أموال كبيرة ولفترة زمنية ليست بالقصيرة و لشيء مادي كامن في باطن الأرض قد يعثر عليه أو قد لا يعثر بعد القيام بعمليات البحث عنه وحفر الآبار التجريبية.

---

[1] - Maurice DUROUSSET ,''**Le marché du Pétrole**'', Ellipses Edition Marketing S, 1999, p 13 .

[2] – تسمية لحفر بئر في منطقة تيارت، تابعة لقسم سوناطراك التنقيب والحفر (Sonatrach Division Forage).

[3] - Société **ENAFOR**, Département Over des Puits, HMD (Entretient Direct), Mai 2010 .

[4] – انظر الملحق رقم (1-2).

[5] – حسين عبد الله، "**البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**"، مرجع سبق ذكره، ص31.

I.3.1.2.0 مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي: وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه. وتتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي وسواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستعمال حفر الآبار النفطية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج، وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية من مكامن وأنابيب نقل وتنقية وصهاريج تنقي وتجميع ...الخ.

إن مرحلة استخراج النفط مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا بالمرحلتين السابقتين وتشكل المراحل الثلاث عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية النفطية.

إن تدفق النفط في المرحلة الثانية للإنتاج يجري بواسطة الاستنزاف الطبيعي وذلك بالاعتماد على طاقة المكمن الطبيعي. فإذا كانت هذه الطاقة ضئيلة، فإن الضغط من المكمن يبدأ بالانخفاض الحاد باستمرارية الإنتاج، وبالتالي يبدأ معدل الإنتاج نفسه بالهبوط. لا يتجاوز مستوى لاستخلاص الطبيعي بفعل قوة المكمن مهما كان نوعه نسبة 50 إلى 60% وطالما أن الهدف، استخراج أكبر كمية ممكنة من النفط المخزون في الأرض وجب التفكير في طرق ثانوية للاستخلاص من شأنها تطوير المعامل بكل الطرق الممكنة ذات الجدوى الاقتصادية. [1]

حيث تستعين طرق الاستخلاص الثانوي بمختلف المكامن المستعملة في هذه المرحلة والتي تم تصنيفها على أساس قوة الدفع المؤثر منها، نذكرها فيما يلي : [2]
(-المكامن ذات الدفع الذاتي، -المكامن ذات الدفع بالقبة الغازية، -المكامن ذات الدفع المائي، -المكامن ذات الدفع الجذبي).

كما تتمثل طرق الاستخلاص الثانوي في عملية حقن الآبار بوسائل مختلفة أهمها الحقن بالغاز والحقن بالماء. حيث تعتبر هذه الأجهزة أكثر الطرق كفاءة في الوقت الحاضر، ويتم حقن الماء في الطبقة الحاملة له والموجودة أسفل الزيت بواسطة ابار حاصة للحقن تساعد على إحلال النفط ودفعه باتجاه الآبار المنتجة له.

---

[1] انظر: - محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره – ص 05.
- Revue de Sonatrach ,« **Faites connaissances avec les hydrocarbures** », Direction Générale,1989,P14.

[2] سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص51. بتصرف.

I.0.2.2 مرحلة المصب: تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة المنبع، وتدعى كذلك بالمرحلة الدنيا. حيث تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجه. وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو على الجانب النظري والمعرفي.

حيث تقوم مرحلة المصب كسابقتها على مجموعة من مراحل أخرى متسلسلة ومترابطة ومتكاملة عموديا فيما بينها. وتتجسد لنا هذه المراحل في أربع كالأتي[1]:

I.0.1.2.2 مرحلة النقل النفط: وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه. ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل النفط بأنواعها البرية (كأنابيب والشاحنات.....الخ) والبحرية (السفن العملاقة). وقد تكون مناطق تصدير النفط وتصنيعه قريبة أو بعيدة وعلى النطاق الداخلي والخارجي.

I.0.2.2.2 مرحلة التكرير أو التصفية النفطية: وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة متعددة.

وهذه المنتجات النفطية المتنوعة السالفة الذكر، بعضها أساسي أو رئيسي وبعضها ثانوي وبعضها خفيف كالبنزين والكيروسين، وبعضها ثقيل كالإسفلت أو الشمع مثلا وبعضها متوسط...الخ. يطلق على هذه المرحلة الصناعية مرحلة الصناعة التحويلية. لأنها نشاط صناعي معتمد ومرتبط بالمادة الخام النفطية لتحويله إلى منتجات مصنعة.

I.0.3.2.2 مرحلة التسويق والتوزيع: وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

تكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية أو فرعية وبتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية وإعادة التوزيع.

I.0.4.2.2 مرحلة التصنيع البتروكيمياوية: وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد

---

[1] انظر : – محمد أزهر سعيد السماك،" **اقتصاديات النفط و السياسة النفطية ـ أسس و تطبيقات**"، الطبعة الأولى،جامعة الموصل، العراق، 1987،ص 23.

– أحمد حسين علي الهيتي،"**مقدمة في اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى ،الدار النموذجية للطباعة و النشر صيدا، بيروت، 2011، ص 67.

البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية .... الخ. تضم هذه المرحلة عددا واسعا وغير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في المجمل الاقتصادي الوطني أو العالمي (لم يبدأ ظهورها للوجود إلا منذ فترة الثلاثينات من القرن العشرين وفي بعض الأقطار كالولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا ..)[1] .

يمكن اعتبار مرحلة التصنيع البتروكيمياوي من ضمن المراحل الأخرى الأولية نظرا للترابط فيما بينهما واعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة النفطية بصورتها وبأشكالها المختلفة. وقد لا تعتبر هذه المرحلة من ضمن مراحل الصناعة النفطية نظرا للاستقلالية والانفعال فيما بين تلك المراحل، خاصة وأن العملية الإنتاجية النفطية تكتمل لوحدها بالمراحل السابقة الذكر فقط من دون مرحلة التصنيع البتروكيمياوي.

في العديد من بلدان العالم[2] يقتصر النشاط الصناعي النفطي على المراحل الستة الأولى من مرحلتي المنبع والمصب في الحين يمتد في العديد من البلدان الصناعية الأخرى[3] إلى مرحلة التصنيع البتروكيمياوي. بينما يقتصر نشاط الصناعة النفطية في العديد من بلدان أوروبا الغربية والأسيوية[4]، التي لا تتوفر على الثروة النفطية في أراضيها بل تقوم باستيراد المنتجات النفطية خاما، على الصناعة البتروكيماوية. وقد قمنا بتلخيص جميع مراحل نشاط الصناعة النفطية السابقة الذكر في مخطط خاص[5].

1.I الطاقات التقليدية المنافسة للنفط:

إن دراسة موضوع بدائل الطاقة التقليدية غير المتجددة والمنافسة للنفط، يستوجب تناوله حسب أنواع هذه المصادر و بترتيب درجة الأهمية بعد النفط على النحو التالي:

1.1.I الغاز الطبيعي:

يعد الغاز الطبيعي أحد البدائل الرئيسية للنفط لما يتميز من خصائص وإيجابيات عن البدائل الأخرى. ونحاول فيما يلي التعرف على هذه الخصائص و بالأرقام من الإنتاج والتسويق والاحتياط العالمي للغاز الطبيعي، والوقوف على معوقات استخدام هذا البديل.

---

[1] Ropa Naftwa w Swlecle Wspotczesnym, Jerzy Taubman Waszawa 1967 – polska P .129.

نقلا عن محمد أحمد الدوري، **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] – من بين هذه البلدان: السعودية، الجزائر ، ليبيا.....الخ.

[3] – من بين هذه البلدان: كندا، الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد السوفيتي (سابقا)، فنزويلا ....الخ.

[4] – من بين هذه البلدان: ألمانيا ، فرنسا و اليابان ....الخ.

[5] – انظر الملحق رقم (1-3).

I.1.1.1 مفهوم الغاز، أهميته وخصائصه واستعمالاته: نستهل في بداية تعرفنا على البديل الأول للنفط، بالتعرف على مفهوم الغاز، وأهم خصائصه و استعمالاته.

I.1.1.1.1 مفهوم الغاز الطبيعي: الغاز الطبيعي هو خليط من الغازات القابلة للاحتراق، حيث تتكون هذه الغازات عادة من الهيدروكربونات مثل الميثان والايثان والبروبان والبيوتان والبنثان وغيرها، والتي تتغير نسبها ومكوناتها من حقل إلى آخر. وهو في صورته النقية عديم اللون، والشكل، ولا رائحة له. وإن خاصية قابلية الاحتراق، تولد لنا قدرا كبيرا من الطاقة. [1]

وإن تكوين الغاز الطبيعي يمكن أن تتفاوت على نطاق واسع من منطقة لأخرى وحتى في المنطقة نفسها.

I.1.1.1.2 أهمية الغاز الطبيعي : لقد اكتشف الغاز الطبيعي في مطلع القرن العشرين، عندما عثر عليه أول مرة في ولايتي فرجينيا ونيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي سنة 1920. وقد بقي الغاز المنتج حتى الحرب العالمية الثانية في معظمه غازا مرافقا، وهو ما برر إحراقه وإهداره على النحو السائد في تلك الفترة. وذلك لان أسواق الاستهلاك كانت بعيدة عن استيعاب الكميات المنتجة، كما أن وسائل نقله لم تكن متطورة. غير أن ازدياد الطلب على الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية، وحدوث تطور تكنولوجي هائل في مجال استخدام الأنابيب كواسطة لنقل الغاز عبر شبكات واسعة، أسهم في ازدياد إنتاجه والبحث عنه. [2]

ومع مطلع السبعينيات من القرن الماضي إلى يومنا الحالي من سنة 2012، بدأ التوجه نحو استثمار الغاز الطبيعي بشكل واسع في جميع أرجاء العالم. وبالتالي احتل الغاز الطبيعي مكانة مرموقة بين مصادر الطاقة البديلة. بالإضافة إلى سهولة استخراجه ونقله وسرعة احتراقه فهو يتمتع بميزة أخرى، كونه اقل تلويثا للبيئة من غيره ولضآلة العوادم التي يخلفها.

I.1.1.1.3 خصائص الغاز الطبيعي: يعتبر الغاز الطبيعي في الوقت الراهن، الوقود المثالي في الاستعمال، لما يتصف به من خصائص عدة نوجزها فيما يلي: [3]

توفره بكميات كبيرة جدا وسهولة استخراجه ونقله؛ تمتعه بتركيب كيميائي بسيط نسبيا وبطاقة حرارية عالية وهذا بسبب خاصية الاحتراق السهل والكامل له؛ يتطلب عمليات معالجة بسيطة جدا قبل استعماله مقارنة

---

[1]- Revue de Sonatrach ,« **Faites connaissances avec les hydrocarbures** », Op.Cit,PP4-5.

[2] انظر:

- داليا محمد يونس،" **تقييم سياسات تصدير و تصنيع الغاز الطبيعي محليا و مقارنته بنظرياته عالميا**"، الدار الجامعية، الاسكندرية،2011 ، ص.ص 43 - 44.
- سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص96.
- محمد محروس إسماعيل،" **اقتصاديات البترول و الطاقة**"، الطبعة الأولى، دار الجامعة المصرية،القاهرة،1988،ص137.

[3] - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، " **مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية**"، أبو ظبي، الطبعة الأولى،2004،ص20.

مع الفحم الحجري والنفط الخام؛ ذات احتراق نظيف (لا يعطي عند احتراقه أي رماد) وذلك لعدم احتواءه على شوارد معدنية.

I.1.1.1.4 استعمالات الغاز الطبيعي: إن تعدد استعمالات واستخدامات الغاز، من الاستعمال المنزلي، الصناعي والتجاري، تأتي من تعدد مكوناته. ونذكر فيما يلي مختلف استخداماته: [1]

- **الاستعمال المنزلي**: ويعود استخدامات الغاز المنزلية إلى قبل الحرب العالمية الثانية، حيث استخدمت شبكات من الأنابيب لنقله إلى المنازل في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وذلك لتحقيق جملة من المتطلبات. مثل: (استعماله كوقود للأفران من أجل الطبخ وتحضير الطعام، تسخين المياه، تشغيل وحدات التدفئة المركزية، التبريد..... وغيرها).
- **الاستعمالات التجارية**: ونقصد بها، الاستعمالات الخاصة بالمحلات التجارية كالفنادق والمطاعم والمشاغل...الخ.

- **الاستعمالات الصناعية**: وقد كان أول استثمار صناعي للغاز المرافق في مواقع حقول النفط، حيث استخدم للإنتاج القدرة الكهربائية للمركب وللاستخلاص وتسخين النفط. ويستخدم كذلك في (صناعة الاسمنت والألمنيوم والكلس والحديد على نطاق واسع مع تزويد الحرارة اللازمة لذوبان المعادن والزجاج، ويستعمل من قبل شركات توليد الطاقة الكهربائية، كمصدر مهم في إنتاج الهيدروجين، كعنصر هام جدا في تصنيع العديد من المواد العضوية الكيميائية مثل الكحول الميتيلي.

وهناك اتجاه حديث لاستعمال غاز النفط المسال GPL في وقود المحركات، مثلما يجري الآن في كل من الجزائر، هولندا، اليابان و دول أوروبا الشرقية. حيث أنه في الوقت الراهن، هناك حوالي أكثر من مليوني سيارة في كافة أنحاء العالم تستخدم الغاز الطبيعي كوقود بدلا من البنزين أو المازوت. إن أهم استغلال للغاز الطبيعي هو استخدامه في الصناعات البتروكيماوية لكونه المادة الخام الأساسية في تلك الصناعة، ويتوقع أن تمتد قائمة السلع التي يدخل الغاز تركيبها إلى أكثر من 70 ألف مادة في أفق سنة 2020.

I.1.1.2 إنتاج الغاز الطبيعي في العالم: نسجل من الجدول رقم (1-3)، انخفاض متوسط إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في العالم بنسبة ناهزت 1% من 9.38 ملايين ب/ي سنة 2007، إلى حوالي 9.35 ملايين ب/ي

[1] Voir : - Chems Eddine Chitour, « **Pétrole et Politique – Ou va le Monde** ? », ANDRU, 2002, P43.
- حاتم الرفاعي ،" **البترول ذروة الإنتاج و تداعيات الانحدار**"، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الثانية، 2009،ص113.

سنة 2008، وانخفضت تقديرات متوسط إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في بعض الأقطار الأعضاء الأوابك، بينما ارتفعت في أقطار أخرى. فعلى سبيل المثال، انخفضت هذه التقديرات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 16.7 % من 300 ألف ب/ي سنة 2007 إلى 250 ألف ب/ي سنة 2008.

بينما ارتفعت في جمهورية الجزائر بنسبة 4.4 % من 342 ألف ب/ي سنة 2007 إلى 357 ألف ب/ي سنة 2008، وارتفعت تقديرات الإنتاج في دولة قطر بنسبة 7.1% من 326 ألف ب/ي سنة 2007، إلى 349 ألف ب/ي سنة 2008، كما ارتفع متوسط الإنتاج في الجماهيرية العربية الليبية بنسبة 9.6 % من 73 ألف ب/ي سنة 2007، إلى 80 ألف ب/ي سنة 2008، وفي المجمل، انخفض متوسط إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الأقطار الأعضاء الأوابك بنسبة 0.3 % من 2.64 مليونين ب/ي سنة 2007 إلى 2.63 مليونين ب/ي سنة 2008.

الجدول رقم (1-3): إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الدول العربية و العالمية 2001-2008

الوحدة: ألف برميل يومي

الدول	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإمارات	220	220	400	400	400	400	300	250
البحرين	11	10	10	10	10	10	10	10
تونس	1	-	-	-				
الجزائر	781	840	890	990	295	310	342	357
السعودية	800	800	1012	1183	1460	1427	1438	1434
سورية	10	10	10	10	10	10	10	10
العراق	20	20	20	30	30	30	30	30
قطر	136	150	160	180	210	200	326	349
الكويت	23	30	30	30	40	30	40	40
ليبيا	60	60	60	60	60	60	73	80
مصر	65	65	70	70	65	65	68	70
إجمالي الأقطار الأعضاء	2127	2205	2662	2963	2580	2542	2637	2630
عمان	10	-	-				61	88
اليمن	13	10	10	10	10	10	10	10
إجمالي الدول العربية	2150	2215	2672	2973	2590	2552	2708	2728
إجمالي العالم	6755	6957	7306	8385	9905	9229	9378	9295
نسبة الأقطار الأعضاء للعالم %	31.5	31.7	36.4	35.3	26.0	27.5	28.1	28.3

المصدر: - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك ،" **تقرير الأمين العام السنوي السادس و الثلاثون 2009**"،2009، ص 152.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك ،" **تقرير الأمين العام السنوي الثاني و الثلاثون 2005**" ، 2005، ص 160.

أما في سلطنة عمان، فقد ارتفع متوسط إنتاج سوائل الغاز الطبيعي من 61 ألف ب/ي سنة 2007 إلى 88 ألف ب/ي سنة 2008، بينما بقي متوسط إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في جمهورية اليمن في سنة 2008 عند معدله لسنة 2007 وبلغ 10 آلاف ب/ي.

وبذلك تكون نسبة اسهامات الأقطار الأخرى في إنتاج العالم من سوائل الغاز الطبيعي قد ارتفعت من 28.1 % سنة 2007، إلى 28.3 % سنة 2008، وارتفعت نسبة إسهام الدول العربية مجتمعة إلى 29.3 % بعد أن كانت حوالي 28.9 % سنة 2007.

3.1.1.I تسويق الغاز الطبيعي في العالم: يجري تسويق الغاز بنوعيه، المميع و الذي يعرف بغاز النفط المسال و الذي يتصف بسهولة تحويل مكوناته إلى سوائل عندا درجة حرارة 27 فهرنايت وبتكلفة نقل رخيصة عبر البحار. أما النوع الثاني هو الغاز الطبيعي الحر والذي يدعى بالغاز غير المرافق حيث تبرز صعاب كثيرة تحول دون تسويقه. فقد تبلغ درجات الحرارة للازمة لإسالته بحدود 260 درجة فهرنايتية، ليصبح ضغطه ممكنا إلى حجم أصغر من حجمه الطبيعي بحدود 600 مرة.

فعلى المستوى العالمي، ارتفعت معدلات الغاز الطبيعي المسوق على الصعيد العالمي في سنة 2008 بنسبة 4.2%، حيث بلغت الكميات المسوقة سنة 2007 حوالي 2942 مليار متر مكعب، بينما قدرت بحوالي 3065 مليار متر مكعب في سنة 2008 على الصعيد العالمي.

أما على مستوى أقطار الأعضاء الأوابك والدول العربية الأخرى، ارتفعت كميات الغاز الطبيعي المسوق في الأقطار الأعضاء من 377.7 مليار متر مكعب سنة 2007، إلى 405.5 مليارات متر مكعب سنة 2008، حيث سجلت زيادة في معدلات الكميات المسوقة في كل من البحرين 13.6%، والجزائر 2%، والسعودية 8.1%، والعراق 28.8%، وقطر 21.8%، والكويت 5.3%، وليبيا 4.1%، ومصر 5.7% وهذا راجع إلى زيادة اكتشاف حقول الغاز الجديدة. بينما حافظ الإنتاج على مستواه تقريبا في دولة الإمارات العربية المتحدة، لكنه تراجع في سورية بنسبة 1.8%، وبقيت تقديرات الكميات الغاز المسوقة ثابتة في تونس عند 3.1 مليارات متر مكعب.

وانخفضت كميات الغاز الطبيعي المسوق في عمان بنسبة 4.1% من 25.18 مليار متر مكعب سنة 2007 إلى 24.16 مليار متر مكعب سنة 2008. وبذلك تكون مساهمة الأقطار الأعضاء في كميات الغاز

الطبيعي المسوق عالميا قد سجلت ارتفاعا بنسبة 13.2% في سنة 2008 مقارنة بـ 12.8% في سنة 2007. وبلغت مساهمة الدول العربية مجتمعة حوالي 14% في سنة 2008، مقارنة بحوالي 13.7% في سنة 2007. [1]

كما شهدت كميات الغاز الطبيعي المسوق انخفاضا كبيرا في كومنولث الدول المستقلة، وربما يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تعثر عمليات تصدير الغاز عبر أوكرانيا، فقد انخفضت هذه الكميات بحوالي 34 مليار متر مكعب سنة 2008، كما انخفضت كميات الغاز الطبيعي المسوق في كندا بنسبة زادت عن 9%، لتصل إلى 16.7 مليار متر مكعب سنة 2008، بعد أن زادت عن 18 مليار متر مكعب سنة 2007، وانخفضت هذه الكميات في المملكة المتحدة من 72.4 مليار متر مكعب سنة 2007، إلى حوالي 70 مليار متر مكعب سنة 2008.

من جهة أخرى، ارتفعت كميات الغاز الطبيعي المسوق في الولايات المتحدة الأمريكية من 54.6 مليار متر مكعب سنة 2007، إلى أكثر من 58 مليار متر مكعب سنة 2008. وشهدت الصين ارتفاع كميات الغاز الطبيعي المسوق بنسبة قاربت 10%، من 69.3 مليار متر مكعب سنة 2007، إلى أكثر من 76 مليار متر مكعب سنة 2008.

يشار إلى أن إجمالي كميات الغاز الطبيعي المسوق في دول أوبك قد ارتفعت بنسبة 5.5%، من 53.6 مليار متر مكعب سنة 2007، إلى حوالي 56.5 مليار متر مكعب سنة 2008، وبذلك ارتفعت نسبة مساهمة دول أوبك في كميات الغاز الطبيعي المسوق عالميا بشكل طفيف من 18.2% سنة 2007، إلى 18.4% سنة 2008. [2]

4.1.1.I احتياطي الغاز الطبيعي في العالم: قدر احتياطي الغاز الطبيعي في سنة 2009 بأكثر من 187 تريليون متر مكعب، بزيادة تعادل حوالي 4.4 % عن تقديرات سنة 2008 التي زادت عن 179 تريليون متر مكعب. وأتت معظم هذه الزيادة من حقل South Yolotan في تركمانستان الذي اكتشف سنة 2006. كما ساهمت الصين بنسبة كبيرة من هذه الزيادة نتيجة توجهها نحو استثمار الغاز الطبيعي وتحقيق اكتشافات هامة على هذا الصعيد. و قد أكدت في مطلع سنة 2009 حجم احتياطي حقل Liwan الذي قدر بما يتراوح بين 113 و 170 مليار متر مكعب. كما ارتفعت كذلك تقديرات الاحتياطي في الولايات المتحدة، وكندا.

ـ بقيت احتياطيات الغاز الطبيعي في الأقطار الأعضاء في نهاية سنة 2009 على حالها بدون تغير يذكر عن تقديرات سنة 2008، التي بلغت حوالي 52.59 تريليون متر مكعب. ولابد من لفت الانتباه هنا، إلى أن جمهورية

[1] – انظر الملحق رقم (1-4).

[2] – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) ، 2009، مرجع سبق ذكره، ص.ص127-129.

مصر العربية تنشر تقديراتها للاحتياطي والإنتاج في منتصف السنة، على اعتبارها نهاية للسنة المالية، ويتم إدخال التعديلات على أرقامها ضمن تقرير الأمين العام في مطلع السنة، وبناء على ذلك تم تعديل قيم احتياطي الغاز في جمهورية مصر العربية لسنة 2008، من 2024 مليار متر مكعب، إلى 2128 مليار متر مكعب، وهو نفس الرقم المعتمد حتى نهاية سنة 2009، باعتبار أنه يمثل الاحتياطي في السنة المالية (2008-2009)[1].

بلغت نسبة احتياطي الأقطار الأعضاء من الغاز الطبيعي 28.1 % من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، منخفضة عن نسبة 29.3 % التي كانت تمثلها سنة 2008. في حين بلغت حصة الدول العربية مجتمعة حوالي 28.9 % من الإجمالي العالمي في نهاية سنة 2009، مقارنة بنسبة 30.2 % سنة 2008. وهذا لا يعبر عملياً عن انخفاض في تقديرات الاحتياطي لهذه الدول، ولكن سببه ارتفاع تقديرات الاحتياطي العالمي.[2]

I.1.1.5 معوقات استخدام الغاز الطبيعي: رغم تأكيد أهمية الغاز كبديل أساسي في مجالات إنتاج الطاقة، لما يحققه من ثورة تقنية في مختلف مجالات مراحل صناعة الغاز (البحث والاستكشاف، ولإنتاج، والنقل، والتمييع، والتخزين والتسويق)، إلا أنه لا يخلو من بعض الصعوبات والسلبيات والمعوقات التي نوجزها فيما يلي[3]:

- **تكلفة نقل الغاز**: تعتبر مشاريع استثمار الغاز الطبيعي من أكثر المشاريع الصناعية كلفة من الناحية الاقتصادية، بسبب رأس المال المنفق في هذه الاستثمارات. حيث ينصب في معظمه على إنشاء شبكات خطوط أنابيب نقل الغاز، محطات الضخ وصيانة الأنابيب. (وتتراوح تكلفة إنشاء مصنع للتميع صغير الحجم بقدرة إنتاج 3.5 ملايين طن من الغاز الطبيعي المميع، بين 400و 500 مليون دولار أمريكي . كما أن ثمن ناقلة ذات سعة 100000 طن و التي لها خاصية الحفاظ على الغاز في حالته السائلة يصل 200 مليون دولارا).[4]

- **العقود**: تمتاز صناعة النفط بعقود ملزمة لفترات متوسطة طويلة حوالي 20 سنة وما أكثر، وهذا يطلب استثمارات في مجال سلسلة عمليات استغلال الغاز والتي تتصف بعدم المرونة.

- **أسعار الغاز**: إن أسعار الغاز مرتبطة بأسعار النفط وتابعة لها وتخضع لتقلباتها. هذه الصعوبات التقنية والاقتصادية السالفة الذكر، تؤثر على العائد الريع للغاز وعليه على أسعاره، والتي تخضع لنظام تسعير أقل مرونة من أسعار النفط التي تتغير يوميا.

---

[1] – انظر الملحق رقم (1-5).

[2] – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) ، 2009، مرجع سبق ذكره، ص .ص 121-122.

[3] – سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[4] Gaz naturel Amont: extraction et traitement, www/gaz naturel, Http//fr.wikipedia نقلا عن عيسي مقيلد،" **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،(2007-2008)، ص 151.

-**تخزين الغاز**: إن طبيعة الطلب على الغاز تختلف حسب مواسم استهلاكه، فيزداد في فصل الشتاء وأثناء النهار وخلال العطل والمناسبات. وعليه فان هذا التغيير يستلزم وجود طاقات تخزينية مناسبة تستطيع استيعاب الفائض المتاح عند انخفاض الطلب وإمداد مراكز الاستهلاك في ساعات ذروة. وهذا ما يتوجب تكاليف باهظة ومنشآت ضخمة لتحقيق هذه المرحلة.

-**إزالة الشوائب**: رغم نقاوة الغاز الطبيعي مقارنة بالثروات الأخرى، إلا أن صناعة الغاز تتطلب تنقيته من الشوائب المختلفة، الغازية منها: كبريتيد الهيدروجين وغاز ثاني أوكسيد الكربون، أما السائلة كالماء والغازلين والهيدروكربونات السائلة. تتطلب كذلك تكلفة باهظة وتكنولوجيا عالية.

I.2.1 الفحم الحجري:

يعتبر الفحم الحجري ثاني بديل للنفط بعد الغاز الطبيعي، بسبب قدم استعماله كمولد للطاقة قبل النفط والغاز. حيث جاء هذا العنوان ليمدنا بكل ما يتعلق بالمفاهيم الأساسية للفحم من استخداماته، مزاياه وعيوبه ، الى جانب التعرف على موقع احتياطاته في العالم.

I.2.1.1 مفهوم الفحم الحجري وأهميته: نقوم بالتعرف الى مختلف المفاهيم الخاصة بالفحم الحجري، من الأهمية والاستعمالات كما يلي:

I.2.1.1.1 مفهوم الفحم الحجري : هو صخر أسود أو بني اللون قابل للاشتعال والاحتراق. ويعطي من جراء احتراقه طاقة على شكل حرارة. وتستغل هذه الأخيرة في مختلف الاستعمالات مثل؛ في تدفئة المنازل، كوقود للمنشآت، وفي عمل منتجات عديدة مختلفة. ولكن الاستخدام الأساسي لهذه الحرارة هو في إنتاج الكهرباء. حيث تعتبر معامل إنتاج الطاقة الواردة من احتراق الفحم الحجري ثلثي الكهرباء المستهلكة في العالم. [1]

وقد كان الفحم من أهم المصادر الطبيعية للطاقة خلال القرن التاسع عشر، وما زال يستعمل حتى يومنا هذا من سنة 2012. ويسهم حاليا بحوالي 24% من الاستهلاك العالمي من الطاقة بإحصائيات سنة 2009.

I.2.1.1.2 أهمية الفحم الحجري : يمثل الفحم الحجري اكبر احتياطي عالمي من بين مصادر الطاقة الأولية. وإن الكميات الممكن استخلاصها تمثل أربعة إلى ستة أضعاف كميات النفط والغاز بالقياس إلى وحدات الحرارة المنتجة. ويستخدم الفحم الحجري كمصدر أولي للطاقة في المراحل التجارية وتوليد الطاقة ومادة خام في بعض الصناعات البتروكيميائية.

[1] - Chems Eddine Chitour, « **Pétrole et politique – ou va le monde ?** »,Op.Cit, , P38.

وعلى الرغم من كون الفحم، في الوقت الراهن، واعتباره ثالث أهم مصادر الطاقة بالنسبة لأقطار الصناعية، فان وجوده واستخدامه في الأقطار النامية يعتبر محدودا جدا. وتعتبر الدول الأرجنتين والبرازيل والهند والمكسيك.. وغيرها، أهم المناطق التي ترتكز عليها، بشكل خاص، الاحتياط واستهلاك طاقة الفحم. [1]

I.2.1.2 استعمالات الفحم الحجري: استخدم الفحم الحجري في الماضي من أجل الحصول على الحرارة اللازمة لصناعة منتجات كثيرة تتفاوت من صناعة الزجاج إلى صناعة الأطعمة المعلبة. ومنذ بدايات القرن العشرين، عمد أرباب الصناعة إلى تفضيل استعمال الغاز الطبيعي لصناعة معظم منتجاتهم عوض الفحم.

يستعمل الفحم الحجري بكثرة في مناطق من قارتي آسيا وأوروبا خاصة في تدفئة المنازل والمباني الأخرى. أما في الولايات المتحدة، فقد حل الغاز الطبيعي والنفط محل الفحم الحجري كوقود للتدفئة. واقتصرت الاستخدامات الرئيسية للفحم الحجري على صناعات الإسمنت والورق، ومع ذلك تحولت بعض الصناعات إلى الفحم الحجري من جديد تفاديا لأسعار النفط والغاز الطبيعي المرتفعة. وعليه ومما سبق يمكننا تلخيص استعمالات الفحم الحجري في النقاط التالية: [2]

استعمال الفحم الحجري كوقود، واستعمال الفحم كإنتاج الطاقة الكهربائية، واستعمال الفحم كمادة خام. ويستعمل الفحم الحجري كذلك، في إنتاج فحم الكوك وهو مادة خام أساسية في صناعة الحديد والفولاذ. وتنتج مواد أخرى عن عملية إنتاج فحم الكوك، يمكن استعمالها بدورها في صناعة بعض المنتجات كالأدوية والأصباغ والأسمدة.

I.2.1.3 احتياطيات الفحم الحجري: تراجعت تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري نهاية سنة 2008 المبينة في الجدول أدناه تحت رقم (1-4)، حسب بيانات شركة النفط البريطانية **BP**، عن مستويات سنة 2007، حيث بلغت 826 مليار طن، بالمقارنة مع 847.5 مليار طن سنة 2007، وبلغت نسبة الفحم الصلب (الانتراسيت) من احتياطيات سنة 2008 حوالي 411.3 مليار طن، أي ما يعادل 49.8 % من إجمالي الاحتياطيات.

وقد حدث هذا التراجع خاصة في تقديرات احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت من 242.7 مليار طن نهاية سنة 2007 إلى 238.3 مليار طن نهاية سنة 2008، وكذلك في جنوب أفريقيا، حيث تراجعت تقديرات الاحتياطي من 48 مليار طن إلى 30.4 مليار طن خلال نفس الفترة.

---

[1] – سالم عبد الحسن رسن ، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] – حاتم الرفاعي ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص120-121.

الجدول رقم (1-4): الاحتياط الفحم الحجري في العالم (2005-2008) الوحدة: مليار طن

	2005	2006	2007	2008
أمريكا الشمالية	253.2	253.2	249.3	244.9
كندا	6.6	6.6	6.6	6.6
الولايات المتحدة	246.6	246.6	242.7	238.3
أمريكا الجنوبية والوسطى*	**21.1**	**21.1**	**17.5**	**16.2**
منها : البرازيل	10.1	10.1	7.1	7.1
كولومبيا	6.6	6.6	7.0	6.8
أوروبا (عدا الاتحاد السوفيتي لسابق)	**59.8**	**59.8**	**46.3**	**46.3**
منها : ألمانيا	6.7	6.7	6.7	6.7
بولندا	14.0	14.0	7.5	7.5
المملكة المتحدة	0.2	0.2	0.2	0.2
آسيا واستراليا	**296.9**	**296.9**	**257.5**	**259.3**
منها : استراليا	78.5	78.5	76.6	76.2
اندونيسيا	5.0	5.0	4.3	4.3
الصين	114.5	114.5	114.5	114.5
الهند	92.4	92.4	56.5	58.6
دول الاتحاد السوفيتي السابق	**227.3**	**227.3**	**226.0**	**226.0**
أفريقيا	50.3	50.3	49.6	32.0
منها : جنوب أفريقيا	48.8	48.8	48.0	30.4
الشرق الأوسط	**0.4**	**0.4**	**1.4**	**1.4**
إجمالي العالم	**909.0**	**909.0**	**847.5**	**826.0**

*اعتبرت المكسيك ضمن أمريكا الجنوبية والوسطى.

المصدر: BP statistical Review of world energy, June 2006, June 2007, June 2008 and June 2009

نقلا عن: من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك، تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون 2009، ،ص 155.

تتركز أكبر احتياطيات الفحم في العالم في دول أمريكا الشمالية و الموضحة في الشكل رقم (1-2)، التي بلغت حصتها في نهاية سنة 2008 حوالي 29.6% من الاحتياطيات العالمية (بلغت حصة الولايات المتحدة لوحدها 28.8%)، تلتها مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق بنسبة 27.4%، ثم الصين بنسبة 13.9%، فأستراليا بنسبة 9.2%، ثم الهند بنسبة 7.1%.

الشكل رقم (1-2): توزيع الاحتياطي العالمي من الفحم الحجري (1990-2020)

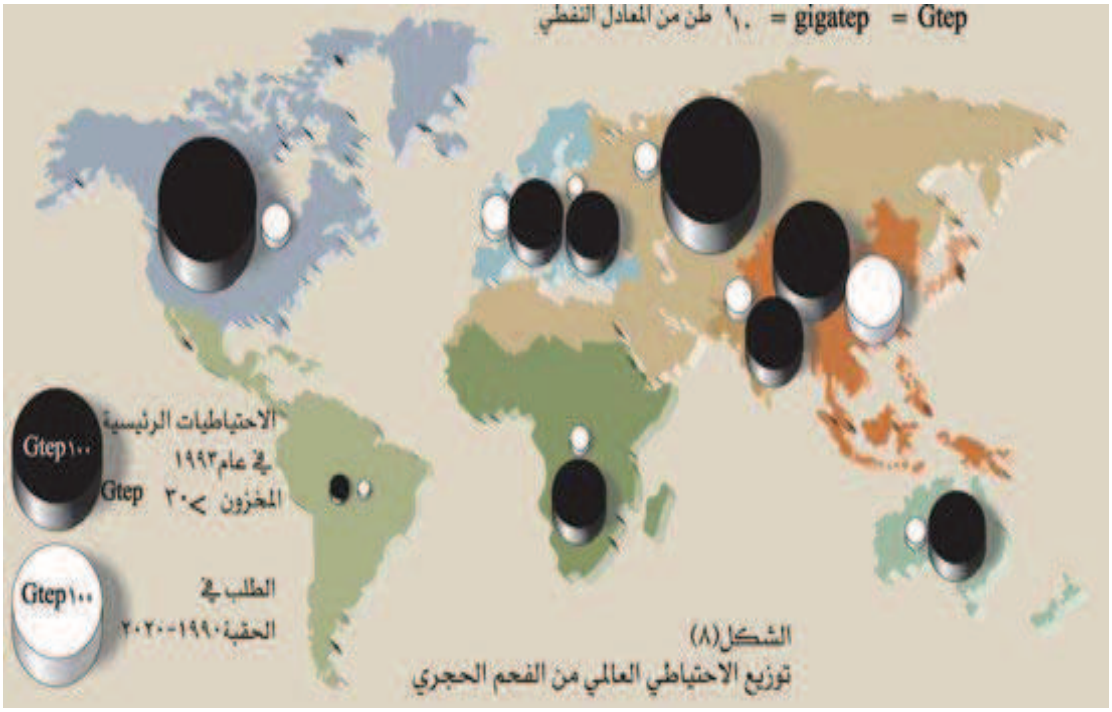

المصدر: من موقع المعرفة :www .El marifa/ charbon/inf.com .

I.1.2.4 معوقات استخدام الفحم الحجري: يشكل الفحم الوقود الرئيسي لمحطات توليد الطاقة، ومع ذلك نجد أن نسبة استخدام الفحم في انخفاض مستمر نتيجة لعدة معوقات رئيسية أهمها: [1]

- استخدام الفحم يزيد من تلوث البيئة.
- يتطلب استخراج الفحم نفقات مرتفعة.
- صعوبة النقل الفحم من مناجم إلى مناطق الاستهلاك.
- انخفاض قيمتها الحرارية مقارنة مع النفط والغاز.
- الآلات الصناعية الحديثة تعتمد على النفط ولا يمكن اقتصاديا إحلال الفحم كمصدر للطاقة دون تغيير الهياكل الاقتصادية للصناعة الحديثة.

لتلك الأسباب، اعتمدت سياسة اللجنة الأوروبية للطاقة على وضع الفحم في المرتبة الثالثة من بين مصادر إمداداتها، بعد النفط والغاز الطبيعي.

[1] – يسري محمد أبو العلاء، " **نظرية البترول بين التشريع و التطبيق** " ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر،2008، ص.ص 67-68.

I.3.1 الطاقة النووية (الانشطار النووي):

تعد الطاقة النووية من الطاقات البديلة للنفط، وهي حديثة النشأة مقارنة بالبدائل السالفة الذكر. حيث نحاول من خلال هذا العنوان تقديم مفهوم الطاقة النووية وكيفية إنتاجها، سرد مختلف الاستعمالات المتعلقة بها، الى جانب معوقات استخداماتها .

I.1.3.1 مفهوم الطاقة النووية وكيفية إنتاجها: جاء هذا العنوان ليمدنا بمفهوم الطاقة النووية والكيفية التي يتم بها إنتاجها كما يلي:

I.1.1.3.1 مفهوم الطاقة النووية: هي الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج الأنوية الذرية. تستغل هذه الطاقة في محطات توليد الكهرباء النووية لتسخين الماء وإنتاج بخار الماء الذي يستخدم بعد ذلك لإنتاج الكهرباء.

الطاقة النووية تسمى أيضا بالطاقة **الذرية، و** هي أشد أنواع الطاقة المعروفة فاعلية. فهي تولد ضوء الشمس الشديد وحرارتها الهائلة. وقد وجد العلماء والمهندسون استعمالات كثيرة لهذه الطاقة، ولاسيما في إنتاج الكهرباء، ولكنهم لم يستطيعوا حتى الآن الاستفادة من كامل قدرتها. ويمكن أن تزود الطاقة النووية العالم كله، بالكهرباء لملايين السنين لو أمكن تطويرها تطويرا كاملا. [1]

I.2.1.3.1 كيفية إنتاج الطاقة النووية: يعتمد في إنتاج الطاقة النووية على مادة اليورانيوم كعنصر أساسي لتوليد الطاقة بواسطة مفاعلات ومحطات تبنى خصيصا لهذه الغاية. ويتم الانشطار النووي عندما تنفلق نواة اليورانيوم مستعملين ذرات أخرى ما يولد كمية هائلة من الطاقة .

وتتواجد مادة اليورانيوم على سطح الأرض بكميات محدودة أي قابلة للنضوب، ما يعطي لهذا النوع من الطاقة صفة الطاقات غير المتجددة. حيث يتجمع احتياطي اليورانيوم بشكل أساسي في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة، وأستراليا، وكندا وروسيا. ولا يوجد احتياطي كبير في الدول النامية والناشئة إلا في الصين وجنوب إفريقيا والنيجر والبرازيل.

I.2.3.1 إنتاج الطاقة النووية: يعود إنتاج الطاقة النووية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بنت للأول مرة في سنة 1956 ببريطانيا مفاعلا لتوليد الطاقة الكهربائية. وتعمل المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء حاليا في 30

[1] - Chems Eddine Chitour, « **Pétrole et Politique – Ou va le Monde ?** », Op.Cit, P52.

دولة عبر العالم، وتقع معظم تلك المفاعلات في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا، ودول آسيا المتطورة، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية. إلا أن معظم المفاعلات الحديثة التي يجري بناؤها، تقع في دول آسيوية، مثل الصين وكوريا الجنوبية واليابان والهند. [1]

وقد توقف بناء المفاعلات في الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية منذ الثمانينات إلى غاية مطلع القرن الواحد والعشرون. خاصة مع انفجار أزمة اليابان النووية "**فوكو شيما**" في بداية سنة 2011، حيث عملت هذه الأزمة على إعادة النظر في مركبات المفاعلات النووية لدى الدول الصناعية، وهذا من جهة الضمان الأكثر للمعايير الأمن والسلامة في المفاعلات. كما نتج كذلك عن أزمة اليابان إغلاق العديد من المفاعلات النووية في الدول الأوروبية و خاصة في ألمانيا. غير أن بعض الدول وبسبب الحاجة الماسة للطاقة وقلت الموارد البديلة، قد عاودت في أواخر سنة 2011 وبداية سنة 2012 بفتح مفاعلات جديدة في كل من كوريا الجنوبية وروسيا الاتحادية وألمانيا.

قدر عدد المفاعلات قيد الإنشاء نهاية سنة 2008 بـ 55 مفاعلا، منها 34 مفاعلا في آسيا، 20 منها في الصين و6 في كوريا الجنوبية و5 في الهند و1 في كل من اليابان وإيران وباكستان. وبلغ عدد المفاعلات العاملة في العالم في نهاية سنة 2008، 437 مفاعلا، طاقتها الإجمالية 370.187 ميغاواطا كهرباء، علاوة على 55 مفاعلا قيد الإنشاء، طاقتها الإجمالية 50.855 ميغاواطا. كما ولدت المفاعلات العاملة خلال سنة 2008 حوالي 2738 تيراواط ساعة من الكهرباء، أي ما يعادل 13.6% من إجمالي الكهرباء المولدة في العالم. [2]

وحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن عدد المفاعلات التي تم إغلاقها منذ بدء استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء قد بلغ حتى نهاية سنة 2009، 123 مفاعلا، إجمالي طاقتها 37835 ميغاواطا.

شكلت الكهرباء المولدة بالطاقة النووية في سنة 2008 حوالي 76.7% من إجمالي الكهرباء في فرنسا، 56.7% في سلوفاكيا، و50.2% في بلجيكا، 46.9% في أوكرانيا، في حين شكلت حوالي 19.7% من الكهرباء المولدة في الولايات المتحدة الأمريكية، و21.8% في اليابان، و32.6% في كوريا الجنوبية، أما في الصين والهند فكانت حصة الطاقة النووية من إجمالي الكهرباء المولدة 2.0% و1.9% على التوالي[3].

---

[1]- Chems Eddine CHITOUR, «**Quelles Energies Pour Demain –Les changements Climatiques et Le Développement Durable**», Editions ENAG, Alger, 2007.

[2] انظر: – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك ، 2009، مرجع سبق ذكره،ص.ص 131-132. بتصرف.

- www.iea.com: Statistiques

[3] – انظر الملحق رقم (1-6).

وفيما يتعلق بمستقبل الطاقة النووية، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة(من سنة 2008 إلى 2011) خاصة في سنة 2011، إلى إعادة النظر في أهمية الطاقة النووية في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها وهذا رغم أزمة **فوكوشيما** اليابانية. وفي هذا الإطار، عاد الاهتمام إلى تقنية الاندماج النووي، وعادت بعض الدول الصناعية إلى بناء مفاعلات جديدة، ومنها روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مع مراعاة معيار الأمن والتلوث البيئي. وظهر اهتمام بعض الدول النامية في اقتناء هذه التقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وخاصة في توليد الكهرباء.

I.3.3.1 استعمالات الطاقة النووية: بدأ تطوير الاستعمالات السلمية للطاقة النووية بعد سنة 1945م؛ فالطاقة التي تطلقها النواة تولد كميات كبيرة من الحرارة. حيث تستخدم هذه الأخيرة في توليد البخار الذي يمكن استعماله لإنتاج الكهرباء. وقد اخترع المهندسون أجهزة تسمى المفاعلات النووية وذلك من أجل إنتاج الطاقة النووية والتحكم فيها.

وأهم استعمال سلمي للطاقة النووية هو إنتاج الطاقة الكهربائية. حيث تعتمد بعض البلدان الصناعية مثل: ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والسويد على الطاقة النووية في أكثر من نصف إنتاج الطاقة الكلية عندها.

وتسير الطاقة النووية أيضا بعض الغواصات والسفن التي يولد فيها المفاعل حرارة لتكوين بخار يحرك دواسرها. وإضافة إلى ذلك فإن الانشطار الذي يولد الطاقة النووية ذو قيمة كبيرة، يولد ما يسمى بالأشعة وجسيمات تسمى **الإشعاع النووي** الذي يستعمل في الطب والصناعة.[1]

I.3.3.1 معوقات استخدام الطاقة النووية: إن طريق الانتشار الواسع في استخدام الطاقة النووية على المدايين، القريب والمتوسط، تعترضه الكثير من العقبات والمعوقات. إذ إنها رسخت في الأذهان كطاقة تدميرية وسلاح رهيب في زمن الحرب أو متسببة في حوادث خطيرة في زمن السلم.
وهذا يعطي الانطباع على أنها طاقة لا يمكن الاعتماد عليها من أجل الإحلال الدائم محل المصادر الطاقوية التقليدية، رغم رخص الطاقة المتولدة منها وخاصة في مجال الكهرباء مقارنة باستخدام المصادر الأخرى . ويمكن أن نوجز هذه المعوقات فيما يلي:[2]

---

[1] -Chems Eddine Chitour, « **Pétrole et Politique – Ou va le Monde ?** », Op.Cit, P54.

[2] انظر: – سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره ، ص 111.

-Ecole Nationale Polytechnique, **«Les Perspectives énergétiques à l'horizon 2020 dans un contexte de globalisation planétaire»,** 5eme journée de l'énergie, ENAG, Avril 2001,P10.

-www.ladocumentationfracaise.fr/revues/pe : Revue Problèmes Economiques.

– حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 65.

1.4.3.1.I معوقات اقتصادية وتقنية :إن العوامل الاقتصادية والتقنية تعتبر عائقا أمام الانتشار الواسع لاستخدام الطاقة النووية عالميا، بما فيها الدول المتقدمة، إذا ما قورنت بالتكنولوجيا والاستثمارات التي تطلبها استغلال الطاقة من النفط والغاز. حيث تتفاوت هذه المعوقات بين الدول المتقدمة والدول النامية، فإذا كانت الدول المتقدمة تمتلك التكنولوجيا المتطورة والتمويل الكافي، فهي لا تتوفر لدى الدول النامية إلا بدرجة أقل .ومن هذه العقبات الاقتصادية والتقنية نذكر:

– التكاليف الباهظة التي تتطلبها الاستثمارات لإنشاء محطات توليد الطاقة بالمقارنة مع منشآت توليد الطاقة من مصادر أخرى.

– طول الفترة الزمنية بين الشروع في بناء المفاعل النووي من مراحل إعداد الدراسة والتصميم ودخوله ميدان الإنتاج الفعلي.

– قلة الكوادر الفنية ذات التكوين العالي المتخصص التي تطلبها هذه الصناعة من تحكم وتشغيل ومتابعة وصيانة.

– ضيق مجال استخدام الطاقة النووية حيث تنحصر أكثر في مجال إنتاج الكهرباء، وهو وإن كان مجالا مهما، ولكن تبقى بعيدة عن مجالات لا تقل أهمية مثل النقل والصناعة. حيث يظل استخدامها في هذه المجالات محدودا جدا.

2.4.3.1.I معوقات أمنية وبيئية: يعتبر الجانب الأمني بحق، أهم العقبات وأكبرها تأثيرا في سبيل تطوير واستخدام الطاقة النووية في الوقت الراهن. ومن هذه الأخطار الأمنية وآثارها ما يلي:

– خطر الحوادث النووية والنفايات وخطرها الإشعاعي.

– خطر الانتشار غير المراقب واحتمالات استعمالها للأغراض غير السلمية العسكرية أو الإرهابية من وجهة نظر الدول العظمى، وخاصة في ظل التوترات السياسية العالمية الراهنة.

– "خطورة استعمال الشعاع النووي، إذ يمكن أن ينجم عن التعرض لكميات ضارة من الإشعاع حالة تدعى **داء الإشعاع**، مثلما هو الحال في منطقة شغلوبيل في روسيا لسنة 2010 و 2011، وانجر عنه أكبر حصيلة مرض بسبب انفجار مصنع نووي في فترة الثمانينات.

– علاوة على ذلك فهناك معوقات مرتبطة بتلوث البيئة وكيفية التخلص من الفضلات المشعة وبقايا الذري وهذا ما حدث للأكبر أزمة نووية للقرن الواحد والعشرين أزمة اليابان النووية للمفاعل النووي فوكوشيما، والذي كان يعد من أأمن المفاعلات النووية عالميا من حيث الأمن البشري والبيئي والتجربة ثبتت عكس ذلك، وخير مثال على ذلك أكبر أزمة نووية سجلت في تاريخ القرن الواحد والعشرين ألا وهي حادثة **فوكوشيما** اليابانية"[1].

[1] – أمينة مخلفي ، "**النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة –الجزائر، العدد 9، 2011، ص.ص225.

I.2 الطاقات الجديدة المنافسة للنفط:

هي المصادر التي تتمتع بطابع التجدد والديمومة، أي أن مخزونها غير قابل للنفاد مهما استهلك منه. ونميز بين نوعين من هذه المصادر:

- مصادر تحتاج إلى مستوى تكنولوجي في متناول الغالبة من دول العالم، و هي قيد الاستخدام.

- ومصادر تتطلب مستوى تكنولوجيا رفيعا، لا يملكه العالم حتى وقتنا الحاضر، وهي ما تزال في مرحلة التجارب والأبحاث. حيث تهتم دراستنا بالنوع الأول من المصادر والتي تتمحور أساسا في: الطاقة الشمسية، والطاقة المائية، والطاقة الهوائية، وطاقة الحرارة الجوفية والطاقة العضوية، ونقوم بشرح هذه المصادر كالآتي:

I.2.1 الطاقة الشمسية:

تصنف الطاقة الشمسية من أولى الطاقات المتجددة والبديلة للنفط، لما تمتازه من خصائص تميزها عن الطاقات الأخرى المتجددة. ونحاول فيما يلي التعرف على مفهوم الطاقة الشمسية، خصائصها، استخداماتها، إنتاجها على المستوى العالمي والوقوف في الأخير على عيوب استخدام هذا البديل.

I.2.1.1 مفهوم الطاقة الشمسية: يقصد بالطاقة الشمسية الضوء المنبعث والحرارة الناتجة عن الشمس، اللذان قام الإنسان بتسخيرهما لمصلحته منذ العصور القديمة، باستخدام مجموعة من وسائل التكنولوجيا التي تتطور باستمرار.

إن كمية الإشعاع الشمسي الواصل للأرض يبلغ 1,36 كيلو واط \ المتر المربع و إن حوالي 50% منها تنعكس في الفضاء و 15% منها تنعكس على سطح الأرض و 35% يمتص من قبل الهواء والماء والأتربة. [1]

I.2.1.2 خصائص الطاقة الشمسية: وهي: [2]

- تعتبر الطاقة الشمسية أكثر مصادر الطاقة المعروفة وفرة.
- توفر عنصر السليكون اللازم لاستخدام الطاقة الشمسية بكميات كبيرة في الأرض.
- سهولة تحويل الطاقة الشمسية إلى معظم أشكال الطاقة الأخرى، مما يجعلها متعددة أوجه الاستخدام.
- تعتبر طاقة نظيفة وغير ملوثة، كما لا توجد مخلفات إنتاج ضارة.
- اختلاف شدة الإشعاع الشمسي من مكان لآخر، ومن زمان لآخر. وبحسب موقع المنطقة من خط الاستواء.

---

[1] – سالم عبد الحسن رسن ،مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] – فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

I.1.2.3 استخدامات الطاقة الشمسية: تستخدم الطاقة الشمسية حاليا بصورة مباشرة. وتشمل هذه الاستخدامات، تسخين المياه وبرك السباحة، وتدفئة المباني وتبريدها، وتوليد الكهرباء وطبخ الطعام. كما يجري في أوروبا وأمريكا وبقية دول العالم. أما في دول العالم الثالث فتستعمل لتحريك مضخات المياه في المناطق الصحراوية الجافة. ومما سبق نستنتج أن الاستخدامات للطاقة الشمسية تتمحور أساسا في (التسخين الشمسي، والطبخ الشمسي، والتكيف الشمسي والإنتاج الكهربائي).[1]

I.1.2.4 إنتاج الطاقة الشمسية: : استنادا إلى إحصاءات وكالة الطاقة الدولية (IEA) بلغ إجمالي الطاقات الفوتوفولتية المركبة في العالم نهاية سنة 2008 حوالي 13425 ميغاواطا مقارنة مع 7866 ميغاواطا نهاية سنة 2007. حيث تصدرت ألمانيا قائمة البلدان المستخدمة للخلايا الفوتوفولتية، وبلغ إجمالي الطاقات لديها في سنة 2008 حوالي 5340 ميغاواطا مقارنة مع 3835.5 ميغاواطا نهاية سنة 2007. مثلما هو موضح في الجدول رقم(1-5).

الجدول رقم (1-5): الطاقة الشمسية (الفوتولوتية التراكمية المركبة) في بعض دول العالم2007 و 2008

الدول	الطاقة التراكمية المركبة (ميغاواط – MW)		معدل النمو السنوي 2007/2008 (%)
	2007	2008	
ألمانيا	3835.5	5340.0	39.2
اسبانيا	693.0	3354.0	384.0
اليابان	1918.9	2144.2	11.7
الولايات المتحدة الأمريكية	830.5	1168.5	40.7
ايطاليا	120.2	458.3	281.3
كوريا الجنوبية	81.2	357.5	340.3
فرنسا	75.2	179.7	139.0
استراليا	82.5	104.5	26.7
هولندا	52.8	57.2	8.3
سويسرا	36.2	47.9	32.3
كندا	25.8	32.7	26.7
النمسا	27.7	32.4	17.0
المملكة المتحدة	18.1	22.5	24.3
المكسيك	20.8	21.8	4.8

المصدر: IEA Trends in Photovoltaic Application 2009، نقلا عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك ،2009، مرجع سبق ذكره ، ص161.

[1] – حافظ برجاس و محمد المجذوب،" **الصراع الدولي على النفط العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص 55.

واحتلت إسبانيا المرتبة الثانية بطاقة مركبة إجمالية وصلت إلى 3354 ميغاواطا في سنة 2008 مقارنة مع 693 ميغاواطا في سنة 2007. وحلت اليابان في المرتبة الثالثة بطاقة تصل إلى 2144.2 ميغاواطا في سنة 2008 مقارنة مع 1918.9 ميغاواطا في سنة 2007. أما الولايات المتحدة الأمريكية فاحتلت المرتبة الرابعة بطاقة تصل إلى 1168.5 ميغاواطا في سنة 2008 مقارنة مع 830.5 ميغاواط في سنة 2007، وعادت المرتبة الخامسة الى نصيب ايطاليا بطاقة تصل إلى 458.3 ميغاواط في سنة 2008 مقارنة مع 120.2 ميغاواط في سنة 2007.

وتتجه الصين إلى رفع مستوى الطاقة الشمسية المستهدف تركيبها إلى 9 جيغاواطات بحلول سنة 2020. وارتفع إجمالي الطاقة الفوتوفولتية المركبة في فرنسا من 75.2 ميغاواط نهاية سنة 2007 إلى حوالي 179.7 ميغاواط نهاية سنة 2008، وارتفع في كوريا الجنوبية إجمالي الطاقة الفوتوفولتية المركبة من 81.2 ميغاواط في نهاية سنة 2007 إلى حوالي 357.5 ميغاواط نهاية سنة 2008.

كما بلغ معدل النمو السنوي للطاقات المركبة في اسبانيا أعلى نسبة 384% من بين دول العالم في سنتي 2007 و2008، تلتها كوريا الجنوبية بمعدل نمو سنوي وصل إلى 340.3%، ووصلت معدلات النمو في بعض دول العالم كما يلي: ايطاليا 281.3%، وفرنسا 139%، والولايات المتحدة الأمريكية 40.7%، وألمانيا 39.2%، وسويسرا 32.3%، واستراليا 26.7%، وكندا 26.7%، والمملكة المتحدة 24.3%، واليابان 11.7%، والمكسيك 4.8%.

تتوفر الطاقة الشمسية في كافة الدول العربية بمعدلات تزيد عن معظم مناطق العالم الأخرى. والمنطقة مؤهلة لاستغلال ذلك المصدر بكفاءة. ولدى بعض دول الخليج العربي محطات صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية لتحلية المياه. كما يتم استغلال الطاقة الشمسية في تسخين المياه في بعض الدول العربية، (وبشكل واسع في الأردن) وذلك عن طريق السخانات الشمسية، إلا أن هناك تراجع الآن في هذا المجال ناتج عن عدم توفر مواصفات مناسبة للسخانات.

بلغ إجمالي الطاقات الفوتوفولتية المركبة في الجزائر نهاية سنة 2005 حوالي 1.4 ميغاواطا. ويستمر العمل في مصر لإنشاء محطة الكريمات التي تعمل على الطاقة الشمسية بطاقة 140 ميغاواط إلى جانب المحطة الحرارية.

أما المغرب فقد أعلنت عن خطتها لتنفيذ مشروع توليد الطاقة الشمسية في خمسة مواقع في البلاد بطاقة تصل إلى 2000 ميغاواطا بحلول سنة 2020. [1]

[1] – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك ، 2009، مرجع سبق ذكره، ص139.

I.2.1.5 معوقات الطاقة الشمسية: إن المشكلة الأساسية أمام تطوير هذا النوع من الطاقة يتمثل في سعة المساحات التي تحتاجها منشآت الطاقة الشمسية. فمثلا للإنتاج 1000 ميجاواطا، يجب أن يبنى المعمل على مساحة تقدر بـ 16 كم^2 ، وهذه المساحة لها قيمتها وخاصة في الدول الزراعية مثل أوروبا. وهي تشكل القيمة الكبرى عند تقدير كلفة بناء مشروع الطاقة الشمسية. وبالنسبة للأقطار النامية، فان الأمر يحتاج إلى وقت طويل للقيام بأبحاث جادة على المستوى المحلي من أجل الوصول إلى مستوى التقنية التي تمكن من إقامة التجهيزات الضرورية اللازمة لبناء الطاقة الشمسية.

كما تواجه هذه الطاقة صعوبة أخرى، وهي تفاوت من وقت إلى آخر في اليوم الواحد شدة الإشعاع الشمسي، كما تتغير وفقا لتبدل الفصول وتقلب المناخات في مناطق العالم المختلفة. وهي عوامل خارجة عن قدرة الإنسان على التحكم فيها، وهذا يستوجب اكتشاف الطرق الفنية الكفيلة بتخزين الطاقة الشمسية بصورة فعالة، مع ما يتبع ذلك من إنفاق المبالغ المرتفعة على الأبحاث والتجارب والتجهيزات والمواد المطلوبة. [1]

I.2.2 الطاقة الهوائية (طاقة الرياح):

بسبب معوقات الطاقة الشمسية السالفة الذكر، ظهرت طاقة أخرى ضمن الطاقات المتجددة والبديلة للنفط وهي طاقة الرياح. ونحاول التعرف عليها من خلال العنوانين التالية:

I.2.2.1 مفهوم الطاقة الهوائية: وهي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح. عرفها الإنسان منذ القدم واستخدمها في تسيير السفن الشراعية وفي أغراض زراعية وصناعية متعددة. ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة **"طواحين هوائية"** ومحطات توليد تنشأ في مكان معين ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية.

وإن تزايد دور الطاقة في التقنية والتنمية الاقتصادية وارتفاع أسعارها خلال أواخر القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين، أدى إلى إعادة النظر والاهتمام بجدية، بالرياح كمصدر متجدد للطاقة. [2]

I.2.2.2 استخدامات طاقة الرياح: بالإضافة إلى استخدام طاقة الرياح في ضخ المياه وطحن الحبوب وتسيير السفن، نجحت هولندا في استخدام طواحين الهواء لتجفيف مناطق واسعة من ماء البحر، وتحويلها إلى أراضي زراعية. وكانت الدنمارك من أوائل الدول التي استخدمت طاقة الرياح في توليد الكهرباء، حيث ملكت في سنة

---

[1] – حافظ برجاس ومحمد المجذوب ،مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] أنظر:

– حافظ برجاس و محمد المجذوب ، مرجع سبق ذكره، ص 58.

– فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص93.

1900 أكثر من ثلاثة وثلاثين ألف طاحونة هواء. و زاد اهتمام الولايات المتحدة و روسيا، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، والهند، ومصر، وبلاد أخرى منذ الحرب العالمية الثانية بطاقة الرياح وتصميم أجهزة تعمل بكل أنواع الرياح لتوليد الكهرباء.

أما استخدام طاقة الرياح على مستوى الدول العربية، فيبدو مشجعا حيث تتمتع معظم الدول العربية بطاقة عالية من الرياح، بسبب تباين تضاريسها الجغرافية من جبال ووديان وصحراء. وقد استخدمت طاقة الرياح في ضخ المياه في الكويت والسعودية، ولبنان، والمغرب، وتونس، ومصر، أما اليمن فقد نجحت في توليد الكهرباء بطاقة 18 كيلووات كتجربة. وتزال الدراسات متزايدة في هذا المجال. [1]

I.3.2.2 إنتاج طاقة الرياح: استنادا إلى إحصائيات بريتش بتروليوم[2] ، بلغ إجمالي الطاقات المركبة من طاقة الرياح في العالم في سنة 2008 حوالي 122158 ميغاواطا مقارنة مع 94005 ميغاواطا سنة 2007. أما إجمالي طاقة الرياح التراكمية المركبة في دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين فقد بلغ 64935 ميغاواطا نهاية سنة 2008 مقارنة بـ56517 ميغاواطا نهاية سنة 2007، وذلك استنادا إلى مصادر الجمعية الأوروبية لطاقة الرياح[3] .

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في العالم، حيث بلغ إجمالي طاقة الرياح المركبة لديها حوالي 25170 ميغاواطا في نهاية سنة 2008 مقارنة مع 16824 ميغاواطا نهاية سنة 2007. وتراجعت المانيا إلى المرتبة الثانية في سنة 2008 بقيمة 23903 ميغاواطا مقارنة بـ 22247 ميغاواطا في سنة 2007. فيما تحتل اسبانيا المرتبة الثالثة بطاقة وصلت إلى حوالي16740 ميغاواطا نهاية سنة 2008 مقارنة مع 15131 ميغاواطا نهاية سنة 2007.

أما المرتبة الرابعة فهي من نصيب الصين حيث بلغ إجمالي طاقة الرياح المركبة لديها 12210 ميغاواطات نهاية سنة 2008 مقارنة مع 5910 ميغاواطات سنة 2007. وتتجه الصين إلى رفع مستوى طاقة الرياح المستهدف تركيبتها إلى 100 جيغاواطا بحلول سنة 2020.

---

[1] انظر:
- داليا محمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 253.
- فتحي أحمد الخولي، ، مرجع سبق ذكره، ص 94. بتصرف.

[2] - BP Statistical Reviw of World Energy, June 2009.

[3] - European Wind Energy Association (EWEA)

فيما احتلت الهند المرتبة الخامسة بطاقة وصلت إلى 9645 ميغاواطا نهاية سنة 2008 مقارنة مع 7845 ميغاواطا نهاية سنة 2007.كما احتلت إيطاليا المرتبة السادسة بطاقة وصلت إلى حوالي 3736 ميغاواطا نهاية سنة 2008 مقارنة مع 3726 ميغاواطا نهاية سنة 2007. [1]

وفي الدانمراك بلغ إجمالي طاقة الرياح المركبة لديها 3180 ميغاواط نهاية سنة 2008 مقارنة مع 3125 ميغاواط نهاية سنة 2007. وبلغ معدل النمو السنوي للطاقات المركبة في تركيا أعلى نسبة 194.6 %من بين دول العالم لسنتي 2007 و2008، تلتها بلغاريا بنسبة 177.2% والصين بنسبة 106.6% من بين دول العالم لسنتي 2007 و2008.

تتوفر طاقة الرياح في معظم المنطقة العربية على مدى وسطي يقدر بنحو 1400 ساعة/سنة. ومن أكثر المواقع ملائمة لاستغلال طاقة الرياح سلطنة عمان ومصر والمغرب، حيث تتوفر في بعض المناطق منها الرياح الملائمة على مدى 2500 ساعة/سنة وبسرعة تتراوح بين 8 و11 متر/ ثانية. وتسعى مصر إلى بلوغ 965 ميغاوات من طاقة الرياح بحلول سنتي 2012/2011.

I.4.2.2 صعوبات ومعوقات طاقة الرياح: يواجه هذا المصدر صعوبات ومعوقات عدة نلخصها كالآتي: [2]

– من أهم سلبيات الرياح كمصدر للطاقة، تباين سرعتها واتجاهها من وقت للأخر، ومن مكان للأخر، بسبب حركة الأرض والشمس والتضاريس الجغرافية وعوامل أخرى. وبالتالي هناك إهدار جزء كبير من الطاقة الكامنة في الرياح، إلا أن تقدم العلوم خاصة في مجال الهندسة الميكانيكية ساعد على التوسع في استخدام الرياح في توليد الطاقة. إذ تكفي سرعة الرياح المساوية لخمسة أمتار/ثانية أو أكثر (مقاسه على ارتفاع 10 أمتار من سطح الأرض) للاستثمار طاقة الرياح.

– الكلفة المرتفعة للإنتاج الكهرباء والمقدرة بأربعة أضعاف تكاليف الكهرباء بواسطة الطاقة التقليدية، حيث يحتاج هذا المصدر إلى مساحات واسعة. فعلى سبيل المثال يلزم 50 ألف طاحونة هوائية قطرها 56 مترا للإنتاج طاقة كهربائية تعادل مليون برميل من النفط الخام.

---

[1] – انظر الملحق رقم (1-7).

[2] انظر:

– حافظ برجاس و محمد المجذوب ،مرجع سبق ذكره، ص 59.

– داليا محمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 251. بتصرف.

– كذلك تكمن المشكلة الأساسية، في كون أن الطاقة الهوائية لا تتوفر إلا في بعض المواقع وفي عدم استقرار قوتها، وصعوبة حفظ الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها والذي يتمثل في مشكلة التخزين.

I.2.3 الطاقة المائية (الكهرومائية): تندرج الطاقة المائية ضمن الطاقات المتجددة بالمفهوم المعاصر، وهي محل اهتمام العديد من الباحثين في محاولة تطويرها بهدف احلالها بطاقة النفط. حيث نحاول التعرف على هذه الطاقة من خلال التعرض الى مفهومها، استخداماتها، انتاجها على المستوى العالمي، ومعوقات استخدامها.

I.2.3.1 لمحة عن الطاقة المائية ومفهومها: يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر. حتى ذلك الوقت، كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل للإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب. أما اليوم، وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية. كما تشهد في دول عديدة مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل. ومن أجل هذه الغاية، تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وتبنى السدود الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة. [1]

تعتمد الطاقة المائية على شدة الجاذبية الأرضية ومدى ارتفاع المياه عن معمل التوليد. حيث تحسب المعادلة الرياضية على الشكل التالي:

$$\text{طاقة} = \text{كتلة} \times \text{جاذبية} \times \text{ارتفاع}$$

وبالإضافة إلى الطرق المعروفة لتوليد الكهرباء من الطاقة المائية، تسعى بعض الدول كبريطانيا وفرنسا إلى الاستفادة من الطاقة الموجودة في العوامل المائية الطبيعية مثل المد والجزر، وقوة تلاطم أمواج البحر، وتفاوت درجة الحرارة في البحار الاستوائية بين سطح المياه والأعماق.

ولا يكلف الماء شيئا كما لا يمكن أن ينفد، وهو يولد الطاقة دون أن يحدث تلوثا. ولكن معظم مشاريع القدرة المائية تقتضي بناء سد أو أبنية أخرى غير رخيصة .كذلك لا يمكن أن تعمل محطة القدرة المائية إلا حيث يجري الماء من مكان عال إلى مكان أخفض منه، وتسهم محطات القدرة المائية بأكثر من نصف الإنتاج الكلي للكهرباء في عدد من البلاد الجبلية.

[1] -Ecole Nationale Polytechnique, **«Les Perspectives énergétiques à l'horizon 2020 dans un contexte de globalisation planétaire»,** Op.Cit,PP12-13.

I.2.3.2 استخدام ومزايا الطاقة الكهرومائية: تقدر حصة الطاقة الكهرومائية بنسبة 19% من إنتاج الطاقة الكهربائية العالمي. وتكمن أهميتها في أنها من مصادر الطاقة المتجددة. والأقل خطرا على البيئة مقارنة بمعامل الكهرباء الحرارية التي تعمل بالوقود العضوي (الفحم و النفط...) أو النووي .
تعتبر عملية توليد هذا النوع من الطاقة عالية المردود، إذ يصل مردودها إلى نسبة 90% وأكثر.

I.3.3.2 إنتاج الطاقة الكهرومائية: تبلغ الطاقة الكامنة في مصادر الطاقة المائية في العالم 3ملايين ميغاواط، يوجد حوالي ربعها في أفريقيا، و 20% في أمريكا الجنوبية، 16% في جنوب شرق آسيا و16% في الصين والاتحاد السوفيتي سابقا، ويتوزع الباقي في أمريكا الشمالية وأوروبا ومناطق أخرى. ومن جانب آخر، تبلغ كمية الطاقة المستغلة من هذه المصادر حولي 150 مليون ميغاواط، أي ما يعادل حوالي 5% من الطاقة الاحتمالية الكلية.

وتؤمن الأنهار حاليا بين 10 و12% من الطاقة الكهرومائية المستخدمة في الولايات المتحدة أي ما يوازي 4% من الطلب الكلي على الطاقة. وتخضع كلفة إنتاج الكهرباء من المحطات الحديثة لعوامل عديدة، فالمحطة الكبيرة تحتاج إلى استثمارات تتراوح بين 500 و2500 دولار للكيلوواط. أما المحطات الصغيرة فتتراوح بين 1000 و6000 دولار للكيلوواط. [1]

استنادا إلى إحصاءات مجلس الطاقة العالمي (WEC) بلغ إجمالي الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية في العالم نهاية سنة 2007 حوالي 848.456 جيغاواطا مقارنة مع 778.038 جيغاواطا نهاية سنة 2005. وبلغ إجمالي الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية في الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية (IEA) 426.3 جيغاواطا في سنة 2007، مقارنة مع 423.9 جيغاواطا سنة 2006.

أما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فقد بلغ إجمالي الطاقة المركبة من الطاقة الكهرومائية 441.2 جيغاواطا في سنة 2007 مقارنة مع 435.8 جيغاواطا في سنة 2006. وفي هذا المجال، احتلت الصين المرتبة الأولى حيث بلغ إجمالي الطاقات الكهرومائية المركبة فيها حتى نهاية سنة 2007 حوالي 147 جيغاواطا. تلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي الطاقات الكهرومائية المركبة فيها (99.7 جيغاواط) مقارنة مع 99.2 جيغاواطا سنة 2006، فيما احتلت كندا المرتبة الثالثة بطاقة كهرومائية مركبة وصلت إلى (73.6 جيغاواطا) سنة 2007 مقارنة مع (72.8 جيغاواطا) سنة 2006. وفي اليابان، بلغ إجمالي الطاقة الكهرومائية المركبة 47.31 جيغاواطا سنة 2007. أما في فرنسا فقد بلغ إجمالي الطاقة الكهرومائية المركبة فيها 25.13 جيغاواطا سنة 2007. [2]

---

[1] – حافظ برجاس و محمد المجذوب ،مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] – انظر الملحق رقم (1-8).

وبلغ اجمالي الطاقة الكهرومائية المركبة في المكسيك حوالي 13.1جيغاواطا سنة 2007 مقارنة بـ10.7 جيغاواطا سنة 2006، حيث بلغ نمو المعدل السنوي أعلى نسبة 22.44% بين سنتي 2006 و2007.

– تستغل الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية في توليد الكهرباء، خاصة مصر وسورية والعراق والسودان ولبنان والمغرب والجزائر وتونس، حيث تتوفر لدى بعض هذه الدول مصادر إضافية غير مستغلة حتى الآن.

واستنادا إلى إحصاءات مجلس الطاقة العالمي (WEC) لسنة 2009، فقد بلغ إجمالي الطاقات المركبة من الطاقة الكهرومائية حتى نهاية سنة 2007 في الأقطار العربية كما يلي: مصر (2793 ميغواطا)، والعراق (2225 ميغاواطا)، وسورية (1505 ميغاواطا)، والمغرب (1500 ميغاواطات)، والسودان (323 ميغاواط)، والجزائر(280 ميغاواطا)، والبنان (280 ميغاواطا)، وتونس (62 ميغاواطا)، والأردن (12 ميغاواطا)، وجزر القمر (1ميغاواطا). [1]

I.2.3.4 معوقات الطاقة المائية: وتنحصر أساسا في: [2]

- تواجه إنتاج هذه الطاقة مشكلات فنية واقتصادية تتعلق بالتخزين وإمكانية النقل لمسافة قد تزيد على 500 ميل عن محطة التوليد.
- وكذا الكلفة العالية للإنشاء محطات الطاقة .

I.2.4 طاقة الحرارة الجوفية: تندرج طاقة الحرارة الجوفية ضمن الطاقات المتجددة والبديلة للنفط، حيث نحاول التعرف فيما يلي على المفاهيم الأساسية المتعلقة بها، من إنتاجها واستخداماتها وسلبيات استعمالها.

I.2.4.1 مفهوم طاقة الحرارة الجوفية: يقصد بالطاقة الحرارية الأرضية الجوفية، الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض. والتي تزداد مع زيادة العمق، وتخرج من جوف الأرض عن طريق الاتصال والنقل الحراري والينابيع الساخنة والبراكين الثائرة. ويمكن استغلال الطاقة الحرارية في جوف الأرض بالطرق الفنية المتوفرة بصورة اقتصادية. وتأخذ حرارة جوف الأرض عدة أشكال أهمها: [3]

– الماء الساخن و البخار الرطب.

– البخار الجاف و الصخور الساخنة.

---

[1] – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك ، 2009، مرجع سبق ذكره، ص.ص 134-135. بتصرف.

[2] انظر:

– سالم عبد الحسن رسن ،مرجع سبق ذكره، ص.ص 113 .

– حاتم الرفاعي ، مرجع سبق ذكره, ص 127.

[3] -Chems Eddine CHITOUR, **« L'Empire Américain –Le Pétrole et Les Arabes »**, Op.Cit, P51.

-الحرارة المضغوطة في باطن الأرض، أفضلها البخار الجاف لقدرته الحرارية المرتفعة وعدم تسببه في تآكل المعدات.

ونجد في مناطق عديدة من العالم، نافورات طبيعية أو عيونا للماء الساخن التي تستخدم كحمامات علاجية أو ترفيهية. ويمكن الاستفادة من البخار والماء الساخن في إنتاج الطاقة الكهربائية وذلك بعدة طرق، لأن وجود الماء أو البخار على عمق يجعله واقعا تحت ضغط كبير، مما يزيد من درجة الحرارة وبالتالي يمكن استخدام الماء أو البخار المتوقع في إدارة تربينات لتوليد الكهرباء. وقد أجريت أول تجربة لتوليد الكهرباء عن طريق بخار جوف الأرض، في إيطاليا سنة 1904 بطاقة إنتاجية 280 ألف كيلووات. كما توجد محطات توليد كهربائية تعمل بالحرارة الجوفية في المكسيك، وأيسلندا، ونيوزلندا، واليابان، وروسيا، والولايات المتحدة (في شمال سان فرنسيسكو).

وعلى مستوى الدول العربية نجد مثل هذا المصدر في بعض الدول، كجيبوتي، والجزائر، واليمن، والمغرب والسعودية وبصورة أقل في الأردن ، ومصر، والسودان، وتونس.

I.2.4.2 إنتاج الطاقة الجوفية المركبة: بلغت طاقة الحرارة الجوفية المركبة في العالم في سنة 2008 لتوليد الكهرباء حوالي 10469.7 ميغاواطا مقارنة مع 10045.5 ميغاواطا في سنة 2007، وذلك استنادا إلى مصادر بريتش بتروليوم وإحصاءات وكالة الطاقة الدولية (IEA)، حيث بلغ إجمالي طاقة الحرارة الجوفية المركبة في جميع دولها الأعضاء حوالي 3919 ميغاواطا في سنة 2007 مقارنة بـ 3972 ميغاواطا في سنة 2006، فيما بلغ إجمالي طاقة الحرارة الجوفية المركبة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في سنة 2007 حوالي 5364 ميغاواطا مقارنة بـ 5354 ميغاواطا في سنة 2006. [1]

أما إجمالي طاقة الحرارة الجوفية المركبة في الدول الأوروبية الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية (IEA Europe)، فقد بلغ 723 ميغاواطا في سنة 2007 مقارنة مع 720 ميغاواطا في سنة 2006.

تحتل الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الأولى في إجمالي طاقة الحرارة الجوفية المركبة لديه بقيمة 2998.5 ميغاواطا في سنة 2008 مقارنة بـ 2936.5 ميغاواطا في سنة 2007. واحتلت الفلبين المرتبة الثانية بطاقة تصل إلى 1978 ميغاواطا في سنة 2008 دون تغيير عن العام السابق. فيما تأتي اندونيسيا في المرتبة الثالثة حيث بلغ إجمالي طاقة الحرارة الجوفية المركبة لديها 1042.5 ميغاواطا في سنة 2008 مقارنة بـ 982.5 ميغاواطا سنة 2007. وحلت المكسيك في المرتبة الرابعة بطاقة تصل إلى 964.5 ميغاواطا سنة 2008 مقارنة بـ 959.5 ميغاواطا سنة 2007.

[1] - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك ، 2009، مرجع سبق ذكره، ص.ص139-140. بتصرف.

أما ايطاليا فتحصلت على المرتبة الخامسة بطاقة تصل إلى 810.5 ميغاواطات سنة 2008 دون تغيير عن العام السابق. مثلما هو مبين في الجدول أسفله:

الجدول رقم (1–6): إنتاج بالطاقة الحرارة الجوفية المركبة في بعض الدول لسنة (2007 و2008)

الدول	الطاقة المركبة (ميغاواط – MW)		معدل النمو السنوي 2007/2008 (%)
	2007	2008	
الولايات المتحدة الأمريكية	2936.5	2998.5	2.1
الفلبين	1978.0	1978.0	0.0
اندونيسيا	982.5	1042.5	6.1
المكسيك	959.5	964.5	0.5
ايطاليا	810.5	810.5	0.0
نيوزيلندا	471.6	586.6	24.4
ايساندا	485.5	573.0	18.0
اليابان	537.3	537.3	0.0
السالفادور	204.2	204.2	0.0
كينيا	127.0	163.0	28.3
كوستاريكا	162.5	162.5	0.0
تركيا	38.0	38.0	118.4
البرتغال	23.0	23.0	0.0

المصدر: IEA Trends in Photovoltaic Application 2009 و BP Statistical Review of World Energy, June 2009، نقلا عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك ،" تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون 2009" ، 2009، ص162.

كما نسجل من الجدول أعلاه، ارتفع إجمالي في طاقة الحرارة الجوفية المركبة في تركيا من 38 ميغاواط سنة 2007 إلى 83 ميغاواطا سنة 2008، حيث شهدت أعلى نسبة في معدلات النمو السنوي 118.4% ما بين سنتي 2007 و2008، مقارنة مع دول أخرى أهمها: كينيا 28.3% ونيوزيلندا 24.4%، وايسلندا 18%، واندونيسيا 6.1%، والولايات المتحدة الأميركية 2.1%، والمكسيك 0.5%، في حين لم تشهد كل من اليابان والفلبين وايطاليا والسلفادور وكوستاريكا والبرتغال أية زيادة في معدلات النمو لديها.

لا تزال مصادر الحرارة الجوفية المكتشفة في المنطقة محدودة، كما أن عمليات البحث الجيولوجيي لم تستكمل بعد، ومع ذلك فإن هناك إمكانيات محدودة في كل من مصر والأردن واليمن وسورية والسعودية والمغرب وتونس والجزائر، والتي لم يتم استغلالها حتى الآن.

I.3.4.2 معوقات و سلبيات طاقة الحرارة الجوفية: ومن أهم المشاكل التي تواجه هذا النوع من المصادر كالآتي: [1]

– خطورة التعامل مع الحرارة المتسربة بعنف إلى سطح الأرض.

– تآكل المعدات والآلات المستخدمة في الحفر، للوصول إلى مكان الحرارة، لاسيما إذا كانت الحرارة المتولدة في صورة ماء أو بخار رطب.

– قلة نسبة الطاقة المستفادة منها، حيث أن نظام البئر الحراري الجوفي، يمكن أن يستخرج 10% من الحرارة الموجودة في المستودع الجوفي إلى سطح الأرض ، ثم تقوم المحطات الحرارية بالاستفادة من 10% من هذه الكمية، مما يعني أن نسبة الاستخدام تصل إلى 1% فقط من الحرارة الجوفية في موقع معين.

I.5.2 الطاقة العضوية:

تعد الطاقة العضوية من الطاقات المتجددة والحديثة النشأة وهي تنافس بقدر بسيط طاقة النفط. نحاول التعرف على الطاقة العضوية من خلال التطرق الى مفهومها، إنتاجها عل المستوى العالمي وأهم الصعوبات والإعاقات المتعلقة باستخدامها.

I.1.5.2 مفهوم الطاقة العضوية: يقصد بالطاقة العضوية، الطاقة التي يمكن استنباطها من المواد النباتية والحيوانية والنفايات بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيماوية أو التحلل الحراري. كما يمكن الاستفادة منها عن طريق إحراقها مباشرة واستخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه أو إنتاج البخار الذي يمكن بواسطته تشغيل التوربينات وتوليد الطاقة الكهربائية.

ويعتبر هذا النوع من الطاقة غير تجاري، حيث يستعمل على نطاق ضيق في الدول النامية (الهند) وبعض الدول الصناعية، وعلى الرغم من الهدر الكبير وعدم الكفاية في التقنيات الحالية لإنتاج هذه الطاقة، فإن هذا المورد لا يزال يؤمن حوالي 10% من الطاقة المستهلكة في العالم. [2]

ويبقى النوع الذي يحضا بالأهمية من بين مصادر الطاقة العضوية، هو إنتاج الأيثانول من بعض المنتوجات الزراعية كقصب السكر والشمندر السكري والذرة. ويستعمل هذا الكحول كوقود للسيارات بعد مزجه بالبنزين، كما هو الحال في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] انظر:

– حافظ برجاس ومحمد المجذوب ،مرجع سبق ذكره، ص60.

– فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص101. بتصرف.

[2] – Chems Eddine CHITOUR, **« L'Empire Américain –Le Pétrole et Les Arabes »**, Op.Cit, P46.

I.2.5.2 إنتاج الطاقة الحيوية: : استنادا إلى إحصاءات وكالة الطاقة الدولية (IEA)، بلغ إجمالي طاقة الكتلة الحيوية الصلبة المركبة في جميع دولها الأعضاء في سنة 2007 حوالي 23285 ميغاواطا مقارنة مع 22163 ميغاواطا في سنة 2006، فيما بلغ في الدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في سنة 2007 حوالي 23577 ميغاواطا مقارنة مع 22455 ميغاواطا في سنة 2006. أما إجمالي الطاقة المركبة من الكتلة الحيوية الصلبة في الدول الأوروبية الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية (IEA Europe)، فقد بلغ حوالي 14185 ميغاواطا في سنة 2007، مقارنة مع 13357 ميغاواطا في سنة 2006. ويوضح الجدول الموالي إنتاج الطاقة الحيوية العضوية في بعض دول العالم لسنتي 2006-2007.

الجدول رقم (1-7): إنتاج الطاقة الحيوية العضوية في بعض دول العالم 2006 و2007

الدول	الطاقة المركبة (ميغاواط – MW)		معدل النمو السنوي 2006/2007 (%)
	2006	2007	
الولايات المتحدة الأمريكية	6670	7056	5.8
السويد	3202	2570	(19.7)
ايطاليا	1923	1936	0.7
فلندا	1730	1757	1.6
جمهورية التشيك	1558	1700	9.1
النمسا	766	1699	121.8
كندا	1505	1423	(5.4)
ألمانيا	1094	1400	28.0
استراليا	535	535	0.0
المملكة المتحدة	512	530	3.5
اسبانيا	388	396	2.1
الدانمارك	455	333	(26.8)
بلجيكا	307	329	7.2
هولندا	299	324	8.4
المكسيك	292	292	0.0
تركيا	72	72	0.0
كوريا الجنوبية	17	6	(64.7)

المصدر:- IEA Renewables Information 2009 . IEA Trends in Photovoltaic Application 2009، نقلا عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك (OAPEC) ،" تقرير الأمين العام السنوي السادس و الثلاثون 2009" ، 2009، ص163.

تحتل الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الأولى في إنتاج طاقة الكتلة الحيوية الصلبة المركبة بإجمالي 7056 ميغاواطا في سنة 2007 مقارنة بـ 6670 ميغاواطا في سنة 2006، تليها السويد في المرتبة الثانية بطاقة تصل إلى 2570 ميغاواطا في سنة 2007 مقارنة مع 3202 ميغاواطين في سنة 2006.

فيما تأتي ايطاليا في المرتبة الثالثة بطاقة تصل إلى 1936 ميغاواطا في سنة 2007 مقارنة بـ 1923 ميغاواطا سنة 2006. وحلت فنلندا في المرتبة الرابعة بطاقة تصل إلى 1757 ميغاواطا في سنة 2007 مقارنة مع 1730 ميغاواطا سنة 2006. فيما انخفض إجمالي طاقة الكتلة الحيوية الصلبة المركبة في الدانمارك من 455 ميغاواطا سنة 2006 إلى 333 ميغاواطا سنة 2007، وكذلك الأمر في كوريا الجنوبية حيث انخفض إجمالي طاقة الكتلة الحيوية الصلبة المركبة لديها من 17 ميغاواط سنة 2006 إلى 6 ميغاواطات سنة 2007. أما النمسا فقد ارتفع إجمالي طاقة الكتلة الحيوية الصلبة المركبة فيها بشكل كبير من 766 ميغاواطا سنة 2006 إلى 1699 ميغاواطا سنة 2007.

أما معدلات النمو السنوي لطاقة الكتلة الحيوية الصلبة ما بين سنتي 2006 و2007، فقد ارتفعت في بعض الدول، وأهمها: النمسا بمعدل 121.8%، وألمانيا 28%، وجمهورية التشيك (9.1%)، وهولندا 8.4%، وبلجيكا 7.2%، والولايات المتحدة الأمريكية 5.8%، والمملكة المتحدة 3.5%، واسبانيا 2.1%، وفنلندا 1.6%، وايطاليا 0.7%. فيما تراجع معدل النمو السنوي بشكل كبير خلال نفس الفترة في كوريا الجنوبية 64.7-%، والدانمرك 26.8-%، والسويد 19.7-%، وكندا 5.4-%، ولم تشهد كل من استراليا والمكسيك وتركيا أية زيادة في معدلات النمو لديها.[1]

تستخدم طاقة الكتلة الحيوية في كافة الدول العربية وخاصة في المناطق النائية بشكل بدائي في مجال الطبخ والتدفئة، إلا أن هذه المصادر محدودة نسبيا نظرا لطبيعة معظم الأراضي شبه الجافة، وتعتبر المخلفات الزراعية والأخشاب ومخلفات الحيوانات المصدر الرئيسي للكتلة الحيوية.

I.3.5.2 صعوبات ومعوقات الطاقة الحيوية: يعد هذا النوع من الطاقة مكلف جدا كما أنه يحتاج إلى طاقة لإنتاجه قد تعادل ما ينتج منه أو تزيد، وسيكون ذلك على حساب المحصول الزراعي للغذاء، لأن 10% من احتياجات البنزين قد تكون على حساب نصف محصول الذرة. وإذا ناسب ذلك على سبيل الذكر، البرازيل في الوقت الحاضر، نظرا لاعتبارات زيادة العمالة وزيادة الأرض الزراعية غير المستغلة. فمن الصعب تعميم هذا المصدر وتوسيعه على الصعيد الإقليمي أو العالمي.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار مصادر الطاقة العضوية من الأخشاب، فإن زيادته ستكون على حساب الغابات، يضاف إلى ذلك كلفة نقله وتخزينه العالمية. ولذلك يبقي هذا المصدر محدود الإمكانات ومحصورا في بعض المناطق.

[1] – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك ، 2009، مرجع سبق ذكره، ص141. بتصرف.

I. 3 مميزات النفط مقارنة بمصادر الطاقة البديلة:

يقصد بمصادر الطاقة البديلة، المصادر الناضبة والمتجددة المستخدمة حاليا والتي يمكنها أن تحل مكان النفط وتكون بديلة عنه. وقد تعرضنا لهذه المصادر ورأينا كيف أن استخدامها على المستوى التجاري مازال يصطدم ببعض المشاكل والصعوبات التقنية والبيئية والاقتصادية، وبالتالي بقيت نسبة مساهمتها في تغطية حاجة العالم للطاقة محدودة ودون الأهداف المرسومة لها. أما النفط، ومع أنه مصدر طاقة ناضبة مثل الفحم والغاز والطاقة، فقد كان وما يزال المصدر الأول للطاقة وسيبقى متمتعا بهذه الأفضلية طيلة فترة نصف القرن الواحد والعشرين، وهذا راجع لسببين رئيسيين و هما: **أولا**، امتلاكه بعض الخصائص والميزات التي لا تتوفر في غيره من مصادر الطاقة والتي تم التعرض إليها سابقا تحت عنوان الوظائف الاقتصادية للنفط. **ثانيا**، قصور البدائل عن حلوله محل النفط، وهذا ما سوف نراه.

I.3.1 مدى قدرة الطاقات البديلة الإحلال محل النفط:

لقد حاولت دول الغرب الصناعي طيلة حقبة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، البحث عن بدائل جديدة للنفط، لكن النتائج جاءت مخيبة للآمال حيث أثبتت التجارب قصور تلك المصادر عن حلولها محل النفط لأسباب عديدة نلخصها فيما يلي: [1]

I.3.1.1 السبب الاقتصادي: أثبتت التجارب أن بعض مصادر الطاقة البديلة غير اقتصادي بسبب التكاليف المالية الباهظة، كما هو حاصل بالنسبة لاستغلال طاقة الرياح وطاقة أمواج المحيطات، مما فرض تأجيل البحث في استخدام هذا النوع من الطاقة إلى أجل بعيد.

I.3.1.2 انعدام الفاعلية: حيث هناك بعض البدائل أثبت أنه غير فعال، وقد جرت بالفعل بعض التجارب على استخدام الكحول المستخرج من الذرة وقصب السكر كوقود محرك للسيارات، إلا أن النتائج كانت غير مشجعة الأمر الذي أدى إلى إيقاف البحث في تطوير هذا المصدر من الطاقة في المستقبل المنظور.

I.3.1.3 انعدام الأمان: و البعض من البدائل غير آمن. ومثال على ذلك استخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود في المجالات السلمية. وقد أثبتت كارثة القرن العشرين "**تشرنوبيل**" وكارثة "**فوكوشيما** " للقرن الواحد

---

[1] انظر:

- حافظ برجاس ومحمد المجذوب ، مرجع سبق ذكره، ص66، بتصرف.

-WWW.alternatives-economiques.fr : Revue Française.

والعشرين، إن الطاقة النووية مازالت وحشا مفترسا، لم يستطع الإنسان ترويضه حتى هذه اللحظة. وقبل تشرنوبيل وقعت حوادث تلوث بسبب تسرب الإشعاع النووي وصلت إلى حد الكارثة على الطبيعة وعلى الناس في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وإن ظلت حادثة **"تشرنوبيل"** و **"فوكوشيما "** هي الصورة المفزعة العالقة في الأذهان بسبب حجمها والتركيز السياسي والإعلامي عليها.

4.1.3.I حماية البيئة: إن بعض مصادر الطاقة البديلة أصبح غير ملائم للاستعمال بعد الحملة الناشطة من قبل رواد حماية البيئة، فالعودة إلى استخدام الفحم تعترضها مقاومة الرأي العام في الدول الصناعية كافة التي أخذت تحتفظ لنفسها بأجواء أكثر نقاء وأقل تلوثا.

2.3.I موقع النفط ضمن الطاقات الأخرى:

يمكن تلخيص وضعية استهلاك النفط ضمن مختلف الطاقات مثلما تتوقعه شركة بريتش بتروليوم للفترة (1990- 2020) على النحو التالي[1]:

1) أن الزيت سيظل يحافظ على نصيب 39% من الاستهلاك العالمي من الطاقة.
2) أن نصيب الغاز الطبيعي سوف يرتفع من 23% إلى 28%.
3) أن نصيب الفحم سوف ينخفض من 22% إلى 20%.
4) كما يتقلص نصيب الطاقة النووية من 7% إلى 5%.
5) ويستمر نصيب الطاقة الجديدة والمتجددة (بما فيها الكهرومائية) ثابتا تقريبا حول %.

فمازال النفط يحتل الصدارة ضمن المصادر الطاقوية رغم محاولة إحلاله ببعض الطاقات البديلة (كالطاقة الشمسية، الطاقة النووية، الطاقة المائية)، والتي قد تم تناولها في هذا الفصل. فعهد النفط مازال يتواصل حيث تشير التنبؤات بأنه سيصل الطلب عليه إلى 35% من الطلب العالمي في أفق 2030[2] .

يعود هذا التزايد لأهمية النفط ضمن مجموع المصادر الطاقوية المستغلة في العالم، إلى المزايا والصفات الطبيعية والفنية والاقتصادية التي يتمتع وينفرد بها المصدر النفطي عن بقية المصادر الأخرى. ومن أهم هذه المزايا هي الآتية: [3]

---

[1] – حسين عبد الله ،**"البترول العربي– دراسات اقتصادية سياسية"**، مرجع سابق، ص 150.

[2]- www.ipe-upmf-grenoble.fr: Article- Noêl Pierre, **''Pétrole et sécurité international de nouveau enjeu'' .**

[3] – محمد أحمد الدوري ،**"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، مرجع سبق ذكره ، ص65 .

– ارتفاع قيمته الحرارية مقارنة مع بقية المصادر الأخرى. حيث كمية الحرارة المتولدة من النفط تكون أكبر وأعلى من أي مصدر آخر.

– ضعف كلفة النفط الإنتاجية وقيمته التبادلية مقارنة مع بقية المصادر الطاقوية.

– توفره بكميات كبيرة رغم خاصية النضوب.

– مرونة حركته السريعة.

– مصدر للعديد من المنتجات السلعية التي يحتاجها الإنسان في مختلف نشاطاته الحياتية الأساسية والثانوية وكمصدر للطاقة خاصة.

– مزايا النفط الفنية والتكنولوجية للمعدات المستعملة له من قلة وانخفاض فاقد الحركة وكفاءة عمل الماكنات بصورة منتظمة ومستمرة ... الخ.

– قيمته الاستعمالية العالية مقارنة مع المصادر الطاقية الأخرى: الشمسية، المائية، الهوائية، النووية والنباتية .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال استعراضنا لأهمية الصناعة النفطية في الاقتصاد العالمي ودورة استغلالها، التي تعد بالمعقدة والمركبة والى مختلف مصادر الطاقة في العالم وما يدور حولها من أبحاث وآراء تتناول مستقبل الطاقة بشكل عام، والنفط بنوع خاص، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

– يرتكز موضوع بحثنا أساسا على ضرورة استيعاب مراحل الصناعة النفطية التي تعد ركيزة أنظمة استغلال النفط، حيث يتم التعرض إليها بحسب مراحل الصناعة النفطية في الفصل الثالث والرابع.

– إن النفط الذي اعتمد عليه العالم كمصدر أساسي للطاقة وما يزال، سوف يكون مهددا بالنضوب قبل غيره من مصادر الطاقة الناضبة بسبب محدودية احتياطيه، مقارنة بنسبة الاعتماد المتزايد عليه وبسبب تقلب أسعاره في الأسواق.

– سيبقى النفط أهم مورد للطاقة حتى منتصف القرن الجديد بسبب القيود المتنوعة على إحلال بدائله.

– إن انتقال العالم إلى بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة سوف يستغرق زمنا طويلا وبالرغم من الجهود الدولية المبذولة في تنويع مصادر الطاقة والبحث عن بدائل بغية تقليص الاعتماد على النفط، فإن النتائج لا تزال محدودة ولا يفي بالغرض المطلوب، وقد جاء في تصريح لرئيس مؤسسة "ايني" أمام مجلس النواب الإيطالي "سياسة المحافظة

وتطوير الطاقة النووية والفحم واللجوء إلى الغاز والبحث عن المصادر المتجددة التي لجأت إليها البلدان الصناعية لا تزال في مهدها وتحتاج إلى سنوات طويلة قبل أن تعطي نتائج محسوسة".

– يعاني تطوير مصادر الطاقة البديلة صعوبات، منها النفقات المالية الباهظة، لاسيما في قطاع الوقود الصناعي. وهناك المشاكل البيئية وخطرها على السلامة العامة، كالإشعاع النووي وتلويث الجو بالغازات السامة ومسألة الفضلات الكبيرة والتخلص منها، وكل ذلك يضاف إلى مشاكل العمالة والمهارات الفنية التي يحتاج إليها بعض هذه المصادر. إلى جانب القضايا التكنولوجية العالقة والتي من الصعب التنبؤ بنتائج حلها وتطويرها في المستقبل.

والعالم مدعو الآن، للإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة وحل مشاكلها قبل أن يواجه أزمة طاقة مقبلة. وعلى افتراض أن العالم قد تمكن من تطوير المصادر البديلة ووضع الحلول المناسبة للمشاكل التي تعانيها، فإن التحول من النفط إلى تلك المصادر ليس بالأمر السهل كما يتراءى للبعض، بل يحتاج إلى تغيير جذري في نمط الحياة ككل.

وعليه فان النفط يبقى أفضل مصادر الطاقة حاليا وهذا رغم محاولة ارتفاع سعره، ولا يمكن الاستغناء عنه في المستقبل المنظور، نظرا لتعدد أغراض استعمالاته وأسهلها استخداما، إضافة الى ميزته الفريدة التي تجمع بين الفاعلية وانخفاض الكلفة وعدم التأثير في البيئة. هذه العناصر الثلاثة لم تتوفر مجتمعة إلا في النفط.

ماتزال الطرق الخاصة بمصادر الطاقة الدائمة، في مراحل الدراسات وتتطلب المزيد من أعمال البحث والتجارب، ولذلك لا يمكننا الحكم مسبقا على إمكان نجاحها أو فشلها.[1]

[1] – أمينة مخلفي ، "**النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**"، مرجع سبق ذكره، ص232.

الفصل الثاني

الأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية

مدخل: تعرضنا في الفصل الأول إلى خلفيات دورة استغلال الصناعة النفطية وأهميتها على مستوى الاقتصاد العالمي، وتوصلنا إلى أنه رغم نضوب هذه الثروة النفطية ومحاولة إحلالها بالطاقات الأخرى سواء كانت متجددة أم غير متجددة، يبقى النفط يأخذ الصدارة في سوق الطاقة عامة وسوق المحروقات خاصة. ومن هذا المنظور جاء الفصل الثاني ليمدنا بأهم خصائص وحجم السوق النفطية وكذا إلى الأطراف الفاعلة في هذه السوق سواء من جانب العرض أو الطلب منذ نشأة ممارسة الصناعة النفطية الى القرن الواحد والعشرين.

II.0 وضعية وخصائص السوق النفطية العالمية:

نحاول التعرف فيما يلي على حجم وطبيعة السوق النفطية العالمية وكذا على أهم خصائص هذه السوق في الشرح التالي.

II.1.0 حجم وطبيعة السوق النفطية العالمية:

شهدت السوق النفطية العالمية منذ نشأة الصناعة النفطية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وإلى غاية القرن الحالي من سنة 2012، عدة أوضاع و تغيرات اقتصادية وسياسية أثرت على قوى وحجم سوق النفط في كل حقبة زمنية معينة. ونحاول فيما يلي التعرف على أهم طبيعة وحجم سوق النفط منذ بدايتها إلى القرن الواحد والعشرين وفق فترات زمنية مختلفة في التلخيص التالي.

II.1.1.0 وضعية وحجم سوق النفط ما قبل 1945 (فترة السيطرة و التحكم الاستغلالي والاحتكاري):

تميزت هذه الفترة بسيطرة الشركات النفطية العالمية والتحكم الاستغلالي والاحتكاري على اقتصاديات البلدان النفطية النامية من جهة، وعلى سوق النفط العالمية من جهة أخرى من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي الجوانب المتعددة لهذه السوق الحيوية من عرض وطلب وتسعير ..إلخ. حيث ترتب عن هذه السيطرة عدة أثار وخصائص ميزت سوق النفط العالمي في تلك الفترة، بحيث تصب كلها في خدمة مصالح الشركات النفطية العالمية ومضرة لمصالح وموارد واقتصاديات البلدان النفطية النامية، ونلخص أهم هذه المميزات والخصائص لسوق النفط كالاتي: [1]

---

[1] انظر:

- حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، 2006،مرجع سبق ذكره، ص.ص 19-22. بتصرف.
- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص. ص 96، 97.

– سيادة النمط الاستغلالي الكلاسيكي (الامتيازات النفطية القديمة) على النشاط الصناعي والاقتصادي النفطي في كل المناطق النفطية العالمية والتي جاءت مثلما ذكرنا لتخدم بالدرجة الأولى مصلحة ومنفعة الشركات النفطية العالمية ومصلحة بلدها الأم.

– إنشاء الكارتل النفطي العالمي.

– تشويه هيكل اقتصاديات البلدان النفطية مع إضعاف عملية تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

– تحديد مقدار ومستوى النشاط الصناعي النفطي بصورة غير متلائمة، إن لم تكن متناقضة الإمكانيات النفطية للبلدان النفطية المنتجة ومع ظروف ومتطلبات هذه البلدان.

– تحديد مقدار ومستوى الأسعار النفطية، وفق الصيغ والقواعد التي تحقق مصلحة ومنفعة الشركات الاحتكارية العالمية وبصورة خاصة والبلدان الأم لهذه الشركات بصورة عامة.

– تكريس صفة التبعية السياسية والاقتصادية للدولة النفطية إلى حكم الشركات الاحتكارية واقتصاديات بلدانها الأم.

– تحول النفط إلى مادة أساسية ورئيسية في هيكل المصادر الطاقية المستغلة والمستعملة في عالمنا المعاصر.

هذا بالإضافة إلى ذلك، فان السلعة النفطية أخذت تشكل نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة عالميا سواء للتصدير أو الاستيراد، إلى جانب دور النفط وآثاره المالية (كمورد مالي) أو آثاره السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية، وعلى النطاق العالمي أو على نطاق الدول وخاصة الدول النفطية المصدرة له بشكل خاص أو المستوردة له بشكل عام. [1]

II.2.1.0 وضعية وحجم سوق النفط فترة 1945–1986: إن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها كانت بداية فترة مرحلة جديدة، مرحلة التحول والتغير في ظاهرة التركيز الاحتكاري المنفرد وكذلك الحد والتقليص للآثار الناتجة عن ذلك، نتيجة لنمو وظهور قوى وعوامل جديدة لعبت دورا مؤثرا وفعالا في تغيير صورة سوق النفط العالمي. ومن أهم وأبرز العوامل الجديدة التي تميزت بها هذه المرحلة هي: [2]

– ظهور العديد من الشركات الوطنية النفطية المستقلة عن الشركات الاحتكارية الكبرى في الدول المستوردة للنفط.

---

[1]- Jean MASSERAN, **« l'économie des hydrocarbures »**, 4eme édition, publications de l'institut Français du pétrole, 1991,PP53-56

[2] – حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية،2006، مرجع سبق ذكره، ص.ص 19-22. بتصرف.

– تعاظم حركة التحرر الوطنية في معظم مناطق العالم التي خضعت للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، لاسيما المناطق الأسيوية والإفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية (إيران، وفينزويلا، والكويت والجزائر .... وغيرها).

– تزايد دور ومكانة الإتحاد السوفيتي (سابقا) خاصة وبلدان الكتلة الاشتراكية عامة.

– تكوين قطاع صناعي نفطي وطني في أغلب البلدان النامية المالكة للثروة النفطية بإنشاء الشركات الوطنية، وتزايد وتعاظم دور وأهمية قطاعها الصناعي على الصعيد الاقتصاد المحلي وحتى على الصعيد الإقليمي والعالمي. مثلما حدث في قطر، والعراق، والجزائر، وسوريا، ومصر وغيرها.

– تكون التنظيمات النفطية الدولية أو الإقليمية للدفاع وحماية عن مصالح الدول النفطية المنتجة والمصدرة للنفط بصورة خاصة وتطوير سبل ومجالات استغلال الثروة النفطية لهذه الدول خاصة وللعالم عامة. وهذا بإنشاء منظمة الأوبك (1960) ومنظمة الأوابك العربية (1968).[1]

– زيادة أهمية ومكانة النفط اقتصاديا بزيادة نسبة استهلاكه وإنتاجه (حيث شكل النفط نسبة 15% من مجموع المصادر الطاقية المستهلكة في العالم سنة 1935 وازدادت تلك النسبة إلى 27 % سنة 1952 والى 34 % سنة 1960. أما من ناحية إنتاج النفط (فقد ازداد إلى 604 ملايين طن سنة 1952 وتضاعف إلى 1092 مليون طن سنة 1960).[2]

– تغير قوى سوق النفط من سوق الطالبين إلى سوق العارضين بسبب أزمة 1973.

كل هذه العوامل عملت على تغيير في شكل السوق النفطي، من سوق مغلقة ومسيطر ومتحكم بها من قبل الاحتكار النفطي للشركات السبع أو الثماني الكبار إلى سوق مفتوحة وتؤثر بها أطراف جديدة. وخاصة طرف البلدان النفطية النامية، إلى جانب الشركات النفطية المستقلة.

فرغم الدور المحدود للدول المنتجة للنفط وخاصة الدول الحديثة العهد بالاستقلال، إلا أن فترة السبعينيات، فترة تأميم المحروقات، جعلت من سوق النفط العالمي يتصف بالتوازن في مجال الاحتكار، فالدول المنتجة والمصدرة للنفط هي فقيرة من حيث تكنولوجيا الإنتاج ووسائل التصنيع المتطورة، لكن لها السلطة في عملية التسويق وتسعيرة النفط (العرض). خاصة بعد تشكيل التكتلات الاقتصادية مثل الأوبك والأوابك. التي عملت على خفض إلى حد كبير سلطة ونفوذ واحتكار الشركات السبع. وبدأت الدول الأعضاء للتكتلات تكسب السيطرة على أسعار النفط لإنتاج، مثلما حدث في أزمة 1973.

---

[1] – Alain LAPOINTE et Hassan TAGHVAI, « **L'industrie des Hydrocarbures Défis et Opportunités** », Edition TECHNIP, Paris, 1995.

[2] – (1950. 1960) .BP .Statics review of the World Oil Industry نقلا عن محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 98. بتصرف.

أما الدول المستوردة والمستهلكة للنفط فسيطرت على نسبة قليلة من التسعيرة وبطرق غير مباشرة، في حين أنها كانت الأقوى من جهة الإستراتيجية والتكنولوجيا وعمليات التصنيع بشتى وسائلها، وهو ما يتضح لنا في أزمة الثمانينات حين انخفض سعر النفط بسبب انخفاض الطلب عليه.

وكان لمنظمة الأوبك دور جد كبير في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية والحد من سيطرتها على السوق النفطية، وذلك من خلال النتائج التالية:[1]

– فقدان الشركات العالمية لقوتها في تحديد الأسعار، بعد أن فرضت منظمة الأوبك حقها في تحديد قواعد وأسس الأسعار النفطية بما يخدم مصالحها الشخصية. حيث قامت منظمة الأوبك، برفع الأسعار وخفض الإنتاج مع حظر تصدير النفط إلى الو.م.ا وهولندا في سنة 1973 (من حوالي 2 دولارين للبرميل إلى أكثر من 8 دولارات للبرميل) أي تقدر الزيادة بأكثر من 400 % ، وإلى 30 دولارا سنة 1980 والى 34 دولارا سنة 1981. وقد استطاعت أن تفرض ذلك لعدة سنوات (1974–1981).

– فقدان الشركات العالمية الجانب الأكبر من النفط المعروف باسم نفط المساهمة، نظرا لسيطرة الدول النفطية على منابع النفط فيها.

– حرمان الشركات العالمية من تحقيق الأرباح الطائلة، بسبب تأميم صناعة النفط في الدول المنتجة والمالكة للمورد.

انعكست العوامل السالفة الذكر إيجابا على حجم وتطور التجارة العالمية للنفط. حيث ارتفعت التجارة العالمية إلى نحو 33 مليون ب/ي سنة 1974م لتبلغ ذروتها عند 35 مليون ب/ي سنة 1979م. وقد ذهب جانب كبير من الواردات في سنة 1979 للتخزين في الدول الصناعية الغربية، التي قامت باستخدامه للضغط نزوليا على الأسعار خلال النصف الأول من الثمانينات، إلى أن انتهى الأمر بانهيار الأسعار إلى أقل من النصف سنة 1986م.

وقد انعكس هذا التطور سلبا على التجارة الدولية في النفط، فانخفض حجمها إلى نحو 20 مليون ب/ي سنة 1984م، كما تقلص نصيب أوبك منها خلال الفترة (1974– 1984م) من نحو 80 % إلى أقل من 60 %. بذلك أخذت سيطرة أوبك على السوق العالمية للنفط تتآكل في وقت غاب فيه التنسيق بين دول الأعضاء. إلى جانب هذا، حلت دول أخرى مثل: المملكة المتحدة والنرويج مكانة مهمة على الساحة العالمية لسوق النفط، وهذا راجع إلى الاكتشافات الجديدة التي قامت بها خلال هذه الفترة.

[1]– حسين عبد الله، **"البترول العربي– دراسة اقتصادية سياسية"**، مرجع سبق ذكره، ص 71. بتصرف.

II.3.1.0 وضعية وحجم سوق النفط فترة 1986 إلى القرن الواحد والعشرون : تميزت حقبة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي، بعدم استقرار الوضع الاقتصادي، السياسي، الأمني وبظهور ظاهرة جديدة ألا وهي العولمة، وغيرها من تقلبات وتغيرات التي أثرت على صناعة وسوق النفط على الساحة الإقليمية، القارية والدولية. ويمكن لنا تلخيص أهم العوامل والمتغيرات التي أثرت على سوق النفط العالمية خلال فترة 1986 إلى غاية القرن الواحد والعشرون، فيما يلي : [1]

- تغير سوق النفط من سوق العارضين إلى سوق الطالبين بسبب الأزمة النفطية العكسية 1986.

- سقوط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي (سابقا) في سنة 1991م.

- سيطرة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في أواخر القرن الماضي.

- زعزعة النظام الرأسمالي من حيث عدم الاستقرار الأمني (بسبب حادثة 11 سبتمبر2001)، وكذا الخلل في الاستقرار المالي (بسبب انهيار المصارف المالية نتيجة أزمة العقار في سنة 2007).[2]

- ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى نسبة له، لم يشهدها من قبل خاصة في سنة 2008، مما أثر سلبا على استقرار سوق النفط ومن ثم على اقتصاديات الدول الصناعية الممثلة في الشركات النفطية العملاقة.

- "زيادة الطلب على النفط بسبب تطور النمو الاقتصادي العالمي في البلدان الناشئة، خصوصا الصين، وقد تطور النمو السنوي في سنة 2010 من 8% إلى 10% م بالنسبة لسنة 2009، مقارنة بالتطور البطيء للنمو السنوي من 1% إلى 3% الخاص بالبلدان الصناعية الغربية"[3].

- نجاح تجارب الشركات الوطنية، التي تختلف بحسب الاستقرار السياسي والاقتصادي لكل بلد منتج للنفط، ومدى هامش حرية العمل الذي تتركه الحكومات لهذه الشركات في الاستثمار والتخطيط والتعيين والتمويل. ومن الشركات النفطية المرموقة، نرى مثلا الشركة الوطنية السعودية (أرامكو) و(بتروناس) الماليزية و(بتروبراس) البرازيلية وشركة النفط الوطنية الصينية (الصين). كذلك شركة غاز بروم الروسية، وشركة النفط الوطنية الفنزويلية وأخيرا شركة النفط الوطنية الإيرانية (إيران). حيث تسمى هذه الشركات في القرن الحالي بالأخوات السبع الجديدة.

---

[1]- Voir : Problèmes Economiques, « **les nouveaux enjeux pétrolier en Afrique »,** la Documentation Française, Paris, N°2.816, Juillet 2003, texte adapté.

- محمد عبد الفضيل،**"النفط والوحدة العربية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السادسة، 2001، ص.ص 60-64 ، بتصرف.

[2]- www.qatarshares.com/vb/showthread.php?t=130631.

[3] - International Energy Agency (IEA), 2011 Key World Energy Statistics , P:8.

كما تضاف الشركة النفطية الوطنية الجزائرية Sonatrach إلى قائمة الشركات التي تشهد ازدهارا على ساحة سوق عرض النفط.[1]

– ظهور العولمة[2] والتوجه نحو الاندماجات: تعد العولمة أحد نتائج النظام الرأسمالي حيث أدت الشركات النفطية دورا رئيسيا في انتشارها على النطاق الدولي، منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها والى الوقت الحاضر من سنة 2012. وبتعبير آخر، فإن الشركات العالمية هي التي تولت قيادة موجة العولمة. ومن جهة أخرى تميزت الفترة بنوع جديد من الاحتكارات تحت ما يسمى بالاندماج وهو ما يميز عالم السوق النفطي في القرن الحالي.

لم تكن الاندماجات الاقتصادية التي تمت في العشرية الأخيرة من القرن العشرين وبداية عشرية القرن الواحد والعشرين، بين الشركات العالمية العملاقة إلا واحدة من التطبيقات العملية للعولمة التي أثارت حولها العديد من النقاشات وتضاربات الآراء في تأثيرها على الاقتصاديات الناشئة والدول النامية.

ففي حين اعتبر البعض هذه الاندماجات واحدة من الآثار السلبية لهذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فان آخرون اعتبروها أحد الايجابيات التي يمكن أن تساعد على تنمية الأسواق العالمية خاصة تلك الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ومن أبرز الاندماجات النفطية، اندماج شركتي اكسون–موبيل الأمريكيتين، واندماج بريتش بترو ليوم البريطانية مع أموكو الامريكية، وشراء توتال الفرنسية لبتروفينا البلجيكية.[3]

كل هذه المتغيرات جعلت سوق النفط العالمي اليوم من سنة 2012، يشهد تخوفا من نتائج ارتفاع أسعاره من طرف الدول الصناعية والتفاؤل بالنسبة للدول المنتجة للنفط وفي نفس الوقت الوعي بضرورة انتهاز فرصة استثمار الريع النفطي المتزايد في بدائل الطاقة بسبب عدم استقرار متغيرات سوق النفط مستقبلا .

II.2.0 خصائص السوق النفطية العالمية: نلخص أهم خصائص سوق النفط في النقاط التالية:[4]

---

[1] – حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، 2006، مرجع سبق ذكره ، ص 49. بتصرف.

[2] – **العولمة** هي ظاهرة ذات أبعاد متعددة وتنطلق من أن التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الوطني، وأن للشركات النفطية العالمية الدور الكبير في المساهمة لذلك، حيث تعمل (العولمة) على انفتاح الأسواق وإزالة القيود المتواجدة أمام التجارة وتشجيع الاستثمار، وقد كان للعولمة تأثير كبير على السوق النفطية وذلك من خلال بروز عمليات الاندماج بين الشركات ومن أبرز الاندماجات التي سادت في هذه الفترة: موبيل واكسون نتج عنهما (أكسون موبيل)، أركو وأموكو نتج عنهما (أرامكو)، توتال وفينا نتج عنهما (توتال فينا)، تكساكو وشيفرون نتج عنهما (شيفرون تكساكو).

[3] - Problèmes Economiques, « **les nouveaux enjeux pétrolier en Afrique »,** Op.Cit, texte adapté
- Algérie du XXI eme , « **le secteur des hydrocarbures face aux enjeux de la mondialisation »,** Revue périodique de l'ADEM, Edition Dar el Gharb,Mars 2003,P24-26.

[4] – سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره،ص166-168. بتصرف.

II.1.2.0 ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري: أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية. وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية.

أما في الجانب الآخر فيتركز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي. "حيث استوردت ما يقارب من 62.4% من حجم الواردات الكلية للنفط سنة 2010"[1].

II.2.2.0 سوق التكامل الرأسي والأفقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة (كمرحلة البحث و استكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية.. وغيرها، تليها مرحلة الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج) ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

II.3.2.0 سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل. وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيأة والمنظمات الدولية (كمنظمة الأوبك، الأوابك، والوكالة الدولية للطاقة) التي من مهامها التدخل في استقرار السوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول أعضاء الهيئة أو المنظمة التابعة لها.[2]

II.4.2.0 عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن فترة الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل أن عملية التكييف تقتضي بعض الوقت أي بمعنى آخر أن نسبة المعدات والآلات التي تعتمد على النفط في رصيد أي مجتمع إلى رأس المال المستخدم للطاقة يتوقف على الأسعار النسبية للمصادر المختلفة للطاقة، فإذا اعتمدت رصيد مجتمع على هذا النوع من المعدات، فإن المجتمع سوف يتحمل ارتفاعا كبيرا في الأسعار بدلا من الاستغناء عن تلك المعدات.

---

[1]- BP Statistical Review of Word Energy, « **June 2011 ».**

[2] -Jean MASSERAN, Op.Cit,PP3-28, texte adapté.

لذلك يوصف بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير كما حصل في فترة السبعينات (سنوات 1973 و1974) وفترة القرن الحالي (2008-2011)، ولكن بمرور الوقت يمكن تكييف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة استخدام الآلات نفسها من أجل ترشيد استخدام الطاقة.

II.5.2.0 تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن. حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى اعتبار أسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة. فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية وتؤثر تقلبات الطلب العالمي للنفط كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنقي النفط من الشوائب الكبريتية.

II.6.2.0 ازدياد استهلاك الدول النامية للطاقة: تشير احصائيات منظمة الأوبك والشركة البريطانية BP الى زيادة نسبة الاستهلاك العالمي للطاقة، بحيث " سجل في سنة 2010 زيادة الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة 5.6% مقارنة بسنة 2009 . وقد وصلت درجة زيادة استهلاك البلدان الصناعية الى 7.5%. أما الدول المصدرة للنفط فقد ازداد استهلاكها من 78.356 مليون برميل سنة 2009 إلى 80.312 مليون برميل سنة 2010 أي بزيادة تقدر بـ2.5% مقارنة بسنة 2009 وبزيادة تقدر بـ 82.02 % مقارنة بسنة 2000.

أما الدول النامية المستوردة للنفط فقد ازداد نصيبها من الاستهلاك العالمي للطاقة من 13.4 % إلى 19% لنفس الفترة"[1]. ويرجع الاختلاف في تطور الاستهلاك بين الدول الصناعية والنامية للاعتبارات التالية:

- تركيز الدول الصناعية المتقدمة على الصناعات التي تحتاج للطاقة بمستوى خفيف مثل الصناعات الالكترونية والهندسة والصناعات الخفيفة. في الوقت الذي صدرت هذه الدول الصناعات القيمة المستهلكة للطاقة إلى البلدان النامية للتخلص من عبء الطاقة أولا وللتقليل من آثار تلوث البيئة ثانيا.

- مرور الدول المتقدمة بفترة ركود اقتصادي بينما نمو الدول النامية بفترة توسع أي بناء هياكلها الاقتصادية الأساسية.

---

[1] Voir :
- BP Statistical Review of Word Energy, « **June 2011 ».**
- OPEC : Annual Statistical Bulletin 2005 Edition.
- OPEC : Annual Statistical Bulletin (2010-2011) Edition.

بعدما تعرضنا الى خصائص وحجم السوق النفطية، نحاول التعرف فيما يلي على جميع الأطراف الفاعلة لهذه السوق. وقد حاولنا تجسيدها في الشكل التالي:

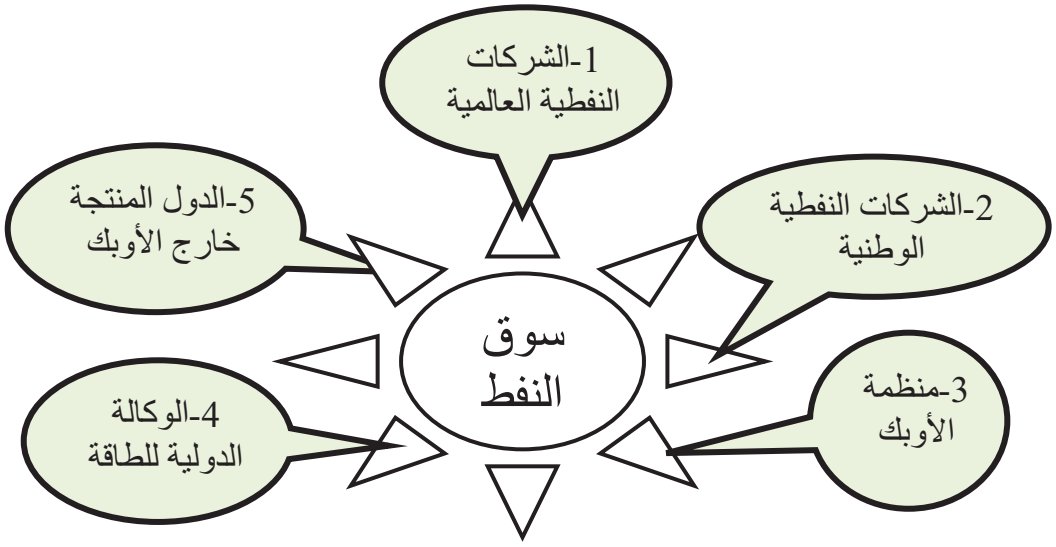

1.II الشركات العالمية والسوق النفطية:

لقد ظهرت أولى الشركات النفطية عالمية، أغلبها أمريكية الأصل، منذ أول اكتشاف تجاري نفطي في منطقة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1858م. حيث عملت هذه الشركات على استغلال والتحكم في هذا المورد الإستراتيجي في جميع مراحله من المنبع إلى المصب وصولا إلى الصناعة البتروكيماوية. وقد سعت هذه الشركات بكل الطرق والوسائل والإمكانيات المادية والمالية لاستغلال هذه الثروة الحيوية في مجال قطاع المحروقات.

ولعل أهم هذه الشركات النفطية العالمية الأولى من حيث نشأتها نجد: **شركة ستاندراد أويل أوف أوهايو، روايال دتش** وشركة **بريتش بتروليوم** المعروفة باسم (**BP**) والتي سيطرت وهيمنت كليا على سوق النفط العالمي لمدة تفوق نصف قرن. إلا أن تطور النظام الرأسمالي وتغير قوى سوق النفط العالمي عبر الزمن غير من سيطرت وسياسة الشركات العالمية، حيث نحاول التعرف من خلال العناوين لأحقه على أهمية ووضعية الشركات النفطية العالمية في سوق النفط منذ نشأتها إلى بداية القرن الواحد والعشرين في التلخيص الآتي.

1.1.II شركات النفط العالمية تعريفها، وخصائصها ومهامها:

نعرج من خلال هذا العنوان على نشأة الشركات النفطية العالمية، أهم خصائصها ومختلف مهامها كالآتي:

1.1.1.II تعريف شركات النفط العالمية: تعد شركات النفطية العالمية، أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات ولذلك نستهل دراستنا في هذا العنوان بالتعريف بالشركات المتعددة الجنسيات ثم ربطها مع تعريف شركات النفط العالمية.

II.1.1.1.1 تعريف الشركات متعددة الجنسيات"Société multi national": ظهرت أولى شركات عصرية متعددة الجنسيات في بداية القرن التاسع عشر في أوروبا[1]. تعددت واختلفت تعريفات شركات متعددة الجنسيات بقدر تعدد الكتاب الاقتصاديين الذين أسهموا في هذا الميدان، ونحاول إيجاز أهم أنواع التعريفات كالآتي:

التعريف الأول: يعرف الأستاذ "**توجندات**" الشركات المتعددة الجنسيات بأنها " هي الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتوجات في أكثر من دولة واحدة، حيث يقتصر هذا التعريف على صفة تعدد الجنسية كالسياحة، التسويق، النقل البحري والجوي"[2].

التعريف الثاني: هي مؤسسة مسئولة تابعة لدولة معينة لها نشاطات مستقرة تحت سلطتها في دولتين أجنبيتين على الأقل، حيث تحصل على 10% من رقم الأعمال، فتسمى مؤسسة الدولة الأصلية الشركة (الأم) بينما تسمى بالمؤسسات التي توجد في الدول، حيث تنشط هذه المؤسسات بالمؤسسات أو الشركات الفرعية الأجنبية. فقد تكون هذه الشركات الفرعية تحت الرقابة المالية (مشاركة مالية في رأس المال) أو تحت الرقابة التسييرية، أو مشاركة تكنولوجية. [3]

التعريف الثالث: يعرفها الأستاذ "**كلاوذنز**" بأنها "هي شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي"[4]، وبهذا يتسع التعريف ليشمل كافة الشركات العامة في القطاعات المختلفة من إنتاج السلع والخدمات في الخارج.

فالشركات متعددة الجنسيات، هي تلك الشركات التي تقود، فعالية وأنشطة تتجاوز الحدود القومية. وقد تنامى دورها فأصبحت تسمى أيضا الشركات متعددة القومية، وهي في الأصل ليست متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة وهي جنسية الوطن الأم، إلا أنها تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية. وفي زمن العولمة، لعبت هذه الشركات دورا أساسيا في هذا التحول وزيادة توسع تكامل الأنشطة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي.

---

[1] - ففي ميدان الحديد والصلب، برزت الشركة البلجيكية SA Cockerill في سنة 1815 أين وصل نصيب بعض فروعها في روسيا. كما ظهرت شركة Bayer الألمانية في سنة 1863، ثم شركة NESTLE السويسرية في سنة 1867، وشركة Solvay البلجيكية في سنة 1881، وشركة Michelin الفرنسية في 1893 وشركة Uni Lever الإنجليزية 1890، وقد وضح مؤسس هذه الأخيرة William Lever أن أحد أسباب إنشاء شركات متعددة الجنسيات هو الهروب من عراقيل إجراءات ثقيلة في بلد الأم، مثل الرسوم الجمركية والبحث عن المصاريف الرخيصة كاليد العاملة والمادة الأولية... وغيرها، التي تضيق على سيرورة التجارة الخارجية.

[2] -Denis BABUSIAUX, «**Recherche et production du pétrole et du gaz**», publication de l'institut français du pétrole, 2002., PP 5-6 .

[3] – محمد خيتاوي " **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**"، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا 2010 ص.ص 100-103.بتصرف.

[4] – نفس المرجع.

II.1.1.1.2 تعريف الشركات النفط العالمية: نستنتج من التعريفات السابقة أن الشركات النفط العالمية هي أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تنشط في قطاع معين ألا وهو قطاع الطاقة وبالأخص في مجال النفط.

حيث تسيطر هذه الشركات العملاقة على مجال الصناعة النفطية (منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) من بداية مرحلة نشاط الصناعة النفطية (مرحلة البحث والاستكشاف، والحفر والتنقيب، والاستخراج والإنتاج، والتكرير، والنقل التوزيع... إلى آخر المرحلة وهي مرحلة الصناعة البتروكيماوية). وتعد شركة ستاندردأويل أوف المملوكة من طرف ركفيلر والشركة النفطية البريطانية (BP)، والشركة الهولندية (Shell) أولى الشركات النفطية العالمية.

وقد تعددت الشركات النفطية العالمية في طابعها، حيث ظهرت إلى جانب الشركات النفطية العالمية للدول الصناعية شركات نفطية وطنية وشركات نفطية مستقلة التي أخذت بمرور الزمن صفة العالمية.

II.1.1.2 خصائص الشركات النفطية العالمية: تتميز الشركات النفطية العالمية عن غيرها من الشركات أو المؤسسات الاقتصادية الأخرى بمجموعة من الصفات والسمات، ونعد أبرز الخصائص في الآتي:[1]

II.1.2.1.1 خاصية التكامل: إن شركات النفط العالمية هي شركات متكاملة في أنشطتها الاقتصادية بصورة خاصة، سواء كان ذلك التكامل راسيا أو عموديا كقيامها ومزاولتها إشرافا وإدارة لمعظم مراحل الصناعة النفطية من مرحلة المنبع (البحث، والتنقيب، والاستخراج والإنتاج، والنقل..) إلى مرحلة المصب (التكرير، والتسويق، والتصنيع البتروكيماوي). أو ما كان تكاملا أفقيا، وذلك في امتلاك هذه الشركات للاحتياطي النفطي خاصة أو في نشاطات اقتصادية متكاملة مع صناعة النفط كصناعة الحديد والصلب –بناء السفن .....الخ.

إن سبب بروز صفة التكامل (العمودي والأفقي) تعود بالدرجة الرئيسية إلى تأثير العديد من العوامل المختلفة أهمها: [2]

– البحث على تحقيق أقصى الأرباح الناجمة عن عملية استغلال الثروة النفطية.
– خصائص ومميزات النفط الطبيعية والجيولوجية والجغرافية، منه كونه مادة كامنة في باطن الأرض في أعماق ومناطق متباينة ومتباعدة عمقا وجغرافيا. إضافة إلى كونه مادة خاما لا يمكن استهلاكه مباشرة إلا بعد تصنيعه وتحويله إلى منتجات سلعية أخرى.

[1] – محمد خيتاوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 119-121. بتصرف.
[2] – محمد أحمد الدوري،" **مبادئ اقتصاد النفط**"، مرجع سبق ذكره، ص.ص 239-241. بتصرف.

II.1.1.2.2 خاصية الاحتكار: إن ميزة وصفة الاحتكار تنعكس في بروز عدد قليل ومحدود من الشركات النفطية الكبرى في الاستحواذ والسيطرة على مجمل أو مجموع النشاط الاقتصادي النفطي على الصعيد المحلي أو العالمي، وسواء أكان بصورة انفرادية أي لشركة نفطية واحدة أو لمجموع تلك الشركات النفطية الكبرى القليلة في عددها. مثل امتلاك واستحواذ شركة نيوجرسي الأمريكية أو شركة النفطية الانكليزية أو شركة شيل الهولندية الانكليزية ...الخ. أو مجموع هذه الشركات الكبرى مكونة لما يسمى باحتكار القلة المتحكم والمسيطر على صناعة النفط في العالم وسوقها الدولية خاصة في بداية القرن العشرين. ورغم دخول شركات نفطية جديدة (شركات وطنية مستقلة تابعة للدول المصنعة أو شركات وطنية تابعة للدول النامية) الممارسة لهذا النشاط تبقى خاصية الاحتكار من صفة الشركات العالمية بسبب قلة عددها على مستوى السوق العالمي للنفط. [1]

II.1.1.3.2 خاصية تنوع وتوسع النشاط الاقتصادي: تركز الشركات العالمية نشاطها الصناعي والاقتصادي طيلة فترة النصف الأول من القرن العشرين في استغلال الثروة النفطية، ولكن مع أواسط القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين لما يشهده العالم من تقلبات في الساحة السياسية (الربيع العربي) والاقتصادية (ارتفاع أسعار النفط) والمالية (انهيار الأسواق المالية العالمية).... وغيرها من اضطرابات. بدأت هذه الشركات الاحتكارية تنوع وتوسع أكثر فأكثر مجالات نشاطها الصناعي والاقتصادي، كالبحث واستغلال مختلف مصادر الطاقات البديلة المتجددة منها وغير المتجددة مثل: استغلال مصدر الفحم الحجري ومصدر اليورانيوم، مصدر الطاقة الشمسية، مصدر الطاقة النووية.....الخ[2].

إن هذا التنويع والتوسيع للنشاطات الصناعية والاقتصادية يعبر ويعكس السعي الدائم مع الرغبة الشديدة لهذه الشركات في تعزيز سيطرتها وهيمنتها واستغلالها بهدف حصولها على أقصى الأرباح إضافة إلى استمرار محافظتها على قوتها التنافسية في السوق الدولية سواء على الصعيد النفطي خاصة أو على الصعيد الطاقي عامة.

لقد أصبحت هذه الشركات في تسميتها أكثر قربا وتعبيرا عن كونها شركات طاقية مما هي لكونها شركات نفطية متخصصة باستغلال هذه الثروة.

II.1.1.3 نشاط ومهام الشركات النفطية العالمية: نلخص نشاطات الشركات النفطية العالمية ومهامها كالآتي:

II.1.1.3.1 نشاطها: يمتد نشاط الشركات النفطية العالمية جميع مراحل الصناعة النفطية، من البئر حتى المستهلك. بدءا بمرحلة التنقيب أو البحث عن النفط ثم تنمية الحقول ثم الإنتاج أو الاستخراج من باطن الأرض.

---

[1] Denis BABUSIAUX, Op.Cit, PP53-54, texte adapté.

[2] الرجوع الى الفصل الأول، ص.ص 14-45.

ما تسمى (بمرحلة المنبع) ويعقب ذلك العمليات الأدنى وهي (مرحلة المصب)، التي تشمل عمليات التسويق أو التوزيع، ووضع المنتجات المكررة في متناول المستهلك النهائي. ويمكن لنا تلخيص أبرز نشاطات الشركات النفطية العالمية في النقاط التالية: [1]

– تقوم بدراسات جيولوجية وطبيعية للتنقيب على النفط.

- تقوم بعمليات الحفر والاستكشاف للبئر.

- تقوم بإعداد الحقل وعملية التثبيت في الحقل.

- تقوم بعملية استخراج النفط وتجميع الزيت وفصل الغاز والماء.

- صيانة الآبار وتنشيطها عن طريق الحقن.

- كما تقوم بعملية التكرير والنقل والتوزيع والتسويق.

إن الشركات الكبرى هي المحتكرة الكبرى للنشاط الصناعي والاقتصادي النفطي في السوق الدولية، سواء أكان في عرضه بصوره خاصة من الإنتاج للخام أو التكرير أو المنتجات أو النقل أو التوزيع وكذلك الاحتياطي النفطي. إن انتقال النفط ابتداء من المنتج إلى أن يحصل عليه المستهلك النهائي يتم عبر حركة داخلية في شركات متعددة تنتمي معظمها إلى الشركة الأم.

II.2.3.1.1 مهام الشركات النفطية العالمية: تلعب الشركات النفطية العالمية دورا رئيسيا في مجال المحروقات ويتبين هذا من خلال المهام الآتية: [2]

– **دورها كوسيط بين المنتج والمستهلك:** وهو دور أصبح يتطلب قدرا كبيرا من المرونة والاستمرارية لضمان تدفق النفط والمنتجات النفطية من مصادر إنتاجها إلى المستهلك النهائي في الوقت المحدد وبالقدر والنوع الملائمين.

– **دورها كمستثمر:** إذ لا يزال بعض الدول المصدرة للنفط يفضل مشاركة الشركات الأجنبية في البحث عن النفط وإنتاجه، بسبب ضخامة الاستثمار المالي والعتادي، وان كانت تلك المشاركة تتم على أسس غير تلك التي كانت سائدة في ظل عقود الامتياز التقليدية.

---

[1] انظر:

– محمد أحمد الدوري،" **مبادئ اقتصاد النفط**"،مرجع سبق ذكره، ص ص 233– 235. بتصرف

- Denis BABUSIAUX, Op.Cit, PP52- 53.

[2] – حسين عبد الله، "**البترول العربي– دراسة اقتصادية سياسية**"، مرجع سبق ذكره، ص56.

– **دورها كبائع للتقنيات وخدماتها**: وهو دور لا يقتصر على تقديم عدد من خبراتها للعمل لحساب الدولة المصدرة للنفط بل يتضمن تقديم مختلف أنواع المساندة التقنية والإدارية. ويغلب أن يتم نقل التقنيات إلى الدولة المضيفة في إطار عقد خدمة.

II.2.1 وضعية الشركات العالمية في السوق قبل الأزمة النفطية المضادة 1986:

لقد شاهدت الشركات النفطية العالمية في سوق النفط منذ نشأتها إلى غاية فترة ما قبل الأزمة المضادة لسنة 1986 عدة محطات ومتغيرات مست نشاطات صناعتها النفطية، ونلخص أهم هذه المحطات في النقاط التالية:

II.1.2.1 وضعية الشركات العالمية منذ نشأتها إلى سنة 1945 (فترة السيطرة والتحكم الاستغلالي): إن طبيعة الصناعة النفطية نفسها من سعة نشاطها وتعدد مراحلها، تطلبت وجود وتكون سيطرة احتكارية عليها لضمان سلامة وفعالية واقتصادية استغلال الثروة النفطية. فكان نشوء ونمو الصناعة النفطية قد جاء متلائما مع ظروف تطور النظام الرأسمالي وبنفس الوقت ملبيا ومحققا لأهدافه الاستغلالية والتوسعية، حيث سيطر عدد قليل جدا من الشركات النفطية الكبرى وفي خلال فترة زمنية ليست بالقصيرة على مجمل النشاط الصناعي النفطي في العالم. بل كانت بالأحرى سيطرة كلية وكاملة استمرت حتى فترة أواسط القرن العشرين. ونحاول فيما يلي التعرف على هذه المحطة من خلال محورين رئيسيين وهما:

II.1.1.2.1 الظروف الاقتصادية لنشأة الشركات النفطية العالمية ونشأة الكارتل النفطي: تميزت الصناعة النفطية وسوقها خاصة منذ بداية نشوئها، أي إلى منتصف القرن العشرين، بظهور عدد من الشركات التي دخلت ميدان استغلال الثروة النفطية، سواء على صعيد الأسواق المحلية أو العالمية. وبشكل خاص في السوق الأمريكية. فوجدت الشركات الأمريكية والأوروبية والأسيوية ومنها الإنجليزية والهولندية والفرنسية والروسية ..... وغيرها.[1]

ولم يدم الحال طويلا على كثرة تعدد وتنوع الشركات النفطية العاملة في السوق النفطية في تلك الفترات الزمنية الأولى، بل قد ابتلعت وضمت الشركات النفطية الصغرى قسرا أو إجبارا أو اختيارا وبطرق مشروعة وغير مشروعة، إلى الشركات النفطية الكبرى. حيث برزت شركات نفطية عالمية عملاقة، في إمكانياتها، وقوية في نفوذها وسعة مناطقها العالمية ومحدودة وقليلة في عددها. فمثلا: (حتى سنة 1911، برزت ثلاثة شركات أمريكية احتكارية كبرى في السوق الأمريكية وهي: –ستاندارد اوف نيوجرسي، –شركة سوكوني موبيل، –شركة كاليفورنيا

[1] – حسين عبد الله، **"البترول العربي– دراسة اقتصادية سياسية"**، مرجع سبق ذكره، ص56. بتصرف.

حيث نمت وتطورت هذه الشركات على أنقاض وابتلاع 30 شركة نفطية كانت قائمة آنذاك في السوق الأمريكية).[1]

أما الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، فقد ازداد التركز الاحتكاري النفطي وعلى النطاق العالمي، وذلك بسيطرة عدد قليل ومحدود من الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى على مجمل الصناعة النفطية وسوقها الدولية. وفي مقدمة تلك الشركات هي الشركات الأمريكية إلى جانبها الشركات الأوروبية. ولم يتجاوز عدد تلك الشركات أصابع اليد، مكونة ما يطلق عليه بالكارتل النفطي[2] أو احتكار القلة. ففي خلال الفترة الممتدة ما بين (1928 إلى 1934) تم تحت قيادة الشركات العالمية الكبرى الثلاث التي كانت تسيطر آنذاك على السوق العالمية للنفط، وهي ستاندارد جرسي(Standard Jersey) وشل (Shell) والبريطانية للنفط (British Petroleum)، إبرام عدة اتفاقيات رئيسية بقصد تأكيد سيطرتها على تلك السوق والحد من المنافسة في ما بينها. وقد وقعت أولى هذه الاتفاقيات في 17سبتمبر 1928 وعرفت بعدة أسماء مثل[3]: (Pool Association) أو (The Achnacary)أو (Asis) وقد ورد في هذه الاتفاقية سبعة مبادئ أساسية[4]، إضافة إلى السياسة والإجراءات الخاصة بتطبيق تلك المبادئ.

كما واجه الكارتل النفطي أسوء تجاربه خلال سنتي 1933 – 1934، وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية الكبرى التي حلت بالعالم. ونتيجة أيضا لاكتشاف حقل شرق تكساس الكبير الذي اغرق الأسواق بالنفط حتى هبط سعر البرميل في شرق تكساس إلى 10 سنتات وسعر التصدير في الخليج الأمريكي إلى 30 سنتا، غير أن الأوضاع لم تلبث أن بدأت في الانتعاش عقب صدور قانون الإنعاش الصناعي القومي في الولايات المتحدة في جوان 1933. [5]

كما تكون اتحاد لملاك ناقلات النفط، بمساندة شركات النفط العالمية الكبرى. وذلك بقصد وقف تخفيض أسعار النقل الذي كان سببا لتفاوت أسعار النفط في الأسواق النفطية. كما أخذ يظهر في ذلك الوقت،

---

[1] – محمد أحمد الدوري،" **مبادئ اقتصاد النفط**"،مرجع سبق ذكره، ص 210.

[2] – **الكارتل النفطي**: مصطلح مشتق من كلمة كارتا (Charta) باللاتينية التي تعني ميثاق. والكارتل هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين عدة منشآت يظل بعضها مستقلاً عن بعض رغم وجود اتفاق يلزمها جميعاً بالعمل على تحديد أو إزالة المنافسة فيما بينها. أما بالنسبة للكارتل النفطي الذي يضم عدة شركات، يتحالف بعضها مع بعض للسيطرة على السوق العالمية للنفط بتحكمها في الأسعار زيادة أو نقصاناً. وقد تناقص دور الكارتل منذ أن أصبحت معظم الدول النفطية تتحكم في نفوطها بدرجات متفاوتة بعد أزمة 1973.

[3] – حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص 19.

[4] – **مبادئ اتفاقية الأكناكاري** هي: (1–قبول المتعاقدين أن تكون أنصبتهم من الصناعة في سنة 1928، وهي أساس كل زيادة في حجم نشاطاتهم مستقبلا،2–تمكين جميع الأطراف من استخدام المعدات والتسهيلات مثل وسائل النقل والتكرير وغيرها،3–قصر التسهيلات الموجودة على القدر اللازم فقط لمواجهة الزيادة في الطلب وذلك على النحو الذي يحقق أعلى مستوى للكفاءة الإنتاجية،4–الاحتفاظ لكل منطقة إنتاج بالمزايا الاقتصادية التي تتمتع بها بسبب موقعها الجغرافي بالنسبة لمناطق الاستهلاك،5–الاقتصاد في تكاليف النقل، بسحب الإمدادات من أكثر المناطق الإنتاجية قربا إلى منطقة الاستهلاك،6–عدم السماح لفائض الإنتاج في منطقة معينة بالإخلال بهيكل الأسعار في أي منطقة أخرى،7–عدم تشجيع استخدام الوسائل التي من شأنها زيادة النفقات لما تؤدي إليه من انخفاض الاستهلاك).

[5] – حسين فهمي،" **استراتيجية البترول**"، المركز العربي للطباعة و النشر، لندن، 1981، ص.ص 165–168.

النمط السباعي (أو الثماني بإضافة الشركة الفرنسية للنفط) للسيطرة على نفط الشرق الأوسط. وكذا تكوين اتحاد يضم اكبر سبع شركات أمريكية بهدف الحصول على امتيازات نفطية في مختلف مناطق العالم.

II.2.1.2.1 أهم الشركات النفطية العالمية ما قبل 1945: نلخص أهم الشركات النفطية العالمية منذ نشأتها إلى غاية 1945 في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-1): أبرز الشركات النفطية العالمية منذ نشأتها إلى 1945

المراحل	الملاحظة	اسم الشركة	تاريخ النشأة	الملكية والأصل
المرحلة الأولى 1858-1911	برزت فيها ثلاثة شركات عالمية	1-ش ستاندارد أويل أوف أوهايو,	1870-	-أمريكية الأصل من طرف الصناعي روكفلر.
		2-ش روايل دوتش و شيل و هي الدمج بين شركتين أوروبيتين هولندية وانجليزية ,	-سنة 1907	- ملكية هولندية بريطانية..
		3-ش النفط الانجليزية الايرانية (APOC) والتي سميت في سنة 1954 بـ BP .	-نشأت في 1913 و تعرف سابقا بالشركة الأنقلو – إيرانية ,	-ملكية بريطانية
المرحلة الثانية 1911-1945	-برزت فيها خمسة شركات، سيطرت على هذه المرحلة ثلاثة أمريكية والبقية هولندية انجليزية	1-ش ستاندارد أويل أوف نيوجرس .	- 1911	-أمريكية الأصل
		2-ش ستاندارد أويل أوف موبيل ,	- 1911	أمريكية الأصل,
		3-ش ستاندارد اويل أوف كاليفورنيا .	-1911	-أمريكية الأصل
		4-ش شيل الهولندية الانجليزية .	- 1907	-بريطانية هولندية
		5-ش النفط الانجليزية BP.	- 1913	- بريطانية

المصدر: انظر:

- محمد أحمد الدوري،" **مبادئ اقتصاد النفط**"،مرجع سبق ذكره، ص 211. بتصرف

- Denis BABUSIAUX, Op.Cit, P7

ملاحظة : إن المرحلة الثانية وهي الفترة الممتدة من سنة 1911 إلى 1945 والمعروفة بفترة زوال الكارتل النفطي الأمريكي، تميزت بزيادة في عدد الشركات النفطية الأمريكية الكبرى من ثلاثة (03) إلى خمسة (05) شركات نفطية أمريكية، والسبب راجع إلى صدور قانون شيرمان[1] المتعلق بمحاربة الاحتكار في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي عمل على حل شركة أوهايو النفطية.

II.2.1.2.2 وضعية الشركات العالمية منذ 1945 إلى 1970 (فترة التركز الاحتكاري الرأسمالي): شهدت هذه الفترة التركز الاحتكاري الرأسمالي المنفرد على الصناعة النفطية وسوقها، من طرف الشركات النفطية العالمية،

[1] - ***قانون شيرمان 1890*** : قامت حكومة الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، بالاستناد إلى قانون شيرمان في حل(تصفية) شركة ستاندارد أويل والعديد من الشركات الكبيرة الأخرى، عندما أساءت استغلال نفوذها الاقتصادي. إن سيطرة روكفيلر على الصناعة النفطية أثار حفيظة كبار المسؤولين الأمريكيين، لدرجة أن النزاع انتقل إلى الميدان السياسي. فصدر قانون شيرمان عام 1890 وكان موجها أساسا ضد شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي، التي عملت على شراء أسهم الشركات المنافسة، لتُبْعدها عن مجال المنافسة. كما عمدت على إجبار زبائنها على قبول تعاقدات طويلة الأجل، أو شراء سلع إضافية كاسدة شرطًا لبيعهم ما يطلبونه من بضائع . ومعروف أن القضايا تستغرق وقتا طويلا في المحاكم، ففي عام 1911، قررت المحكمة العليا أخيرا،إصدار مرسوم بحل شركة ستاندارد أويل أوف اهايو إلى 33 شركة مستقلة عُرفت باسم "شركات ستاندارد الصغيرة." لا يربطها أي رباط قانوني فيما بينها، بسبب احتكار شركة الأم بصورة غير قانونية لصناعة النفط.

وقد نجم عن هذا التركيز أثار سلبية وضارة على اقتصاديات البلدان النفطية المالكة لهذه المادة. ومن ثم تعذر استمرار تلك الظاهرة لفترات زمنية أطول من ذلك، أي تعذر واستحالة تلك السيطرة والاستغلال الاحتكاري لمصلحة طرف واحد وبصورة غير طبيعية. خاصة مع زيادة أهمية ودور النفط على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية وكذا على حياة الشعوب، حيث سمحت هذه الوضعية إلى ظهور الشركات الوطنية المستقلة في الدول المستوردة وهو ما سوف نعرج عليه فيما يلي، إلى جانب الشركات الوطنية في الدول المصدرة للنفط والذي نستعرضه في العناوين اللاحقة من نفس الفصل.

II.1.2.2.1 بروز وظهور الشركات الوطنية النفطية المستقلة في الدول المستوردة للنفط: يعتبر بروز الشركات النفطية الوطنية المستقلة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على إضعاف وتقليص حكم القلة الاحتكارية النفطية للشركات العالمية. وذلك من قيام هذه الشركات بمزاولة استغلال الثروة النفطية وعلى النطاق العالمي، وبشروط أفضل مما كان سائدا في الفترات الماضية وخلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبشكل خاص منذ الخمسينيات من القرن العشرين.

تنقسم الشركات النفطية إلى عدة أقسام بحسب إنمائها الجغرافي والوطني وكذلك بحسب تطورها وظهورها التاريخي إضافة إلى دورها وتأثيرها النفطي.

أولا-نشأتها: تكونت وظهرت في البلدان الرأسمالية الصناعية، خاصة العديد من الشركات النفطية التي زاولت النشاطات الصناعية النفطية المختلفة، وبشكل خاص على النطاق الوطني أو المحلي والمحدود في بعض جوانبه الصناعية، وبعض من هذه الشركات تكونت خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية مثل شركات النفط الأمريكية، والبعض الأخر خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في العديد من أقطار أوروبا الغربية واليابان.

إن هذه الشركات النفطية المستقلة ابتدأت بنشاطاتها النفطية الصناعية بصورة متواضعة ومحدودة في بعض أوجه مجالات الصناعة والنشاط النفطي، وفي مجالات أسواقها المحلية أو الإقليمية بصورة خاصة. مثل قيامها بعمليات التسويق، والتكرير، والحفر، والتوزيع..... وغيرها، ومع تزايد إمكانيتها الفنية والاقتصادية تنوعت وتكاملت وتوسعت في نشاطاتها النفطية محليا وعالميا، وتحولت إلى قوة جديدة في استغلال الثروة النفطية ومؤثرة في سوقها الدولية ولمختلف جوانبه من العرض والطلب. [1]

[1] انظر: - قاليري مارسيل، ترجمة حسان البستاني،" **عمالقة النفط ـ شركات النفط الوطنية في الشرق الاوسط**"، دار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 34-36. بتصرف.

- Denis BABUSIAUX, Op.Cit, PP: 20-30.

ثانيا-أهم العوامل المساعدة على ظهورها: إن وراء تكون هذه الشركات وتطورها يكمن في العديد من العوامل المختلفة وفي أبرزها:[1]

- تحقيق الأرباح العالمية الكبيرة وبصورة خيالية لشركات العالمية الكبرى، كون حافزا كبيرا لقيام الشركات المستقلة ومزاولتها النشاط الاقتصادي النفطي.

- النجاح المتزايد الذي حققته الشركات المستقلة من مزاولتها النشاط النفطي كأرباح عالية وخبرة فنية في شتى المجالات، أدى ذلك إلى تعزيز القدرة المادية والفنية لهذه الشركات من التوسع والتنوع في مجالات استغلال النفط.

- تزايد حدة التناقص والصراع بين الدول النفطية المالكة لهذه الثروة الحيوية والمهمة في عالمنا الحديث بين الشركات الاحتكارية الكبرى من جهة، وبين الشركات الاحتكارية من جهة أخرى.مما ولد ظروفا ملائمة لقيام الشركات المستقلة ونجاحها في مزاولة نشاطها النفطي وحصولها على تثبيت مناطق استغلالها عالميا، ومن أهم هذه المناطق : منطقة الشرق الأوسط.

- الشعور بضرورة تكوين شركات مستقلة عن تأثير وهيمنة الشركات الاحتكارية المسيطرة والمحتكرة على النشاط الصناعي النفطي في العالم، من أجل رعاية وحماية مصالح الدول الأم لتلك الشركات المستقلة بصورة خاصة أو الحد من الهيمنة وتأثير تسلط الشركات الاحتكارية بصورة عامة.

ثالثا-نجاح الشركات النفطية للبلدان الصناعية: إن فترة أواسط القرن العشرين كانت البداية العالمية لهذه الشركات في تنويع وتوسيع مجالاتها وفعالياتها الاقتصادية والصناعية النفطية. وتم لها بنجاح الحصول على العديد من الاتفاقيات (اتفاقية مشاركة أو مقاولة) النفطية في مناطق وبلدان عديدة كالحصول على بعض الامتيازات النفطية ونذكر بعض الأمثلة الناجحة:[2]

- نجاح شركة أجيب الايطالية في اتفاقياتها النفطية مع إيران كاتفاقية مشاركة سنة 1957.

- واتفاقية المشاركة بين الكويت وشركة شيل سنة 1961.

- ونجاح شركة بان أميريكان الأمريكية في إنتاج النفط في إيران سنة 1961.

- شركة سوبريور أويل في فنزويلا سنة 1962، فقد كان إنتاجها يقارب 27 مليون طن.

- والاتفاق الذي أبرم بين شركة أبني الإيطالية والإتحاد السوفيتي سنة 1960 لشراء 2.4 مليونين طن من النفط الخام وبسعر 1 دولار لكل برميل قرب البحر الأسود..... وغيرها من الاتفاقيات.

---

[1] - محمد أحمد الدوري،" **مبادئ اقتصاد النفط**"،مرجع سبق ذكره، ص.ص 243. بتصرف.

[2] - محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص98.

II.2.2.2.1 أبرز الشركات النفطية العالمية المستقلة والوطنية فترة 1945–1970: ونذكرها:

أولا– أبرز الشركات النفطية العالمية: ازداد عدد الشركات الاحتكارية الكبرى في هذه الفترة، حيث تنوعت جنسيات عائداتها وبلدانها الأم والهيمنة، وسيطرتها على صناعة النفط العالمية. وقد أصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع، وهى مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحد الأمريكية وبريطانيا وهولندا. وقد سيطرت الشركات ولفترة طويلة، على حوالي 80 % من الإنتاج النفطي العالمي، كما أنها امتلكت 70 % من صناعة التكرير العالمية بالإضافة لامتلاكها على 50 % من ناقلات النفط، كما تواجدت إدارة خمسة من هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

بالإضافة لشركة النفط الفرنسية (CFP): وهي شركة تمتلك فيها الحكومة الفرنسية قدرا كبيرا من رأس المال، ومارست نشاطها في شمال إفريقيا وخاصة في مستعمراتها لاسيما الجزائر ، إلا أن حجمها أعتبر صغيرا مقارنة مع الشركات (الشقيقات السبعة). ونمثل فيما يلي أبرز الشركات العالمية لهذه الفترة في الجدول رقم (2-2).

الجدول رقم (2–2): أبرز الشركات النفطية العالمية فترة (1945–1970)

اسم الشركة	الملاحظة
أ– (1–ش ستاندارد أويل أوف نيوجرس ،2–ش سوكوني موبيل ، 3–ش ساتندارد أويل أوف كاليفورنيا، 4–ش جولف، 5–ش تكساس– أمريكية، 6– ش شيل – هولندية ، انجليزية، 7– ش النفط الانجليزية بي بي–انجليزية.) ب – (8 –ش النفط الفرنسية–فرنسا.)	أ– هذه الفترة ازداد فيها عدد الشركات الاحتكارية وتنوعت جنسيات عائداتها وبلدانها الأم . ب– الشركة الفرنسية النفطية هي أصغرها سواء من ناحية تملكها لمراحل الصناعة النفطية أو مناطق استثمارها عالميا حتى أوائل الخمسينات وبعد ذلك ازداد مركزها ونصيبها، ففي 1949كان نصيبها من إنتاج النفط الخام لم يتجاوز 1% من المجموع العالمي ليرتفع في ما بعد إلى 3% .

المصدر: بالاعتماد على:– محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص98.بتصرف

- Denis BABUSIAUX, Op.Cit, PP: 30-31.

سيطرة هذه الشركات الثمانية سيطرة تكاد تكون شبه تامة على صناعة النفط، وذلك حتى الخمسينيات من القرن العشرين. ففي فترة الخمسينات و الستينات ، أنتجت هذه الشركات كل النفط المنتج من خارج شمال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الشيوعية، وكانت درجة تحكم هذه الشركات الثمانية في المراحل المختلفة لصناعة النفط على النحو التالي:

---

[1] انظر:

– حسين فهمي، مرجع سبق ذكره ، ص 169–171. بتصرف.

- Denis BABUSIAUX, Op.Cit, PP: 30-31.

الجدول رقم (2–3): نسبة تأثير الشركات النفطية العالمية على مراحل الصناعة النفطية

السنة	عد الشركات	احتياطي النفط	إنتاج النفط	مبيعات المنتجات النفط	طاقة النفط
1953	الشقيقات السبع + شركة CFP	%95.8	%90.2	%74.3	%75.6
1965	الشقيقات السبع + شركة CFP	_	% 76	% 66	% 58

المصدر: – محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 121.

ولكن مع ازدياد أهمية الشركات المستقلة خلال الخمسينيات فقد تقلص نسبيا مركز شركات النفط الكبرى، إلا أنها بقيت هي المسيطرة عل معظم صناعة وسوق النفط.

ثانيا–أبرز الشركات النفطية المستقلة: لقد سبق وأن أشرنا إلى ولادة نوع جديد من الشركات النفطية خلال هذه الفترة، ألا وهي الشركات النفطية المستقلة. والتي تنقسم أساسا إلى ثلاثة مجموعات والممثل أهمها في الجدول رقم (2–4):

– مجموعة الشركات الأمريكية، مثل: بان أميريكان، أوهايواويل، كونتيناتال، فيلبس وغيرها.

– مجموعة الشركات لبلدان أوربا الغربية، مثل: أبني الايطالية، شركة أيراب الفرنسية، وشركة بترو فينا البلجيكية.

– مجموعة الشركات اليابانية، مثل: نيبون، كوسان، ماروزن وميتسوبيشي وغيرها.

الجدول رقم (2–4): أبرز الشركات النفطية المستقلة (1945– 1970م)

الشركة	البلد الأم
كونتيينتال Continental	الولايات المتحدة الأمريكية
أوهايو أويل Ohio Oil	الولايات المتحدة الأمريكية
فيلبس Phelps	الولايات المتحدة الأمريكية
جيتي Getty	إيطاليا
أنبي ENPPI	إيطاليا
إيراب Airab	فرنسا
العربية اليابانية Japan-Arab	اليابان
كوسان Kosan	اليابان
ميتسوبيتشي Mitsubishi Oil	اليابان
بترو فيينا Petro Vienna	بلجيكا

المصدر: بالاعتماد على المرجع محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص100.

وقد لعبت هذه الشركات دور هام في الإنتاج والتكرير لصناعة النفط العالمية، حيث يوضح الجدول رقم (2-5) الإنتاج والتكرير لبعض الشركات النفطية المستقلة سنة 1968 خارج الولايات المتحدة.

الجدول رقم (2-5): إنتاج وتكرير النفط الخام لبعض الشركات النفطية المستقلة سنة 1968

الوحدة: برميل\ يومي والطن

الشركة	البلد الأم	الإنتاج	التكرير
كونتيينتال	الولايات المتحدة	289000	80000
اميرادا	الولايات المتحدة	207969	-
فيلبس	هولندا	98000	74000
جيتي	إيطاليا	87000	85000
ايني	إيطاليا	51.037.000	22.264.000 طن
ايراب	فرنسا	20.567.143 طن	15.512.000 طن
العربية اليابانية	اليابان	110.000.000	6.000.00

المصدر: - محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص101.

إن هذه الشركات المستقلة رغم ارتباطاتها بمصالح بلدانها الأم من جهة، والشركات الاحتكارية الكبرى من جهة أخرى، وتأثرها في تلك المصالح والارتباطات. فإنها تبقى قوة نفطية مستقلة مؤثرة في صناعة النفط وسوقها الدولية. وسواء كان في الحد والتقليص لنفوذ وهيمنة الشركات الاحتكارية الكبرى أو في جانب تعزيز قوة البلدان النفطية المنتجة والمصدرة له من جانب أخر.

II.3.2.1 وضعية الشركات العالمية منذ 1970 إلى 1986: لقد تأثرت سوق النفط العالمية في هذه الفترة بعدة متغيرات، كنشأة الشركات الوطنية لدى الدول المنتجة للنفط، إلا جانب الشركات المستقلة للدول المستهلكة للنفط، وتأسيس منظمة الأوبك و الوكالة الدولية للطاقة. حيث عملت هذه العوامل على زوال السيطرة الاحتكارية للشركات النفطية العالمية. ونحاول التعرف على وضعية الشركات العالمية النفطية في هذه الفترة كآتي:

II.1.3.2.1 نتائج فترة زوال السيطرة الاحتكارية للشركات النفطية العالمية (1970-1986): نلخص نتائج وأثار فترة زوال السيطرة الاحتكارية للشركات النفطية في هذه الفترة كما يلي:[1]

- تطور هياكل الشركات الوطنية المستقلة، حيث أصبحت تتحكم في معظم الصناعة النفطية.
- أدت الشركات الوطنية دور رئيسي في تحديد تسعيرة النفط من خلال عضويتها في منظمة الأوبك، خاصة في سنة 1973.

[1] - حسين عبد الله، "**البترول العربي- دراسة اقتصادية سياسية**"، مرجع سبق ذكره ،ص.ص 72-77. بتصرف.

– تدهور وضع الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1976 بالمقارنة مع سنة 1973 وذلك على النحو التالي:[1]

- زيادة الواردات النفطية، حيث سجلت نسبة 42 %من الاستهلاك في سنة 1976 بعد ما كانت تقدر نسبتها بـ33 % فقط سنة 1973.
- زيادة اعتماد واردات الولايات المتحدة على نفط الدول العربية، حيث زادت النسبة في سنة 1973 من 11% إلى 18% لسنة 1976.
- انخفاض الإنتاج المحلي من النفط من 9.2 مليون ب/ي سنة 1973 إلى 8.04 ملايين ب/ي سنة 1976.

– احتكار الشركات النفطية الكبرى لتكنولوجيا الصناعة النفطية، بينما تحتكر الشركات النفطية الوطنية للمكامن النفطية. وقد ترتب عنه أثار سلبية في السوق النفطية من ارتفاع وانخفاض الأسعار التي تبينت في أزمتي1973و1986، ومن ثم كان لابد للطرفين التفاهم والاندماج لتحقيق المصالح المرجوة، أي البحث عن التوازن في سوق النفط بين المنتجين والمستهلكين.

– ظهور ملامح اندماج الشركات النفطية العالمية، حيث نذكر أهم عمليات الاندماج التي تمت في سنة 1984م، فيما يلي:[2] شركة شيفرون (سوكال) مع شركة جولف: قامت شركة شيفرون بشراء شركة جولف وهما من الشركات النفطية الكبرى. وقد أعتبر هذا الاندماج من أكبر عملية دمج التي تمت في سنة 1984م؛ شركة تكساكو مع شركة جيتي؛شركة شيل الهولندية مع شيل أمريكية.

– تكوين جبهة من الدول المستهلكة تقف في مواجهة دول الأوبك في أعقاب قرار منظمة الأوبك عند تبنيها رفع الأسعار في سنة 1973.

– زيادة الاعتماد على الطاقة النووية لكسر احتكار دول الأوبك في إنتاج النفط وتصديره، من خلال التوسع في إقامة محطات نووية. حيث سجل حجم استهلاك الدول الصناعية للطاقة النووية سنة 1984 أكثر من خمسة أمثال حجم استهلاك الطاقة النووية سنة 1973.

II.2.3.2.1 أبرز الشركات النفطية العالمية فترة (1970– 1986): نلاحظ من خلال الجدول الموالي والخاص بأبرز الشركات النفطية العالمية حقبة (1970-1986)، أنها تميزت بظهور عدة شركات نفطية عالمية، إلا

[1]– محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص. ص 110-112. بتصرف.

[2]– Denis BABUSIAUX, Op.Cit, PP 52-53 , texte adapté.

أن الشركات الأنقلوساكسونية والأمريكية خاصة إلى جانب الشركات البريطانية تبقى المستحوذة على أكبر حصة الإنتاج عالميا خلال هذه الفترة من السوق النفط العالمية.[1] ونمثلها في الجدول أسفله.

الجدول رقم (2-6): أبرز الشركات النفطية العالمية (1970-1986م)

الفترة	أبرز الشركات	الملكية
1970- 1986م	1- شركة اكسون	أمريكية
	2- شركة جولف	أمريكية
	3- شركة موبيل	أمريكية
	4- شركة شيل	هولندية- إنجليزية
	5- شركة تكساس	أمريكية
	6- شركة البترول الإنجليزية (BP)	انجليزية
	7- شركة شيفرون	أمريكية

المصدر: بالاعتماد على المرجع Denis BABUSIAUX, Op.Cit , PP50-51

II.3.1 وضعية الشركات العالمية في السوق بعد الأزمة النفطية المضادة 1986:

نستعرض وضعية الشركات النفطية العالمية بعد الأزمة النفطية 1986 مع سرد أهم الشركات العالمية خلال هذه الفترة.

II.1.3.1 وضعية الشركات العالمية في سوق النفط خلال فترة (1986-2011): يمكن لنا تلخيص أهم النتائج الخاصة بالشراكات النفطية العالمية والمؤثرة على السوق العالمية للنفط المتعلقة بفترة (1986-2011) كالأتي:

- استثمار الشركات النفطية العالمية في الطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، بحثا عن البديل للذهب الأسود. لكن تبقى دائما هذه الأخيرة القوة المسيطرة على السوق من حيث التكنولوجيا والصناعة النفطية والصناعة البتروكيماوية.[2]

- ظهور العولمة ومسيرة الاندماجات والاستحواذات في صناعة النفط العالمية[3]: ظهرت عملية الاندماج في صناعة النفط منذ نشأة الصناعة النفطية، التي عملت على اخفاء أسماء شركات كبيرة كانت تعد من ضمن ما كان يعرف

---

[1] -Denis BABUSIAUX, Op.Cit, PP50-51.

[2] Voir : - www.iepe.fr ,Pière Noel,« **Marchés Energétiques et géopolitique pétrolière,1990-2030** », 1998, texte adapté.
- Gérard CHALIAND et Annie JAFALIAN, « **La Dépendance Pétrolière – Mythes et réalité d'un Enjeu Stratégique »,** Encyclopaedia Universalis France ,2005.

[3]- Ecole Nationale Polytechnique, **«Les Perspectives énergétiques à l'horizon 2020 dans un contexte de globalisation planétaire»,** Op.Cit, p75, texte adapté.

بالشقيقات السبع Seven Sisters، والتي كان لها دور مؤثر في صناعة النفط العالمية خلال النصف الأول من القرن الماضي أما في القرن الحالي فبرزت الشركات النفطية العملاقة، نذكر أهمها: (جلف أويل Gulf Oil وتكساكو exaco وكلاهما اندمجتا مع شركة شيفرون Chevron، الأولى سنة 1984 والثانية سنة 2001، إضافة إلى شركة موبيل Mobil التي ذهبت إلى إكسون Exxon).[1]

ولم يبق اليوم من الشقيقات السبع سوى أربع هي: "بي. بي"، "إكسون"، "شيفرون"، و"شل ."وفي النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، بدأت موجة من الاندماجات في خضم أسعار نفط ضعيفة ومنافسة حادة من شركات النفط الوطنية وتحديدا في دول الشرق الأوسط.

كما أشعلت شركة بريتش بتروليوم BP شرارة السباق عند استحواذها على شركة أوموكو الأمريكية Amoco سنة 1998، فيما كان يعد أكبر صفقة استحواذ في حينه بلغت قيمتها 55 مليار دولار. ودفعت تلك الصفقة شركات النفط العالمية العملاقة للتحرك سريعا، فجرى سنة 1999 اندماج "إكسون Exxon "التي كانت وقتها تحتل المرتبة الأولى بين شركات النفط الأمريكية، وموبيل Mobil التي كانت تليها في المرتبة الثانية في صفقة بلغت 86 مليار دولار، تعتبر الأضخم لحد الآن، ونتج عن هذا الاندماج شركة ExxonMobil التي أضحت أكبر الشركات العالمية غير الحكومية المنتجة للنفط والغاز بقيمة دفترية تبلغ 250 مليار دولار . وحذت "توتال Total " الفرنسية حذو "إكسون" فاستحوذت على "فينا Fina "في 1998، ثم على"ألف Elf " سنة 1999، وتلا ذلك اندماجات مماثلة بين شركات "شيفرون" و"تكساكو" سنة 2001، الذي شهد أيضا اندماج شركتي "كونتينتال أويل "كونوكو و" فيلبس بتروليوم" فيما صار يعرف اليوم بشركة كونكوفيلبس ConocoPhillips خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (2-7): أبرز صفقات الاندماج بين عمالقة صناعة النفط العالمية (1998-2005)

السنة	أطراف صفقة الاندماج	الكيان الجديد	الترتيب عالميا المثبت (ضمن شركات IOCs)
1998	بريتش بتروليوم (BP) / أموكو (Amoco)	بي . بي (BP)	2
1999	إكسون / موبيل أويل	إكسون . موبيل	1
2005 / 2001	شيفرون / تكساكو / يونيكال	شيفرون	4
1999 / 1998	توتال / فينا / ألف	توتال	6
2001	كونوكو / فيلبس بتروليوم	كونوكوفيلبس	5

المصدر: Deutsche Bank، 2008 نقلا من http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php ?t=130631 .

[1] Voir - http://www.arabs.com/archive/index.php/t-577.html.

-http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php ?t=130631.

-www.consience-politique.org, Jean-Pierre CHEVALLIER,« **Marchés et pétrole** », 09/02/2004.

- سمير التنير، " **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم –ماضيا وحاضرا**"،دار المنهل اللبناني، ،الجزء الأول، الطبعة الأولى 2007، مرجع سبق ذكره ،ص .ص 23-30.

ولعل الاستثناء الوحيد من بين عمالقة هذه الصناعة التي لم تصب بحمى الاندماجات كانت شركة شل Shell ، حيث يبين الجدول رقم (2-7) أبرز صفقات الاندماج بين شركات النفط العالمية .

وأتاحت تلك الاندماجات للشركات النفطية العالمية، التوسع في شبكات توزيع المشتقات النفطية والخدمات، إضافة إلى حزمة من المزايا، منها: تقليل التكاليف التشغيلية، تحسين الربحية من خلال إيجاد درجة أعلى من التكامل في العمليات، الاستفادة من وفورات الحجم، القوة التفاوضية في قطاعات الخدمات المساندة كالاستكشاف والحفر والخدمات اللوجستية ومستلزمات الإنتاج، وخفض التكاليف في مجال البحث والتطوير.

ومع أهمية كل تلك المزايا فإن المحرك الرئيسي في عمليات الاندماج في صناعة النفط العالمية كان وسيبقى محوره تعزيز الاحتياطات النفطية، فهو ما يسيل له لعاب شركات النفط العملاقة، خصوصا في ظل تواضع ما تملكه من احتياطات نفطية وقصر عمر الاحتياطي المتبقي حسبما هو موضح في جدول رقم (2-8).

الجدول رقم (2-8): ترتيب شركات النفط العالمية حسب احتياط النفط المؤكد سنة 2008

الشركة	الاحتياطي النفطي المؤكد (مليار برميل)	عمر الاحتياطي النفطي
إكسون موبيل	22,1	14,3
شيل (Shell)	11,8	14,7
بي . بي (BP)	17,8	12,8
كونوكوفيلبس	11,2	15,8
شيفرون	11,6	12,4
توتال	10,4	11,9

المصدر: Deutsche Bank، 2008 نقلا من ttp://www.qatarshares.com/vb/showthread.php ?t=130631

فعلى سبيل المثال فإن "إكسون موبيل" تعد في سنة 2008 من أكبر الشركة النفطية غير حكومية على مستوى العالم، تملك احتياطات مثبتة من النفط والغاز لسنة 2008 تقدر بنحو 22.1 مليار برميل مكافئ، وهو ما يعادل 7.2 % فقط من الاحتياطات المثبتة لشركة أرامكو السعودية. ويمثل مجموع احتياطيات النفط المثبتة لدى الشركات الست العملاقة Supermajor ما نسبته 28 % من احتياطات شركة أرامكو السعودية. كما أن عمر الاحتياطي النفطي لشركات النفط العملاقة بنهاية سنة 2008 على افتراض معدلات الإنتاج الحالية يراوح بين 15.8 سنة في حده الأعلى كونوكوفيلبس و11.9 سنة في حده الأدنى توتال يقابله نحو 84 سنة لشركة أرامكو السعودية .

بعبارة أخرى فإن الدافع الرئيسي وراء عمليات الاندماج لدى الشركات النفطية العالمية IOC (International Oil Compagnies) يتمثل في الوصول إلى الموارد النفطية، وبالتالي فإن دمج شركتي نفط عملاقتين من الغرب قد يحسن وضعها التنافسي ضمن الشركات العالمية غير الحكومية، لكنه لا يعزز قاعدة الموارد المتاحة بالصورة التي يجعلها منافسة لشركات النفط الوطنية.

– الرؤية المستقبلية لعمليات الاندماج في الصناعة النفطية: ففيما يتعلق بالرؤية المستقبلية لصناعة النفط العالمية، ووفقا لدراسة حديثة أعدتها شركة أيرنست ويونغ Ernst & Young فإن صفقات الاندماج على مستوى العالم تقلصت بنسبة 30 % خلال النصف الثاني من سنة 2008، متجاوزة نسبة الانخفاض في النصف الأول التي بلغت 5 %. مدفوعة بصعوبة تأمين السيولة المطلوبة التي أفرزتها أزمة الائتمان العالمية، والتي أثرت بالتالي في عدد وحجم صفقات الاندماج والاستحواذ المنجزة .

لكن الدراسة تستنتج أن هذه الصورة ستتغير وتعود عمليات الاندماج والاستحواذ في صناعة النفط العالمية للارتفاع بحلول السنوات المقبلة، مدفوعة بكون صناعة النفط العالمية تتميز بنمو متواصل في الطلب تقابله تحديات لتأمين الإمدادات على المدايين المتوسط والبعيد. وما يرجح هذا السيناريو أن كثيرا من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع تواجه حاليا المزيد من التحديات المتمثلة في أسعار نفط متقلبة، عدم توافر التمويل، وبيئة تنافسية في مجال استكشاف احتياطات نفطية جديدة. وهذا المناخ سيوفر للشركات الكبرى التي لديها مركز مالي قوي وتتوافر لديها فوائض مالية، فرصا للاستحواذ على تلك الشركات في الفترة المقبلة. فعلى سبيل المثال، شركات إكسون موبيل وشيفرون وكونوكوفيلبس تمتلك فيما بينها فوائض مالية تقدر بنحو 101 مليار دولار جنتها خلال سنوات القرن الحالي، نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، ويمكن أن تستغلها لهذا الغرض.[1]

II.2.3.1 أبرز الشركات النفطية العالمية فترة (1986–2010): مرت حياة ونشأة الشركات النفطية الكبرى وكذا تطورها بالعديد من المراحل منذ 1858 إلى غاية سنة 2010 ، إلا أن أغلب الشركات اندمجت فيما بينها وذلك لحماية نفسها وكذا مصالحها من الزوال والإفلاس، و أبرز هذه الشركات التي مازالت محافظة على استقرارها وكذا وجودها حاليا في السوق النفطية[2] ، نمثل أهمها كالآتي: [3]

[1]- http://www.arabs.com/archive/index.php/t-577.html.
-http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php ?t=130631.

[2] انظر الملحق رقم (2-1).

[3] - Denis BABUSIAUX, Op.Cit, PP56 ,texte adapté.

- **شركة أكسون موبيل**: تأسست هذه الشركة سنة 1999م على إثر اندماج شركة أكسون مع شركة موبيل، حيث بلغ رأس مال الشركة نحو 376 بليون دولار في سنة 2008م، وبلغ عدد الموظفون 80800 عامل، وهي شركة عملاقة يقدر إنتاجها اليومي بـ 3.921 مليون برميل بإحصائيات سنة 2008م. وهذا تقريبا 3 % من إنتاج العالم والإنتاج اليومي، وتعمل فيها نحو 100 دولة، وترتب شركة أكسون موبيل في المرتبة 14 من ناحية احتياطات النفط والغاز لنفس السنة.

- **شركة شيل (رويال دتش)**: تعتبر شركة شيل ثاني أكبر شركة نفطية بعد أكسون موبيل، ويمتد نطاق عمل الشركة ليغطي حوالي 140 بلدا في العالم.حيث قدرت عائداتها بـ 306.731 ملايير دولار في سنة 2008م، ويقدر دخلها الصافي بـ 26.261 مليار دولار، وعدد العاملين بها 112 ألف شخص.

- **شركة النفط البريطانية (BP)**: تعتبر ثالث شركة نفطية كبرى، بلغ رأس مالها 143 مليار دولار، وللشركة احتياطات نفطية تبلغ 18.3 مليار برميل ولها شبكة توزيع تتكون من 82500 محطة، كما لها 19 مصفاة، ولها حقول نفط في بحر الشمال، وألاسكا، والجزائر، وأنغولا، وخليج والمكسيك... وقد قامت الشركة في التسعينيات بالإستحواذ على شركة أموكو وآركو الأمريكيتين.

كما تجدر الإشارة إلى أن أزمة التسرب النفطي في خليج المكسيك لسنة 2010، أثرت كثيرا على شركة بي بي، وذلك لكونها المتسببة في هذا التسرب، حيث كلفها التسرب أموال طائلة ما نتج عنه تدهور أوضاع الشركة، لكن بالرغم من كل هذا بقيت محافظة على مكانتها في السوق العالمية.

الجدول رقم (2-9): أكبر الشركات الخمس في 9 أشهر من سنة 2008 الوحدة: مليار دولار

الشركة	رقم الإعمال	أرباح صافية	الاستثمار في مجال تنقيب-والحفر	إنتاج النفط والغاز	إنتاج النفط
EXXONMOBIL	392.7	37.4	14.6	3.857	2.383
SHELL	377.3	29.1	17.4	3.192	1.77
BP	304.8	24.9	17.4	3.802	2.381
CHEVRON	227.8	19	12.6	2.526	1.655
TOTAL	215	17.5	10.2	2.336	1.463

المصدر: www.Bp.Com

- **شركة شيفرون تكساكو**: وهي أمريكية الأصل، حيث قدرت رقم أعمالها بـ 227,8 مليار دولار. واحتلت شركة شيفرون تكساكو المرتبة الرابعة عالميا، وفقا لإحصائيات سنة 2008[1]، والمبينة في الجدول رقم (2-9).

[1] -MAERSK, Annual Report 2010, p12.

– **شركة توتال**: وهي الشركة الفرنسية للنفط، وكانت تسمى سابقا (CFP)، وسميت بـ" توتال سي أف بي" في سنة1985م ، ثم بـ" توتال "في سنة1991م . استحوذت الشركة على (شركة بترو فينا البلجيكية) في سنة1999م ليغير اسمها الى " توتال فيينا"، غير أنه أعيد تسمية الشركة من جديد في سنة 2003م باسم " توتال".

تعمل الشركة في 130 بلدا يصل حجم العاملين فيها إلى 95000 موظف، إذ أصبحت على مر العقود رابع أكبر شركة نفطية في العالم، وتعد من أكبر الشركات العالمية المصنعة للمواد الكيماوية والبتروكيمياوية، بحيث يقدر رأس مالها بـ 92 مليار دولار، كما تتوزع أعمال الشركة في قطاعي المنبع (كإنتاج النفط والغاز الطبيعي واستخدام الغاز في توليد الطاقة الكهربائية) والمصب (كالتكرير والتسويق)، أين بلغت طاقتها التكريرية حوالي 3.9 ملايين ب/ي سنة2005م. كما تستحوذ توتال على السوق الأوروبية، فقد بلغت مبيعاتها في السوق 56 % مقابل 26% في أمريكا الشمالية، في حين توزع باقي مبيعاتها على مختلف أسواق العالم. [1]

إلا جانب هذه الشركات العالمية، تنشط معها الشركات الوطنية والمستقلة [2]، حيث هناك شركات اسبانية، يابانية وغيرها تنشط في نفس المجال وبأهمية متفاوتة. تتوزع قيمة اجمالي المبيعات لسنة 1999 على أهم الشركات العالمية السالفة الذكر، حيث تأخذ الشركة الأمريكية أكبر حصة المبيعات النفطية بإجمالي 160.9 مليار دولار، تليها الشركة Royal Dutch/Shell بقيمة 150.4 مليار دولار ثم الشركة البريطانية بقيمة 83.5 مليار دولار تليها الشركة الفرنسية توتال بقيمة 39.6 مليار دولار والباقي على بعض الشركات الأسيوية والإسبانية [3].

II.2 الشركات النفطية الوطنية والسوق النفطية:

إن التركز الاحتكاري الرأسمالي المنفرد على الصناعة النفطية وسوقها الدولية منذ بداية نشأتها إلى غاية منتصف القرن العشرين، وما نجم عنه من أثار سلبية وضارة خاصة على اقتصاديات البلدان النامية. قد أدى إلى تفاقم حدت التناقضات والصراع بين الأطراف المستغلة الوحيدة لهذه الثروة الحيوية من جهة، وبين الأطراف المستقلة صاحبة ومالكة النفط من جهة أخرى. وبالتالي تعذر واستحالة استمرار تلك السيطرة والاستغلال الاحتكاري لمصلحة طرف واحد وبصورة غير طبيعية.

نجد أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها، كانت فترة بداية مرحلة جديدة، مرحلة التحول والتغير في ظاهرة التركيز الاحتكاري المنفرد وكذلك محاولة الحد والتقليص من تلك الآثار. مما أدى إلى ظهور قوى وعوامل جديدة لعبت دورا هاما ومؤثرا في تغيير الصورة وقوى سوق النفط. ومن أهم هذه العوامل بروز الشركات

[1] -Gérard CHALIAND et Annie JAFALIAN, Op.Cit, p7

[2] –انظر الملحق رقم (2-2).

[3] – انظر الملحق رقم (2-3).

النفطية الوطنية وهي على نوعان، الشركات النفطية الوطنية الخاصة بالبلدان الصناعية المستوردة للنفط وقد تم التطرق إليها سابقا، والشركات النفطية الوطنية الخاصة بالبلدان المنتجة والمصدرة للنفط وهي محل دراسة هذا العنوان.

II.1.2 نشأة الشركات النفطية الوطنية أهميتها محليا وعالميا:

نحاول فيما يلي التعرف على نشأة وظهور الشركات النفطية الوطنية[1] المتعلقة بالدول المصدرة للنفط وما مدى أهميتها على المستوى المحلي و العالمي في النقاط التالية.

II.1.1.2 نشأة الشركات الوطنية للنفط: إن التغيرات الهيكلية التي طرأت على السوق العالمية للنفط عقب الحرب العالمية الثانية، كان لابد لكل دولة مصدرة للنفط أن يكون لها سياسة مستقلة تحمي مصالحها، وأن تقيم لتنفيذ تلك السياسة أذرع تنفيذيه قادرة على الصمود في مواجهة التيارات العنيفة التي كانت تتصارع في تلك السوق.

ومن هنا بزغت فكرة إنشاء الشركات الوطنية للنفط. وكانت أولى تلك الشركات الشركة الإيرانية التي صدر إنشائها قرار من البرلمان الإيراني في 30 أفريل1951م عقب تأميم النفط الإيراني. وعهد إليها بإدارة مرفق النفط المؤمم نيابة عن الدولة. وقد كانت تلك الشركة هي التي قامت بعد فشل التأميم بتوقيع اتفاقية التسوية التي أبرمت مع الكونسوررتيوم[2] العالمي الذي حصل على حقوق استغلال النفط الإيراني سنة 1954 م. [3]

وقد ضم هذا الكورنسوررتيوم بالإضافة للشركة البريطانية للنفط، التي كانت تنفرد بالنفط الإيراني قبل التأميم، شركات أمريكية كمكافأة لما بذلته الولايات المتحدة في إسقاط حكومة "مصدق" رئيس وزراء إيران الذي أقدم على التأميم. توالي بعد ذلك إنشاء العديد من شركات النفط الوطنية في الدول المصدرة للنفط التي نعرضها في الجدول الآتي:

---

[1] – **شركات النفط الوطنية** هي شركات تعود ملكيتها للدولة. وهي شركات ابتدأت بنشاطاتها النفطية الصناعية بصورة متواضعة ومحدودة، في أوجه بعض مجالات الصناعة والنشاط النفطي، مثل قيامها بعمليات البحث، الحفر، التكرير، التسويق أو التوزيع. وهذا في مجالات أسواقها المحلية والإقليمية بصورة خاصة (فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى) وعلى المستوى العالمي بصفة عامة (نهاية القرن العشرين وبداية القرن واحد وعشرون).

[2] – **الكونسوررتيوم** :هي كلمة لاتينية، تعني الشراكة و تكوين الجمعيات أو المنظمات. و مستمدة من كلمة شريك Consor، و هي عبارة عن تجمع أثنين أو أكثر من الأفراد و المنظمات و الشركات أو الحكومات بهدف المشاركة في نشاط مشترك أو تجميع مواردها لتحقيق هدف مشترك. و في اقتصاد النفط، نشئ الكونسورتيوم من إتحاد شركات النفط الإيرانية الذي تكون(بعد فشل عملية تأميم النفط الإيراني عام 1951) من اندماج بعض الشركات العالمية،إضافة إلى بعض الشركات الأمريكية المستقلة،حيث أصبح هذا الاتحاد المورد المالي والاقتصادي الذي يتولى مهمة إنتاج النفط الإيراني (مجموعة من الشركات الاحتكارية العالمية) يشكل في حد ذاته اعترافا واقعيا بشرعية التأميم في إيران وهذه الهيئة الجديدة تتولى استثمار النفط نيابة عن الدولة ممثلة في الشركة الإيرانية الوطنية للنفط .

[3] انظر:

– قاليري مارسيل، ترجمة حسان البستاني،" **عمالقة النفط ـ شركات النفط الوطنية في الشرق الاوسط**"، مرجع سابق، ص 48-51.

– حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، ، الطبعة الثانية، 2006، مرجع سابق، ص85. بتصرف.

الجدول رقم (2-10): نشأة أهم الشركات النفطية الوطنية العالمية

الرقم	الدول الأعضاء في الأوبك	اسم شركة النفط الوطنية	تاريخ النشأة	الملكية
	الدول العربية			
1	**الإمارات العربية المتحدة**	**ADNOC**	**1971/11**	ملكية كاملة للدولة
2	**الكويت**	**KNPC**	**1960/10/03**	ملكية مشتركة 60 % للدولة '40% للقطاع الخاص
3	**قطر**	**QATAR PETROLEUM**	**عام 1974**	ملكية كاملة للدولة
4	**السعودية**	**PETROMIN و ARAMCO**	**1933/ ، 1962 ثم التأميم بالكامل في 1988**	ملكية كاملة للدولة بمراحل مختلفة
5	**الجزائر**	**SONATRACH**	**1963/12/31**	ملكية كاملة للدولة
6	**العراق**	**INOC**	بداية نشأتها 1964 م و إعادة الإنشاء في 9/4/ 1967	ملكية كاملة للدولة
7	**ليبيا**	**LIPETRO**	**1968/08/14**	ملكية كاملة للدولة
	الدول غير العربية			
8	**فنزويلا**	**PDVSA/ CVP**	**1975 /1960/04/19**	ملكية كاملة للدولة بعد تأميم سنة 1975
9	**ايران**	الشركة الايرانية الوطنية NIOC	**1948، 1951/4/30**	ملكية كاملة للدولة
10	**الإكوادور**	**PETRO-ECUADOR**	**1972**	ملكية كاملة للدولة
11	**نيجيريا**	**NNPC**	**1971 ، 1977**	ملكية كاملة للدولة
12	**انغولا**	**SONANGOL.E.P**	**1976**	ملكية كاملة للدولة

الرقم	الدول خارج أعضاء الأوبك	اسم شركة النفط الوطنية	تاريخ النشأة	الملكية
1	**المكسيك**	**مؤسسة المكسيك للنفط**	**1938**	ملكية كاملة للدولة
2	**البرازيل**	**PETROBRAS**	**1953 ، 1976**	ملكية كاملة للدولة
3	**مصر**	**EGPC**	**1953، 1958**	ملكية كاملة للدولة
4	**البحرين**	**NOGA**	**1963**	ملكية كاملة للدولة

المصدر: بالاعتماد على:

- حسين عبد الله ،" **البترول العربي، دراسة اقتصادية وسياسية**"، مرجع سبق ذكره، ص 122.
- قاليري مارسيل، ترجمة حسان البستاني،" **عمالقة النفط ـ شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط**"، مرجع سبق ذكره،ص52.
- Revue Afrique Contemporaine, «**Le Pétrole en Afrique** »,N°216, Edition BOECK, Paris, Avril 2005.

يبرز من الجدول رقم (2-10) أن أولى شركات النفط الوطنية تأسست في إيران ثم توالت عدة شركات أخرى، ونسرد بعض الشركات والتي تدخل في منظمة الأوبك كالآتي:

– فنزويلا: شركة النفط الوطنية الفنزويلية وقد أنشأت في 4/19 /1960م وملكيتها بالكامل للدولة ثم تحولت إلى الشركة PDVSA سنة 1975.

– الكويت: شركة النفط الوطنية الكويتية تم إنشائها في 3 /1960/10م وملكيتها مشتركة للدولة بنسبة 60٪ و40٪ للقطاع الخاص.

– السعودية: شركة النفط الوطنية بترومين التي أنشأت في 1962/11/30م وهي مملوكة كليا للدولة.

– الجزائر: شركة النفط الوطنية الجزائرية سوناطراك أنشأت في 1963/12/31م ملكيتها كليا للدولة.

– العراق: شركة النفط الوطنية العراقية بداية نشوئها في سنة 1964م وتم إعادة إنشائها في 9/4 /1967م وملكيتها للدولة.

– ليبيا: شركة النفط الوطنية الليبية أنشأت في 14 /8 /1968م علما بأنها كانت لديها شركتان وطنيتان للنفط هي شركة بيرمينا وكذلك شركة بيرتامينا وقد تم إنشائهما في سنة 1961م .ثم اندمجتا في شركة واحدة وطنية سنة 1968م.

أما الشركات خارج عضوية منظمة الأوبك، فكانت المكسيك من أسبق الدول التي أنشأت مؤسسة للنفط سنة 1938م، كما أنشأت مصر المؤسسة العامة للنفط سنة 1958م وأعيد إنشائها بالقانون 20 لسنة 1976م بعد تعديل اسمها إلى الهيئة المصرية العامة للنفط (EGPC) [1]. كذلك قامت بعض دول أمريكا اللاتينية بإنشاء شركاتها الوطنية. ومنها، بإضافة إلى الشركة الفينزويلية السابق ذكرها، نجد الشركة الوطنية الأرجنتينية (YPF) وشركة PETROBRAS في البرازيل وشركة ENAP في شيلي وشركة EPF في بيرو و شركة FCOPETROL في كولومبيا.

وهكذا فقد تم إنشاء شركات وطنية للنفط لجميع الدول المصدرة للنفط والتي تمثل بذلك، فرض لكيانها وسيادتها الوطنية في تسير السياسي والاقتصادي لمواردها الشخصية.

II.2.1.2 أهمية شركات النفط الوطنية على الساحة المحلية والعالمية ومهامها: لقد تمكنت الشركات الوطنية النفطية خلال فترة قصيرة من الزمن بتطوير نشاطاتها النفطية. وهذا ما ساعدها على اكتساب أهمية على الساحة المحلية والعالمية والتي تظهر من خلال النقاط التالية:

[1] EPGC: Egyptian General Petroleum Corporation.

II.1.2.1.2 على المستوى المحلي: تلعب الشركات النفط الوطنية دورا هاما في تنمية الدول الناشئة وذلك من خلال: [1]

– مساهمة شركات النفط الوطنية في بناء البنية التحتية لدولها من بناء (مطارات، طرقات، أنظمة اتصال ومستشفيات ....الخ) وكذا تدعيم القطاع الخاص.

– زيادة وتوسيع حصولها وتمتعها بالمنافع والعوائد الاقتصادية النفطية (سلعيا ونقديا وماليا)، ومن ثم تحقيق التنمية.

– كذلك ظهرت أهمية هذه الشركات من خلال توظيف اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة أي المساهمة في القضاء على البطالة كما تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مع مراعاة معايير الصحة والسلامة والبيئة .

– قيام الشركة عن طريق أجهزتها الفنية المتخصصة بالرقابة على العمليات الفنية في الصناعة النفطية التي تجريها الشركات الأجنبية من مسح وحفر وتنمية وإنتاج...إلخ، وذلك بغية المحافظة على الثروة النفطية وضمان عدم إساءة استغلالها من ناحية، ومن جهة أخرى للحصول على المعلومات الفنية إلى تعاونها في أداء وظيفتها كشريك أو عند منح عقود نفطية جديدة للشركات في المستقبل.

– تشمل المراقبة المالية لنفقات الشريك الأجنبي.

– تقوم الشركة الوطنية أيضا في بعض الدول كمصر، نيابة عن الحكومة باستلام الإتاوة عينا أو نقدا والتي هي حق للدولة المضيفة بصرف النظر عما يحققه النفط المنتج من (أرباح أو خسائر) ثم تقوم بتوريدها للحكومة.

– كما تقوم كذلك الشركة الوطنية، بتحصيل ضرائب على الأنشطة النفطية وتوريدها لجهة الجباية المحلية، حتى وإذا تحملت الشركة الوطنية تلك الضرائب نيابة عن الشريك الأجنبي. كما هو الحال في بعض العقود ومنها عقود تقاسم الإنتاج السائدة في مصر والجزائر وليبيا.

– عملت الشركات النفطية الوطنية على تدعيم ميزان مدفوعات دولها من جراء الريع النفطي. كما شجعت قيام مشاريع صناعية وتجارية التي تهدف للامتصاص أكبر قدر من اليد العاملة والعمل على تدريبهم.

بالإضافة إلى ذلك كانت هذه الشركات أدوات للسياسة الخارجية، فمع الوقت باتت الدول تعتمد عليها، وأصبحت شركات النفط الوطنية دولة ضمن دولة.

---

[1] انظر:

– قاليري مارسيل ترجمة حسان البستاني، مرجع سبق ذكره، ص.ص 169-179 . بتصرف.

– حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، ، الطبعة الثانية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص90. بتصرف.

II.2.2.1.2 على المستوى العالمي: ونحصرها في النقاط التالية: [1]

- تمكين دول ومجتمعات هذه الثروة الحيوية من استكمال سيادتها واستقلالها السياسي والاقتصادي.
- القضاء على احتكار الشركات النفطية الكبرى في الصناعة النفطية العالمية.
- تنظيم استغلال هذه الثروة وطنيا وعالميا.
- بناء علاقات جديدة تحفظ مصالح الدول المالكة لهذه الثروة، واستفادة العالم من هذه الثروة للأطول فترة ممكنة.
- جلب التكنولوجيا ومختلف الوسائل المتطورة للبلد الأصلي.

تعتبر الشركة الوطنية ، كشريك للطرف الأجنبي في حكم شركة من شركات القطاع الخاص. وتخضع لأحكام القوانين التي تحكمها. ومن جهة أخرى، في دورها كنائب عن الحكومة في الإشراف على تنفيذ العقود النفطية، فإنها تخضع أساسا لأحكام القانون العام الذي تستمد منه سلطاتها السيادية والتي تستخدمها في مواجهة الشريك الأجنبي، كلما تطلبت المصلحة العامة بذلك.

ومن هنا تتضمن العقود النفطية، والتي سنفصلها في الفصل الثالث من هذا البحث، في العادة نصوصا تسند إلى المحاكم الوطنية مسؤولية الفصل في الخلاف الذي ينشأ بين الدولة كطرف وبين الشركيين كطرف ثان. بينما يخضع الخلاف بين الشريكين لنظام التحكيم الذي تتساوى فيه حقوق الطرفين في اختيار هيئة التحكيم.

II.2.1.3 أهداف الشركات النفطية الوطنية: تتلخص أهداف الشركات النفطية الوطنية عموما في النقاط الأتية: [2]

II.2.1.3.1 القيام بجميع الأنشطة النفطية داخل السوق المحلية: وتشمل تلك العمليات جميع مراحل الصناعة من إنتاج وتصنيع ونقل وتسويق. لقد كانت القوانين والقرارات الصادرة بإنشاء الشركات الوطنية غير متضمنة لنصوص تمنحها احتكارا قانونيا في هذا المجال، وقد أتاحت في السنوات الأخيرة (من 1990 الى 2010)، بعض الدول (فنزويلا، الجزائر ومصر) الفرصة لهيئاتها العامة النفطية لكي تشارك الأجانب في إنشاء شركات للبتروكيماويات ومعامل للتكرير، ولكي تسند لشركات أجنبية القيام بتوزيع جانب من المنتجات النفطية المكررة في الأسواق المحلية.

---

[1] انظر:

- قاليري مارسيل، ترجمة حسان البستاني، مرجع سبق ذكره، ص 48.
- حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**" ، الطبعة الثانية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص90-92. بتصرف.

[2] - نفس المرجع، ص 87. بتصرف.

وقد بررت الهيئة هذا الاتجاه بأنه يساير اتجاه الدولة إلى التوسع في الخصخصة، وأنها في حاجة لمصادر تمويلية في صورة استثمارات مباشرة بدلا من الاستدانة من الخارج، فضلا عن أن بعض تلك الأنشطة (وخاصة البتروكيماويات) تحتاج لتقنيات متقدمة تعتمد فيها على الشركات العالمية المتخصصة.

II.2.3.1.2 تنمية واستغلال الموارد النفطية: ويتم ذلك بمنح الشركة الوطنية بمفردها، أو بالاشتراك مع شركة أجنبية، عقودا للبحث عن النفط وتنميته وإنتاجه وفقا لنماذج تقومها الدولة وتصدر غالبا في كل حالة بقانون خاص.

حيث ما نجد في معظم الحالات، ضرورة لجوء الشركات الوطنية للدول المصدرة كمصر والجزائر، إلى عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية في مختلف مراحل الصناعة النفطية ومرحلة المنبع خاصة.

II.3.3.1.2 الإشراف على تنفيذ عقود الامتياز الحديثة الممنوحة للأجانب: تختلف الدول في تنظيمها للأجهزة التي يعهد إليها بالتعامل والإشراف على الشركات الأجنبية العاملة في أراضيها. فبعض الدول، يعهد بتلك المهمة إلى أجهزة إدارية كوزارة أو مصلحة أو وكالة، سواء تعددت تلك الأجهزة أم تركزت في جهة واحدة. أما البعض الآخر، فإنه يسند تلك المهمة إلى شركته الوطنية وذلك تحقيقا للكفاءة الإدارية والاستفادة من الخبرات النفطية التي اكتسبتها تلك الشركات في التعامل مع مختلف الأنشطة محليا وخارجيا. وفي تلك الحالة فإن الشركة الوطنية تقوم بدورين مختلفين في تنفيذ العقود.

فهي التي تتفاوض مع الشركة الأجنبية نيابة عن الدولة، ثم يصدر بمنحها هي والشركة الأجنبية قانون يصرح لهما كشريكين بالبحث عن النفط وتنميته وإنتاجه. ومتى بدأت الأنشطة النفطية فإن الشركة الوطنية تعود، نيابة عن الدولة، لممارسة دور الرقابة على ما يقوم به الشريك الأجنبي من أنشطة طبقا للقانون الصادر بتنظيم تلك الأنشطة. حيث تندرج الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك ضمن هذه الحالة، مستعينة بوكالاتها المختلفة لممارسة دورها كمنفذ ومراقب للأنشطة النفطية.

II.4.3.1.2 التكامل والتنويع: الوضع الأمثل لأي شركة نفطية متكاملة، أن تمارس جميع الأنشطة النفطية من البئر حتى المستهلك النهائي، داخل وخارج موطنها الأصلي. بما في ذلك نقل وتكرير وتصنيع النفط وتسويقه حتى المستهلك النهائي، وكذا تنويع الأنشطة الخاصة بالصناعات بتروكيماوية.

وقد نجحت الشركات الوطنية منها (الجزائر) الى حد ما في التكامل والتنويع على المستوى المحلي. أما خارج أراضيها فإن إمكانياتها لم تساعدها على بلوغ هذا الهدف، باستثناء عدد قليل من الشركات التي امتلكت شركات لنقل النفط وتكريره وتوزيعه في دول أجنبية (كفنزويلا والكويت).

وفي مجال البحث عن النفط واستكشافه في دول أجنبية، والذي يتسم بارتفاع المخاطر، فلا يوجد إلا عدد محدود جدا من الشركات الوطنية التي خاضت تلك التجربة، ومن أمثلتها الشركة الكويتية KNPC، والشركة الجزائرية Sonatrach التي حصلت على عقود للبحث عن النفط في مصر وفي دول أخرى ونجحت بالفعل في استكشافه.

II.2.3.1.5 أهداف أخرى متنوعة: بالإضافة إلى ما تقدم تسعى الشركات الوطنية عموما لتحقيق أهداف أخرى متنوعة، نلخصها فيما يلي:

– تدريب العمالة الوطنية وإعدادها لكي تحل محل العمالة الأجنبية في مختلف مجالات الصناعة.
– تطوير صناعة النفط في مختلف مراحلها بإقامة معامل للأبحاث وتشجيع الجامعات وغيرها من المؤسسات العلمية على القيام بهذه المهمة، مع إرسال البعثات إلى الخارج لاكتساب الخبرات المتقدمة، فضلا عن إقامة المعارض والمؤتمرات....إلخ.
– استيراد بعض المواد النفطية التي تعاني السوق المحلية من عجز فيها وتصدير ما يفيض عن حاجة السوق من منتجات مكررة.
– الاشتراك في إبرام الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المقايضة السلعية التي تدخل فيها المواد النفطية...إلخ.

II.2.2 تحديات الشركات النفطية الوطنية في أعقاب الصدمة النفطية 1986:

نحاول فيما يلي تقديم التحديات والصعوبات التي واجهت ومازالت تواجه الشركات النفطية الوطنية في أعقاب الصدمة النفطية 1986، وكيف ساندت الحكومات شركاتها الوطنية للتصدي لهذه التحديات مع التعريج على أهم إنجازات الشركات النفطية الوطنية بصفة عامة.

II.2.2.1 تحديات الشركات النفطية الوطنية: واجهت ومازالت تواجه الشركات النفطية الوطنية عدة تحديات على الصعيد الوطني والدولي خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 1986، حيث نلخص أهمها كالآتي[1]:

II.2.2.1.1 المنافسة مع الشركات الكبرى: تميزت صناعة النفط العالمية على مدى حقبة طويلة بصبغة الاحتكار. ومازالت تلك الصفة تلازمها رغم ظهور قطاع تنافسي يتسع أو ينكمش حجمه تبعا لاختلاف مراحل الصناعة. ومع أن نصيب الشركات الكبرى من السوق العالمية للنفط، قد تقلص نسبيا، مع اتساع تلك السوق

[1] انظر:
– حسين عبد الله،" **مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية،2006،مرجع سبق ذكره، ص90. بتصرف.
– قاليري مارسيل، ترجمة حسان البستاني، مرجع سبق ذكره ، ص 64. بتصرف.
- Chems Eddine CHITOUR, «**L'Empire Américain– Le Pétrole et Les Arabes**», OP.Cit, P112, texte adapté.

بدرجة كبيرة خلال النصف الثاني من القرن الماضي إلى اليوم من سنة 2012. فإن تلك الشركات في الآونة الأخيرة، لجأت إلى الاندماج مما خلق منها كيانا ديناصورية، جعلها تمارس قدرا كبيرا من السيطرة على الصناعة النفطية.

وكانت النتيجة المنطقية لهذا التطور، أن أنشطة الشركات الوطنية صارت محاصرة في مرحلة إنتاج الزيت الخام وتصريفه عالميا بالبيع للشركات الكبرى والمستقلة، وذلك فضلا عما تقوم بتسويقه داخل السوق المحلية.

إن نصيب الدول العربية المصدرة للنفط، لا يتجاوز حتى مطلع القرن الواحد والعشرين 8% من طاقة التكرير العالمية، وإن ما يوجه منها للتصدير لا يتجاوز نحو 3% من تلك الطاقة.

كذلك الحال بالنسبة لنقل النفط عبر البحار، فمازال أسطول الناقلات العربية محدودا بدرجة كبيرة (رغم أسطول دولة قطر المميز في نقل الغاز)، فضلا عن تفتت هذا الأسطول في ملكيته وإدارته بين العديد من الدول، مما يفقده مزايا الإدارة المنسقة ويصيبه من آن لآخر بخسائر كبيرة.

II.2.1.2.2 القيود الذاتية: بالإضافة إلى حدة المنافسة التي تواجهها الشركات الوطنية في الأسواق العالمية، يوجد من القيود الذاتية ما يعرقل حركتها. ومن ذلك ضعف مقدرتها المالية نتيجة لتنافس المطالب الأساسية على الموارد المحدودة للدول المصدرة للنفط وأغلبها دول نامية تسعى للحاق بالدول المتقدمة.

ويأتي الاستنزاف المالي في مقدمة الأسباب التي أضعفت القدرة التمويلية لدى الشركات الوطنية العربية بأوجه خاص وشركات دول الأوبك بوجه عام. مما أعجزها عن مد جذورها إلى الأسواق العالمية عبر شركات قوية تستطيع الصمود في وجه العمالقة الكبار إلى أن ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة من سنة 1999 الى 2012 ونتائج توحيد سياسة "Chavez" في منظمة الأوبك عمل على تقوية بعض الشركات الوطنية على المستوى العالمي (كشركة النفط السعودية، شركة نفط فنزويلا...وغيرها).

II.2.1.2.3 افتقار الخبرات الفنية والاقتصادية: من التحديات كذلك التي تواجه الشركات الوطنية، هي افتقار أغلب هذه الشركات للخبرات الفنية والاقتصادية التي تتكافأ مع مستويات الخبرة في الشركات العالمية المنافسة لها. ويرجع هذا القصور في جانب منه إلى استنزاف العقول وهجرة ما يبرع منها إلى الشركات العالمية التي تدفع بسخاء لاجتذابها.

II.2.1.2.4 ضعف التعاون والتنسيق بين الشركات الوطنية: في مواجهة تلك التحديات، تحاول بعض الشركات الوطنية التعاون وتنسيق سياستها فيما بينها، على نحو يدعم مراكزها ويقلل المخاطر التي تتعرض لها. وفي

هذا المجال أنشئ اتحاد شركات النفط في أمريكا (LASOCA) [1] الذي عقد اجتماعه الأول في فينزويلا في جوان 1961. وأسفر عنه عدة توصيات إيجابية منها السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي بامتلاك جميع المعدات والإمكانيات اللازمة للبحث عن النفط وإنتاجه ونقله وتسويقه. وقد تلى ذلك اجتماعات صدر عنها توصيات عديدة ولكن لا يبدو أن ذلك الاتحاد قد أثبت وجودة بشكل ملحوظ، وذلك لضعف إمكانياته وانصراف كل دولة لمواجهة مشاكلها منفردة.

II.2.2.1.5 تراجع مهام الأوابك: لعبت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) دورا مهما منذ إنشائها سنة 1968م، في إقامة شركات مشتركة في مجالات نفطية مختلفة، وهي: تمويل المشروعات النفطية في الدول الأعضاء وغيرها، نقل النفط، الخدمات النفطية، وإقامة حوض جاف لإصلاح الناقلات. وذلك بالإضافة إلى إنشاء معهد لتدريب العاملين بقطاعات النفط في الدول الأعضاء. كذلك قامت ومازالت تقوم المنظمة بتنظيم الندوات والمؤتمرات، والتوسع في نشر المعلومات النفطية المفيدة.

غير أن تلك الأنشطة لم تلبث أن تقلصت عقب انهيار أسعار النفط سنة 1986، نتيجة لانكماش التمويل المتاح للمنظمة، ونتيجة أيضا لانعكاس أزمة الخليج على تلك الأنشطة منذ سنة 1990م إلى غاية سنة 2003.

ويستخلص من تلك التجارب أن الوعي التنسيقي لدى الدول المصدرة للنفط، لم يبلغ بعد المستوى الذي بلغته الشركات العالمية الكبرى. والذي يتجلى في تخليها عن صيغة الانفراد بالنشاط في سبيل تحقيق كفاءة أعلى وربح أوفر بالاندماج فيما بينها.

II.2.2.2 مساندة الحكومة للشركات النفطية الوطنية: في ضوء التحديات السابقة، كان لابد لحكومات الدول المصدرة للنفط أن تقف خلف شركاتها الوطنية بالمساندة والتدعيم. وإن اختلف حجم المساندة من حالة لأخرى. وفيما يلي نوجز بعض أوجه المساندة التي استطاعت ومازالت تمنحها الحكومة لشركتها الوطنية:[2]

II.2.2.2.1 التمويل: تقدم الحكومة في العادة رؤوس أموال الشركة الوطنية بالكامل باستثناء حالات محدودة. حيث يسمح لرأس المال الخاص الوطني بالمشاركة بنسبة أقلية مع بقاء نسبة الأغلبية (51% أو أكثر) تحت سيطرة القطاع العام (مثلما حدث لشركة نفط فنزويلا والجزائر). هذا مع ملاحظة أن انتقال هذا المال من الخزانة العامة

---

[1]- Latin America State Oil Companies Association.

[2] انظر:

- حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"،الطبعة الثانية ،2006،مرجعسبق ذكره ، ص 92. بتصرف.

-Chems Eddine CHITOUR, «**L'Empire Américain– Le Pétrole et Les Arabes**», Op.Cit, PP 11 3-114.

إلى ذمة الشركة الوطنية يسقط عنه صفة المال العام والحصانة التي يتمتع بها، بحيث تصبح تلك الشركة خاضعة لما تخضع له شركات القطاع الخاص من أحكام قانونية، وذلك تشجيعا للغير على التعامل معها.

ولما كانت رؤوس الأموال، لا تكفي في العادة لمواجهة احتياجات الأنشطة المتزايدة للشركة الوطنية، فإنه يرخص للشركة بالاقتراض من الداخل أو من الخارج دون حاجة إلى أية إجراءات أو قيود من جانب الدولة. فإذا تعذر عليها توفير الضمانات التي يطلبها المقرض وجب على الدولة أن تقدم هذا الضمان.

وفي الآونة الأخيرة، منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي، اتجهت بعض الحكومات إلى خصخصة بعض المرافق النفطية جزئيا أو بالكامل، مثل شركة توزيع المنتجات النفطية في السوق المحلية، أو شركات التكرير ونقل المواد النفطية والبتروكيماويات، في كل من مصر والجزائر. ولكن يغلب على هذا الاتجاه بقاء الشركة الوطنية الأم، تحت سيطرة الدولة ضمانا لتحقيق المصالح العليا. المتمثلة فيما سبق شرحه من أهداف هذا النوع من الشركات. وبصفة خاصة دورها كنائب عن الدولة في مراقبة تنفيذ الاتفاقيات النفطية التي تعقد مع الشركات الأجنبية.

ويرتبط بما تقدم، أن ما تقوم به بعض الحكومات من منح الشركة الوطنية إعفاءات ضريبية وجمركية لدعم موقفها التمويلي، أو السماح لها بالاحتفاظ بكامل الأرباح أو جزء منها، لتكوين احتياطات تدعم وجودها وتثبت أقدامها في صناعة تحيط بها الكثير من المخاطر والمنافسة العالية.

II.2.2.2.2 التسويق الخارجي: عانت الشركات الوطنية في مستهل حياتها من مصاعب جمة في تسويق القدر من النفط الذي تمتلكه في أسواق عالمية، والذي يخضع لسيطرة الشركات الكبرى كما أوضحنا من قبل.

ومن هنا اتجهت حكومات الدول المصدرة للنفط إلى إدخال نص الاتفاقيات النفطية الجديدة، تلزم به الشركة الأجنبية العاملة في أراضيها بمساعدة الشركة الوطنية في تسويق نصيبها من الإنتاج المشترك وبعدم منافستها عند قيامها بتسويق هذا النصيب. كذلك تضمنت بعض نصوص الاتفاقيات الجديدة والخاصة بمرحلة المصب، نصوصا تنص فيها على تحتم اتخاذ الشركة الوطنية شريكا في المراحل التالية لمرحلة إنتاج الزيت الخام، مثل التكرير والتوزيع.

غير أن هذا الهدف أصطدم بأغراض الدول الصناعية عن استيراد احتياجاتها النفطية في صورة منتجات مكررة بحجة أن انكماش الاستهلاك ونتيجة لتصحيح أسعار النفط في ظل حرب أكتوبر، أدى إلى وجود فائض كبير في طاقة التكرير لديها.

وباستكمال تأميم مرحلة إنتاج الزيت الخام خلال عقد السبعينات و أزمة 1986، صار أهم ما يشغل الدول المصدرة للنفط هو تسويق الكميات الكبيرة التي آلت إليها من الزيت الخام، وتقلص اهتمامها بإقامة معامل التكرير التي منيت بخسائر في كثير من الأحيان نتيجة لانخفاض أرباحها بين أسعار مرتفعة للزيت الخام وضرائب عالية تفرضها حكومات الدول المستهلكة للنفط في أسواقها المحلية. وقد عاودت اهتمام الشركات الوطنية من جديد بمرحلة المصب وخاصة بالصناعة البتروكيماوية إثر انتعاش سوق النفط من جديد خلال السنوات الأولى (2000-2012) من القرن الحالي .

II.3.2.2.2 معاملة تفضيلية للشركة الوطنية: بالإضافة إلى ما سبق ذكره من معاملة تفضيلية تتلقاها الشركة الوطنية، كالإعفاء من الضرائب والجمارك أو تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة أو مدها بما تحتاجه من الخدمات العامة بأسعار مخفضة.

فإن الحكومة قد تتدخل بالتشريع لإلزام الشركات الأجنبية العاملة في أراضيها، كي تسند للشركة الوطنية القيام بالعمليات التي تطرحها في مناقصات عامة أو خاصة، حتى لو زادت أسعار الشركة الوطنية على الأسعار العالمية معينة (10% مثلا). وبصفة عامة فإن أغلب حكومات الدول المصدرة للنفط تعطي الأولوية لشركاتها الوطنية كلما أمكن ذلك.

II.4.2.2.2 تحرير الشركة الوطنية من القيود الإدارية: إذا كان من أهم أسباب نجاح الشركات العالمية عدم خضوعها لغير اعتبارات المصلحة الاقتصادية، ممثلة فيما تحققه من أرباح. فإن الأمر يختلف بالنسبة للشركة الوطنية التي تستهدف تحقيق أغراض وطنية وإن تعارض بعضها مع مقتضيات تحقيق أكبر قدر من الأرباح.

ولا جدال في أن خضوع السياسة العامة للشركة الوطنية لنوع من الرقابة العليا للدولة، تحقيقا لهذا الهدف، أمر منطقي ومرغوب فيه، غير أن امتداد تلك الرقابة لكي تصبح قيدا على القرارات الاقتصادية التي تتخذها الشركة لمواجهة الظروف المتغيرة في الأسواق، يصبح عبئا على حركتها وعقبة فيما تقتضيه ظروف المنافسة من مرونة وحرية في اتخاذ القرار. لذلك فإن توفير درجة كبيرة من الاستقلال للشركة ومنح أكبر قدر من الحرية لمجلس إدارتها لاتخاذ ما يناسب كل ظرف من قرارات يصبح ضروريا لضمان نجاح الشركة وصمودها في وجه المنافسة العالمية. وبديهي أن منح الشركة الوطنية القدر الكافي من الاستقلال والحرية في تنفيذ سياسات مرنة وعلى الأخص في مجال التوظيف بحيث يمكنها اجتذاب الخبرات الوطنية ذات الكفاءة العالية والاحتفاظ بها في مواقع المسؤولية التي تطاول نظائرها في الشركات العالمية.

II.3.2.2 انجازات الشركات النفطية الوطنية عامة: استطاعت شركات النفط المحلية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، أن تطور أعمالها بشكل هائل فمن تبعية مطلقة للشركات العالمية في مجال استغلال واكتشاف

النفط وتصديره وتسويقه، أصبحت الشركات الوطنية العاملة في قطاع الطاقة، تقوم الآن بكل الاستثمارات في مجالات الطاقة. من الإنتاج وحتى التصدير، بل تعد أعمالها واستثماراتها من المحلية إلى البحث عن الفرص والاستثمار في مجالات الطاقة في مختلف دول العالم مستفيدة من كل أنواع التكنولوجيا الحديثة في أعمالها لتطوير عمليات إنتاجها والسيطرة بشكل كامل على الاستثمارات النفطية. وقد تم تحقيق جملة من الإنجازات نوجزها فيما يلي: [1]

– تحول العلاقة بين شركات النفط الوطنية والشركات العالمية في مجال الطاقة، من السيطرة الكاملة على عمليات الإنتاج والتسويق في الماضي من طرف الشركات العالمية، إلى التعاون الكامل والشراكة الكاملة لتحقيق المصالح المشتركة والإسهام في تحقيق مصالح المنتجين والمستهلكين بتوفير إمدادات آمنة في مجال الطاقة.

– تحقيق انجازات إنمائية في بلدانها، لكن ذلك لا يعني أن هنالك تنمية حقيقية، فلا يزال اقتصاد هذه الدول يعتمد بشكل مباشر على إنتاج النفط الخام وتصديره، ويعتمد اعتمادا مطلقا على التجارة الخارجية.

– تمكنت منظمة أوبك منذ إنشائها الى سنة 2011، من نقل ميزان القوى من أيدي شركات النفط العالمية إلى أيد الشركات الوطنية، إذ انه مع بدايات عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في ثلاثينيات القرن الماضي في المنطقة كانت الشركات النفطية الغربية المستفيد الأكبر من وفرة الاحتياطيات النفطية فيها.و بعد الأزمة النفطية الأولى لسنة 1973 وما تلاها إلى اليوم وبفضل إقامة اتفاقيات المشاركة في الإنتاج، فضلا عن عقود اتفاقيات الخدمات الفنية، فان هذه الشركات الوطنية أخذت تتحول إلى شركات نفط عالمية، لنشاهد انطلاقها نحو توسيع نشاطاتها الاستثمارية في الخارج (في كل من أسيا، وأمريكا الشمالية وأوروبا).

– عقد مؤتمرات واجتماعات دورية بين الدول المصدرة للنفط خاصة الأوبك والأوابك، لضبط وتوحيد أهداف الشركات الوطنية لهذه الدول. "مثل ما حدث في قطر (الدوحة)، يوم 15 نوفمبر 2011، أين تم عقد مؤتمر بين 12 دولة مصدرة للغاز و3 أعضاء مراقبين من بينهم روسيا، وتم النقاش حول محاولة تعديل أسعار الغاز في نفس صف الأهمية لأسعار النفط على ساحة السوق الطاقوي العالمي"[2].

II.3.2 دراسة لدور ووزن بعض الشركات النفطية الوطنية:

من خلال الجدول رقم (2-11) والممثل لترتيب أهم الشركات النفطية الوطنية وفقا للاحتياط النفطي العالمي بإحصائيات شهر نوفمبر2011. تبين أن الشركة اللاتينية الفنزويلية، تحتل الصدارة ضمن أكبر الشركات

---

[1] انظر:

– حسين عبد الله،" **مستقبل النفط العربي**"،الطبعة الثانية ،2006،مرجع سبق ذكره ، ص95. بتصرف.

-http://www.qatarshares.com/vb/archive/index.php/t-366355.html.2011 القراءة جوان

[2] -www.opec.org.Repport 2011

النفطية الوطنية بقيمة 296,50 بليون برميل تليها الشركة الوطنية السعودية بقيمة 264,52 بليون برميل، ثم الشركة الإيرانية في المرتبة الثالثة باحتياط قيمته 151,17بليون برميل والكويت في المرتبة الخامسة بقيمة 101,50 بليون برميل، أما الجزائر فقد أخذت المرتبة العاشرة وراء الشركة النفطية القطرية بقيمة تقدر بـ 12,20 بليون برميل.

الجدول رقم (2-11) : ترتيب أهم الشركات النفطية الوطنية وفقا للاحتياط النفطي العالمي (نوفمبر **2011**)

الرقم	اسم الشركة	الاحتياطي العالمي (بليون برميل)	نسبة %
01	الشركة الفينزويليةPDVSA	296.50	24.8
02	الشركة السعودية ARAMCO	264.52	22.2
03	الشركة الايرانية NIOC	151.17	12.7
04	الشركة العراقية INOC	143.10	12
05	الشركة الكويتية KNPC	101.50	8.5
06	الشركة بترول ابوظبي الوطنية ADNOC	97.80	8.2
07	المؤسسة الليبية العامة	47.10	3.9
08	الشركة النيجيرية للبترول NNPCC	37.20	3.1
09	الشركة القطرية QATP	25.38	2.1
10	الشركةالجزائرية SONATRACH	12.20	1
11	الشركة الوطنية الأنغولية للبترول Sonangol	9.50	0.8
12	الشركة الوطنية الإكوادورية للبترول Petro-ECUADOR	7.21	0.6

المصدر: بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك الشهري : نوفمبر 2011.

ومن هذا المنطلق نحاول التعرف على بعض الشركات النفطية الوطنية المطابقة لتجارب الدول محل الدراسة وهي فنزويلا، والكويت والجزائر للأسباب تم ذكرها في مقدمة البحث، فيما يلي.

II.1.3.2 حالة شركة النفط الفينيزولية[1]PDVSA: اكتشف النفط التجاري لأول مرة في فنزويلا من سنة 1908، إلا أنه لم يحض بالأهمية إلا بعد اكتشاف شركة "روايل دتش شل"Royal Dutch Shell لحقل "زوماك"[2] في يوم 15 أفريل 1914. والذي يعد أهم اكتشاف في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الوقت ومازالت، تشهد صناعة النفط في فنزويلا تطورا كبيرا، وأصبح النفط على مر السنين هو عماد الاقتصاد الوطني إلى جانب الصناعة الزراعية. حيث تحتل فنزويلا مكانة عالمية ومرموقة في سوق النفط العالمي، فهي تحتل المرتبة الأولى في احتياطي

[1] -Petroleos De Venezuela S.A.

[2]- Zumaque est dans le champ de Mene Grande au large de Maracibo.

النفط على مستوى منظمة الأوبك بسنة 2010.كما تمتاز صناعتها النفطية بتنوع في مرحلة المنبع، إذ أنها تمس نشاطات Onshore ونشاطات Offshore، أي أن احتياطها النفطي يتنوع بين البحار واليابسة. الى جانب ذلك تنوع في نشاطات المصب خاصة فيما يتعلق بالصناعة البتروكيماوية.

شهد قطاع النفط سلسلة من التطورات على الصعيد الإداري، تُوجت بتأسيس الشركة النفطية الفنزويلية سنة 1960، والتي عملت على تغير نظام استغلال قطاع المحروقات في فنزويلا. ونحاول فيما يلي التعرف على هذه الشركة من خلال العناصر الأتية.

II.1.1.3.2 نشأة الشركة النفطية الفنزولية PDVSA : تم إنشاء شركة النفط الوطنية الفنزويلية في 19 أفريل 1960م تحت اسم **CVP** (Corporation Venezolana Del Petroleos.) وبعد التأميم في سنة 1975 غير اسمها إلى الشركة **PDVSA**. عملت الشركة النفطية الفنزويلية على استرجاع ثرواتها الطبيعية من سيطرت الشركات النفطية العالمية الأمريكية التي استغلت الثروات وفق تطبيق نظام لامتياز التقليدي القديم والحديث خاصة بعد مصادقة الولايات المتحدة على قانون شرمان في سنة 1911. كما عملت الحكومة بالتدريج على إصدار قوانين ومراسيم تضمن للشركة الوطنية السيطرة التامة على نشاطات الصناعة النفطية من المنبع، النقل إلى المصب. ونشأت إلى جانبها شركات فرعية تابعة لها، كشركة PDV Marina التي تقوم بتنفيذ أنشطة النقل والشحن الدولي وشركة Pequiven التي تصنع وتبيع المنتجات البتروكيماوية. [1]

II.2.1.3.2 مهام الشركة الوطنية الفنزويلية وهيكلها التنظيمي: ونقوم فيما يلي بعرض مختلف مهام الشركة الوطنية الفنزويلية مع التسطير على هيكلها التنظيمي.

أولا: مهام الشركة: تنشط شركة النفط الوطنية الفنزويلية في الصناعة النفطية من خلال شركاتها التابعة وكذلك المشاركة مع الشريكات المحلية والخارجية التي تعمل على:[2]

- قيام بأنشطة التنقيب والإنتاج لتنمية النفط والغاز واحتياطاته.
- تنفيذ جميع أنشطة النقل والشحن داخل الوطن، وجزء خارج الوطن.
- تنفيذ أنشطة الصناعة البتروكيماوية وجميع الأعمال التجارية التابعة عنها.
- استكشاف وإنتاج موارد الغاز الطبيعي في الخارج، بما في ذلك القدرة على تصدير سوائل الغاز الطبيعي.
- تضم الشركة الوطنية الفنزويلية على ثلاثة فروع أساسية التي تمارس نشاطات البحث، الإنتاج والتكرير وهي: (1-شركة LAGOVEN،2-شركة MARAVEN،3-شركة COPOVEN).

---

[1] -Achraf Amine Benhassine,**" Gouvernance et Régulation dans L'Industrie des Hydrocarbures Vénézuéliens: Une Analyse des rapports Etat-Sociétés Pétrolières"**, Thèse Doctoral en Science Economiques ,Non Publiée, Université Pierre Mendes France-Grenoble II, 2008, pp74-79, texte adapté.

[2] -Ibid , pp74-79.

– التكرير والتسويق ونقل النفط الخام والمنتجات المكررة وتسويق وتجهيز ونقل الغاز الطبيعي.

– تشمل عمليات المصب على جميع أنشطة المشاريع المشتركة والتراخيص من الغاز الطبيعي وهي: تكرير وتسويق المنتجات في فنزويلا تحت العلامة التجارية PDV ؛ تكرير وتسويق النفط الخام والمنتجات في السوق الدولية؛ ويتم تسويق هذه المنتجات تحت العلامة التجارية" **سيتغو** "في شرق الولايات المتحدة والغرب الاوسط؛ تنجز نشاطات المصب كذلك من خلال الأعمال في منطقة البحر الكاريبي، وبصورة رئيسية من خلال مصفاة جزيرة وعمليات التخزين من خلال محطة BOPEC؛ تقوم شركة الفرعية Deltaven والمسؤولة عن التسويق والتوزيع بالتجزئة في البنزين في فنزويلا وغيرها من المنتجات تحت العلامة التجارية للشركة الوطنية PDV .كما تعمل جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص وتعزيز تنمية البنية التحتية والخدمات التجارية للعملاء التجزئة؛ تقو الشركة الفرعية INTEVEP، بالتعاون مع شركة الأم النفطية الوطنية الفنزويلية بإدارة أعمال البحث والتطوير النفطي والغازي.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للشركة: تعمل شركة النفط الفينزولية وفقا لهيكلا تنظيميا يتألف من إدارات متخصصة في مختلف جوانب صناعة النفط والغاز والمبين في الشكل رقم (2-1).

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للشركة النفطية الفنزويلية PDVSA

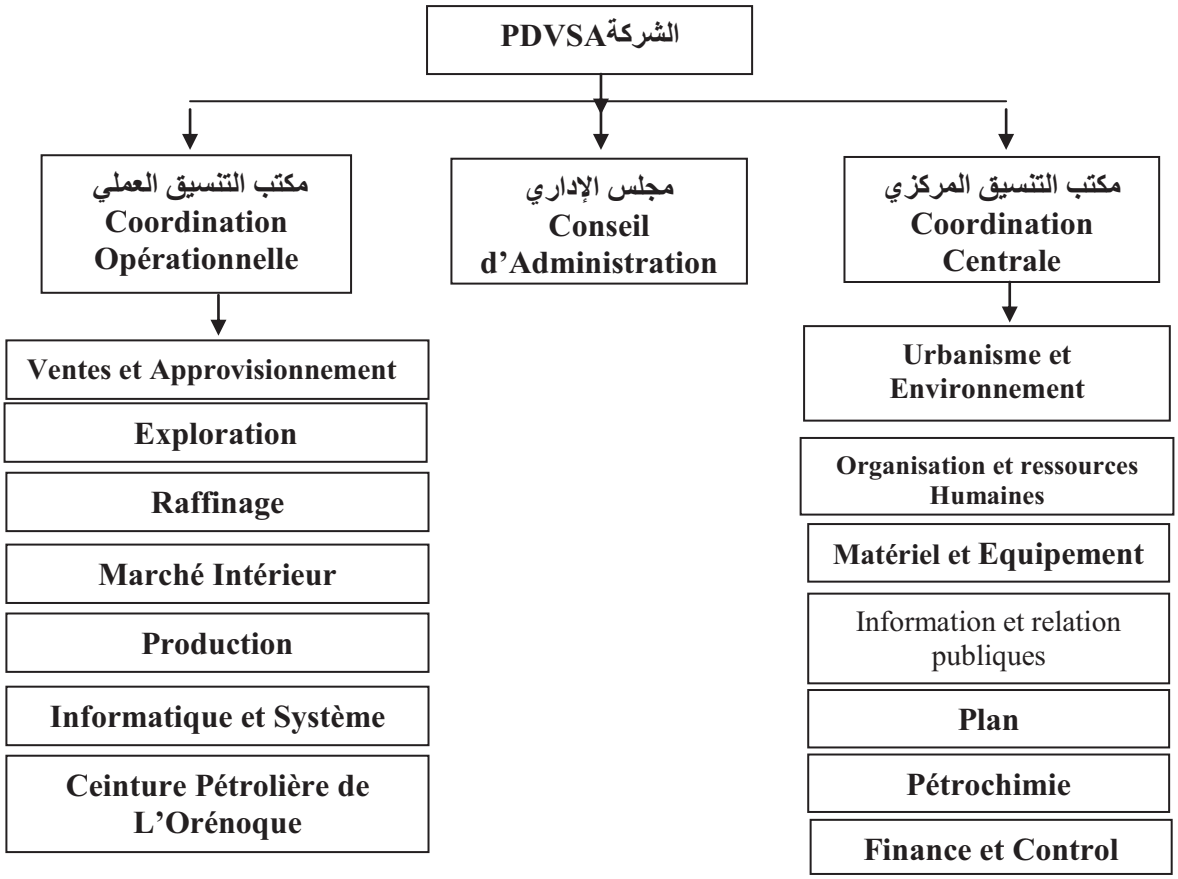

Source: Mourad PREURE, « **L'économie Mondiale des Hydrocarbures et la Stratégie d'Un Groupe Pétrolier Issu d'un Pays Producteur** », thèse Doctorale non publiée, Sciences Economique, Ecole Nationale Supérieure du Pétrole et des Moteurs avec L'université de Bourgogne, IFP, Paris, France, 1992PP 500-501.

حيث تتولى وزارة الطاقة والصناعة مسئوليات التخطيط والإشراف على تنفيذ استراتيجية قطاع النفط والغاز والصناعات ذات العلاقة، وذلك ضمن السياسة العامة للوزارة ويشمل هيكلها التنظيمي على: مجلس إداري، مكتب التنسيق المركزي ومكتب التنسيق العملي.

تعمل الشركة النفطية الفنزويلية **PDVSA** شأنها شأن الشركات الأخرى وفقا لمجموعة من الشركات الفرعية التابعة لها، في تحقيق مهامها وأهدافها المرجوة. ومن أهم هذه الشركات الفرعية ما يلي[1]:

- شركة PDVSA (الولايات المتحدة): والتي تراقب النشاطات المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- شركة PDV (أوروبا): والتي تراقب النشاطات المتواجدة في أوروبا.
- شركة PEQUIVEN: تهتم بنشاطات البتروكيماوية.
- شركة CARBOZULIA: تهتم بطاقة الفحم.
- شركة BUTIMENES ORINOCO: تهتم بتسويق مادة البيتوم في السوق الداخلية والخارجية.
- شركة INTEVEP: تهتم بالبحث التكنولوجي والتطوير.
- شركة BARIVEN: تهتم بمشتريات المعدات والاستثمارات في الخارج.
- شركة INTERVEN: مسؤولة عن التدخلات والاستثمارات خارج البلد.
- شركة RAFINERIA ISLA: تقوم بمراقبة نشاط التكرير في منطقة كوراكاو.

تعمل الشركة وفق إحصائيات سنة 1999 بـ 61833 عاملا، حيث تأخذ النساء نسبة 24% والرجال نسبة 76%.

II.3.1.3.2 أهداف وانجازات وأفاق الشركة النفطية الفنزويلية:

أولا: أهداف وأفاق الشركة: من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الشركة الوطنية الفنزويلية نذكر:

- تسعى لأن تصبح من أكبر المصدرين النفط في العالم.
- تسعى لأن تمتلك أكبر تكنولوجية البحث والاستكشاف في البحار OFFSHORE مع الشركاء الأجانب.
- الحفاظ على المرتبة لأولى في احتياطات نفط الأوبك مثلما حدث في سنة 2010 و2011.

[1]- Achraf Amine Benhassine, OP.Cit , pp81-82.

ثانيا: إنجازات الشركة: لقد حققت الشركة النفطية عدة إنجازات منذ نشأتها إلى اليوم، إلا أننا نقتصر على ذكر إنجازات الشركة النفطية الفنزويلية لعشر السنوات الأخيرة من القرن الحالي، نوجزها فيما يلي:

الجدول رقم (2-12): أهم إنجازات الشركة النفطية الفينزويلية (2000-2010)

الانجازات	الفترة الممتدة مابين 2000 إلى 2010
في القطاع النفطي (المنبع و المصب)	- تنجز أعمال التكرير في الولايات المتحدة من خلال ثمانية معامل التكرير والتي هي مملوكة من قبل خمسة(سيتغو، ليك تشارلز، كوربوس كريستي، يمونت، Paulsboro ، سافانا وحصة 50 ٪ في Chalmette، هوفنسا . - تنجز أعمال التكرير في أوروبا من خلال مشاركتها في ثماني مصافي التكرير، وغيلسنكيرشن، Schwedt، فاينر، كارلسروه، Nynashamn، غوتنبرغ، دندي، وإيستهام. - تنجز أنشطة النقل البحري، من خلال شركتها التابعة لشركة مارينا PDV والتي تملك 21 ناقلة. - يتم تطوير قطاع الغاز من قبل شركة النفط الوطنية الفنزويلية للغاز. - بلغ إنتاج فنزويلا من النفط الخام 3.42 ملايين برميل يومي، سنة 2001 وبذلك احتلت المرتبة الثالثة داخل أعضاء الأوبك وانخفض إلى 2.87 ملايين برميل يومي خلال سنة 2009، بسبب نقص الطلب على النفط الراجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول الصناعية. - حققت الشركة النفطية الفنزويلية أكبر احتياطي عالمي في سنة 2010 بقيمة 296.501 مليون برميل يومي وبذلك تجاوزت احتياطات السعودية التي تقدر بقيمة 264.516 مليون برميل يومي وفقا للإحصائيات منظمة الأوبك.

المصدر: بالاعتماد على
- OPEC: Annual Statistical Bulletin (2010-2011) Edition
- Achraf Amine Benhassine,Op.Cit , texte adapté.

II.2.3.2 حالة شركة النفط الكويتية "KNPC": تزخر الكويت كالعديد من دول العالم العربية والنامية بثروة نفطية ضخمة وهذا يعود لموقعها الاستراتيجي ، وكذا إلى أول اكتشاف حقل نفطي في منطقة البرقان في سنة 1938م. وقد قامت الكويت كغيرها من الدول بإنشاء الشركة الوطنية بغية ترشيد استغلال ثرواتها النفطية وتحسين تنمية اقتصادها. ونحاول فيما يلي التعرف على الشركة الوطنية النفطية الكويتية.

II.2.3.2.1 نشأة الشركة الوطنية الكويتية "KNPC"[1]: تأسست شركة النفط الوطنية الكويتية بتاريخ 3 أكتوبر1960م كشركة مساهمة كويتية، تملكها الدولة والقطاع الخاص معا. وفي سنة 1968م قامت الشركة بتشغيل أول مصفاة وهي "**المصفاة الشعيبة**" إضافة إلى مصفاة الأحمدي ومصفاة ميناء عبد الله كما تدير الشركة عدد

[1] - KNPC: حيث تعني K: KUWAIT، N: NATIONAL، P: PETROLEUM، C: COMPANY وتعني باللغة العربية **الشركة الوطنية الكويتية للبترول**.

كبير من محطات الوقود في الكويت. أما في شهر ماي من العام ذاته تم تصدير الشحنة الأولى من النفط المكرر من المصفاة الشعيبة.

وتعتبر المصفاة الشعيبة المصفاة الأولى في العالم التي تعتمد على الهيدروجين فقط في عملياتها، حيث بلغت طاقتها 195ألف برميل نفط يوميا. وفي سنة 1975م تم تأميم الشركة وأصبحت تابعة لمؤسسة النفط الكويتية، عند تأسيس هذه الأخيرة في سنة 1980م، طبقا لأحكام المرسوم رقم80/06 المعدل بقانون 82/54 كشركة تابعة للدولة (حكومية) ذات طابع تجاري، مقرها الرئيسي بالشويخ مدينة الكويت يرأس مجلس إدارتها وزير الطاقة. [1]

"قامت الشركة بتطوير مصافيها لزيادة القدرة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات النفطية، ابتداء بمصفاة الأحمدي في سنة 1984م. حيث بلغت القدرة التكريرية 410 ألاف برميل يومي وتلاها تطوير مصفاة ميناء عبد الله سنة 1989م لتبلغ القدرة التكريرية 231 الف برميل يومي.

وتأثرت الشركة من جراء الغزو العراقي للكويت، حيث انخفضت القدرة التكريرية والتشغيلية للشركة حتى سنة 1994م عندما استطاعت إعادة مستويات التكرير لسابق عهدها. بلغت القدرة التكريرية للشركة في سنة 2008م ما يقارب 900 ألف برميل يومي"[2].

II.2.2.3.2 مهام ونشاط والهيكل التنظيمي للشركة "KNPC":ونستعرض مهام الشركة النفطية الكويتية وهيكلها التنظيمي كالآتي:

أولا: مهام الشركة: تقوم الشركة بعدة مهام ونشاطات في الصناعة النفطية نوجزها في ما يلي[3]:

- القيام بعمليات تكرير النفط في الكويت بما في ذلك تصنيع غاز النفط المسال.
- تقوم الشركة بشراء النفط الخام ومخزون التشغيل من مؤسسة نفط الكويت بغرض تكريره ثم تقوم ببيع المنتجات مرة أخرى إلى مؤسسة النفط الكويتية وأسعار هذه المعاملات تحدد وفق اتفاقية التوريد بين الشركة ومؤسسة النفط الكويتية.
- توزيع المنتجات داخل الكويت بالنيابة عن مؤسسة نفط الكويت.
- كما تقوم المؤسسة بتحديث المصافي الثلاث الأخرى التي أصبحت مسؤولة عنها وهم مصفاة ميناء الأحمدي ومصفاة ميناء عبد الله والمصفاة الشعبية.

---

[1] -http://www.kpc.comkw/ar/aboutkpcar/kuwaitoilhistory/defau/t.aspx

[2]- مجلة الاقتصادي الكويتي، العدد 476، جويلية 2010.

[3] -Mourad PREURE, Op.Cit,.PP465-470.Texte adapté.

– العمل على توسيع دائرة التسويق المحلي لتغطية الطلب المتزايد على المنتجات النفطية وزيوت الشحم.

ثانيا: نشاطات الشركة: وتتولى إدارة مصافي النفط كما تقوم بتسويق زيت الوقود في محطات التعبئة التابعة للشركة في السوق المحلية. مصافي الشركة وهي عدة :

– مصفاة ميناء الأحمدي: وتضم وحدة لمعالجة وتخزين الكبريت.

– مصفاة ميناء عبدالله: وتضم وحدة لإنشاء الفحم النفطي.

– مصفاة الشعبية: وتضم وحدة لمعالجة المخلفات الثقيلة.

– مصفاة الزور، وتعتبر من أكبر وأحدث المصافي في الشرق الأوسط. وتنتج المصافي العديد من المنتجات النفطية، ولاسيما الغاز والنافثا والكيروسين (الوقود المنزلي ووقودالطائرات) وزيت الغاز وزيت الوقود إضافة إلى بعض المنتجات الثانوية مثل الكبريت والفحم النفطي والبيتيومين.

وتقوم شبكة الأنابيب بنقل زيت الوقود إلى مستودعين للتخزين، يقع أحدهما في صبحان والآخر في الأحمدي، والنافثا والكبريت إلى شركة صناعة الكيماويات النفطية، ووقود الطائرات إلى مستودع الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود. والغاز المسال إلى مصنع تعبئة الغاز وزيت الوقود إلى محطات توليد الطاقة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للشركة الكويتية KNPC: تعتمد الشركة الكويتية في تحقيق أهدافها ومهامها بالاستناد على هيكلها التنظيمي والممثل في الشكل الموالي .

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي للشركة النفطية الكويتية "KNPC"

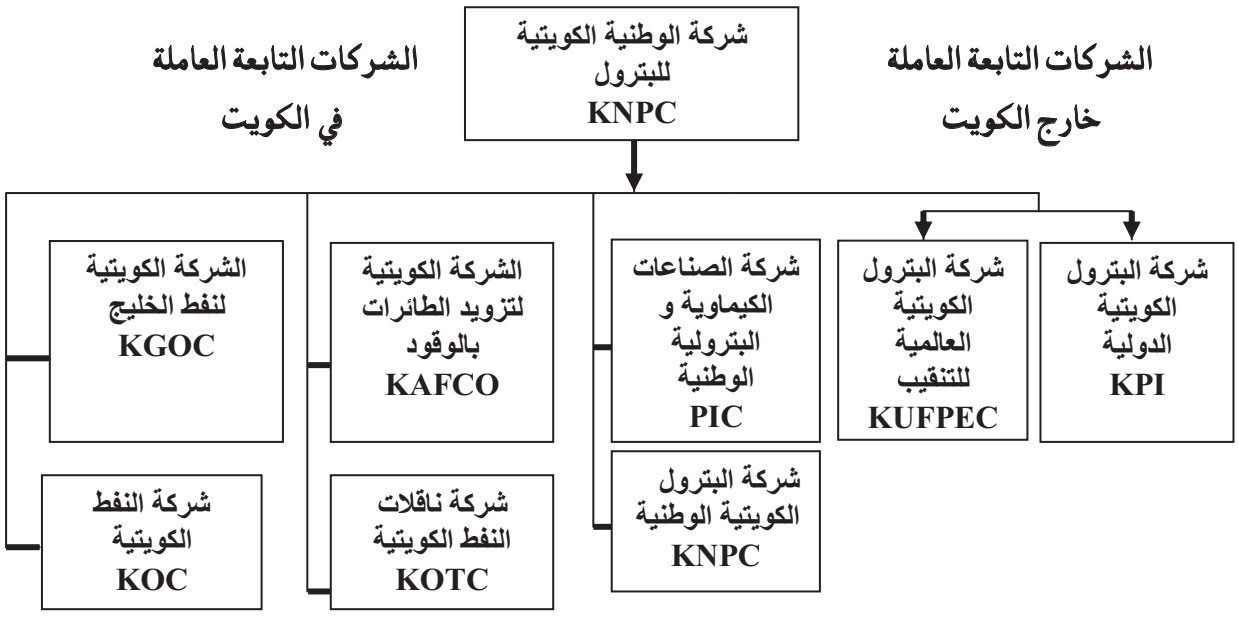

المصدر: قاليري مارسيل و جون ق ميتسل ، مرجع سبق ذكره، ص373.

حيث قامت الشركة الوطنية الكويتية بتأسيس عدة شركات فرعية تابعة لها، لكل منها مهام تتناسق فيما بينها لتحقيق الأهداف المسطرة، والتي تضم جميع أنشطة القطاع النفطي الرئيسية من استكشاف، وإنتاج، وتكرير وتسويق، ونقل وصناعة البتروكيماويات التي نمثلها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): الشركات النفطية الكويتية الفرعية التابعة لشركة الأم الوطنية

الشركات التابعة	تاريخ التأسيس	المهام
شركة نفط الكويت(KOC)	1934	البحث، التنقيب، الإنتاج، التصدير
شركة النفط الوطنية الكويتية(KNPC)	أكتوبر 1960	تسويق المنتجات النفطية المكررة محليا وعالميا
شركة الصناعات البتروكيماوية(PIC)	23 جويلية 1963	إنتاج وتسويق الأسمدة والبتروكيماويات
شركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود	1963	تزويد الطائرات بالوقود
شركة ناقلات النفط الكويتية(KOTC)	1975	نقل النفط والمنتجات النفطية للأسواق العالمية
شركة استكشافات النفطية الخارجية(كوفبك)	1981	التنقيب، الإنتاج خارج الكويت
شركة النفط الكويتية العالمية(KPI)	1983	تسويق المنتجات النفطية عالميا و الإشراف على برامج التكرير المتنوعة
الشركة الكويتية لنفط الخليج	10 فيفري 2002	الاستكشاف، الإنتاج،النقل، التصدير

Source :- Revue Tiers Monde, «**Formes et Mutations des Economies Rentières au Moyen-Orient** » Presse Universitaires de France,Paris, 2000.PP12-13, texte adapté.

II.3.2.3.2 أهداف وانجازات وأفاق الشركة "KNPC":

أولا: أهداف الشركة: ونلخصها فيما يلي: [1]

- تعزيز مكانة مؤسسة النفط الكويتية لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.
- المساهمة بشكل كبير في دعم وتنمية الاقتصاد الكويتي.
- تلبية الطلب في الأسواق الدولية لمنتجات النفط والمنتجات النفطية لترقية النوعية في المستقبل من أجل تلبية مواصفات المنتجات المطلوبة.
- تحقيق النمو في مجال البتروكيماويات، سواء داخل وخارج الكويت.
- ضمان تلبية الحاجة لرأس المال العامل وإدارة التدفق النقدي من العمليات بكفاءة من أجل تقليل التكاليف وتعظيم العوائد.
- وضع وتطبيق نهج وسياسات مشتركة لإدارة جميع المخاطر التي تواجه المؤسسة في الطريقة الأكثر كفاءة وفعالية.
- تحسين عملية تطبيق أحدث التقنيات المتاحة ذات الصلة وتطبيقاتها.

[1] انظر: - عصمت محمد علي الخياط تحت إشراف د.حازم محمد عتلم و د.خالد سعد زغلول،" **عقود الدولة النفطية في القانون الدولي العام في ظل النظام القانوني الكويتي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الكويت،1998، ص 105. بتصرف.

-Mourad PREURE, Op.Cit, PP470-472, texte adapté.

– وضع خطة شاملة طويلة الأمد وبرنامج للاستثمار في مجال البحوث والتنمية وتشغيل المصافي المحلية بطريقة فعالة ومرنة ومتوافقة مع التغيرات في أسواق النفط العالمية، وكذا إلى تحقيق أقصى قدر من القيمة المضافة .

– تلبية الطلب في الأسواق الدولية لمنتجات النفط والمنتجات النفطية لترقية النوعية في المستقبل من أجل تلبية مواصفات عالمية.

– تعتمد الشركة الوطنية على عدة قيم في تحقيق أهدافها وهي (تحفيز البيئة، ورضا العملاء، والعمل الجماعي، والثقة، والالتزام، والصدق والنزاهة والشفافية، والجودة والتميز والابتكار).

ثانيا: إنجازات الشركة النفطية الكويتية "KNPC": حيث نلخص أهم انجازات الشركة في العشر السنوات 2000 الى 2010 في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2–14): أهم إنجازات الشركة النفطية الكويتية "KNPC" فترة (2000–2010)

النشاطات	2005–2000	2010–2006
الانجازات في قطاع النفط	–افتتاح رصيف الزيت الجديد في ميناء الأحمدي. –مشروع توسعه وحدتي إزالة الكبريت من مختلف التقطير الجوي. –تفوز مصفاة ميناء عبد الله بجائزة أفضل مصفاة. –تطبيق 85% من نظام السلامة والصحة والبيئة. –إكمال دراسة مشروع تطوير المصافي. –اتخاذ عدد من الخطوات البيئية الهامة بهدف حماية البيئة ومكافحة التلوث. –حصول الشركة على شهادة الايزو 14000 الخاصة في نظم إدارة حماية البيئة . –حصول الشركة على شهادة الايزو 9001 وبذلك تكون أول مصفاة في الشرق الأوسط تحقق هذا الانجاز . –افتتاح وتدشين في 22 /2001/04 مركز التجميع في أم القدير غرب الكويت. –توقيع في 2005/01/25، على اتفاقية لتطوير مراكز التجميع ومحطات التعزيز مع شركة بتروفاك. –إطلاق إستراتيجية MMBOPD 2005/03/19 لزيادة الإنتاج 4 مرات مما كان عليه . –بناء 8 خزانات عملاقة سعة كل منها 618000 برميل. –توقيع اتفاقية مع شركة دايليم لبناء9 خطوط نقل للنفط الكويتي في سنة 2005.	–حقق معدل التكرير اليومي من المصافي الثلاث رقما قياسيا يتجاوز 900 ب/ي. –حققت الشركة ربحية وصلت الى671 مليون دولار. –حققت الشركة خلال هذه الفترة ربحية عالية بلغت 856.2 مليون دينار كويتي. –محافظة الشركة على تشغيل معامل التكرير لديها بأقصى طاقة ممكنة، التي وصلت إلى 867.7 برميل يومي. –رفعت الشركة من طاقتها التكريرية إلى 800 الف برميل يومي من المنتجات الصديقة للبيئة. –انجاز المرحلة الأولى من مشروع الوقود البيئي لمرحلة التصميمات الهندسية الأولية. –إنجاز قدر كبير من عمليات التخطيط والتصميم لمسح المنطقة المقسومة بواسطة المسح الجوي المغناطيسي والجاذبية وكذلك المسح الزلزالي الثلاثي الإبعاد. –تطوير حقل جنوب أم قدير عن طريق التركيز على النفط المتبقي ذات النفاذية المنخفضة. –الوصول إلى نسبة 0% من تصريف المياه المصاحبة إلى الحفر المكشوفة وذلك عن طريق حفر أبار لحقن هذه المياه. –اسناد عدد من المناصب القيادية في عملية الحفر والتنقيب مشتركة إلى مجموعة من الكفاءات النفطية. –البدء بمشروع المسح الزلزالي ثنائي وثلاثي الأبعاد لبدء باستكشاف وتطوير حقل غاز الدرة. –حققت مصافي الشركة خلال هذا العام انجازاً متميزاً تمثل في تحقيقها رقماً قياسياً في المعدل اليومي لتكرير النفط.

المصدر: بالاعتماد على : – تقارير سنوية لشركة **KNPC** من سنة 2005 الى 2010. بتصرف.

– مجلة الاقتصادي الكويتي، العدد 476 ، جويلية 2010.

.http://www.kpc.comkw/ar/aboutkpcar/kuwaitoilhistory/defau/t.aspx

ثالثا: أفاق الشركة النفطية الكويتية "KNPC": أهمها ما يلي:[1]

– رفع الطاقة الإنتاجية الحالية لمؤسسة النفط الكويتية: وضعت المؤسسة إستراتيجية جديدة لرفع طاقتها الإنتاجية من النفط الخام والمقدرة بنحو 3 مليون برميل يوميا إلى 3,5 مليون برميل يوميا بحلول سنة 2015.

– المشروعات النفطية التي تعتزم تنفيذها مؤسسة النفطية الكويتية حتى سنة 2030: تعمل الشركة على تطوير القطاعات النفطية وتشمل الاستكشاف والإنتاج والتكرير البتروكيماويات وغيره كما تهدف في خطتها الإستراتيجية للوصول إلى قدرة إنتاجية قدرها أربعة ملايين برميل يوميا بحلول سنة 2020 والحفاظ على هذا المعدل حتى سنة 2030 وبتكلفة 273 مليار دولار.

– مشروع قطاع التكرير شركة النفط الوطنية (مشروع المصفاة الرابعة): وصف بأنه أكبر مشروع في منطقة الشرق الأوسط إذ تم تصميمها وفق أحدث المعايير البيئية لتكرير النفوط الثقيلة والحمضية داخل الكويت لتوفير وقود نظيف بيئيا لمحطات إنتاج وزارة الكهرباء والماء إضافة إلى تصدير المنتجات الخفيفة المطابقة لأفضل المعايير العالمية.

أما فيما يخص مشاريع الغاز، إنشاء وحدة الغاز الرابعة ووحدة الغاز الخامسة لرفع طاقة، معالجة الغاز إلى 4 مليارات قدم مكعب من الغاز يوميا للتعامل مع رفع الطاقة الإنتاجية للغاز الحر والمتوقعة لشركة نفط الكويت.

– الشركة الكويتية للاستكشافات النفطية الخارجية (كوفبيك): لدى كوفبيك خطة إستراتيجية طموحة لزيادة الإنتاج المقدر بـ80 ألف برميل نفط مكافئ إلى 20 ألف برميل نفط مكافئ في العام 2020 والمحافظة عليه وكذلك مضاعفة الاحتياطيات الحالية من النفط المكافئ لنفس الفترة.

– مؤسسة النفط الكويتية: تسعى لزيادة صادراتها للصين لأكثر من مثليها لتبلغ 500 ألف برميل يوميا في حين يعطي الصين ثاني أكبر مشتري للنفط في العالم في سنة 2010 بامدادات مستقرة واستمرار ارتفاع الطلب الموافق للنمو الاقتصادي.

– مؤسسة النفط الكويتية: تتطلع الشركة الكويتية لمشاركة شركات نفط عالمية في حصتها البالغة 50% في المشروع الذي سيقام في غرب "**قوانغينغ**" في الصين. وسيوفر المشروع للكويت سابع أكبر مصدر للنفط الخام في العالم بتحقيقها بيع مستقرا لنفطها.

II.3.3.2 حالة شركة النفط الجزائرية "سوناطراك Sonatrach": يكتسي قطاع المحروقات في الجزائر أهمية كبيرة كونها مادة استراتيجية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، فهو بمثابة المورد الأساسي إن لم نقل الوحيد للمشاريع

[1] - http://almksb.com/2011/12/07 .
http://www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx?articleid=242647-
http://www.arabs.com/archive/index.php/t-577.html-

التنموية ومورد للعملة الصعبة التي يتم بواسطتها الحصول على التجهيزات الضرورية لعملية التنمية. لذلك أولت الجزائر اهتماما بالغا لهذا القطاع بحيث يتجسد هذا الاهتمام من خلال إنشائها لشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات SONATRACH، التي يتم التعرف إليها من خلال النقاط التالية: [1]

II.1.3.3.2 نشأة الشركة الوطنية "سوناطراك": تعتبر سوناطراك من أول المؤسسات التي تم إنشائها بعد الاستقلال حيث في الأصل كانت هناك مؤسسات فرنسية تقوم بعملية استخراج وإنتاج النفط (المحروقات) ومن بينها، الشركة الفرنسية CFPA وهذا إبان الاستعمار الفرنسي. وفي سنة 1963 أنشأت الدولة شركة سوناطراك وأوكلت إليها مهمتي النقل والتسويق المحروقات، أما الإنتاج فقد كان محتكرا من قبل الشركات الفرنسية[2]. وقد مرت شركة سوناطراك بعدة مراحل حتى أصبحت بما هي عليه الآن، ونلخص هذه المراحل فيما يلي:

أولا: مرحلة التأسيس: تأسست المؤسسة الوطنية سوناطراك أي الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات، بموجب الأمر 63-491 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 31-12-1963. لتوكل لها جميع المهام الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال وكانت أولى مهامها هو انجاز أنبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو والذي بلغ طوله 801 كلم، وقد تم إنجازه في مدة لا تتعدى 20 شهر. [3]

بعدها تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك بفضل المرسوم رقم 296/66 الصادر في 1966/09/22، بحيث أصبحت تشمل كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات والمواد المشتقة منها إلى جانب استغلالها، معالجة وتحويل المحروقات بالإضافة إلى نقلها وتسويقها، وامتلاك منشآت المعالجة الصناعية للمحروقات.

وأرادت الجزائر من خلال هذه الشركة أن تتزود بجهاز يسمح لها بإنجاز سياسة نفطية مستقلة عن الكارتل النفطي الموجود آنذاك قبل الاستقلال، حيث كان الاهتمام المتزايد للدولة الجزائرية هو كل ما من شأنه أن يرفع قيمة ثروتها الوطنية وخاصة في ميدان المحروقات الذي شكل أعلى نسبة من إيرادات الدولة.

وقد دفعت هذه الأهمية بالمؤسسة سوناطراك إلى أن تصبح شركة كبرى ومتكاملة وتتحكم في أعلى مستويات الصناعة النفطية والغازية من خلال تأميمها لقطاع المحروقات.

---

[1] • (SO **:SOCIETE, NA: NATIONAL, TRA:TRANSPORTS, C :COMMERCIALISATION,H: HYDROCARBURES)** **و التي تعني باللغة العربية المؤسسة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات.**

[2] – أمينة مخلفي ،،" **أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين"**، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[3] -Abdelatif Rebah, « **Sonatrach – Une Entreprise Pas Comme Les Autres »,** Editions CASBAH, Alger, 2006 P 211, texte adapté.

ثانيا: مرحلة التأميم: وبحلول سنة 1971 وإصدار قرار تأميم المحروقات في 24-02-1971، عمدت الشركة إلى تغيير مسار المسترجعات التامة للثروات النفطية والغازية والتحكم الأفضل في التكنولوجيا الخاصة بقطاع المحروقات. وكذلك انتهاج أنماط جديدة في التسويق، الشيء الذي من ورائه تأتي العملة الصعبة اللازمة للتنمية الاقتصادية وذلك بالسيطرة المطلقة على الثروات النفطية.[1]

وقد وصل عدد عاملين المؤسسة في سنة 1981 إلى 103.000 عمال، مما جعل المؤسسة تخضع إلى اعتماد سياسة إعادة الهيكلة المنتهجة آنذاك ونتج عن ذلك انسحاب المؤسسة الوطنية " سوناطراك" من النشاطات الثانوية كالخدمات النفطية والبتروكيميائية والتكرير وتوزيع المحروقات، حيث انفردت بنشاط البحث والإنتاج والنقل بالإضافة إلى معالجة الغاز وتسويق المحروقات، فعلى أساس توجيهات المخطط الخماسي 1980-1984أنشأت 18مؤسسة مستقلة عن المؤسسة الأم، والتي تهتم بكل من نشاطات الإنجاز وكل المصالح المتعلقة بميدان المحروقات. وتم إعادة تقسيم المؤسسات إلى 17 مؤسسة بحسب نشاطات المنبع، والنقل، والمصب والتسويق الممثلة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-15): المؤسسات النفطية الجزائرية حسب نشاطات الصناعة النفطية

نوع نشاط الصناعة النفطية	اسم الشركة	نسبة المساهمة
أنشطة المنبع	-المؤسسة الوطنية للهندسة والبناء ENGCB .	%100.
	-المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP .	%100.
	-المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP .	%100.
	-المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء ENAGEO .	%100.
	-المؤسسة الوطنية للحفر (التنقيب) ENAFOR .	%100.
	-المؤسسة الوطنية للأشغال النفطية الكبرى ENGTP .	%100.
أنشطة النقل عن طريق الأنابيب	-المؤسسة الوطنية للنقل البري عن طريق الأنابيب ENAC	%100.
أنشطة المصب	-المؤسسة الوطنية لتكرير النفط والغاز NAFTAC	%100.
	-المؤسسة الوطنية لصناعات البتروكيميائية ENIP	%100.
	-شركة هليوس HELIOS .	%51.
	-المؤسسة الجزائرية لانجاز المشاريع الصناعية SARPI	%50.
	-المؤسسة الجزائرية لطاقة AEC.	%50.
	-المؤسسة الجزائرية لطاقة الجديدة NEAL.	
	-وكالة ترقية وعقلانية استعمال الطاقة APRUE.	
أنشطة التسويق	-المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات النفطية المكررة NAFTAL .	%100.
	-مؤسسة تجهيز وتسويق الغازات الصناعية COGIZ	%100.
	-مؤسسة الشحن هيروك SNTIM – HYPROC	%100.

Source: - Ministère de l'Energie et des Mines, Chakib Khelil, **« Les Hydrocarbures Dans Le Mouvement De Globalisation et les Options de L'Algérie – La nouvelle Politique Energétique Algérienne »**, Novembre 2000. PP101- 105 .

[1] – عاطف سليمان، **"معركة ا لبترول في الجزائر"** ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت، الطبعة الأولى، أفريل 1974، ص95-106. بتصرف.

II.2.3.3.2 مهام ونشاط والهيكل التنظيمي للشركة الوطنية " سوناطراك": أوكلت لشركة سوناطراك عدة مهام من خلال ممارستها لنشاط الصناعة النفطية عبر مراحلها المختلفة (المنبع، والنقل، والمصب).

أولا: مهام الشركة الوطنية سوناطراك: إن مهام شركة سوناطراك عديدة ومتنوعة، حيث عرفت تطورات وتحولات مع صدور كل مرسوم رئاسي جديد، ومع حلول سنة 1998 وإصدار المرسوم 98-48 [1] في11-02-1998 وبناء عليه فإن الشركة أصبحت تعمل على تحقيق المهام التالية[2]:

- التنقيب على المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- إنشاء جميع الطرق والوسائل لنقل المحروقات عن طريق البحر أو البر.
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة تقويم المحروقات الغازية .
- تحويل المحروقات وتكريرها.
- تسويق المحروقات ومشتقاتها داخل الوطن وخارجه.
- تموين البلاد بالمحروقات على المدى القريب والبعيد.
- تطوير وإنماء مختلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر وخارجها مع مختلف الشركات الجزائرية والأجنبية.
- استغلال المنشآت والمعدات وذلك لزيادة القيمة الحقيقية للمحروقات.
- العمل على تحقيق السياسة النفطية بغية تطوير الاقتصاد.
- رفع إمكانية تصدير الغاز والنفط المميع.

ثانيا: نشاط الشركة الوطنية سوناطراك: أصبحت الشركة الوطنية سوناطراك في الوقت الراهن مؤسسة متكاملة تستطيع التدخل مباشرة في كافة مراحل نشاطات قطاع المحروقات. ويمكننا تحليل تطور نشاطات شركة سوناطراك حسب مراحل الصناعة النفطية كالآتي: [3]

أ- **مرحلة المنبع**: والتي تمس النشاطات التالية:

- **التنقيب والاستكشاف**: تعتبر هذه العملية من أهم المراحل التي تمر بها الصناعة النفطية، إذ كانت المؤسسة تتولى في البداية بنفسها نشاطات التنقيب. ولكن في الثمانينات أصبحت تشترك بعقود مع الشركات الأجنبية

[1] – ويتضمن القانون الأساسي للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها و تسويقها – الجريدة الرسمية رقم 07- 15-فيفري98.

[2] - Abdelatif Rebah,Op.Cit,,P 85 , texte adapté.

[3]- Faites connaissance avec la Sonatrach .Sonatrach@sonatrch.dz , texte adapté.

والمؤهلة في هذا المجال الشيء الذي رفع من عدد الآبار المكتشفة بحيث أصبحت الجزائر في سنة 1994 تحتل المرتبة الأولى في ترتيب المستكشفين على المستوى الإفريقي، وتؤكد ذلك من خلال الاكتشاف الهام الذي قامت به المؤسسة الوطنية سوناطراك وشركائها ANADARKO (شركة نفطية أمريكية) و AGIP(شركة نفطية إيطالية) و CEPSA (شركة نفطية إسبانية) وBP (شركة نفطية بريطانية)، في حوض بركين واليزي.

كما شرعت سوناطراك في حملة لترقية مناطق الاستكشاف مما جعلها تحقق اكتشافات هامة، فقد سجلت 16 اكتشاف حقلي جديد في سنة 2008.

– **الإنتاج**: بدأت عملية الإنتاج بالجزائر سنة 1957 بالموازاة مع عمليات البحث عن المحروقات في حقل حاسي مسعود، أما فيما يخص إنتاج الغاز فقد بدأت العملية سنة 1961 من خلال عملية البحث في حقل حاسي الرمل وبعد ذلك تم اكتشاف عدة حقول في عدة أحواض.

إنتاج النفط الخام والمكثفات: "بعدما كان مقدار إنتاج النفط لا يتعدى 66,8 مليون طن سنة 2000 ارتفع إلى 77.7 مليون طن سنة 2010 أي بزيادة تقدر بـ 16.31% "[1]وتهدف المؤسسة الوطنية سوناطراك خلال السنوات القادمة إلى تحقيق أكثر من 100 مليون طن.

إنتاج الغاز الطبيعي: لقد عرف إنتاج الغاز الطبيعي تطورا ملحوظا، باعتباره في الواقع مصدر استهلاك في مجال الطاقة المنزلية والصناعية وهو مادة أولية في الصناعة النفطية ومصدرا هاما للأموال عند تسويقه إلى الخارج، الآمر الذي جعل الغاز الطبيعي يحتل مكانة أساسية في السياسة الطاقوية التي تنتهجها سوناطراك، "إذ بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في سنة 2010 إلى 72,4 مليون طن أي بنسبة زيادة 1.1% مقارنة بسنة 2009"[2].

انجاز الغاز الطبيعي: بدأ تشغيل أول مركب لتمييع الغاز في العالم، في الجزائر وبالتحديد في مدينة أرزيو سنة 1972 وبعدها تم إنشاء مركب ثاني في مدينة سكيكدة ولقد اكتسبت سوناطراك خبرة معتبرة في الصناعات الغازية ولها حاليا 4 مركبات للتمييع[3] وبلغ إنتاج غاز النفط المميع 80,4 بليوم متر[3] في سنة 2010 أي بزيادة تقدر بـ 1,1% مقارنة بسنة 2009 ذا قيمة 79,6بليوم متر[3]."[4]

---

[1] BP Statistical Review of World Energy June 2011, P10.

[2] Idem.

[3] – وتتواجد في: مركب واحد في حاسي رمل و3 مركبات في أرزيو.

[4] BP Statistical Review of World Energy June 2011, P22.

ب– مرحلة المصب: وتضم النشاطات التالية:

- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة المحروقات الغازية.
- تحويل المحروقات وتكريرها.
- رفع إمكانية تصدير النفط والغاز المميع.
- تسويق المحروقات ومشتقاتها داخل الوطن وخارجها.
- تمويل البلاد بالمحروقات على المدى القريب والبعيد.

– **النقل عبر الأنابيب**: تعد عملية نقل المحروقات عبر الأنابيب من بين الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الوطنية سوناطراك والتي تهدف من خلالها إلى ربط الحقول ومراكز الإنتاج ومصانع التحويل والتوزيع المحلية والأجنبية، وقد شهدت شبكة النقل عن طريق الأنابيب تقدما ملحوظا، "حيث بدأ استغلال أنبوب النفط سنة 1959 بين مركز التخزين في حوض الحمراء وميناء بجاية ويبلغ طوله 660 كلم، كما تم استعمال أول أنبوب للغاز الطبيعي في سنة 1961 وكان يربط حاسي الرمل وأرزيو، ووصل عدد الأنابيب إلى 12 أنبوب سنة 1980 وإلى أكثر من 25 أنبوبا سنة 2011 مقسمة على النحو التالي: (12 أنبوبا خاص بالغاز، 14 أنبوبا خاصا بالنفط)"[1].

– **النقل عن طريق البر والبحر**: بسبب الموقع الجغرافي للجزائر التي تعد بوابة أوروبا الغربية فهي تعتمد أساسا في نقل منتجاتها النفطية على النقل البري أي استعمال قنوات الأنابيب بالنسبة للتصدير وكذا لتلبية حاجياتها داخل الوطن، أما النقل عن طريق البحر، تملك المؤسسة الوطنية سوناطراك على 16 باخرة يعمل بها 1060 بحارا متخصصا في نقل الغاز الطبيعي المميع وغاز البوتان والمنتجات المكررة .

– **التسويق**: إن المكانة التي تتمتع بها المؤسسة في السوق العالمية والخبرة التي اكتسبتها في ميدان التسويق باعتباره آخر عملية في مجال الصناعة النفطية وبفضل سياسة التسويق التي طبقتها المؤسسة في بداية سنة 2000، حيث انتقل تصدير النفط والغاز من 124 مليون طن في سنة 2000 إلى 135 مليون طن في سنة 2008 أي بزيادة تقدر بـ 1%.

وللإشارة فإن الاتحاد الأوروبي هو أفضل زبون للمحروقات الجزائرية بنسبة 67 % من إجمالي صادرات المؤسسة سوناطراك.

[1] -Rapport Annuel de Sonatrach, Année 2011.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية "سوناطراك": يضم الهيكل التنظيمي لسوناطراك الإدارة العامة والهيكل العمليات، ويتضمن أربع أنشطة بالإضافة إلى الهيكل الوظيفي الذي يتضمن 9 مديريات و نمثل الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية سوناطراك في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك

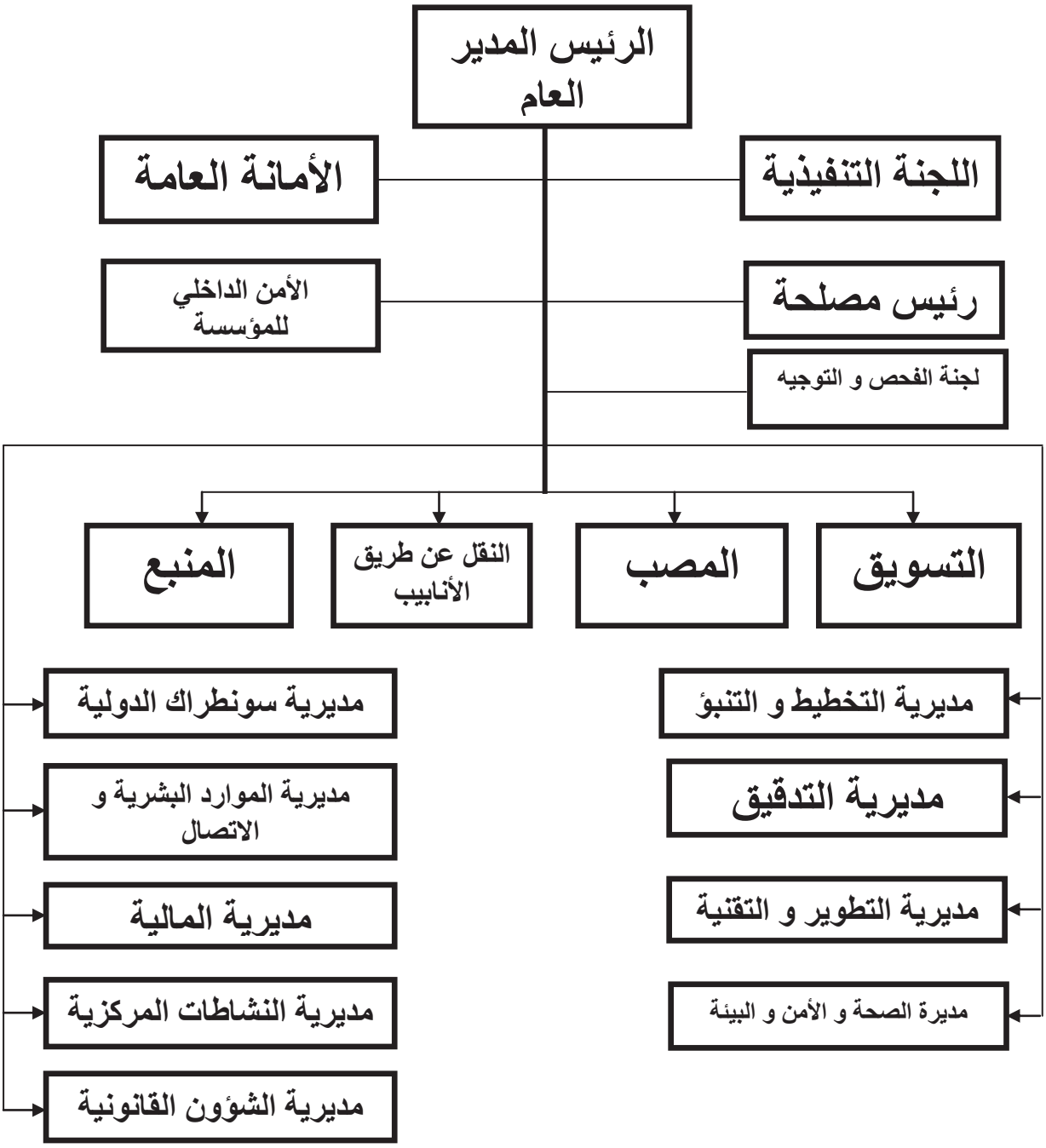

Source : Sonatrach Division Production ,Document Interne, Service de Recherche et Etudes Documentaires, « **les Entreprises qui lui sont associées pour la recherche et l'exploitation des Hydrocarbures liquides – Ordonnance N°71-22 du 12/04/1971.** », 2004.

II.3.3.3.2 أهداف وانجازات وأفاق الشركة الوطنية "سوناطراك" (2003-2011): إن لسوناطراك مجموعة من الأهداف والانجازات الوطنية والدولية نوجزها في ما يلي:

أولا: أهداف "سوناطراك": أهمها ما يلي:

- تقوية الدعم للقواعد الصناعية لتحصيل التكامل الوطني.
- تلبية الحاجيات المتزايدة الوطنية.
- أما هدفها على المستوى الدولي هو أن تكون القائد في ميدان الغاز الطبيعي المميع.
- المشاركة في الانجازات الصناعية والتجارية في الخارج لكي تكون أكثر قرابة من المواطن أو الزبون في الخارج إلى جانب تنويع منتجاتها.
- التحكم في توزيع نشاطاتها مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات بهدف ترقية والتحسين الدائم لشهرتها وصورة علاماتها.
- الحصول على حصة في السوق العالمي لكل منتوج (النفط والغاز) على حدى على مستوى مختلف الدول المستهلكة.

ثانيا: انجازات الشركة الوطنية"سوناطراك" (2003-2011) وأفاقها: نحاول عرض في البداية أهم الإنجازات الخاصة بالشركة الوطنية خلال فترة (2003-2011) ثم عرض الآفاق والأهداف المستقبلة للشركة.

- إنجازات الشركة الوطنية"سوناطراك" (2003-2011): حيث نلخص أهم الإنجازات التي مرت بها سوناطراك فترة (2003-2011) في الجدول رقم (2-6) كالآتي:

الجدول رقم (2-16): إنجازات الشركة الوطنية "سوناطراك" فترة (2003-2011)

السنة	إنجازات الشركة
2003	-زيادة في احتياطات وإنتاج النفط والغاز. -تعزيز البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين والشحن. -تحقيق رقم أعمال بحوالي 24 مليار دولار وذلك عن طريق التأثير في الأسعار والاستفادة من جهود الإنتاج. -وصل مستوى الاستثمار إلى 2 مليار دولار أي زيادة بنسبة 5٪ عن سنة 2002م. -تحقيق اكتشافين هامين (الأول في مارس 2003 والخاص بالنفط أثناء الحفر بالشراكة مع شركة انادركو والثاني في أكتوبر 2003 والخاص باكتشاف الغاز في حوض رغان).
2004	-احتفلت بأربعين عام من النجاح والنشاط والتضحيات التي واجهها عمال سوناطراك. -تحصلت على شهادة الايزو14001 وذلك لإتباعها نهج مبتكر جدا في ما يتعلق بحماية البيئة متمثل في عزل غاز ثاني

	أكسيد الكربون في الطابق السفلي. -انجاز مشروع عين صالح وهو يعتبر اكبر مشروع في الغاز نفذته بالشراكة مع شركة بريتش بيتروليوم. -تنفيد مشاريع التنمية المحلية (إعداد برامج محو الأمية وخلق نشاطات إبداعية لشباب العاطل عن العمل). -أطلقت 3 مشاريع لاستخدام الطاقة المتجددة في ستة مناطق محلية معزولة. -بعد حادثة سكيكدة قامت سوناطراك بتعزيز أحكام منها المتعلق بالمرافق والموظفين من خلال إقامة برامج تحسين إدار المخاطر وإدارة المرافق واحترام البيئة. -حققت سوناطراك في مجال الاكتشاف لوحدها:(-اكتشاف نفطي في منطقة حاسي دزبات وبتحديد في شمال شرق رو الباغل. الى جانب اكتشاف كبير للغاز في منطقة "**بريد**" تقع على بعد 45 كلم في شمال شرق قاسي الطويل). -وفي سبتمبر 2004 حققت اكتشافين آخرين(الأول نفطي في حوض بركين، والثاني غازي في حوض اليزي).
2005	-إنشاء شركة مشتركة تحت اسم "ترانس**ميد واس**" بين سوناطراك والشركة الايطالية ايني للتسويق وزيادة قدرة نقل الغاز حوالي 3.2 مليار متر مكعب. -بلغ حجم الإنتاج النفط والغاز قيمة 232.3 مليون طن للبرميل اليومي بزيادة 4٪ مقارنة بالعام الماضي. -حيث قدرإنتاج النفط الخام بـ 62.5 مليون طن للبرميل اليومي أي بزيادة 35٪ مقارنة بالعام الماضي. -بلغ حجم الاستثمار 290 مليار دج بزيادة قدرها 9٪ مقارنة بسنة 2004.
2006	-بلغ حجم إنتاج المحروقات إلى 229.8 مليون طن بالنسبة لنفط الخام. وبالنسبة للغاز وصل الإنتاج إلى 149.5 مليار متر مكعب. -تطوير مشاريع المصب وإجراء استثمارات في ميادين الصيانة وسلامة المجمعات الموجودة. -وضع وحدة هيليوم بسكيكدة قيد الإنتاج واستلام الخام في مصفاة أدرار. -حيازة منصتين للتنقيب تقعان في عرض البحر المصري بالشراكة مع ستات اويل. أما في جانب الاستكشافات، فقد حققت 17 اكتشاف جديد حيث يفوق هذا الانجاز ضعف الاستكشافات التي تم تحقيقها سنة 2005 م.
2007	-تنمية الاحتياطات وزيادة الإنتاج من خلال تسجيل حوالي 20 اكتشاف جديد خلال هذا العام. -إقامة مشاريع كبرى على المستوى الدولي وزيادة قدرة سوناطراك على تمييع الغاز الطبيعي وزيادة قدرة فصل غاز النفط المسال. -مشاركة سوناطراك في القارة الإفريقية وتسجيل حضورها في عملية المنبع مع الشراكة في مختلف الدول مثل ليبيا ومصر ومالي. كما سجلت شراكة في عمليتي إنتاج و نقل النفط وإنتاج الغاز والغاز المميع في أمريكا الجنوبية وبالتحديد في البيرو.
2008	-المساهمة في تأسيس محطة تحلية مياه البحر (الحامة،بالجزائر) وذلك بنسبة 30٪ مشتركة بينها وبين سونلغاز بنسبة 70٪. توقيع في 2008/02/24، عقد شراكة مع الشركة الإيرانية ناستاران إلكتريك للإنشاء شبكة للتحويل والتوزيع الكهربائيين في منطقة حوض الحمراء ما تسمى بـ: GENERAL ELCTRIC IONISE HAMMA -تحقيق 16 اكتشاف في حقول المحروقات:9منها بطاقاتها الخاصة و7 منها عن طريق الشراكة باليزي في عين ام الناس.
2009	حققت عائدات نفطية قيمتها 13 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2009.
2010	-أعلنت الشركة سوناطراك في أفريل 2010 عن اكتشافين جديدين للنفط والغاز في حوض إيليزي، ليصل بذلك إجمالي عدد الاكتشافات خلال السنة الجارية إلى خمسة. -بلغت قيمة الصادرات النفطية بكافة أنواعها خلال الربع الأول من هذه السنة 32 مليون طن معادل نفط، أي بارتفاع

	قدره 4 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2009. -حققت بوسائلها الخاصة سبع اكتشافات منذ بداية السنة الجارية 2010، وفاقت الاستثمارات في قطاع المحروقات 8.1 مليار دولار سنة 2009.
2011	-اكتشاف سوناطراك عن حقل نفطي جديد بحوض بركين بمحيط رورد يعقوب (كتلة 406أ) الواقع بحوض بركين. وذلك في إطار الشراكة بين سوناطراك و"إي أون غورغاز إي-بي الجيريان دجي أم بي أيتش". -انطلاق نقل الغاز عبر أنبوب ماد غاز إلى إسبانيا في أول ماي من هذه السنة.

المصدر: بالاعتماد على: - التقارير السنوية لسوناطراك من سنة 2000 الى 2010.

- Rapport de Sonatrach, « **Rapport Financier 2009** ».

.www.Sonatrach@sonatrach.dz, **«faites connaissance avec la Sonatrach »** (المطالع عليها يوم 30 ديسمبر 2011

- Chems Eddine CHITOUR, «**Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030**», 7eme journée de l'énergie, Hôtel Hilton.

– **الأفاق المستقبلية لشركة سوناطراك**: ونلخصها فيما يلي[1]:

– إنعاش قطاع الصناعة البتروكيماوية.

– ترقية وتطوير استعمال الطاقات المتجددة وغير المتجددة والأقل تلوثا (الطاقة الشمسية، الغاز الطبيعي، غاز النفط المسال، البنزين الخالي من الرصاص).

– تطهير وإعادة تأهيل المناطق الملوثة.

– إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 95% من الغاز الطبيعي وتوجيهه للاستعمالات المتخصصة.

– تطوير احتياطي النفط إلى 600 برميل في أفق 2015.

– يسعى المجمع إلى تعميق وتنويع الشراكة مع الشركات النفطية العالمية.

– يطمح المجمع إلى إنشاء قطاع بتروكيماوي قوي وتنافسي.

– القيام بمشاريع ضخمة في ما يخص تنمية حقول جديدة للنفط والغاز في قطاع أخر كبير جدا للتمييع.

II. 3 منظمة الأوبك والسوق النفطية:

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها في سنة 1960، بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط، خاصة الدول النامية والمنتجة لهذه المادة الناضبة. وتعد منظمة الأوبك من أهم المنظمات الدولية، كونها احد أهم العملاء في تصدير النفط. حيث تعتبر الدول المنظمة لها من اكبر الدول المنتجة في العالم للنفط والغاز. كما يسجل احتياطها النفطي والغازي اكبر الاحتياطات العالمية.

[1]- www.Sonatrach@sonatrach.dz, « **faites connaissance avec la Sonatrach** ».(المطالع عليها يوم 30 ديسمبر 2011).

وتدخل الدول التي هي محل الدراسة لموضوعنا (الجزائر، والكويت، وفينزويلا) كعضو في المنظمة، بل البعض منها يعتبر من مؤسسي المنظمة. ومن هنا تبرز أهمية دراسة منظمة الأوبك لما لها من تأثير على معطيات عرض النفط في السوق العالمي وعلى أنظمة استغلال النفط للدول المنظمة لها.

II.1.3 ظروف نشأة منظمة الأوبك [1]OPEC، وأهدافها وخصائصها: ونستعرضها في النقاط التالية:

II.1.1.3 ظروف نشأة منظمة الأوبك: منذ الأربعينيات من القرن العشرين ونفط الشرق الأوسط يتزايد في أهميته العالمية، إذ يتميز بوفرة الاحتياطيات، وبسهولة الإنتاج وبانخفاض تكاليفه إلى مستويات تقرب من التكاليف التشغيلية (نتيجة لتقادم معظم استثماراته). وفي الوقت نفسه كان الطلب العالمي على النفط يتزايد بصورة كبيرة بينما يتناقص الإنتاج النفطي للولايات المتحدة، وترتفع تكاليف الإنتاج في المناطق النفطية الجديدة وتزيد هوامش المخاطرة الاستثمارية فيها. ولهذا ركزت الشركات العالمية جهودها على تطوير حقول النفط في الشرق الأوسط، مما أدى إلى تزايد عرض نفط الشرق الأوسط، ومن جهة أخرى قامت الشركات النفطية المستقلة عن احتكار العالمي للنفط بتخفيض أسعارها، تحت ضغط المشاكل المالية الناجمة عن انخفاض السيولة النقدية وارتفاع الإنتاج في المناطق الجديدة. [2]

وانطلاقا من الرغبة في السيطرة على تجارة النفط العالمية قامت الشركات العالمية التي تمثل الاحتكار الدولي، بتخفيض الأسعار المعلنة. وفي تلك الأثناء كانت الاتجاهات الوطنية نتيجة لتزايد الوعي النفطي في فنزويلا، تطالب بحقها في ثروتها النفطية والسيطرة على أعمال الشركات الأجنبية العاملة فيها، والحصول على شروط أفضل عن التي وجدت في عقود الامتياز التقليدي القديم، التي منحتها من قبل.

وعلى الرغم من محاولات الشركات النفطية العالمية لعزل فنزويلا، تم أول اتصال بين الدول المصدرة للنفط سنة 1949. حين تقدمت فنزويلا إلى كل من المملكة العربية السعودية والعراق وإيران والكويت باقتراح لتشجيع تبادل الآراء والأفكار حول أفضل وأنجح السبل لبحث شؤون النفط. وفي سنة 1958م أرسلت حكومة فنزويلا وفدا، لزيارة دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط وهي المملكة العربية السعودية والكويت ومصر وسوريا والعراق وإيران. وعرض الوفد الفنزويلي على هذه الدول مقترحات مبدئية لتنسيق سياسات الدول المنتجة للنفط، وكون المجلس الاقتصادي بجامعة الدول العربية لجنة النفط للإعداد تقرير عن هذه المقترحات.

---

[1] -وتستمد اسمها من الأحرف الأربعة الأولى من الكلمات التالية: Organization of Petroleum Exporting Countries

[2] – فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره ، ص 329 – 330. بتصرف.

وفي 12 فيفري 1959 قامت الشركات النفطية العاملة في فنزويلا والشرق الأوسط، بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط بنسب متفاوتة دون الرجوع إلى الدول صاحبة الشأن. ودفع هذا الإجراء الجامعة العربية لعقد أول مؤتمر نفطي في القاهرة خلال العام نفسه بحضور وفد من فنزويلا وأخر من إيران كمراقبين.

وتبنى المؤتمر قرارا يدعو شركات النفط إلى التشاور مع الدول المنتجة قبل إجراء أي تعديل في الأسعار. كما تم استعراض التقرير الذي قدمته لجنة النفط عن مقترحات فنزويلا، ودعوة الدول المنتجة إلى إقامة لجنة دائمة للتشاور حول شؤون النفط، وضرورة إنشاء شركات وطنية للنفط لتعمل إلى جانب الشركات العالمية التي تحتكر إنتاج النفط في أراضيها. [1]

وفي 19 أوت 1960 قامت الشركات العالمية للنفط بتحدي قرارات المؤتمر وقامت بإجراء تخفيضات جديدة على الأسعار. ولتأكيد التحدي قامت بتخفيض أخر في سبتمبر 1960م، وأصبح سعر برميل النفط (من درجة 34) يعادل 1.80 دولارا واحدا بعد أن كان 2.08 دولارا قبل التخفيض الذي حدث في 12 فيفري 1959. [2]

وكرد فعل لاتجاه الشركات الاحتكارية والرغبة في المحافظة على استقرار أسعار النفط، قامت الدول المنتجة والمصدرة للنفط بعقد مؤتمر ببغداد في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960م بحضور المملكة العربية السعودية والكويت وفنزويلا والعراق وإيران بالإضافة إلى ممثلين عن الجامعة العربية. أين أعلن في نهاية المؤتمر عن إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط "**الأوبك**". [3]

II.2.1.3 أهداف منظمة الأوبك : تهدف المنظمة إلى تحقيق النقاط التالية: [4]

- تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين.
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، والتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط.
- تحقيق عائد عادل في الاستثمارات العاملين في الصناعة النفطية.

---

[1]- Lioubomir MIHAILOVITCH et Jean-Jacques PLUCHART, « **L'organisation des Pays Exportateurs de Pétrole O.P.E.P** », Que Sais-je, 1ere Edition, 1980. PP8-10, texte adapté.

[2] –عبد القادر سيد أحمد "**الأوبيك ماضيها، حاضرها و آفاق تطورها**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1982، ص 03-15.

[3] – فريد النجار، "**إدارة شركات البترول و بدائل الطاقة . قراءة استراتيجية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 210.

[4] – فتحي أحمد الخولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 330-331. بتصرف.

– المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.[1]

ولهذا كانت أهم الدوافع التي شجعت على إنشاء الأوبك رغبة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إحداث تغيير عادل في القوى الاحتكارية لإنتاج النفط والتي عملت على تجاهل مصالحها، وهذا بإيجاد جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض مع القوى الاحتكارية والمتمثلة أساسا في الشركات العالمية للنفط.

ولكن قدرة الدول أعضاء منظمة الأوبك، عند المساومة بالصورة التي تكفل نجاح مثل هذه المفاوضات، واجهت في بادئ الأمر عدة مشاكل منها: [2]

– تحكم الشركات النفطية العالمية بصورة محكمة ومتكاملة رأسيا وأفقيا على الصناعة النفطية.

– تزايد دخول منتجين جدد إلى صناعة النفط، وتنافس الشركات الجديدة (المستقلة) مع الشركات العالمية.

– تزايد عدد مشتري النفط في العالم خاصة في شرق أسيا.

– ارتباط الدول المنتجة مع الشركات العالمية بعقود طويلة الأجل الخاصة في إنتاج النفط .

– انخفاض مستوى الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لإنتاج النفط، وغياب الشركات الوطنية في الدول المنتجة.

إلا أن هذه العوائق والمشاكل، لم تمنع منظمة الأوبك من تحقيق أهدافها المسطرة السالفة الذكر.

II.3.1.3 خصائص منظمة الأوبك: تتجلى خصائص الأوبك في جملة من النقاط كالأتي:

– أنها منظمة على صعيد الحكومات لدول شديدة الاعتماد على صادرات النفط في تمويل التنمية.

– قصر حق العضوية عمليا على الدول النامية.

– أنها ظهرت ككيان سياسي بحيث تتخذ القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين وتتطلب إجماعا مع وجوب موافقة جميع الحكومات.

– تعتبر الأمور السياسية رسميا خارج نطاق المنظمة.

– تباين الدول الأعضاء في البيئة الاقتصادية ومستوى النمو وحجم السكان والقدرات التمويلية الاستيعابية للاستثمار ومدى ارتباطها بالسياسات الدولية.

II.3.2 أهم الدول الفاعلة في منظمة الأوبك وإنجازات المنظمة :

نحاول فيما يلي عرض الدول الفاعلة في منظمة الأوبك ومختلف الإنجازات التي حققتها المنظمة منذ إنشائها الى غاية سنة 2011.

---

[1] . Lioubomir MIHAILOVITCH et Jean-Jacques PLUCHART, Op.Cit, PP20-22, texte adapté.

[2] – حسين عبد الله، "**البترول العربي–دراسات اقتصادية سياسية**"، مرجع سبق ذكره، ص 79. بتصرف.

II.1.2.3 الدول الفاعلة في منظمة الأوبك: إن الدول الفاعلة في منظمة الأوبك تشترط عضويتها تشابه مصالحها النفطية مع مصالح الدول المؤسسة للمنظمة، وبشرط أن يوافق على انضمامها ثلاثة أرباع الدول كاملة العضوية من بينها الخمس المؤسسة للمنظمة. ولهذا توالي انضمام الدول الأعضاء على النحو التالي: (جانفي1961 قطر، وجوان 1962 إندونيسيا وليبيا، ونوفمبر 1967 أبوظبي، وجويلية 1969 الجزائر، وجويلية1971نيجيريا، ونوفمبر 1973 الأكوادور، ومارس 1974 الإمارات العربية المتحدة، ونوفمبر 1975 الجابون (وكانت عضوا منتسبا منذ 1973). [1]

وبذلك اكتملت العضوية عند ثلاثة عشر(13) عضوا، ولكنها تراجعت خلال عقد التسعينات، إلى إحدى عشر (11) عضوا بانسحاب إكوادور في سنة 1992 وأعادت انضمامها في سنة 2007، ثم خروج الجابون في سنة 1996 وكذا انسحاب أندونيسيا في ماي 2008. وسبب خروجهم جاء لعدم قدرتهم على تحمل نصيب متساوي في موازنة المنظمة مع باقي الأعضاء. وفشل المنظمة في تعديل نسب التمويل، بحيث تكون بحسب نصيب كل عضو في حجم الإنتاج أو حجم التصدير. كما طالب بذلك بعض الأعضاء. "وقد سجل أخر انضمام إلى المنظمة وهي أنغولا في سنة 2007 مثلما هو ملخص في الجدول أدناه. [2]

الجدول رقم (2–17): تسلسل أعضاء منظمة الأوبك منذ نشأتها إلى جوان 2012

التاريخ	تسلسل أعضاء منظمة الأوبك
1960/14	إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) بعضوية: السعودية, الكويت, العراق، إيران و فنزويلا
ديسمبر 1961	انضمام قطر لمنضمة الأوبك
ديسمبر 1961	انضمام اندونيسيا و الجماهيرية العربية الليبية
نوفمبر 1967	انضمام الإمارات العربية المتحدة
1969	انضمام الجزائر
1971	انضمام نيجيريا
1973	انضمام الإكوادور والغابون كعضو منتسب
1975	الغابون كعضو كامل
1992	انسحاب الإكوادور
1995	انسحاب كل من الغابون و اندونيسيا
1998	استثنيت العراق من حصص إنتاج الأوبك
جانفي2007	انضمام انغولا
2007	عودة الإكوادور
2008	عودة اندونيسيا
2009	عودة انسحاب اندونيسيا

المصدر: بالاعتماد على: –حسين عبد الله، **"البترول العربي"** ،الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

-Site internet www.opec.com

[1] – حسين عبد الله، **"البترول العربي"** ،الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص 79. بتصرف.

[2] – فتحي أحمد الخولي ، مرجع سبق ذكره ،ص. ص 326 – 327. بتصرف.

ويبقى باب الانضمام مفتوحا لبعض الدول المتوقع انضمامها في القرن 21 وهي: بوليفيا، والمكسيك، ومصر، وسودان، وسوريا وحتى روسيا. ولاشك أن الانضمام الفعلي لهذه الدول في منظمة الأوبك سيعطيها أكثر قوة للتفاوض في سوق العالمية للنفط"[1]. حيث بلغ عدد أعضاء المنظمة حاليا، بإحصائيات سنة 2012، 12 عضوا، والمبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): المخطط الجغرافي لمنظمة الأوبك عبر العالم جوان 2012 (12 عضوا)

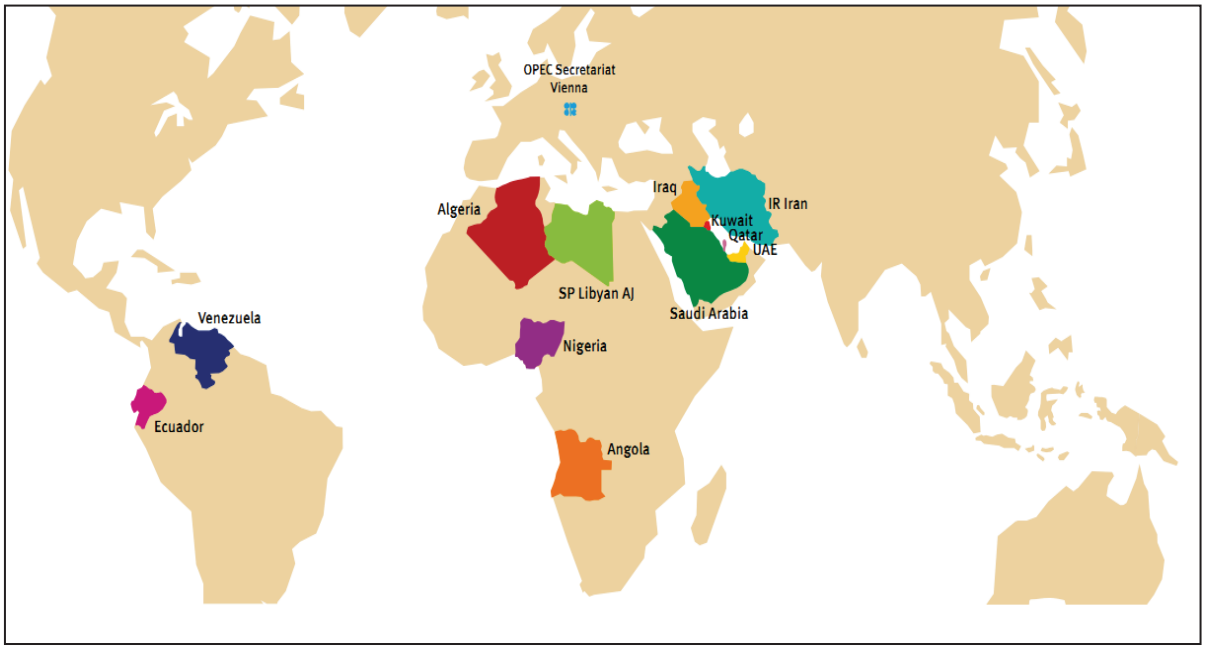

المصدر: http :M//fr.mapsofworld.com/opec-member-map.htm

وفيما يتعلق بمقر المنظمة، فقدكانت جنيف هي المقر الرئيسي للمنظمة منذ إنشائها، حيث تم تحويل المقر رسميا في1 سبتمبر 1965 إلى فينا(النمسا) كمقرا رئيسيا للمنظمة.أما فيما يخص تسجيل واعتماد المنظمة رسميا لدى هيئة الأمم المتحدة، فقد تم في نوفمبر 1962م كمنظمة ذات مركز دولي بين الحكومات.

وفي جويلية من سنة 1965م، قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، أن يقيم علاقات رسمية مع المنظمة، وطلب من سكرتير عام الأمم المتحدة، أن يسعى لضمان حضور ممثلي أوبك اجتماعات الأجهزة المتخصصة في الأمم المتحدة عند تداول الأمور ذات المصلحة المشتركة، وأن يتم معها تبادل المعلومات والمستندات والمعونة الفنية. كذلك كانت أوبك إحدى المنظمات الدولية التي دعيت للحضور كمراقب في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي CIEC[2] الذي عرف اصطلاحا باسم حوار الشمال والجنوب والذي عقد في باريس على مدى الفترة ديسمبر 1975 وجانفي 1988.

[1]-Site internet www.opec.com
[2] Conference on International Cooperation.

II.2.2.3 إنجازات منظمة الأوبك بعد نشأتها: لقد حققت منظمة الأوبك فور إنشائها سنة 1960، عدة انجازات ومطالب نلخصها في النقاط التالية: [1]

II.1.2.2.3 إضافة حق السيادة إلى نظم الامتيازات النفطية: منحت نظم الامتيازات النفطية الشركات العالمية الحق في تعديل الأسعار دون الرجوع إلى الدول صحابة الشأن. ولهذا فإن القرار الدول المصدرة للنفط بإنهاء الفردية في تحديد الأسعار وضرورة الرجوع إلى حكومات الدول المنتجة قبل إجراء أي تعديل في الأسعار. كما طبق مفهوم حق هذه الدول في السيادة على مواردها الطبيعية. ويعتبر هذا القرار إنجازا هاما للأسباب التالية: [2]

– أن هذا التعديل في نظام الامتياز قد خفف من المفاوضات مع الشركات النفطية العالمية.

–أنه يعتبر أول الخطوات التي أثبتت وجود الأوبك كحقيقة من حقائق السوق العالمية للنفط.

– أنه أعطى مغزى عمليا للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أن حق السيادة على الموارد الطبيعية لم يكن أمرا مألوفا في الدول النامية.

– أنه أدخل مفهوم العمل الجماعي، كوسيلة مؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

II.2.2.2.3 توجيه الشركات العالمية لمراعاة مصالح الدول المنتجة: نتيجة لتجاهل الشركات العالمية لمصالح الدول المنتجة فإن سياستها التسعيرية خدمت مصالحها الخاصة ومصالح الدول التي تتبعها ومصالح الدول المستهلكة. ولهذا فإن ظروف سوق النفط في بداية الستينيات شجعت الشركات العالمية على الاستمرار في تخفيض الأسعار المعلنة (والتي كانت أساس حساب الإتاوة وضرائب الدخل الدول المنتجة).

ومن أهم هذه الظروف تزايد دخول الشركات المنتجة المستقلة باتفاقيات استثمارية مختلفة. حيث تم حساب الإتاوة وضرائب الدخل وفقا للأسعار السوقية وليست المعلنة، مما أدى إلى اتجاه هذه الشركات الجديدة لإعطاء خصومات سعريه، بهدف زيادة حصتها في السوق وتقليص ما تدفعه من إتاوة وضرائب الدخل. وبالتالي فإن رغبة الشركات النفطية الاحتكارية الحفاظ على مركزها في الأسواق العالمية، حفزها في تخفيض الأسعار المعلنة دون مراعاة لما سيحدثه ذلك من تخفيض إيرادات الدول المنتجة. ولكن قرار الدول المصدرة بعدم السماح

[1] – سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 247-248. بتصرف

[2] – فتحي أحمد الخولي ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 331- 334. بتصرف.

بتخفيض الأسعار بصورة فردية من جانب الشركات الوطنية أوقف الانخفاض المستمر في الأسعار المعلنة، كما أنه تم توحيد طرق احتساب الإتاوة، الضرائب، الدخل وإعادة تنفيق الإتاوة.[1]

II.3.2.2.3 إلغاء مسموحات التسويق: أخذت الشركات النفطية مسموحات بحوالي 4,5 سنتات عن كل برميل مقابل تسويقها. وفي سنة 1968م، اتفقت أوبيك مع هذه الشركات على إلغاء هذه المسموحات. مما أدى إلى زيادة إيرادات الدول المنتجة من برميل النفط.

II.4.2.2.3 اكتساب الخبرة الفنية والإدارية: نتيجة تزايد دور الأوبك في صناعة القرارات والسياسات الإنتاجية والتسعيرية، فقد اكتسب أعضائها خبرات متزايدة في مجال النفط. وقد نتج عن ذلك نجاح الأوبك في جمع ونشر المعلومات والإحصائيات النفطية وإعداد الدراسات التي يفترض فيها أن تكون أكثر دقة في التعبير عن مصالح الدول الأعضاء.

II.3.3 موقع منظمة الأوبك في سوق النفط العالمية: حققت منظمة الأوبك منذ نشأتها إلى غاية سنة 2011 موقع مهم على ساحة سوق النفط العالمي حيث نستعرضه في النقاط التالية:

II.1.3.3 الأوبك والنفط كسلاح سياسي (1973): شهدت السنوات (من 1967 إلى 1972م) ظروفا وعوامل نفطية اقتصادية وسياسة جديدة دعمت سلاح النفط، وأعزت بالعودة إلى استخدامه من جانب العرب بفعالية أعظم، مستفيدين من الظروف المواتية الجديدة والدروس السابقة المستفادة سنتي 1956 و1967م.

حيث تم إعادة استخدام سياسة سلاح النفط من طرف العرب خلال حرب أكتوبر 1973، وكان لأول مرة يستخدمونه فيها بنجاح. ومنذ ذلك الوقت وأهمية النفط في السياسة الدولية تتزايد. ولهذا فقد أصبح النفط يخضع لقواعد التخطيط السياسي، بالإضافة إلى قواعد التخطيط الاقتصادي. وبصفة عامة تهدف الدولة من التدخل في السياسات المختلفة في المدى الطويل، عندما تعجز عوامل السوق عن تحقيق ذلك (لأن مصالح المستهلكين تبدو متناقضة ومتباينة عن مصالح المنتجين في المدى القصير).

أما على الصعيد الدولي فإن استخدام النفط كسلاح سياسي له إطاره وشروطه الخاصة لضمان فعالية تحقيق الأهداف التي ترجى منه، والتي تتراوح بين الرغبة في إلحاق أضرار اقتصادية ملموسة ومجرد الضغط لتحسين شروط المساومة حول أمر ما.

[1] . Lioubomir MIHAILOVITCH et Jean-Jacques PLUCHART, OpCit, PP32-34 , texte adapté.

وإن العوامل التي أدت إلى الاستخدام الفعال للنفط كسلاح سياسي لمنظمة الأوبك والأوابك فترة (1973 الى 1974) نلخصها في النقاط التالية:[1]

– عدم استطاعة الدول الغربية المستهلكة للنفط من تنويع مصادر وارداتها كما حدث في سنة 1956.

– بلغ الإنتاج العربي 32,8 % من الإنتاج العالمي سنتي 1973 و1974، الأمر الذي أصبح مستحيلا معه على السوق الغربي والياباني الاستغناء عن النفط العربي.

– الاستهلاك السريع المتزايد من النفط في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية، ثم تعاظم الاتجاه إلى استخدام النفط كطاقة للمشروعات الصناعية، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، مما انعكس أثره في الارتفاع السريع للإنتاج العالمي من النفط.

– التغيير الجذري للعلاقات بين الدول المنتجة للنفط واحتكاراته العالمية المتعددة الجنسيات. فقد تحولت هذه العلاقات التجارية من "سوق مشترين" إلى "سوق بائعين"، مما أعاد للدول المنتجة تحكمها في تحديد أسعار نفطها وكميات إنتاجها، كما أنه مد النفط بقوة هائلة لأنه دعم إمكانية استخدامه كسلاح سياسي يستند أساسا إلى قدرة الدولة أو الدول المصدرة على تحديد أو وقف هذه التجارة أو التأثير عليها. وعلى العديد من المجالات الصناعية التجارية المتصلة بالاستخدامات الواسعة للنفط.

– منذ أواسط سنة 1973م، أصبحت جميع الدول المصدرة للنفط وبخاصة الدول العربية في موقف اقتصادي بالغ القوة بسبب ارتفاع الأسعار وتراكم عوائد النفط، وزيادة الاستثمارات في الأسواق الغربية، مما أعطى فعالية شديدة في دفع العرب (دول الأوابك) أكثر فأكثر إلى طريق الثقة والقوة والإقدام.

– مصدر آخر لقوة استخدام سلاح النفط وهو أن الولايات المتحدة الأميركية (وهي القوة الأساسية التي تدعم إسرائيل في تلك الفترة)، ازدادت حاجتها إلى النفط العربي برغم من إنتاجها الكبير ومواردها النفطية من كندا وأمريكا اللاتينية. فقبل حرب أكتوبر لم تكن الولايات المتحدة تستورد أكثر من 2 إلى 2.5 مليونين برميل من النفط العربي يوميا، ومع زيادة الاستهلاك الأمريكي السريع، أخذ الاعتماد الأمريكي والغربي على النفط العربي يزداد سنتا بعد سنة. والأهم من ذلك أن النفط العربي كان قد أصبح وحده قادرا على مواجهة الاستهلاك الأمريكي الضخم والمتزايد بسرعة كبيرة.

– بعد حرب أكتوبر 1973، وقبل يوم واحد من إعلان العرب استخدام سلاح النفط، قررت منظمة "الأوبك" رفع الأسعار بنسبة 70%، وفي اليوم ذاته اتخذت دولة الإمارات العربية قرارا مماثلا. وبذلك ارتفع سعر النفط دولارين بالنسبة لكل برميل. وفي ديسمبر من السنة نفسها أصبح في مقدور "الأوبك" أن تعلن رفع الأسعار بنسبة

[1] – حسن فهمي، مرجع سبق ذكره، ص128. بتصرف.

تزيد عن 120%، ثم استمر الارتفاع في الأسعار ليبلغ أربعة أضعاف السعر في سنة 1974م، وهو يواصل في الارتفاع ليومنا هذا من القرن الواحد والعشرون ولكن بقوى وعوامل مغايرة عن القرن الماضي.[1]

– استطاعت الدول العربية المصدرة للنفط، أن تدعم قوتها في النظام النفطي العالمي، بعد تأميم الشركات أو الاستيلاء على المنشآت الإنتاجية. والاحتياطات النفطية التي لم يبدأ استغلالها. وبذلك قلّت الدول المصدرة أظافر سيطرة ونفوذ استغلال احتكارات النفط العملاقة "الشقيقات السبع[2]". كما حققت هذه الدول قوة اقتصادية ومالية كبيرة.

– ظهرت فعالية استخدام النفط كذلك، في كون أن الدول العربية المنتجة للنفط تملك فائضا كبيرا من دخولها، يمكنها من الصمود لآي ضغط اقتصادي أو تجاري للإحباط استخدام سلاح النفط، بعكس الحال في سنتي 1956 و1967.

– عامل آخر دعم فعالية استخدام سلاح النفط في سنة 1973، وهو الخلافات بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبين أعضاء المجموعة الأوروبية الغربية نفسها، وفي مقدمتها الخلافات على الطاقة. فقد كان مستحيلا أن تنجح الدول المستهلكة في تشكيل جبهة موحدة، استجابة لدعوة الولايات المتحدة واضطرت هذه الدول، عندما وقعت الواقعة سنة 1973م، إلى التنافس على عقد الاتفاقات الفردية مع الدول المصدرة وبخاصة الدول العربية لضمان حصولها على النفط، فلم تكن هذه الدول تملك سوى الحد الأدنى من المخزون.
كذلك عملت الدول المستهلكة على توثيق علاقاتها الاقتصادية بالدول المصدرة والحصول على جانب كبير من فوائض دخولها للاستثمار والتنمية ومواجهة الأزمات الاقتصادية والنقدية لديهم.

– ونلخص أهم وآخر عامل في نجاح قوة استخدام سلاح النفط في السبعينات، والتي تمثل في نفس الوقت نقطة انطلاقها وركيزة انتصاراتها وهو قدرة الدول المصدرة على التجمع والتماسك ومواجهة الضغوط، الأمر الذي نجحت فيه منظمتي الأوبك والأوابك العربية حيث تكرر هذا العامل في القرن الواحد وعشرين.

II.2.3.3 الأوبك والسياسة التسعيرية: انتهجت الأوبيك منذ نشأتها في سنة 1960 الى القرن الواحد والعشرين، عدة سياسات تسعيرية تختلف كل حقبة زمنية عن الأخرى بحسب الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل فترة . و نلخص أهم هذه السياسات في النقاط التالية:[3]

---

[1] – Antoine AYOUB, « **le pétrole Economique et politique** », Economica, 1996,PP 70-75.

[2] –**الشقيقات السبع** في الصناعة النفطية هو مصطلح ابتدعه الإيطالي إنريكو ماتي، يشير إلى سبع شركات للنفط سادت في منتصف القرن العشرين في مجالات إنتاج النفط والتكرير والتوزيع. و قد نشأت الأخوات السبع تتألف من ثلاث شركات تشكلت بعد تفكيك حكومة الولايات المتحدة لشركة ستاندرد أويل بسبب" قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار "، إلى جانب أربع منظمات أخرى تمثل شركات النفط الكبرى، لها هيمنة على إنتاج، وتحسين التوزيع، وكانوا قادرين على الاستفادة من الزيادة السريعة في الطلب على النفط وتحويله لأرباح هائلة. و هي (ش ستاندارد أويل أوف نيوجرس ، ش سوكوني موبيل ، ش ساتندارد أويل أوف كاليفورنيا، ش جولف، ش تكساس– أمريكية، ش شيل –هولندية ، انجليزية، ش النفط الانجليزية بي بي–انجليزية). أي (Standard Oil of New Jersey، Standard Oil. of Mobil،Standard Oil.of New York ، Standard Oil of California،Royal Dutch **Shell**، **Texaco** ، Anglo-Iranian Oil Company**BP**، **Gulf Oil**).

[3] انظر : – فتحي أحمي الخولي، مرجع سبق ذكره، ص341. بتصرف.
– سمير التنير، الطبعة الاولى، الجزء الأول، 2007،مرجع سبق ذكره،ص.ص 100-165.

II.1.2.3.3 تطوير اتجاهات ومفاهيم السياسة التسعيرية للنفط: أدى إنشاء الأوبك في سنة 1960م، إلى تزايد ثقل وتأثير الدول المنتجة واتجاه ميزان القوى في السوق العالمية لصالحها. وبالتالي تحسين سياسات تسعير النفط. فأصبح مفهوم تسعير النفط يؤكد على الطبيعة الناضبة للنفط وحق الأجيال القادمة في هذا المورد الحيوي لعمليات التنمية والنمو. كما أصبح تسعير النفط مرتبطا باحتياجات التنمية الاقتصادية والقدرة الاستيعابية للدول المنتجة.

وفي الوقت نفسه ركزت السياسات التسعيرية على مزايا إنتاج نفط دول أوبيك ومراعاة الحفاظ على شروط التجارة الدولية للنفط من الآثار السلبية الناجمة عن تزايد معدلات التضخم أو تقلبات العملات الرئيسية بجانب الأبعاد الاقتصادية الأخرى لتجارة النفط.

ومن هذا المنطلق فقد تمخضت المؤتمرات والاتفاقيات المتتالية عن عدة قرارات هامة، تؤكد الاتجاهات والمفاهيم الجديدة للسياسات التسعيرية للنفط، حيث بدأت دول أوبك في مواجهة شركات النفط العالمية والسعي لزيادة دورها في سوق النفط.

وبعد أن كان دور دول أوبك يقتصر على منع الشركات من إجراء تخفيض في الأسعار، أصبح يمتد بصورة إيجابية نحو المشاركة في تسعيرة النفط. "ففي سنة 1970، قررت الحكومة الليبية رفع أسعار نفطها واتخاذ مجموعة من القرارات المتعلقة بالنفط. وفي جويلية 1970 زاد سعر البرميل من 2.08 إلى 2.85 دولارين، وفي نوفمبر 1970 رفعت الشركات النفطية الأسعار المعلنة في موانئ الشرق الأوسط ونيجيريا بنحو 9 سنتات، كما رفعت نسبة ضرائب الدخل التي تدفعها. وبالتالي نهاية العمل بمبدأ مناصفة الأرباح بعد أن استمر العمل به لأكثر من عشرين سنة"[1].

II.2.2.3.3 انفراد الدول المنتجة بقرارات التسعير(1973): شهدت سوق النفط العالمي خلال سنة 1973م، تزايدا ملحوظا في الطلب على النفط مما أدى إلى ارتفاع الأسعار السائدة في السوق بمعدلات تزيد عن الأسعار المعلنة. ولهذا فقد زادت أرباح الشركات بصورة أكبر من زيادة إيرادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

ورغبة في تعديل عائدات الدول المصدرة للنفط، طالبت أوبك بزيادة الأسعار المعلنة، وعليه تحدد يوم 8 أكتوبر 1973م لعقد اجتماع في فيينا بين الدول الخليجية الست (06) الأعضاء في أوبك وبين ممثلي الشركات

[1]- Antoine AYOUB, Op.Cit, P16, texte adapté.

النفطية العالمية. إلا أن ممثلي الشركات قاطعوا الاجتماع. وفي 16 أكتوبر 1973م، وخلال اجتماع مجدول للأوبك في الكويت أعلنت الدول الأعضاء قرارا غير قابل للتفاوض مع الشركات متضمنا البنود التالية:[1]

– رفع الأسعار المعلنة لبرميل النفط بصورة منفردة بنحو 17% عن الأسعار السابقة ليصبح سعر برميل النفط العربي درجة 34 إلى 3,65 دولار.

– عرض النفط على أي مشتري يدفع السعر المقرر في حالة رفض الشركات النفطية لهذا الارتفاع.

– الاستمرار مستقبلا في تحديد وإعلان الأسعار المعلنة للنفط أسوة بالجزائر وفنزويلا وإندونيسيا.

– تحديد الأسعار المعلنة للنفط على أساس السعر التجاري في الخليج وفي المناطق الأخرى. على أن تحدد فروق الأسعار وفقا لكثافة النفط وتكاليفه (التي تتوقف على الموقع الجغرافي للدول المصدرة).

– الاستمرار في تطبيق اتفاقيتي جنيف، بشأن التعويض عن خسائر تذبذب العملات. وترجع أهمية هذا القرار لكونه أول قرار تسعيري للنفط من قبل الدول المنتجة بمعزل عن الشركات النفطية، تطبيقا لمبدأ السيادة المطلقة لهذه الدول على مواردها الطبيعية.

II.3.2.3.3 الأوبك و سياسة التسعير ما بعد أزمة 1973: نقوم بعرض سياسة تسعير منظمة الأوبك بعد أزمة 1973 من خلال ثلاثة فترات زمنية وهي:

أولا: حقبة الثمانينات: بعد النجاح الكبير الذي حققته منظمة الأوبك في سنة 1973 والذي ألحق أضرار وخيمة على الدول الصناعية والشركات العالمية، شنت وكالة الطاقة الدولية بالتعاون مع شركات النفط الكبرى حملة معادية ضد المنظمة وفق استراتيجية المخزون النفطي[2]، فقد بيع النفط الخام في سوق الفورية بأسعار متدنية قبل أن تصل إلى المستهلك، وامتنع الكثير من الزبائن عن استلام إمداداتها النفطية المتفق عليها من الموانئ الدول المنتجة، ونظرا لهذه الارتباكات انهارت مستويات الأسعار بشكل سريع في السوق الفورية خلال أشهر الأولى من سنة 1986، حيث وصلت إلى 9 دولارات للبرميل بعد أن كان 13.2 دولارا للبرميل في 1980، في حين بلغ إنتاج دول الأوبيك ما يقارب من 19 مليون برميل يوميا خلال جانفي 1986، أي وجود إفراط في عرض النفط و قلة الطلب عليه مما نتج عنه تدهور في أسعار النفط وولادة الأزمة العكسية للنفط سنة 1986. ومن ثم تحول سوق النفط من جديد من سوق البائعين إلى سوق المشترين أي تحكم الدول الصناعية والشركات العالمية في السوق.[3]

---

[1] – فتحي أحمي الخولي، مرجع سبق ذكره، ص343. بتصرف.

[2] – **المخزون النفطي**: هو حجم النفط الموجود بصورة فعلية، والمستخرج من باطن الأرض ليخزن في إحدى صورة التخزين، حيث تلجأ الدول وشركات النفط إلى تخزين كميات من النفط في صورته الخام وفي صورة منتجاته المكررة.

[3] – سمير صارم،" **انه النفط يا** (....) **الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**"، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، 2003،ص 115-120. بتصرف.

وقد نتج عن هذه الأزمة عدة نتائج سلبية مست دول الأوبك أهمها: [1]

– انخفاض عائدات الدول المصدرة للنفط من العملة الصعبة و تدهور اقتصادها.

– إبرام صفقات يتم بموجبها بيع المنتجات النفطية بأي سعر ممكن حيث أن المنتجات المصنعة لا تخضع لأسعار الأوبيك الرسمية.

– عقد دول الأوبك اجتماع في بريوني (يوغوسلافيا) في 25 الى30 من جانفي 1986 ، اتفق فيها معظم الأعضاء على تحديد سقف الإجمالي للإنتاج المحدد بـ 17.5 مليون برميل يوميا في اليوم ومستوى الأسعار يتراوح ما بين 17 إلى19 دولارا للبرميل.[2]

ثانيا: حقبة التسعينات: تميزت فترة التسعينات بعدد من الاضطرابات أهمها: [3]

– هيمنة النظام الرأسمالي على العالم بسقوط النظام الاشتراكي في سنة 1991.

– ضعف نفوذ الأوبيك بسبب الخلافات بين الأعضاء وانعدام المواقف بينهم وكان هذا التحول في أحوال الدول العربية بعد حرب العراقية الإيرانية والعدوان العراقي على الكويت الذي أدى بدوره إلى خلق ديون ثقيلة على عاتق دول الشرق الأوسط.

– كما تميزت هذه الفترة بتراجع الإنتاج النفطي في كل من الو.م.ا, الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة.

حيث شهدت هذه الفترة انخفاضا حادا في أسعار النفط التي وصلت إلى 18دولار للبرميل في منتصف شهر مارس 1991 ثم 15,35دولارا في سنة 1994 وانهار إلى 12,28 دولارا في سنة 1998 بسبب الخلل الوارد بين العرض والطلب نتيجة تحكم الدول المستهلكة في الطلب وتدهور سياسة دول الأوبيك مما ألحق أضرار معتبرة على اقتصاديات دول الأوبك بانخفاض عوائدها النفطية[4].

ثالثا: حقبة القرن الحالي: قامت الأوبك في ضوء اقتراح فنزويلي (بعد انتخاب الرئيس الجديد Chavez في سنة 1998) بدراسة ما عرف بآلية الأسعار التي بدا تطبيقها في مارس من سنة 2000 ومن مقتضاها تحريك الإنتاج بالزيادة أو بالنقصان بما يحافظ على سعر النفط بين الحد الأدنى وحد الأقصى ويحافظ على مصلحة أعضاء الأوبك. كما أن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة أثرت إيجابا على سوق النفط، وارتفع سعر

---

[1] – فتحي احمد الحولي, مرجع سبق ذكره، ص311. بتصرف.

[2]– Antoine AYOUB,Op.Cit, PP233-234.

[3] – سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص.ص 111-114. بتصرف.

[4] – ضياء مجيد الموسوى،" **ثورة أسعار النفط 2004**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

البرميل الواحد مع نهاية 2007 من 60دولار إلى 94 دولارا في سنة 2008 وإلى 87 دولارا للبرميل في سنة 2010.[1]

يظهر موقع الأوبك من هذه الأزمة من خلال الاجتماعات والقمم التي عقدتها من اجل تفادي تقلبات سوق النفط في العرض والسعر. ومن أهم قراراتها نذكر ما يلي:[2]

- التخفيضات التي قامت بها في الإنتاج سنة 2008 نتيجة للارتفاعات المتتالية وغير العادية للأسعار.
- تحديد سقف الإنتاج في سنة 2009 عند معدل 24.84 مليون برميل[3].

II.3.3.3 موقع الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط وأفاقه: ونحاول فيما يلي عرض حصة وموقع منظمة الأوبك من الإنتاج العالمي النفطي فترة (2000-2010)، ثم نعرج على أفاق المنظمة .

II.3.3.3.1 موقع منظمة الأوبك من الإنتاج العالمي النفطي: تم تسجيل استقرار في حصة إنتاج دول الأوبك العربية منها وغير العربية من إنتاج النفط العالمي خلال الفترة (2000-2010)، الى جانب اختلاف في حصص الإنتاج فيما بين دول أعضاء منظمة الأوبيك ودول خارج منظمة الأوبك مثلما هو مبين في الشكل رقم (2-5).

الشكل رقم (2-5): حصة منظمة الأوبك من الإنتاج العالمي النفطي (2000-2010)

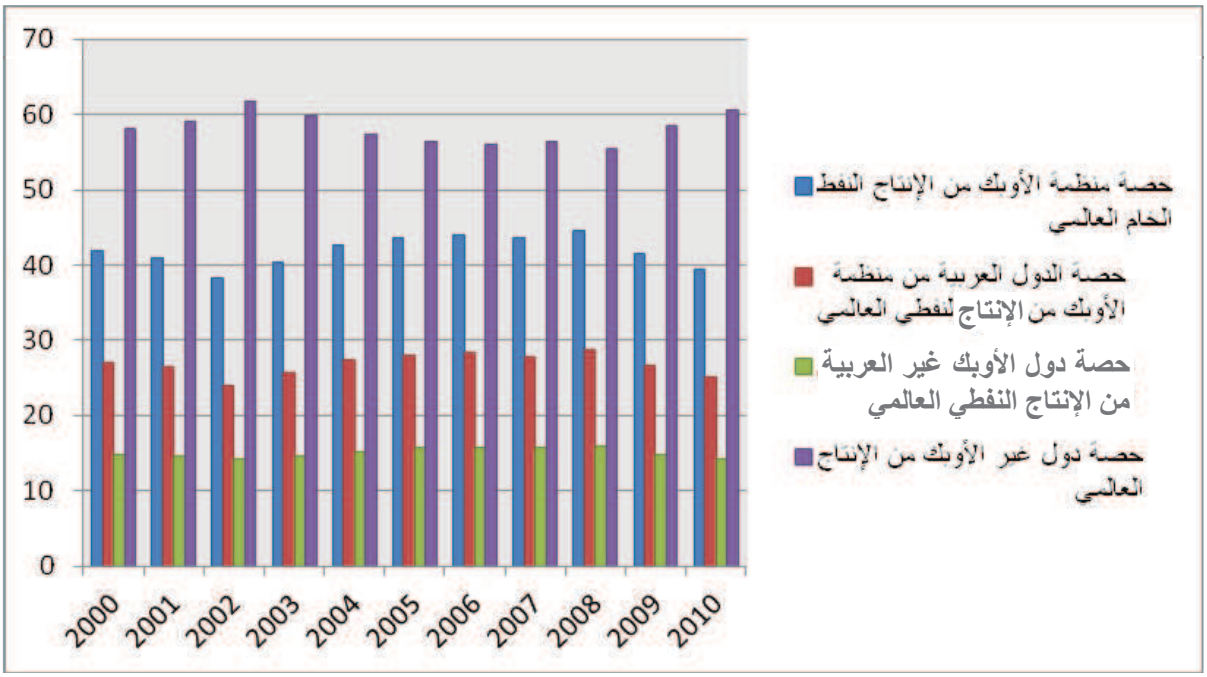

المصدر: بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي BP ، التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2010 .

[1]- Alternatives Economiques, « **Venezuela- La Manne Pétrolière Sourit à Hugo Chavez », N°187, Décembre 2000**.

[2]- OPEC : Annual Statistical Bulletin (2010-2011) Edition

[3] - انظر الملحق رقم (2-4).

من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (2-5)، يمكن لنا تبيان الملاحظات التالية:

- قدر متوسط حصة دول العربية من دول الأوبك فترة (2000-2010) بقيمة 18674.91 ألف برميل يومي أي بنسبة 26,86%، وقد سجلت متوسط دول غير العربية من دول الأوبك بقيمة 37058.26 ألف برميل يومي أي بنسبة 14,74% لنفس الفترة، مما يعني أن نسبة متوسط حصة دول الأوبك ككل من الإنتاج العالمي للنفط الخام تقدر بـ 41,6% أي بقيمة 29100.5 ألف برميل يومي.
- بينما سجلت حصة نسبة متوسط إنتاج دول غير الأوبك من النفط العالمي نسبة 57,18% لفترة (2000-2010).
- ونسجل كذلك، نقص في حصة دول الأوبك من حصة دول غير الأوبك، التي تأخذ فارق صغير بنسبة 15% ، ويرجع هذا الفارق كون عدد أعضاء الأوبك 12 دولة بينما باقي الدول غير الأوبك عددها حوالي 211 دولة عبر العالم.

وإذا أخذنا إحصائيات سنة 2010 فقط، نسجل فيها الملاحظات التالية:

- قدرت حصة منظمة الأوبك من إنتاج النفط الخام العالمي نسبة 39,4% أي بقيمة 29183 ألف برميل يومي، و60,6 % لباقي إنتاج دول غير الأوبك من نفس السنة، أي ما يعادل قيمة 44879.66 ألف برميل يومي.
- تنقسم حصة منضمة الأوبك الكلية من الإنتاج العالمي نسبتها 39.4%، تأخذ الدول العربية الممثلة في 7 دول نسبة 25.06% أي بقيمة 18570 ألف برميل يومي، وباقي النسبة 14.33% للدول غير العربية وعددها 5 أي بقيمة 10613.5 ألف برميل يومي.[1]

II.2.3.3.3 ترتيب إنتاج النفطي لدول منظمة الأوبك في سنة 2010: تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بنسبة إنتاج تقدر بـ 27.98 % من إجمالي حصة منظمة الأوبك وبنسبة 11,25% من الإنتاج العالمي، تليها إيران ثم فنزويلا على التوالي. بينما تحتل الكويت المرتبة السادسة من منتجي أعضاء الأوبك، أما الجزائر تحتل المرتبة العاشرة بنسبة 4,07% من إنتاج دول الأوبك، وبنسبة 1,6% من الإنتاج العالمي مثلما هو موضح في الجدول رقم (2-18).

[1] انظر الملحق رقم (2-5).

الجدول رقم (2-18): ترتيب إنتاج النفطي لدول منظمة الأوبك بسنة 2010

الوحدة: ألف مليون برميل

الرتبة	البلد	الإنتاج	نسبة الدولة من الأوبيك%	نسبة الإنتاج الدولة من العالم %
01	السعودية	8,165.6	27,98	11,25
02	ايران	3,544.0	12,14	4,78
03	فنزويلا	2,853.6	9.77	3,85
04	العراق	2,358.1	8,08	3,18
05	الإمارات	2,323.8	7.96	3,13
06	الكويت	2,312.1	7.92	3,12
07	نيجيريا	2,048.3	7,07	2,76
08	أنغولا	1,691.2	5,79	2,64
09	ليبيا	1,486.6	5,67	2,00
10	الجزائر	1,189.8	4.07	1,6
11	قطر	733.4	2.51	0,99
12	الإكوادور	476.4	1,63	0,64

المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2010.

II.3.3.3.3 أفاق منظمة الأوبك في الإنتاج النفطي العالمي: تشهد منظمة الأوبك زيادة أهمية بالغة على ساحة سوق النفط العالمية ابتداء من حقبة التسعينيات للقرن الماضي والى أفاق سنة 2030، حيث وردت الدراسة الإحصائية لشركة BP لمنظمة الأوبك في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-6): أفاق إنتاج النفط العالمي لمنظمة الأوبك (1990-2030)

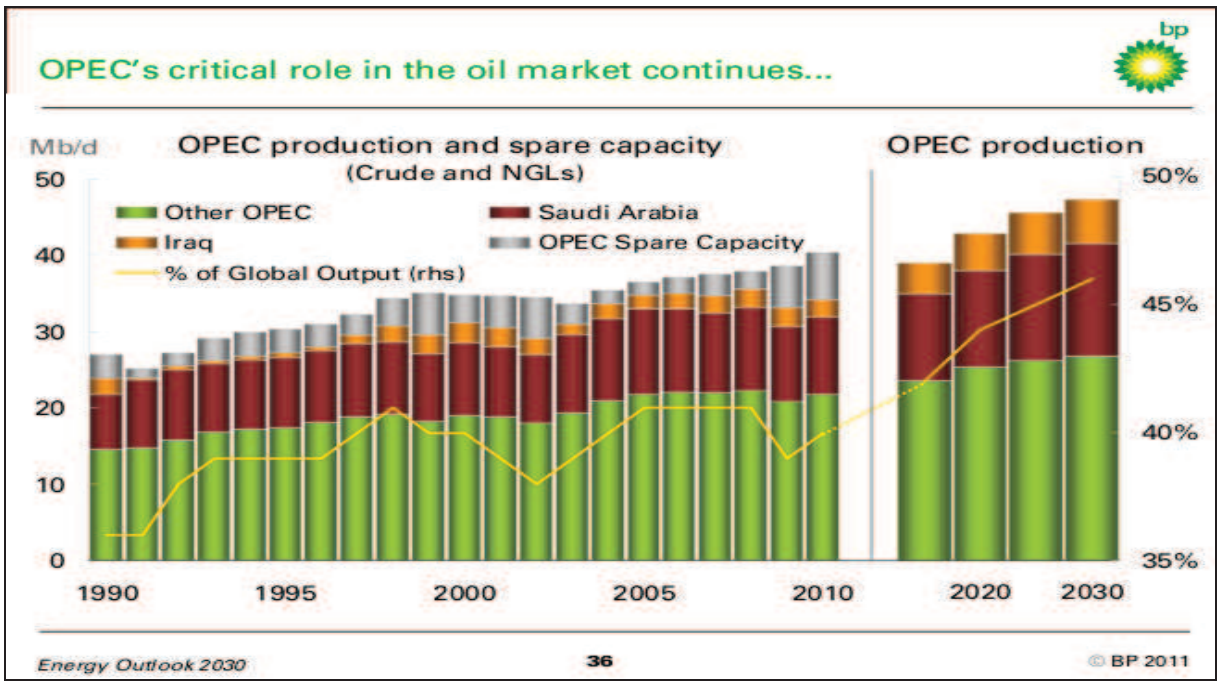

المصدر: BP energy outlook 2010 .

من خلال ملاحظتنا للشكل أعلاه والخاص بأفاق إنتاج منظمة الأوبك من الإنتاج النفطي العالمي فترة (1990-2030)، يمكننا تحليله وفق فترتين التاليتين:

الفترة الأولى (1990-2010): ونسجل فيها الملاحظات التالية:

- تزايد مستمر في إنتاج منظمة الأوبك وكذا قدرة الإنتاج، حيث قدرت قيمة إنتاج النفط الخام لمنظمة الأوبك ككل بـ 25 مليون برميل يومي في سنة 1990، أين سجل إنتاج المملكة العربية السعودية حوالي 12 مليون برميل يومي، وحصة العراق بـ 10 مليون برميل يومي، أما باقي دول منظمة الأوبك (الجزائر، وإيران، وليبيا، والإمارات، واندونيسيا، وانغولا والإكوادور) قدرت بحوالي 3 مليون برميل يومي لنفس السنة 1990.

- بينما في سنة 2010، زادت قيمة إنتاج منظمة الأوبك إلى 40 مليون برميل يومي، تزامنت معها زيادة إنتاج المملكة العربية السعودية والعراق بنفس الوتيرة وكذا باقي الدول مقارنة بنسب 1990. حيث تعود أسباب هذه الزيادة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي لمعظم دول الأوبك؛ وكذا الى زيادة الاستثمارات الأجنبية عن طريق تضاعف الشراكة (الشركات الوطنية مع الشركات الأجنبية)، مما سمح بزيادات في استخدام التكنولوجيا الحديثة (في مجال البحث والتنقيب خاصة بتقنية D3 وD2)، التي عملت بدورها على تحقيق مختلف الاكتشافات النفطية المتزايدة والمستمرة عبر دول أعضاء الأوبك.

الفترة الثانية (2015-2030): ونسجل فيها الملاحظات التالية:

- تتوقع الشركة البريطانية العالمية (BP) تزايد في إنتاج منظمة الأوبك من النفط الخام بقيمة 50 مليون برميل يومي في أفق 2030، ويعود توقع الزيادة إلى ارتفاع الطلب المحلي للدول المالكة للنفط وكذا الطلب العالمي للدول الصناعية. إلا أن هذه الزيادة في الإنتاج تمثل استخراج واستغلال الدول المالكة للنفط لاحتياطها المؤكد.

- توقع انعدام عن قدرة الإنتاج في أفق (2015-2030) والتي تؤكد على عدم زيادة الاكتشافات واستغلال الاحتياطي المؤكد.

II.4.3.3 موقع الأوبك من الاحتياط العالمي للنفط وآفاقه: ونستعرض فيه موقع منظمة الأوبك من الاحتياطي النفطي العالمي و الأفاق المستقبلية للاحتياطات المنظمة.

II.1.4.3.3 احتياط النفط المؤكد لمنظمة الأوبك: نستخلص من الشكل البياني أسفله الملاحظات التالية:

أولا: على مستوى منظمة الأوبك:

- فترة (2000-2001): هناك تناقص في احتياطي كل من دول الأوبك العربية منها وغير العربية من (76,31% إلى 57,13%) ويعود ذلك إلى تزعزع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية إثر حادثة 11 سبتمبر التي عملت على خفض الاستثمار وبالتالي التأثير على معدلات الاكتشاف والاحتياط خاصة في المنطقة العربية.

- فترة (2001-2003): ارتفاع نسبة احتياطي منظمة الأوبك من(57,13% في 2001 إلى 74% في 2003) ويعود ذلك إلى تحسن مستويات الاحتياطي خاصة في الدول غير العربية من منظمة الأوبك كفنزويلا.

- فترة (2003-2008): نسبة الاحتياطي بدول منظمة الأوبك تسيير وفق نفس الوتيرة حيث تأرجحت ما بين 76% و77% خلال هذه الفترة.

- فترة (2008-2010): تزايد نسبة احتياطات منظمة الأوبك من الاحتياطي العالمي من 77% سنة 2008 إلى 81.33% سنة 2010 وذلك لتزايد الاكتشافات خاصة بمنطقة فنزويلا وإيران.[1]

الشكل رقم (2-7): حصة منظمة الأوبك من الاحتياطي النفطي العالمي 2000-2010

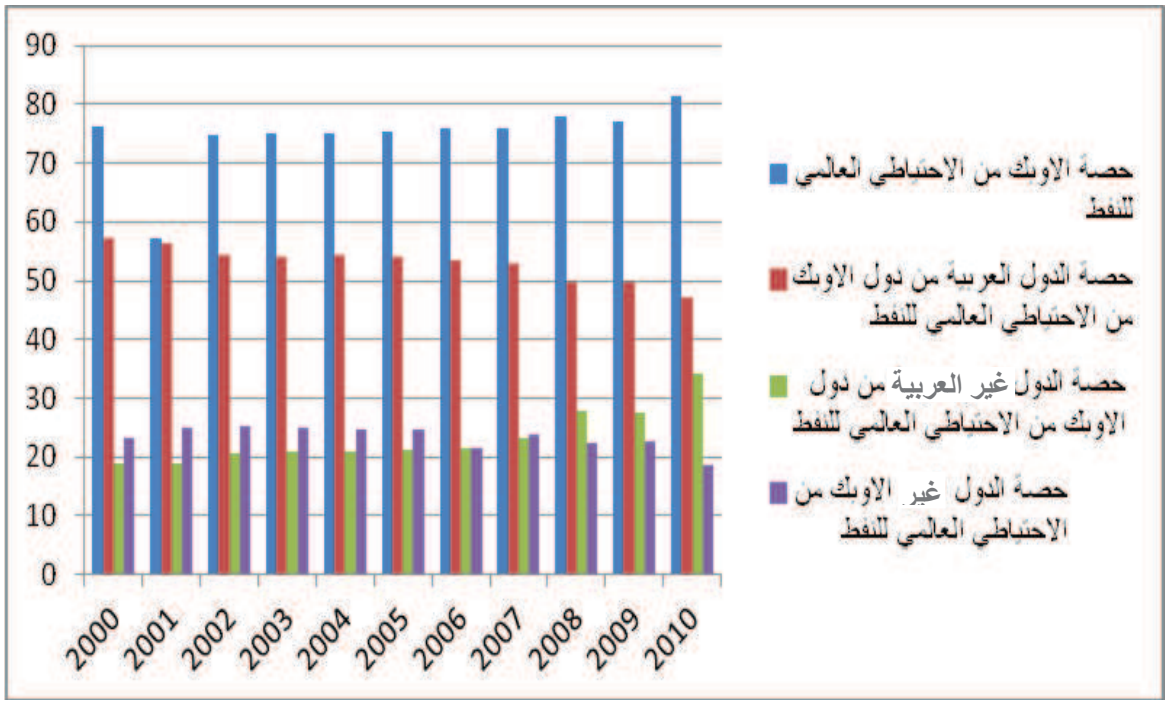

المصدر: بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي BP ، التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2010 .

[1] انظر الملحق رقم (2-6).

ثانيا: على مستوى دول خارج منظمة الأوبك:

- فترة (2000-2005): نلاحظ ثبات في معدل احتياطات الدول خارج منظمة الأوبك حيث تراوحت معدلات الاحتياط خلال هذه الفترة ما بين 23% و24%.

- فترة (2005-2010): نسجل تذبذبا وهبوطا نسبيا في معدلات احتياط النفط حيث وصل في سنة 2010 إلى 18,66% بعد أن كانت نسبته 24,7% في سنة 2005، ويعود هذا السبب إلى انهيار اقتصاديات الدول الرأسمالية اللبرالية (الدول الصناعية) خاصة الولايات المتحدة والدول الأوروبية الناجم عن أكبر أزمة مالية يشهدها القرن الحالي، مما عمل على ركود المستثمرات الأجنبية في الدول المنتجة للنفط المتعلقة بنشاطات الصناعة النفطية خاصة في مرحلة المنبع أي مرحلة البحث والاستكشاف.

ثالثا: على المستوى العالمي: حيث نسجل من خلال ملاحظتنا لنفس الشكل رقم (2-7) ما يلي:

- تتراوح حصة دول الأوبك بين 70% إلى 75% وتأخذ الدول العربية من المنظمة الحصة الأكبر بحيث تتراوح حصتها ما بين 48 و50% في حين الدول غير العربية حصتها لا تزيد عن 20%.

- كما تأخذ الدول غير الأوبك اقل حصة في العالم رغم كثرتها مقارنة بمنظمة الأوبك التي تضم 12 دولة فقط.

- بلغت حصة منظمة الأوبك من الاحتياط النفط الخام العالمي نسبة 81,33 % أي ما قيمته 1193,172 ألف مليون برميل بحسب إحصائيات سنة 2010. أما باقي الدول فقد بلغت نسبة الاحتياطي المؤكد بنسبة 18,66% أي بقيمة 273,84 ألف مليون برميل بحسب إحصائيات 2010.

- تقسم حصة منظمة الأوبك الكلية 81,33% بين 47.14% بالنسبة للدول العربية (الكويت، والسعودية، والعراق، والجزائر، وقطر، والإمارات، ليبيا) و34,19% بالنسبة للدول غير العربية للمنظمة (إيران، وفنزويلا، ونيجيريا، وأنغولا، والإكوادور).[1]

II.2.4.3.3 ترتيب احتياطي دول أعضاء منظمة الأوبك بسنة 2010: تحتل عادة السعودية المرتبة الأولى في احتياطات النفط الخام على مستوى منظمة الأوبك، إلا أن سنة 2010 تثبت عكس ذلك.

نسجل من خلال الجدول رقم (2-19) والخاص بترتيب احتياطي دول أعضاء منظمة الأوبك وفقا لإحصائيات 2010 ما يلي:

[1] -الرجوع الى الملحق رقم (2-6).

– تحتل فنزويلا الصدارة في ترتيب احتياطي أعضاء منظمة الأوبك بنسبة 24,84% تليها السعودية بنسبة 22,16 % وإيران بنسبة 12,26%، بينما الكويت تحتل المرتبة الخامسة بنسبة 8,5%، أما الجزائر فتحتل المرتبة العاشرة بعد قطر بنسبة 1,02 %.

الجدول رقم (2–19): ترتيب احتياطي النفط الخام لدول أعضاء منظمة الأوبك في سنة 2010

الوحدة: ألف مليون برميل

الرتبة	البلد	الاحتياطي	نسبة الاحتياطي من العالم	نسبة الاحتياطي من منظمة الأوبك
01	فنزويلا	296,501	20.21	24 .84
02	السعودية	264.512	18 .03	22.16
03	إيران	151,170	10.3	12.66
04	العراق	143.1	9 .75	11.99
05	الكويت	101.5	6 .91	8.5
06	الإمارات	97,8	6.66	8 .19
07	ليبيا	47.097	3.21	3.94
08	نيجيريا	37,2	2.53	3 .11
09	قطر	25,382	1.73	2.12
10	الجزائر	12,2	0 .83	1.02
11	أنغولا	9,5	0.64	0.79
12	الإكوادور	7,206	0.49	0.60

المصدر: بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك سنة 2010.

II.3.4.3.3 أفاق الاحتياطي العالمي لمنظمة الأوبك: حيث نمثله في الشكل البياني رقم (2-8) والخاص بأفاق منظمة الأوبك من الاحتياطي النفطي المؤكد 1980–2025. من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (2-8)، يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

– **فترة (1980–2015)**: نلاحظ تزايدا في الاحتياط النفطي المؤكد لمنظمة الأوبك، ويعود إلى نتائج تطور التكنولوجيا الحديثة التي عملت على زيادة نجاح عمليات البحث والتنقيب في المناطق الصعبة. مما يؤدي إلى توقع استمرار زيادة الاحتياط المؤكد إلى غاية 2015 في دول منظمة الأوبك وكذا بسبب احتواء أكبر الاحتياطات العالمية داخل دول أعضاء منظمة الأوبك (كالسعودية، وفنزويلا،وإيران...).

– **سنة 2015**: يتوقع وصول الاحتياط النفطي المؤكد في منظمة الأوبك إلى ذروته بقيمة 1500 مليون برميل.

الشكل رقم (2-8): أفاق منظمة الأوبك من الاحتياطي النفط المؤكد 1980-2025

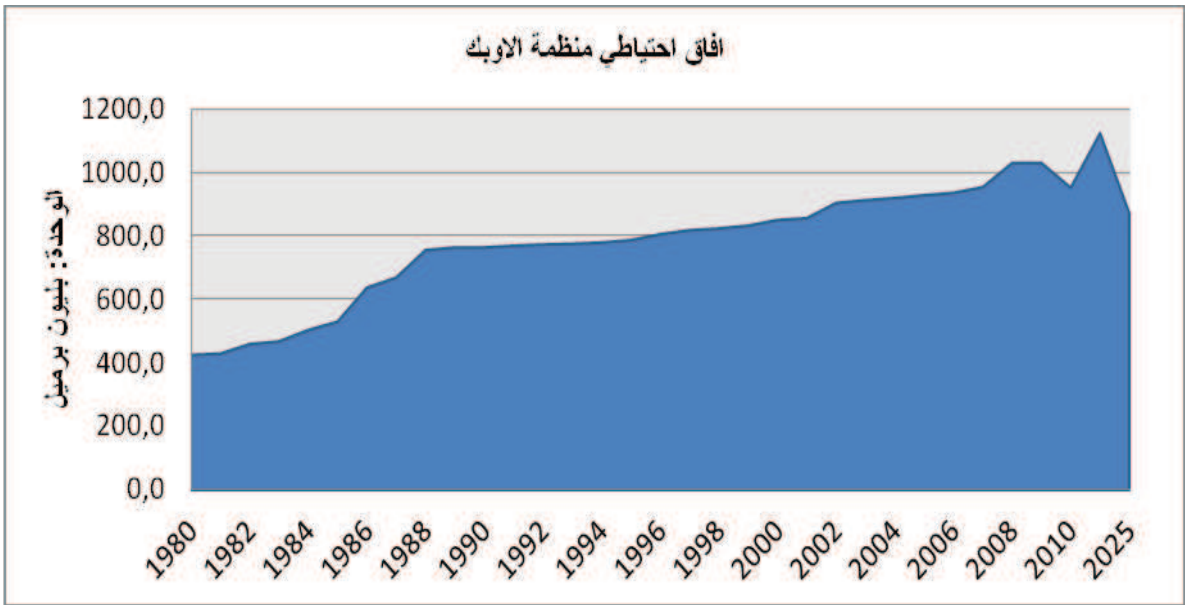

المصدر: Energy Information Administration Annual Energy Outlook 2004.

- **فترة (2015-2025)**: نلاحظ تناقص معدل توقعات الاحتياط النفطية المؤكدة في دول الأوبك بسبب تناقص معدل الاكتشافات النفطية وزيادة استغلال استنزاف الحقول المكتشفة.

- **أفق 2050**[1]: وتتوقع دراسات الشركة البريطانية BP، في أفق 2050، انخفاض وزوال معظم الاحتياطات النفطية الخاصة بأعضاء منظمة الأوبك، مما يتوقع انعكاسه سلبا على حياة نشاط الصناعة النفطية ومن ثم على مستقبل اقتصاديات النفط.

II. 4 الوكالة الدولية للطاقة والسوق النفطية:

لقد سبق وأن أشرنا إلى نتائج استخدام سلاح النفط من طرف الأوبك لسنة 1973 والتي تتمثل أساسا في التأميم، إنشاء الشركات الوطنية النفطية وإنشاء وكالة الطاقة الدولية. وسنقوم فيما يلي تلخيص أهم النقاط المتعلقة بالوكالة الدولية للطاقة وهي تتمحور في ثلاثة: ظروف نشأتها ومهامها، وموقع الوكالة في سوق النفط العالمية ومستقبل الوكالة في سوق النفط.

II. 1.4 ظروف نشأة الوكالة الدولية للطاقة ومهامها:

تعد الوكالة الدولية للطاقة من أحد أهم الأطراف الفاعلة التي تخدم مصلحة الدول الصناعية والمضادة لمصالح الأوبيك في نفس الوقت. حيث نحاول التعرض اليها من خلال النقاط التالية:

[1] -www.bp.com, Future Petroleum Discoveries, December 2011. Texte adapté.

II. 1.1.4 ظروف نشأة الوكالة الدولية للطاقة (I.E.A): أنشئت الوكالة الدولية للطاقة في أعقاب ما أصطلح الغرب على تسميته "**بأزمة الطاقة**"، أو "**الصدمة النفطية**"والتي تلت إقدام الدول العربية المصدرة للنفط في أواخر سنة 1973م على زيادة أسعاره وخفض إنتاجه وحظر تصديره إلى الدول التي ساندت إسرائيل ووقفت بجانبها أثناء حرب أكتوبر 1973م. [1]

ففي مستهل 1974م وجه رئيس الولايات المتحدة "**نيكسون**" الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع واشنطن من فبراير لنفس السنة، وعقد المؤتمر فعلا في الفترة ما بين 11الى13 فبراير 1974 بحضور ثلاث عشرة دولة. حيث عهد"**نيكسون**" إلى وزراء خارجية تلك الدول لإعداد برامج عمل مشتركة وبدل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة وتحديد العلاقة بين مستهلكي النفط ومنتجيه على نحو يضمن كفاية توفر النفط وبأسعار مقبولة. [2]

وقد انبثق عن مؤتمر واشنطن تكوين مجموعة تنسيق الطاقة من ممثلي 12 دولة صناعية غربية، منها ثمانية من دول مجموعة أوروبية عدا فرنسا ثم الولايات المتحدة وكندا واليابان والنرويج. وفي 15 نوفمبر من نفس السنة قرر مجلس إطار (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD)[3] إنشاء "**وكالة دولية للطاقة**" وذلك"كهيئة مستقلة في إطار التنمية" مقرها في باريس، تهدف إلى الإشراف على تنفيذ البرامج المسطرة وإقامة الشبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للنفط وأيضا لزيادة التعاون مع الدول المصدرة للنفط والدول النامية المستهلكة للنفط.

تكونت الوكالة من ست عشرة دولة من بين أربع وعشرين دولة مكونة لمنظمة التعاون والتنمية. وتمثل الدول الأعضاء المؤسسة في: النمسا وبلجيكا وكندا والدانمارك وألمانيا الاتحادية وايرلندا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورج وهولندا وإسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا وإنجلترا والولايات المتحدة. وقد انضمت إليها فيما بعد كل من نيوزلندا والنرويج واليونان. ما عدا فرنسا فهي العضو الوحيد في المجموعة الأوروبية الذي لم ينتم للوكالة الدولية للطاقة في البداية ثم انضمت اليها فيما بعد، كما انضم عدد من الدول بحيث ارتفعت العضوية إلى 28 دولة[4].

---

[1] – محمد خيتاوي، مرجع سبق ذكره ،ص.ص 356-348.

[2] – حسين عبد الله ،" **البترول العربي ، دراسة اقتصادية سياسية** " ، مرجع سبق ذكره، ص.ص 278،279. بتصرف.

[3] – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهي منظمة أنشئت في باريس على أثر إعلان خطة مارشال سنة 1947 الهادفة إلى إعادة بناء أوروبا الغربية بالاعتماد على المساعدات الأمريكية. وفي سنة 1961 جرى توسيع هذه المنظمة لتصبح أداة تعاون اقتصادي لدول ما يسمى بالاقتصاد الحر. فأضيفت إلى الدول الغربية الأوروبية كلا من الولايات المتحدة واليابان وكندا واستراليا ونيوزلاندة.

[4] – بحسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة لسنة 2011 المنشور على موقعها فان عدد أعضاء الوكالة الدولية للطاقة هو 28 دولة وهم: (كوريا الشمالية، وأستراليا ، والنمسا، وبلجيكا ،وكندا ،وجمهورية التشيك ،والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا ،واليونان، وهولندا، ولكسمبورغ، ونيوزيلندا، ونرويج، وبولندا، والبرتغال، وسلوفاكيا، واسبانيا، والسويد، وسويسرا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والمجر، وايرلندا، وايطاليا، واليابان).

وعلى طريق المواجهة الذي بدأته الدول الصناعية الغربية ضد أوبيك، لم تقتصر تلك الدول على تدعيم قوتها التفاوضية بالوسائل السليمة بل عمدت إلى إطلاق التحذيرات والتهديدات باستخدام القوة العسكرية. ففي أواخر سبتمبر 1974م ألقى الرئيس الأمريكي كلمة في مؤتمر الطاقة في "**ديترويت**" ألمح فيها إلى احتمال التدخل المسلح لاحتلال منابع النفط وقبل ذلك بأيام ألقى وزير الخارجية "**كيسنجر**" كلمة تحذير مماثلة في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وإذا كان "**كيسنجر**" قد أشار بعد ذالك إلى إمكانية مناقشة أسعار النفط في اجتماع يضم الدول المصدرة و المستوردة له، إلا أنه علق ذلك على شرط أن تكون الدول المستهلكة للنفط قد سارت شوطا كافيا في طريق تدعيم مركزها التفاوضي باستخدام الإستراتيجية التي اقترحها في خطابه لجامعة "**شيكاجو**" يوم 14 نوفمبر 1974م.

عادت نغمة التهديد باستخدام القوة العسكرية تردد مرة ثانية في أعقاب الحركة الثانية لتصحيح أسعار النفط قي أعقاب الثورة الإيرانية سنة 1979م، كما نشطت أجهزة الدول الصناعية الغربية لمواجهة الموقف المتأزم. وقد تحقق بالفعل الوجود العسكري للولايات المتحدة وبريطانيا في منطقة الخليج نتيجة للأزمة التي نشبت باحتلال العراق للكويت في سنة 1990 و2003.

والواقع أن استراتيجية الدول الصناعية المستوردة للنفط لا تعدو في جوهرها أن تكون امتدادا للإستراتيجية التي وضعت أسسها في أعقاب أزمة السويس 1956م ، ويمكن إيجاز تلك الاستراتيجية في محاولة الدول الصناعية الغربية خفض اعتمادها على النفط المستورد، وزيادة المخزون لديها منه لمواجهة الأزمات الطارئة، مع وضع خطة لتوزيع عبء الأزمة في حالة وقوعها على الدول الأعضاء في البرنامج المشترك، وتنسيق جهود الحكومات مع جهود شركات النفط الغربية لتحقيق المصالح المشتركة.

وهكذا أقامت الوكالة الدولية بوضع وتنفيذ ومتابعة سياسات الطاقة للدول المستوردة للنفط، وأصبحت لهذه الدول سياسة مشتركة من خلال هذه الوكالة ومن خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والسوق الأوروبية المشتركة. وبالرغم من صعوبة إيجاد توازن بين مصلحة الدولة الواحدة ومصلحة مجموعة الدول الصناعية المستوردة للنفط، تمكنت هذه الدول من تنسيق وتوحيد بشكل مباشر لتوجيه أنماط استهلاك الطاقة خلال الأجلين القريب والبعيد.

II. 2.1.4 مبادئ الوكالة وأهدافها ومهامها: فور انشاء الوكالة الدولية للطاقة رسمت المبادئ التي تسير عليها وفق أهدافها المسطرة، ونحاول عرض هذه المبادئ و الأهداف كما يلي:

II.1.2.1.4 مبادئ الوكالة الدولية للطاقة: بالإضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الاستراتيجية فقد قام مجلس الوكالة المنعقد على المستوى الوزاري في أكتوبر 1977م بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي يلتزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجاز[1]:

- تضع كل دول عضو في الوكالة برنامجا قوميا للطاقة يستهدف بصفة أساسية خفض الواردات النفطية.
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية و تنمية الصادرات البديلة للنفط من ناحية أخرى.
- إحلال المصادر البديلة محل النفط الخام في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.
- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها.
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.
- وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات النفطية.
- تشجيع التوسع في استخدام الطاقة النووية على أن يترك لكل دولة عضو حرية انتهاج الطريق التي تتناسب مع ظروفها الخاصة.

ولتحقيق تلك الأهداف أنشئت في أجهزة الوكالة أربع مجموعات دائمة تتولى كل منها رفع التوصيات إلى مجلس الوكالة فيما يتعلق بالآتي:

- التعاون الطويل الأجل "SLT" ويدخل في نطاقه ترشيد الطاقة.
- سوق النفط"SOM".
- العلاقات مع المنتجين ومع الدول المستهلكة الأخرى "SOC".
- مسائل الطوارئ "SEQ".

ويعتبر التخزين لمواجهة الطوارئ من أهم عناصر البرنامج الدول للطاقة الذي تبنته وكالة الطاقة الدولية.

II.2.2.1.4 أهداف الوكالة: يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للوكالة الدولية للطاقة كما يلي[2]:

- وضع نظام وبرامج دائمين لمواجهة التقلبات أو الانقطاع في الإمدادات النفطية (المخزون الاستراتيجي).
- رسم سياسات ترشيد الطاقة في إطار عالمي، وهذا بفضل علاقات التعاون مع الدول خارج الوكالة والمنظمات العالمية.

---

[1] – حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص.ص 277-278.

[2] – محمد خيتاوي، مرجع سبق ذكره، 2010، ص.ص 359-360. بتصرف.

– البحث عن مصادر نفطية خارج مناطق الأوبيك وعدم الاعتماد كليا على مصادر هذه الأخيرة.

– متابعة أحداث السوق النفطية وتبادل المعلومات بين الوكالة والشركات النفطية التابعة لدول الوكالة.

– تحسين هياكل الطلب والعرض العالمي للطاقة وتشجيع استهلاك المصادر الطاقوية غير النفطية مع ترشيد استخدامها.

– دفع التكامل بين السياسات الطاقوية والمحافظة على البيئة. وهكذا، حسب المحللين السياسيين والخبراء في ميدان النفط، أدت الإجراءات التحفظية في الاستهلاك وعدم الاعتماد على النفط المستورد خارج دول الوكالة إلى النتائج المرجوة، تجاوبا مع تعليمات ونصائح الوكالة.

فقد انخفضت حصة النفط من الاستهلاك العالمي للطاقة من 53% إلى 42% خلال الفترة (1973-1975) بسبب الاتجاه نحو إحلال بدائل طاقوية جديدة مثل الفحم المتوفر لدى الدول المستهلكة وان ارتفاع أسعار النفط قد حسن من مركزه كمصدر طاقوي. أما الطاقة النووية فقد أصبحت أكثر جاذبية من غيرها في محطات توليد الكهرباء رغم كل المحاذير والمخاطر التي تواجهها من قبل المعارضين لاستخدامها.

فقد خفضت الدول الصناعية من استهلاك النفط دون تخفيض ملموس في النمو الاقتصادي، حيث أن استهلاك النفط من قبل الوكالة الدولية للطاقة خلال الفترة (1974 – 1999) كان مستقرا نسبيا، وهذا يعني أن الوكالة نجحت في التأثير على جانب الطلب، إلا أن النفط ما زال يتمتع بميزة طاقوية كبيرة لهذه المجموعة مثلما تم الإشارة له في الفصل الأول من هذه الدراسة.

على جانب هذا فقد انخفضت حصة الأوبيك في الإنتاج العالمي من 67% إلى 29% خلال الفترة (1973-1985) وانخفضت حصتها من السوق الصادرات العالمية من النفط من 87% إلى 53% من نفس الفترة، وهذا بسبب الاكتشافات النفطية الجديدة خاصة حقول نفط الشمال.

II.3.2.1.4 مهمة الوكالة: تهدف الوكالة لصياغة برنامج عمل للبلدان المستهلكة للطاقة من: [1]

– تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية، أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.

– صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطية العالمية.

– وضع برنامج طويل المدى، يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.

[1] – سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص 257.

– تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.

II. 3.1.4 إدارة الوكالة وبرامج العمل: كان لابد للوكالة الدولية للطاقة من وضع هياكل وبرامج عمل التي من شأنها تسمح لها بتحقيق المبادئ و الأهداف المسطرة السالفة الذكر.

II.1.3.1.4 إدارة الوكالة: تدار وكالة الطاقة الدولية من لجنة إدارية ومدير تنفيذي. حيث تتخذ اللجنة الإدارية قراراتها بالأغلبية العادية، فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بمناهج العمل والمسائل الإجرائية. أما التوصيات فتتخذ قراراتها بالإجماع. ونمثل فيما يلي الهيكل التنظيمي للوكالة .

الشكل رقم (2–9): الهيكل التنظيمي لوكالة الطاقة الدولية

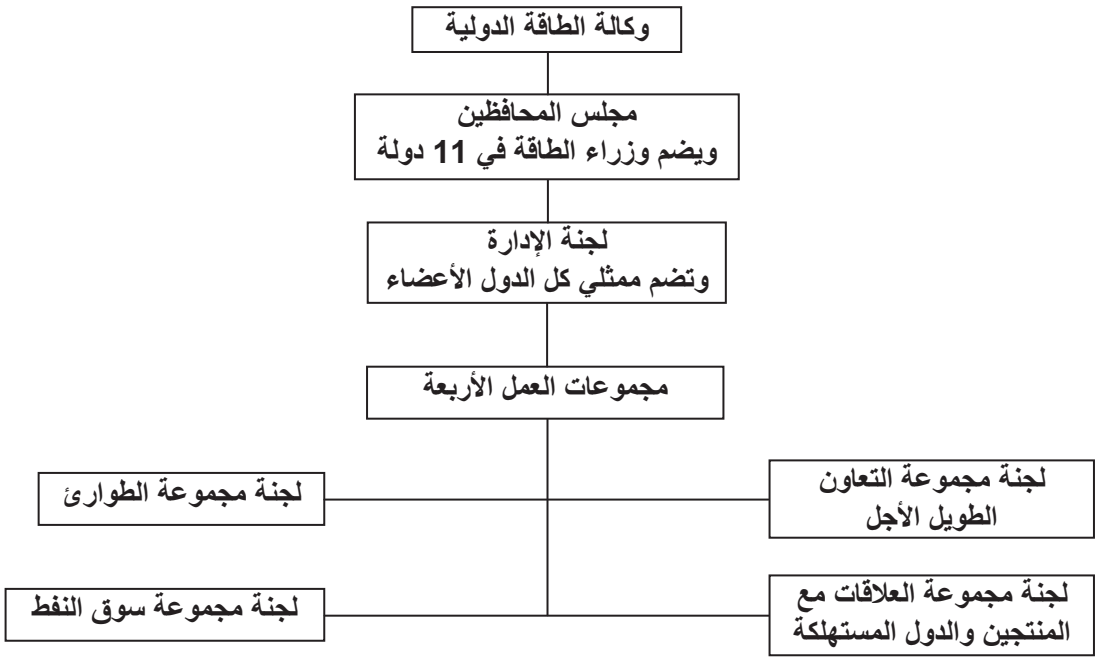

المصدر: فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 211.

II. 2.3.1.4 برنامج عمل الوكالة: سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة إلى اعتماد وسائل عمل مختلفة ومن أهمها[1]:

– تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما. والغرض من هذا المخزون ليس لمواجهة احتمالات الطوارئ فقط، بل لغرض التأثير على سوق النفط باتجاه التلاعب بالأسعار.

[1] انظر: – سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص 258. بتصرف.

-Mourad PREURE,Op.Cit,.PP 232-233

– الاستفادة من خبرات الشركات النفطية من خلال إدخالها في اللجنة الاستشارية، لأنها قادرة على تنفيذ برنامج الوكالة بحكم تعاملها الطويل مع المنتجين.

– العمل بشتى الوسائل على ترشيد الاستهلاك عن طريق إصدار التشريعات الملزمة والحوافز المختلفة والتشجيع على استعمال مصادر الطاقة الأخرى.

– تسعى الوكالة لتشجيع الإنتاج والاستثمار في المناطق الجديدة في العالم مثل ألاسكا وبحر الشمال واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

– الاهتمام بتطوير أبحاث وبرنامج الطاقة البديلة خصوصا إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية وإنتاج الغاز من الفحم.

– عملت دول الوكالة على تشجيع الدول المنتجة والمصدرة للنفط من استثمار الأموال الفائضة لديهم بعد سنة 1974 على شؤون الدفاع واستيراد السلع المصنعة من الدول الصناعية الكبرى والاستثمارات طويلة الأجل في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

II.2.4 موقع الوكالة الدولية للطاقة في سوق النفط العالمية:

بادرت الوكالة الدولية للطاقة فور نشأتها بالبحث عن مكانة في سوق النفط العالمي أمام نظرائها ، وهذا باتخاذها سياسات مختلفة من نشأتها تخدم مصالح أعضائها. ونحاول فيما يلي التعرف على دور ومكانة الوكالة في تحديد الطلب العالمي للنفط، ومختلف السياسات التي انتهجتها للتأثير على سوق النفط.

II.1.2.4 موقع ودور الوكالة الدولية للطاقة في تحديد الطلب على النفط: إن وكالة الطاقة الدولية التي كانت تقف موقف المتردد من الحوار مع الأوبك والأوابك فاجأت الدورة الأولى من الحوار باقتراح استضافة اجتماع ثلاثي يضم خبراء الأوبيك والأوابك والوكالة، وهو ما تم بالفعل في ديسمبر 1991، وتبدلت خلاله الآراء حول العديد من الأمور ذات الاهتمام المشترك مع استبعاد موضوع أسعار النفط، مطلب المجموعة الصناعية الغربية.

إن مجموعة أيبك كانت تتعرض لتطور سريع حيث تحول بعض أعضائها إلى مستورد صاف للنفط كالصين، وكان الاتحاد السوفيتي يواجه المشاكل الناتجة من تفككه وتحول تجارته النفطية أساسا من نظام تعاوني داخل الكتلة السوفيتية وشرق إلى نظام حر. أما ولايات تكساس وألاسكا والبرتا التي كان ممثلوها يشاركون في اجتماعات أيبك كمراقبين، فقد ابدوا منذ البداية أن قوانين بلادهم تمنعهم من الاتفاق على تحجيم الإنتاج. كذلك الحال بالنسبة للنرويج التي شاركت في اجتماعات أيبك كمراقب منذ 1988 وقررت وقتها أنها ستقوم منفردة، وليس كالتزام أمام أوبيك ولآيبك بتعطيل 7.5 % من طاقتها الإنتاجية وليس الإنتاج وذلك على الرغم من قيامها بتصدير اغلب إنتاجها من النفط نتيجة اعتمادها أساسا على الطاقة الكهرومائية.

أما بريطانيا فقد رفضت منذ البداية المشاركة في اجتماعات أيبك كما رفضت خفض الإنتاج، من منطلق ارتباطها سياسيا بالمجموعة الصناعية الغربية وأيضا تماشيا مع موقفها المعلن الذي يساند التوسع في تطبيق سياسة المنافسة في قطاع الطاقة داخل الاتحاد الأوروبي.

وبذلك لم يبق من مجموعة الايبك IPEC مجموعة الدول المصدرة للنفط خارج الأوبك، التي تكونت بمبادرة مصرية في مارس 1988 من يستطيع التعاون مع الأوبيك، بخفض الإنتاج أو الصادرات بدرجة مؤثرة سوى المكسيك التي اختارت في مطلع 1999 أن تلعب هذا الدور منفردة وليس باعتبارها عضوا في مجموعة الايبك .كذلك ساهمت روسيا في هذا التعاون بتحجيم صادراتها حرصا على عائداتها النفطية التي اشتدت الحاجة إليها مع ندرة مواردها من العملة الأجنبية. وإذا كانت النرويج قد أبدت استعدادها لخفض إنتاجها في مستهل 1999 فقد فعلت ذلك من منطلق تطوعي كما فعلت المكسيك.

وقد تعدد انعقاد الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه ثم استبدل اسمه أثناء انعقاده في اوساكا باليابان سبتمبر 2002 باسم "**منتدى الطاقة العالمي**" (**IEF**) كما عرضت السعودية استضافة أمانة عامة له أسندت إدارتها في ديسمبر 2003 للسفير النمساوي[1]وتم افتتاح مقرها في الحي الدبلوماسي بالرياض يوم 19 نوفمبر 2005 وقد تشكل للمنتدى مجلس تنفيذي من ممثلي 13 دولة منها 7 دول منتجة للنفط وهي السعودية والإمارات وإيران وفنزويلا (من أعضاء الأوبك) والمكسيك وروسيا والنرويج (من غير أعضاء الأوبك)، و6 دول مستهلكة للنفط وهي فرنسا وايطاليا وهولندا واليابان والهند وجنوب إفريقيا .

لقد صرحت الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها "**world energy out look لسنة 2010** الممثلة لمصالح الدول الصناعية الغربية بان العالم مقبل على فترة تشح فيها الإمدادات النفطية، وقد اتبعته بدعوة الدول الأعضاء فيها إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا الموقف. ويأتي هذا التحذير على خلاف رؤية ما من يتوقعون أن العالم سوف يغرق في فائض من إنتاج النفط يدفع المنتجين إلى التنافس لتصريفه ولو بأسعار متدنية[2].

II.2.2.4 سياسة الوكالة الدولية للطاقة في سوق النفط: لقد سبق وأن أشرنا إلى مبادئ الوكالة الدولية للطاقة ونحاول التعرف فيما يلي بالأرقام موقع هذه المبادئ والسياسات في سوق النفط:[3]

---

[1] **Arne Walther**.

[2] - حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، 2006،مرجع سبق ذكره، ص.ص293-294.

[3] - خالد بن منصور العقيل،"**رحلة في عالم البترول–قضايا بترولية دولية**"، الرياض الشرق الأوسط،2003،ص .ص 32-36.

II.1.2.2.4 تنويع مصادر الطاقة خارج قطاع النفط: سبق وأن أشرنا في الفصل الأول نجاح عمليا الدول الصناعية خلال الفترة 1990-2010 من تنويع مصادر الطاقة بشكل كبير. ووفق تقرير BP لسنة 2011، فقد تنامى الاستهلاك العالمي من أنواع الطاقة الأولية بزيادة تقدر بـ 27,92% في سنة 2010 (12.002,4مليون طن) مقارنة بسنة 2000 (9.382,4 ملايين طن) ، كما زادت استهلاك الدول الصناعية OCDE بنسبة 2.44% خلال نفس فترة الدراسة. بينما تنامى استهلاك النفط العالمي من 3.571.6 مليون طن في سنة 2000 إلى 4,026.1 مليون طن في سنة 2010 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 11,28% حيث شكل النفط نسبة 33,6% من استهلاك الطاقة العالمية في سنة 2010 والباقي للطاقات الأخرى بما فيها المتجددة وغير المتجددة. [1]

وبالتالي تمكنت الدول الصناعية المستهلكة من زيادة إمدادات مصادر الطاقة من خارج قطاع النفط بكميات كبيرة ولولا النمو الاقتصادي والزيادة السكانية العالميين الكبيرين لوجدت دول الأوبيك نفسها في موقف لا تحسد عليه.

II.2.2.2.4 تنويع مصادر الإمدادات النفطية من خارج الأوبيك: ترتب عن زيادة أسعار النفط خلال السنوات 1975-2010 تطور زيادة إمدادات النفطية من خارج منظمة الأوبيك بشكل ملحوظ [2] ، حيث "تمكنت الدول من خارج الأوبيك من زيادة إنتاجها النفطي من 28.2 مليون ب/ي سنة 1975 إلى 45.7 مليون ب/ي سنة 2002 أي بزيادة مقدارها 17.5 مليون ب/ي وبنسبة 61% بين سنتي 1975 و2002 والى 44,879 مليون ب/ي سنة 2010 أي بنسبة 60,59% من الإنتاج العالمي، بينما تراوح إنتاج أوبك بين 27.5 مليون ب/ي إلى 28.2 مليون ب/ي والى 29.183 سنة 2010 خلال الفترة 1975-2010 أي بنسبة 39.4% من الإنتاج العالمي ."[3]

من خارج الأوبيك توضح نجاح سياسات وكالة الطاقة الدولية من تمكنها في تنويع مصادر الإمدادات النفطية من خارج الأوبيك وبكميات ملحوظة.

II.3.2.2.4 بناء المخزونات النفطية: تقوم سياسات التخزين الاستراتيجي النفطي في دول وكالة الطاقة، بغرض مواجهة احتمالات انقطاع الإمدادات وأيضا كأداة ضغط على مسارات مستوى أسعار الزيت الخام في حالة ارتفاعها بشكل مخل من وجهة نظر الدول المستهلكة الرئيسية، حيث بلغ التخزين الاستراتيجي من النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان ما مجموعه 1267 مليون برميل في نهاية سنة 2002، بينما بلغ

---

[1] -BP Statistical Review of Word Energy, « **June 2011** ».

[2] - الرجوع الى الملحق رقم (2-5).

[3] - الإحصائيات من 1975 إلى 2002 من المرجع: خالد بن منصور العقيل،"**رحلة في عالم البترول-قضايا بترولية دولية**"، الرياض الشرق الأوسط،2003، ،ص 41 . 47. و الإحصائيات من 2002 إلى 2010 الواردة في الملحق رقم (2-5).

مجموع المخزونات النفطية على اليابسة في دول مجموعه الرئيسية الثمانية في منظمة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي (OECD) نحو 3067 مليون برميل في سبتمبر 2002 بما يعادل إنتاج 8 ملايين برميل يوميا تمتد لفترة سنة كاملة، وبما يوازي 28% من الواردات النفطية للدول الصناعية الرئيسية البالغة 28.4 مليون ب/ي في سنة 2001. وهذه الأرقام تبرز دور المخزونات النفطية بأنواعها الاستراتيجية وفي القطاعات الصناعية في مواجهة احتمالات انقطاع الإمدادات النفطية مع إمكانيات استعمالها في ضبط إيقاعات تقلبات أسعار الزيت الخام ومشتقاته.

II.4.2.2.4 تحديث صناعة تكرير النفط: تأتي صناعة تكرير النفط كحلقة رئيسية بين المصدرين للزيت الخام وموزعي للمنتجات النفطية المكررة وصولا للمستهلك النهائي، فالكميات من أنواع المشتقات النفطية المنتجة ومخزوناتها المتاحة تلعب دورا حيويا ورئيسيا في مسارات سعر الزيت الخام في السوق العالمية، حيث أثبتت الأحداث أنه في حالة نقص أي نوع من إمدادات المنتجات النفطية المكررة أكان الجازولين أو الديزل أو زيت الوقود ترتفع الأسعار بغض النظر عن وفرة المعروض من النفط الخام.

ويعود ذلك لمرونة الطلب لكل منتج نفطي ولموازين العرض والطلب على المنتجات النفطية المكررة وتأثرها المباشر بخصائص صناعة تكرير النفط العالمية التي تأثرت منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين بعدة متغيرات اقتصادية وبيئية وتطورات تقنية أهمها التوجه العالمي نحو إنتاج الوقود النظيف وهو ما ساهم في إغلاق العديد من المصافي القديمة وتحديث بعضها لتلبية المتطلبات البيئية، مما أدى إلى خفض ربحية مصافي تكرير النفط خاصة أن صناعة التكرير تتسم بكثافة حجم الاستثمار وتعتمد على الوفورات الاقتصادية للحجم الكبير.

وهكذا تلعب موازين العرض والطلب على المنتجات النفطية المكررة الدور المحوري غير المباشر في توجهات أسعار الزيت الخام بالنسبة للمصدرين وأسعار المنتجات النفط المكررة للمستهلك النهائي. وهو ما أدى بالدول المصدرة للنفط بإنشاء مصاف نفطية مشتركة في الدول الرئيسية المستوردة للنفط عوضا عن اعتماد سياسة تكرير الزيت الخام وتصديره في شكل منتجات نفطية مكررة، وهو الهدف الاقتصادي والتنموي الأمثل للدول المصدرة للنفط غير أنه للأسباب الإستراتيجية والسياسية للدول الرئيسية المستوردة للنفط اتجهت الدول المصدرة للنفط في تشييد مصافي نفطية مشتركة في مراكز استيراد النفط الرئيسية، وبالتالي هناك سيطرة شبه كاملة على موازين العرض والطلب من المنتجات النفطية المكررة من قبل الدول الرئيسية المستهلكة وأن أي اختلالات في موازين العرض والطلب على المنتجات النفطية المكررة تتصل بتطورات صناعة التكرير النفطي في الدول الرئيسة المستوردة للنفط.

II.5.2.2.4 الضرائب على المنتجات النفطية المكررة: إن قضية الضرائب على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية هي جوهر الصراع التاريخي في اقتسام العوائد النفطية بين المنتجين والمستهلكين، حيث في إطار توجهات

سياسات العولمة، نجد سياستين الأولى متعلقة بسياسة اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ وهي سياسة دولية انتقائية تحمل النفط أضرار التغير المناخي وتعمل بتحجيم دوره في معادلة الطاقة العالمية رغم أن النفط هو وقود المستقبل الأمثل والقابل للتأقلم مع احتياجات الطاقة العالمية اللازمة في ظل ظروف بيئية سليمة. أما السياسة الثانية في إطار منظمة التجارة العالمية وهي سياسة استثناء النفط من المداولات الأساسية حتى تحافظ حكومات الدول الصناعية الرئيسية المستوردة للنفط على مكتسباتها من عوائدها الضخمة المترتبة عن جني الضرائب الباهظة من عوائد المنتجات النفطية المكررة.

أما الجانب الآخر للتحليل الموضوعي لأسباب فرض الدول الصناعية الرئيسية ضرائب محلية مختلفة بنسب ملحوظة، فإن الموضوع يتطلب النظر إليه من الزاويتين المالية والاقتصادية، الأولى أن الدخل المالي من الضرائب المحلية على المنتجات النفطية المكررة هي من أضخم الضرائب السلعية في الدول الصناعية وتؤدي دورا هاما وأساسيا في تعزيز ميزانيات حكومات الدول الأوروبية على وجه الخصوص وتدعم نطاق مستوى سعر العملة الأوروبية (اليورو) في أسواق المال العالمية والتي تبينت أهميتها وآثارها على الاقتصاد الأوروبي بالزيادة الكبيرة في تكاليف استيراد النفط في السنوات التسعينات .[1]

II.4.2.2.6 تطوير بدائل الطاقة: لا ريب في أن سياسات الحفاظ على الطاقة، وسياسات الإحلال في الدول الصناعية قد اكتسبت زخما كبيرا بفعل الارتفاع الفجائي خلال سنتي 1974 و1979 حيث استطاعت وكالة الطاقة الدولية التي تشكلت سنة 1974 في اجتماعها الوزاري المنعقد في أكتوبر 1977، التوصل إلى مبادئ عامة للتعاون بين الدول الصناعية الغربية في مجال الطاقة واتخاذ سياسات متناسقة بغرض تقليل الاعتماد على النفط المستورد من خلال الحفاظ على الطاقة وتطوير البدائل. ويعتبر الحفاظ على الطاقة الذي يعني استعمالا أكثر كفاءة للطاقة في الآلات والمعدات دون التأثير على النمو الاقتصادي أحد الخيارات المثلى، أما تطوير البدائل وإحلالها محل النفط فإنه يتطلب تكاليف استثمار ضخمة ويترتب عنه آثار بيئية عديدة خاصة في حالة زيادة استخدام الفحم أو زيت السجيل اللذين تفوق آثارهما البيئية الضارة استخدامات النفط. وقد تم تفصيل هذا المحور، بدائل الطاقة مع الأرقام في الفصل الأول.

II.4.2.3 سياسة الوكالة الدولية في تطور آليات التسويق وطرق تسعير مبيعات النفط: تم إبرام أول عقد في بورصة نيويورك لتبادل السلع في سوق (NYMEX) ببيع صفقة تجارية لزيت التدفئة في سوق النفط المستقبلية[2] سنة 1987، وبعدها توسعت تجارة استخدام العقود المستقبلية في معظم أسواق التبادلات العالمية لتضم

[1] – خالد بن منصور العقيل، مرجع سبق ذكره، ص.ص41-47.

[2] Oil Future Market.

العديد من الزيوت الخام أهمها زيت خام تكساس الوسيط WTI في بورصة نيويورك وبرنت Brent المتداول في بورصة تبادلات النفط الدولية (IPE) في لندن.

وأيضا شملت عقود الطاقة المستقبلية أنواع عديدة من الطاقة تضم المشتقات النفطية والغاز الطبيعي حقبة السبعينات عندما كان النفط مرتبطا بأسعار السوق الفورية وبالأسواق الرئيسية في روتردام ونيويورك وسنغافورة ومعتمدا على ما يعرف بزيت الإشارة للخام (العربي الخفيف). وعلى أساسه تحسب قياسات الفروقات حسب أنواع الزيوت ومواقعها الجغرافية، ومع تخلي المملكة العربية السعودية في تحديد تسعير الزيت العربي الخفيف كخام قياسي في سنة 1985 وتحديد الأوبيك زيوت خام أخرى كخامات قياسية زيت دبي لسوق الشرق الأقصى، زيت برنت في سوق أوروبا الغربية، وخام تكساس الوسيط في الولايات المتحدة الأمريكية مع اتخاذ الحكومة الأمريكية سياسة عدم التدخل في تحديد أسعار للمنتجات النفطية المحلية في بداية الثمانينات، وهذين العاملين أوجدا مناخ لتبني الأسواق اتجاها نحو إبرام صفقات العقود الآجلة وساعد في تطوير أسواق مستقبلية للتبادل التجاري للزيت الخام ومشتقاته أسباب أهمها:[1]

– أتاحت الفرص أمام المضاربين في الأسواق الآجلة بتنويع وتوسيع قنوات المضاربة في البورصات العالمية وتنشيط حركة الأسواق الآجلة حيث تتضمن العقود المستقبلية التزاما بتسليم السلعة في وقت وسعر معين غير أن نسبة ضئيلة من السلع يتم فعليا تسليمها وهو ما يفسر ضخامة حجم السوق المستقبلية مقارنة بالكميات الحقيقية التي يتم تبادلها.

– مشاركة فئة التجار في الأسواق الآجلة في إطار الشركات النفطية والمصافي النفطية وشركات نقل النفط والمتعاملين بالنفط ومشتقاته ومبيعاته على أساس تقليل حدة المخاطرة من تقلب أسعار النفط ومشتقاته وتسهيل عملية التخطيط والاستثمار للكميات النفطية اللازمة لمقابلة الطلب المستقبلي في مراحل صناعة النفط.

ومما سبق يتبين أن تطور آليات تسويق وطرق تسعير مبيعات النفط بعد أن توسعت فيها تجارة استخدام العقود المستقبلية اعتبارا من سنة 1987 شارك بها المضاربين والتجار وبالتالي عندما انهارت البورصة الأمريكية في سنة 2001 نتيجة ما عرف بالفقاعة وهي من نتائج مضاربات ورقية وهمية وشركات محاسبة كبرى تتستر على التجاوزات المالية فقد انهارت شركات عديدة في سوق المضاربات وأهمها شركة انرون ENRON في مجال الطاقة. بينما الشركات النفطية الكبرى المتعاملة في الأسواق الآجلة على أسس تجارية سجلت أرباحا ملحوظة، بالرغم من انهيار أسواق المال العالمية لسبب بسيط أنها تتعامل مع إنتاج ومبيعات النفط ومشتقاته كمادة ملموسة يجري المتاجرة بها من مراحل الإنتاج إلى المستهلك النهائي مع استخدام الأسواق الآجلة كأداة لتقليل المخاطر وتسهيل أعمال التخطيط والتسويق.

[1] – خالد بن منصور العقيل، مرجع سبق ذكره، ص41-47.

II. 3.4 مستقبل الوكالة الدولية للطاقة:

نحاول التعرف بالأرقام وفق توقعات احصائيات الوكالة الدولية للطاقة على مستقبل الإمدادات النفطية، وتوقعات الطلب على الطاقة و التوقعات المستقبلية للطاقة الى غاية أفق 2040.

II.1.3.4 توقعات إمدادات النفط المستقبلية: في هذا المضمار أبرزت توقعات دراسة وكالة الطاقة الدولية " **World Energy Outlook**" أن دول الشرق الأوسط الأعضاء في أوبيك سيلقى عليها عبئ زيادة الإنتاج في المستقبل لمقابلة الطلب العالمي المتنامي على النفط، ويتوجب عليها زيادة إنتاجها من النفط وسوائل الغاز الطبيعي من 43.7 مليون ب/ي سنة 2010م ونموه إلى 48.9 مليون ب/ي سنة 2020م. و تدل تقديرات وكالة الطاقة المستقبلية على مؤشرات غاية في الأهمية وهي:[1]

– أن دول الشرق الأوسط أعضاء أوبيك يتوقع أن ترتفع حصتها من 51.8٪ من مجمل إمدادات النفط العالمية سنة 2010م إلى 62.6٪ من إجمالي إنتاج النفط العالمي بحلول سنة 2020م. وبالتالي سيعول العالم على دول الشرق الأوسط أعضاء أوبيك في توفير إمدادات النفط اللازمة وما يترتب على ذلك من استثمارات ضخمة لزيادة الطاقة الإنتاجية المطلوبة لمقابلة الطلب العالمي المتنامي على النفط واحتدام المنافسة على منابع نفط الشرق الأوسط الغزيرة بين شركات النفط الكبرى الزراع الفني للدول الصناعية الرئيسية.

– وما يشد الانتباه هو توقع زيادة إمدادات النفط الخام من المصادر غير التقليدية مرتفعة تكاليف الإنتاج والمتوقع أن تبلغ إمداداتها 19.1 مليون ب/ي بحلول سنة 2020م، وهي إمدادات وفيرة لابد أن تعتمد على تخفيض تكلفة الإنتاج من المصادر غير التقليدية في المستقبل أو زيادة سعر مبيعات النفط الخام الحقيقية لتبرير جدواها الاقتصادية.

II.2.3.4 توقعات الطلب العالمي على النفط: وتعتبر توقعات وكالة الطاقة الدولية لسنة 1999م من الدراسات الأساسية التي يتناولها المختصون في تحليلاتهم واستنتاجهم والتي تبين ما يلي:

– وتشير هذه الأرقام إلى توقع زيادة الطلب العالمي على النفط بنسبة 58.3٪ بين سنتي 1995م و2020م بما يعادل 40.9 مليون ب/ي، بينما يتوقع أن تتحول معظم زيادة الطلب على النفط إلى بقية دول العالم خارج إطار منظمة OECD والتي يتوقع أن ينمو الطلب فيها على النفط بنسبة 103.1٪ بين سنة 1995م و2020م بما يقارب 30.4 مليون ب/ي. والمبينة في الجدول رقم (2-20).

---

[1]- IEA (World Energy Outlook) 2020, P 90 نقلا عن خالد بن منصور العقيل، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

– وعليه يتوقع أن يشكل نمو الطلب على النفط في دول العالم خارج منظمة OECD بين سنة 1995م و2020م ما نسبته 74.3٪ من مجمل نمو الطلب العالمي المستقبلي على النفط وهي تحولات جوهرية مستقبلية تنقل مركز ثقل الطلب على النفط خارج ملعب المستهلكين الرئيسيين التقليديين وخطط وكالة الطاقة الدولية.

الجدول رقم (2–20): توقعات الطلب العالمي على النفط لسنوات 1995–2020

الوحدة: (مليون ب / ي)

الجهـة	فعلي 1995م	تقديري 2020م	نسبة الزيادة 1995 إلى 2020م
منظمة التعاون الاقتصادي والإنمائي (OECD)	40.6	50.7	٪24.9
بقية دول العالم	29.5	59.9	٪103.1
العالم	70.1	111.0	٪58.3

المصدر: IEA (World Energy Outlook) 2020, P 90

– حيث تشير دراسة الوكالة الطاقة الدولية المستقبلية الصادرة في سنة 2010 إلى توقع ارتفاع واردات الصين النفطية لتبلغ 8 مليون ب/ي وفي الهند إلى 4 مليون ب/ي بحلول سنة 2020م. وهذه المتغيرات في المستوردين الرئيسيين المستقبليين للنفط والأسواق النفطية لها أبعاد ومؤثرات اقتصادية وسياسية دولية كبرى توجب على الدول الرئيسية المصدرة للنفط التعامل معها بسياسة تخطيط نفطية واقتصادية واعية حتى تحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية المستقبلية.

كما انه بالنظر إلى مكونات مستقبل الطلب على الطاقة سيكون للاعتبارات البيئية شأن هام في تحديد أولويات استخدامات أنواع الطاقة، حيث يتوقع تزايد أهمية الغاز الطبيعي كونه الوقود الأنظف بيئيا والأمثل اقتصاديا وفنيا في محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه، إلا أن صعوبات النقل ستظل عاملا محددا في توسع تجارته عالميا. بينما الفحم لن ينمو الطلب عليه بصورة مساوية لنمو الطلب على الغاز والنفط للاعتبارات البيئية الدولية إلا انه في الدول ذات مصادر الفحم الوفيرة والمكتظة بالسكان مثل الصين والهند يتوقع آن تستمر الزيادة في استخدامه بمحطات توليد الكهرباء، وبشكل إجمالي يتوقع أن تنخفض نسبة استخدام الفحم من مكونات الطاقة العالمية.

أما النفط سيظل الوقود الرئيسي في العالم إلى فترة متقدمة من القرن الحادي والعشرين لما يتحلى به من خصائص ومرونة في تجارته وآفاق تحسين وتطوير تقنياته لموائمة متطلبات البيئة مثلما تم الإشارة له في الفصل الأول.

II.3.4.3 توقعات المستقبلية للطاقة نظرة إلى سنة 2040: نرى في كل مكان بأن استخدام الطاقة يتم بشكل أكثر كفاءة وبأن مصادر الطاقة تواصل تنوعها مع ظهور مصادر وتقنيات جديدة ومن النتائج الرئيسية الأخرى لتوقعات سنة 2040:[1]

– من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 30 % في سنة 2040 مقارنة بسنة 2010، نتيجة لتضاعف الناتج الاقتصادي وانتشار الازدهار عبر العالم الذي سيزيد عدد سكانه ليبلغ 9 مليارات نسمة. كما سيتباطأ نمو الطلب على الطاقة مع نضوج الاقتصاد، وتسارع مكاسب الكفاءة في استخدام الطاقة، واعتدال نسبة النمو السكاني.

– نلاحظ في البلاد التي تنتمي إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (بما في ذلك بلدان في أمريكا الشمالية وأوروبا) أن استخدام الطاقة يبقى على حاله بشكل أساسي، حتى مع تحقيق هذه البلدان لنمو اقتصادي ومستوى معيشة أعلى. وفي المقابل، سينمو الطلب على الطاقة في دول خارج المنظمة بما يقارب 60 % .

إن زيادة الطلب على الطاقة في الصين سيرتفع على مدى العقدين المقبلين ومن ثم ينخفض تدريجيا مع وصول الاقتصاد وعدد السكان إلى مرحلة النضج. في حين سيعمل مليارات الناس في أماكن أخرى من العالم للنهوض بمستواهم المعيشي مما يتطلب المزيد من الطاقة.

– ستبقى الحاجة للطاقة لتوليد الكهرباء المحرك الأساسي للطلب. وبحلول سنة 2040، سيمثل توليد الكهرباء أكثر من 40 % من الاستهلاك العالمي للطاقة.

– سيبلغ الطلب على الفحم ذروته ليبدأ بعدئذ بالتراجع تدريجيا، ويرجع ذلك جزئيا إلى السياسات الناشئة التي ستسعى للحد من الانبعاث من خلال فرض كلفة على الوقود المحمل بالكربون بنسب عالية .كما سيرتفع استخدام الطاقة المتجددة والطاقة النووية بشكل كبير.

– سيستمر الاعتماد على النفط والغاز والفحم بصفتهم أنواع الوقود الأكثر استخداما على نطاق واسع، ولقدرتهم على تلبية الطلب العالمي، مشكلين نحو 80% من إجمالي استهلاك الطاقة في سنة 2040 .

– سينمو الغاز الطبيعي بسرعة كافية ليتجاوز الفحم ويحتل بذلك المرتبة الثانية بعد النفط.

---

[1]- IEA Document (World Energy Outlook 2040). نقلا عن خالد بن منصور العقيل، مرجع سبق ذكره، ص 68.

– وسيرتفع الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة تزيد عن 60% خلال سنة 2040 أما فيما يتعلق بكل من النفط والغاز الطبيعي، فإن زيادة حصة الطلب العالمي ستأتي من موارد غير تقليدية كتكوينات الصخر الزيتي.

– سترتفع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية ذات الصلة بالطاقة ببطء، لتستقر مع حلول سنة 2030. وأما في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث يتم التحول من الفحم إلى وقود منخفض الكربون كالغاز الطبيعي، فإن الانبعاثات ستنخفض بحلول سنة 2040 .

تشير توقعات المنظمات والهيئات المتخصصة في استشراف الطلب المستقبلي على الطاقة ، إلى أن معظم الزيادة في احتياجات العالم من الطاقة للعقدين القادمين سيتم تلبيتها من أنواع الوقود الأحفوري (نفط، والغاز، والفحم) والتي من المتوقع أن تحافظ على حصة 83 في المائة في مزيج الطاقة العالمي لسنة 2030. ويذكر أيضا أن النفط والغاز لوحدهما سيشكلان نسبة 55 في المائة من إجمالي مصادر الطاقة المستهلكة في سنة 2030.

وبناءا على توقعات الوكالة الدولية للطاقة الصادرة في تقريرها السنوي حول آفاق الطاقة العالمية لسنة 2009، فان الطلب على النفط بحسب السيناريو المرجعي سينمو بمعدل 1 % سنويا بين سنتي 2008 و2030[1]، حيث سينمو بمعدل 2.2 في المائة في الدول النامية التي سيرتفع استهلاكها من النفط بحوالي21 مليون ب/ي خلال الفترة المذكورة. منها نسبة حوالي 41 % مصدرها الصين وفي المقابل سينخفض طلب الدول الصناعية بحوالي 3 مليون ب/ي بحلول سنة 2030. يذكر أن صافي الزيادة في العالم بين سنتي 2010 و2030 ستبلغ 20.5 مليون ب/ي (معظمها من الدول النامية) وسيستحوذ قطاع النقل على نصف تلك الزيادة تقريبا.[2]

II.5 منتجو النفط خارج منظمة الأوبك والسوق النفطية:

لقد زادت أهمية الدول المنتجة خارج الأوبيك، خاصة بعد نشأة منظمة الأوبك سنة 1960 والصدمة النفطية الأولى لسنة 1973، بحيث جعلت نتائج هذه الأزمة عدم سيطرة الدول المنتجة خارج الأوبك على سوق النفط مثلما كانت عليه سابقا، وجرى التخطيط لتنفيذ سياسة جادة لتوسع في إنتاج النفط خارج دول الأوبيك، من طرف الدول الصناعية والشركات النفطية الكبرى والمصالح المالية والسياسية العالمية وغيرها ونقصد بالمناطق خارج دول الأوبيك البلدان الصناعية وبلاد العالم الثالث وعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والمكسيك، ودول غرب إفريقيا، والهند ومصر وغيرها. وقد بدأت هذه السياسة تعطي ثمارها في أوائل الثمانينيات، حيث بدأت دول الأوبيك ترغم على خفض إنتاجها بينما أخد إنتاج الدول خارج الأوبيك في الزيادة بصورة مضطردة.

---

[1] - انظر الملحق رقم (2-7).

[2] – خالد بن منصور العقيل، مرجع سبق ذكره، ص.ص 70-71.

مما دفع بهم إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة سنة 1974 التي من مهامها البحث عن النفط والغاز في مناطق خارج منظمة الأوبيك وقد عملت الوكالة الدولية للطاقة لصالح الدول خارج الأوبك بعد أزمة 1986 وقد تم التعريج عليها سابقا، ونحاول الآن أن نتعرف على أهم منتجي النفط خارج الأوبك واستراتجياتهم النفطية وكذا إلى عوامل زيادة دورهم في سوق النفط وما هو مستقبل هذه الدول.[1]

II.1.5 أهم منتجي النفط خارج الأويك واستراتيجياتهم النفطية:

في منتصف الثمانينيات ازداد نصيب الدول المصدرة غير الأعضاء بحيث ورثت في مجال التصدير ما فقدته الأوبك، وكانت نقطة الضعف الرئيسية في موقف الدول غير الأعضاء أن لا تحاول تنسيق مواقفها رغم أنها صارت طرفا مهما في الصناعة، ودعت الأوبك وقتها الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء لتنسيق سياستهم الإنتاجية معها دفاعا عن هيكل الأسعار وحفاظا على استقرار الأسواق، ولكن الدعوة لم تلق استجابة كافية ومن تم أعلنت الأوبك تخليها عن الالتزام بسقف الإنتاج وأنها سوف تحافظ على نصيبها العادل من السوق بتبني مبدأ الحرية للجميع أي الخروج المطلق عن الالتزام بالحصص.[2]

ونمثل الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك بحسب إحصائيات BP لسنة 2010 في 36 دولة وهي المبينة في الجدول الموالي مقسمة بحسب القارات كما يلي:

الجدول رقم (2-21): الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك

القارة	الدول المنتجة خارج الاوبك	القارة	الدول المنتجة خارج الاوبك
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية كندا ،المكسيك	**قارة أسيا**	عمان ، سوريا ، اليمن
قارة أمريكا الجنوبية	الأرجنتين ، البرازيل ، كولومبيا ، الإكوادور البيرو ، Trinidad et tobago	**قارة إفريقيا**	كونغو ، مصر ، غينيا السودان ، تونس ، تشاد
قارة أوربا	روسيا ، دانمرك ، ايطاليا بريطانيا ، كزخستان ، رومانيا ، النرويج ، يوزباكستان ، اذبيريجان توركمنستان .	**أسيا**	استراليا ، الصين ، الهند ، اندونيسيا ، ماليزيا ،تيلاندا فيتنام ، بروناي

المصدر: - بالاعتماد على التقرير السنوي لـ BP لسنة 2010-2011 ص08.

[1] - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص82. بتصرف

[2] - حسين عبد الله ،"**مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره ،ص 95. بتصرف.

ونحاول فيما يلي التعرف على وضعية بعض الدول المنتجة خارج الأوبك في سوق النفط، حيث تم اقتناء هذه الدول بحسب اختلاف القارات وأهميتها في سوق النفط، وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من أقدم الدول الممارسة للصناعات النفطية في العالم، أما دول أوربا الغربية فتعد صناعتها النفطية حديثة النشأة.

II.1.5.1 الولايات المتحدة الأمريكية: تعد الولايات المتحدة الأمريكية من اكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم، والسبب راجع كونها الأصل في اكتشاف أول حقل تجاري في مدينة "**تاشل لافيز**" في ولاية بنسلفانيا سنة 1859. فهي إلى جانب تمتعها بالثروة النفطية ضخمة، فهي تحتل مركز الريادة في الصناعة النفطية العالمية ويعود السبب في ذلك إلى قدرتها التنظيمية والتكنولوجية وصناعة المعدات الخاصة بهذه الصناعة من جهة، وضخامة شركاتها النفطية العملاقة من جهة أخرى. [1]

وبعد سنوات قليلة من اكتشاف التجاري للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، وبتحديد سنة 1870 بدأت سيطرت "**روك فيلر**" على الصناعة النفطية امتدت زهاء نصف قرن تحت اسم "**ستا ندر أويل أوف أوهايو**"، وقد أضفى على شركته طابع "**الترست**" غير أن القانون الصادر من المحكمة العليا سنة 1890 الذي ينص على إدانة كل تحالف من شانه تقييد التبادل التجاري الحر، وبموجبه قضت محكمة ميسوري سنة 1911 (قانون شرمان) بحل إمبراطورية "**روك فيلر**" تاركة وراءها 33 شركة مستقلة. وفي البداية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية اعتمدت أمريكا على النفط المستخرج من أراضيها لسد حاجاتها من الوقود، كما كانت الممول الرئيسي لدول أوروبا وباقي أنحاء العالم من النفط، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سرعان ما فقدت هذا الوضع لأسباب عدة ومنها تزايد حاجة أمريكا إلى النفط من جهة وكذا إلى نقص احتياطاتها من جهة أخرى إلى جانب نمو إنتاج النفط في مناطق أخرى خاصة منطقة الشرق الأوسط.

ومع تراجع معدلات الإنتاج وتصاعد حجم الاستهلاك، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشكل أساسي على مستوردات النفط من الخارج برغم من جميع السياسات التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في موضوع الطاقة. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية حاليا من: الدول المصدرة للمنتجات النفطية والمستوردة للنفط الخام. [2]

II.1.5.2 روسيا: تعتبر صناعة النفط الروسية من أقدم الصناعات النفطية في العالم حيث بدأت سنة 1860، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية في هذا القطاع، حيث جرى استخراج النفط في بادئ الأمر في منطقة باكو الواقعة على الساحل قزوين، إلا أن روسيا القيصرية لم تكن مالكة لثرواتها

---

[1] – حافظ برجاس ومحمد المجذوب، مرجع سبق ذكره.،ص.ص107-108. بتصرف.

[2] – فرهاد محمد علي الأهدن ،" **اقتصاد الطاقة و البترول**"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999، ص.ص204-205.

النفطية في ذلك الوقت بل كان الاستثمار الرئيسي للنفط يعود إلى الرأسمال الأجنبي لاسيما بريطانيا، فرنسا، والسويد.

بعد ثورة روسيا الاشتراكية ثم تأميم صناعة النفط من قبل الدولة السوفيتية، التي عانت أنذاك من بعض المصاعب الاقتصادية نتيجة الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي ولكن سرعان ما وضعت حد لهذا التدخلات وإعادة الاستثمار في حقول النفط باكو والقوقاز. وكنتيجة لذلك تمكن الاتحاد السوفيتي سابقا في سنة 1928 من زيادة إنتاج النفط إلى حوالي 12 مليون طن وكان حوالي 20 % من النفط المستخرج مخصصا للتصدير، ورغم محاولات شركات النفط الأجنبية التضييق على من يشترون النفط السوفيتي وإبعاده عن الأسواق التصريف. ولكن محولاتهم باءت بالفشل .[1]

وأثناء الحرب العالمية الثانية دمر النازيين عدد كبير من المنشات النفطية وعند نهاية الحرب رجع الاتحاد السوفيتي إلى البحث والتنقيب عن النفط، حيث توجت الجهود باكتشافات مخزونات هائلة من النفط بين نهر "**الفولغا**" وجبال "**الاورال**" ومنذ ذلك الوقت بدا إنتاج النفط يتضاعف إلى أن بلغ سنة 1971 ما يقارب 380 مليون طن، منها حوالي 100 مليون طن مخصصة للتصدير. وقد رافق زيادة إنتاج ارتفاع في استهلاك النفط والغاز اللذين يشكلان حوالي 60%من مجموع الطاقة المستخدمة في الاتحاد السوفيتي حسب التقديرات سنة 1973.[2]

وفي السبعينيات عزز إنتاج النفط الروسي باكتشافات جديدة في غرب سيبريا وآسيا الوسطى، ما جعل الاتحاد السوفيتي ثاني منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه تجاوز إنتاجها في سنة 1975، حيث شهدت الصناعة النفطية في روسيا تغيرات رافقت سياسة إعادة البناء (البيريسترويكا) التي حمل لواءها الرئيس السوفيتي السابق "**ميخائيل غورباتشوف**" استدعت تغيرات مماثلة في إعادة تنظيم صناعة النفط السوفيتية والعلاقات النفطية بين الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية بوجه خاص.

فعلى صعيد تنظيم الصناعة النفطية أدخلت تعديلات إدارية، كان الهدف منها تقليل المركزية في اتخاذ القرار، كإلغاء نصف الوزارات ودمج وزارتي النفط والغاز ووزارتي الكيميائية والبتروكيمائية، وزارة التكرير بوزارة الصناعة. كما أدخلت تعديلات أخرى على إستراتيجية الاستثمار في الاتحاد السوفيتي بحيث زادت الاستثمارات في قطاع صنع السلع الاستهلاكية وخفضت في قطاعي الطاقة والتعدين. وقد بلغ هذا التخفيض حوالي 40% في المخطط المركزي لسنة 1990، أما فيما يختص بالعلاقات النفطية بين الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، فمن المعروف أن تلك الدول ماعدا رومانيا تفتقر إلى مصادر الطاقة. وكانت تعتمد بشكل كامل تقريبا على واردات

---

[1] – حسين فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 99-109.

[2] – بيتر ر,أوديل ترجمة راشد البراوى،" **النفط و القوة العالمية ـ خليفة أزمة النفط**"، مكتبة الانجلوا المصرية، 1977، ص49-53.

النفط والغاز من الاتحاد السوفيتي، والشيء الجديد الذي طرأ على هذه العلاقات هو صدور قرار في سنة 1990 يقضي بان يتم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الاقتصادي "الكوميكون"، اعتبارا من سنة 1991 على أساس الأسعار العالمية وان يكون التعامل بالعملات الصعبة بدلا من الروبل.[1]

كان لهذه السياسة اثر مهم في صناعة النفط السوفيتية من جهة هبوط الإنتاج كنتيجة لتخفيض الاستثمارات في قطاع الطاقة، أو من جهة تقليص الواردات إلى دول أوربا الشرقية التي باتت تتجه نحو مصادر خارجية وخاصة منطقة الشرق الأوسط لتامين حاجاتها النفطية في المستقبل.

II.3.1.5 دول أوروبا الغربية: اعتمد الاقتصاد الأوربي قبل الحرب العالمية الثانية اعتمادا رئيسيا على الفحم كمصدر أساسي للطاقة. وكانت صناعة الفحم صناعة متطورة في تلك البلدان، غير أن ظهور النفط الرخيص القادم من منطقة الشرق الأوسط، جعل دول أوروبا الغربية تتحول بعد سنة 1950 إلى النفط، بحيث ارتفعت نسبة استهلاكه من أقطار السوق الأوروبية المشتركة من 10% إلى 45% من مجمع استهلاكها للطاقة سنة 1965 و"قد زاد استهلاك النفط لدول الأوربية في سنة 2000 بـ21490 ألف ب/ي والى 21339 ألف ب/ي وهذا في سنة 2010"[2].

وإن تحول دول أوروبا الغربية من استخدام طاقة الفحم إلى استخدام طاقة النفط، يعود إلى عاملين أساسين، الأول هو أن صناعة الفحم تعرضت في أثناء الحرب العالمية الثانية لكثير من الأضرار والتعطيل بسبب المجهود الحربي المباشر،كما حصل في ألمانيا وبلجيكا وفرنسا، أو بسبب نقص اليد العاملة وانخفاض رأس المال المطلوب لتشغيل هذه الصناعة وعدم توفير وسائل الحفر اللازمة. أما العامل الثاني فكان خطة مارشال الاقتصادية الأمريكية التي أخذت على عاتقها إنقاض أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق نقل النفط الرخيص من الشرق الأوسط إلى أوروبا واستخدامه كمصدر أساسي للطاقة والتصنيع.[3]

II.2.5 عوامل زيادة دور المنتجين خارج الأوبك في السوق النفط العالمية:

لقد زادت أهمية الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك بعد نشئت الأوبك وما ورد من نتائج اثر على الأزمة النفطية الأولى 1973 ونتائجها الوخيمة التي انعكست على الدول الصناعية والدول المنتجة للنفط خارج الأوبك، مما جعلها تقوم بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة سنة 1974 التي من مهامها تعمل على تدعيم إنتاج النفط

[1] – حافظ برجاس و محمد المجذوب، مرجع سبق ذكره ، ص. ص138-139.
[2] – التقرير السنوي لـ BP لسنة 2010 ص 9.
[3] – حافظ برجاس و محمد المجذوب، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

خارج الأوبك وقد سبق التطرق إليها. ونقوم فيما يلي إبراز عوامل زيادة دور منتجو النفط خارج الأوبك من خلال احتياطاتهم النفطية، وإنتاجهم واستهلاكهم والتي نتعرف عليها في كالآتي:

II.1.2.5 الولايات المتحدة الأمريكية: نتعرف على الصناعة النفطية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال التطرق الى احتياطها النفطي، إنتاجها والتجارة الخارجية لهذه الصناعة.

II.1.1.2.5 احتياطات النفط الأمريكي: تميز التطور الذي لحق باحتياط النفطي الأمريكي بتناقصه المستمر إلى غاية أواخر القرن الماضي نسبة إلى احتياطي العالمي. فبعدما أن كان هذا الاحتياط يمثل 50% من مجموع احتياط العالم سنة 1935 أخذت هذه النسبة تنخفض تدريجيا حتى بلغت 9% في سنة 1967 و وصلت الى 6.16% في سنة 1975 ثم انخفضت إلى 3.4%سنة 1986. [1]

وترجع الأسباب الكامنة وراء الهبوط الحاد في احتياطي النفط الأمريكي إلى عوامل عدة منها:[2]

– اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية حتى أواخر سنة 1950 على موردها النفطية لسد حجاتها المحلية وتصديرها ما يفيض عنها إلى الخارج، مما أدى إلى انخفاض كميات الاحتياطي الثابت لديها.

– ارتفاع الإنتاج بصورة تفوق مختلف زيادات الاحتياطات المتأتية من اكتشافات جديدة أو تطوير الحقول القديمة.

– الحقول النفطية الأميركية هي "**حقول صغيرة** "بالمقارنة مع حقول النفط الضخمة في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا.

– فشل عمليات الحفر ومحاولات الاستكشاف كافة في تحقيق اكتشافات نفطية جديدة.

وأنفقت شركات النفط الأميركية (اكسون وموبيل، مثلا) حوالي مليار دولار سنة 1974 في مناطق فلوريدا المغمورة وغيرها من المناطق، وجاءت النتائج مخيبة للآمال. ويضاف إلى هذه العوامل أسباب أخرى ساعدت على تقليص حجم الاحتياطي وعدم زيادته، منها ارتفاع تكاليف الحفر والإنتاج، إذا ما قورنت بتكاليف منطقة الشرق الأوسط فقد بلغ معدل كلفة الحفر لحقل واحد في المناطق اليابسة حوالي 235,571 دولارا، وفي المناطق المغمورة حوالي 3,430,073 دولارا، عدا ارتفاع نسبة الحقول الجافة من مجمل الحقول المكتشفة.

إزاء هذا الواقع التزمت الولايات المتحدة سياسة المحافظة على احتياطيها من النفط لأطول وقت ممكن، فاتجهت نحو الخارج، وخاصة العالم العربي لاستيراد ما تحتاج إليه من النفط لمواجهة طلباتها المتزايدة. هذا من جهة،

---

[1] -Cahier Français, La Documentation Française, « **Economie Mondiale et Grandes Puissances au XX^e Siècle. »,** N°265, Mars –Avril 1994 **,P52.–**

[2] – حافظ برجاس ومحمد المجذوب، مرجع سبق ذكره ، ص .ص109-111 و 120.

ومن جهة أخرى عمدت منذ أوائل السبعينات، وبعد حظر النفط العربي عليها سنة 1973، إلى بناء ما يسمى باحتياطي النفط الاستراتجي. ويقصد بهذا النوع من الاحتياطي تخزين النفط في مستودعات تحت سطح الأرض (قباب ملحية) تنشا خصيصا لهذه الغاية، وتستخدم لمجابهة أي تهديد بقطع النفط عن الولايات المتحدة من جانب الدول المصدرة أو تستعمل لتخفيض السعار في حال ارتفاعها كما حدث في أعقاب حرب الخليج الأخير. وبلغ مخزون النفط الاستراتجي الأمريكي حوالي 600 مليون برميل حتى سنة 1990.

فالولايات المتحدة الأمريكية تعاني، إذن نقصا دائما في احتياطها النفطي وان إمكاناتها في اكتشاف الاحتياطي جديد في المستقبل محدودة وغير مشجعة، وهذا ينعكس سلبا على إنتاجها المحلي الذي لم يعد يكفي لسد حاجاتها المتزايدة من النفط.

سجلت الولايات المتحدة الأمريكية تناقصا في احتياطات النفط وإن طرأت بعض الزيادات الطفيفة فهي ناتجة من تنمية بعض الحقول القديمة وتوسيع نطاقها أكثر مما هي نتيجة لاكتشاف حقول جديدة.

نلمس ارتفاع في نسبة الاحتياطات النفط المؤكد للولايات المتحدة أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي، حيت سجلت 20.54% في سنة 2000 وعادت إلى الانخفاض من جديد إلى 15.51%سنة 2010 من مجمل الاحتياط العالمي للنفط[1] . مثلما هو موضح في الشكل كالآتي:

الشكل رقم (2-10): احتياط النفط الأمريكي من الاحتياط العالمي (2000-2010)

الوحدة: ألف (ب/ي)

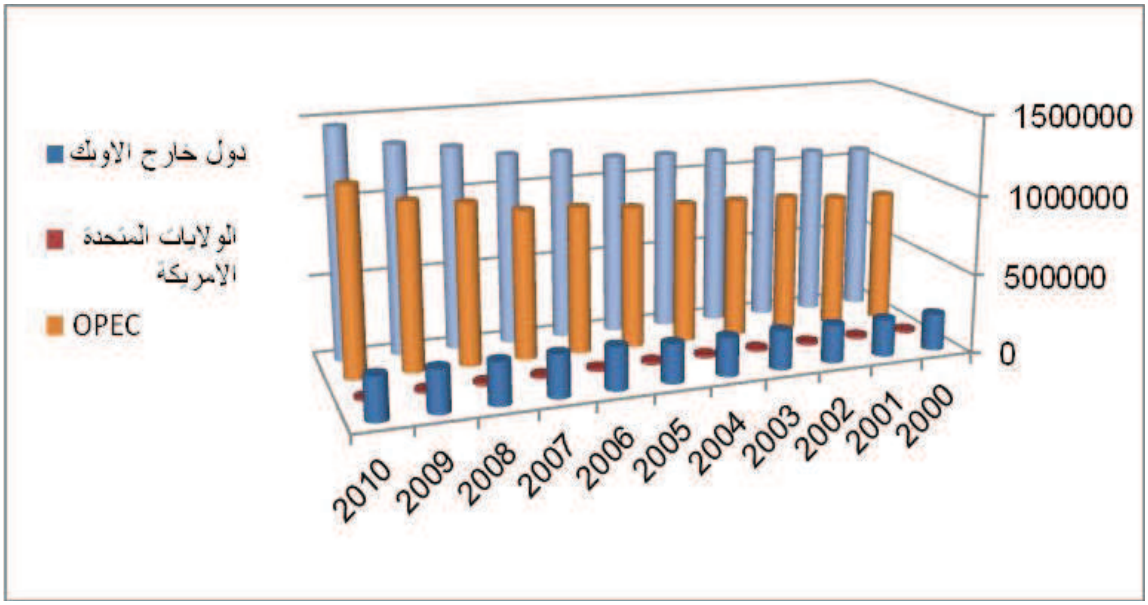

المصدر :بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي BP سنة 2010 ، التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2010 .

[1] – الرجوع الى الملحق رقم (2-6).

II.2.1.2.5 إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية واستهلاكها من النفط: كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى سنة 1862 الدولة الوحيدة المنتجة للنفط في العالم قبل أن يكشف وجوده مرة أخرى في روسيا. وقد حافظت أمريكا على مركزها الأول في الإنتاج حتى سنة 1973 حين بدا إنتاجها فيما بعد بالتراجع كما هو الحال بالنسبة لاحتياطها النفطي. وتعتبر الولايات الأربع (تكساس، وألاسكا، ولويزيانا وكاليفورنيا) المناطق الرئيسية للإنتاج النفط حيت يشكل مجموع إنتاجها 74% من مجمل إنتاج النفط الأمريكي.

وبالرغم من الزيادات التي تحققت سنة 1977 في انتاج حقول ألاسكا وخليج "بردهو" **Prudhoe bay**، وهي اكبر الحقول النفط الأمريكية، فقد استمر الإنتاج في انخفاض وخصوصا في النصف الثاني من عقد الثمانينات إلى غاية سنة 2010.

حيث انخفض إنتاج النفط إلى 8,277 ألاف ب/ي سنة 1987 مقارنة بـ 10,180ألاف ب/ي سنة 1981. ومع اكتشافات الحقول الجديدة في البحار عملت على رفع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى 5821,6 ألاف ب/ي سنة 2000 والى 4950,4 في سنة 2008، أي انخفض بـ2,67% في سنة 2008 مقارنة بسنة 2000، ثم عاود الارتفاع في سنة 2010 إلى 5512الف ب/ي، مثلما هو موضح في الشكل رقم (2-11). وتؤكد جميع المؤشرات على أن إنتاج النفط الأمريكي قد دخل دائرة العد التنازلي والتراجع المستمر ومما يزيد من هذا التأكيد النقص المتزايد في كميات الاحتياط الثابت. [1]

الشكل رقم (2-11): إنتاج النفط الأمريكي من (2010/2000) الوحدة : ألف (ب/ي)

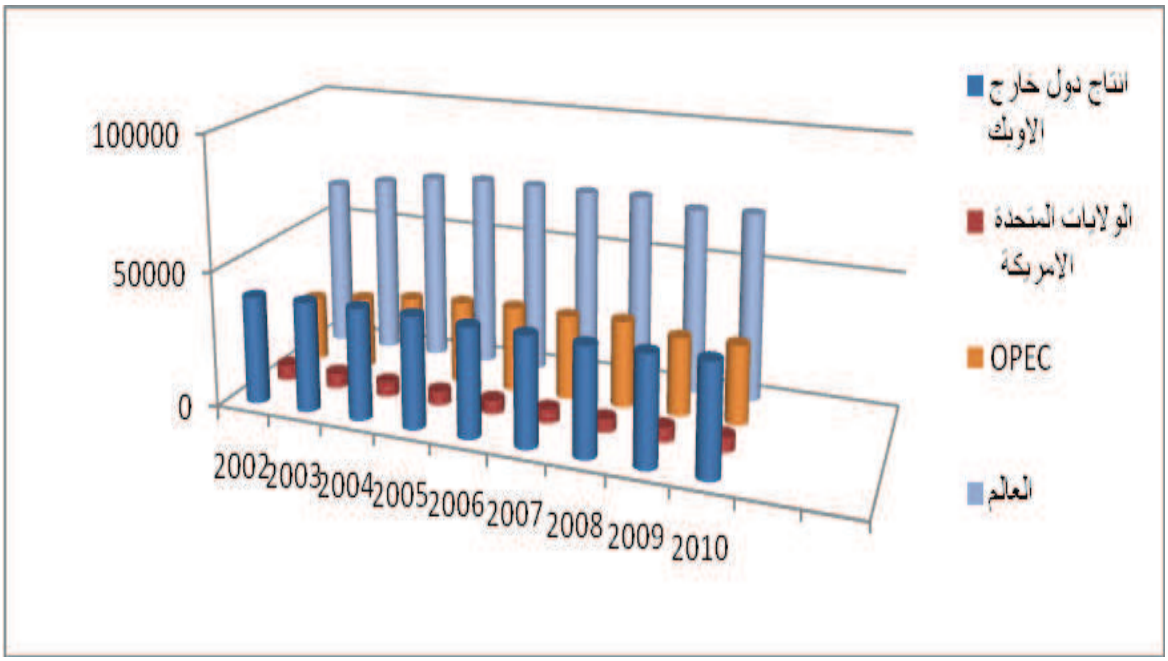

المصدر: بالاعتماد على معطيات التقرير السنوي الأوبك لسنة 2004ص62 و2005ص63 و2010ص 30.

[1] – حافظ برجاس ومحمد المجذوب، مرجع سبق ذكره ، ص 112-114. بتصرف.

وكما كانت الولايات المتحدة الأمريكية احد ابرز منتجي النفط في العالم، فهي كانت وما تزال اكبر الدول المستهلكة له على الإطلاق. فالمعروف أن سكانها يشكلون 6 % من مجموع سكان الأرض ويستهلكون ثلث الإنتاج العالمي من النفط. يعكس هذا الارتفاع في حجم الاستهلاك المحلي من الوقود صورة الحياة التي يعيشها المجتمع الأمريكي والتي تتميز بمستوى عال من الرفاهية و التطور إلى حد الإسراف وهدر الطاقة بالرغم من النتائج الوخيمة للأزمة المالية لسنة 2007 على المجتمع الأمريكي .

لقد اعتمدت السياسة النفطية الأمريكية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، أي اعتمد الطلب الأمريكي على النفط اعتمادا كليا على الإنتاج المحلي، بل إن نسبة من الإنتاج الفائض كانت تصدر إلى الخارج. لكن هذا الوضع انقلب بعد نتيجة لزيادة حجم الاستهلاك بشكل يفوق قدرة الاحتياطي والإنتاج على مواجهته، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو الاستيراد وتصبح منذ سنة 1948 دولة مستوردة للنفط.

وتشير معظم التقديرات إلى زيادة لاستهلاك الأمريكي في السنوات المقبلة من النفط مثلما هو موضح في الشكل رقم (2-12) وفي جميع الأحوال ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأول للنفط في العالم ولا يتوقع أن تقل حصتها عن 23% من الاستهلاك العالمي في أفق 2020 بالرغم من دخول الصين كمنافس حاد للولايات المتحدة في استهلاك النفط. أمام هذا الوضع لابد من الولايات المتحدة الأمريكية من اعتماد الكامل على استيراد النفط بعد آن عجز إنتاجها المحلي عن تغطية حاجتها.[1]

الشكل رقم (2-12): استهلاك النفط الأمريكي من (2010/2000) الوحدة: ألف (ب/ي)

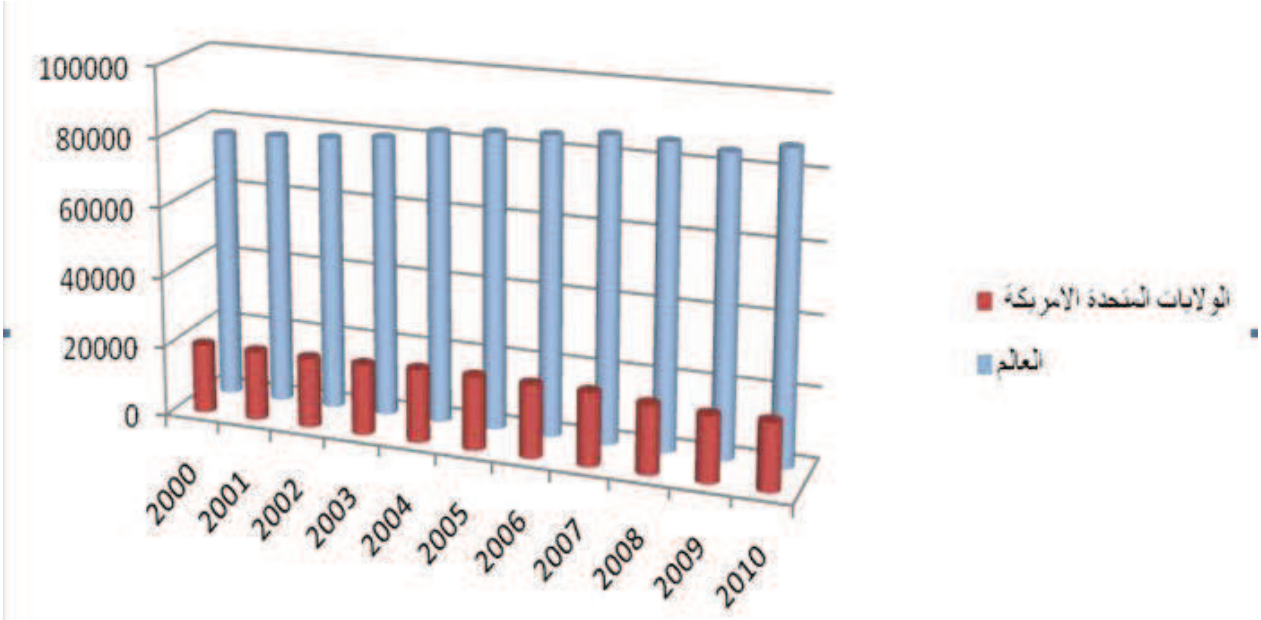

المصدر: بالاعتماد على معطيات التقرير السنوي لBP لسنة 2010 ص 9.

[1] Cahier Français, La Documentation Française, « **Economie Mondiale et Grandes Puissances au XX^e Siècle.** », Op.Cit ,P56, texte adapté.

II.3.1.2.5 واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام: ذكرنا أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت منذ سنة 1948، تعتمد جزئيا على استيراد النفط من الخارج، حيث بلغت نسبة وارداتها في تلك السنة حوالي7% من مجمل استهلاكها المحلي. ولأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية دولة مستوردة للنفط بعدما كانت مصدرة له.

وبرز هذا التحول نتيجة لتعاظم حجم الاستهلاك المحلي وعدم قدرة الإنتاج على تلبية الاحتياجات النفطية المتزايدة للأسباب التي ذكرناها سابقا. وقد تضاعف النفط المستورد مرتين بين سنتي 1960 و1970 بالرغم من صدور قانون 1959 الذي حدد نسبة الاستيراد من النفط الخارجي إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أن لا تزيد هذه النسبة عن 9% من حجم الطلب المتوقع. استمر تطبيق هذا القانون نحو أربع عشر سنة (1959-1972)، إلا أن اضطرت الحكومة الأمريكية في منتصف سنة 1973 إلى رفع الحظر المفروض على الاستيراد النفط من الخارج، بعدما شعرت بخطر نضوب مصادر النفط المحلي وارتفاع الأسعار خلال سنتي 1972-1974.

ومنذ بداية السبعينات والى اليوم من سنة 2012، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفط المستورد بشكل لم يسبق له مثيل في أي فترة زمنية ماضية. وكانت فنزويلا المصدر الخارجي الرئيسي لتزويد أمريكا بالنفط. كما تدفقت واردات النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق الأمريكية والغربية بصورة تصاعدية.

وتضاعفت الواردات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية طيلة عقد السبعينات وسجلت أعلى نسب لها في سنوات الثلاث الأخيرة، كما ارتفعت في الوقت نفسه حصة الشرق الأوسط من مجموع مستوردات النفط الأمريكية من 12,8 % سنة 1970 إلى 36.5 % سنة 1979. [1]

وحاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، لاسيما في عهدي الرئيسين "**ريتشارد نيكسون**" و"**جيمي كارتر**"، وضع البرامج والمشاريع الرامية إلى الحد من الاستيراد وزيادة إنتاج النفط المحلي، والعمل على تطوير المصادر الطاقة البديلة بغية الوصول بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بمصادر الطاقة. لكن المحاولات وان ساعدت إلى حد بعيد في التخفيف من حدة الاعتماد على النفط المستورد وتطوير مصادر الطاقة غير نفطية، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها. وشهدت الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الخمس الأولى من عقد الثمانينات انخفاض مهما في وارداتها النفطية من الخارج وخاصة من النفط العربي.[2]

---

[1] – حافظ برجاس و محمد المجذوب، مرجع سبق ذكره ، ص 115-120.

[2]– Cahier Français, La Documentation Française, **« Economie Mondiale et Grandes Puissances au XX^e Siècle. »,** Op.Cit,PP61-64, texte adapté.

فبعد أن بلغت هذه الواردات 8,7 ملايين ب/ي سنة 1977، تراجعت إلى 3,2 ملايين ب/ي سنة 1985. وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى العوامل التالية: [1]

- تقليل الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة.
- تطوير مصادر الطاقة البديلة.
- النجاح الذي حققته الحكومة الأميركية في مجال الحفاظ على الطاقة من جهة وترشيد النفط واستهلاكه من ناحية أخرى.
- الانكماش الاقتصادي وما نتج عنة من تخفيض إضافي في الطلب على النفط في تلك الحقبة من الزمن.

إلا أن هذا الانخفاض في واردات أمريكا من النفط لم يدم طويلا، فقد عادت الواردات إلى الارتفاع مجددا منذ سنة 1985 إلى أن وصلت إلى 9722.2 ألف ب/ي في سنة 2000 والى 9183.9 ألف ب/ي في 2010 مثلما هو موضح في الشكل رقم (2-13).

الشكل رقم (2-13): واردات النفط الأمريكي (2010/2000)

الوحدة: ألف (ب/ي)

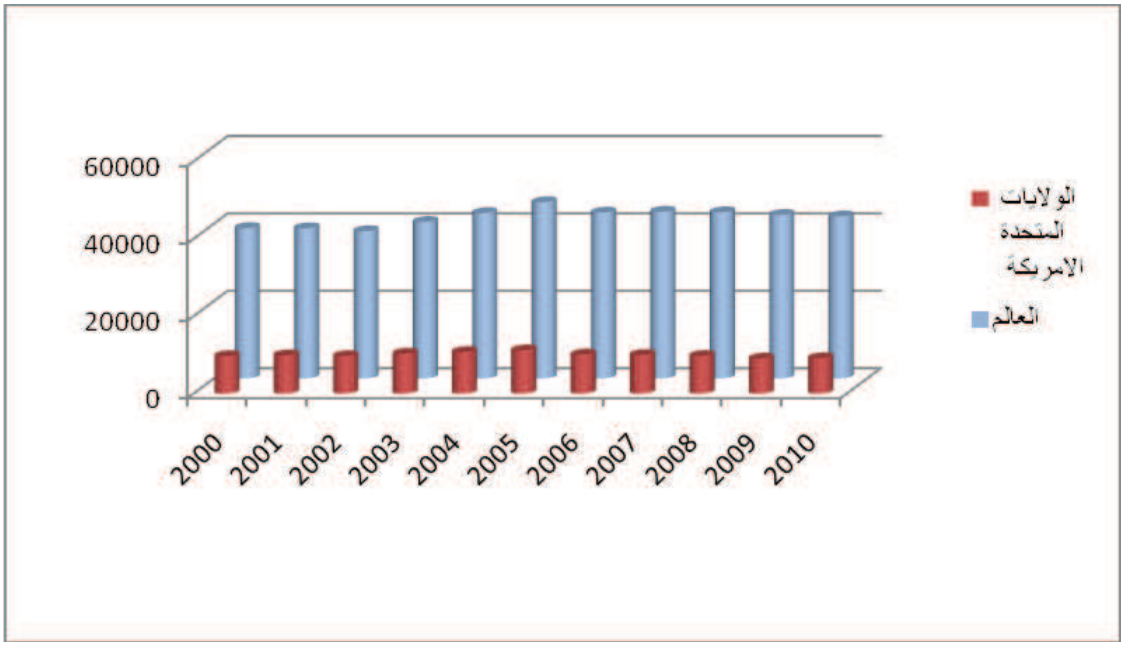

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للأوبك لسنة 2004 ص100 و 2005ص96 و 2010ص 57.

[1] - حافظ برجاس و محمد المجذوب، مرجع سبق ذكره ، ص 115-120.

وترجع أساسا أسباب الارتفاع إلى الحقائق التالية:[1]

– بقاء النفط المصدر الأهم للطاقة الأميركية حتى الربع الأول من القرن القادم على أقل تقدير، بالرغم من التقدم الذي حققته الولايات المتحدة في تطوير المصادر البديلة.

– استمرار حاجة الولايات المتحدة إلى النفط المستورد من الخارج نتيجة لتزايد استهلاكها وعجز إنتاجها المحلي عن تلبية حاجاتها النفطية.

– تراجع احتياطيها النفطي وقرب نفاده وصعوبة اكتشاف مكامن نفطية جديدة.

– بقاء منطقة الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي المصدر الرئيسي لإنتاج النفط وتصديره نظرا لضخامة احتياطية وقدرته الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد.

وخلاصة القول أن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لتطوير مصادر الطاقة البديلة بغية التقليل من الاعتماد على النفط وخاصة المستورد منه، وبالتالي الوصول إلى الاكتفاء الذاتي لسد حاجاتها من الطاقة. إلا أن تحقيق هذا الهدف يبدو صعبا قبل الربع الأول من القرن القادم رغم اعترافنا بقدرة أميركيا التكنولوجية والمالية والعلمية ووفرة مواردها الطبيعية فمسألة تطوير البدائل وإحلالها محل النفط كمصدر للطاقة تحكمها القواعد الاقتصادية والكلفة التنافسية، إلى جانب الصعوبات التقنية والبيئية التي ذكرناها سابقا وأثرها في مستقبل هذه المصادر وتطورها. لذلك تشير معظم الدراسات والتقديرات إلى زيادة الطلب الأميركي على النفط الذي سيبقي المصدر الأساسي للطاقة خلال العشرين سنة القادمة على أقل تقدير.

II.2.2.5 روسيا: نتعرف كذلك على الصناعة النفطية الروسية من خلال التعرض الى احتياطها النفطي، إنتاجها والتجارة الخارجية للصناعة النفطية.

II.1.2.2.5 احتياطات النفط الروسي: بقيت المعلومات الرسمية حول حجم الاحتياطي السوفيتي سابقا من النفط وغيره من مصادر الطاقة في الكتمان، لأنها اعتبرت سرا من أسرار الدولة التي لا يسمح بالإعلان عنها. ويمكن القول أن معظم التقديرات المعلنة حول هذا الموضوع تعود في أصولها إلى مصادر غربية كوكالة الطاقة الدولية، ووكالة الاستخبارات الأمريكية، وبعض الدراسات المتخصصة الصادرة عن شركات النفط الأجنبية، إلى جانب ما تشير إليه بعض الصحف والمراجع السوفيتية.

[1] Cahier Français, La Documentation Française, « **Economie Mondiale et Grandes Puissances au XX^e Siècle.** », Op.Cit,P72, texte adapté.

وتجمع كل المراجع على أن الاتحاد السوفيتي سابقا يمتلك ثروة نفطية ضخمة يمكن أن يصبح في طليعة دول العالم المنتجة للنفط. وأشارت تقديرات سنة 2000 لنائب رئيس شركة "**كونوكو**" الأمريكية العاملة في مجال الإنتاج والتنقيب عن النفط الروسي ، أن احتياط النفطي الذي لم يكتشف بعد يقدر بحوالي 500 مليار برميل محصورة بمعظمها في جمهورية روسية الاتحادية[1].

أما الاحتياط الثابت والمعروف من النفط الخام في سنة 2010 قدر بحوالي 79432 ألف ب/ي[2]. مثلما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-14): احتياط النفط الروسي (2010/2000)

الوحدة : ألف (ب/ي)

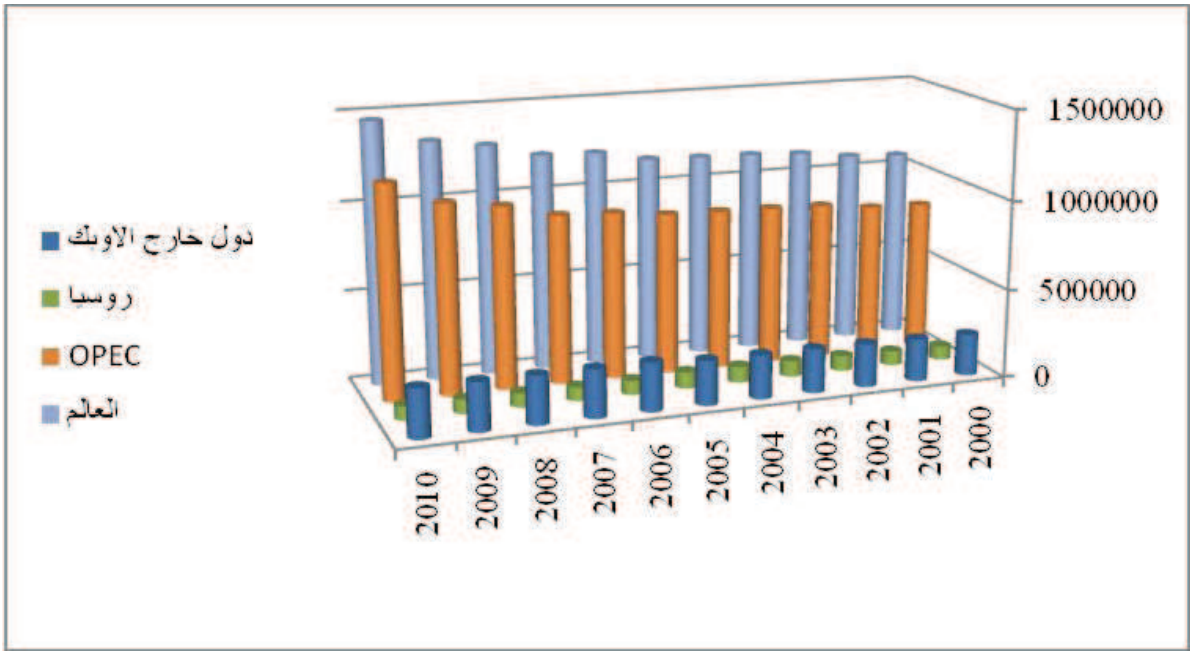

المصدر : بالاعتماد على التقارير السنوية للأوبك لسنة 2004 ص42 و 2005ص45 و 2010ص 22.

حاول الاتحاد السوفيتي سابقا عن طريق سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي على الغرب الاستعانة بالتكنولوجية الأمريكية المتقدمة في هذا المضمار ودعوة الاستثمارات الغربية للمشاركة في تطوير صناعة النفط السوفيتية لكن أحداث 1991، وما أدت إليه من تفكك الدولة الاتحادية وما رافق ذلك من اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية حالت دون تحقيق هذه التطلعات حتى الآن. لذلك يتفق جميع المحللين في شؤون النفط على استمرار التناقص في احتياط النفط السوفيتي إلى أمد غير محدود في ظل غموض الرؤية السياسية وتردي الوضع الاقتصادي.[3]

[1]- حافظ برجاس ومحمد المجذوب، مرجع سبق ذكره ، ص 143-147. بتصرف.

[2]- Statistique du Rapport de l'Opec, année 2010.

[3]- Gérard CHALIAND et Annie JAFALIAN, Op.Cit,PP55-56.

II.2.2.2.5 إنتاج روسيا واستهلاكه من النفط: تعتبر روسيا من اكبر الدول المنتجة للنفط الخام في العالم، خاصة عندما وصل إنتاجه إلى حوالي 12.5 مليون ب/ي سنة 1988، غير أن موقعه الإنتاجي المتقدم بدأ بالتراجع بنسبة كبيرة بعد هذا التاريخ. ففي سنة 1989، بلغ الإنتاج 12.2 ب/ي ثم تدنى إلى 11.5 مليون ب/ي سنة 1990 والى 7.4 مليون ب/ي سنة 2000 ثم عاد إلى الارتفاع ليصل في سنة 2010 إلى 9.8 مليون ب/ي. [1] والمبين في الشكل الآتي :

الشكل رقم (2-15): إنتاج النفط الروسي من (2010/2000)

الوحدة: آلف (ب/ي)

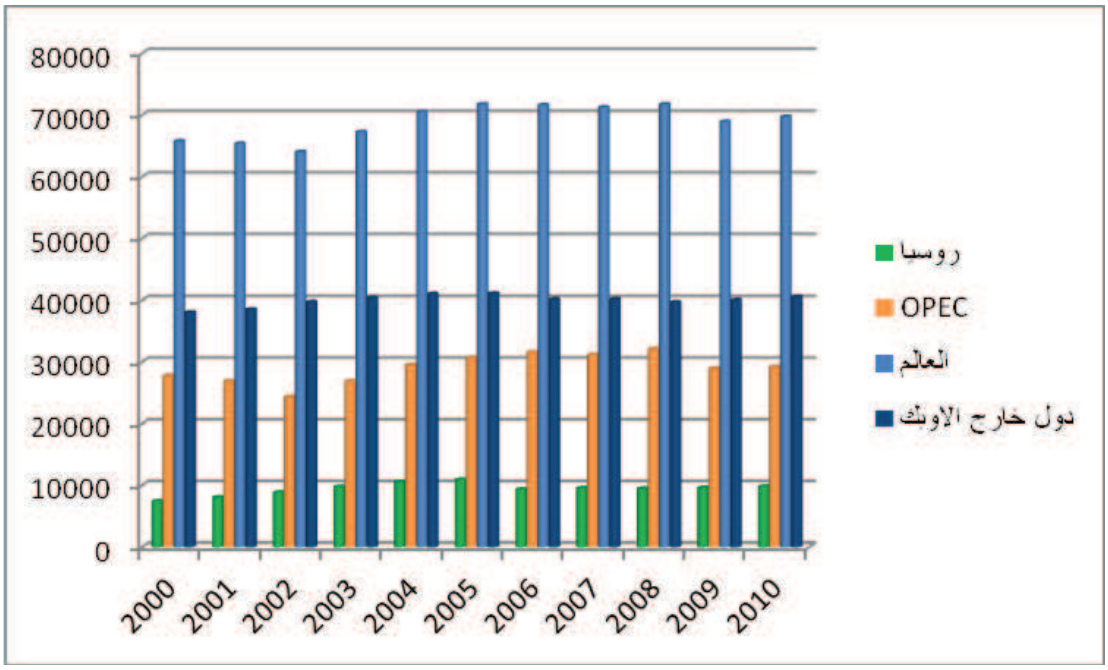

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للأوبك لسنة 2004 ص62 و 2005ص63 و 010ص 30.

وتعود أسباب انخفاض الحاد في إنتاج النفط الروسي إلى النقاط التالية: [2]

- تراجع الإنتاج في حقول كبيرة مثل حقل "**سامولتوز**"، وذلك بسب النضوب الطبيعي. أما الحقول الجديدة في منطقة سيبيريا الغربية فهي حقول صغيرة ذات إنتاج محدود.

- تخلف روسيا في مجال التكنولوجية البحث والحفر والإنتاج وطرق تحسينه بالمقارنة مع التكنولوجية الغربية مع الإشارة إلى أن ثلاثة أرباع مصانع إنتاج التجهيزات النفطية تقع في المناطق التي تعاني نزاعات عرقية. وقد أكد

---

[1] انظر:

- حافظ برجاس و محمد المجذوب، مرجع سبق ذكره ، ص 148.

- Statistiques des Rapports de l'Opec année 2010.

[2] - حافظ برجاس ومحمد المجذوب، نفس المرجع.

السيد"**اناتولي ديمترفتسكي**" مدير معهد النفط والغاز التابع لكلية العلوم السوفيتية، أن تراجع إنتاج النفط الروسي يعود إلى ضعف البنية التحتية والنقص في التكنولوجية المتطورة مما يستدعي الحاجة إلى توظيف استثمارات كبيرة.

– ارتفاع تكاليف الإنتاج، وخصوصا في المناطق الصعبة مما تتنافى معه الجدوى الاقتصادية.

– ضخامة الاستثمارات المطلوبة في صناعة النفط الروسي والتي تقدر ببلايين الدولارات مقارنة باستثمار موارد الطاقة الأخرى، بالإضافة إلى المخاطر التي ترافق عمليات التنقيب عن النفط في المناطق الجلدية.

– عدم توقع اكتشافات ضخمة في مناطق جديدة من شانها زيادة الإنتاج بكميات كبيرة وذلك بسبب الأوضاع الجيولوجية، كما هو الحال في الحوض الشمالي لبحر قزوين والمناطق المغمورة في باكو.

– الظروف الصعبة التي يعانيها العمال في صناعة النفط وسط منطقة سيبيريا، حيث لا تتوافر الخدمات الصحية والتعليمية والحصول على السلع الاستهلاكية الكافية.

كل هذه المشاكل والعقبات التي تعانيها صناعة النفط السوفيتي ساعدت على تقهقر هذه الصناعة وتراجع عمليات الإنتاج.

ومع أن روسيا ما تزال اكبر منتج للنفط في العالم، فأن المسؤولين في وزارة النفط السوفيتية يؤكدون انه ما لم تقم الشركات الأجنبية بتوظيف استثماراتها في حقول النفط الروسية، فأن الإنتاج سوف يعجز عن تلبية الحاجات المحلية في المستقبل. وقد حاول الاتحاد السوفيتي سابقا في ظل سياسة "**البيروسترويكا**" العمل على إنشاء مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية، وخصوصا مع الشركات الأمريكية، مثل مشروع الليالي البيضاء ومشروع تنمية حقل "**تنجز**"**Tengiz**، والهدف من ذلك كله زيادة الإنتاج وتوفير التمويل اللازم واستخدام التكنولوجيا الغربية المتقدمة.

وكما يعتبر الاتحاد السوفيتي من اكبر الدول المنتجة للنفط، فهو أيضا من بين الدول الصناعية الكبرى المستهلكة لهذه المادة الحيوية. قدرت نسبة استهلاكه سنة 1989 بحوالي 14% من مجموع الاستهلاك العالمي للنفط، وهو بذلك يأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وأقطار أوروبا الغربية. وقد حرص الاتحاد السوفيتي سابقا منذ نشأته على مبدأ الاكتفاء الذاتي في سياسته النفطية، وما يفيض عن حاجته كان يصدر إلى دول أوروبا الشرقية وبعض دول أوروبا الغربية بغية الحصول على العملات الصعبة. والجدير بالملاحظة أن الاتحاد السوفيتي سابقا كان يخصص حوالي 70% من إنتاجه النفطي للاستهلاك المحلي الذي بلغ ذروته سنة 1982 وقدر بـ 450.3 مليون برميل طن ثم بدا بالانخفاض تدريجيا، حيث وصل في سنة 2010 الى 147.6 مليون طن/ سنويا.

تعود أسباب هذا الانخفاض الحاصل في استهلاك الاتحاد السوفيتي سابقا إلى تخفيض كميات النفط المستخدمة في توليد الطاقة كنتيجة للتحول السريع من النفط إلى الغاز الطبيعي في بعض القطاعات. فالمعروف أن الاتحاد السوفيتي ومنذ بداية الثمانينيات زاد اعتماده تدريجيا على الغاز الطبيعي وتم إحلاله محل النفط في قطاعي الصناعة والكهرباء. ويقوم حاليا الاتحاد السوفيتي (سابقا) بالاهتمام بالطاقات البديلة للنفط الخام بما فيها الغاز الطبيعي والطاقة النووية محاولة منها التوازن في استهلاك الطاقة.

II.3.2.2.5 صادرات روسيا من النفط الخام: صنفت روسيا رابع دولة مصدرة في العالم بعد المملكة العربية السعودية وإيران والعراق، حيث وصلت صادراته إلى حوالي أربعة ملايين برميل يوميا. غير أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهته منذ أواخر الثمانينات، جعلت إنتاجها النفطي يتراجع بصورة مستمرة للأسباب التي اشرنا إليها. وكنتيجة طبيعية لتراجع الإنتاج تراجعت كميات النفط المتاحة للتصدير من 3.6 ملايين برميل يوميا في سنة 1988 إلى 2.9 مليون ب/ي في سنة 1999 "وقد وصلت صادرات روسيا في سنة 2000 إلى 4.1 ملايين ب/ي وارتفعت في سنة 2010 إلى 5.6 ملايين ب/ي"[1]، والمبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-15): صادرات النفط الروسي من (2010/2000) الوحدة : ألف (ب/ي)

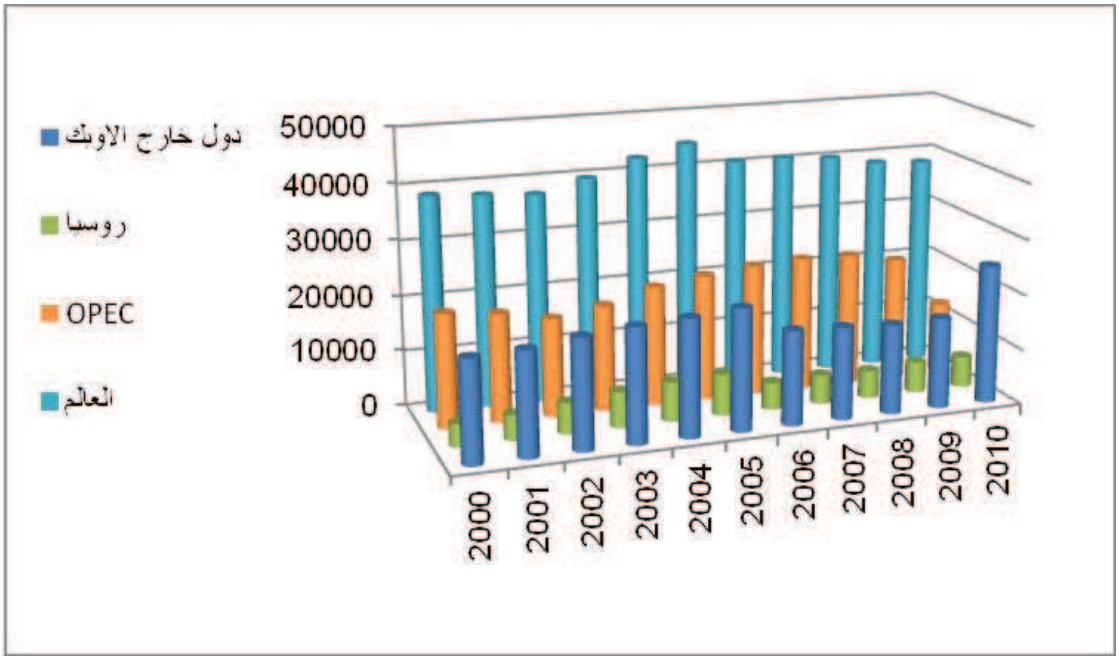

المصدر : بالاعتماد على التقارير السنوية للأوبك لسنة 2004 ص94 و 2005ص90 و2010ص 49.

والجدير بالذكر أن روسيا كانت ترمي من وراء تصديرها للنفط إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الأول، هو هدف سياسي والغاية منه تدعيم التحالف مع أوروبا الشرقية عن طريق تأمين حاجاتها النفطية. والثاني، هو

[1] – التقرير السنوي للأوبك سنة 2010.

هدف اقتصادي تجاري، وهو الحصول على العملات الصعبة من وراء تصديره للنفط إلى الغرب بغية تمويل احتياجاته من التكنولوجيا الغربية والسلع الغذائية.

ولكن منذ أواخر الثمانينيات، بدأ الهدف الثاني يزداد أهمية من الهدف الأول، لاسيما بعد المتغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة في دول أوروبا الشرقية. ولتحقيق الهدف الأخير، عمد روسيا إلى تنفيذ سياسة متعددة الاتجاهات والتي تتضمن ما يلي: [1]

– الاعتماد على سياسة تصدير واقعية ترتبط بأوضاع السوق العالمية.

– تقليص صادراته من النفط إلى أوروبا الشرقية والعمل على زيادتها إلى دول الغرب منذ بداية الثمانينيات.

– الاهتمام بإنشاء مشاريع نفطية مشتركة مع الدول الغربية بغية تامين الاستثمارات والمعدات والتكنولوجيا المتطورة.

– العمل على تخفيض استهلاك النفط محليا وإحلال الغاز الطبيعي والفحم محله في بعض القطاعات لتوفير قسم من إنتاج النفط الخام والمنتجات النفطية للتصدير إلى الغرب.

– وقد بدأت هذه السياسة تأخذ مجراها منذ توقيع الاتفاق المبدئي بين الاتحاد السوفيتي سابقا وبعض ممثلي دول أوربا الغربية في 1981/09/28 لمد خط أنابيب الغاز الطبيعي من سيبيريا إلى أوربا الغربية.

أما الدول الرئيسية المستوردة للنفط الروسي فهي فلندا وايطاليا، وفرنسا، وهولندا، وألمانيا، بالإضافة إلى دول أوروبا الشرقية التي انخفضت مستورداتها النفطية من روسيا في مطلع التسعينيات بنسبة تراوحت بين 20 و50 % وكذا إلى الدول الأسيوية كالصين التي تعد أكبر شريك لروسيا في القرن الواحد و العشرين. وقد اضطرت هذه الدول إلى شراء باقي احتياجاتها من الخارج.[2]

II.3.2.5 أوروبا الغربية: تعد أوروبا الغربية من الدول الأقل نسبة في احتياطات النفط العالمية بسبب قلة الاستكشافات النفطية فيها، ولهذا الغرض اجتهدت في تكوين صناعة بتروكيماوية قوية تميزها عن بقية الدول المالكة لمورد النفط. ونحاول فيما يلي التعرف بالأرقام على احتياطات النفط الأوروبي، إنتاجها و قيمة الواردات النفطية التي تعد عليها دول أوروبا الغربية.

[1] – حافظ برجاس ومحمد المجذوب، مرجع سبق ذكره ، ص 148. بتصرف.

[2]– Gérard CHALIAND et Annie JAFALIAN ,Op.Cit, P58,texte adapté .

II.1.3.2.5 احتياطي النفطي الأوربي: باستثناء المملكة ا المتحدة والنرويج، تكاد دول أوروبا الغربية لا تملك احتياطا نفطيا يذكر بالمقارنة مع الدول المنتجة للنفط في العالم. لذلك اتجهت منذ بداية اعتمادها على النفط كمصدر أساسي للطاقة إلى سد احتياجاتها من الدول المصدرة لهذه المادة، لاسيما دول منطقة الشرق الأوسط.

وكان احتياطي النفط المؤكد في مجموعة دول أوروبا الغربية يمثل 2.5% من مجموع احتياطي العالمي في سنة 1973، ثم ارتفع إلى 3.7% سنة 1981 نتيجة للزيادة التي طرأت على احتياطي النرويج والتي بلغت 2.1 بليون برميل. أما المملكة المتحدة فقد بقي احتياطها لسنة 1981 نحو 14.8 بليون برميل ويشكل هذا الرقم حوالي 60 % من احتياطي هذه المجموعة. [1]

وشهدت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات هبوطا حادا في احتياطي النفط العائد للمملكة المتحدة بحيث بلغ سنة 1987 نحو 5.20 مليارات برميل، على عكس النرويج الذي ارتفع احتياطها النفطي ليصل إلى 14.80 مليار برميل في العام نفسه.أما بقية الدول الأوروبية فان احتياطها النفطي المتدني لا يؤثر سلبا أو إيجابا في الحجم الكلي الاحتياطي النفط الأوروبي. أما في عشرية القرن الحالي "فقد بلغ احتياط النفط لدول أوروبا الغربية قيمة 19.250 مليون برميل سنة 2000 ثم عاد إلى الانخفاض إلى قيمة 13.532 مليون برميل في سنة 2010"[2] مثلما هو ممثل في الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-17): احتياط النفط لدول أوروبا الغربية فيما بينها بالنسبة للعالم (2010/2000)

الوحدة: ألف (ب/ي)

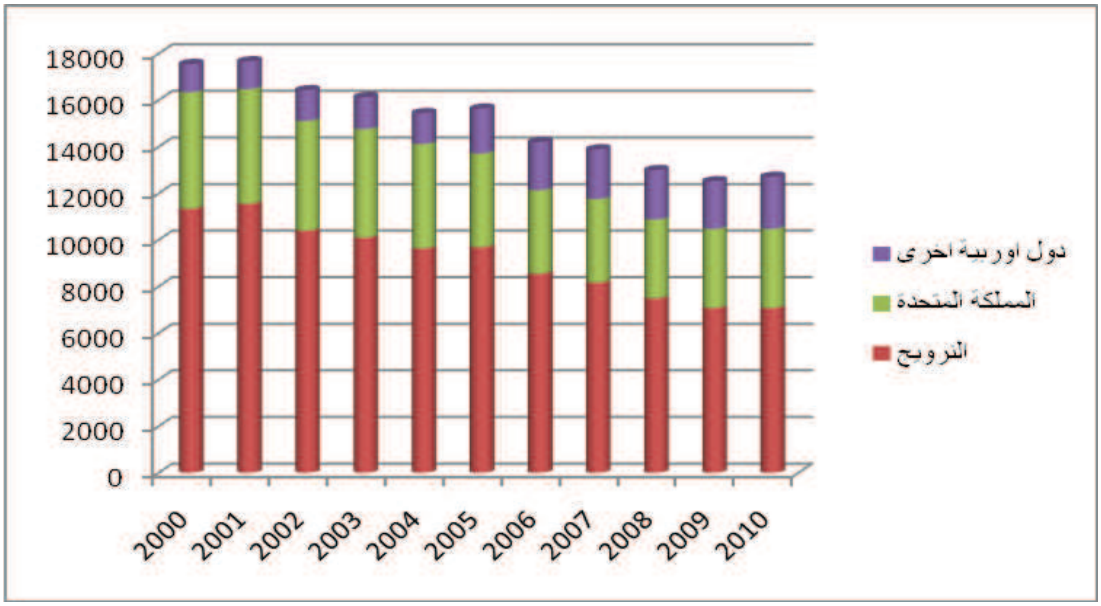

المصدر : بالاعتماد على التقارير السنوية للأوبك لسنة 2004 ص42 و2005ص45 و 2010ص 22

[1] – حافظ برجاس ومحمد المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص.ص121-122.

[2] – تقرير الأوبك لسنة 2010 ص22.

II.2.3.2.5 إنتاج أوروبا الغربية واستهلاكها من النفط: لا تصنف دول أوروبا الغربية بين الدول المهمة في إنتاج النفط الخام بسب محدودية احتياطها وقلة إنتاجها، حتى يمكن القول أن مجموع إنتاج النفط المحلي لهذه الدول هو اقل بكثير مما تنتجه دولة عربية واحدة كالمملكة العربية السعودية مثلا.

في بداية النصف الثاني من عقد السبعينيات، كان إنتاج أوروبا من النفط لا يتعدى 2.2 % من مجمل الإنتاج العالمي، بينما بلغ استهلاكها حوالي 23.4 %. ومع اكتشاف نفط بحر الشمال وتزايد إنتاجه منذ سنة 1975، ارتفع إنتاج النفط الأوروبي ليصل مجموعه سنة 1987 حوالي 3.920 ملايين برميل يوميا أي ما يعادل 6.7 %من الإنتاج العالمي، بينما سجلت في سنة 2000 ارتفاع في الإنتاج يقدر بـ 7912 ألف برميل / ي ممثلا بذلك نسبة 12 %من الإنتاج العالمي وعاود الإنتاج في الانخفاض الى 2045.6 ألف برميل / ي في سنة 2010 حيث سجل نسبة 2.76 %من الإنتاج العالمي. ويعود سبب الانخفاض الى النقص في قيمة الاحتياطات النفطية في الدول الأوروبية والراجعة الى عدم وجود اكتشافات نفطية جديدة.

نلاحظ من الشكل رقم (2-18) أن المملكة المتحدة والنرويج هما اكبر دول المجموعة الأوربية لإنتاج النفط يعني ذلك أن إنتاج النفط الأوروبي يتأثر صعودا أو هبوطا بما ينتجه بحر الشمال في قطاعيه البريطاني والنرويجي.

الشكل رقم (2-18): إنتاج النفط في دول أوربا الغربية من (2010/2000)

الوحدة : ألف (ب/ي)

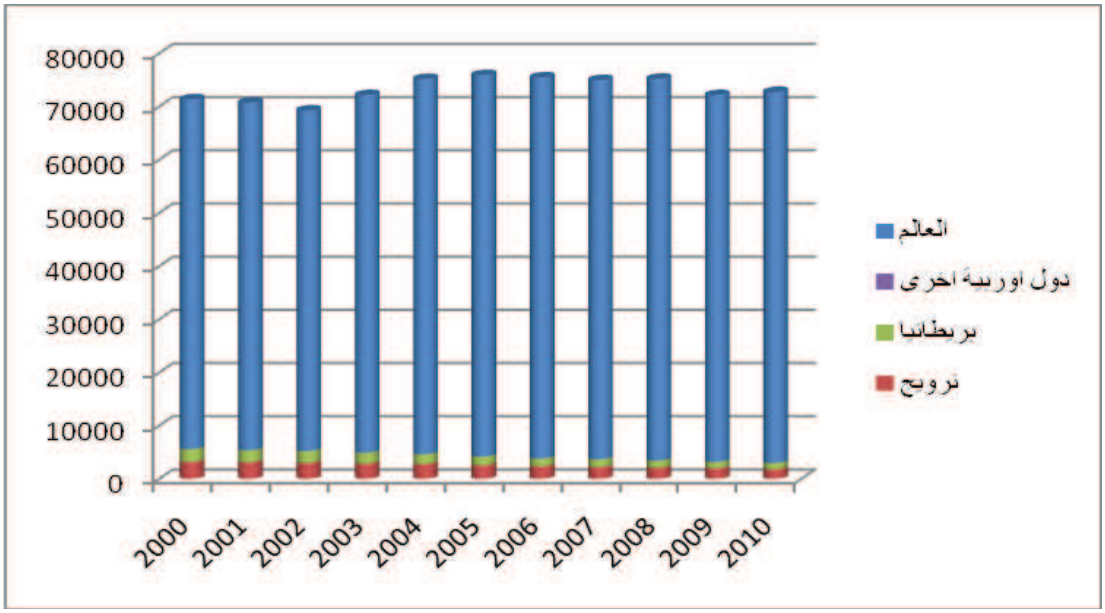

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للأوبك لسنة 2004 ص62 و 2005ص63 و 2010ص 30.

وتشير مختلف التوقعات إلى استمرار تراجع النفط في دول أوروبا الغربية عامة وفي منطقة بحر الشمال بشكل خاص وترتكز هذه التوقعات على الأسباب التالية:

– تناقص الاحتياطي الثابت من النفط وصعوبة اكتشاف حقول نفطية جديدة في المستقبل.

– ارتفاع كلفة الإنتاج، حيث تصل كلفة استخراج برميل النفط في حقول بحر الشمال مابين 12 إلى 15 دولا للبرميل الواحد مقابل دولارا أو دولارين في آبار الشرق الأوسط.

– السياسة التي تعتمدها كل من بريطانيا والنرويج والتي تقوم على تخفيض الإنتاج بغيت الحد من استنزاف مواردها النفطية وأطالت عمر الاحتياطي لديهما.

وفيما يخص الاستهلاك فانه يتزايد باضطراب وإن كانت نسبته اليوم اقل مما كانت عليه في السنوات اللاحقة، لاعتماد أوربا الغربية على النفط كمصدر أساسي للطاقة ففي منتصف الخمسينيات بلغ نصيب النفط من مجموع الطاقة الأوربية المستهلكة حوالي 20% ثم ارتفع إلى 45% سنة 1965. واستمر استهلاك النفط بالتصاعد خلال عقد السبعينيات حيث بلغت نسبته 59% من مجموع الطاقة المستهلكة في دول المجموعة الأوربية.

أمام هذا الارتفاع المتنامي في استهلاك النفط، وبعد الصدمتين النفطيتين 1973، والثانية خلال الثورة الإيرانية سنة 1979–1980، اتجهت دول أوروبا الغربية إلى سياسة الحد من استهلاك الطاقة وخاصة النفط الذي يأتي معظمه من بلدان الشرق الأوسط. واعتمدت في هذا السبيل على إجراءات عديدة أهمها:

– ترشيد الاستهلاك وذلك عن طريق تحسين الوسائل التقنية وفرض الضرائب والقيام بحملات إعلامية منظمة كما حصل في فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا.
– تخفيض نسبة الاعتماد على النفط في توليد الطاقة، ولا سيما في قطاعات الكهرباء والصناعة والسكن.
– تطوير مصادر الطاقة البديلة كالفحم والغاز والطاقة النووية وغيرها وإحلالها محل النفط في بعض المجالات.

لا شك في أن هذه الإجراءات قد أعطت نتائجها التي ظهرت في انخفاض كميات النفط المستهلكة خلال النصف الأول من عقد الثمانينات.

غير أن معدل الاستهلاك قد عاد إلى الارتفاع بعد النصف الثاني من عقد الثمانينات إلى اليوم، حيث سجل في نهاية سنة 1989 حوالي 12,5 مليونا ونصف برميل يوميا مقابل 11,7 مليون برميل يوميا سنة 1985. ويعود السبب في ذلك إلى ازدهار النمو الاقتصادي من جهة وانهيار أسعار النفط سنة 1986 من جهة أخرى. وتتوقع بعض المرجع زيادة نسبة استهلاك الدول الغربية للنفط في المستقبل القريب بحيث لا تقل هذه النسبة عن 50% من مجموع الطاقة المستهلكة.

إن هذا التفاوت البارز بين إنتاج النفط واستهلاكه في دول أوروبا الغربية حتم على هذه المجموعة منذ اعتمادها على النفط كمصدر أساسي للطاقة، التوجه نحو الخارج لسد حاجاتها النفطية.

II.3.3.2.5 واردات أوروبا الغربية من النفط الخام: تعتبر أوروبا الغربية السوق الدولية الرئيسية للنفط، حيث بلغت نسبة استيراد دولها منه ما يقارب نصف مجموع حركة النفط التجارية بين مناطق العالم.

وتتفق معظم الدراسات والتوقعات الخاصة بتقارير BP[1]، على استمرار اعتماد دول أوروبا الغربية على النفط الأجنبي، بحيث توقعت أن تشكل نسبة النفط المستورد حوالي 70% من مجمل الاستهلاك المحلي في نهاية سنة 2015. وتعود الأسباب في رأي هذه المصادر إلى بداية نضوب احتياطي النفط الأوروبي ومحدودية الاكتشافات الجديدة من جهة، وارتفاع كلفة الطاقة البديلة من جهة أخرى. [2]

وفي ندوة حول الطاقة عقدت في لكسمبورغ سنة 1987، أكد بعض الباحثين أن المجموعة الأوروبية ستظل أكبر مستورد للطاقة والنفط في العالم. وأشار تقرير جديد صدر عن مدير الطاقة في المجموعة الأوروبية، إلى أن انخفاضا لا مفر منه في إنتاج دول المجموعة من الطاقة سيؤدي إلى زيادة اعتمادها على الإمدادات من الخارج من 50% إلى 75% بحلول سنة 2020.

تتوزع مصادر هذه الواردات بين بلدان عدة. وتختلف أهمية كل بلد مصدر باختلاف نسبة صادراته النفطية إلى أوروبا الغربية. وتأتي منطقة الشرق الأوسط وخاصة البلدان العربية في طليعة الدول المصدرة للنفط إلى المجموعة الأوروبية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت حصة البلدان العربية من مجموع واردات أوروبا الغربية من النفط الخام في السنتين 1977 – 1978 حوالي 56% بينما لا تتجاوز حصة المناطق الأخرى من العالم 12%.

وفي سنة 1984، زودت دول منظمة الأوبك أوروبا الغربية نسبة 55% من إجمالي وارداتها ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) نسبة 21,5%، والعالم الشيوعي السابق 12,1% دولارا أخرى مثل المكسيك 11,4%. وفي سنة 1990 حصلت أوروبا على 41% من مجمل وارداتها النفطية من منطقة الخليج العربي وحدها.

ومما تقدم نستنتج أن اقتصاد أوروبا العربية يعتمد في المستقبل على ثلاثة مصادر أساسية من الطاقة: الفحم والغاز والنفط. ويبقى النفط المصدر الأفضل والخيار الأنسب لتعدد استخدامه. لذلك يبقى اهتمام الدول الأوروبية منصبا على مناطق إنتاجه وبشكل خاص المناطق العربية. فالكميات المنتجة وتذبذب الأسعار وتصدير السلع المصنعة من أجل تدوير عائدات النفط تبقي المحور الأساسي للسياسات الأوروبية تجاه الطاقة.

[1] BP Energy Outlook, «**2020**».

[2] – حافظ برجاس و محمد المجذوب، مرجع سبق ذكره ، ص.ص127-131. بتصرف.

II.3.5 مستقبل منتجي النفط خارج الأويك:

نحاول التعرف على مستقبل منتجي النفط خارج الأوبك من خلال معرفة مستقبل العرض والطلب على النفط العالمي من وجهة نظر الوكالة الدولية للطاقة كما يلي.

II.1.3.5 أفق العرض العالمي للنفط للدول المنتجة خارج الأوبك: نلاحظ من خلال الشكل أسفله ، أن دول خارج الأوبك تبقى تستحوذ على اكبر عرض النفط خلال المستقبل المنظور 2010 إلى 2035. ويتوقع ارتفاع الإنتاج العالمي، ومن ثم العرض عليه خلال المستقبل المنظور من 86.4 مليون ب/ي خلال سنة 2010 إلى 109.9 ملايين ب/ي، حيث تأخذ الدول خارج الأوبك حصة الأسد بنسبة 60.53 % خلال سنة 2010 وبنسبة 55,05% خلال سنة 2035 بسبب التناقص في المخزون الجوفي الراجع إلى نفاده بسبب الاستخراج، وكما نعلم فهو ليس متجددا وهذا يعني انه كلما زادت معدلات الاستخراج كلما كان عمر البئر النفطي اقصر. بينما يرجح أن ترتفع حصة دول الأوبك من 39.46% في سنة 2010 إلى 44,94% في سنة 2035.

الشكل رقم (2-19): تطور العرض العالمي للنفط للدول خارج الأوبك في أفق (2010-2035)

الوحدة: مليون برميل /اليوم

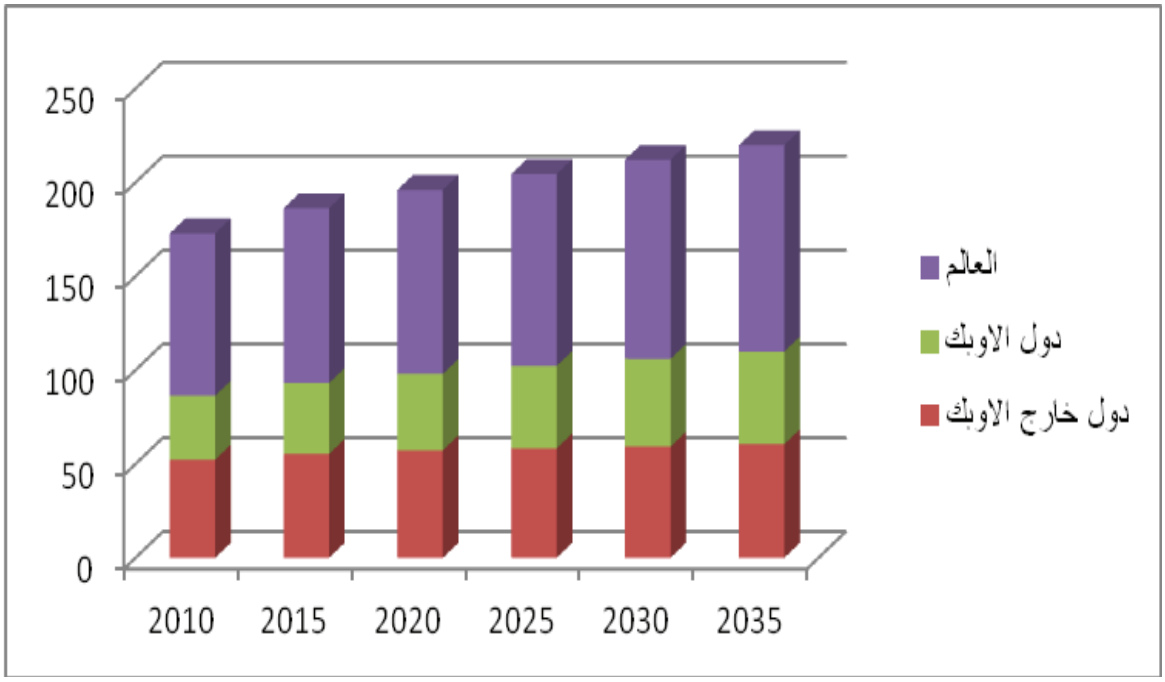

المصدر: بالاعتماد على IEA,World Outlook 2011 .

وبصفة عامة فهناك زيادة في الإنتاج العالمي من النفط بسبب الزيادة المستمرة في الطلب عليه، حيث أن الدول الصناعية لوحدها تستهلك 70% من مجمل الاستهلاك العالمي للنفط.

II.2.3.5 أفق الطلب العالمي للنفط للدول المنتجة خارج الأوبك: نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-20)، أن أكبر نسبة الطلب عالميا على النفط، ترجع إلى دول خارج الأوبك بنسبة تتراوح ما بين 90,74% إلى 88,60% من الاستهلاك العالمي للنفط خلال المستقبل المنظور لسنوات 2010 إلى 2035. ويرجح ارتفاع حصة استهلاك الدول خارج الأوبك لزيادة التطور التكنولوجي وزيادة النمو الاقتصادي المستقبلي. وهذا رغم الارتفاع الملموس لاستهلاك النفط في دول الأوبك، الذي حقق نسبة ما بين 9.3% إلى 11.39% من الاستهلاك العالمي للنفط.

الشكل رقم (2-20): تطور الاستهلاك العالمي للنفط للدول خارج الأوبك في أفق (2010-2035)

الوحدة: مليون برميل /اليوم

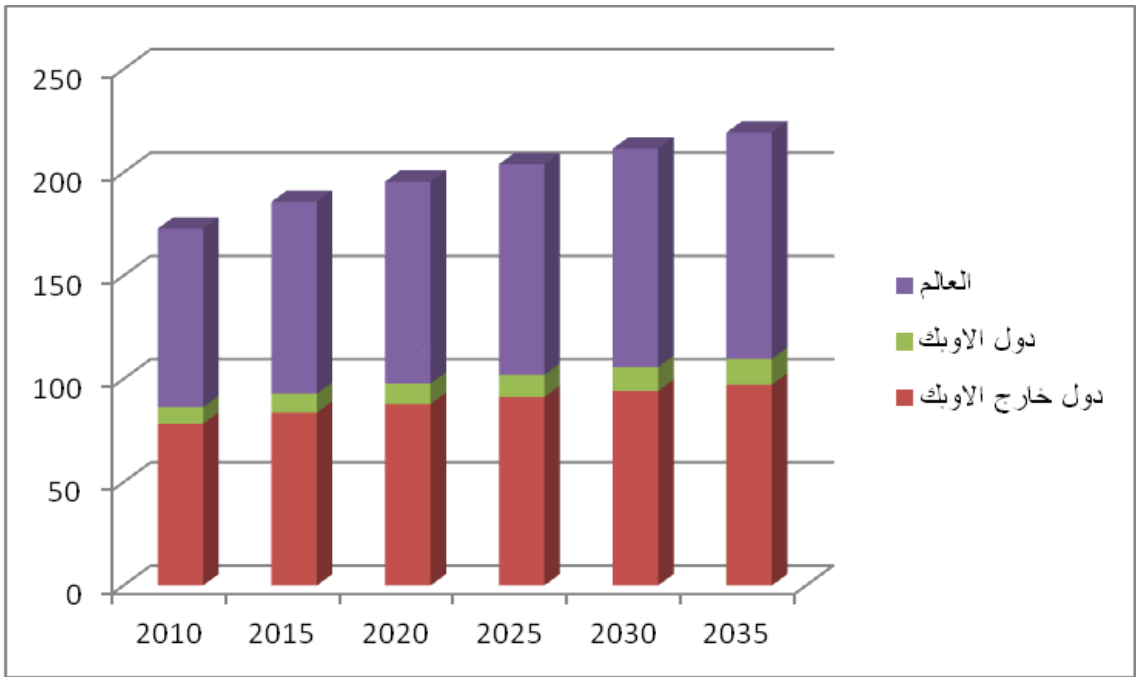

المصدر: بالاعتماد على IEA,World Outlook 2011

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة والحثيثة من قبل الدول المتقدمة للتحول دون الاعتماد الرئيسي على النفط ومحاولة إحلال موارد أخرى للطاقة مكانه، إلا أنها لن تستطيع في المستقبل القريب الاستغناء عن النفط كمصدر رئيس لنمو الطاقة التشغيلية لاقتصادياتها، فضلا عن قصور تلك البدائل عن أن تحل محل النفط من جهة، وتعدد استخدامات النفط من جهة أخرى مثلما تم الإشارة له سابقا في الفصل الأول.

وهذا يعني أن حجم الطلب على النفط سوف يتزايد خلال العقود المقبلة ومن أدنى شك، وإن الطلب العالمي يرتبط بمجموعة محددات وعوامل مؤثرة، يأتي في مقدمتها مستوى النمو الاقتصادي، و معدل نمو السكان العالمي، ثم عدد من العوامل الأخرى كأسعار المنتجات النفطية والتي تتضمن نسبة كبيرة من الضرائب غير المباشرة (ضرائب الاستهلاك) وصلت إلى دول الاتحاد الأوربي إلى نحو 70% من السعر النهائي.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، نستخلص أن سوق النفط في القرن الواحد والعشرين يتأثر بعدة عوامل منها من يؤثر في السوق من الجانب العرض (كالشركات الأجنبية، والشركات الوطنية ومنظمة الأوبك، والدول المنتجة خارج الأوبك) ومنها ما يؤثر في سوق النفط من جانب الطلب مثل (الوكالة الدولية للطاقة، والدول الصناعية). وتحاول جميع هذه الأطراف اليوم، عكس ما كان معمولا به سابقا، أن تتحاور وتتشاور فيما بينها لإيجاد نقطة التوازن بين العرض والطلب ومن ثم البحث عن استقرار الأسعار بما يخدم مصالح الأطراف كلها العرض والطلب.

غير أن خصائص سوق النفط السابقة الذكر من (ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري، سوق التكامل الرأسي والأفقي، سوق التكتل، عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير، تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة، ازدياد استهلاك الدول النامية للطاقة)، كل هذه العوامل تجعل من توازن سوق النفط على المدى المتوسط والبعيد وحتى المدى القصير صعبا جدا ، حيث تميل الكفة تارة لسوق العارضين (أزمة 1973 –2007) وتارة أخرى لسوق الطالبين (أزمة 1986–1996) وتاريخ سوق النفط يشهد عن ذلك.

الفصـــل الثالث

أنظمة استغلال النفط العالمية والصادرات النفطية

مدخل: إن عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول المالكة والمنتجة لها، تخضع لتنظيم محدد يهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الثروات. حيث يسطر هذا التنظيم في إطار خاص به، له تركيبه وأهدافه والذي يدعى بنظام استغلال الثروات عامة وباستغلال الثروة النفطية خاصة.

ولما كانت دراستنا تختص بهذا النطاق، فقد تم تخصيص عنوان شامل لمفهوم نظام استغلال النفط ومضمون العقود والاتفاقيات النفطية وأنواعها؟، ثم التطرق إلى بعض نماذج أنظمة استغلال النفط السائدة في العالم، وقد تم اختيارنا لنموذج فنزويلا ونموذج الكويت لأسباب استعرضنا شرحها في مقدمة الدراسة.

III.0 مفهوم نظام استغلال النفط والعقود النفطية :

نحاول أن نتعرف من خلال هذا العنوان على مفهوم ومضمون نظام استغلال النفط والعقود النفطية فيما يلي:

III.1.0 تعريف نظام استغلال النفط : استنادا إلى تطور القوانين المنجمية التي تحكم عملية استغلال المحروقات، حاولنا استخلاص مفهوم نظام استغلال المحروقات عامة والنفط خاصة، حيث توصلت دراستنا الى التعريفات الآتية:

III.1.1.0 التعريف الأول لنظام استغلال النفط هو: "مجموعة العناصر والمكونات (الهيئات والتشريعات)، التي تتفاعل فيما بينها ومع بيئتها الخارجية (المنظمات العالمية والأسواق)، من اجل استغلال امثل للموارد الهيدروكربونية عامة والنفط خاصة ". [1]

III.2.1.0 التعريف الثاني لنظام استغلال النفط: "نظام استغلال المحروقات عامة والنفط خاصة هو عبارة عن جميع الهيئات والأجهزة التي تسعى إلى استغلال موارد المحروقات من خلال سن قوانين وتشريعات التي تعمل على تنظيم مختلف الهيئات التي تختص في استغلال المحروقات عامة والنفط خاصة".[2]

III.3.1.0 التعريف الثالث لنظام استغلال النفط: "هو مجموعة العناصر والمكونات المترابطة والمتكاملة، والتي تهدف إلى استغلال واستخدام الموارد المتاحة (المحروقات) لبلد ما في نطاق محدد (حدود)".[3] ومن التعريفات السابقة، يمكن لنا تفسير وشرح هذا المفهوم من خلال الشكل الآتي:

---

[1] – هاني محمد كامل المنايلي،" **اتفاق التحكيم و عقود الاستثمار البترولية . دراسة على الدول العربية مقارنة بالتشريعات الوضعية في العالم**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، 69. بتصرف.

[2] – يسري محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ،ص 361.

[3] – فريد النجار ،مرجع سبق ذكره، ص 195. بتصرف.

يتضح من خلال الشكل رقم (3-1)، أن نظام استغلال المحروقات عامة واستغلال النفط خاصة يتكون من العناصر التالية: المصادر(المادة الخام الهيدروكاربونية)، والمدخلات، والمعالجة (عمليات ووظائف أنشطة الطاقة)، المخرجات، الاستخدامات.

الشكل رقم (3-1): مخطط يوضح مكونات وعناصر نظام استغلال المحروقات

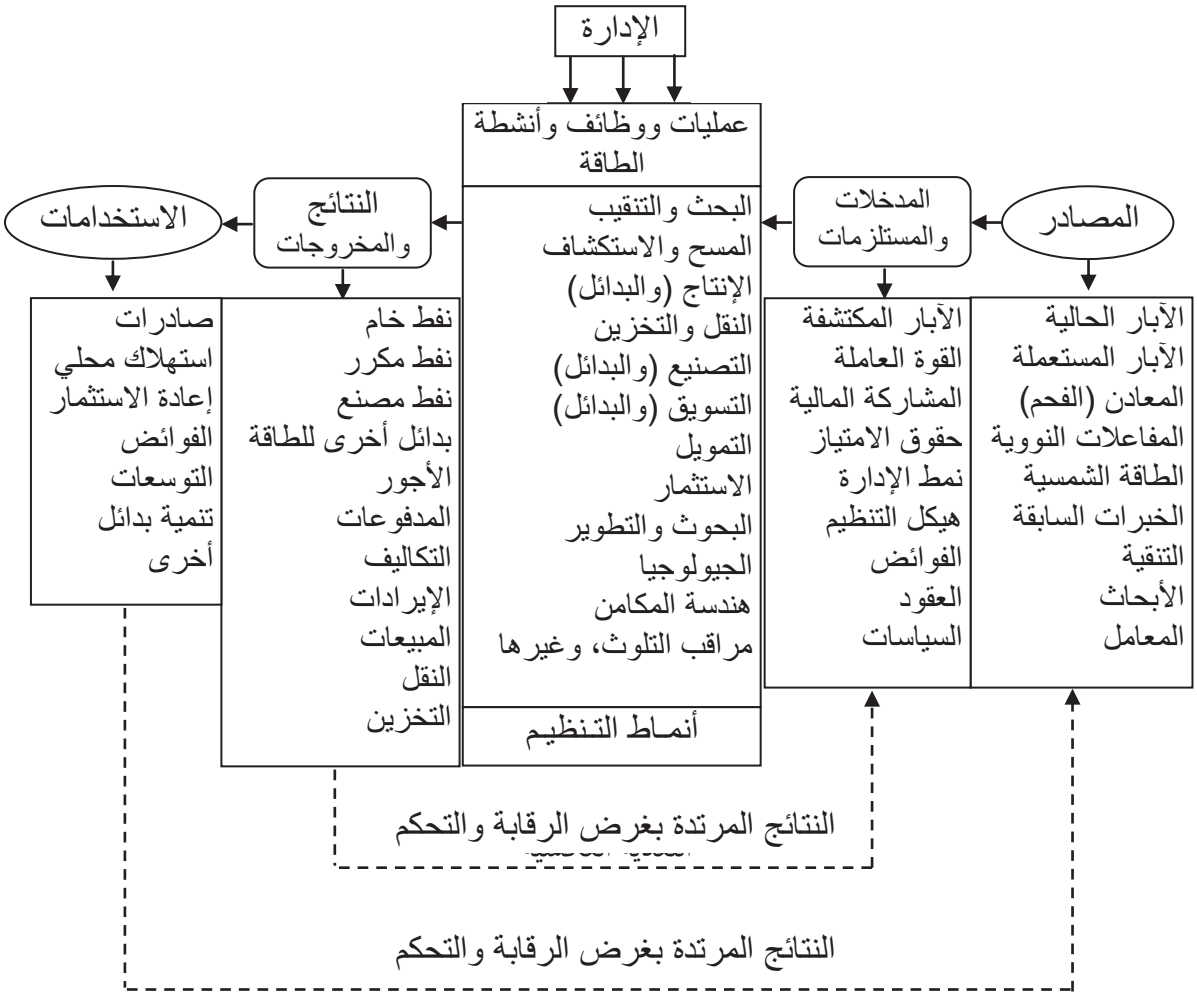

المصدر: فريد النجار، "**إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 196.

- **المصادر**: كغيره من النظم، يعتمد نظام استغلال المحروقات على مصادر تمثل جوهر نشاطه، أي بدونها لا فائدة من وجود النظام، هذه العناصر هي: الاحتياطات بنوعيها المؤكدة وغير المؤكدة، الآبار المستغلة).

- **المدخلات** (**المستلزمات**): تتمثل في مختلف الهيئات التي تقوم باستغلال المصادر المتاحة، وتشمل هذه الهيئات: الإدارات الحكومية، الشركات الوطنية، الشركات الأجنبية والمنظمات العالمية مثل (منظمة الأوبك والأوابك، والوكالة الدولية للطاقة). هذه الهيئات التي تجمعها عقود نفطية (المشاركة المالية، وشكل الإدارة، وحقوق الاستغلال)، والتي تبرم حسب سياسة الدولة المالكة للثروة النفطية.

- **المعالجة**: تقوم الهيئات التي تمثل مدخلات النظام بعملية معالجة المصادر المتاحة، أي القيام بعمليات ووظائف وأنشطة لاستغلال هذه المصادر. تشمل هذه الأنشطة مختلف مراحل الصناعة النفطية من مرحلة المنبع والمصب.

- **المخرجات**: تتولد عن عملية معالجة المصادر، عناصر تمثل نتائج النظام وهي:

- عينية: تمثل النفط الخام، والغاز، والمشتقات النفطية.
- نقدية: تمثل إيرادات ونفقات جميع الهيئات المستغلة.

- **الاستخدامات:** يتم تحويل مخرجات النظام، عينية كانت أم نقدية إلى مصادر لتمويل عملية التنمية (للدولة صاحبة الثروات والشركات المستغلة لها).
- **التغذية العكسية:** من اجل المحافظة على سيرورة وبقاء النظام، يتم مراقبة مخرجاته وتصحيح الاختلالات التي ظهرت خلال مدة سريانه.

وليتجلى لنا أكثر كيفية استغلال المحروقات عامة والنفط خاصة في دولة ما، تم اقتباس نظام استغلال المحروقات لبعض دول أعضاء الأوبك (كالجزائر، والكويت)، وحاولنا إسقاط مكونات نظام استغلال المحروقات في التمثيل البياني الآتي:

الشكل رقم (3-2): تصور مراحل نظام استغلال المحروقات عامة

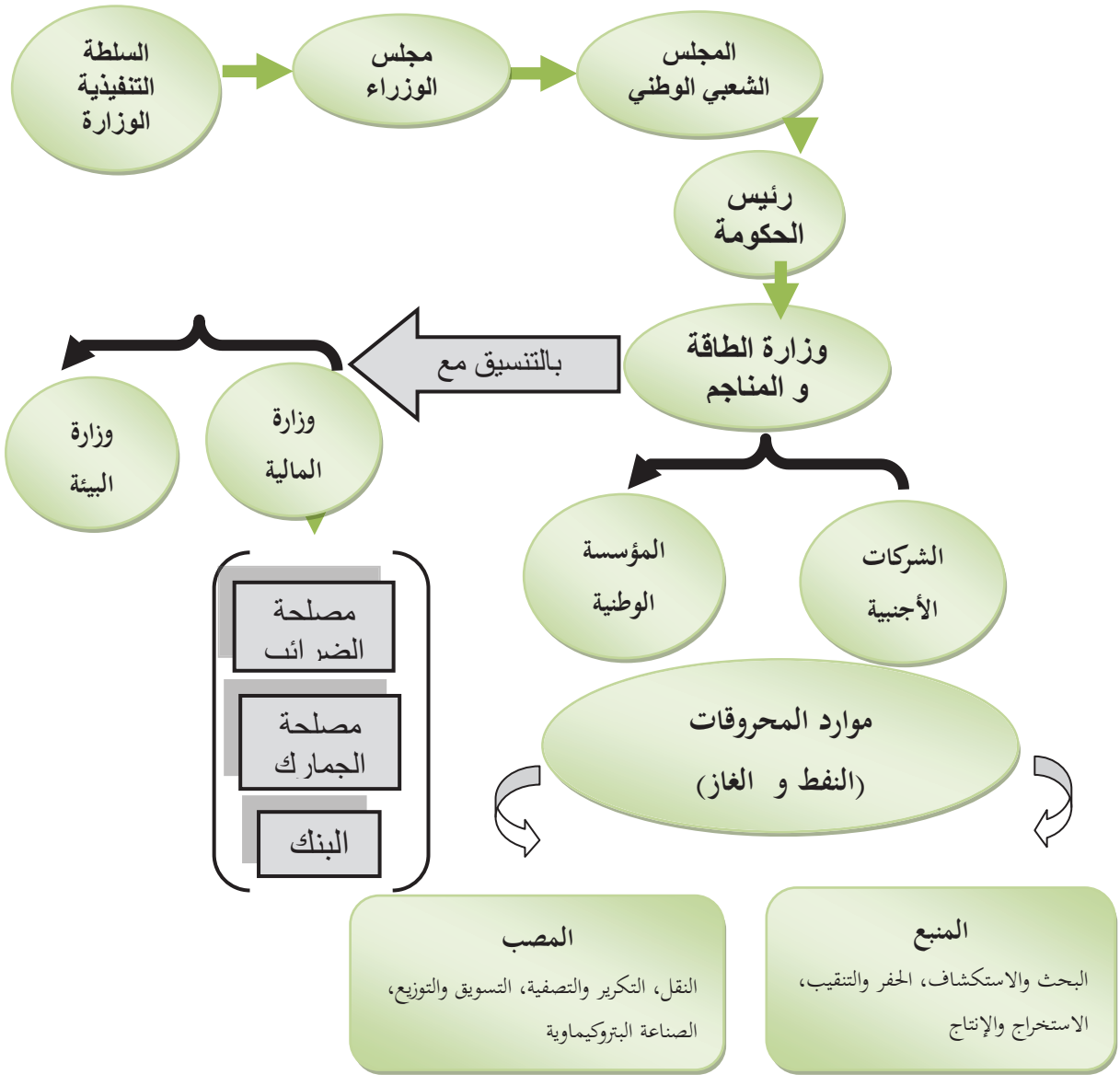

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة .

من اجل الاستغلال النهائي للمحروقات يتم المرور بثلاثة مراحل أساسية ممثلة فيما يلي:

- **عملية سن القوانين**: تقوم السلطة التنفيذية (الوزارة) بوضع اقتراحات (قوانين)، للسلطة التشريعية (البرلمان)، بحيث يقوم هذا الأخير بالمصادقة عليها ووضعها في شكل قوانين، تنشر في الجريدة الرسمية للدولة من طرف الحكومة. ينتج عنها (الجريدة الرسمية) قوانين أو مراسيم تبنى بمقتضاها قرارات أو أوامر أو تعليمات... توجه إلى مختلف الهيئات.

- **عملية تنظيم الهيئات المختصة بقطاع المحروقات**: بعد نشر الجريدة الرسمية الحاملة لمختلف القوانين والمراسيم تفرض على الهيئات المختصة وتطبقها وفق تنظيم متماثل، بحيث تعمل وزارة الطاقة والمناجم على تنظيم مختلف الوزارات وتسييرها بشكل متماثل وتتمثل هذه الهيئات أو الوزارات في:

-المؤسسة الوطنية والشركات الأجنبية التي تشارك فيما بينها وفق عقد يعمل على تنظيم استغلال قطاع المحروقات في مختلف مراحله الصناعية.

- **وزارة المالية ومصلحة الجمارك**: مباشرة بعد إبرام العقد تخضع كل من المؤسسة الوطنية والشركة الأجنبية إلى مجموعة من الإجراءات الجبائية، والتي تحصلها الدولة من خلال مصلحة الضرائب (وزارة المالية) ويكون ذلك نظريا، في حين يتم التحصيل الميداني عن طريق مصلحة الجمارك (بالنسبة لحالة الجزائر).

- **وزارة البيئة**: من خلال ممارسة مختلف نشاطات الصناعة النفطية تقوم وزارة البيئة بفرض ضرائب ورسوم، يكون نتيجة استغلال مادة طبيعية ناضبة[1].

- **البنك**: تشمل عملية استغلال المحروقات عمليات صرف العمولات، وذلك من خلال دفع الضرائب والرسوم، التصدير... وتكون هذه العملية عن طريق البنك.

- **عملية الاستغلال الميداني لمادة المحروقات**: تعتبر هذه الخطوة أهم الخطوات في نظام استغلال المحروقات باعتبار مختلف العمليات السابقة تنصب لاستخراج مادة النفط، ولإمكانية الاستغلال المباشر لها يكون ذلك عن طريق المرحلتين المنبع والمصب.

وقد تم التعرض في الفصل الأول والثاني بالتفصيل إلى أهم مكونات نظام استغلال النفط من مدخلات وهي (الاحتياطات، ومادة النفط، والشركات النفطية العالمية، والشركات النفطية الوطنية، ومنظمة الأوبك، والوكالة الدولية للطاقة... وغيرها)، من المعالجة (تفصيل مرحلة المنبع والمصب) والمخرجات (من مشتقات النفط وغيرها).

[1] – وفيما يتعلق بالجزائر أصدرت أول قانون 10/03 في حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة يوم 19 جويلية 2003، في القانون 07/05 لما يتعلف بأحكام في قطاع المحروقات ؛ منها عالج موضوع الحفاظ على الحقول النفطية، المنع الصارم لحرق الغاز إلا في حالات استثنائية مع فرض ضريبة على الإحراق تدفع الى الخزينة العامة ....وغيرها من أحكام.

ويترجم نظام الاستغلال على أرض الواقع في شكل عقود واتفاقيات نفطية تنعقد بين الدولة المالك لمادة الخام والتي تمثلها الشركات الوطنية وبين الدول المالكة للتكنولوجيا الممثلة من قبل الشركات النفطية العالمية والتي سيتم التعرف عليها في المحاور اللاحقة.

III.2.0 تعريف العقود والاتفاقيات النفطية عامة ومضمونه: إن ممارسة الصناعة النفطية لدى الدول المالكة للنفط تتوقف على نوع العقود و مختلف الاتفاقيات المبرمة مع الشريك الأجنبي، ومن هذا الباب نحاول فيما يلي التعرف على مفهوم وتعريف العقود والاتفاقيات النفطية وما هو مضمون العقد النفطي عامة.

III.2.0.1 تعريف العقد والاتفاق النفطي: "العقد اتفاق يلتزم بموجبه شخص، أو عدة أشخاص نحو شخص أو عدة أشخاص آخرين، بمنح، أو فعل، أو عدم فعل شيء ما"، يتضح هذا التعريف أن العقد النفطي هو: التزام بين طرفين احدهما الدولة المالكة للمحروقات والشركات العاملة في هذا المجال يكون مضمونه انجاز مجموعة من الأشغال في إحدى مراحل الصناعة النفطية من استكشاف وإنتاج وتطوير وتكرير وتسويق. وقد مرت عملية إبرام العقود النفطية منذ اكتشاف النفط بعدة مراحل، من عقود استغلالية تخدم طرف واحد ألا وهي الشركات النفطية العالمية إلى عقود تطرح بمناقصات مفتوحة تخدم أولا مصلحة الدولة المالكة للثروة ثم الشركات النفطية العالمية.[1]

III.2.0.2 مضمون العقد النفطي: إن النصوص الأساسية لعقد نفطي بالمفهوم الحديث، يتحدد عن طريق مواد قانونية تجمع في شكل فصول، تحدد في مجملها طبيعة وأهداف العقد والأطراف المتعاقدة وكذا مدته والتزامات وحقوق المتعاقدين عموما، حيث يندرج في العقد النفطي عادة أربعة بنود أساسية وهي:[2]

أولا– البنود التقنية والعملياتية والإدارية: تتضمن هذه البنود العديد من المراحل بحسب تعدد وتعقيد مراحل الصناعة النفطية والتي تتمثل أساسا في بند خاص بمرحلة البحث والاستكشاف (المدة، والمساحة والتخلي عنها، ومدة المباشرة في الأشغال وتكاليف الاستكشاف...) وبند خاص بمرحلة الإنتاج (تقسيم الاستكشاف، وشروط الاستغلال، ومدة الاستغلال، وحجمه، والضمانات البنكية... وغيرها).

ثانيا– البنود الاقتصادية، الجبائية، المالية والتجارية: والتي تشمل أساسا على (مكونات مداخيل الدولة، وأسلوب مشاركة الدولة في الأشغال، وكيفية المتاجرة بالمنتجات المستخرجة، وتحديد أسعار المحروقات المستخرجة، والإعانات الجبائية إن وجدت، وكيفية إعداد عمليات التحويل).

---

[1] – عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

[2] – سفيان بسام محمود شرف ،" **التحكيم في عقود النفط في الأقطار العربية المنتجة للنفط**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1999،ص 56. بتصرف.

ثالثا– البنود القانونية: وتتضمن (الأطراف المتعاقدة، كيفية تحويل العقد، كيفية مواجهة القوى القاهرة، أسلوب اللجوء إلى التحكيم....).

رابعا– البنود التكميلية: وهي البنود المكملة لأحد البنود الأساسية في حالة النسيان أو حالة تغير جديد لم يذكر في البنود الأولى.

1.III أشكال نظام استغلال النفط:

إن استغلال الثروة النفطية في العالم بدأ منذ أول اكتشاف تجاري سنة 1859 بمدينة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومع زيادة حاجة العالم لهذه الثروة سعت الشركات العاملة آنذاك إلى توسيع اكتشافاتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن اجل هذا الغرض طورت هذه الشركات علاقاتها مع العديد من رؤساء الدول للحصول على تصريحات للاستكشاف على أراضيها وكان لها ذلك، سواء بالرضا أو من خلال السياسة الاستعمارية لبلدانها. ونظرا لجهل الدول المالكة للثروات النفطية لمتطلبات الصناعة النفطية، عهدت إلى الشركات العالمية للقيام بمختلف أنشطة الصناعة النفطية، تحت ما عرف آنذاك بنظام الامتيازات التقليدية القديمة منها والحديثة. حيث كان هذا النظام مجحفا في حق الدول المالكة لهذه الثروة على عكس الشركات العالمية، فلم تكن هذه الدول تستفيد إلا بجزء صغير من عائدات هذا الاستغلال.

سعت الدول المالكة للثروات خاصة بعد حصولها على استقلالها السياسي إلى تغيير الطبيعة التعاقدية التي تربطها مع الشركات العالمية. حيث راحت تعقد العديد من الاتفاقيات والتي كللت بالاتفاقية العامة للمشاركة بنيويورك سنة 1972، وقد سمحت هذه الأخيرة بالتخلي النهائي عن النظام القديم ليحل محله نظام جديد أساسه مشاركة هذه الدول المالكة للثروات في عملية استغلال مواردها.

إن الميزة الأساسية للصناعة النفطية خاصة في المرحلة الأولى للبحث والاستكشاف هي ميزة المخاطرة، ونظرا لعدم قدرة العديد من الدول على تحملها، استحدثت نظم جديدة تبنى على تحمل الشريك لهذه المخاطرة عرفت بنظام عقود الخدمات أو نظام عقود تقاسم الإنتاج.

كما سمحت ظاهرة العولمة بظهور نوع جديد من العقود والذي يدعي بعقود الامتياز الحديثة. حيث انتشر هذا العقد ابتداء من أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي (كفنزويلا) إلا أنه لم يحض بالتطبيق الميداني في بعض الدول (كالجزائر).

ومما ورد ذكره، نستنتج أن أهم أنواع العقود والاتفاقيات النفطية التي استعملت منذ اكتشاف النفط إلى اليوم تتمثل أساسا في:

- عقود الامتياز التقليدية القديمة والمعدلة.
- عقود المشاركة وعقود الخدمات.
- عقود تقاسم الإنتاج.

هذا وبعد الإلمام بمفهوم العقد النفطي وطرح جميع مكوناته الأساسية وأنواعه نخصص المحاور الموالية لشرح أنواع العقود السائدة في الصناعة النفطية وهذا بحسب الترتيب التاريخي المعمول بها.

III.1.1 عقود الامتياز النفطية التقليدية القديمة والمعدلة (الحديثة):

إن اتفاقيات الامتياز التقليدية القديمة، كانت الأداة القانونية المناسبة لتحقيق أغراض الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى في بداية فترة القرن العشرين. وكله على حساب مصالح دول العالم الثالث المالكة للثروة النفطية، بحكم أنها تمثل إما أحد المستعمرات للدول المتقدمة أو لتجاهلها وعدم تمكنها من عملية استغلال الصناعة النفطية.

وتعتبر اتفاقيات الامتياز التقليدية القديمة، أولى الاتفاقيات التي ربطت بين الدول المالكة لتكنولوجيا الصناعة النفطية وبين الدول المالكة للثروة النفطية. ونستعرض في هذا العنوان كالآتي:

III.1.1.1 تعريف عقود الامتياز النفطية التقليدية القديمة: وردت عدة تعريفات لعقود الامتياز النفطية القديمة، حيث نلخص أهمها فيما يلي:

- **التعريف الأول:** يعتبر عقد الامتياز كوسيلة قانونية، عقد يبرم بين سلطة عامة ومشروع غالبا ما يكون أجنبيا حيث يعطى لهذا الأخير حق استثمار مرفق نفطي لحسابه الخاص مع حق تملك للآبار التي يكتشفها وهذا مقابل بعض العائدات يدفعها للدولة المضيفة.[1]

ونجد في القانون الفرنسي عدة صيغ للامتيازات تشمل إلى جانب الخدمات، إعطاء الامتياز. بحيث يكتسب صاحبه صفة السلطة العامة منها امتياز جمع بعض الضرائب نيابة عن الدولة.

[1] - يسري محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص. ص 560- 561.

– **التعريف الثاني**: يعرف الأستاذ (دي لوبادير Delobader) عقد الامتياز بما يلي:
"الامتياز هو عبارة عن إجراء تمنح السلطات الإدارية في الدولة بموجبه بعض الحقوق لأشخاص طبيعيين أو شركات وفقا لشروط يحددها سجل التزامات "[1].

إلا أن بعضهم يضيفون إلى ما تقدم عنصر الاحتكار ويستبعدون منافسة صاحب الامتياز التقليدي من جانب أي شخص.

– **التعريف الثالث**: و يعرف يسري محمد أبو العلاء عل أنه:" العقد الامتياز التقليدي هو اتفاق بين دولة أو هيئة وطنية تمثلها وبين شركة من الشركات المستثمرة للنفط في مساحة معينة من أراضي الدولة المنتجة أو مياهها الإقليمية وذلك لمدة زمنية معينة. ولها في سبيل ذلك كافة الحقوق التي تمكنها من ممارسة حقها ونشاطها في البحث والاستغلال وفي مقابل ذلك فان الدولة تحصل على مقابل مادي وخدمات يحددها عقد الامتياز التقليدي"[2].

ومما تقدم يمكن أن نصل إلى إعطاء خلاصة لمفهوم عقد الامتياز التقليدي القديم **وهو كون هذا النظام بمثابة عقد يمنح من خلاله للشركات الأجنبية حقا مطلقا في استثمار الثروات النفطية في منطقة يحددها عقد الامتياز لفترة طويلة من الزمن مقابل تعهد الشركات صاحبة الامتياز بالبحث والتنقيب عن النفط واستغلاله وفي المقابل حددت دخول الدولة صاحبة الثروة بنسبة معلومة تكاد تكون معدومة.**

2.1.1.III مضمون عقود الامتياز النفطية التقليدية القديمة والفرق بينها وبين عقود الامتياز التقليدية المعدلة: "عقد الامتياز التقليدي هو من عقود القانون الخاص، غير أن الدولة تقوم بإصدار هذا العقد في شكل قانون يخضع لموافقة الجهة المختصة في الدولة ". ولقد اتضح من خلال ما سبق أن عقد الامتياز يبرم بين طرفين اثنين عادة وهما: الدولة المضيفة والشركة الأجنبية صاحبة الامتياز.[3]

إن حصول الشركة الأجنبية على الحق المطلق في استثمار الثروات النفطية للدولة المضيفة، يفرض عليها التزامات تجاه هذه الدولة مع تمتعها بحقوق تعتبر نتيجة لهذا الحق المطلق. يتركب عقد الامتياز التقليدي من عنصرين أو بالأحرى من نظامين، نظام قانوني ويتضمن جميع الحقوق التي تتمتع بها الشركة الأجنبية، ونظام مالي يمثل التزامات الشركة تجاه الدولة المضيفة.

---

[1] يسري محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص561.
[2] نفس المرجع، ص562.
[3] – نفس المرجع.

III.1.1.1.2 النظام القانوني لعقد الامتياز القديم: في سبيل قيام الشركة الأجنبية باستغلال الثروات النفطية للدولة مانحة الامتياز، فان هذه الأخيرة تتضمن مجموعة من الحقوق لهذه الشركة، والتي تتجسد وفق المخطط التالي:

الشكل رقم (3-3): مخطط يوضح مكونات النظام القانوني لعقد الامتياز النفطي التقليدي

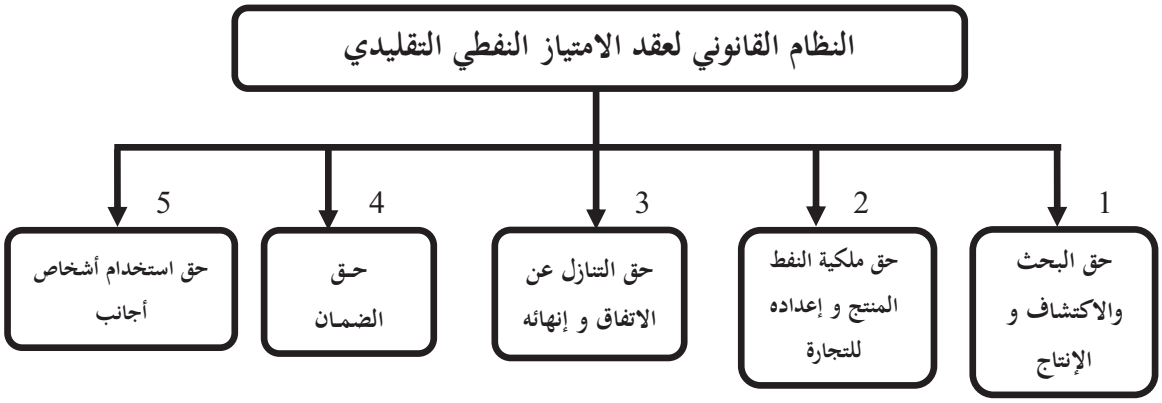

المصدر: تم تصور الشكل بالاعتماد على أحمد عبد الحميد عشوش وعمر أبوبكر باخشب،" **النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في دول مجلس التعاون العربي**"، مؤسسة شباب الجامعة،1999، ص19.

أولا- حق البحث والاكتشاف والإنتاج: كلفت معظم عقود الامتياز التقليدية حق البحث والاستكشاف والإنتاج للشريك الأجنبي طيلة مدة الاتفاق، إما متلازمة (الحقوق الثلاثة: البحث، والاستكشاف والإنتاج) أو على مرحلتين. فيخول له في المرحلة الأولى الحق المطلق في الاستكشاف والحفر لمدة قصيرة، وفي المرحلة الثانية والتي تبدأ منذ الاكتشاف التجاري إلى الإنتاج، الحق المطلق في إنتاج النفط في مساحة الامتياز.[1]

إن حق الإنتاج الممنوح لصاحب الامتياز التقليدي، يضمن له حقه في استخدام سطح الأرض داخل وخارج منطقة الامتياز، الذي هو مرتبط بالمساحة التي يشغلها الحقل المكتشف. مما يلزمه تقديم تعويض لأصحاب الأراضي المستغلة والتي تقع خارج نطاق عقد الامتياز.

إن تنفيذ صاحب الامتياز لعملية الاستغلال داخل منطقة امتياز معينة، يضمن له الحق في استيراد الآلات والمعدات اللازمة لهذا التنفيذ دون الحاجة إلى ترخيص أو موافقة من الدولة المضيفة.

ثانيا- حق ملكية النفط المنتج وإعداده للتجارة: تخول غالبية عقود الامتياز القديم صراحة الحق في ملكية النفط المنتج والتصرف فيه وفق شروط العقد. إلا أنه توجد حالات ناذرة، أين يلتزم صاحب الامتياز بدفع قيمة

[1] - أحمد عبد الحميد عشوش وعمر أبوبكر باخشب،" **النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في دول مجلس التعاون العربي**"، مؤسسة شباب الجامعة،1999، ص 19.

نقدية أو عينية (النفط الخام) مقابل الإنتاج ولو أن هذه القيمة تكاد تكون معدومة مقارنة بما يحصل عليه صاحب الامتياز القديم. يترتب عن هذا الحق معالجة الإنتاج وإعداده للتجارة والتسويق، وهذا ما تضمنته معظم اتفاقيات الامتياز القديمة عدا القليل منها.

كما أن صاحب الامتياز، لا يلتزم بإقامة عمليات التكرير على أراضي الدول المضيفة، وهذا ناتج عن العوامل الاقتصادية المرتبطة بهذا النشاط كبعد مناطق الطلب على المشتقات المكررة.

كما اعترفت غالبية عقود الامتياز القديمة بحق صاحب الامتياز في نقل الإنتاج وتصديره دون الالتزام بدفع رسوم أو ضرائب التصدير ودون الحاجة للحصول على إذن من الدولة المضيفة. [1]

ثالثا– حق التنازل عن الاتفاق وإنهائه: إن صاحب الامتياز التقليدي (القديم) بصفته متحمل لمخاطرة الاستكشاف فقد خولت له بعض عقود الامتياز، الحق المطلق في حرية اختيار إلغاء العقد. حيث يلزم عقد الامتياز صاحبه بإخطار الدولة المضيفة عند ممارسته لإجراء التنازل. كما تنص هذه الاتفاقيات على حق في التنازل عن كل أو جزء من حقوقه إلى طرف ثالث مستقل مع شرط موافقة الدولة المضيفة.

ويخول لصاحب الامتياز التقليدي التنازل عن حقوقه لشركة أو أكثر تابعة له أو يشرف عليها دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من الدولة المضيفة.

رابعا– حق الضمان: تفاديا لخطر قيام الدولة بإنهاء أو تعديل الاتفاق من طرف واحد، تحضر غالبية اتفاقيات الامتياز التقليدية القديمة على الإنهاء أو التعديل للاتفاق بمقتضى قانون أو تشريع تصدره هيئتها التشريعية. ويطلق على هذا الشرط بـ: "**شرط الضمان**"، إن هذا الشرط تضمنته العديد من المعاهدات الدولية التي أوجبت ضمان عدم الاعتداء على أموال المستثمر.

يعمل شرط الضمان على تأمين حقوق صاحب الامتياز التقليدي ويقدم الحماية اللازمة لها. حيث يقابل هذا الشرط "**شرط الهروب**" والذي يسمح بان تتحلل من التزاماتها دون أي صعوبة، يتم التمسك بهذا الشرط بالإرادة المنفردة للدولة. [2]

---

[1] – أحمد عبد الحميد عشوش وعمر أبوبكر باخشب، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] – نفس المرجع، ص 134.

خامسا– حق استخدام أشخاص أجانب: إذا كانت الاتفاقيات النفطية قد تضمنت من الاشتراطات ما يخول لصاحب الامتياز التقليدي الحق في استخدام أشخاص أجانب، فان هذا الحق غير مطلق العنان. وقد اعترف القانون الدولي بحق الدولة المضيفة في وضع القواعد التي تكفل تنظيم استخدام الأجانب في إقليمها. نجد أن معظم هذه الاتفاقيات تقيد صاحب الامتياز التقليدي القديم بتعهده بمنح الأفضلية لمواطني الدولة المضيفة، لكن الواقع أثبت غير ذلك.

III.1.1.2.2 النظام المالي لعقد الامتياز التقليدي (القديم): من أجل توضيح محتويات النظام المالي لعقد الامتياز القديم، نتبنى الدراسة التي قام بها المعهد الفرنسي للنفط (IFP)، حيث يتحدد هذا النظام وفق المخطط التالي:

الشكل رقم (3–4): مخطط يوضح مكونات النظام المالي لعقد الامتياز النفطي

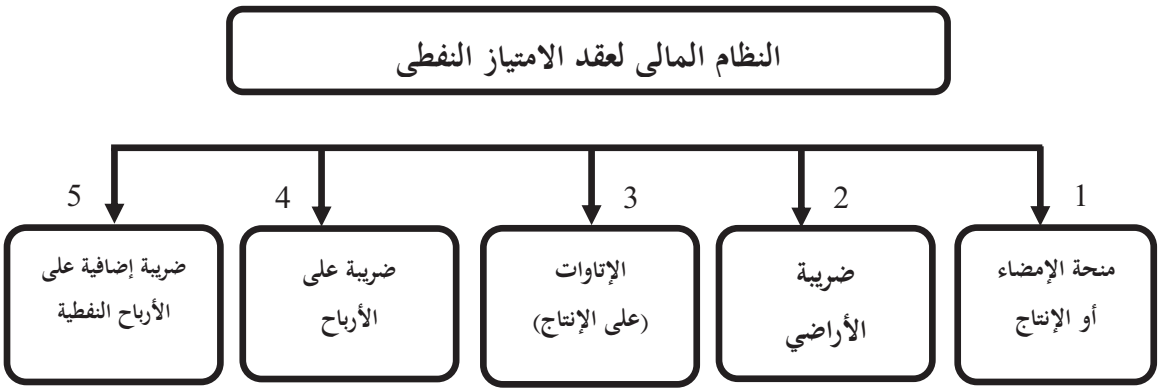

المصدر: تم تصور الشكل باعتماد على أحمد عبد الحميد عشوش وعمر أبوبكر باخشب، مرجع سبق ذكره، ص 139.

أولا– منحة الإمضاء أو الإنتاج:[1]

– منحة الإمضاء: تكون هذه المنحة في بعض اتفاقات الامتيازات التي تنص على دفع صاحب الامتياز مبلغ للدولة في تاريخ توقيع العقد أو عند منح تراخيص للتنقيب (البحث). هذا النوع من المكافأة يكون في دفعة واحدة أو عدة دفعات حسب العقد. حيث تدفع المكافأة قبل البدء في الإنتاج والتي توفر سيولة فورية للدولة.

– منحة الإنتاج: تتكون من دفعة واحدة أو عدة دفعات مقدمة إلى الدولة، وفقا لتحقيق مستويات معينة من الإنتاج من الاكتشاف التجاري، إلى أن يتم دفع مبالغ ثابتة، عندما يصل الإنتاج لأول مرة مستويات معينة (عادة ما يعبر عنه بـ: برميل / يوميا) وذلك في فترة محددة. هذه المنح تصل إلى كميات متنوعة من الإنتاج على نطاق

[1] – هاني محمد كامل المنايلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 77–80.
– سفيان بسام محمود شرف، مذكرة ماجيستير غير منشورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 38–42.

واسع بين المناطق تعتمد على الإمكانات النفطية للدولة مثل منح التوقيع، ويمكن لهذه المكافآت في بعض الأحيان أن تمثل جهدا ماليا لصاحب الامتياز من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن جميع البلدان لا تعالج ضريبة الاستهلاك من منحة التوقيع والإنتاج على قدم المساواة، البعض يعتبرها عبئا ضريبيا لصاحب الامتياز، والبعض الآخر لا يعتبر المكافآت اقتطاع من الضرائب، مما يزيد من أثرها الاقتصادي للمالك.

ثانيا– ضريبة الأراضي: وهي نوعين وهما:

– **ضريبة أراضي الاستكشاف**: يلزم المتعاقد بدفع كل سنة إلى الدولة أو كيان معين، إيجارا يتناسب مع مساحة البحث الممنوحة له. حيث يبقى الإيجار ثابتا خلال كل فترة بحث أو تنقيب في كل تجديد لفترات الاستكشاف يتم زيادة الإيجار عادة بنسبة إلزامية. مقدار هذه الإيجارات عادة ما تكون منخفضة جدا (من 1 إلى 10 دولار لكل كم/سنويا)، ولا تمثل عبئا حقيقيا على المرخص له.

– **ضريبة أراضي الاستغلال**: خلال عملية استغلال اكتشاف تجاري، يجوز للدولة أن تطالب صاحب الامتياز بدفع إيجار سنوي يتناسب مع مساحة الامتياز. هذا الدفع يكون مطابقا لإيجارات مساحات الاستكشاف. ومع ذلك، فإن منطقة الامتياز تكون أصغر بكثير من مساحة التنقيب المرخص بها. إن المبلغ في مساحة الاستغلال هي أعلى بشكل ملحوظ منه في مساحة الاستكشاف.

ثالثا– الإتاوات على الإنتاج: هو مبلغ يساوي نسبة مئوية من قيمة الإنتاج المدفوعة للدولة من قبل صاحب الامتياز سواء نقدا أو عينا. ويمكن اعتباره ضريبة مباشرة تتناسب طرديا مع قيمة الإنتاج، مماثل للضريبة على المبيعات، بغض النظر عن الأرباح. [1]

وعليه الإتاوات على الإنتاج تحسب بالمعادلة التالية:

حيث إن: **الإتاوة على الإنتاج = قيمة الإنتاج x المعدل**

- معدلات الإتاوة تختلف عموما في النفط الخام عن الغاز، حيث تكون ضعيفة بالنسبة للغاز.
- أما حساب الإنتاج ومكانه: فهناك احتمالين لحساب الإنتاج.

– يتم حساب الإنتاج من قبل صاحب الامتياز لكل مساحة امتياز والتي تتحدد بشكل منفصل.

– يتم حساب الإنتاج الإجمالي لجميع الامتيازات، ثم يدفع المتعاقد رسما واحدا فقط.

أما حساب مكان الإنتاج: فهناك ثلاث مناطق محتملة لحساب كمية الإنتاج وهي (عند رأس البئر؛ وعند نقطة التصدير؛ وعند نقطة بداية الاستهلاك داخل البلد).

[1] – هاني محمد كامل المنايلي، مرجع سبق ذكره، ص. ص 82– 86. بتصرف.

ويتم تثمين كمية الإنتاج على أساس سعرين هما (السعر المعلن[1] أو السعر الرسمي الثابت للدولة، السعر الحقيقي للتسويق[2]).

رابعا– الضريبة على الأرباح: وتتضمن ما يلي: [3]

– **المحيط الحسابي:** يخضع صاحب الامتياز لضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن عملياته في الدولة. في معظم الحالات، يتم حساب الأرباح بشكل منفصل للتنقيب والإنتاج، والأنشطة الأخرى المرخصة كنقل النفط والتكرير أو تسييل الغاز الطبيعي.

– **قاعدة الضريبة للإيرادات والنفقات:** إن حساب مداخيل صاحب الامتياز التقليدي يعتمد على إجمالي المنتجات المسوقة من المحروقات، ومداخيل تأجير المرافق للآخرين والمبيعات من المنتجات ذات الصلة مثل الكبريت.

إن حساب النفقات يتضمن: تكاليف التشغيل، والاهتلاكات، والنفقات المالية والمؤونات والخصومات الأخرى المسموح بها. وقد تكون بعض هذه النفقات مشتركة بين جميع فروع الشركة الأم نفسها ولكن تشمل مختلف البلدان.

كما أن مقدار القاعدة الضريبية يعتمد على قواعد أساسية للمؤونات (كحالة مؤونات التخلي، أو مؤونات تجديد الحقول)، وكذا على إمكانية تأجيل الخسارة على مدى عدة سنوات أو لمدة غير محدودة.

– **المعدل:** يمكن تطبيق إما، المعدل الثابت العام الذي يحدده القانون للضرائب، أو المعدل الخاص بالأنشطة النفطية. وقد بلغت تاريخيا المعدلات المطبقة 50% كحد ادني و85% كحد أقصى.

خامسا– ضرائب إضافية على الأرباح النفطية: بعد ارتفاع أسعار النفط سنتي 1973 و1979 لم يعد النظام التقليدي للامتياز مع دفع الرسوم على الإنتاج والضرائب المباشرة على الأرباح، ملائما تماما للسياق الاقتصادي الجديد للاستكشاف والإنتاج النفطي. فبعد هاتين الصدمتين أصبحت مدا خيل النفط مرضية للدول. وتم تحديد سعر النفط على أساس سعر مرجعي[4] أو حسب مواصفات الحقول. والعكس بالعكس عند انخفاض الأسعار ابتداء من سنة 1981 أدخلت تعديلات على الجباية النفطية من اجل تشجيع الاستثمارات. في حين تبنت بعض الدول إضافات ضريبية مثل: الضريبة الخاصة التي طبقت في النرويج، وضريبة المداخيل النفطية في المملكة المتحدة، وضريبة الربح النفطي في الولايات المتحدة.

---

[1] – **السعر المعلن:** وهي الأسعار الأولى التي تم إعلانها من طرف الشركات العالمية في سنة 1880 (الأمريكية خاصة)و العمل بها في بداية ممارسة نشاط الصناعة النفطية الى غاية فترة الحرب العالمية الثانية.

[2] – **السعر الحقيقي:** و يعبرعن سعر الشراء الحقيقي للنفط و يسمى أيضا بسعر التحويل أو بسعر التوقف .

[3] – هاني محمد كامل المنايلي، مرجع سبق ذكره ، ص. ص 82– 86.

[4] – **السعر المرجعي:** يحدد هذا السعر بعد إظافة بعض العلاوات (كاكثافة ، وضعف احتواء الكبريت، و تكلفة الحمولة) الى السعر المعلن وعلى أساسه نحسب حصيلة الجباية النفطية.

III.1.1.2.3 الفرق بين عقود الامتياز التقليدية القديمة وعقود الامتياز الحديثة أو المعدلة: لقد ظهرت عقود الامتياز التقليدية القديمة في بداية القرن العشرين إلى غاية منتصف نفس القرن أي فترة تطبيق أول عقد المناصفة سنة 1950، وكانت أولى العقود القديمة في دول أمريكة اللاتينية (المكسيك و فينزويلا) ثم دول الشرق الأوسط (السعودية والكويت) وبعض الدول الأسيوية (كإيران). بينما عقود الامتياز التقليدي الحديث أو المعدل، ظهر بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد 1945 ، وخاصة لدى دول المغرب العربي (كالجزائر وليبيا) بسبب حداثة اكتشاف النفط في هذه الدول.

أولا: مفهوم عقود الامتياز التقليدي المعدل أو الحديث: إن تغير ظروف وأوضاع دول العالم الثالث، التي وافقت على توقيع اتفاقيات الامتياز التقليدية، سمحت بولادة نوع جديد من العقود في نشاط الصناعة النفطية، يدعى بعقود الامتياز التقليدي المعدل أو الحديث. حيث جاءت بعض هذه التعديلات لتخدم مصالح الدول المضيفة. وقد مس التعديل عدة نقاط أهمها: [1]

– **مساحة الترخيص:** حيث ينص الامتياز التقليدي الحديث على مساحة أقل وكذا على برنامج زمني لكيفية التخلي عن تلك المساحة. وكمثال على ذلك أن المادة 09 من قانون الثروة النفطية لسنة 1972، تنص على أنه لا يجوز أن تتجاوز منطقة الترخيص 800 كيلو مترا مربعا، أما المادة 10 فإنها تنص على أن لا تتجاوز منطقة عقد الإيجار 250 كيلو مترا مربعا إلا بموافقة حاكم الدولة وترك القانون المذكور موضوع التخليات ليعالج في الاتفاق الذي يبرم بين الطرفين.

– **مدة السريان:** حيث ينص الامتياز التقليدي الحديث على مدة سريان أقصر بكثير من مدة سريان الامتياز التقليدي القديم التي سبق وأن أشرنا إليها، وفي هذا الصدد نجد أن المادة 09 من القانون المشار إليه أعلاه تنص على أن لا تزيد مدة الترخيص عن أربع سنوات ويجوز مدها لفترة إضافية لا تتجاوز سنتين.

ولعل أكبر أوجه الخلاف بين الامتيازات التقليدية القديمة والامتيازات التقليدية الحديثة هو أن الأخيرة تنص على عائدات مالية إضافية سواء كانت في شكل إتاوة أو ضريبة على أرباح شركة التنقيب أو منح تدفع للدولة المضيفة عند التوقيع على الاتفاقية أو عند اكتشاف النفط أو عند وصول الإنتاج إلى معدلات معينة وتعتبر الدفعات التي تتم في شكل إتاوة أو ضرائب هي أهم أنواع العائدات المالية التي تنص عليها الامتيازات التقليدية الحديثة.

ثانيا: المضمون الضريبي لعقود الامتياز التقليدي الحديث أو المعدل: فقد ورد في عقود الامتيازات التقليدية المعدلة فيما يخص العوائد المالية كالآتي: [2]

[1] – هاني محمد كامل المنايلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 98- 99. بتصرف

[2] – –يسري محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص ص597-599. بتصرف.

• أن (الإتاوة) أو (الريع) أو الدفعات المقررة هي مسميات لمعنى واحد في اتفاقيات الامتياز النفطي وهي تعني الدفعات النقدية أو العينية التي يلتزم صاحب الامتياز بأدائها إلى الدولة المضيفة وذلك عن كل وحدة إنتاج نفطي يحصل عليها.

والحكومة هي صاحبة الشأن في تقاضي الإتاوة في البلاد العربية ويرجع ذلك إلى أن ملكية باطن الأرض تعود إلى الدولة (وليس إلى مالك سطح الأرض كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية) ويترتب على ذلك أن يصبح للدولة الحق في تقاضي الإتاوة والضريبة معا لذلك السبب اعتبرت شركات النفط العالمية أن الإتاوة مكملة للضريبة ولم تفلح الدولة المنتجة في تنفيق الإتاوة و اعتبارها مصاريف تشغيل إلا في تاريخ لاحق.

وهناك معياران لتحديد الإتاوة، فهي إما تكون عبارة عن مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج الصافي وقد شاع استخدام ذلك المعيار في اتفاقيات ما قبل الحرب العالمية الثانية مع الاختلاف في تقدير ذلك المبلغ من اتفاق إلى آخر، وإما أن تكون عبارة عن نسبة مئوية معينة من الإنتاج السنوي، وقد تبنت غالبية اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الثانية المعيار الأخير.

حيث إن المعيار الأول تعسفي لعدم ارتباطه بأسعار النفط المنتج وكمياته ولقد حدد الكثير منها تلك النسبة بـ 12.5% وإن كانت بعض الاتفاقيات قد رفعت تلك النسبة إلى 40% وفي مقابل دفع الإتاوة أعفت كافة الاتفاقيات التي أبرمت في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية صاحب الامتياز من الخضوع للقوانين الضريبية الوطنية. وخلال سنوات 1947 – 1949 قامت إيران بأول محاولة لتعديل امتيازات ما قبل الحرب وتبين مبدأ المشاركة العادلة في الأرباح إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل وانتهت بتأميم صناعة النفط في إيران سنة 1951م.

ولقد أفلحت فنزويلا فيما فشلت فيه إيران، حيث أصدرت سنة 1948 قانونا يقضي بفرض ضريبة على أرباح شركات النفط العالمية بحيث لا يقل نصيب الحكومة عن 50 % من صافي أرباح تلك الشركات، وبذلك تكون فنزويلا هي أول دولة تقر مبدأ مناصفة الأرباح وقد هجرت فنزويلا ذلك المبدأ نحو الأحسن سنة 1958م حين أصدرت قانونا (إجراء من جانب واحد) ينص على أن لا يقل نصيب الحكومة عن 60.5 % من صافي الأرباح دون حاجة إلى تعديل الامتياز.

وفي سنة 1949 أعدت سكرتارية الأمم المتحدة دراسة تبنت فيها تقرير خبراء الاقتصاد الذي بحث مشكلات التنمية الاقتصادية للدول الآخذة في النمو والذي ورد فيه أنه من حق تلك الدول الحصول على عائد ضريبي مجز من الاستثمارات الجانبية وأنه يمكن تفادي الازدواج الضريبي بإبرام اتفاقيات ضريبية ثنائية بين الدول المصدرة لرأس المال والدول المضيفة، كما يمكن للدول الأخيرة وقتذاك أن ترفع ضرائبها إلى القدر الذي لا يحمل المستثمر الأجنبي عبئا إضافيا.

وفي السعودية جرت مفاوضات مع شركة ارامكو انتهت بإصدار مرسومين في 11/4/ 1950 و1950/12/26 لفرض ضريبة الدخل نسبتها 50% وفي 1950/12/30. ابرم اتفاق تكميلي بين الحكومة والشركة ارامكو. خضعت بمقتضاه الشركة "**أرامكو**" لضرائب الدخل المقرر في المرسومين وتعهدت الحكومة بعدم فرض ضرائب أعلى ولعل السبب الذي جعل السعودية تفرض الضرائب بإجراء من جانب واحد هو رغبتها في إرساء سابقة قانونية تستند إليها مستقبلا. كذلك عدلت ليبيا اتفاقياتها النفطية بمرسوم صدر في 1965/11/22م ووافق عليه البرلمان في 1965/12/9م كما نص على قاعدة مناصفة الأرباح.

وهكذا نجد أنه في أعقاب تلك السابقة التي أرستها السعودية، أصدرت معظم الدول العربية قوانين تفرض ضريبة على الدخل بحيث إنه إذا أضيفت الإتاوة لضريبة الدخل بلغت المدفوعات الاجمالية لصاحب الامتياز 50% من أرباحه الصافية وبعد إدخال نظام المشاركة في الشرق الأوسط تجاوزت بعض الاتفاقيات مبدأ مناصفة الأرباح وأصبحت تنص على نسبة أكبر لصالح الدولة كنسبة 51% .

وخارج منطقة الشرق الأوسط نهجت إندونيسيا نفس نهج فنزويلا، حيث أصدرت قانونها رقم 440 لسنة 1960 والذي هجرت بمقتضاه مبدأ مناصفة الأرباح ونصت على أن لا يقل نصاب الحكومة عن 60% ولقد اعترضت الشركات على ذلك القانون على اعتبار أنه تعديل من جانب واحد ولكنها عادت ووافقت عليه لاحقا.

ومن ناحية أخرى نجد أنه منذ تبني نظام الضرائب في اتفاقيات الامتياز المعدلة في المنطقة العربية ثارت مشكلة تتعلق بطبيعة الإتاوة وما إذا كان يجب معاملتها باعتبارها قرضا من الاستحقاق الضريبي أو باعتبارها نفقات إنتاج تخصم من الدخل كما هو الحال في كافة الدول الرئيسية المنتجة للنفط خارج المنطقة العربية. وبعد مفاوضات طويلة مع الدول العربية المنتجة للنفط أذعنت الشركات (عند عقد جنيف في 1964/11/12م)، وقبلت إثرها تعديل اتفاقيات الامتياز وإدخال الإتاوة ضمن عناصر النفقات. واشترطت الشركات العالمية مقابل ذلك أن تحصل على خصم على الأسعار المعلنة، كما اشترطت اللجوء إلى التحكيم بصورة إجبارية في حالة نشوء أي نزاع بينها وبين الحكومة وقد وافقت كل من السعودية وليبيا وقطر والكويت وإيران على مقترحات الشركات أما العراق فقد رفضت عرض الشركات العالمية بسبب الشروط غير المالية التي اقترنت بالعرض. وبناء على ذلك صدر قرار الأوبك رقم 49 المتخذ في المؤتمر السابع المنعقد في جاكرتا خلال الفترة 26 – 28 نوفمبر معتبرا الإتاوة جزءا من النفقات مقابل شروط معينة تاركا للدول حرية قبول عرض الشركات أو رفضه وقد قامت الحكومات التي طبقت ذلك القرار بتعديل اتفاقياتها كما يلي: قطر في 1964م ، إيران في 1965 السعودية في 1965، ليبيا1965 ، الكويت في1967.[1]

[1] – سفيان بسام محمود شرف، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ثالثا: أهم الفروقات بين عقود الامتياز التقليدي القديم وعقود الامتياز التقليدي الحديث: ومما ورد، يمكن لنا تلخيص أهم نقاط الاختلاف بين عقود الامتياز التقليدي القديم وعقود الامتياز التقليدي الحديث في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-1) : أهم الفروقات بين عقود الامتياز التقليدي القديم وعقود الامتياز التقليدي المعدل أو الحديث

	عقود الامتياز التقليدية القديمة	عقود الامتياز التقليدي المعدل أو الحديث
مجال التطبيق	-دول المشرق العربي والدول اللاتينية وبعض الدول الأسيوية.	-دول المغرب العربي.
مساحة الامتياز	-كبر مساحة الامتياز بحيث تغطي في بعض الحالات كل مساحة القطر المعني وفي كثير من الحالات لا تتضمن الاتفاقية برنامج تخلي إجباري عن بعض المساحات .	مساحة اقل من خلال تقسيم الإقليم، فمثلا في: **-ليبيا:** قسمت إقليمها إلى 04 مناطق، ووضعت حدا أقصى لما يجوز لشخص واحد أن يحصل عليه من عقود امتياز أو مساحة. **-الجزائر:** يتنازل صاحب الترخيص عن نصف المنطقة التي يستغلها بعد خمس سنوات وبذلك يفسح المجال لشركات أخرى .
مدة السريان	-استمرار مدة الامتياز لفترة طويلة "حيث وصلت إلى 99سنة في قطر وفينويلا، 75 سنة في العراق والكويت و 66 سنة في السعودية ".	-أقل مدة عن الامتياز القديم، حيث قدرت في ليبيا بـ 50 سنة. أما في الجزائر فقد تراوحت إلى 30 سنة.
عدد الشركات المستثمرة	طابع احتكاري بانفراد شركة واحدة بالاستثمار.	اكبر عدد ممكن من الشركات، ففي ليبيا مثلا، بلغ عدد الشركات سنة 1960 إلى (18) شركة.
العوائد	1)قلة العائدات للحكومة المضيفة المالية وتتمثل في مبلغ إتاوة بسيط وثابت 2)اعتبار الأموال التي تصرفها الشركة المنقبة على العمليات النفطية مساهمة مباشرة في رأس المال وليست مصروفات تسترد من الإنتاج وفق برنامج معين.	1)عائدات مالية إضافية سواء كانت في شكل : *إتاوة أو ضريبة على أرباح شركة التنقيب . *منح تدفع للدولة المضيفة عند التوقيع على الاتفاقية أو عند اكتشاف النفط أو عند وصول الإنتاج إلى معدلات معينة. 2)مساهمة الحكومات في رأس مال الشركة طالبة الامتياز. ففي ليبيا قبلت شركة كوري أن تسهم الحكومة في رأس مالها بحد أقصى قدره 30%. ورفعت حكومة المغرب حصتها في رأس مال الشركة إلى50 %.

المصدر: بالاعتماد على:

- حسين عبد الله، " مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006.ص ص 60-67.
- يسري محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص ص597-599. و - هاني محمد كامل المنايلي، مرجع سابق، ص ص 98-99.
- سالم محمد جابر،" **أثر السياسات التسويقية على اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الشركات النفطية في الجماهير العظمى**"، رسالة غير منشورة، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، الأردن، 2003/2002، ص ص 51-52.
- Achraf Amine Benhassine, OpCit, p 48.

III.1.1.3 خصائص ومبادئ عقود الامتياز النفطية التقليدية القديمة: تميزت عقود الامتياز التقليدية بخصائص ميزتها عن باقي العقود الأخرى القادمة والتي تعد سببا لزوالها، وقد ظهرت إلى الوجود اتفاقيات جديدة مهدت لظهور نوع جديد من العقود يعرف بعقود المشاركة. ونبرز فيما يلي أهم الخصائص لعقود الامتياز النفطية التقليدية: [1]

– اتساع رقعة المساحة الممنوحة للشركات بحيث كانت تغطي مساحة الدولة بالكامل في اغلب الأحوال، وذلك مع عدم وجود شرط للتخلي الجزئي أو الكلي عن تلك المساحة خلال فترة التعاقد. ويقصد بالتخلي أن تعيد الشركة إلى الدول المضيفة خلال فترات تحددها الاتفاقية، الأجزاء من المنطقة التي لم يعثر فيها على النفط بحيث تستطيع الدولة أن تعيد منحها لشركة أخرى للقيام بالبحث فيها.

– طول مدة التعاقد بحيث بلغت في بعض الحالات 99 سنة، وذلك بالمقارنة بالعقود التقليدية الحديثة التي لا تتجاوز مدتها 60 سنة.

– قيام الشركات صاحبة الامتياز وحدها بجميع العمليات النفطية من المنبع حتى المصب دون السماح لحكومة الدول المضيفة بالاشتراك في أية عمليات خاصة العمليات الرئيسية.

– وضع السيطرة المطلقة في أيدي الشركات الأجنبية. فهي تنفرد في البحث عن النفط وتتحمل وحدها مخاطر البحث، بمعنى أنها لا تسترد شيئا مما تنفقه على الاستكشافات إذا لم تعثر على النفط بكميات تجارية قامت بإنتاجه وتسويقه لحسابها، على أن تدفع لحكومة الدولة المضيفة في حالة إيجاد النفط ما ينص عليه عقد الامتياز من عوائد. حيث تستقطع الشركات العالمية جميع مصاريف البحث والاستكشاف من الدخل الإجمالي من عملياتها قبل تحديد الربح الصافي الذي تمنح منه مبالغ مقطوعة مقابل كل برميل من النفط المنتج.

ثم تحولت في منطقة الخليج العربي إلى مناصفة الأرباح منذ سنة 1950. أما بالنسبة للشروط المالية فقد نجح معظم أصحاب الامتيازات قبل سنة 1960 في الحصول على إعفاءات مالية كاملة في مقابل دفع بعض المدفوعات والخدمات التي يقدمونها للدول المضيفة.

– تقوم الشركات بتحديد أسعار النفط بنفسها دون اخذ رأي الدول المضيفة وهي الأسعار المعلنة.

– لا تلتزم الشركة بتكرير النفط محليا ولا باستثمار جزء من أرباحها في الدولة المضيفة، كما لا يوجد قيود على حريتها في استخدام من تشاء من الأجانب والوطنيين، أو على حريتها في شراء احتياجاتها من المواد والمعدات من الخارج، وقد ساعدها ذلك على عزل صناعة النفط عن الاقتصاد الوطني للدول المضيفة وظهور ما يعرف فيها اسم (ثنائية الاقتصاد).

– عدم خضوع الشركة الأجنبية الحاصلة على عقد الامتياز التقليدي للقضاء المحلي في اغلب الأمور الحيوية المتعلقة بنشاطها، واشتراطها الالتجاء للتحكيم الدولي في حالة النزاع.

---

[1] – حسين عبد الله، **"مستقبل النفط العربي"**، الطبعة الثانية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 64. بتصرف.

– انفراد الشركة الأجنبية بتحديد حجم الإنتاج وأيضا بإعلان السعر الذي يباع به النفط المنتج. وكان اغلبه يحول لشركة أو شركات تابعة لها للقيام بالمراحل التالية لإنتاج النفط الخام خارج أراضي الدولة المضيفة. ولم يكن هذا الانفراد يؤثر عندما كانت الدولة المضيفة تتقاضى عائدا يحدد على أساس مبلغ ثابت من النقود يدفع عن كل طن أو برميل ينتج. غير أن التحول إلى تحديد هذا النصيب على أساس ربحية الشركة الأجنبية، جعل انفرادها بتحديد السعر ميزة كبرى في صالحها. ذلك أنه كان في مقدورها تحويل ما ترغب من الأرباح إلى عملياتها المتكاملة في إحدى المراحل الوسطية أو في المرحلة النهائية وهي تسويق المنتجات النهائية. وبذلك تبتعد تلك الأرباح عن متناول الدولة المضيفة وتحرم من حقها الشرعي في الريع النفطي معبرا عنه بالفرق بين السعر للمستهلك النهائي ومجمل التكاليف.

– جمود معدل الضريبة وجعله عنصرا تعاقديا بحيث لا تملك الدولة المضيفة تعديله من دون موافقة الشركة. ومازال هذا المبدأ ساريا حتى بالنسبة إلى العقود الحديثة، ومن ذلك ما تنص عليه عقود اقتسام الإنتاج المصرية من انه إذا حدث بعد تاريخ سريان العقد تغيير في التشريعات أو اللوائح القائمة والمطبقة ما يكون له تأثير مهم في المصالح الاقتصادية في غير صالح الشريك الأجنبي، حينئذ يتفاوض الطرفان لتعديل الاتفاقية بما يعيد التوازن الاقتصادي الذي كان موجودا في تاريخ السريان. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تؤدي هذه التعديلات إلى انتفاض أو زيادة في حقوق والتزامات الشريك الأجنبي عما تم الاتفاق عليه عند تاريخ السريان.

إن مجمل ما تضمنته خصائص عقود الامتياز التقلدي القديمة، جاء ليخدم مصالح الشركات النفطية الاحتكارية مع دولها الأصلية دون مراعاة مصالح الدولة المالكة للثروة النفطية. وقد استمر هذا الوضع لفترة زمنية طويلة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين. وإن ضرورة الانتقال إلى مرحلة جديد من العقود والاتفاقيات النفطية نتيجة حتمية لتغيير الوضع السائد آنذاك، جعل ظهور نوع جديد من العقود ألا وهو عقود المشاركة وعقود الخدمات.

2.1.III عقود المشاركة والخدمات:

جاءت عقود المشاركة وعقود الخدمات كنتيجة حتمية لتغير الوضع السائد في ممارسة نوع العقود التقليدية القديمة التي خدمت ولفترة طويلة مصلحة الشركات العالمية. ونحاول فيما يلي التعرف على مفهوم ومضمون كل نوع من العقود فيما يلي:

1.2.1.III عقود المشاركة: يرجع تاريخ أول اتفاقية مشاركة إلى سنة 1957، إذ وقعتها مصر وإيران مع شركات مستقلة دفعتها الحاجة إلى مصادر جديدة لسد احتياجاتها المتزايدة من النفط، للخروج من موطنها الأصلي والى قبول شروط تحقق للدولة المضيفة مزايا أفضل مما كانت تحققه لها عقود الامتياز التقليدية.

ومن أهم تلك المزايا الاستجابة لرغبة الدولة المضيفة في المساهمة في إدارة صناعتها النفطية وفي الحصول على نصيب أكبر من عائداتها. أما الشركات العالمية الكبرى، فقد أحجمت (باستثناء شركة شل "Shell" لاحتياجاتها الملحة للنفط الخام) عن الدخول في هذا النوع من العقود، اكتفاء بما كانت تسيطر عليه في ضل عقود الامتياز التقليدية، وخشية أن يؤدي قبولها مبدأ المشاركة إلى مطالبة الدول المضيفة بتطبيق المبدأ نفسه على المناطق القديمة الخاضعة للعقود التقليدية. [1]

III.1.1.2.1 مفهوم عقود المشاركة: عقود المشاركة هي ممارسة الدولة لسيادتها على ثرواتها النفطية ومساهمة العناصر الوطنية في تطويرها بواسطة ممارستهم الفعلية في العمليات النفطية الإدارية، وممارسة هذه السيادة لا يعتبر هدفا بذاته، بل خطوة لتحويل صناعة النفط من سيطرة النفوذ الأجنبي نحو سيطرة العناصر الوطنية، للنهوض بالصناعة والتنمية الاقتصادية. وهذا ما نادت به منظمة الأوبك[2] في مؤتمرها الوزاري العشرين الذي عقد بالجزائر واستفادت البلدان المنتجة من بعض واردات المبيعات الناجمة عن استثمار النفط في هذه البلدان. وهناك عدة تعريفات لعقود المشاركة نذكر أهمها:

أولا– التعريف الأول: "عقد بين حكومة أو إحدى مؤسساتها أو شركاتها وبين شركة أجنبية يكون للأخيرة بمقتضاه حق البحث عن النفط في منطقة معينة وزمن معين، فإذا وافقت الشركة في اكتشاف النفط يبدأ في تكوين شركة مشتركة بين الطرفين مهمتها استغلال النفط المكتشف مناصفة"[3].

ثانيا– التعريف الثاني: "عقد المشاركة وسيلة أو أسلوب تتمكن به الدولة عن طريق مؤسساتها أو شركاتها الوطنية من التمتع بنسبة المشاركة المتفق عليها من حقوق وثمرات الامتياز مع الشريك الأجنبي متمتعة بخبرته وتحمله لمخاطر البحث والتنقيب وحده إلى حين الإنتاج".[4]

ويتضح من خلال التعريفين السابقين أن عقد المشاركة يتكون أساسا من عنصرين وهما. الأول يتعلق بالمرحلة الأولى لاكتشاف النفط، والشريك الأجنبي هنا يتحمل كافة مصروفات البحث والتنقيب. بمعنى انه يتحمل عنصر المخاطرة وحده دون التزام من الدولة مانحة الامتياز. والثاني يبدأ من تاريخ اكتشاف النفط، وهنا تدخل الدولة شريكا حسب النسب المتفق عليها في العقد. ويعني ذلك أن عقد المشاركة الفعلي لا يبدأ إلا من تاريخ اكتشاف الموارد النفطية.

---

[1] – حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 69.بتصرف.

[2] الرجوع إلى الفصل الثاني ص.ص 106-119 والملحق رقم (2-04).

[3] – يسرى محمد أبو العلاء ، مرجع سبق ذكره ،ص 579.

[4] – أحمد القشيري،" **الاستقرار والتطور في النظم القانونية المستخدمة من قبل الدول الأخرى في التصنيع**" النفط والتعاون، المجلد الثاني، العدد الأول 1976، نقلا عن يسرى محمد أبو العلاء ، مرجع سبق ذكره ،ص 579.

ثالثا– التعريف الثالث: عقد المشاركة هو عبارة عن اتفاق بين الحكومة (أو مؤسسة النفط الوطنية) مع الشركة الأجنبية، أين تتحمل الشركة المنقبة بموجب عقد المشاركة تكاليف البحث بمفردها، حتى في حالة عدم وجود اكتشاف تجاري. ويلزم عقد المشاركة الشركة المنقبة ببرنامج حفر معين وباستثمار مبالغ معينة وفقا لبرنامج مسطر. وقد ينص عقد المشاركة على أن تتحمل الشركة المنقبة كافة التكاليف في مرحلتي البحث والتنمية، على أن تستردها من قيمة الإنتاج وفق نسب سنوية محددة تخصم من قيمة الإنتاج لأغراض ضريبة الدخل. [1]

2.1.2.1.III مضمون عقود المشاركة: كغيره من العقود النفطية، يتضمن عقد المشاركة على نظامين أساسيين وهما: النظام القانوني والنظام المالي.

أولا– النظـام القانوني: أوصت منظمة الأوبك بمبدأ المشاركة في اجتماعها بفيينا سنة 1971، بتشكيل لجنة من ممثلي إيران والعراق والكويت وليبيا والسعودية، لوضع القواعد العامة التي يرتكز عليها تنفيذ مبدأ المشاركة بصورة فعلية وتتخذ المشاركة الأشكال التالية: [2]

– **المشاركة في رأس المال:** يتميز هذا النظام بأنه لا يغير ولا يؤثر في نظام الشركة صاحبة الامتياز وتدخل الدولة في هذا النظام بواسطة المساهمة فقط في رأس المال.

وقد تمتد المساهمة إلى المشاركة في إدارة الشركة، مثل ما هو الحال لمساهمة السعودية في مجلس إدارة شركة "**ارامكو**"، وحكومة قطر في شركة نفط قطر. وهذا المظهر للمشاركة شكلي لا يحقق النتائج الفعلية من تعديل نظام الامتيازات وما ينطوي عليه من مساوئ.

– **المشاركة في الامتياز:** يعني هذا النوع من النظام، مساهمة الدولة بواسطة شركاتها الوطنية في الامتياز ذاته، أي تباشر الدولة النشاط النفطي في كافة مراحل الإنتاج. وهذا هو المعنى المقصود من تعديل نظام الامتياز التقليدي القديم. حيث تباشر الدولة المراحل الفنية التي حرمت منها في عقود الامتياز القديمة ويمكنها من السيطرة على النشاط النفطي وبالتالي التحكم في سوق الإنتاج. ويتطلب هذا الشكل من المشاركة، قيام شركة جديدة مكونة من أطراف العقد تكون وكيلة عنها وتتحمل أعباء ومسؤوليات عقد المشاركة وتعرف بشركة التشغيل أو المنفذة للأعمال، ويؤسس بين الطرفين مشروع مشترك لرعاية المصالح الشائعة في الامتياز.

كما يأخذ عقد المشاركة النفطية أشكالا قانونية أخرى منها: [3]

---

[1]- Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, pp 52 .

[2] – يسرى محمد أبو العلاء ،مرجع سبق ذكره ،ص 580.

[3] – Voir : - Mourad PREURE, Op.Cit, 1992,p60.

– منى البردعي، "**مذكرات في اقتصاديات البترول**"، دون نشر، جامعة القاهرة، ص 67.

– تكوين شخصية اعتبارية تكون ملكيتها مساهمة بين الحكومة (ومؤسسة النفط الوطنية) والشركة المنقبة وتخضع تلك الشخصية للضرائب، ويوكل لها أمر إنتاج النفط وتسويقه حسب ما ينص عقد المشاركة. وفي تلك الحالة يقسم صافي الأرباح التي تحققها تلك الشخصية بين الحكومة أو مؤسسة النفط الوطنية والشركة المنقبة حسب نسبة مشاركة كل منهما في رأس مال الشخصية الاعتبارية.

– أن يكون لكل من الحكومة (أو مؤسسة النفط الوطنية) والشركة المنقبة حصة غير مفرزة في منطقة البحث والنفط المنتج منها، دون حاجة إلى تكوين شخصية اعتبارية منفصلة. حيث تتولى الشركة المنقبة القيام بكافة العمليات وذلك الترتيب معمول به على سبيل المثال في النرويج والمملكة المتحدة.

– تكوين شراكة غير ربحية، يوكل لها أمر تنفيذ كافة عمليات التنمية والإنتاج نظير مبلغ معين. وتقوم الحكومة (أو مؤسسة النفط الوطنية) والشركة المنقبة بتوفير المبلغ المطلوب، وتقوم الشركة التي تم تكوينها بتسليم النفط المنتج إلى الحكومة أو مؤسسة النفط الوطنية والشركة المنقبة حسب ما تنص اتفاقية المشاركة.

ثانيا–النظام المالي: تعد عقود المشاركة امتداد طبيعي لعقود الامتياز النفطي من حيث ملكية النفط، حيث تكون هذه الملكية مشتركة بين الشريك الوطني والأجنبي، وبهذا المفهوم نجد أن معظم اتفاقيات المشاركة تنص على إنشاء شركة قائمة بذاتها بحصص متساوية بين الشريكين، ويكون الطرفان نائبين عن الدولة. ومن هنا يمكننا تحديد الأسس العامة للنظام المالي على النحو التالي[1]:

– تكون مصاريف البحث والتنقيب على الشركة الأجنبية وبعد اكتشاف النفط يتقاسم الشريكان الإنتاج، وتكون المصاريف في هذه المرحلة خاصة بكل دراسة، كما يمكن الاتفاق على نسبة محددة يتم إنفاقها في عمليات البحث والتنقيب.

– بخصوص الأرباح الناتجة من عمليات التنقيب تصل نسبتها إلى 75 % لصالح الحكومة المضيفة، وتتضمن هذه النسبة جزء متمثل في نسبة 50 % كحق للحكومة في تحصيل الضريبة والإتاوات. ونسبة 25 % مقابل المناصفة كشريك في صافي الأرباح.

– للشركة المضيفة الحق في شراء نسبة معينة من النفط الخام بسعر خاص لتقوم باستهلاكه محليا.

– يقوم كل طرف في العقد بتسويق نصيبه من النفط المستخرج مع الالتزام بدفع الضرائب والإتاوات الحكومية.

– تعتبر الإتاوة في عقود المشاركة من المصروفات العامة، وذلك بخلاف الأمر في عقود الامتيازات التقليدية الحديثة التي تشكل الإتاوة بها مجموع المزايا المالية التي تحصل عليها الدول المضيفة.

[1]– يسرى محمد أبو العلاء ،مرجع سبق ذكره، ،ص 596.

وبالإضافة إلى ذلك تفرض الدولة نسبة ضرائب 50 % من قيمة الربح الصافي أي بعد "تنفيق الإتاوة" وبعد أن تحصل الدولة حقوقها المالية كاملة من الضرائب والرسوم تبدأ عملية المناصفة في الأرباح.

III.1.2.1.3 خصائص ومبادئ عقود المشاركة:

أولا– الخصائـص: وتتمثل أهم خصائص عقود المشاركة في ما يلي[1]:

– يتحمل الشريك الأجنبي مخاطر البحث والاستكشاف، بمعنى أنه يقوم وحده بالإنفاق على تلك العمليات ولا يسترد شيئا مما ينفقه خلال مرحلة الاستكشاف، إذا لم يكتشف النفط خلالها بكميات تجارية تسمح بامتداد العقد ليصبح عقد تنمية وإنتاج.

– يمنح حق البحث عن النفط لمدة محددة تسمى فترة البحث و تتراوح في العادة بين (6 الى 12 سنة) حسب الاتفاق. ويتعهد الشريك الأجنبي بإنفاق مبالغ معينة كحد ادني وفقا لجدول زمني معين أثناء تلك الفترة، كما يلتزم بحفر عدد معين من الآبار الاستكشافية خلالها. ويجوز للشريك الأجنبي أن يتخلى عن المساحة الممنوحة بالكامل في أي وقت، بشرط أن يكون قد اوفى بالتزامه في الإنفاق (أو يدفع للحكومة نقدا نسبة معينة مما لم ينفقه) حتى تاريخ التخلي. وفي العادة تتضمن فترة البحث ما يسمى." فترة البحث الأساسية " وتتراوح بين (2 الى5 سنوات). لا يصح خلالها أن يتخلى قبل انقضائها أو الوفاء بالتزاماته كاملة خلالها. وضمانا لذلك يقدم الشريك الأجنبي للحكومة تأمينا (عادة في صورة خطاب ضمان مصرفي) بحيث يمكنها مصادرته إذا لم يف بالتزاماته خلالها.

– يتضمن العقد شرطا للتخلي الإجباري عن نسبة معينة من المساحة الممنوحة وفقا لجدول زمني معين يحدده الاتفاق.

– إذا عثر على النفط بكميات تجارية، امتد العقد إلى مدة تتراوح بين 25 الى 45 سنة حسب الاتفاق، وتدخل الدولة المضيفة شريكا اعتبارا من تاريخ الكشف التجاري، بحيث تسهم في نفقات التنمية والإنتاج وتحصل على نصيب من النفط المنتج بنسبة يتفق عليها وغالبا تكون بالنصف أو 49%.

– تحصل الدولة من الشريك الأجنبي على إتاوة بنسبة معينة غير قابلة للاسترداد، وتعتبر الحد الأدنى لما تحصل عليه من نصيبه في جميع الأحوال. فإذا حقق بعد ذلك ربحا فرضت عليه ضرائب دخل بحيث لا يتجاوز ما تحصل عليه الدولة من إتاوة و ضرائب بنسبة 50 % من صافي دخله. وبذلك كانت الدولة تحصل على نحو 75 % من الربح المحقق في ظل عقود المشاركة، وذلك، إضافة إلى اشتراكها اشتراكا فعليا في إدارة مرفق النفط.

– للحكومة الحق في شراء نسبة معينة من نصيب الشريك الأجنبي من النفط بسعر مخفض، لمواجهة احتياجات السوق المحلية. كذلك تتمتع الحكومة بأولوية شراء ما يزيد على تلك النسبة بشرط أن تدفع سعر السوق.

---

[1] – حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 69.

– يقدم الشريك الأجنبي في اغلب العقود تسهيلات ائتمانية للجانب الوطني، لتمكينه من الوفاء بالتزاماته المالية في المشاركة، وقد يدفع للحكومة منحة نقدية عند التعاقد آو عند تحقق الاكتشاف التجاري أو عند بلوغ الإنتاج مستوى معين ينص عليه العقد.

– يأخذ بعض هذه العقود بمبدأ المرونة الضريبية، بمعنى انه يسمح للدولة المضيفة برفع معدل الضريبة مستقبلا بشرط أن يسري هذا المعدل على الشركات الأخرى.

– وقد يلتزم الشريك الأجنبي بتسويق جانب من حصة الشريك الوطني مقابل عمولة معينة. وكان هذا الشرط مفيدا عندما كانت الدولة المضيفة تواجه صعوبة في تصريف نصيبها من النفط الخام المنتج.

ثانيا–المبـــادئ: إن تبني الدول المالكة للثروة النفطية لنظام عقود المشاركة كان تدعمه هيئة الأمم المتحدة، هذه الأخيرة التي أصدرت مجموعة من القرارات[1] نصت على حق هذه الدول في فرض سيادتها على ثرواتها.
وقد تضمنت هذه القرارات مجموعة مبادئ عامة، اعتمدت عليها الدول النامية والمالكة لثروة النفط، لتبني نظامها التعاقدي الجديد والمتمثل في "**عقود المشاركة**"، ومن أهم هذه المبادئ نذكر ما يأتي[2]:

– **مبـدأ السيـادة العامـــة**: ويعني هذا المبدأ مراعاة حقوق وواجبات الدول في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية ويترتب على ذلك ما يلي:

–حق الدولة في إبرام العقود الاقتصادية بالإرادة الكاملة، بحيث إذا تضمنت أية اشتراطات مهما كانت طبيعتها سياسية أم قانونية أو اقتصادية تعد باطلة.

– يترتب على حق الدولة السابق حقها أيضا في إنهاء الامتيازات غير المشروعة، إذا لم تحقق المصالح القومية مقابل تعويض عادل، (كمثلا: تدخل الدول عن طريق شركاتها النفطية العالمية في النظام السياسي والاقتصادي للدولة المضيفة المالكة للثروات). و تؤكد القرارات الدولية في هذا الشأن ما يلي:

- توصية جميع الدول الأعضاء في ممارسة حقها في استخدام واستغلال ثرواتها الطبيعية بحرية، وان تأخذ بعين الاعتبار كل ما يتفق مع سيادتها من الإبقاء على تدفق رأس المال بشروط تقوم على أساس الأمن والثقة المتبادلة والتعاون بين الأمم.
- توصية الدول الأعضاء بالامتناع عن الأعمال المباشرة وغير المباشرة التي تستهدف إعاقة ممارسة سيادة أي دولة على مواردها الطبيعية.

---

[1] أهم هذه القرارت: (قرار رقم 626 في 21. 12. 1952 ؛قرار رقم 1314 في 12 .12 .1958؛قرار رقم 1515 في 15 .12 .1960 ؛قرار رقم 1803 في 14 . 12 .1962 ؛قرار رقم 2131 في 21 . 01 . 1965؛قرار رقم 2158 في 25 . 11 .1966؛قرار رقم 2200 في 16. 12 . 1966).

[1] – يسرى محمد أبو العلاء ،مرجع سبق ذكره ،ص 583.

[2]– نفس المرجع.

• الفضل بين نشاط الشركات النفطية والنظام السياسي للدولة، حيث لا يحق لأي دولة أن تتدخل مباشرة أو بصورة غير مباشرة ولا لأي سبب كان في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى. كما أن لكل دولة الحق الثابت في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تدخل أي دولة أخرى.

– حق الدولة في تعديل الاتفاقية إذا لم تحدد للدولة حقوقها المشروعة، تطبيقا لنظرة تغير الظروف وان لم ينص على ذلك في العقد.

– **مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية**: تضمنت قرارات الأمم التوصيات التي تؤكد على تدعيم حق الشعوب في السيادة على ثرواتها الطبيعية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية وقد رصدت في قواعد أساسية نذكر أهمها:

– حق الشعوب في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية يجب أن يمارس لمصلحة تنميتها الوطنية ورفاهية شعب الدولة المعنية.

– التحري عن هذه الموارد وتطويرها والتصرف بها وكذلك استرداد رؤوس الأموال الأجنبية المطلوبة لهذه الأغراض يجب أن يكون وفقا للقواعد والشروط التي تعتبرها الشعوب والأمم ضرورية للتمويل أو بحظر هذه النشاطات.

– في الحالات التي تمنح فيها المشاركة، فان رأس المال المستورد وأرباحه يجب أن يحكم وفقا لشروط التشريع الوطني النافذ والقانون الدولي. ويعني ذلك أن الأرباح يجب أن تقسم وفق النسب المتفق عليها مع مراعاة عدم الإخلال بأي سبب كان بسيادة الدولة الدائمة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية.

– إن التأميم ونزع الملكية أو الاستيلاء يجب أن يستند إلى المنفعة العامة مع دفع تعويض عادل.

– إن التعاون الدولي من اجل التنمية الاقتصادية للدول النامية سواء كان بشكل استثمارات لرأس المال الخاص أو العام، أو بتبادل المعلومات العلمية أو تبادل البضائع والخدمات والمساعدات الفنية، يجب أن يكون على نحو يعزز تطورها الوطني المستقل ومبنيا على أساس احترام سيادتها على ثرواتها ومصادرها الطبيعية.

– يجب مراعاة اتفاقيات الاستثمار الأجنبي بحرية من قبل أو بين الدول ذات السيادة بحسن نية. وعلى الدول والمنظمات الدولية أن تحترم بدقة وبحرص سيادة الشعوب والأمم على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفقا للميثاق والمبادئ المثبتة في القرارات السالفة الذكر.

– الإقرار بحق جميع الدول وبصورة خاصة الدول النامية في تامين زيادة حصتها في إدارة المشاريع التي تدار كليا أو جزئيا برأس مال أجنبي وحصولها على الحصة الكبرى من الفوائد والأرباح الناتجة عن ذلك، على أسس عادلة تماشيا مع احتياجات التطور وأهداف الشعوب المعينة. وفي إطار تعاقدي مقبول متبادل، وتدعو البلدان التي تقدم رؤوس الأموال هذه الامتناع عن القيام بأي عمل يعيق ممارسة هذا الحق.

– عند استثمار المصادر الطبيعية للدول النامية من قبل المشترين الأجانب يلتزم هؤلاء القيام بتدريب صحيح وسريع للموظفين الوطنيين في جميع المستويات وفي جميع الحقول المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات.

– تقرر بان المنظمات الوطنية والدولية المشكلة من الدول النامية لتطوير وتسويق مصادرها الطبيعية تؤدي دورا هاما في ضمان ممارسة السيادة الدائمة لتلك الدول في هذا المجال وعلى هذا الأساس يجب أن تشجع.

لقد استطاعت عقود المشاركة أن تحقق نجاحا ملموسا بالنسبة للدول النامية، وأن تحرك عجلة الاقتصاد نحو الأمام، وتحقيق بهذا جزء من أهدافها المرسومة خلال فترة ما بعد الستينات أي فترة ما بعد إنشاء منظمة الأوبك. وقد ظهر نوع جديد من عقود المشاركة، والذي يدعى بعقود الخدمات وهو محور دراستنا في النقطة الموالية.

III.1.2.2 عقود الخدمات النفطية: برزت عقود الخدمات النفطية في أواخر الستينات، حيث جاءت لتحقيق احتياجات الدول النامية المالكة للثروة النفطية، محاولة منها إبقاء استثمارات الشركات الأجنبية على أراضيها لكن بوجه جديد من التعاقد. ونحاول التعرف على هذا النوع من العقود عبر النقاط الأتية:

III.1.2.2.1 مفهوم عقود الخدمات النفطية: تتلخص أهم سمات هذا النوع من اتفاقيات النفط في احتفاظ الحكومة بملكية النفط المكتشف بالإضافة إلى سلطة التصرف فيه، وتوكل الحكومة أمر البحث عنه وتنميته وإنتاجه إلى الجهة التي تملك رأس المال الكافي والخبرة الفنية اللازمة. وقد تطلق على هذا النوع من اتفاقيات النفط مصطلحات مختلفة بحسب مناطق الدول: عقود عمل، عقود تشغيل، عقود المقاولة... الخ. وأحيانا تغطي تلك العقود مرحلة واحدة من مراحل التنقيب وقد تكون شاملة بحيث تغطي جميع المراحل من مرحلة المسوحات الجيوفيزيائية وحتى مرحلة التسويق .وقد تم العمل بهذه العقود في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية لكن تطورها بقي محدودا.[1]

III.1.2.2.2 أنواع عقود الخدمات النفطية: من ناحية عامة يمكن تصنيف عقود الخدمات إلى نوعين وهما:[2]

أولا– عقود الخدمات بالمخاطر: تتلخص السمات الأساسية للنوع الأول في أن الشركة المنقبة توفر رأس المال المطلوب لعمليات البحث والتنمية على أن تسترده (مع الفوائد) خلال سنوات محددة بعد مرحلة الإنتاج، إما نقدا أو عن طريق إعطائها الحق في شراء جزء من الإنتاج لمدة محددة بسعر مخفض، وعند بدء الإنتاج تتولى الحكومة دفع كافة تكاليف التشغيل.

---

[1] انظر: – هاني محمد كامل المنايلي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 135-142. بتصرف

– إبراهيم طه عبد الوهاب،" **محاسبة البترول وفقا لنظم العالمية و المحلية و معايير الجودة الدولية**"، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2006،ص 238-240. بتصرف

[2] – نفس المرجع.

ولقد استخدم ذلك النوع من عقود الخدمة لأول مرة في أواخر الستينات من القرن الماضي بين الأقطار المنتجة للنفط وشركات النفط الأجنبية التي ترغب في كسب مصادر نفطية أجنبية مؤكدة. ومن أمثلة ذلك أن شركة "**ايراب**" التي تملكها الحكومة الفرنسية أبرمت عقدي خدمة في إيران والعراق في سنتي 1966 و1968 على التوالي، وكانت الشركة الفرنسية مجرد وكيل يعمل بمقابل ويقع عليها عبء توفير كافة الأموال اللازمة للعمليات النفطية.

وفي حالة عدم اكتشاف النفط لا تسترد الشركة الفرنسية المبالغ التي صرفتها على عمليات البحث، أما في حالة اكتشاف النفط فإن المبالغ التي صرفتها الشركة الفرنسية حتى مرحلة الاكتشاف تعتبر قرضا (دون فائدة) مدته خمسة عشر عاما تسدده الحكومة في شكل نفط خام، كما تعتبر مصاريف عمليات التنمية قرضا (بفائدة) تسدده الحكومة خلال مدة أقصر، ويكون للشركة الفرنسية مقابل خدماتها الحق في شراء جزء من النفط المنتج (35 – 40% في إيران و30% في العراق) بسعر مخفض ولا تخضع الشركة الفرنسية لأي ضريبة دخل في الدولة المضيفة باعتبار أن أنشطتها غير ربحية.

ولكن في الاتفاقية العراقية نجد أن الشركة الفرنسية ألزمت بدفع إتاوة نسبتها 13.5% على أساس الأسعار المعلنة، كما ألزمت بدفع منحة اكتشاف تبلغ 15 مليون دولار أمريكي وكانت مدة البحث تتراوح بين (8 الى9 سنة) في إيران و 6 سنوات في العراق، أما فيما يتعلق بعمليات الإنتاج فإن المدة حددت بـ 25 سنة في إيران و20 سنة في العراق.

ثانيا– عقود الخدمات بدون مخاطر: السمات الأساسية لهذا النوع من عقود الخدمة هي أن الحكومة تتحمل كافة مخاطر البحث (أو بعضها) وتستأجر الشركة المنقبة للتنفيذ، ونجد أن الاتفاق على ذلك النحو يقلل من المقابل الذي تدفعه الحكومة للشركة المنقبة نظير خدمات هذه الأخيرة. وجري العمل بذلك النوع في السعودية، وتبلغ الرسوم التي تدفع "**لأرامكو**" نظير خدماتها أقل من 20 سنتا للبرميل.

ولكن من ناحية أخرى نشير إلى أن عقود الخدمات قد أمكن استخدامها في مناطق العالم التي ترى شركات النفط أن مخاطر البحث فيها قليلة أو التي ترجح أنها سوف تكتشف فيها النفط بكميات كبيرة مثل إيران ونيجيريا والبرازيل، وبناء على ذلك يمكن القول بأن عقود الخدمة ليست خيارا متاحا لكثير من الأقطار. وذلك يعني أنه إذا أرادت الأقطار التي تتوافر فيها تلك المقومات إبرام عقود خدمة فقد يتطلب ذلك تحسين شروط تلك العقود لصالح الشركات المنقبة مما يجعل العائد من عقد الخدمة المبرم لا يختلف عن العائد من الأنواع الأخرى من اتفاقيات النفط.

– ولقد أثر ارتفاع أسعار النفط الذي بدأ في سنة 1973م في تغيير محتوى عقود الخدمة لصالح الحكومات، فعلى سبيل المثال نجد أن إيران أبرمت في سنة 1974م عقد خدمة مع شركة "**دينمكس**" الألمانية التزمت "**دينمكس**"

بموجبه بدفع منحة توقيع قدرها 32 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى دفع منحة إنتاج. والمقابل الوحيد الذي تحصلت عليه الشركة الألمانية هو شراء 35 الى 40 % من الإنتاج السنوي لمدة 15 سنة بسعر يقل عن سعر السوق بنسبة (3-5%) والتزمت الشركة الألمانية مقابل ذلك بتحمل كافة مخاطر عمليات البحث على أن يستردها في حالة اكتشاف النفط بكميات تجارية.

– في بعض الأحيان نجد أن الدولة المنتجة تتحمل كافة المبالغ المطلوبة للعمليات النفطية وكافة المخاطر وتباشر كافة العمليات وتحصل في مقابل ذلك على نسبة 50% من النفط المنتج وذلك هو المقصود بمباشرة الدولة للعمليات النفطية.

– وفي أحيان أخرى نجد أن الدولة تنفذ العمليات النفطية وتتحمل مخاطر البحث في المناطق التي تكون نسبة المخاطر فيها قليلة.

أما فيما يتعلق بالمناطق التي ترتفع فيها نسبة المخاطرة فإنها تتعاقد مع شركة الأجنبية بحيث تتحمل الشركة مخاطر البحث وذلك الأسلوب المزدوج تبنته كثير من الأقطار مثل ايطاليا والهند وفيتنام وأقطار أمريكا اللاتينية وعلى وجه الخصوص المكسيك التي لها تاريخ طويل في ذلك المجال.

ثالثا– خصائص عقود الخدمات النفطية: ومن أهم هذه الخصائص نجد:[1]

– حفاظ الحكومة أو الدولة المضيفة بملكية النفط.

– رقابة الشركة النفطية الوطنية لجميع أعمال الشركات النفطية الأجنبية.

– تحمل الشركات الأجنبية جميع مخاطر مرحلة البحث والاستكشاف لوحدها.

– يمكن للشركات النفطية الأجنبية استرداد استثماراتها التي قامت بها في مرحلة المنبع والخاصة "بالبحث والاستكشاف" عينا أو نقدا إلى بعد إيجاد النفط الخام.

– قصر مدة العقد والتي لا تتجاوز عادة 30 سنة.

– أما من الجوانب السلبية لعقود الخدمات، أنها لا تشكل حافزا كافيا للشركات المنقبة لتقليل تكلفة العمليات في مرحلة التنمية حيث أن الشركة المنقبة سوف تستحق عائدا ثابت القيمة دون اعتبار للمبالغ التي تم صرفها.

3.1.III عقود تقاسم الإنتاج:

إن عقود الخدمات النفطية، لم تستجب لمتطلبات وأهداف الشركات النفطية العالمية خاصة فيما يتعلق بهامش الربح، فقد ظهر إلا جانب هذه العقود نوع جديد من الأنظمة وهو نظام عقود تقاسم الإنتاج. حيث

[1] – هاني محمد كامل المنايلي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 137-142. بتصرف

عمل به لأول مرة في اندونيسيا سنة 1966، عندما أبرم عقد بين الشركة الوطنية Petromina وإحدى الشركات المستقلة الأمريكية. وفي شكل مماثل ظهر في البيرو سنة 1971. وتم اختيار هذا المبدأ من طرف العديد من البلدان والتي كانت معظمها مصدرة للنفط مثل اندونيسيا ومصر ، حيث تم التوقيع على أكثر من 100 عقد على التوالي في كل من: ماليزيا ،وأنغولا، وليبيا، وقطر، والجزائر، وتونس. وبعض الدول الأقل إنتاجا مثل: تنزانيا، وكوت ديفوار، وموريتانيا، وكينيا، وجمايكا، وقد اعتمدت العديد من دول أوروبا الشرقية على هذا النظام.

يكمن نجاح هذا النوع من العقود في البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة، لما يتميز من خصائص مقارنة بباقي العقود السابقة. حيث نلاحظ أن الطبيعة القانونية للعلاقات التعاقدية تبنى على أن شركة النفط العالمية ليست مباشرة متعاقد صاحب رخص منجمية، وهذا ما يتيح للدولة المضيفة، فرض درجة أعلى من الرقابة من الناحية النظرية على العمليات النفطية التي تقوم بها شركة النفط العالمية، والتي لم تعد تعمل فقط كمقدم للخدمة أو المقاولة.[1]

1.3.1.III مفهوم عقود تقاسم الإنتاج: تطبق هذه النظم بصفة خاصة في مجالات الاكتشاف النفطية، حيث تحتاج هذه الاكتشافات إلى موارد مالية ضخمة وتكنولوجيا عالية، في حين تبقى نتائجها احتمالية، ومن ثم لا تقدر عليها الاقتصاديات النامية، فيعيد بها إلى الشركات متعدد الجنسيات ذو قدرة ضخمة من حيث التمويل والمعرفة الفنية. فيقوم بالاستثمار والإنفاق على الإنتاج ويتحمل مسؤولية النجاح أو الفشل، كما يقوم أيضا بتطوير وتدريب العناصر المحلية من العمالة والمهندسين والإطارات، وبتسويق في بعض الأحيان الإنتاج كله أو جزء منه، ويتم اقتسام الناتج بعد اكتشافه وإنتاجه بنسبة معينة بين الملاك المحليين أو الدولة، وبين الشركات متعدد الجنسيات التي كلفت بالإنفاق والإنتاج عليه، ويمكن للسلطة المحلية استخدام نصيبها من المنتوج إما في الاستهلاك المحلي أو تصديره للخارج.[2]

1.1.3.1.III تعريف عقود تقاسم الإنتاج: هو عبارة عن عقد تمنح بموجبه الدولة مالكة الأرض ترخيص حصري للمتعاقد، للقيام بأنشطة الاستكشاف في ميدان منجمي مع تحمله لجميع مخاطر الاستكشاف.
بموجب هذا العقد تبقى الدولة أو ممثلها (الشركة الوطنية) تحتفظ بحقوقها المنجمية، والاحتياطات، والمرافق والإنتاج المستقبلي. للمتعاقد الحق في الإنتاج (الاستغلال)، لكنه لا يمتلك الحقل على عكس عقود الامتياز التقليدية القديمة منها والحديثة وبعض عقود المشاركة.

---

[1] – إبراهيم طه عبد الوهاب، ، مرجع سبق ذكره، ص 238. بتصرف.

[2] انظر: – بيار ترزيان ترجمة فكتور سحاب،" **الأسعار و العائدات و العقود النفطية في البلاد العربية و إيران**"، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ،الطبعة الأولى، 1982،ص.ص 175-181.

– طيبوني أمينة، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية. فرع المالية والنقود،غير منشورة.جامعة الجزائر،دفعة 2004/2003 ،ص 155.

– في حالة الاكتشاف التجاري والبدء في الإنتاج، يحصل المتعاقد على جزء من الإنتاج من اجل تغطية تكاليف الاستكشاف والذي يدعى نفط التكلفة (cost oil)، والجزء المتبقي من الإنتاج والذي يدعى نفط الربح (profit oil) يتم تقاسمه بين المتعاقد(عادة ما يكون الشركات المتعددة الجنسيات) والدولة (الممثلة في الشركات النفطية الوطنية).[1]

– في حالة غياب الاكتشاف التجاري فان مجموع التكاليف تبقى على عاتق المتعاقد.

III.1.3.1.2 نظام عقود تقاسم الإنتاج النفطي: باقتباس نموذج الجزائر لعقود تقاسم النتاج نقوم بتمثيل مخطط نظام عقود تقاسم الإنتاج النفطي كالتالي[2]:

الشكل رقم (3–5): مخطط يوضح نظام عقود تقاسم الإنتاج النفطي

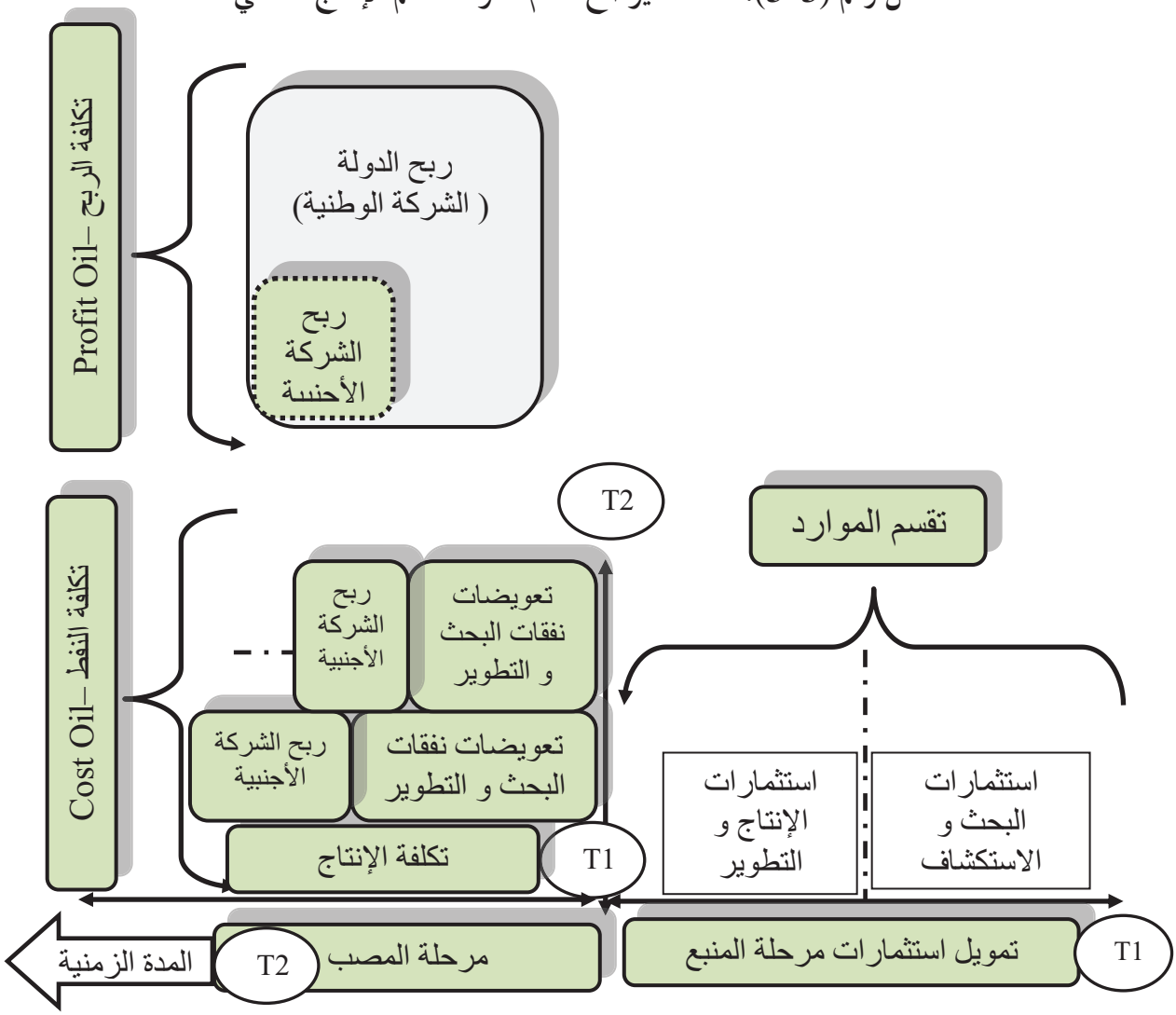

المصدر: بالاعتماد على: IFP, Fiscalité Pétrolière Internationale, une formation IFP www.ifp.fr training pour SONATRACH CPE .2008.Partie 1,p74.

[1] انظر: – حسين القاضي وسمير الريشاني، " **محاسبة البترول**"، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010،ص 302–304.

- www.ifp.frIFP, Fiscalité Pétrolière Internationale, une formation IFP training pour SONATRACH CPE .2008.Partie 1,p24.

[2] IFP, opcit,p 86.

من خلال إلقاء نظرة على الشكل رقم (3-5)، يتضح أن نظام تقاسم الإنتاج يقوم على النقاط التالية:

- يتحمل الشريك الأجنبي جميع تكاليف الاستكشاف، أي أن تمويل الاستثمارات الخاصة بمرحلة المنبع عامة ومرحلة الاستكشاف خاصة (Investissement D'Exploitation.) يكون على عاتق المتعاقد الأجنبي وتحمله جميع المخاطر الناجمة عنها.

- ابتداء من الفترة T_1 واكتشاف حقل تجاري سيقوم أيضا الشريك الأجنبي بتمويل استثمارات التنمية والتطوير(Investissement Développement.).

- انطلاقا من الفترة T_2 يتم تخصيص جزء من الإنتاج(cost oil) لتغطية التكاليف الأولية لتعويض الشريك عن التكاليف التي تحملها أثناء فترة الاستكشاف، إضافة إلى تكاليف الإنتاج. ويتم تقاسم الجزء المتبقي من الإنتاج (profit oil) الخاصة بأرباح النفط بين الدولة المضيفة والشريك الأجنبي وفق نسب محددة في العقد.

- تفرض على حصة الشريك الأجنبي من ربح النفط (profit oil) ضرائب ورسوم والتي تحدد وفق نظام قانوني خاص بالدولة المضيفة.

III.1.3.2 ملامح عقود تقاسم الإنتاج: يختلف مضمون عقد تقاسم الإنتاج من حيث سريانه ومبدأ تطبيقه عن العقود السابقة، وذلك من خلال ما يحتويه في مضمونه من عناصر تقنية ومالية وقانونية، حيث أن تطبيقه يمر بالمراحل التالية:[1]

- **المرحلة الأولى:** يتم التفاوض على العقد بين الشركة الوطنية وشركة أجنبية غالبا، ويصدر التعاقد بقانون تمنح الدولة المضيفة بمقتضاه الحق للشركتين (الوطنية والأجنبية) حق البحث عن النفط في منطقة معينة. ويغلب أن تمارس الشركة الوطنية (التي قد تأخذ شكل مؤسسة أو هيئة عامة كالهيئة المصرية العامة للنفط أو الشركة النفطية الوطنية الجزائرية (Sonatrach) حقوق السيادة نيابة عن الدولة، كما تمارس حقوقها كشريك في الوقت نفسه.

- **المرحلة الثانية:** تتراوح فترة البحث من (6 سنوات إلى 12 سنة) وتتضمن فترة أساسية تتراوح ما بين (2 إلى 4 سنوات) وينطبق عليها ما سبق شرحه بالنسبة لعقود المشاركة في ما يتعلق بالتزامات الشركة الأجنبية خلال تلك الفترة.

- **المرحلة الثالثة:** يوجد شروط للتخلي الاختياري والتخلي الإجباري كما هو الحال في عقود المشاركة. وقد تقدم الشركة الأجنبية للدولة منحا نقدية عند التعاقد أو اكتشاف النفط أو بلوغ الإنتاج مستوى معين، وهي منح غير قابلة للاسترداد أو الاستهلاك ضمن النفقات.

[1] - حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**" ، الطبعة الثانية، 2006، مرجع سبق ذكره .ص. ص 72 - 73.

– **المرحلة الرابعة:** تلتزم الشركة الأجنبية إنفاق مبالغ معينة، وحفر عدد معين من الآبار، خلال فترة البحث كحد ادني، ويطبق عليها ما سبق شرحه بالنسبة لعقود المشاركة من جزاءات في حالة التخلي قبل إنفاق الحد الأدنى.

– **المرحلة الخامسة:** تتولى الشركة الأجنبية تقديم كل الأموال اللازمة للبحث والتنمية والإنتاج، كما تتولى تقديم الخبرة الفنية وتحضير وتنفيذ برامج العمل. وتتحمل الشركة الأجنبية مخاطر البحث بمعنى أنها لا تسترد شيئا مما أنفقته إذا لم تعثر على النفط بكميات تجارية.

– **المرحلة السادسة:** تقوم الشركة الأجنبية بالتعاون مع الشركة الوطنية في إعداد برامج العمل أثناء فترة البحث، بينما تقوم الشركة الأجنبية بتنفيذ تلك البرامج تحت إشراف ومراقبة الشركة الوطنية التي تقوم أيضا بمراجعة مصروفات البحث والاعتراض على ما يستوجب الاعتراض لأسباب يحددها العقد مثل: عدم لزومها بالعمليات أو المبالغة في قيمتها.

– **المرحلة السابعة:** إذا عثر على النفط بكميات تجارية يتحول العقد إلى عقد تنمية وتمتد مدته إلى نحو 30 سنة من جواز مد اختياري للشركة الأجنبية بنحو 5 سنوات حسب الاتفاق. وتتكون شركة مشتركة من الجانب الوطني والشركة الأجنبية لتنمية الحقل وإنتاج النفط واقتسامه.

– **المرحلة الثامنة:** تسترد الشركة الأجنبية، في حالة اكتشاف النفط، جميع النفقات التي تكبدتها على أقساط سنوية لمدة تراوح حوالي 5 سنوات حسب الاتفاق. ويتم استرداد النفقات[1] بحصول الشركة الأجنبية على كمية من النفط المنتج تتراوح ما بين (30 % إلى 40%) من إجمالي النفط المنتج تبعا لنص العقد. ويستخدم لحساب هذه الكمية عملة "الدولار" من أعلى السعرين (الحقيقي أو المرجعي) الذين تحققا في السوق الحرة من تصدير نصيب الشريكين الوطني والأجنبي، في ظل ظروف تسويقية متماثلة. فإذا تجاوزت قيمة هذه الكمية القسط المحدد وفقا لنظام الاستهلاك السنوي، آلت الزيادة إلى الشريك الوطني. وقد يتفق على غير ذلك في توزيع تلك الزيادة، كان تخضع للنسب التي يوزع بها ما يتبقى من الإنتاج بعد حصة استرداد النفقات.

– **المرحلة التاسعة:** يوزع باقي النفط المنتج، بعد استقطاع الحصة المخصصة لاسترداد النفقات، بحيث تحصل الشركة الأجنبية على نسبة معينة يحددها العقد. ويخضع حجم تلك الحصة للقوة التفاوضية لكل من الطرفين أثناء التفاوض قبل توقيع العقد. ويغلب أن تختلف نسبة التوزيع وفقا لمستوى الذي يبلغه حجم الإنتاج بحيث قد تبدأ بنحو 25% للشريك الأجنبي متى بلغ الإنتاج حدا معينا، ثم تتناقص النسبة مع ارتفاع حجم الإنتاج، ويحصل الجانب الوطني على الباقي.

– **المرحلة العاشرة:** تعفى الشركة الأجنبية من ضرائب الدخل التي تتحملها نيابة عنها الشركة الوطنية. وبصورة مبسطة يمكننا توضيح أهم ملامح عقد تقاسم الإنتاج من خلال الشكل رقم (3-6).

---

[1] Cost Recovery.

الشكل رقم (3-6): مخطط يوضح كيفية تقسيم الإنتاج بين الدولة والشريك الأجنبي

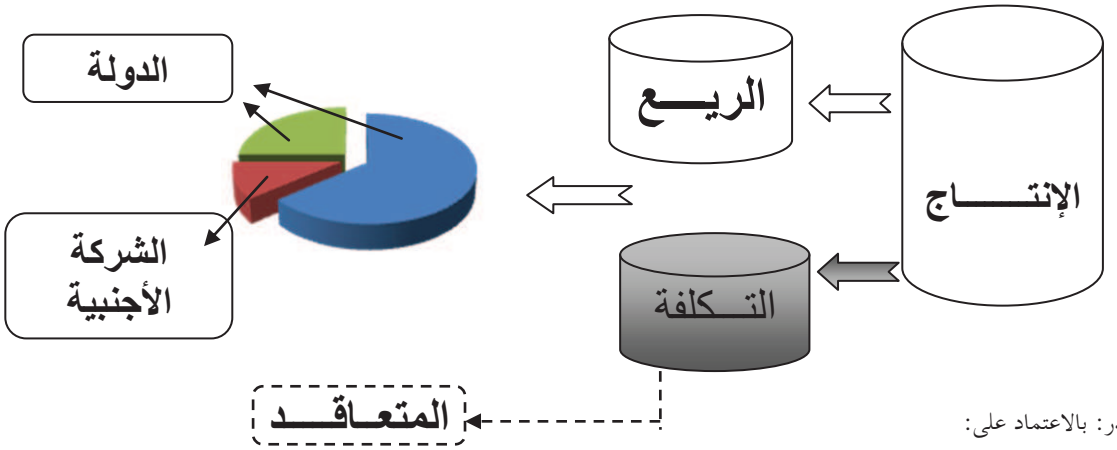

المصدر: بالاعتماد على:

www.ifp.fr IFP, Fiscalité Pétrolière Internationale, une formation IFP training pour SONATRACH PE .2008.Partie 1,p 36.

III.1.3.3 الخصائص العامة والمالية لعقود تقاسم الإنتاج: تتميز عقود تقاسم الإنتاج بمجموعتين من الخصائص، عامة ومالية. نستعرضها على النحو التالي:

III.1.3.3.1 الخصائص العامة: تكمن أهم الخصائص العامة لعقود تقاسم الإنتاج في النقاط التالية: [1]

- امتلاك الدولة المضيفة لجميع رخص الإنتاج.
- لا تدخل الشركة النفطية العالمية مباشرة في النشاط المنجمي إلا مع الشركة الوطنية للدولة المضيفة.
- يقوم أساس العقد وفق لتقاسم الإنتاج (النفط) عند استكشافه.
- مراقبة الدولة المضيفة لجميع أعمال الشركات الأجنبية في كل مراحل الصناعة النفطية عن طريق مؤسستها الوطنية.
- تحمل الشركات الأجنبية كل مخاطر مرحلة البحث والاستكشاف لوحدها.

III.1.3.3.2 الخصائص المالية لعقود تقاسم الإنتاج: تتضمن عقود تقاسم الإنتاج عناصر مالية تمثل إيرادات الدولة والتزامات تجاه المتعاقد نذكر منها:[2]

- إتاوات الإنتاج (عينا أو نقدا).
- حصة الدولة من الربح النفطي (profit oil) عينا أو نقدا.
- ضريبة على الأرباح (قد تكون ضمن حصة الدولة).
- ضرائب إضافية نفطية تدفع انطلاقا من مستوى معين من الأرباح.

[1] - حسين القاضي وسمير الريشاني، مرجع سبق ذكره، ص 302. بتصرف.

[2] - نفس المرجع، ص.ص 302-306. بتصرف.

ولتوضيح أكثر لأهم هذه العناصر نستعين بالمحاكاة التالية المستوحاة من نظام تقاسم الإنتاج الجزائري:

الشكل رقم (3-7): مخطط يوضح حصة كل من الدولة والشريك الأجنبي في الإنتاج الإجمالي.

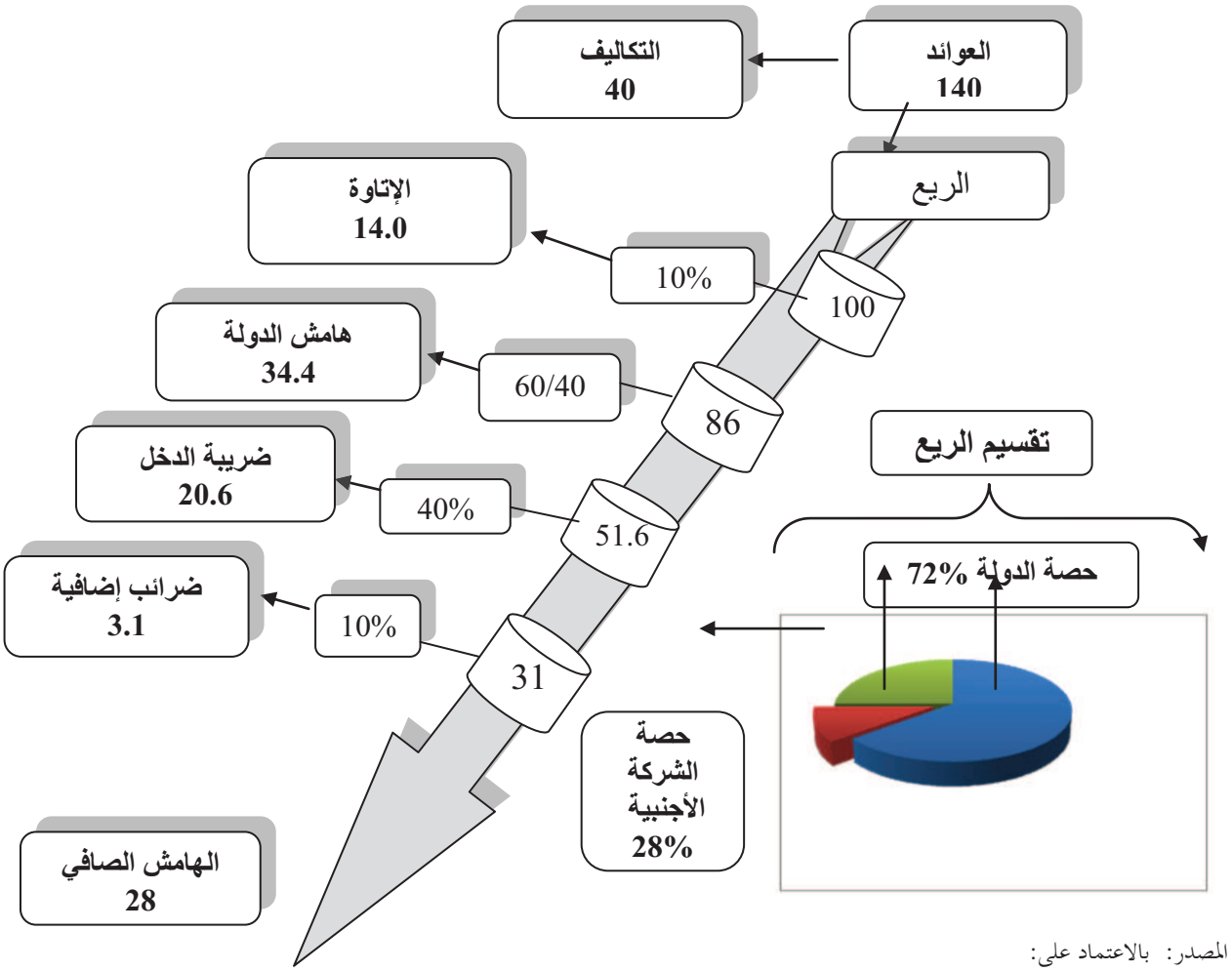

المصدر: بالاعتماد على:

www.ifp.fr IFP, Fiscalité Pétrolière Internationale, une formation IFP training pour SONATRACH CPE .2008.Partie 1,p 37.

بافتراض أن الكمية المنتجة بلغت 140وحدة أي العوائد (recettes)، فيتم خصم جزء من هذا الإنتاج (cost oil) لتغطية التكاليف التي تحملها الشريك الأجنبي أثناء مرحلتي البحث والتنمية والتي قدرت بـ 40 وحدة.

- يتم فرض إتاوة بنسبة 10% من كمية الإنتاج الإجمالية (140 وحدة).
- تقتطع هذه الإتاوة من الجزء المتبقي من الريع (RENTE) والبالغ 100 وحدة، ليتبقى 86 وحدة.
- تقتطع الدولة حصتها من الجزء المتبقي (86 وحدة) بنسب تتراوح ما بين (40 إلى 60)%.
- إن الجزء المتبقي بعد اقتطاع الدولة لحصتها يعبر عن حصة الشريك الأجنبي لكن قبل فرض الضرائب.
- تفرض نسبة 40 % كضريبة على الدخل من هذه الحصة والبالغة 51.6 وحدة.
- أما الجزء المتبقي والبالغ 31 وحدة فتفرض عليه ضرائب إضافية (كالضرائب البيئية مثلا) تقدر بنسبة 10%.

- إن ما تبقى من الإنتاج والبالغ 28 وحدة يمثل الحصة الصافية للشريك الأجنبي.
- إن إجمالي ما تتحصل عليه الدولة يكون كما يلي:[1]

حصة الدولة = الإتاوة + ربح الدولة + ضريبة الدخل + الضريبة المضافة

حيث يمثل ما نسبته 72% من الريع (RENTE)، و51% من الإنتاج الإجمالي.

- أما إجمالي ما يحصل عليه الشريك الأجنبي من الإنتاج الإجمالي فيكون كما يلي:[2]

حصة الشريك الأجنبي (المتعاقد) : قيمة التكلفة + هامش الربح

والذي يمثل ما نسبته 28 % من الريع (RENTE)، أي 49% من إجمالي الإنتاج (RECETTE).

III.2 نماذج عن أنظمة استغلال النفط السائدة في العالم:

لقد أشرنا في بداية هذا الفصل لمختلف أنواع العقود النفطية، وقد كان من الطبيعي أن تعمل الدول المالكة للثروة النفطية على تغيير الإطار التعاقدي لنظام الامتياز التقليدي القديم أو الامتياز التقليدي الحديث، حيث فرض هذا النظام سيطرة واحتكار الشركات العالمية على الثروات النفطية وفي المقابل لم تكن هذه الدول تحصل إلا على جزء ضئيل من الإيرادات والتي لم ترتقى إلى حدود حقها. ولقد حددت هذه الإيرادات على أساس عائد ثابت عن كل برميل أو طن منتج، والذي عمل لصالح ربحية الشركات النفطية العالمية، وجعل حرمان الدول المالكة من حقها الشرعي في الريع النفطي[3]. بالإضافة إلى هذا، فقد حرمت من إمكانية تعديل أو تغيير محتوى عقد الامتياز لصالحها مما يؤكد أن هذا النظام كان سبيلا حقيقيا لفرض السيطرة على الدول النامية المالكة للثروات الطبيعية.

بعد تأسيس وتبني منظمة الأوبك لنظام المشاركة، تغير وضع الدول النامية والمنتجة للنفط على ساحة سوق النفط الدولية، خاصة بعد إبرام الاتفاقية العامة للمشاركة سنة 1972، والتي أرجعت لهذه الدول حقها في تملك واستغلال ثرواتها النفطية.

إن عقد المشاركة يتضمن نظاما ماليا يجعل من إيرادات المحروقات مكسبا فعليا وذا تأثير كبير على واقع التنمية التي شرعت فيها هذه البلدان بعد حصول البعض على استقلالها. خلال عقود المشاركة ارتفعت نسبة استفادة الدولة المضيفة إلى حدود 75% كأرباح ناتجة عن أعمال التنقيب و50% كالضرائب على الأرباح التي يحصلها الشركاء الأجانب، بالإضافة إلى تبني مبدأ تنفيق الإتاوة والذي جعل هذه الأخيرة لا تقتطع من الوعاء

---

[1] - Loi N° 05-07 du 28/04/2005, «**Relative aux Hydrocarbures**» N° : 50,PP27-28.

[2]- Idem.

[3] – حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، 2006، مرجع سبق ذكره. ص 65. بتصرف.

الضريبي لحساب باقي الضرائب، أمور جلها كانت في مصلحة الدولة المضيفة وهي تأكيد لمدى سيطرتها على ثرواتها النفطية.

وتعززت هذه المصلحة مع الاعتماد لنظام تقاسم الإنتاج، هذا الأخير وإن لم يختلف كثيرا على نظام المشاركة إلا أنه استحدث نمطا جديدا في التعامل مع الشركات الأجنبية مفاده تجنيب الدولة المضيفة من عنصر المخاطرة خاصة في مرحلة البحث والاستكشاف، وهو أمر كفيل بتجنيبها إهدار أموال طائلة واستغلالها في دعم التنمية الوطنية.

كما ظهر في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحالي، نوع جديد من العقود ألا وهو عقد الامتياز الحديث الذي عمل على جلب أكثر الشركات النفطية العالمية نحو الدول المالكة للثروات النفطية بهدف زيادة نسبة احتياطاتها لثرواتها ومن ثم الحفاظ على مستوى إنتاجها على ساحة السوق النفطية العالمية. وعموما يمكننا اعتبار نظام المشاركة وتقاسم الإنتاج ذو جوانب ايجابية كبيرة للدول المالكة للنفط، ومنصفا في حق طرفي العقد. عكس نظام الامتياز التقليدي القديم الذي يعتبر ورقة سوداء في حياة نشاط الصناعة النفطية لدى الدول النامية. ونحاول فيما يلي إسقاط معطيات ما تم سرده في هذا التصور ليتسنى فهم إشكالية الدراسة ومكانة المحاور والفصل الموالي في الشكل الأتي:

الشكل رقم (3-8): تصور أنظمة استغلال النفط، والعقود والاتفاقيات النفطية

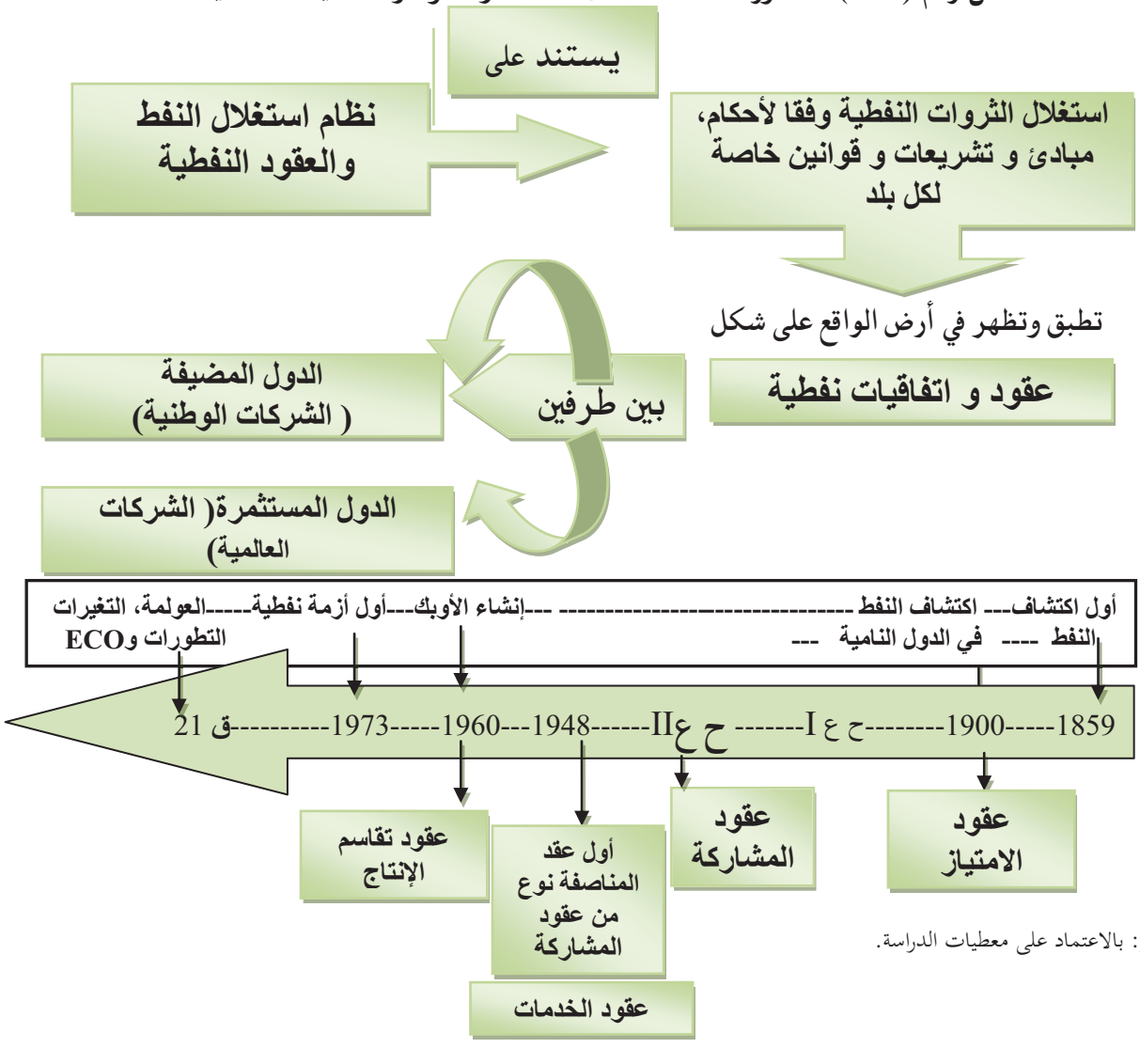

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة.

وإن هذا الإسقاط أو التصور الخاص بأنظمة استغلال النفط عامة، نحاول تطبيقه وإسقاطه على دراسة حالات بعض الدول كفنزويلا والكويت في هذا الفصل أما فيما يتعلق بالجزائر فسوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

III.2.1 نموذج فنزويلا:

تندرج الصناعة النفطية في فنزويلا ضمن الصناعات قديمة النشأة، حيث ولدت في بداية القرن الماضي، على يد الشركات النفطية العالمية آنذاك وبالأخص الشركة الأمريكية Standard oïl of Jersey وشركة شل Shell الهولندية. ومنذ ذلك العهد إلى يومنا الحالي من سنة 2012، لم تتوقف الصناعة النفطية الفنزويلية من التطور والازدهار.

جعل تاريخ نظام استغلال النفط الفنزويلي، تأخذ مكانة مرموقة ضمن الدول المالكة لهذا المورد وكذا على مستوى العرض العالمي لسوق النفط. حيث تعتبر فنزويلا هي الرائدة في تأسيس منظمة الأوبك في سنة 1960 ومن ثم أحد أهم العوامل في تغيير مجرى قوى سوق النفط العالمي. "حيث احتلت المرتبة الأولى في احتياطات النفط الخام على مستوى منظمة الأوبك سنة 2010 بقيمة 296,501 ألف مليون برميل/يوم، متجاوزة بذلك مكانة المملكة السعودية، واحتلت المرتبة الثالثة في إنتاج النفط الخام على مستوى منظمة الأوبك، بقيمة 2.853,6 ألف مليون برميل/يوم بعد السعودية وإيران على التوالي".[1]

كما تكمن قوة الصناعة النفطية الفنزويلية في ازدواجية المنبع من جهة، بحيث يضم اكتشافات النفط على سطح البحر Offshore وعلى سطح الأرض Onshore، وتعدد المصب من جهة أخرى بحيث ترتكز الصناعة النفطية الفنزويلية على مرحلة التكرير والصناعة البتروكيماوية الشيء الذي ليس في متناول جميع دول أعضاء الأوبك.

ومن هذا المنطلق، نستهل دراسة أول نظام استغلال النفط بالدولة الفنزويلية بسبب أولوية تاريخ نشاط الصناعة النفطية وذلك بحسب المعطيات التي هي بحوزتنا، حيث يتم التعرض إليها وفق فترات زمنية تواكب الأحداث التاريخية الخاصة بالصناعة النفطية الفنزويلية[2] ، ومن ثم التعرض إلى مضمون ونتائج نظام استغلال نفط فنزويلا حسب مراحل نشاط هذه الصناعة.

---

[1] – إحصائيات منظمة الأوبك، سنة 2010، الرجوع إلى الفصل الثاني ص.ص131،135. /OPEC (Production de l'opec : www.opec.org) Reserves).

[2] انظر الى الملحق رقم (3-1).

III. 1.1.2 نظام استغلال النفط فترة نشأة الصناعة النفطية الفنزويلية (1908–1940): نحاول التعرف على هذه الفترة من خلال نقطتين، وهما مضمون استغلال النفط ونتائجه كما يلي:

III.1.1.1.2 مضمون نظام استغلال النفط فترة (1908–1940): ليتسنى لنا استيعاب مضمون نظام استغلال نفط فنزويلا يستوجب لنا التعرض أولا إلى نشأة الصناعة النفطية الفنزويلية ثم إلى مضمون نظام استغلال النفط كالآتي:

أولا– نشأة الصناعة النفطية الفنزويلية: بدأت مرحلة البحث والاستكشاف في فنزويلا منذ سنة 1908، وتعززت خاصة بعد إصدار الولايات المتحدة قانون شرمان سنة 1911[1] الذي هدف لمكافحة احتكار نشاطات الصناعة النفطية، مما سمح للشركات النفطية العالمية وعلى رأسهم الأمريكية و الهولندية اللجوء إلى البحث عن استكشافات الذهب الأسود في دول أخرى خارج قطرها الوطني، واتخذت فنزويلا قطبا لهذا الغرض.

وقد تبينت نجاحات نتائج الاستكشافات النفطية في فنزويلا في سنة 1914 أي سنة اندلاع ح.ع.I، عن طريق منح **"غومز"**[2] امتيازات نفطية تحوى تنازلات عديدة إلى أقرب أصدقائه، وقام هؤلاء بدورهم ببيعها ونقلها إلى الشركات النفط الأجنبية وعلى رأسها الشركة الهولندية شال "**Shell**". عملت هذه الأخيرة في مشروع التنقيب لأراضي فنزويلا يوم 15 أفريل 1914، والتي كللت بالنجاح في اكتشاف أول حقل نفطي فنزويلي يدعى بـ Zumaque1 على ساحل بحر الكاريبي أو بحيرة ماراكيبو "**MARACIBO**"، والذي يدعى حاليا بـ MG-1.

شجع هذا الاكتشاف، الكثير من الشركات النفطية العالمية إلى غزو فنزويلا بحثا عن امتلاك امتيازات نفطية. إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى، عملت على كبح أعمال البحث والاستكشافات النفطية ، وأعيدت ممارسة نشاطات الصناعة النفطية في فنزويلا سنة 1918، وهي السنة التي أدرج فيها النفط الفنزويلي لأول مرة ضمن إحصائيات الصادرات الوطنية بقيمة 21194 طن متري. ومنذ ذلك الوقت دخلت فنزويلا ضمن الدول المالكة لمورد النفط والممارسة لصناعة النفط بمراحلها كاملة .[3]

ثانيا– مضمون نظام استغلال النفط الفنزويلي فترة (1908–1940): إن نجاح الاستكشافات النفطية في فنزويلا منذ سنة 1914 ومن ثم ولادة الصناعة النفطية، جعلت الحكومة الفنزويلية تسن قانون خاص والأول من نوعه المتعلق بكيفية تسيير وإبرام العقود مع الشركاء الأجانب، تسديد الضرائب ... وغيرها من إجراءات الخاصة بالطاقات غير المتجددة (الفحم، والنفط، والغاز، والذهب، والطاقات الأخرى) وكان ذلك في سنة 1920.

---

[1] – الرجوع إلى الفصل الثاني (الشركات النفطية العالمية)، ص.73.

[2] – خوان فيشنتي غوميز (Juan Vicente Gomez): رئيس فنزويلا سابقا.

[3]–Achraf Amine Benhassine,Op.Cit, PP :14-17, texteb adapté.

إلا أن هذا القانون لم يحظى بالقبول من طرف الشركات الأجنبية، حيث أجبر الرئيس الفنزويلي السابق بتعديله بقانون 19 جوان 1922 المتعلق بالإطار القانوني والضريبي للمتعاقدين. وورد فيه أهم البنود المعدلة وهي:

– زيادة مدة عقد الاستغلال من 30 إلى 40 سنة. وهو عقد قابل للتجديد دون شروط، حيث وصل أكبر مدة عقد إلى 99 سنة وهو عقد امتياز تقليدي قديم بين الشركة شال والحكومة الفنزويلية,

– تقليص تكاليف ضريبية للمتعاقد وهيكل تقاسم الريع النفطي حيث قدرت الضريبة الريع النفطي في قانون 1920 بـ 0,75 بوليفار[1] لكل هكتار إنتاج المحروقات أو الفحم، وإذا ما انتج صاحب الامتياز إلا المحروقات فقيمة الضريبة تقدر بـ 0,5 بوليفار للهكتار. كما قلصت في قانون 1922 ضريبة الريع النفطي من 0,5 إلى 0,1 بوليفار للهكتار دون تعيين أي نوع من الطاقة المستخرجة وهذا ما يخدم مصلحة المتعاقدين.

– حدد قانون 1920 قيمة ايجار الأرض المستغلة بـ 7 بوليفار للهكتار سنويا وفي حالة عدم وجود المحروقات يدفع صاحب الامتياز 5 بوليفار هكتار سنويا. وقد قلص القانون الجديد قيمة الإيجار إلى 2 بوليفار هكتار في ثلاث (3) سنوات الأولى، ثم 4 بوليفار لـ 27 سنة المقبلة و 5 بوليفار في عشرة سنوات الباقية.

– تم تقليص نسبة الإتاوة على الإنتاج من 15% في سنة 1920 إلى 10% في سنة 1922.

ورغم نقائص هذا القانون إلا أنه سمح بازدهار صادرات النفط الفنزويلية، حيث سجلت زيادة في نسبة الصادرات من 1,9% إلى 91,2% خلال فترة (1920– 1935)، مما جعلها في سنة 1929 تعتبر ثاني أكبر دولة منتجة للنفط وراء الولايات المتحدة الأمريكية، وأدرجت بذلك ضمن أكبر الدول المصدر للنفط عالميا.[2]

بعد رحيل "**غومز**" سنة 1935، تغيرت سياسة الحكومة الفنزويلية وتولدت منها ما يسمى بالضمير الحكومي تجاه الثروات النفطية للبلاد على يد Lopez Contreras بحيث استدركت الحكومة الجديدة قيمة ثرواتها النفطية وضرورة مراجعة الإطار القانوني والضريبي لها بما يخدم مصلحة الوطن. وتم إصدار قانون جديد في سبتمبر 1935 وقانون 1936 يهدفان إلى تعديل بعض مواد قانون 1922، وأهم ما جاء من تعديلات فيما يلي:

– رفع إتاوة الضريبة على النفط الخام المنتج بقيمة 2 بوليفار النفطي عما كانت عليه سابقا، ولم تجد الشركات الأجنبية مانعا لذلك، بما لها من إمكانيات في التلاعب بأسعار النفط التي تسمح من امتصاص الفارق.

– يعد تعديل سنة 1936 الأول من نوعه في نظام استغلال النفط عامة ولفنزويلا خاصة، حيث أدركت الحكومة الفنزويلية أن التحكم في الموارد النفطية في بلادها يكمن في تحكمها لمواردها البشرية أولا، وقد أجبر هذا القانون لشركات الأجنبية في ضرورة تأطير أهالي فنزويلا وإدراجهم ضمن الهيكل التنظيمي للشركات الأجنبية داخل فنزويلا وفق النسب التالية (90% عمال، 50% موظفين تقنيين، 75% موظفين مكاتب) كلهم ذوي جنسية فنزويلية.

---

[1] – العملة النقدية لفنزويلا.

[2] Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, PP :18-20, texte adapté.

– إلا جانب صدور في نفس القانون لسنة 1936 إدراج التحكيم الوطني في حالة أي نزاع، أي الرجوع إلى العدالة الفنزويلية وليس إلى العدالة الدولية.

III.2.1.1.2 نتائج نظام استغلال النفط فترة (1908–1940): تميزت هذه الفترة باحتكار سوق النفط العالمي على يد ثلاث شركات كبرى وهي (الشركة الأمريكية ستاندرد جارزي، الشركة البريطانية الإيرانية BP، والشركة الهولندية Shell)، التي عرفت بالكارتل النفطي.

وقد اقتحمت الشركة الهولندية Shell، أولى العقود النفطية الفنزويلية، تحت شكل العقود التقليدية القديمة سنة 1914، كما عملت اتفاقية الاكناكاري سنة 1928[1]، والتي هدفت إلى الحد من المنافسة بين الشركات النفط العالمية الثلاث، وإلى استقطاب شركات أخرى على سطح أراضي الفنزويلية. حيث تم إبرام عدة عقود الامتياز القديمة أهمها:

– الشركة الأمريكية ستاندرد أويل أف جارزي (Standard Oil Of Jersey) التي تنتج نسبة 50% من حصة إنتاج النفطي الفنزويلي.

– شركة شال وحصتها 35% من إنتاج النفطي الفنزويلي.

– شركة قولف (Gulf) وتنتج نسبة 14% من الإنتاج النفطي الفنزويلي.

ومما ورد نستنتج أن الصناعة النفطية الفنزويلية محتكرة من ثلاث شركات عالمية سابقة الذكر، والتي تنتج نسبة 99% من المحروقات الفنزويلية. وقد حققت هذه الشركات العملاقة أموال طائلة من وراء امتيازات النفط الفنزويلي، وسمحت لهم بأخذ مكانة مهمة في سياسة فنزويلا للطاقة التي تخدم بذلك مصالحهم الشخصية دون وجود أي مواجهة للحكومة بسبب جهلها وعدم تمكنها لهذه الصناعة . أما فيما يتعلق بالنتائج الإحصائية لفترة (1918–1940)، ندرجها في النقطتين التاليتين:

أولا– النتائج الإحصائية فترة (1917– 1935): جاءت تعديلات قانون 1922 بنتائج مثمرة في مرحلة المنبع للصناعة النفطية الفنزويلية، حيث سجلت قدرة الاستغلال قيمة 18,284 طن سنة 1917 وازدادت إلى أكثر من 25 مليون طن سنة 1928 وأكثر من 20 مليون طن سنة 1935.

احتلت بهذا فنزويلا خلال هذه الفترة ثاني أكبر منتج عالمي للنفط بنسبة 10% من الإنتاج عالمي للنفط وأول مصدر عالميا للنفط منافس بذلك المكسيك والممثل في الجدول رقم (3-2).

[1] الرجوع إلى الفصل الثاني (الشركات النفطية العالمية) ص62.

الجدول رقم (3-2): أهم المؤشرات الضريبية لفنزويلا فترة (1917- 1935)

الوحدة: مليون بوليفار

	1917	1922	1925	1929	1932	1935
عائدات الدولة	64	81	148	256	175	206
عائدات عمومية من ريع النفطي	0	8	21	51	45	59
حصة النفط في هيكل عائدات الدولة	%0,0	%9,9	%14,2	%19,9	%25,7	%28,6
نفقات الدولة	55	76	139	209	160	191

Source : Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, P 23.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تعديلات قانون 1922 سمحت للحكومة الفنزويلية من تحقيق عوائد مالية معتبرة، التي شهدت تزايد مستمر خلال فترة (1922-1935). حيث ارتفعت حصة العوائد المالية من 81 مليون بوليفار سنة 1922 إلى قيمة 206 مليون بوليفار سنة 1935 أي أنه ارتفعت حصة نسبة النفط في هيكل عوائد الدولة من 10% إلى 28,6% من نفس الفترة.

ثانيا-النتائج الإحصائية فترة (1935- 1940): سمحت تعديلات قانون قطاع المحروقات الفنزويلي لسنتي (1935-1936) بتحقيق عائدات نفطية معتبرة خلال فترة (1936-1940) والممثلة في الجدول رقم (3-3).

الجدول رقم (3-3): أهم المؤشرات الضريبية لفنزويلا فترة (1936- 1940)

الوحدة: مليون بوليفار

	1936	1973	1938	1939	1940
عائدات الدولة	254	329	368	389	371
عائدات عمومية من ريع النفطي	64	99	153	118	107
حصة النفط في هيكل عائدات الدولة	%25,2	%30,1	%41,6	%30,3	%28,8
نفقات الدولة	281	329	370	415	410

Source : Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, P 23.

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه، أن التعديلات السابقة الذكر سمحت للحكومة الفنزويلية أن تسجل ارتفاعا في عائدات الدولة بقيمة 254 مليون بوليفار سنة 1936 إلى 371 مليون بوليفار سنة 1940 ، أي أنه ارتفعت حصة النفط في هيكل عوائد الحكومة من 25,2% إلى 28,8% خلال نفس الفترة. ونحاول مما سبق سرده، تمثيل أهم نتائج نظام استغلال النفط الفنزويلي فترة (1908- 1940) في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-9): نتائج نظام استغلال النفط الفنزويلي سنة (1908- 1940)

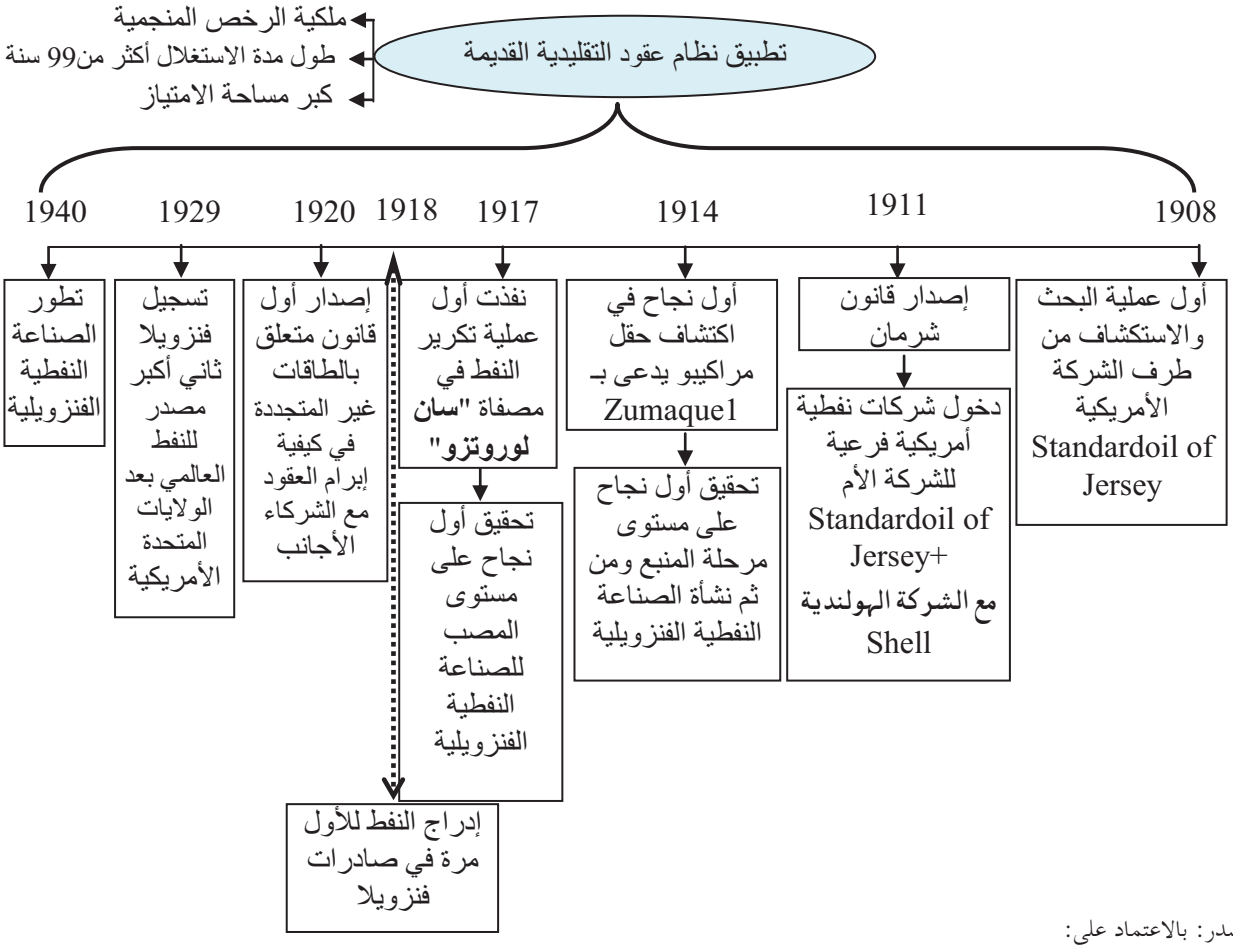

المصدر: بالاعتماد على:

- Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, P 25.
-www.iepe.fr ,« **Marchés Energétiques et géopolitique pétrolière** », 1990
- Cahier Français, La Documentation Française, « **Economie Mondiale et Grandes Puissances au XX^e Siècle.** », N°265, Mars –Avril 1994
- والملحق رقم (3-1).

III 2.1.2 نظام استغلال النفط فترة ما قبل التأميم (1940-1974): تميزت هذه الفترة بعدة أحداث ومتغيرات اقتصادية سواء كانت على المستوى العالمي أو على المستوى الوطني لفنزويلا، فعلى المستوى العالمي تغيرت قوى سوق العرض والطلب النفطي، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب II من أول الدول المستوردة للنفط بسبب نفاذ احتياطها النفطي بعد أن كانت من أول الدول المصدرة للنفط، أما على المستوى الوطني لفنزويلا فقد قامت بمبادرات عدة تعد الأولى من نوعها في تاريخ أنظمة استغلال النفط، حيث أعلنت أول عقود المناصفة ، وكذا تأسيس أولى مبادئ منظمة الأوبك سنة 1960، ومن هذا المنطلق نحاول التعرف على مضمون نظام استغلال النفط ونتائجه وفق فترتين رئيسيين وهما فترة عقود المناصفة وفترة نشأة منظمة الأوبك كالآتي:

III .1.2.1.2 مضمون نظام استغلال النفط فترة عقود المناصفة (1940–1960): شهدت هذه الفترة انتخاب رئيس جديد للبلاد "**إيسایاس أنغاريتا**" في سنة 1940، حيث عمل هذا الأخير على إصلاح قانون المحروقات الأول والصادر في سنة 1920، وذلك بسن قانون جديد للنفط والغاز سنة 1943، واعتبرت هذه المبادرة أول خطوة سياسية كبيرة باتجاه كسب المزيد من السيطرة على الصناعة النفطية. وأهم ما ورد في قانون 1943 ما يلي: [1]

- تطبيق نظام ضريبي جديد على عوائد نشاطات المحروقات والممثل في المعادلة التالية:

حصة عائدات نفطية للدولة = الإتاوة + ضريبة الدخل (1943)

حيث إن الإتاوة تحدد بـ 6/1 من قيمة الإنتاج النفطي الكلي وضريبة الدخل تقدر بنسبة 12%.

- وبموجب هذا القانون تم إدخال مفهوم جديد لنوع من العقود، الأول من نوعه، وهي عقود مناصفة الأرباح 50/50 بين الحكومة الفنزويلية والشركات النفطية العالمية والفصل التام مع عقود الامتيازات التقليدية السابقة. كما شهد هذا النوع الجديد من العقود تعديلين أساسيين، الأول في سنة 1955 مضمونه تعديل قانون ضرائب الدخل والعوائد النفطية والثاني في سنة 1967 الذي شمل تغير عقود المشاركة بإدراج الشركة الوطنية النفطية لفنزويلا CVP. وقد استعمل هذا النوع من العقود إلى غاية سنة 1976 أي سنة تأميم قطاع المحروقات الفنزويلي.

- وعلى إثر هذا القانون، عملت الحكومة الفنزويلية في سنة 1944 بمنح تنازلات جديدة تهدف إلى تشجيع اكتشافات حقول النفط والغاز على سطح اليابسة وسطح البحار خاصة أن هذه الفترة تزامنت مع زيادة الطلب على النفط الراجع إلى العواقب الوخيمة للحرب ح.ع.II وخروج الولايات المتحدة الأمريكية من سوق العارضين للنفط.

- صدر الأمر التنفيذي رقم 476 في 09 ديسمبر 1958 المتعلق بكيفية تحديد العقود المبرمة في سنة 1943، حيث تم تعويض عقود المناصفة (50/50) بنوع جديد من العقود يدعى بعقود الأرباح متقاسمة المصالح "**Le profit Sharing Arrangement**". ويقصد به عدم السماح للشركات الأجنبية بتحديد عوائد أرباح نشاطات الصناعة النفطية وفق تصريحاتهم، وإنما تدخل الحكومة الفنزويلية كطرف في تحديد الأرباح بما أنها مالكة للمورد. وقد سمح هذا الأمر بمراقبة تكلفة إنتاج النفط دون أسعار النفط المباع على ساحة السوق العالمية.

---

[1] Voir : - Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, P 26, texte adapté.

-www.iepe.fr ,« **Marchés Energétiques et géopolitique pétrolière** », 1990, texte adapté.

- Cahier Français, La Documentation Française, « **Economie Mondiale et Grandes Puissances au XX^e Siècle.** », N°265, Mars –Avril 1994, texte adapté.

– ارتفاع ضريبة الدخل من 26% سنة 1943 إلى 46% سنة 1958، ومن ثم رفع عائدات الإتاوة من 50 % إلى 65 % من القيمة الإجمالية للأرباح الشركات الأجنبية المصرحة.

حيث سجلت فنزويلا في هذا الإطار بحلول سنة 1945 إنتاج ما يقارب 21 مليون برميل يومي، أي أنها رفعت من إنتاجها بنسبة 42% بين سنة 1943 و1945.

استوعبت حكومة فنزويلا أن التعديلات التي قامت بها في نظام استغلال النفط لم تجدي نفعا في تحقيق أهدافها كاملة، ذلك أنها لا تملك أي وسيلة لمراقبة نشاطات الصناعة النفطية في بلادها من مرحلة المنبع إلى مرحلة المصب وأن دورها ينحصر فقط في فرض نفسها كدولة صاحبة الأرض والثروات دون أي قدرة على التحكم، والسيطرة والمراقبة للصناعة النفطية على مستوى أراضيها وهذا ما عزز ضرورة اللجوء إلى تغيير سياسة منهجها الطاقية المتمثلة في المرحلة الثانية والمتزامنة مع إنشاء منظمة الأوبك.

III .2.2.1.2 مضمون نظام استغلال النفط فترة نشأة منظمة الأوبك (1960–1971): بسبب انخفاض أسعار النفط بشكل مفرط خلال منتصف القرن الماضي، بادرت الحكومة الفنزويلية على يد الوزير السابق للمناجم والمحروقات "**خوان بابلو بعاز ألفونسو**"[1] في عقد اجتماعه مع الدول النفطية المتأثرة بهذا الانخفاض وهي (إيران، السعودية، العراق، الكويت)، وبعد عدة مفاوضات متعاقبة أسفرت عن إنشاء منظمة الأوبك سنة 1960.[2]

وقد جاءت مبادئ وأهداف منظمة الأوبك تعمل على تأمين واستقرار أسعار النفط العالمية لضمان مصالحها الاقتصادية، وكذا العمل على استرجاع ثرواتها النفطية كاملة بفضل سياسة التأميم مثلما تم التطرق إليه في الثاني والخاص بمنظمة الأوبك.

اتخذت فنزويلا في هذه الفترة الزمنية جملة من إجراءات متعلقة بنظام استغلال النفط أهمها:

– إصدار أمر في سنة 1961 متعلق بعدم تجديد عقود الامتياز النفطية التقليدية المعدلة الواردة في قانون 1943 إثر انقضاء مدتها والمتزامنة مع سنتي 1983–1984، وتتولى بذلك الشركة الفنزويلية (CVP) بجميع حقول الاستغلال.

– مراقبة سياسة أسعار نفط فنزويلا المنتجة والمصدرة، وفي هذا الشأن تم تطبيق ضريبة الصادرات على الشركات الأجنبية في سنة 1966، نتيجة لإعلانها أسعارا مزورة للصادرات والتي وصلت قيمتها أدنى بكثير من سعر الحقيقي للنفط.

---

[1] Juan Pablo Perez Alfonso.

[2] Voir :- Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, PP : 40-41, texte adapté.

- Cahier Français, La Documentation Française, **« Economie Mondiale et Grandes Puissances au XX^e Siècle. »,** N°265, Mars –Avril 1994 **.** , texte adapté.

–www.iepe.fr ,**« Marchés Energétiques et géopolitique pétrolière »**, 1990. , texte adapté.

– رفع ضريبة العائدات في سنة 1967 إلى 67,7% عوض ما كانت عليه 30%. حيث تحسب العوائد وفق المعادلة التالية:

حصة عائدات نفطية للدولة = الإتاوة + ضريبة الدخل + ضريبة الصادرات (1970)

– تم تغيير قاعدة حساب ضريبة العوائد في سنة 1968، من القاعدة التي تقوم على السعر المعلن إلى القاعدة التي تقوم على السعر المرجعي وذلك بموافقة الطرفين (الحكومة الفنزويلية والشركات صاحبة الامتياز).

– في إطار عمليات إصلاحات أنظمة استغلال النفط. ساعدت منظمة الأوبك في توحيد سياسات دول الأعضاء للسير قدما إلى تأميم قطاع نفطها.

وقد أصدرت الحكومة الفنزويلية أمر تنفيذي تحت رقم 832 في يوم 17 ديسمبر من سنة 1971، الذي هدف إلى تنظيم أحكام النفط والغاز، حيث نص هذا الأمر على اعتماد صاحب الامتياز إلى المعايير التي وضعتها وزارة المناجم والمحروقات، ووجوب خضوع صاحب الامتياز على تطبيق جميع برامج الاستكشاف والإنتاج والمبيعات والاستثمار التابعة للحكومة.

لقد حققت هذه التعديلات والتغيرات عائدات نفطية معتبرة للحكومة الفنزويلية من جراء أرباح إنتاج النفط خاصة بين سنتي (1972–1974) تحت رئاسة "**كارلوس أندريس بيريز**[1]" الذي تعهد على تغير نظام استغلال النفط الفنزويلي في السنوات اللاحقة، إثر انتهاج مشروع تطبيق سياسة التأميم لقطاع المحروقات.

III .3.2.1.2 نتائج نظام استغلال النفط فترة (1940–1974): يمكن تقسيم نتائج نظام استغلال نفط فنزويلا لهذه المرحلة الى فترتين نبينها كالتالي :[2]

أولا– نتائج فترة (1940–1960): ففي فجر الصناعة النفطية وعندما كانت شركات العالمية تسيطر سيطرة شبه كاملة على مراحل نشاطات الصناعة النفطية العالمية، بادرت فنزويلا بإنفرادها بوضع النظام الضريبي الخاص الذي صاغته في قانون النفط سنة 1943، حيث فرضت الحكومة الفنزويلية على الشركات الأجنبية دفع إتاوة للحكومة الفنزويلية عن كل برميل ينتج بمعدل السدس 16,7% كحد أدنى بصرف النظر عما يحدث للنفط المنتج بعد استخراجه. وقد كانت تلك الإتاوة تزيد بشكل ملحوظ عما كان سائدا في منطقة الشرق الأوسط (الكويت مثلا) والتي لم تتجاوز نسبة الإتاوة 12,5% من ثمن الإنتاج. وفي سنة 1948، اعتبرت فنزويلا السباقة في الخروج

[1] Carlos Andres Perez.

[2]– Voir : -Achraf Amine Benhassine, Opcit, Ibid, P 43-55, texte adapté.

- Alain LAPOINTE et Hassan TAGHVAI, Op.Cit,PP89-91, texte adapté.

من نظام العائد المقطوع الذي تتقاضاه الحكومة عن كل برميل بالتحول إلى نظام مناصفة الأرباح (50/50)، والذي لم يطبق في الشرق الأوسط إلا في أعقاب سنة 1950 أي بعد مرور عامين على تطبيقه في فنزويلا. ويمثل لنا الجدول التالي أهم المؤشرات الضريبية لفنزويلا فترة 1941-1945:

الجدول رقم (3-4): أهم المؤشرات الضريبية لفنزويلا فترة (1941- 1945)

الوحدة: مليون بوليفار

	1941	1942	1943	1944	1945
عائدات الدولة	402	340	375	599	734
عائدات عمومية من ريع النفطي	168	108	161	290	369
حصة النفط في هيكل عائدات الدولة	%41,7	%31,8	%42,9	%48,4	%50,3
نفقات الدولة	378	352	395	480	652

Source : Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, P 41.

أثمرت جهود التعديلات الجديدة لنظام استغلال نفط فنزويلا، زيادة في العوائد الإجمالية للحكومة. بتسجيل قيمة 402 مليون بوليفار سنة 1941 وقيمة 734 مليون بوليفار سنة 1945 أي ارتفعت نسبة حصة النفط في العوائد الإجمالية لفنزويلا من 41,7% إلى أكثر من 50% خلال فترة (1941-1945).

إن التعديلات التي طرأت في قانون 1943 المعدل بقانون 1945، لم تغير من وتيرة نشاط الصناعة النفطية الفنزويلية، بل عملت على رفع صادراتها النفطية وهذا راجع إلى تحكم الشركات النفطية العالمية في مراحل نشاط هذه الصناعة من المنبع إلى المصب وإبقاء المعطيات المتعلقة بتكلفة الإنتاج وسعر البيع حكرا على الشركات النفطية العالمية دون الحكومة الفنزويلية.

هدفت التعديلات المتعلقة برفع الضريبة الى محاولة كبح سيطرت الشركات النفطية العالمية على الصناعة النفطية لفنزويلا، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق بسبب تغير الشركات المضيفة لمعطيات سعر النفط وتكلفة إنتاجه بما يخدم مصالحها الشخصية، ولم تر أي اعتراض في التعديلات السابقة. حيث يبين الجدول رقم (3-5) أهم مؤشرات الصناعة النفطية الفنزويلية والممثلة في (مستوى الإنتاج، حجم الاستثمار، وقيمة الصادرات) خلال فترة (1946-1957).

الجدول رقم (3-5): أهم مؤشرات الصناعة النفطية لفنزويلا فترة (1946- 1957)

الوحدة: مليون بوليفار

	1946	1948	1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957
إنتاج النفط الخام (مليون برميل/ي)	0,1	1,1	1,35	1,5	1,7	1,8	1,9	2	2,3	2,5
ضريبة النفط (مليون بوليفار)	943	1939	2796	3235	3385	316	4022	4469	6087	7283
الإستثمارات النفطية (مليون بوليفار)	843	1598	664	789	1051	1007	1135	1086	1352	1822
الصادرات النفطية (مليون دولار)	485	1069	1124	1297	1984	1428	1564	1791	2086	2570
نسبة صادرات النفط من صادرات الإجمالية لفنزويلا (%)	94,5 %	97,0 %	97,3 %	94.7 %	95,7 %	95,3 %	94,9 %	94,7 %	94,3 %	93,4 %

Source : Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, P 41.

يظهر الجدول أعلاه أن جميع مؤشرات الصناعة النفطية لفنزويلا فترة (1946-1957) في تزايد مستمر، حيث ارتفع متوسط إنتاج الشركات صاحبة الامتياز بنسبة 13,6% وارتفع بذلك حجم الإنتاج إلى 500,000 برميل يومي سنة 1943 وإلى 2,5 مليون برميل يومي سنة 1957.

ترجع زيادة إنتاج النفط خلال هذه الفترة بسبب زيادة الاستثمارات النفطية، ومن أهم هذه الاستثمارات التي مست مرحلة المنبع بالدرجة الأولى استكشافات حقول جديدة وكذا استثمارات المصب، أين أنشئت الشركة شال وشركة ESSO أول مركب تكرير يدعى بـ "**Paraguana**" في خليج فنزويلا سنة 1946 الذي عمل بدوره على رفع صادرات النفط من قيمة 485 دولارا إلى 2570 مليون دولارا سنة 1957.

ثانيا- نتائج فترة (1960-1974): من أهم نتائج نشأة منظمة الأوبك هو تحسيس دول الأعضاء بضرورة إنشاء الشركة الوطنية النفطية التي من مهامها المراقبة والتحكم في صناعتها النفطية. وفي هذا الصدد قامت فنزويلا بإنشاء الشركة النفطية الفنزويلية (CVP)[1] من يوم 27 ديسمبر 1960، وتكمن مهمتها الأساسية في تحصيل الريع النفطي لصالح الدولة وذلك بمراقبة كمية النفط المنتجة. والعمل بالشراكة مع الشركاء الأجانب في تطوير حقول جديدة للنفط على اليابسة وعلى البحار.

سمح تطبيق ضريبة الصادرات سنة 1966 للحكومة الفنزويلية برفع عائداتها في السنة الموالية، والتي جاءت إثر استحقاق المخالفات القديمة للشركات الأجنبية. كما سمحت كل الإصلاحات السالفة الذكر لفترة 1960-1975 للحكومة الفنزويلية بالتحكم تدريجيا في صناعتها النفطية والتي يمكن أن نمثلها في الشكل التالي:

[1] Corporacion Venezolana Del Petroleo.

الشكل رقم (3-10): تصور نظام استغلال نفط فنزويلا خلال فترة (1958-1970)

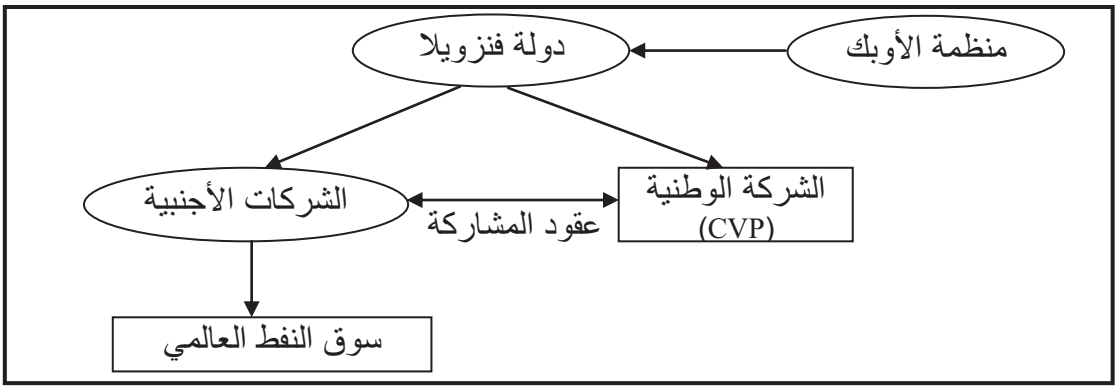

Source : Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, P 56

نستنتج من الشكل أعلاه أن طيلة فترة (1940-1970)، لم تستطع الحكومة الفينزويلية من المراقبة والتحكم في صادراتها النفطية وذلك رغم الجهود التي بذلتها في تغيير نظام استغلال النفط، السبب الذي جعلها تبحث أكثر عن طرق المراقبة والسيطرة على تكلفة الإنتاج وسعر النفط المباع خلال المراحل الموالية لتطوير نظامها. وقد أسفرت هذه الفترة عدة نتائج أهمها:

- تقلصت استثمارات الشركات الأجنبية في الصناعة الفنزويلية في بداية السبعينات من القرن الماضي لعدة أسباب منها؛ الإجراءات المتخذة في وقف عقود الامتياز المبرمة وفق قانون 1943 وفرض ضريبة الصادرات ابتداء من سنة 1970 وكذا إعلان استعداد فنزويلا للتأميم. ودفعت هذه الإجراءات الى نزوح الشركات الأجنبية في ممارسة نشاطاتها النفطية خارج دول أعضاء منظمة الأوبك.
- اتخاذ وزارة الطاقة والمناجم قرار مراقبة الصناعة النفطية التي تمارسها الشركات الأجنبية بإصدار الأمر رقم 832 من سنة 1971.
- تأميم الثروات الغازية سنة 1972.
- احتكار الشركة النفطية الفنزويلية (CVP) على جل مراحل المصب من الإنتاج النفطي الوطني، ومرحلة النقل البحري، وتوزيع الإنتاج المحلي.

وعلى إثر هذه النتائج تم تغيير هيكل نظام استغلال النفط ابتداء من سنة 1973 والممثل في الشكل رقم (3-11):

الشكل رقم (3-11): تصور نظام استغلال نفط فنزويلا خلال فترة (1973-1974)

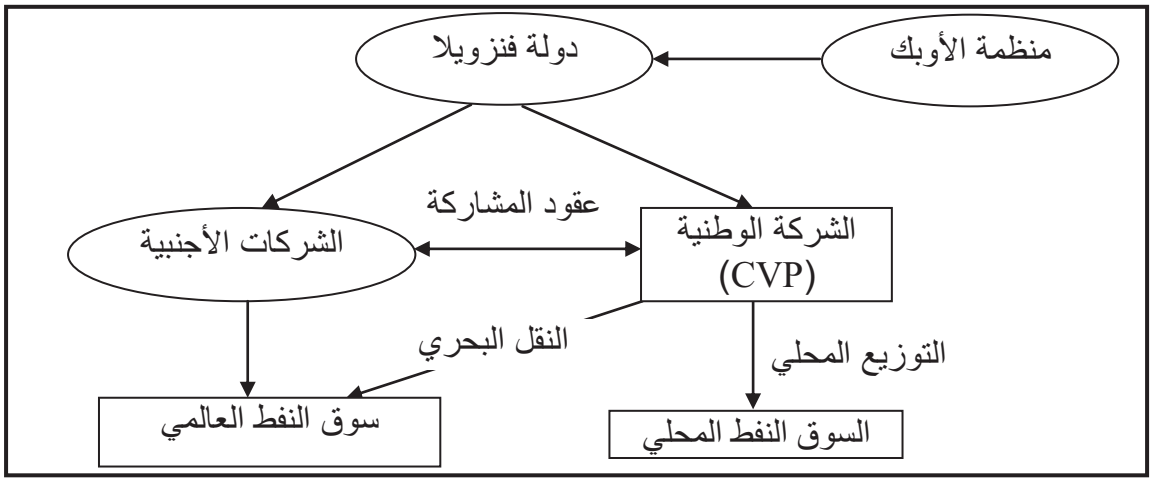

Source : Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, P 63.

ومن خلال ما ورد ذكره لأهم النتائج الخاصة بنظام استغلال نفط لفنزويلا خلال فترة (1940-1974) حاولنا إسقاطه في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-12): نتائج نظام استغلال النفط الفنزويلي فترة (1940-1974)

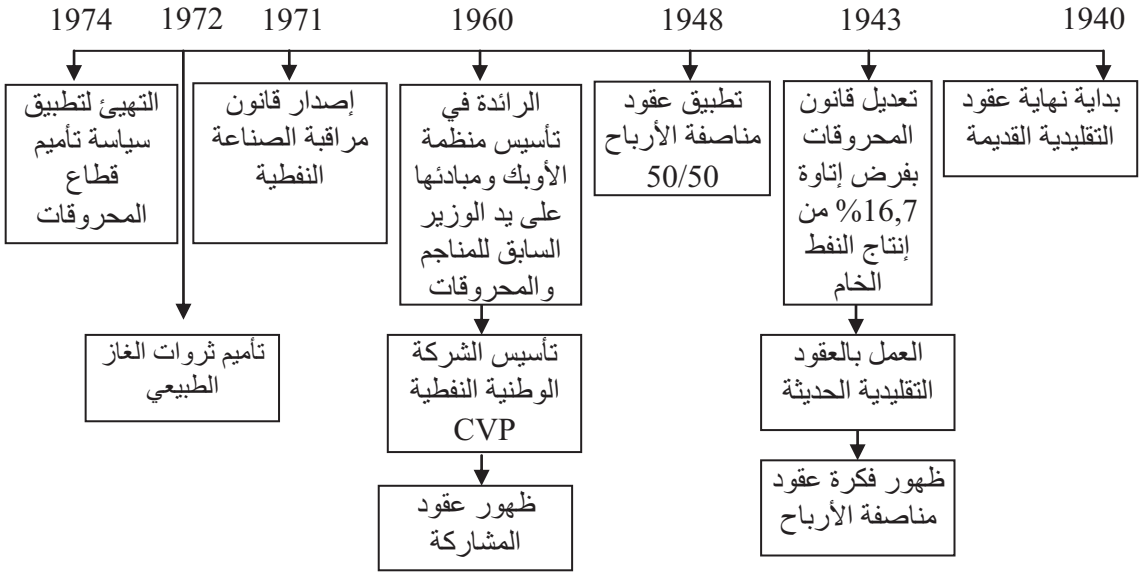

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة.

تحت رئاسة الرئيس السابق "**بيريز**" خلال فترة (1970-1974)، بقيت فنزويلا الدولة الوحيدة من دول الأوبك إلى جانب الكويت التي لم تعلن بعد تأميمها الكامل لقطاع المحروقات، إلا أن الرئيس الفنزويلي عمل على تحديد أسعار النفط الخام وكذا مستوى الإنتاج، وقد تعززت هذه الإجراءات إثر أزمة 1973 ومهدت إلى نتيجة حتمية و هي إعلان التأميمات سنة 1975.

III 3.1.2 نظام استغلال النفط فترة التأميمات (1975–1989): جاءت جميع إصلاحات ما قبل التأميم في نظام استغلال نفط فنزويلا بنتائج جيدة بالنسبة للحكومة الفنزويلية وسمحت بتحقيق الهدف الأساسي فيما بعد وهو تأميم قطاع المحروقات. ونحاول فيما يلي التعرف على مضمون ونتائج نظام استغلال النفط في فترة التأميمات وفق النقاط الآتية.

III 1.3.1.2. مضمون نظام استغلال النفط فترة التأميمات (1975–1989): يتضمن أساسا عنوانين الأول خاص بقانون تأميم قطاع محروقات فنزويلا والثاني العراقيل التي واجهت تطبيق هذا القانون.

أولا– قانون تأميم قطاع المحروقات: تم صدور قانون عضوي لقطاع المحروقات[1] في سنة 1975 سمح بنجاح عملية تأميم المحروقات، وتجدر الإشارة أن مشروع تأميم المحروقات أنطلق منذ سنة 1974 على يد الرئيس الفنزويلي "**بيريز**" وتمت المصادقة عليه في 29 أوت 1975 المسمى بالقانون العضوي لقطاع المحروقات. إلا أن تطبيقه حرفيا تم في 01 جانفي 1976، وأخذت حكومة "**بيريز**" مراقبة الإنتاج الوطني للنفط بهدف رفع مستواه الذي سجل انخفاضا في سنة 1976 بـ 2.4 مليون ب/ي بعد أن كان يقدر بـ 3.7 مليون ب/ي سنة 1970.

كرست المواد (6، 7 و8) من قانون نظام قطاع المحروقات لسنة 1975 ، في إنشاء هياكل تنظيمية لهذا القطاع التي سمحت من وراءها الحكومة الفنزويلية من تحقيق أهدافها. وأهم ما جاء في هذا القانون ما يلي: [2]

– تأميم الشركة الوطنية "**CVP**" إلى الشركة الوطنية "**PDVSA**"[3] والتي تعتبر أداة تحقيق أهداف الحكومة المسطرة في القانون الجديد، حيث تتبع الشركة الوطنية الجديدة استراتيجية أداة ازدواجية المنطق. الأولى إستراتيجية منطق الأرباح الموافق لنشاطاتها النفطية من المنبع والمصب والثانية استراتيجية مبدأ غير ربحي الموافق لتحقيق مهامها الوطنية والعمومية.

– استمرارية وتطوير الصناعة النفطية المؤممة.

– لم يتم المساس في نسبة الضريبة على نشاطات الصناعة النفطية المطبقة على شركة التملك"**Holding**" "**PDVSA**" والحفاظ على نفس قاعدة الحساب المبنية على (الإتاوة، وضريبة الدخل، وضريبة الصادرات).

ثانيا– عراقيل تطبيق قانون التأميم: لقد ورثت الشركة الوطنية **PDVSA** مبدأ نظام الرأسمالية في تسيير نشاطاتها الصناعية الممارسة لأكثر من 62 سنة في استغلال النفط الفنزويلي على يد الشركات النفطية العالمية

---

[1] - Loi Organique des Hydrocarbures.

[2] - Achraf Amine Benhassine, , Op.Cit, P P76-82, texte adapté.

[3] - Petroleos De Venezuela S.A

الرجوع إلى الفصل الثاني ص.ص88-92.

الأمريكية خاصة وهذا منذ اكتشاف النفط سنة 1914، لهذا اصطدمت الشركة الوطنية في بداية مشوارها ببعض العراقيل نسرد أهمها: [1]

– قامت خمسة 5 أكبر شركات فرعية وطنية[2] لشركة الأم **PDVSA** بإصدار تقرير عام يحتوي على جميع العراقيل التي تواجههم في ممارسة مختلف نشاطات الصناعة النفطية عبر مراحلها.

– ارتفاع نسبة اهتلاك الآلات الناتجة من تطبيق سياسة عدم استثمار الشركات الأجنبية في الآلات والمعدات والراجعة لعدم تجديد العقود المسطرة سابقا في قانون 1961.

– عدم التحكم في النظام الجيولوجي للحقول مما أدى إلى غلق العديد من الآبار.

– نقص مركبات التكرير وعدم استجابة الموجود منها في تكرير النفط الثقيل الذي هو من مميزات النفط الفنزويلي، وذلك لعدم مكافأة آلات التكرير لهذا النوع من النفط، كما أن الشركات الأجنبية لم تستثمر الكثير في مرحلة المصب والخاصة في الصناعة التكريرية بسبب تواجد مصانعها الرئيسية في بلد الأم.

– ظهور اختلافات تنظيمية وعملية في الصناعة النفطية المؤممة، حيث وجدت نفسها الشركات الوطنية الفرعية محافظة على نفس مبادئ والهيكل الشركة الأجنبية الأصلية، مثل ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–6): حجم الشركات الوطنية على مستوى قطاع محروقات فنزويلا

الشركات صاحبة الامتياز (الأجنبية) (1975/12/31	شركة الأم	الشركة الوطنية (1976/01/01)	نسبة الإنتاج
Amoco Venezuela	Amoco	Amoven	0,96
	Charter		
Charter Venezuela	Venezuela	Palmaven	0,33
Chevron Venezuela	Chevron	Boscanven	1,34
Coro	Texaco	Deltaven	…
Creole	Exxon	Lagoven	44,43
Mene grande	Gulf,Exxon,Shell	Meneven	6,02
Mobil de Venezuela	Mobil	Llanoven	3,16
Phillips	Phillips	Roqueven	0,9
Sinclair Venezuela	Arco	Bariven	…
Talon	Kirby	Taloven	0,1
Texas	Texaco	Deltaven	2,09
Texaco Maracaibo	Texaco	Deltaven	1,63
Venezuela Sun	Sun	Palmaven	2,36
CVP	Etat Vénézuelien	CVP	2,2
Mito Juan	Mito Juan	Vistaven	0,09
Petrolera Les Mercedes	Texaco-Ultramar	Gariven	…
	Royal Dutch/		
Shell de Venezuela	Shell	Maraven	26,66
Autres*			1,96

*(Ashland, Kerr McGree,Monsanto, Murphy,Pacific Petroleum, Petrofina, Tenneco, Union Oil)

Source : Achraf Amine Benhassine, , Op.Cit, P70 .

[1] Achraf Amine Benhassine, , Op.Cit, P P85-90, texte adapté.

[2] (1–الشركة Maraven (Shell فنزويلا سابقا)، 2– شركة Laboven (Creole سابقا)، 3– شركة Maneven(Mene Grand سابقا)، 4–شركة Deltaven(Texaco سابق)، 5–شركة Lianoven(Mobil سابقا).

III .2.3.1.2 نتائج نظام استغلال النفط فترة التأميمات (1975–1989): نستعرض نتائج نظام استغلال النفط فترة التأميمات وفق عنوانين رئيسيين الأول خاص بالنتائج العامة لتطبيق قانون التأميم و الثاني خاص بنتائج تطبيق قانون التأميم حسب مراحل الصناعة النفطية كالآتي.

أولا– النتائج العامة لقانون التأميم 1975: سمح قانون 1975 بتسجيل عدة نتائج خاصة بالصناعة النفطية الفنزويلية خلال هذه الفترة ونلخص أهمها فيما يلي: [1]

- طرد جميع الشركات الأجنبية الممارسة لنشاط الصناعة النفطية ذات عقود الامتياز التقليدية القديمة فترة (1917–1920) من الساحة الوطنية مقابل تعويضات.
- قامت الحكومة بتأميم شركة (CVP) وتحويلها إلى شركة (PVD.SA) سنة 1976 والتي من مهامها ممارسة واحتكار جميع مراحل الصناعة النفطية من المنبع إلى المصب. وأصبح بذلك هدف الحكومة تعظيم العوائد من وراء نشاطها التجاري وليس تعظيم الإنتاج فقط عن طريق شركتها الوطنية.
- تم تجميع وتحويل الشركات النفطية المتعددة الجنسيات المتواجدة في فنزويلا إلى شركات وطنية مستقلة كل واحدة عن الأخرى، ولكن تحت رأس الشركة الأم وهي شركة التملك **"Holding"** PDV.SA.
- عملت العراقيل السالفة الذكر من جراء التأميم، بانقاص في ذروة الإنتاج بمعدل 7,87 للسنة، ومقارنة بسنة 1970 انخفض إنتاج النفط إلى 43% سنة 1976 أي بقيمة 2,1 مليونين برميل يومي وبذلك سجل تقهقر في نسبة الاحتياط على الإنتاج (R/P) ليصل إلى 25 سنة وهي أضعف نسبة مسجلة في تاريخ الصناعة النفطية الفنزويلية منذ نشأتها.
- تطور الهيكل التنظيمي لشركة PDVSA فترة (1975–1989)[2] ، حيث تم تجميع وتركيز تدريجيا أعمال الشركات الفرعية الوطنية إلى ثلاثة شركات أساسية تحمل البعد العالمي وهي (شركة Corpoven، شركة Maroven، شركة Lagoven) ومهامها تحقيق الإنتاجية والمنافسة بنفس وتيرة الشركات الأجنبية الممارسة سابقا في فنزويلا .

ومن خلال ما ورد يمكن لنا تصور نظام استغلال النفط الفنزويلي خلال هذه الفترة في الشكل التالي:

[1] Achraf Amine Benhassine, , Op.Cit, P P90-93, texte adapté.

[2] – انظر الملحق رقم (3-2).

الشكل رقم (3-13): تصور نظام استغلال نفط فنزويلا بعد التأميم

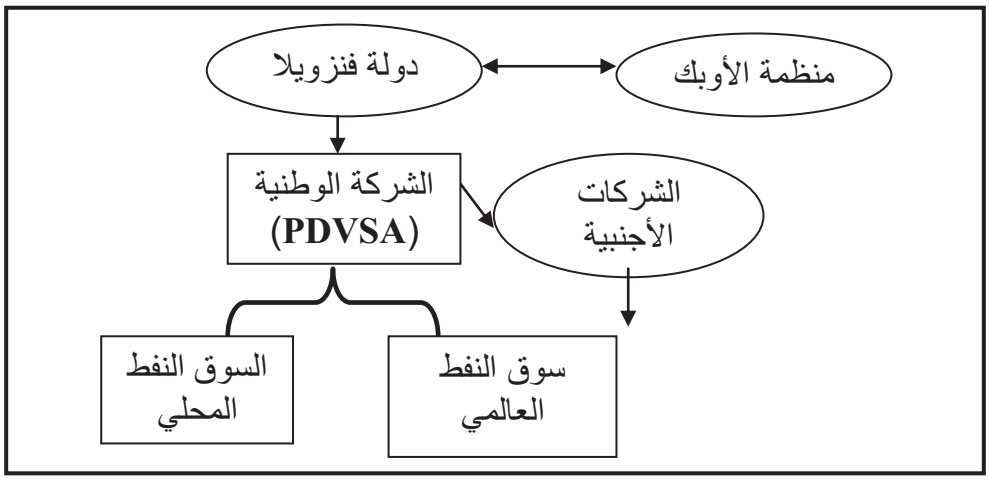

Source : - Achraf Amine Benhassine, , Op.Cit, P 71.

ورثت الحكومة الفنزويلية من جراء تأميم قطاع النفط سنة 1976 جميع مراحل الصناعة النفطية من مرحلة المنبع إلى مرحلة المصب بإيجابياتها (استرجاع ثرواتها وسيادتها الوطنية) وبسلبياتها (صعوبة مهمة التحكم وممارسة هذا النشاط لوحدها) بسبب عزل جميع الشركات الأجنبية من ممارسة الصناعة النفطية في فنزويلا.

ثانيا- نتائج قانون التأميم حسب مراحل الصناعة النفطية: أعطت سياسة التأميم ثمارها على مستوى مراحل الصناعة النفطية والتي نلخصها كالآتي:

أ- النتائج على مستوى المنبع: تتمثل هذه النتائج فيما يلي: [1]

- **مرحلة البحث والاستكشاف:** حققت هذه المرحلة ذروتها في سنة 1982 بتسجيل 1.151 عدد البار المنقبة و1.077 عدد الآبار المنتجة مثلما هو مبين في الجدول رقم (3-7)، كما أثرت الأزمة العكسية للنفط 1986 سلبا على نتائج مرحلة المنبع بحيث سجلت 587 بئرا منقبا و273 بئرا منتجا خلال سنة 1986، وبذلك انخفضت بنسبة التنقيب 71% فترة (1982-1987).

الجدول رقم (3-7): نتائج مرحلة الحفر والتنقيب للشركة PDVSA (1978-1987)

الآبار	1978	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
عدد الآبار	633	883	1151	823	822	673	587	187
الآبار المنتجة للنفط	601	817	1077	799	782	467	273	122

Source : Mourad PREURE,Op.Cit,PP492.

[1] Mourad PREURE, Op.Cit,PP491-493 , texte adapté.

- **مرحلة الإنتاج** : سجلت نسبة الاحتياطات المؤكدة في سنة 1987 بحسب نوعية النفط النتائج التالية:
  - النفط الثقيل جدا (API° 9,9-0)= 44,5%.
  - النفط الثقيل (API° 21,9-10)= 29%.
  - النفط المتوسط (API° 29,9-22)= 14,5%.
  - النفط الخفيف (API° 30 وما فوق)= 12 %.

وعليه فإن نفط فنزويلا يندرج معظمه في نوع النفط الأقل من 30° وبنسبة 65,12% للنفط المنتج الإجمالي أي نفط ذي نوع ثقيل جدا. وهو بذلك نفط غير رفيع يتطلب قدرة تكرير أعلى من النفط ذي النوع الخفيف، مما جعل الشركة الوطنية تقوم باستثمارات مرحلة المصب الخاصة بالصناعة التكريرية في السنوات اللاحقة.

الجدول رقم (3-8): نتائج تطور إنتاج النفط حسب نوعيته في الشركة PDVSA (1976-1987)

الوحدة: مليون برميل يومي

النفط الخام:	1976	1982	1983	1984	1985	1986	1987
النفط الخفيف	782	562	534	464	470	520	535
النفط المتوسط	875	579	484	431	480	653	589
النفط الثقيل	617	735	745	795	608	472	410
مجموع النفط الخام	2274	1876	1763	1690	1558	1645	1534
المكثفات	20	17	33	109	119	142	165

Source : Mourad PREURE, Op.Cit, PP493.

ب- النتائج على مستوى المصب: تتمثل هذه النتائج فيما يلي: [1]

- **الصناعة التكريرية**: قدرت قيمة التكرير على المستوى الوطني بـ65.870 مليون طن من المركبات الداخلية وتعمل بنسبة 66% من قدرتها الإجمالية. حيث قامت فنزويلا باستثمار قيمة 1,9 مليون دولار لثلاث أكبر مركبات التكرير وهي (Amuay-Cardon-El.Palito). وقد عملت هذه الاستثمارات بزيادة قدرة التكرير بنسبة 64% خلال فترة (1978-1989) مثلما هو موضح في الجدول رقم (3-9)، حيث نلاحظ أن مشتق الكيروزان حقق ارتفاعا بين سنتي 1979 إلى 1987 من 20.2% إلى 38.5% [2].

[1] Mourad PREURE, , Op.Cit, 1992,PP494-497, texte adapté.

[2] - انظر الملحق رقم (3-3).

الجدول رقم (3-9): تطور قدرة إنتاج المركبات التكريرية (1978-1989)

السنوات	1978	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
قدرة التكرير بـ مليون طن	76.000	69.300	64.100	64.350	64.100	65.900	62.900	62.900

Source : Mourad PREURE, , Op.Cit, PP496.

- **الصناعة البتروكيماوية:** قامت الحكومة الفنزويلية بتطوير الصناعة البتروكيماوية ضمن سياسة تنويع نشاطات المصب. حيث أنشئت الشركة الوطنية PDVSA في سنة 1978 الشركة البتروكيماوية "PEQUIVEN" [1] والتي أوكلت لها جميع مهام التكرير، وعرفت هذه الشركة نجاحا ابتداء من سنة 1984.

تكسب الشركة PEQUIVEN مركبين رئيسيين الأول في "**MARON**" والمنتج للأسمدة والمنتجات الصناعية الكيماوية والثاني في "**EL TABLAZO**" المنتج للكلور، والصودا، ومادة PVC. توجه هذه المنتجات أساسا للاستهلاك الوطني، إلا أن الشركة الفرعية الوطنية "**NITROVEN**" تصدر جزء من منتجاتها إلى الخارج. وإن هذه العملية تعد مستقبلا احد أهم الأسباب في تغيير سياسة الصناعة البتروكيماوية للتصدير الخارجي.

حقق نظام استغلال نفط فنزويلا إثر التأميمات عدة نتائج تعد بالإيجابية بالنسبة للحكومة خلال فترة (1975-1989)، إلا أن الأزمة النفطية العكسية لسنة 1986 حتمت على الدولة الفنزويلية بإجراء إصلاحات خلال الفترة الموالية للدراسة وهي فترة (1989-1998) التي نستعرضها في النقطة الموالية.

III 4.1.2 نظام استغلال النفط فترة الإصلاحات الأولى (1989-1998): شهد نظام استغلال النفط فنزويلي أول إصلاح بعد التأميم بما يتماشى مع سياسة الرأسمالية ومناقض في نفس الوقت إلى سياسة التأميم لدول أعضاء الأوبك وأهم ما ورد في هذه الإصلاحات هي سياسة الاستثمار الخارجي وسياسة تحرير الصناعة النفطية. ونحاول فيما يلي التعرف على مضمون كل سياسة ونتائجها فيما يلي.

III .1.4.1.2 مضمون نظام استغلال النفط فترة الإصلاحات الأولى (1989-1998): ونستدرجها وفق سياسة الاستثمار الخارجي وسياسة تحرير الصناعة النفطية كما يلي:

أولا : تطبيق سياسة التدويل "Internationalisation": اتخذت الشركة الوطنية"**PDV.SA** " تطبيق سياسة جديدة وهي السياسة التدويل التي تكمن في تطوير جزء من نشاطاتها النفطية خارج الوطن الأم وقد مس هذا النشاط بالأخص مرحلة المصب، أين لجأت إلى استثمار الصناعة البتروكيماوية المتعلقة بتكرير النفط الخام

[1] Petroquimica De Venezuela SA.

الثقيل خارج فنزويلا وهذا بسبب عدم تمكن شركة "**التملك PDV.SA** " من تحقيق نتائج جيدة في هذا الإطار.

ويعرف التدويل "**Internationalisation**"بأنها شراكة في الرأس المال بين شركة "**التملك PDV.SA**" والشركات الأجنبية بحيث تسمح هذه الشراكة باكتساب المعرفة "**Know How**" التي لا تمتلكها الشركة الوطنية في الصناعة البتروكيماوية الثقيلة. ولهذا السبب لم تجد الحكومة الفنزويلية (وزارة الطاقة والمناجم) أي اعتراض لذلك، وعملت بذلك الحكومة على إعادة هيكلة قطاع المحروقات بما يسمح لها قانونيا بإمكانية استثمار أموالها خارج الوطن والخاصة بالصناعة البتروكيماوية ومن ثم تحقيق الأرباح المرجوة.

جاءت هذه المبادرة والخاصة بسياسة الاستثمار الخارجي من طرف مسيري شركة "**PDV.SA** " في محاولة القضاء على العراقيل والتحديات التي واجهتهم من جراء الإطار القانوني والنظامي المتعلق بالتأميمات في ممارسة نشاطهم. وفي حقيقة الأمر، بدأت أولى مبادرات سياسات التدويل للشركة الوطنية في 21 أفريل من سنة 1983 عند إبرام عقد شراكة مدته 20 سنة، مع الشركة الألمانية "Veba Oel" وهي فرع من الشركة " Veba A.G"، وتعلق الأمر بإنشاء شركة مختلطة تدعى بـ "Ruhr Oel" برأس مال (50/50) لكل شركة وبقدرة إنتاج 100,000 برميل يومي.

كما سمحت النتائج السلبية لأزمة النفطية العكسية 1986، من القضاء على جميع العراقيل والمعارضات القانونية التي قام بها" المؤتمر " الفنزويلي تجاه سياسة التدويل " **Internationalisation**"، وبضرورة الموافقة على إبرام عقود الشراكة في مرحلة المصب للصناعة النفطية خارج الوطن مقابل تحقيق عائدات مالية. [1]

ثانيا: سياسة تحرير الصناعة النفطية "Apertura Petrolea": تم إعلان عن سياسة جديدة في سنة 1989 تهدف إلى تحرير الصناعة النفطية وهذا بتحرير نشاطات الشركة الوطنية على جميع مراحل الصناعة النفطية وكذا تقليص مهام الدولة. وهي أول خطوة للوصول إلى خوصصة قطاع المحروقات، وتدعى هذه السياسة بسياسة "**Apertura Petrolea**" وتضمنت أساسا على النقاط الأتية: [2]

- صدور مخطط النمو (1991-1996) ذا قيمة 50 مليار دولار موزع 80% للشركة الوطنية " **PDV.SA**و20% لشركاء الأجانب.

---

[1]- Voir :- Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, PP101-110, texte adapté

-Alain LAPOINTE et Hassan TAGHVAI, Op.Cit,PP 170, texte adapté.

-www.ipe-upmf-grenoble.fr , Pierre Noêl **« Pétrole et sécurité international de nouveau enjeu»** ,texte adapté.

[2]- Achraf Amine Benhassine Op.Cit, PP101-110 , texte adapté.

-Alain LAPOINTE et Hassan TAGHVAI, Op.Cit ,PP 170.

– إصدار قانون جديد للعوائد وقانون المحروقات للصناعة جد ثقيلة (النفط الثقيل جدا) في أوت 1993 مع إصدار مخطط النمو (1994–2003) الذي قدرت تكلفته 60 مليار دولار موزعا إلى 67% للشركة الوطنية " **PDV.SA**"و33% لشركاء الأجانب والشركات الخاصة. جاء هذا المخطط بهدف تحقيق قدرة إنتاج تقدر بـ 4,2 برميل يومي.

– توسيع ونمو تطبيق سياسة "**Apertura Petrolea** "، حيث أعلن على نوع جديد من العقود يدعى بعقود المخاطرة "**Contrat à Risque**" المخصص للبحث والاستكشاف في الحقول النفطية التي لم تطورها بعد الشركة الوطنية الفنزويلية وتحوي على قيمة احتياطات معتبرة، وفي هذا المجال أعلنت حكومة "**Caldera**"[1] في سنة 1975 عن عرض مناقصة عقود المخاطرة للشركات الخاصة في مناطق نفطية جديدة.

وتم إبرام 10 عقود للبحث والاستكشاف بمساحة 1,8 مليون هكتار وقدرت احتياطاتها بـ7 مليار برميل وبقيمة أدنى إنتاج 500,000 ب/ي خلال 5 السنوات الموالية وبقيمة استثمار الحقول 11,151مليون دولار، ويسجل بذلك كأكبر مشروع استثماري في إطار سياسة " **A P**".

– الإعلان الرسمي لعقود المخاطرة بالمصادقة عليها في جوان 1996، وإعلان بذلك رسميا بتطبيق سياسة المحروقات. حيث تحصلت الشركات الأجنبية والشركات الخاصة الوطنية على استثمار 20 حقل نفطي سنة 1997 أي سنة بعد المصادقة على عقود المخاطرة منهم 5 للشركات الوطنية الخاصة أهمها الشركة "**El Sombrero**" والشركة "**Catacumbo**". بهدف تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع النفط.
سجلت هذه الإجراءات زيادة في الإنتاج النفطي من 75,251ب/ي سنة 1995 إلى 283,411 ب/ي سنة 1997.

– سمحت خوصصة الحكومة للصناعة النفطية سنة 1997 باقتحام العديد من الشركات الأجنبية والخاصة في السوق الوطني للنفط، حيث قدرت مشاركة الشركات الخاصة 35% في مرحلة التوزيع أي مرحلة المصب ودخول بقوة الشركات الأجنبية أهمها (Castrol–Repsol–Amoco–Texaco–Mobil–Shell– Exxson) في السوق الداخلي لفنزويلا منذ سنة 1996.

III .2.4.1.2 نتائج نظام استغلال النفط فترة الإصلاحات أولى (1989–1998): ونستعرض هذه النتائج في مرحلتين الأولى خاصة بنتائج سياسة الاستثمار الخارجي والثانية خاصة بنتائج سياسة تحرير الصناعة النفطية.

[1] الرئيس الفنزويلي سابقا.

أولا– نتائج تطبيق سياسة التدويل "Internationalisation": ومن أهم ما ورد من نتائج إثر تطبيق هذه السياسة ما يلي:

– تم تغيير صورة نظام استغلال نفط فنزويلا والممثل في الشكل رقم (3-14)، بحيث أصبحت الدولة (الممثلة بوزارة الطاقة والمناجم) لا تتدخل في الشراكة الأجنبية خارج الوطن والمتعلقة بالصناعة البتروكيماوية لمرحلة المصب، واقتصار بذلك، تدخل الدولة إلا في الصناعة النفطية داخل الوطن. وعليه اكتسبت شركة"**PDV.SA**" حرية في تسيير رأس المال والأولى من نوعها بعد التأميم، الأمر الذي لم يحظ بقبول مجموعة من سياسيين واقتصاديين البلد ذوي المذهب الاشتراكي واعتبروها خطوة للرجوع إلى عقود الامتياز القديمة.

الشكل رقم (3–14): تصور نظام استغلال نفط فنزويلا فترة الإصلاحات الأولى بعد التأميم

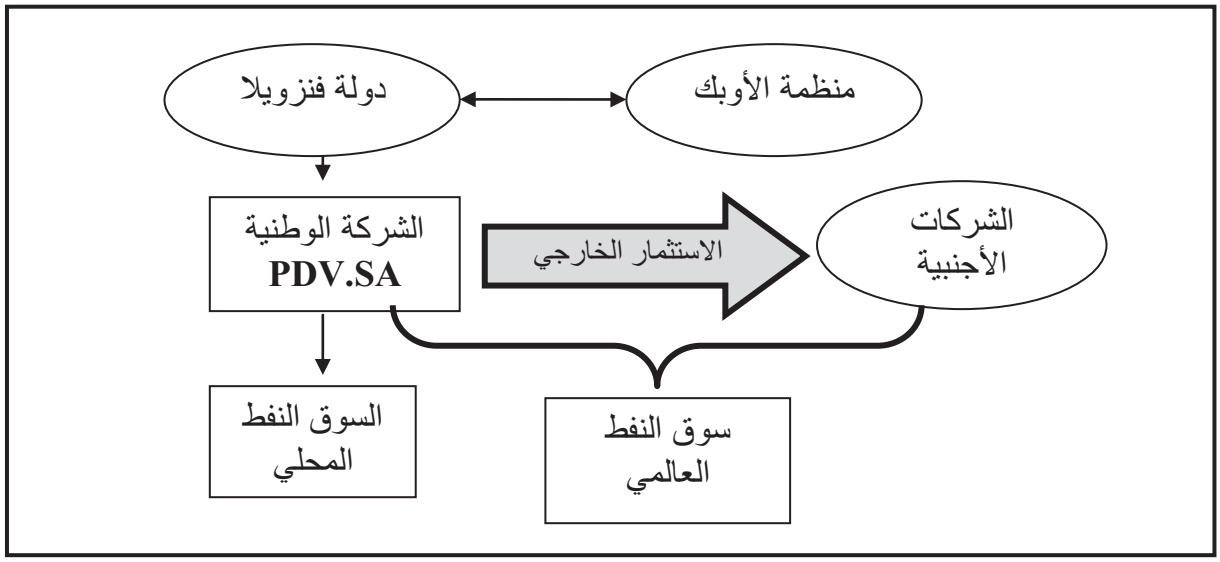

Source :Achraf Amine Benhassine,Op.Cit, P 108.

– سمحت سياسة التدويل"**Internationalisation** " بإبرام عدة عقود واتفاقيات الشراكة، كلها تصب في استثمار الصناعة البتروكيماوية خارج فنزويلا[1]، حيث نتجت عن تطبيق هذه السياسة عدة نتائج أهمها[2]:

– أخذت شركة"**PDV.SA** " قفزة نوعية وكمية في الاستثمارات الخارجية من حيث تعدد المناطق (أمريكا، وألمانيا، وبلجيكا، والسويد، وبريطاني) وكذا في التعدد في المركبات التي وصلت إلى 20 مركبا في سنة 1991 والخاص بالصناعة البتروكيماوية، بعدما كان عددهم لا يتجاوز مركبين في سنة 1983.

[1] – انظر الملحق رقم (3-4).

[2] Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, PP112-121 , texte adapté.

-Alain LAPOINTE et Hassan TAGHVAI, Op.Cit,PP 177, texte adapté.

-www.ipe-upmf-grenoble.fr , Pierre Noêl **« Pétrole et sécurité international de nouveau enjeu».**

– كما نتج من زيادة نمو الاستثمار الخارجي للشركة "**PDV.SA**" خلال السداسي الثاني خلال 1989 زيادة في نسبة الاستثمار التي وصلت أعلى نسبة في التمويل وهي مئة بالمائة (100%) لبعض المركبات التكريرية مثل ما حدث مع شركة "**CITGO**" الأمريكية، وقد بررت الشركة الوطنية الفينزويلية هذا التمويل بأنه الوسيلة التي يجعلها أكثر قوة في اتخاذ القرارات داخل الشركة عوض أن يكون التمويل 50%. وقد لقيت هذه الإجراءات معارضة لادغة وواسعة من طرف السياسيين الاشتراكيين.

– توالت عدة عمليات لتحرير الصناعة النفطية كالمصادقة في يوم 1 سبتمبر 1998 من المؤتمر الفنزويلي على قانون تطوير الصناعة البتروكيماوية في فنزويلا وليس في الخارج فقط. وصدر أمر خوصصة مركب التكرير "**Péquiven**" بنسبة لا تفوق 49% من رأس مالها. كماسمح هذا القانون بتحقيق عائدات مالية مقبولة طيلة فترة (1994–1997) المقدرة بـ11,314 مليون بوليفار.

ثانيا– نتائج سياسة تحرير الصناعة النفطية "Apertura Petrolea": إن من أهم ما نلمسه في نتائج سياسة تحرير الصناعة النفطية "AP" هو زيادة المنافسة وقلة استثمارات الدولة التي لم تنمي الصناعة النفطية للشركة الوطنية ولم تزد من العوائد الضريبية للدولة حيث جاءت سياسة "AP" لتخدم مصالح الشركات النفطية الخاصة والمالكة لامتيازات الحقول النفطية، ومن أهم هذه النتائج نسجل ما يلي:

– الزيادة في الأداء والاستثمارات الخارجية للصناعة النفطية تقابلها قلة العوائد النفطية في نفس الوقت، حيث عملت سياسة "AP" على رفع من احتياطات المحروقات والراجعة أساسا إلى زيادة اكتشاف حقول جديدة الى جانب إعادة تقدير الحقول القديمة بالتقنيات الجديدة الخاصة بالاستكشاف والاستخراج. مثلما ما هو ممثل في الشكل رقم (3–15)، حيث زاد مستوى الإنتاج من 59.794 مليون برميل سنة 1989 إلى 71.700 مليون برميل سنة 1998 والموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3–15): تطور احتياطات النفط المؤكد فترة (1989–2001)

الوحدة: مليون ب/ي

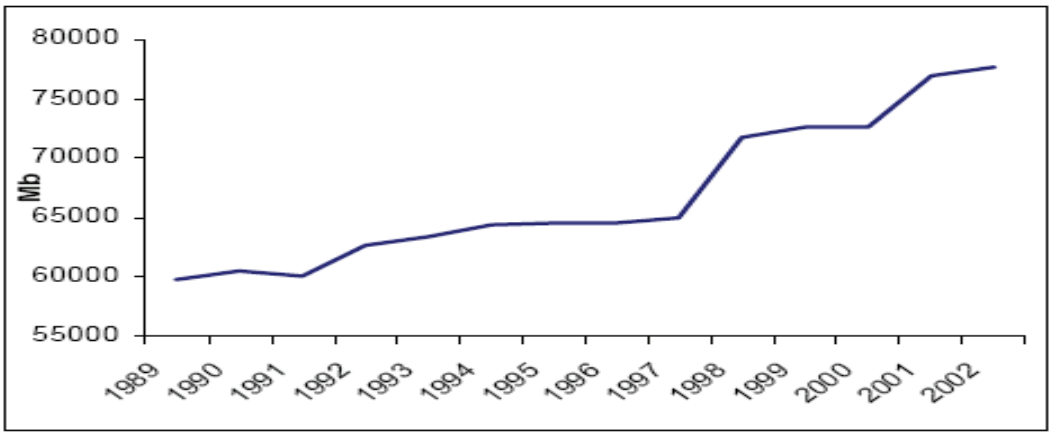

Source : Petroleos De Venezuela S.a (1990-2000),MEM,1998, Salazar-Carrillon et West (2004) repris de Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, P 13.

ومن خلال الشكل رقم (3-15)، يمكننا تسجل الملاحظات التالية:

- زيادة إنتاج النفط فترة (1990-1998) الناتجة عن تطور عدد الحقول المستغلة والتي ارتفعت من 27 حقل مستغل سنة 1990 إلى 105 حقل مستغل في سنة 1999، أي بزيادة 4 مرات عما كانت عليه . وهي ناتجة من ارتفاع الاستثمارات الأجنبية التي تضاعفت خلال فترة (1992-1997) من قيمة 2.800 مليونين دولار إلى 6.000 ملايين دولار وعاودت في الانخفاض إلى 5.300 ملايين دولار سنة 1998.

- ارتفاع تكلفة إنتاج البرميل بالدولار من 2,5 دولارين للبرميل سنة 1990 إلى 7 دولارات للبرميل سنة 1997 الناجمة عن صعوبة جيولوجية الأرض على اليابسة والبحار عند مرحلة الاستخراج.

- زيادة نفقات الشركة الوطنية "**PDV.SA**" سنة 1988 التي وصلت إلى 8 مليارات دولار أي بقيمة نصف نفقات الدولة الفنزويلية والذي هو ليس بالهين.

- سجل نقص في قيمة عائدات الضريبة النفطية، بحيث قدرت في سنة 1981 بـ 13.900 مليون دولار وانخفضت إلى 11.300 مليون دولار سنة 2000، وهذا رغم زيادة عوائد نشاطات الصناعة النفطة للشركة الوطنية التي ارتفعت بـ50%، بحيث سجلت عوائد مرحلة المصب والخاصة بالصناعة التكريرية زيادة من 19.700 مليون دولار سنة 1981 إلى 29.300 مليون دولار سنة 2000.

- اصطدام أهداف فنزويلا لسياسة (Caldera) مع أهداف منظمة الأوبك والتي تمحورت أساسا في رفع حصتها الإنتاجية بأي تكلفة كانت وحتى ولو كان ذلك بسعر نفط جد منخفض. وقد وصل الوضع إلى طلب رئيس الشركة الوطنية "**PDV.SA**" "**Luis Giusti**" في تلك الفترة بضرورة انسحاب فنزويلا من منظمة الأوبك.

- يمكن تمثيل تصور استغلال نفط فنزويلا فترة (1989-1998) في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-16): تصور نظام استغلال نفط فنزويلا فترة (1989-1998)

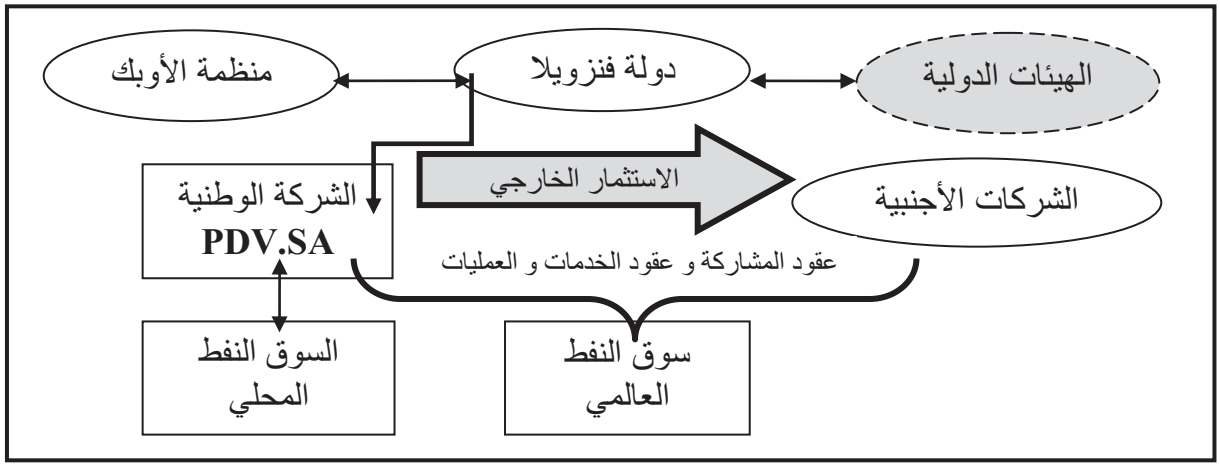

Source : -Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, P 190, texte adapté.

نلاحظ من الشكل أعلاه، دخول هيئات دولية مع الحكومة الفنزويلية من أجل حماية استثمارات شركاتها تجاه أي سياسة فنزويلية لـ (Caldera) لا تخدم مصالحها، وأهم تمركز لهذه الاستثمارات متواجد في أمريكا الشمالية والتي تورد بدورها 80 % من صادرات محروقات فنزويلا. وعند انضمام فنزويلا إلى المنظمة الدولية للتجارة (OMC) سنة 1995 تم إضافة بند في عقود الشراكة وعقود الخدمات والعمليات المتعلقة بنظام استغلال النفط فنزويلا وهو بند (Acknowledging) . حيث يفرض هذا الأخير على فنزويلا ضرورة احترام جميع الاتفاقيات الدولية الموافقة للمحافظة على الاستثمارات المتبادلة، وتم في هذا الشأن إجراء عقود جديدة مع كندا والولايات المتحدة الأمريكية وفق الاتفاقية السالفة الذكر.

نستخلص مما سلف ذكره أن فترة الإصلاحات الأولى (1989-1998)، تميزت بضعف قوة الدولة في السير والتحكم في نظام استغلال النفط الوطني، حيث شبهت سياسة (Caldera) في سنة 1998 بنفس سياسة "Vicente Gomez" فترة عقود الامتياز التقليدية في سنوات (1920-1930). وزوال مبادئ سياسة التأميم عند إصدار سياسة **Apertura Petrolea**".

كل هذه النتائج والأسباب عملت على تغيير المنهج والرؤية السياسية عند انتخابات سنة 1998 وفوز "**Hugo Chavez Frias**" برئاسة البلد لما جاء في مشروعه السياسي أحد أهم أسباب انتخابه وهي "سياسة تغيير استغلال النفط عند بداية القرن الواحد والعشرين بما يتماشى مع أهداف الدولة ". وهو محل دراسة الجزء الأخير من نظام استغلال النفط الفنزويلية فترة (1998-2011).

III 5.1.2 نظام استغلال النفط فترة الإصلاحات الثانية (1998-2011): تتصف نتائج سياسة "AP" في أواخر حقبة القرن العشرين أساسا بإفراط في الرأسمالية والحرية الاقتصادية على حساب الحكومة الفنزويلية، وجعل هذه الأخيرة تبحث عن مخرج لتغيير هذا الوضع، ومن ثم محاولة فرض سيطرتها من جديد على نشاطات الصناعة النفطية الفنزويلية. وقد واجهت السياسة الجديدة من طرف الشركات العالمية وحتى الشركة الوطنية **PDV.SA** نظام الحكومة الجديدة، مما جعل حكومة " **Chavez** " تتخذ سياسة التأميم ذات مفهوم آخر عن ما كانت عليه سابقا وهي سياسة مكافحة العولمة المتعلقة بسياسة النفط الخارجية لفنزويلا. ومن ثم نحاول التعرف على هذه الفترة وفق عنوانين الأول خاص بمضمون نظام استغلال النفط خلال فترة (1989-2011) والثاني خاص بنتائجه.[1]

[1]Voir : - Alternatives Economiques, **« Venezuela- La Manne Pétrolière Sourit à Hugo Chavez », N°187, Décembre 2000,PP 13-16**, texte adapté.
- Achraf Amine Benhassine, , Op.Cit, PP 205-212, texte adapté.

III .1.5.1.2 مضمون نظام استغلال النفط فترة الإصلاحات الثانية (1998–2011): فور استلام " **Hugo Chavez Frias**" منصبه سنة 1998م كرئيس جديد للدولة، بادر في تغيير سياسة "AP" دون المساس للشركات العالمية المستثمرة في فنزويلا، وذلك بإعادة رد اعتبار الدولة الفنزويلية على سيادة قطاع المحروقات ونظامه، وكذا ضرورة التحكم في المتغيرات الأساسية لاقتصادها النفطي وهي (عرض النفط الموجه للتصدير، سعره، وتكلفته). حيث قام " Chavez" بإعادة توزيع الاستثمارات النفطية. ونحاول فيما يلي عرض أهم الإجراءات والأوامر الخاصة بهذا التغيير في النقاط التالية: [1]

– فرض التحكم في العرض العالمي لنفط خام فنزويلا: لقد شهد سوق النفط العالمي ركودا مع أزمة 1997[2] وعملت على خفض النفط إلى أدنى قيمة له[3]. حيث أراد الرئيس الجديد أن يعيد اعتبار ومكانة الحكومة الفنزويلية في منظمة الأوبك وكذا محاولة توحيد العلاقات بين أعضاء المنظمة، وأعلن بذلك في فيفري 1999 دبلوماسية جديدة وهي الرجوع إلى تخفيض حصص إنتاج أعضاء المنظمة ومن ثم تخفيض حصة النفط المباع في السوق العالمي بهدف رفع أسعاره بما يخدم مصالح دول الأوبك.

– لقد تم عقد لأول مرة إتفاقية "**La Haye**" في إسبانيا (مادريد) بين السعودية، المكسيك، فنزويلا في بداية سنة 1999، بهدف تحديد سياسة عرض النفط لهذه الدول بقيمة 2 مليون برميل لليوم (تنقسم إلى 1,7 لدول الأوبك و0,3 للدول غير الأوبك). وانضمت إليها في نفس السنة الجزائر وإيران. وتعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات بين دول الأوبك والدول غير الأوبك.

– استوجبت سياسة المراقبة والتحكم في العرض العالمي لنفط فنزويلا ضرورة تطبيقها على السوق الوطني، أين فرض الرئيس" **Chavez**" بتخفيض حصص إنتاج النفط لكل من الشركة الوطنية PDV.SA وجميع الشركات الأجنبية و الشركات الخاصة.

– سمح فتح وعولمة نشاطات الصناعة النفطية منذ سنة 1983 لمسيري شركة التملك PDV.SA بوضع نظام حسابي يسمح من شأنه تغطية جزء كبير من أرباحها المحققة، حيث قام Chavez بتعيين لجنة حكومية "**Audit**" تقوم بمراقبة جميع عمليات وحسابات الشركة الوطنية مع شركاتها الفرعية داخل وخارج الوطن.

---

[1]- Voir : Alternatives Economiques, « **Venezuela- La Manne Pétrolière Sourit à Hugo Chavez », N°187,** Décembre 2000,PP 16-18, texte adapté.
- Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, PP 210-215 , texte adapté
-Problèmes D'Amérique Latine, « **Les Hydrocarbure dans les Amériques, les nouvelles règles du jeu** », N° 57/58,VARIA, été/Automne 2005,P98, Texte adapté.

[2] الأزمة المالية الأسيوية.

[3] – حيث وصل سعر النفط في سنة 1997إلى 10 دولار للبرميل بسبب زيادة عرض فنزويلا (نتيجة سياسة Caldera) وواجهتها ارتفاع حصة إنتاج السعودية بهدف المحافظة على رتبتها كأول مصدر في منظمة الأوبك.

وإثر التقارير السيئة للجنة "**Audit**" اتخذ "**Chavez**" قرار توقيف جميع التحويلات والاستثمارات خارج الوطن وقرر من هذه اللحظة تحويل جميع المعلومات والمعطيات الخاصة بنشاط شركة التملك PDV.SA مباشرة إلى الحكومة. ومن ثم إعادة فرض سيطرة الدولة على قطاع المحروقات عامة والنفط خاصة.

– إعادة أخذ الدولة زمام سياسة المحروقات وهذا بتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات (كالزراعة). بهدف التقليل من التبعية الاقتصادية التامة لقطاع المحروقات. كما قامت حكومة Chavez باتخاذ استراتيجية استثمار الصناعة البتروكيماوية داخل القطر الفنزويلي عوض من تواجدها خارج الوطن، المتمركزة أساسا في أمريكا الشمالية وأروبا.

– كما ركزت سياسة المحروقات الجديدة على سبل تطوير البحث والاستكشاف الغازي وليس النفط فقط. وحددت العوائد الغازية الممثلة في المعادلة التالية:

حصة العوائد الغازية = الإتاوة + ضريبة الدخل (1999)

تم رفع في نسبة الإتاوة الخاصة بالغاز من 16,17% إلى20%، وتخفيض ضريبة مداخيل الغاز من 67% إلى 34% بهدف تشجيع الاستثمارات في قطاع الغاز.

–كما جاء التغيير القانوني والنظامي لصناعة النفط وفق حكومة Chavez بمحاولة الرجوع إلى تطبيق ما ورد من قبل في قانون التأميم لسنة 1975، وذلك بالتركيز على المواد التي تجعل من الدولة الركيزة الأولى في ملك وتسيير الثروات الطبيعية. حيث أصدر دستور[1] جديد سنة 1999 المتعلق بإعادة اعتبار الدولة لحقوقها في الملكية التامة لنشاطات البحث والاستكشاف والاستغلال لثرواتها الناضبة و المبينة في المادتين 12 و113، مشابهة تماما للمادة رقم 1 من قانون التأميم لسنة 1975.

III .2.5.1.2 نتائج نظام استغلال النفط فترة الإصلاحات الثانية (1998–2011)[2]: نلخص أهم ما ورد من نتائج خلال الفترة الأخيرة من إصلاحات نظام استغلال نفط فنزويلا في النقاط التالية:

– سمحت سياسة "**Chavez**" سنة 1999، المتعلقة بربط العلاقات بين أعضاء منظمة الأوبك والتقليل من عرض النفط العالمي برفع في سعر النفط من 12 دولارا في شهر مارس 1999 إلى 23 دولارا للبرميل في سبتمبر من نفس السنة. وحققت بذلك فنزويلا عوائد مالية من جراء الصادرات النفطية بارتفاع يقدر بـ 118% في سنة

[1] Constitution Bolivarienne 1999.

[2] Voir :

-Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, PP : 216-221, texte adapté .

Alternatives Economiques, **« Venezuela- La Manne Pétrolière Sourit à Hugo Chavez », N°187,** Décembre 2000,PP 20-22, texte adapté.

-Problèmes D'Amérique Latine, « **Les Hydrocarbure dans les Amériques, les nouvelles règles du jeu** », N° 57/58,VARIA, été/Automne 2005,PP 99-102, texte adapté .

2000، حيث سجلت العوائد قيمة 12,02 مليار دولار سنة 1999 و ارتفعت إلى 26,77 مليار دولار خلال سنة 2000، وهذا رغم تسجيل نقص في إنتاج فنزويلا بنسبة 5% سنة 1998. وعليه فقد كانت بداية تاريخية ناجحة في سياسة "**Chavez**" التي عملت على تغير قوى سوق العرض العالمي للنفط. وهذا ما أعطى قوة ونفس جديد في العلاقات بين أعضاء دول الأوبك.

-كما فرضت الحكومة الجديدة، المراقبة الجزئية على حجم المنتجات النفطية لشركة التملك PDVS.A وفرض ضريبة على جميع تقارير الحسابات غير المقبولة والمشبوهة والمتعلقة بالسوق الخارجي، حيث تم حساب هذا الأخير على أساس نفس قاعدة أسعار السوق الداخلية.

- سمح تغير السياسة الغازية في فنزويلا سنة 1999 باستقطاب العديد من الشركات الخاصة والأجنبية للاستثمار في الموارد الغازية ، حيث أقيم مشروع (Critobal Colon) والخاص ببناء مركب تمييع الغاز ذا قدرة إنتاجية تقدر بـ 6 مليون طن و بقيمة استثمار تقدر بـ 6,8 مليارات دولار موزعة بين المستثمرين المحلين و الأجانب (الشركة الخاصة Lagoven بنسبة 33%، الشركة العالمية Shell بـ 30%، شركة Exxon بـ 29%، و شركة Mitsubishi بـ 8%)، وقد تم أول إنتاج للغاز المميع لهذا المركب سنة 2005.

-كما نتج عن سياسة "**Chavez**" لمس المعارضة الشديد لرئيس شركة PDVS.A على نظام قانون الجديد للضرائب النفطية لسنة 2001 ، وعمل على تحريض موظفي الشركة في حملة إضراب دون توقف لمدة شهرين ابتداء من يوم 2 ديسمبر 2002 .

وقد عين رئيس "**Chavez**" رئيس جديد للشركة الوطنية في فيفري 2002 يدعى "**Parra Luzardo**" بهدف الحد من الصراع الذي نشأ في أجواء نشاطات النفط والعمل على تطبيق قانون سنة 2001.وتم إقالة جميع المسئولين المحرضين للإضراب.

- أثر هذا الإضراب سلبا على إنتاج النفط الفنزويلي، "حيث سجل انخفض في إنتاج النفط الخام من 2,6 مليون ب/ي سنة 2002 إلى 150,000 ب/ي في 01 جانفي 2003. وشكل الإضراب عجز في بداية شهرين سنة 2003 بنقص في عوائد الدولة بما أن قطاع المحروقات يأخذ نسبة 80% من حصة العوائد"[1].

- فرض نسبة حصة الدولة لجميع عقود الشراكة الخاصة بمراحل الصناعة النفطية مع الشركات الأجنبية نسبة لا تقل عن 51% لحصة الدولة الممثلة عن طريق الشركة الوطنية.

- ضرورة قبول جميع عقود الشراكة من طرف الدولة.

- خضوع الشركات الخاصة والأجنبية والوطنية والممارسة لنشاطات الصناعة النفطية في فنزويلا إلى جميع قرارات الأوبك وفق عقد الطاقة "**CARACAS**" لسنة 2000 وإلغاء بذلك قرار الشركات الأجنبية لسنة 1993

[1] Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, P 235, texte adapté.

لقانون النفط الثقيل المتعلق ببند"الاستقرار وفق العلاقات الدولية". وقد سمح هذا القرار بتعديل حجم إنتاج المحروقات ومراقبة مرحلة المصب فيما يتعلق بتزويد الأسواق الدولية للنفط الخام الفنزويلي.

– فرض على جميع الشركات العامة والخاصة والوطنية ضرورة تقديم التقارير السنوية لجميع الحسابات بصفة مستقلة ولكل نشاط من مراحل الصناعة النفطية (البحث، الاستخراج، الإنتاج، التكرير....إلخ) إلى إدارة الضرائب الفنزويلية بهدف مراقبة جميع مداخيل والعوائد النفطية للدولة.

–كما جاء القانون الجديد لنظام المحروقات سنة 2001 والمتعلق أساسا بإصلاحات الضريبية لقطاع النفط بالنتائج التالية:

– تحسب العوائد النفطية وفق المعادلة التالية:

العوائد النفطية = الإتاوة + ضريبة الدخل + DIV (2001)

وقد انخفضت نسبة الإتاوة من 30% إلى 16.67%، بينما تم رفع في ضريبة الدخل من 50% إلى 67.7% الى جانب إضافة ضريبة جديدة تعوض تخفيضات الإتاوة وهي حصة الشركة PDV.SA من ضريبة مشاركة الأرباح عن طريق ما يسمى بـ Dividendes.

– أما بالنسبة للنظام الضريبي الخاص بالشركات الجديدة (خاصة كانت أم أجنبية) والتي نشأت إثر القانون الجديد 2001 ، فلها معادلة أخرى في طريقة حساب العوائد النفطية و هي:

العوائد النفطية للشركات الأجنبية و الخاصة = الإتاوة + ضريبة الدخل الناشئة من قانون (2001)

حيث تحسب الإتاوة بنسبة 30% وضريبة الدخل بنسبة 50% وتطبق هذه المعادلة على جميع موارد قطاع المحروقات بصفة عامة، أما بالنسبة للنفط الثقيل جدا فقد خفضت الإتاوة إلى نسبة 16.67% وضريبة الدخل إلى 30%.

ونستنتج مما ورد ذكره في نظام استغلال النفط الفنزويلي للفترة الأخيرة من هذه الدراسة (1998–2011)، أن سياسة الرئيس " **Chavez**" جاءت بعدة إصلاحات جذرية غيرت من مجرى نظام قطاع المحروقات، وأعطت ثمار ملموسة على الصعيد الوطني والدولي خاصة في تثبيت العلاقات بين دول أعضاء الأوبك والرفع في سعر النفط الخام.

III 2.2 نموذج الكويت:

تعتبر الكويت من الدول العربية الأولى التي مارست نشاط الصناعة النفطية، إذ يرجع تاريخها إلى أوائل القرن العشرين خاصة بعد اكتشاف النفط في منطقة برقان سنة 1938، إبان الانتداب البريطاني. ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف مزاولة نشاط الصناعة النفطية في الكويت. غير أنها شهدت عدة تطورات وتغيرات في نظام استغلالها النفط عبر مراحل متعددة التي أكسبتها مكانة مرموقة على ساحة سوق النفط العالمية في القرن الحالي.

ونحاول من خلال هذا الفصل التعرف على أنظمة استغلال النفط في الكويت منذ نشأتها إلى القرن الواحد والعشرين، فيما يلي:

III 1.2.2 نظام استغلال النفط ونتائجه فترة الانتداب البريطاني (1911–1960): ونحاول التعرف عليه من خلال النقاط الأتية:

III 1.1.2.2 مضمون نظام استغلال النفط فترة (1911–1960): نقوم بتقسيم دراسة هذه الفترة إلى مرحلتين: [1]

أولا– مضمون النظام فترة قبل 1945: شهدت الولادة الأولى لنشاط الصناعة النفطية في الكويت في سنة 1911، اثرى الأبحاث التي قامت بها الشركة البريطانية الإيرانية BP، والتي كانت تنشط في نفس الوقت في مستعمرات أخرى أهما إيران. إلا أن اندلاع الحرب العالمية الأولى عمل على توقيف ممارسة عملية البحث والاستكشاف التي بادرت بها الشركات النفطية العالمية بعد إصدار الولايات المتحدة الأمريكية لقانون شرمان، وقد عمل هذا القانون على توقيف احتكار الشركة الأمريكية النفطية الوحيدة آنذاك (ستندارد أويل أوف) في ممارسة نشاطات الصناعة النفطية، ومن ثم لم يتسن بعد، بروز ونشأة نظام استغلال النفط الكويتي.

ثانيا– فترة (1945–1960): عاودت الشركات النفطية مزاولة نشاطها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم اكتشاف أكبر حقل نفطي في الكويت في سنة 1938 من طرف نفس الشركة العالمية البريطانية الإيرانية (BP)، وسجل بذلك أول اكتشاف تجاري كويتي في هذه السنة. لكن اصطدام الشركة (BP) مرة أخرى بالحرب العالمية الثانية عمل على توقيف نشاطات الصناعة النفطية الكويتية. وبعد انتهاء الحرب في سنة 1945 بدأت باسترداد عافيتها، و قامت بتصدير النفط إلى الخارج ابتداء من سنة 1946. نشأت خلال هذه المرحلة بعض الصناعات النفطية الإستراتيجية التي تملكتها شركات أجنبية في ذلك الوقت ولصالح دولها الأصلية، لذلك فان ارتباط اقتصاد الكويت كدولة بالصناعة النفطية كان معدوم.

---

[1] - عصمت محمد علي الخياط، ،" **عقود الدولة النفطية في القانون الدولي العام وفي ظل النظام القانوني الكويتي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الكويت، 1998، ص.ص 20–25. بتصرف.

III 2.1.2.2 نتائج نظام استغلال النفط فترة (1911–1945): يعود تاريخ الاهتمام بثروة النفطية في الكويت إلى سنة 1911 من قبل المملكة المتحدة بريطانيا، إلا انه لم يتم التوقيع على أي اتفاقية استغلال إلى بعد مفاوضات دامت قرابة ثلاثة عشرة سنة، بين شركة النفط الانجلو فارسية والشركة الشرقية التي أصبحت في وقت لاحق، تابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم التحكمات الاستعمارية والتنافس البريطاني الأمريكي على نفط الكويت، إلا أننا نجد أن عمليات الاستكشاف والتنقيب على النفط وإنتاجه، ترجع إلى سنة 1913 عندما اجري أول بحث جيولوجي من قبل بعثة بحرية ملكية بريطانية، وعثرت خلاله على تسربات سطحية نفطية وغازية تلاها بعد ذلك العديد من المسوحات الجيولوجية في سنوات 1917، و1924، و1934.

وبعد التنافس الحاد بين شركة النفط الانجلو فارسية والشركة الشرقية، عرفت دولة الكويت العديد من التطورات في قطاعها النفطي من حيث عقد اتفاقيات واكتشاف الآبار، وكذا التطلع نحو العالم الخارجي ويمكننا تفصيل هذه التطورات ضمن النقاط التالية:

أولا- توقيع أول اتفاقية امتياز تقليدي نفطي: أظفر التنافس البريطاني الأمريكي الاتفاق من قبل الطرفين على إنشاء شركة مشتركة، تحت اسم شركة نفط الكويت، وكان ذلك في فبراير من سنة 1934، بمساهمة كل من شركة البريطانية وشركة الخليج للزيت الأمريكية، وحصلت هذه الشركة (شركة نفط الكويت) على أول عقد امتياز تقليدي بعد موافقة الحكومة البريطانية في 21 ديسمبر 1934، موقعين بذلك على العقد في 23 ديسمبر من نفس السنة بدار الوكالة السياسية، وأطلق عليه اسم "**امتياز شركة نفط الكويت KPC**"ومن أهم ما جاء فيه:[1]

- **مدة الامتياز**: تصل مدة استغلال وممارسة نشاط الصناعة النفطية إلى 75 سنة ومددت إلى 92 سنة بموجب اتفاقية سنة 1955.

- **منطقة الامتياز**: تمس كل الإقليم الكويتي البحري والبري، وقد حددت مساحة الامتياز التقليدي إلى 6000 ميل مربع.

- **العائدات**: تمثلت عائدات وإرادات الكويت من هذه الامتيازات في إتاوة وضرائب ورسوم رمزية تدفعا الشركات العالمية إلى الممثلين الكويتين ، وشملت:

- مبلغ يدفع فور إبرام العقد بقيمة 450 ألف روبية.
- يدفع كذلك سنويا قيمة 59 ألف روبية حتى يبدأ تصدير النفط وبيعه.
- بعد بدا عمليات التصدير يرتفع المبلغ من 59 ألف روبية إلى 250 ألف روبية على الأقل.

[1] – عصمت محمد علي الخياط، ،مرجع سبق ذكره ، ص 25. بتصرف

- تدفع الشركة ثلاث روبيات على كل طن تصدره من النفط.

إن القيم التي كانت تدفعها الشركات النفطية العالمية للسكان الكويتيين خلال هذه الفترة لا تمثل أية قيمة مقارنة بما اكتسبته هذه الشركات اثر استغلالها لموارد غير مواردها.

ثانيا– أوائل الآبار المكتشفة: تم حفر أول بئر استكشافي في دولة الكويت في سنة 1937 بمنطقة بحرة على الشاطئ الشمالي من الخليج الكويتي. ووصل عمقه إلى 7950 قدما، دون تحقيق أي اكتشافات نفطية تجارية. وفي سنة 1938 أسفرت عمليات الحفر بمنطقة برقان، إلى تحقيق أول اكتشاف تجاري نفطي على عمق 3672 قدما، وبعد هذا الاكتشاف تم حفر ثمانية أبار أخرى، بمنطقة برقان خلال الفترة من (1938 –1942). [1]

وبعد هذا التاريخ، أكد لوجود النفط بكميات هائلة في طبقات العصر الطباشيري الأوسط في رمال تكوين مكمني "**الوارة و برقان**" عند أعماق ما بين 3570 و4800 قدما، إلا أن الظروف الصعبة التي عاشها العالم خلال الحرب العالمية الثانية، أدى إلى توقيف العمليات ووضع سدادات إسمنتية ومعاودة استئناف عمليات الإنتاج بعد نهايتها.

ثالثا– تصدير أول شحنة نفطية: تم تصدير أول شحنة تجارية من النفط الخام الكويتي في شهر جوان من سنة 1946، وأقيم من اجل هذا احتفال كبير، قام خلالها "**الشيخ احمد جابر الصباح**" أمير دولة الكويت السابق بتدشين أول شحنة نفط، وذلك بأن أدار دولاب من الفضة، فتدفق النفط عبر خط الأنابيب إلى الناقلة وكانت الشحنة الأولى على متن ناقلة تحت اسم (جندي بريطاني)[2]، وبذلك انضمت الكويت إلى صفوف منتجي النفط الرئيسيين في العالم. [3]

III 3.1.2.2 نتائج نظام استغلال النفط فترة (1945–1960): لم يتغير مضمون عقد الامتياز التقليدي، إلا أنه تميز في هذه المرحلة بتعدد أطراف المتعاقدين مع الشركة الكويتية النفطية (KPC)، أي تنوع في عدد الشركات النفطية العالمية والتي تزامنت مع ولادة الشركات المستقلة، مما أدى إلى تنوع بنود العقد. حيث برزت العقود الأتية :

[1] – مجلة الاقتصادي الكويتي، العدد 476 ، جويلية 2010، ص 18. بتصرف

[2] **"بريتش فيوزير"**

[3] http://www.kpc.comkw/ar/aboutkpcar/kuwaitoilhistory/defau/t.aspx ، المقتبس بتاريخ2011،11:20/03/27.

أولا- عقود الامتياز التقليدية الثانية: إن مضمون عقد الامتياز هو عقد يبرم بين الدولة المنتجة للنفط وشركة أجنبية، تعطي بموجبه هذه الأخيرة حق استثمار النفط لحسابها الخاص بالبحث عنه واستغلاله مع حق التملك للنفط الذي تكتشفه في إقليمها مقابل بعض الأموال التي يجب دفعها للدولة وذلك خلال مدة زمنية محددة. [1]
وتميزت معظم عقود الامتياز التي تم إبرامها خلال الفترة ما بين (1943-1960) بالخصائص التالية:

- **مدة الامتياز:** وتميز بطول المدة التي تتراوح من (40 إلى 90 سنة).

- **منطقة الامتياز:** وعلى غرار الامتياز السابق حيث منح امتياز منحصر ومحدود المساحة بحسب كل عقد مع الشركات العالمية.

- **العائدات:** أضيفت إلى جانب ما ذكر في العقد الأول ضريبة جديدة تدعى بصافي الدخل الإجمالي (مقطوعة من كل طن ينتج ويصدر من النفط).

- حق الدولة في إنهاء اتفاقية الامتياز آو التنازل عنه وحرمان الدولة المضيفة من ذلك ومن إلغاء أو تعديل الاتفاقية بأي إجراء تشريعي أو إداري إلا بإرادة الطرفين.

فبعد توقيع العقد الأول سنة 1934، أبرم عقد امتياز ثاني بين شركة النفطية الأمريكية المستقلة (امينويل) وشركة KPC في سنة 1948 والتي تعتبر الثانية من نوعها في الكويت. حيث تميزت مدة استغلال الصناعة النفطية في هذا العقد ستين سنة (60). وبعد الحرب العالمية الثانية سارعت الكويت كالعديد من الدول المنتجة إلى التخلص من الشروط الجائرة للامتيازات التقليدية القديمة، ومن نتائج التعديل نجد على سبيل المثال امتياز شركة الزيت العربية المحدودة اليابان التي أبرمت لمدة اثنان وعشرون سنة ونصف.

ثانيا- أهم العقود الأخرى فترة (1934 -1968): بلغ إجمالي عقود الامتياز الرئيسية المبرمة خلال فترة (1934إلى1968) خمسة عقود، الممثلة في الجدول رقم (3-10)، نذكرها فيما يلي:

(امتياز شركة نفط الكويت المحدودة سنة 1934 وامتياز الشركة الأمريكية المستقلة (امينويل) سنة 1948 وامتياز شركة الزيت العربية المحدودة سنة 1958 وامتياز شركة كويت شل لاستثمار النفط المحدودة سنة 1961 واتفاقية شركة هيسبانويل سنة 1968.)

[1] - عصمت محمد علي الخياط، مرجع سبق ذكره، ص ص 119 . 121.بتصرف.

الجدول رقم (3–10): أهم العقود والاتفاقيات النفطية المبرمة فترة (1934 –1968)

الاتفاقية	التاريخ	أهم المواد	يمنح بموجبها
بين شيخ الكويت وشركة نفط الكويت المحدودة	1934 /12/ 2	1،2،3،4	* حق منحصرا البحث أو تحفر لإنتاج واستغلال النفط
بين الكويت والشركة المستقلة الأمريكية للنفط	1948/6/28	تضم 22 مادة	حق منحصرا البحث أو تحفر لإنتاج واستغلال النفط في المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية
بين الكويت والشركة الأمريكية المستقلة للنفط	1949/9/22	تضم 23 مادة	حق منحصرا البحث أو تحفر لإنتاج واستغلال النفط في المناطق التالية كبر وقاروه وأم المرادم والمياه الإقليمية
الاتفاقية الإضافية الجامعة بين الكويت والشركتان دارسي كويت المحدودة وجلف كويت	/11/11 1955	تضم 12 مادة	المتعلقة بالنفط الخام ومنتجاته وكيفية دفع العوائد
اتفاقية النفط الجديدة الخاصة ببحار المنطقة المحايدة بين الكويت والشركة النفط العربية المحدودة	1958/7/5	تضم 40 مادة	يمنح الشيخ للشركة في حدود حقه في حصة النصف المشاع في منطقة الامتياز لمدة 44 سنة ونصف الحق المطلق في اكتشاف النفط
اتفاقية الامتياز بين حضرة صاحب السمو أمير البلاد وشركة آويت	1961/1/5	1،2،3،4،5،6، 7،8،9،10،11	الحق الخالص في اكتشاف النفط وتستخرجه وتملكه من داخل منطقة الامتياز

المصدر: – بالاعتماد على :

-Mourad PREURE, Op.Cit,PP458-459 .

- عصمت محمد علي الخياط، ،مرجع سبق ذكره ، ص. ص25-26.

III 2.2.2 نظام استغلال النفط ونتائجه فترة ما بعد الاستقلال (1961– 1979): يمكن معالجة استغلال النفط ونتائجه في الكويت خلال فترة ما بعد الاستقلال على النحو التالي:

III 1.2.2.2 مضمون نظام استغلال النفط فترة (1961–1979): وتنقسم بدورها إلى فترتين:

أولا–فترة الاستقلال (1961–1974): شهدت الصناعة النفطية الكويتية خلال فترة (1961–1974)، حدثين مهمين عملا على تغير نظام استغلال النفط الكويتي. وهما عضوية دولة الكويت كمؤسس لمنظمة الأوبك في سنة 1960، مما أعطاها أكثر قوة على استعادة استقلالها السياسي من المستعمر البريطاني ومن ثم استرجاع ثرواتها الطبيعية، كما شرعت لحكومة كذلك ابتداء من سنة 1961 في الاهتمام بالقطاع النفطي والصناعة

النفطية. فباشرت بتوفير الهياكل الأساسية اللازمة لتطوير القطاع النفطي، والمتمثل في إنشاء الطرق ومحطات الطاقة والمناطق الصناعية وغيرها من الخدمات التي يتطلبها قطاع الصناعة النفطية. [1]

ثانيا-فترة التأميمات (1974-1979): دخلت الكويت خلال هذه الفترة مرحلة جديدة خاصة عقب تأميمها لنشاطات الصناعة النفطية في سنة 1975، والتي جاءت نتيجة تأسيس المجلس الأعلى للنفط بموجب المرسوم لـ 26 أوت 1974، حيث قام القانون الجديد للنفط بإعادة هيكلة قطاع الصناعة النفطية الكويتية مبتدأ بالجهات الحكومية المتخصصة إلى الجبهات التنفيذية والمتعلقة بالشركات الوطنية. كما هو موضح في الشكل رقم (3-17): [2]

(المجلس الأعلى للنفط، ووزارة الطاقة، ومؤسسة النفط الكويتية، وشركة نفط الكويت، وشركة النفط الوطنية الكويتية، وشركة صناعة الكيماويات النفطية، وشركة ناقلات النفط الكويتية، والشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود).

الشكل رقم (3-17): الهيكل التنظيمي للصناعة النفطية بالكويت إلى غاية 1980

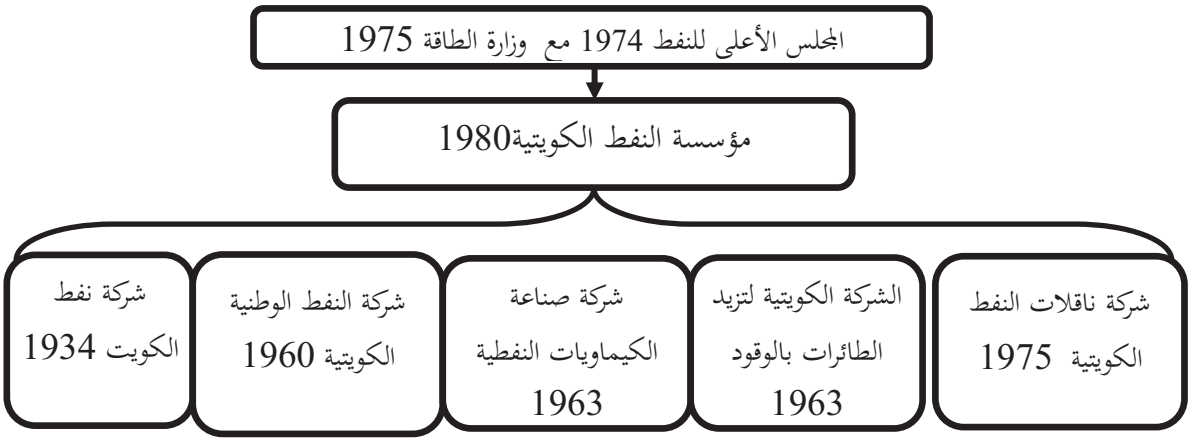

المصدر: بالاعتماد على Mourad PREURE, Op.Cit, PP461-462. بتصرف

حيث عمل الجهاز الجديد للصناعة النفطية الكويتية على تنظيم عملية التصنيع، تسييرها وفق أسس مخططة ومبرمجة، متمثلة في مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اكسب هذا القطاع الصناعي أهمية كبرى في تنويع مصادر الدخل، وسنقوم بتفصيل هذا الجهاز لاحقا ، عندما تم تعديله.

ثالثا- الإطار القانوني لقطاع النفط في الكويت فترة (1961-1979): شهدت هذه الفترة صدور بعض القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم قطاع المحروقات الكويتي أهمها: [3]

---

[1] محمد أزهر سعيد السماك، " **اقتصاديات النفط** " ، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى ، 1979، ص 75. بتصرف.

[2] - Mourad PREURE, Op.Cit, PP461-462, texte adapté.

[3] انظر: - سفيان بسام محمود شرف ، مرجع سبق ذكره ،ص. ص 100-102. بتصرف

- عصمت محمد علي الخياط ، مرجع سبق ذكره، ص65. بتصرف.

– **قانون رقم 7 لسنة 1967**: وقد تضمن الأحكام التالية:

– الموافقة على اتفاقية تنفيق العوائد بين الحكومة وبعض شركات النفط العاملة في الكويت.

– ألغي لاحقا بنص المادة 2 من القانون رقم 10 لسنة 1976، وتمت المصادقة على الاتفاقية المرافقة لهذا القانون في شأن تنفيق العوائد والموقعة بين حكومة الكويت وبين شركة بي بي (كويت).

– **قانون العمل في قطاع الأعمال النفطية رقم 28 لسنة 1969**: وقد نصت المواد (7.3.2.1) من هذا القانون على:

– التعريف بالأعمال النفطية: ويقصد بها العمليات الخاصة بالبحث والكشف عن النفط والغاز الطبيعي سواء كان ذلك تحت سطح الأرض أو البحر. وكذا العمليات الخاصة باستخراج النفط الخام أو الغاز الطبيعي أو تصفية أي منهما أو تصنيعه أو نقله أو شحنه.

– التعريف بأصحاب الأعمال النفطية: حيث ورد في القانون رقم 28 أن أصحاب العمل، هم الذين يزاولون الأعمال النفطية بموجب امتياز أو ترخيص من الحكومة أو يقومون بتنفيذ تلك الأعمال كمقاولين، ولا يترتب عن منح أي عمل من الأعمال النفطية المنصوص عليها في الفقرة (أ) لمقاول أي مساس ببناء العامل الكويتي في عمله أو النيل من حقوقه.

– عمال النفط: العمال الذين يشتغلون لدى أصحاب الأعمال النفطية وذلك بالاستثنائيين التاليين:

يطبق هذا القانون على العمال الكويتيين المشتغلين في أعمال البناء وإقامة التركيبات والأجهزة وصيانتها وتشغليها وكافة أعمال الخدمات المتصلة بها. كما يطبق هذا القانون في الشركات الوطنية على العمال الكويتيين فيها فقط.

– **قانون رقم 19 لسنة 1973 (بشأن المحافظة على مصادر الثروة النفطية)**: أصدرت دولة الكويت هذا القانون في سنة 1973 من أجل المحافظة على مصادر ثرواتها النفطية، وذلك لغرض تأمين استخراج أقصى مصادرها من الثروات الهيدروكربونية ولمنع التبديد والتلوث. ويشمل تطبيق أحكام هذه اللائحة جميع المناطق اليابسة والمغمورة الخاضعة لإدارة وسيادة الكويت وكل بئر تحفر ضمن نطاق الدولة وكل عملية تصنيع أو تكرير للنفط والمنتجات المشتقة منه، كذلك عمليات التسويق والنقل.[1]

[1] انظر: – عصمت محمد علي الخياط ، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-68. بتصرف.

المقتبس بتاريخ 2011/05/16، 00:23 -http://www.moo.gov.kw/Default.aspx?pageId=157

ومن خلال تحليلنا الى أحكام هذه اللائحة نجد أنها تحدد صلاحيات كل من المفوض بالعمل ووزير المالية ودورهما في حماية مصادر الثروة النفطية؛ حيث تعرف المادة 1، أهم المصطلحات الواردة في هذه اللائحة كالآتي:

- النفط: هو جميع المواد الهيدروكربونية الطبيعية في الحالة الصلبة أو السائلة أو الغازية المنتجة أو تلك التي يمكن إنتاجها من سطح أو باطن الأرض وجميع المواد الهيدروكربونية أو أنواع الوقود الأخرى المشتقة عنها.
- العمليات النفطية: هي عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط وتطوير الحقول وحفر الآبار وإنتاج النفط ومعالجته وتكريره وتصنيعه وتخزينه ونقله وتحميله وشحنه وتشييد وإنشاء وتشغيل مرافق الطاقة والمياه والإسكان والمخيمات أو أي مرافق أخرى أو منشآت أو معدات تحتاجها الأغراض سالفة الذكر وجميع النشاطات الإدارية المتعلقة بكل ما سبق .
- المفوض بالعمل: أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص له قانونا بإجراء أي عملية نفطية .

وتسري مواد وأحكام هذه اللائحة على جميع العمليات النفطية، بالطريقة المثلى والأسلوب الجيد والفعال. كما تحدد هذه اللائحة جميع الإجراءات المفروضة على المفوض بالعمل ضمن المواد(3-4-5-6-8) كالآتي:

– على المفوض بالعمل على اتخاذ جميع الاحتياطات الوقائية لتفادي أي خطر ناجم عن العمليات النفطية، سواء تعلق الخطر بالحياة البشرية أو المرافق العامة أو حتى التلوث البيئي.

– يجب أن تستوفي الأجهزة التي يستعملها المفوض بالعمل أثناء العمليات النفطية جميع الشروط والمواصفات العالمية وان تفي بمتطلبات السلامة وان تؤدي الغرض منها طبقا لأفضل الأساليب المتبعة.

– يلتزم المفوض بالعمل وتقديم البرامج والتقارير والبيانات والمعلومات المتعلقة بعملياته النفطية إلى وزير المالية والنفط وبصفة دورية.

– يتم التفتيش والاطلاع على مكاتب المفوض بالعمل ومواقع عملياته وسجلاته من طرف موظفين يندبهم وزير المالية والنفط وذلك من اجل التأكد من واقعية التقارير والبيانات المقدمة.

– قبل البدا في تنفيذ أي مشروع يقوم المفوض بالعمل بوصف مفصل للمشروع إلى وزير المالية والنفط وللوزير حق القبول أو الرفض أو طلب استكمال دراسة المشروع أو إيضاحية أو تعديله. وفي حالة الموافقة على المشروع يخطر الوزير بكل مرحلة من مراحله حتى يؤكد تنفيذ كل مرحلة على أحسن وجه.

أما فيما يخص المواد التي تحدد مهام وزير المالية والنفط فهي كالآتي (7-9-10)، وتنص على:

– الحق لوزير المالية والنفط إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون، وتغطي هذه اللوائح كافة جوانب العمليات النفطية لضمان استغلال الثروة النفطية طبقا للأصول السليمة والطرق الفعالة ولمنع ضياعها أو التبذير فيها ولزيادة الحصيلة منها إلى أقصى حد ممكن، كما تتضمن هذه اللوائح التدابير اللازمة لتنظيم إنتاج النفط واحتياطات

السلامة، وتشمل اللوائح البيانات والمعلومات والمستندات التي يلزم المفوض بالعمل على تقديمها والإجراءات التي تتبع في ذلك، كما تشمل طرق وإجراءات القيام بجميع العمليات النفطية بما في ذلك:

- جميع النشاطات المتعلقة بعمليات الاستكشاف والتنقيب.
- جميع النشاطات المتعلقة بعمليات الحفر والتي تشمل منح التصريح بالحفر وتعيين مواقع الآبار والمسافات بينها، وتجهيز الآبار بالمعدات، وإجراء التسجيلات الكهربائية وأخذ العينات اللبابية وعمل الاختبارات، وإغلاق أو استخدام أو هجر أو إيقاف العمل في الآبار، واستكمال الآبار وإعادة استكمالها.
- جميع النشاطات المتعلقة بعمليات الإنتاج والتي تشمل اختبار أداء الآبار وإجراء المسوحات داخل البئر، وإصلاح وصيانة الآبار، ودراسات أداء المكامن ومشروعات زيادة الاستخلاص، والتخزين الجوفي للنفط، وفصل الغاز من الزيت، واستخدام الغاز، والتخلص من المياه المالحة وتوحيد استغلال المكمن.

وفيما يتعلق بمباشرة هذه النشاطات، لوزير المالية والنفط أن يخطر المفوض بالعمل بالإجراءات اللازم اتخاذها ويحدد له فترة لتنفيذها، فإذا لم يمتثل المفوض بالعمل لهذا الإخطار أو امتثل ولكن لم يحقق ذلك الأثر المطلوب، يجوز لوزير المالية والنفط أن يصدر أمرا بإيقاف الإنتاج من بئر (المكمن) أو من عدة آبار .

مما سبق نستنتج أن القانون الجديد مس جميع النشاطات المتعلقة بمعالجة النفط وتكريره وتصنيعه وتخزينه ونقله وشحنه والتي تشمل القياسات والمعايرة والتحليلات المختبرة وتقييمها في: (مراقبة البيئة ونقصد بها مراقبة الثروات الطبيعية؛ والتنسيق مع الشركات النفطية العاملة بالدولة لتزويد الإدارة بالمعلومات والبيانات الفنية المتعلقة بالبيئة؛ ومتابعة المشاريع الرأسمالية الخاصة بحماية البيئة من خلال التقارير الدورية والزيارات الميدانية؛ ومراقبة أمن وسلامة المنشآت النفطية؛ والتنسيق مع الشركات النفطية لتزويد المراقبة بالمعلومات والبيانات النفطية المتعلقة بالسلامة ؛ ومتابعة وإعداد التقارير الخاصة بمدى التزام الشركات النفطية بتطبيق المعايير المعتمدة في لوائح المحافظة التي تخص السلامة وذلك عن طريق تفعيل القانون رقم (19) لسنة 1973 ولوائحه التنفيذية بشأن المحافظة على مصادر الثروة النفطية).

– **قانون رقم 10 لسنة 1976**: صدر هذا القانون بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بأيلولة جميع حقوق شركة BP (الكويتية) المحدود وشركة جلف كويت إلى الدولة بحيث تنص مواده (1-2-3) على الآتي: [1]

– يلغي الامتياز الممنوح إلى شركة نفط الكويت المحدود كما تلغى جميع الاتفاقيات والترتيبات المرتبطة بهذا الامتياز.

[1] انظر: – عصمت محمد علي الخياط ، مرجع سبق ذكره، ص.ص69-72. بتصرف.
. المقتبس بتاريخ 2011/05/16، 00:23 -http://www.moo.gov.kw/Default.aspx?pageId=157

– تلغى الاتفاقية المشاركة الموقعة بتاريخ 29 جانفي سنة 1974 بين الحكومة وشركة BP الكويت المحدود وشركة جلف الكويت.

– يلغي القانون رقم 7 لسنة 1967 الخاص بالموافق على اتفاقية تنفيق العوائد بين الحكومة والشركات النفط العاملة في الكويت.

– **قانون رقم 1979/5 الصادر في 1979/1/22**: والخاص بتنظيم مناقصات الشركات النفطية مع الشركة الوطنية الكويتية. التي تشرف عليها إدارة مختصة والتي من مهامها:

– مراقبة شئون المناقصات والعقود، وتختص بالمشاركة في إعداد قائمة (سجل)بالمقاولين والموردين المعتمدين لدى الشركات النفطية وذلك حسب المادة(4)، كما تقوم بتلقي وثائق المناقصات من الشركات النفطية حسب المادة (7).

– مراقبة التفتيش الميداني، وتختص بالبحث ودراسة إجراءات التعاقد بعد الترسية من حيث الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية أو أي جهة تنظيمية مختصة بذلك، وبمراجعة الكشوف الشهرية الخاصة بالعقود وأوامر الشراء التي تتسلمها الإدارة من الشركات النفطية عملا بأحكام المادة (2) من قرار المجلس الأعلى للنفط المشار إليه .

III 2.2.2.2 نتائج نظام استغلال النفط فترة (1961–1974): أدخلت الكويت إثر استقلالها سنة 1961، نفسا جديدا في نظام استغلالها النفطي ألا وهو نظام عقود المشاركة إلى جانب استغلال عقود الامتيازات التقليدية الحديثة، حيث نحاول ما يلي شرح كيفية تطبيق النوع الجديد للعقد.

أولا– مضمون عقد المشاركة الأول: انتهجت الكويت بعد الاستقلال، سياسة جديدة تمكنها من السيطرة والتحكم في ثرواتها، وهي تبني تطبيق نظام عقود المشاركة الذي يعد ثاني عقد منتهج في دولة الكويت خلال هذه المرحلة.[1]

ويعتبر هذا النوع من العقود بمثابة مرحلة متطورة في العلاقات بين الأطراف المتعاقدة ووسيلة للتخلص من عيوب نظام الامتياز التقليدي القديم، الذي كان قد آن الأوان للتخلي عنه في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي سادت آن ذاك. مما دفع الشعوب النامية إلى المطالبة بتأميم هذه الامتيازات. غير أن المسئولين عن رسم السياسة النفطية في البلدان المنتجة للنفط، لم يكون متحمسين لمثل هذا الاتجاه لأسباب وحسابات متعددة سياسية واقتصادية وارتأت الدول أن تتبني مبدأ المشاركة في الامتيازات النفطية بين البلد المنتج وبين الشركات العالمية صاحبة الامتياز التقليدي كبديل أولي عوض تبني سياسة التأميم الكلي.

[1] – عصمت محمد علي الخياط ، مرجع سبق ذكره، ص.ص 121، 125. بتصرف.

تعود جذور مثل هذا النوع من العقود بالكويت إلى سنة 1948 في اتفاقيتها مع شركة امنويل (AMINOIL)[1]. حيث نص ضمن المادة الثالثة من الاتفاق مشاركة الدولة بحصة بلا مقابل تمثل 15% من الأسهم، كذلك نص الاتفاق المعقود بينها وبين الشركة اليابانية على تعهد الشركة بالاحتفاظ للحكومة الكويتية بحصة مقدارها 10% من رأس المال المدفوع عند اكتشاف النفط بكميات تجارية.

إلا أننا نجد من خلال الأمثلة المذكورة، أن المشاركة فيها كانت رمزية ولم يجعل للشريك الوطني ولو كان الدولة إلا شريك نائم ولا يسمح له بممارسة أي دور فعلي في الاستثمار النفطي هذا على اعتبار تنفيذها أصلا.

ثانيا- مضمون عقد المشاركة الثاني: جاء بعدها نظام قانوني جديد، الذي عرف باسم نظام المشاركة بالمناصفة (50/50)، والذي طبق لأول مرة في فنزويلا سنة 1948، أو المشروع المشترك الذي يبرم بين الدولة المانحة للامتياز كطرف وإحدى مؤسساتها الوطنية والمستثمر الأجنبي كطرف آخر، ويحصل بمقتضاه الطرف الأخير على حق امتياز البحث واستغلال الثروات النفطية في مساحة محددة من إقليم الدولة ولمدة زمنية معلومة. ويسمح هذا العقد للدولة المضيفة، بالسيطرة على مصادر ثرواتها الوطنية عن طريق ما تمارسه من رقابة داخلية على المشروع[2]. ويمكننا إيجاز أهم خصائص اتفاقيات المشاركة بالمناصفة فيما يلي:[3]

- تحقيق نصيب اكبر من الأرباح، حيث أصبحت حصة الحكومة من 50% إلى 75% من الأرباح المحققة وذلك وفقا للاتفاق المبرم بين الطرفين.

- ضمان حصة الحكومة (طرفا) حيث أنها لا تتحمل أي مجازفة في مرحلة التنقيب، غير أن لها الحق في المساهمة شريكا في حالة نجاح المشروع والعثور على النفط بكميات تجارية.

- مشاركة الحكومة في توزيع العمليات المتكاملة (إنتاج ، ونقل، وتصفية، وتوزيع) أي السماح لها بان تدخل لأول مرة في مجال التسويق.

- تمثل الحكومة تمثيلا أوسع في مجال الإدارة.

- إتاحة الفرصة للشريك الوطني في المساهمة في إدارة المشروع المشترك إلى جانب الشريك الأجنبي وإمكانية اكتساب الخبرة والتدريب اللازمين للقيام بالاستغلال المباشر في المستقبل.

- التنازل في مواعيد معينة عن أجزاء من مناطق الامتياز.

- التزام الشركات الأجنبية بإنشاء مصاف محلية.

---

[1] - شركة الزيت الأمريكية المستقلة.

[2] - احمد عبد الحميد عشوش وعمر أبوبكر باخشب، مرجع سبق ذكره، ص242. بتصرف.

[3] - عصمت محمد علي الخياط، مرجع سبق ذكره ، ص 123.

إلا أن هذا النوع من الاتفاقيات لديه مجموعة من العيوب نذكرها فيما يلي:

- ملكية الشريك الأجنبي لنصف الامتياز من خلال ملكيته لنصف المشروع المشترك ونصف النفط المستخرج.

- غياب الشريك الوطني من الناحية الفعلية عن عمليات الصناعة النفطية فالشريك الأجنبي هو الذي يقوم بمفرده بعمليات التنقيب والتنفيذ للأعمال اللاحقة للاكتشاف التجاري للمشروع المشترك وعمليات التسويق.

- لم تكن تمثل مشاركة الدولة حتى ذلك الوقت سوى الاستثناء حيث أن الشركات التي قبلت المشاركة بالمناصفة هي الشركات الصغيرة المستقلة بينما ظلت الامتيازات القديمة التي أبرمت بشكل خاص في الثلاثينات على حالها.

- إشارة الواقع إلى عدم صدق الفكرة القائمة على أن نسبة العوائد في هذا النوع من العقود هي 75%، وذلك لان قاعدة المناصفة المعمول بها في نظام الامتياز التقليدي لم تتغير عمليا فالشريك الأجنبي لم يكن يدفع للدولة بموجب هذه الاتفاقيات سوى نسبة 50% من صافي أرباح حصته، في حين تأخذ الدولة المنتجة أرباحها كاملة عن حصتها في رأس المال (النصف).

- إن اتفاقيات النفط المشتركة لا تمثل في الحقيقة إلا تقدم محدود بالقياس إلى الامتياز التقليدي ولا تعدو أن تكون في حقيقة الأمر سوى شكل حديث للامتياز التقليدي.

هذا وقد سارعت دولة الكويت إلى عقد عدة مفاوضات مع ممثلي الشركات الأجنبية العاملة على أراضيها ونجحت في إبرام عقود مشاركة من هذا النوع مع كل من شركة نفط الكويت في جانفي من عام 1974، وشركة الزيت العربية المحدودة (اليابان) في أوت 1974.

III 3.2.2.2 نتائج نظام استغلال النفط فترة (1974-1980): تتمثل نتائج استغلال النفط الكويتي في الفترة (1974-1980)، فيما يلي:

أولا-تأميم النفط: سجلت هذه الفترة، حدثا عظيما في الصناعة النفطية الكويتية، ألا وهو التأميم في 06 ديسمبر 1975، وبذلك بدأت مرحلة تاريخية بالغة الأهمية في الاقتصاد الكويتي عامة وفي نشاط المحروقات خاصة. حيث شرعت الكويت في وقت مبكر من السبعينات مفاوضات لإعادة السيطرة على الصناعة النفطية. وباتفاقيات متبادلة مع شركتي بريتش بتروليوم وشركة نفط الخليج المتشاركتين في ملكية شركة نفط الكويت. وقد ازدادت أسهم الدولة تدريجيا في شركة نفط الكويت إلى أن تم إحكام السيطرة الكاملة عليها. وفي 05 مارس 1975 وقعت الاتفاقية بين دولة الكويت والشركتين الأجنبيتين، تقرر بموجبها حق الكويت في السيطرة الكاملة على مصادرها النفطية، وقد توجت هذه الفترة بولادة نوع جديد من الأنظمة والمتمثلة في عقود المقاولة التي تندرج ضمن عقود المشاركة. [1]

[1] - رضا هلال، **"لعبة البترودولار - الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج"**، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992،ص 55. بتصرف.

ثانيا- تطبيق عقود المقاولة: عقود المقاولة هي عقود يحتفظ فيها للدولة بحق البحث واستغلال النفط، ثم تستعين بشركة أجنبية تسند إليها عمليات الحفر والتنقيب عن النفط باعتبارها مقاول ينوب عن الدولة، ولكنه ليس مقاولا بالمعنى المتعارف عليه وإنما مقاول من نوع خاص لأنه لا يسترد أجره فقط وإنما يصبح له حق ثابت في نسبة الإنتاج النفطي في حالة نجاحه في الاكتشاف (ذلك انه يعتبر من الخواص). ويتحمل المقاول في هذا العقد أعباء التمويل والمخاطرة ولا تلتزم الدولة بدفع أي تعويض له إذا لم يعثر على النفط ومن ثم منح المقاول نسبة من الإنتاج والأرباح طوال فترة التعاقد التي تقدر ما بين 25 إلى 45 سنة. [1]

ثالثا- تعديل هيكل الصناعة النفطية الأول: لقد شهدت الصناعة النفطية بعد التأميمات تعديلا في هيكلها التنظيمي والذي تشرف عليه الجهات الحكومية والممثل في الشكل رقم (3-18).

الشكل رقم (3-18): تعديل الهيكل التنظيمي للصناعة النفطية في الكويت

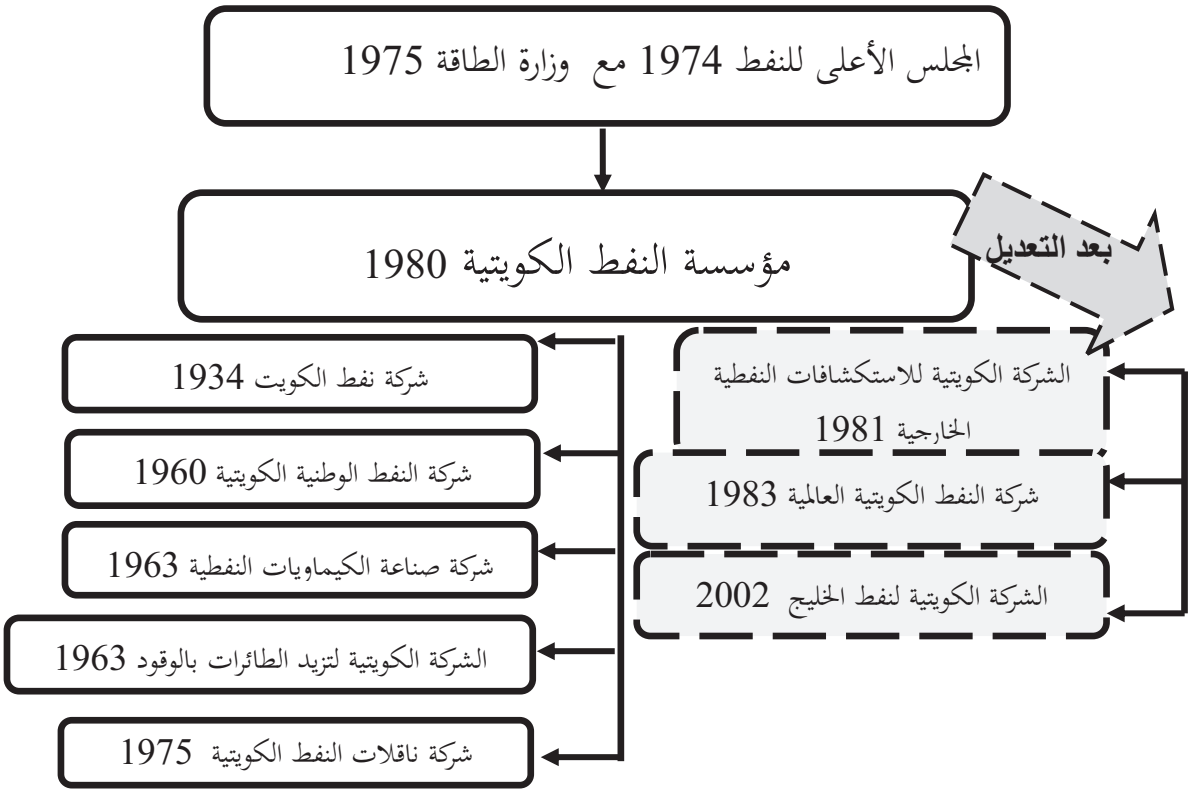

المصدر: بالاعتماد على Mourad PREURE, Op.Cit, PP461-462. بتصرف.

ونقوم بشرح موجز للهيكل التنظيمي للصناعة النفطية في الكويت كالآتي:

---

[1] انظر:

- يسري محمد ابو العلا، مرجع سبق ذكره، ص.ص 597 598. بتصرف

- عبد الستار محمد العلي،" **الطاقة و صناعة النفط و الغاز في أقطار الخليج العربي . الحاضر و المستقبل**"، جامعة الموصل، البصرة، العراق، 1985، ص74-76. بتصرف.

– **المجلس الأعلى للنفط**: تأسس المجلس الأعلى للنفط، بموجب المرسوم المؤرخ في 26 أوت 1974 الصادر من "**الشيخ جابر احمد الصباح**"، نائب أمير الكويت وولي العهد، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزير المواصلات ووزير التخطيط ووزير الدولة لشئون التنمية الإدارية، ووزير الطاقة، ووزير الخارجية، ووزير التجارة والصناعة، ومحافظ بنك الكويت المركزي، وتسعة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة.

ومن مهام المجلس الأعلى للنفط، توليه رسم السياسة العامة، للمحافظة على مصادر الثروة النفطية وحسن استغلالها، وتنمية الصناعات النفطية المرتبطة بها، بهدف ضمان الاستثمار الأفضل لها وتحقيق اكبر عائد منها، والوصول إلى صناعة نفطية وطنية متكاملة، في إطار السياسة المرسومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت. [1]

– **وزارة الطاقة**: تم فصل وزارة النفط عن الوزارة المالية في سنة 1975، وبالتالي أصبحت شؤون الثروة النفطية بدولة الكويت تابعة لوزارة الطاقة (النفط). حيث تتلخص الأهداف الرئيسية لوزارة الطاقة (النفط)، في النقاط التالية:[2]

– اقتراح السياسة العامة لقطاع النفط والغاز بمعايير وأسس متوازنة للمحافظة على الثروة النفطية وتطويرها والاستغلال الأمثل للموارد لتنمية إيرادات الدولة وزيادة دخلها وذلك على أساس إنشاء قاعدة بيانات نفطية من خلال، توفير المعلومات بصفة دورية؛ المحافظة على مصادر الثروة النفطية، ومن خلال تفعيل القانون رقم 19 لسنة 1973 الخاص بالمحافظة على مصادر الثروة بدولة الكويت؛ وكذلك المحافظة على حقوق الدولة لثرواتها النفطية في المناطق الحدودية؛ تطوير المصادر النفطية وتنمية الاحتياطات، وذلك عن طريق اختيار الأساليب المناسبة، لتطوير مصادر الثروة النفطية ومحاولة زيادة القدرات الإنتاجية للحقول القائمة والاهتمام بالحقول الحدودية واستكشاف المناطق الجديدة للنفط والغاز؛ استغلال الموارد بما يكفل تنمية الإيرادات وزيادة الدخل القومي وذلك عن طريق وضع الخطط المناسبة، لزيادة القدرة الإنتاجية للحقول وتقليل التكلفة في الصناعة النفطية والاستغلال الأمثل للغاز الطبيعي.

– المحافظة على مستوى النفط الخام الكويتي، بما يفي بالالتزامات المالية للدولة وخطط التنمية.

– إبراز المكانة الدولية لدولة الكويت وتعزيز دورها في المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المتعلقة بالمجال النفطي كالأوبك، والأوابك، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ومنظمات هيئة الأمم المتحدة في مجال النفط والطاقة.

---

[1] http://www.moo.gov.kw/facts/ar/index.asp?More=yes&NewsID=33&mode=0&day=4&page=1، مقتبس بتاريخ 2011/05/8، 19:40

[2] Idem.

– تأمين احتياجات السوق المحلي، من المشتقات النفطية والغاز واقتراح سياسات التسعير ووضع سياسة للمخزون الاستراتيجي من المشتقات النفطية لمواجهة الطوارئ.

– مساندة المجلس الأعلى للنفط في المهام التي يتولاها والإشراف على تنفيذ قراراته والقيام بدور الأمين العام للمجلس الأعلى للنفط.

– زيادة الرقابة على خطط وبرامج القطاع النفطي المتمثلة بمؤسسة النفط والشركات التابعة لها وشركات النفط الأجنبية العاملة في البلاد، والمحافظة على حقوق الدولة وتعظيم المردود المالي، وتأمين سلامة العاملين في المنشآت النفطية.

– تطبيق القانون والتشريعات الخاصة بالبيئة والمحافظة عليها من خلال المشاركة الفعالة بأعمال الهيئة العامة للبيئة واعتماد السياسات البيئية العالمية.

– التنسيق مع المؤسسات والهيئات الحكومية والبرلمانية والقطاع الخاص في الشؤون ذات العلاقة بالثروة والصناعة النفطية لتحقيق أهداف وخطط التنمية للدولة.

– العمل على زيادة مساهمة القطاع النفطي في دعم الاقتصاد الوطني وتنشيط القطاع المالي والصناعي والخدمات والمقاولات.

– المساهمة في المؤتمرات المتعلقة بالنفط والطاقة وإنشاء مركز للمعلومات النفطية لتعزيز مركز ومكانة دولة الكويت الدولية.

– **مؤسسة النفط الكويتية**: أنشئت مؤسسة النفط الكويتية طبقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم 6 لسنة 1980 والمعدل بالقانون رقم 54/1982، كمؤسسة حكومية ذات طابع تجاري. يشرف عليها ويرأس مجلس إدارتها وزير الطاقة. وتعتبر المؤسسة من الشركات الرائدة في صناعة النفط والغاز بالعالم وتتضمن أنشطتها الرئيسية، استكشاف وإنتاج وتكرير وتسويق ونقل النفط وصناعة البتروكيماويات.

فخلال أقل من عقدين بعد إنشائها كمؤسسة شاملة لإدارة المصالح النفطية الكويتية، نجحت المؤسسة في ترسيخ وجودها ككيان عالمي حقيقي، يحظى باحترام الحكومات والهيئات التجارية على نطاق عالمي كسفير للصناعة النفطية الكويتية، مما أهل المؤسسة مواجهة التحدياتها والتطور.

تقوم المؤسسة بممارسة نشاطاتها من خلال الشركات التابعة لها بالكامل في دولة الكويت وخارجها وهي (شركة نفط الكويت، وشركة النفط الوطنية الكويتية، وشركة صناعة الكيماويات النفطية، وشركة ناقلات النفط الكويتية، والشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود، والشركة الكويتية للاستكشافات النفطية الخارجية، وشركة

النفط الكويتية العالمية، والشركة الكويتية لنفط الخليج)[1]. وتعمل المؤسسة جاهدة في المضي قدما، بخطط التوسع المطروحة التي تتضمن رفع قدرات الإنتاج.[2]

– **الشركات التابعة لمؤسسة النفط الكويتية:** نوجز شرح مهام هذه الشركات في تحقيق نظام استغلال النفط الجديد في دولة الكويت، كما يلي:

– **شركة نفط الكويت:** تأسست شركة نفط الكويت في سنة 1934 بواسطة شركة النفط الانجليزية الفارسية BP التي تسمى الآن بشركة النفط البريطانية وشركة نفط الخليج، وتتمحور المهام الأساسية لهذه الشركة في البحث والتنقيب، الإنتاج والتصدير.

باشرت شركة نفط الكويت أول مهامها في التنقيب، بتاريخ 30 ديسمبر من سنة 1946، ثم أممت جزئيا في سنة 1974، وذلك بعد مصادقة مجلس الأمة الكويتي، حيث أصبحت الحكومة الكويتية تمتلك 60% من أسهم الشركة على أن تبقى 40% موزعة بالتساوي بين شركة النفط البريطانية وشركة "**غالف**". وفي سنة 1975 تملكت الحكومة الكويتية كامل أصول الشركة لتصبح بعدها تابعة لمؤسسة النفط الكويتية عندإعادة إنشائها في سنة 1980.[3]

– **شركة ناقلات النفط الكويتية:** تأسست الشركة في سنة 1957 كشركة خاصة لنقل النفط ومنتجاته إلى الأسواق العالمية، وكان النقل البحري في ذلك الوقت، مصدرا رئيسيا للدخل في الكويت قبل أن يصبح النفط الدعامة الرئيسية للاقتصاد.

ومنذ إنشاؤها، عمدت الشركة إلى توسيع وتنويع أسطولها، الذي بات يضم 19 ناقلة منتجات نفطية و6 ناقلات نفط خام و 6 ناقلات غاز مسال ومركبين لوقود السفن وزورقي قطر. كما قامت الشركة في سنة 1959، بتأسيس فرع الوكالة البحرية، التابع للشركة لتقديم خدماته لناقلات النفط الأجنبية التي تؤمن موانئ الكويت البحرية.

تواصل شركة ناقلات النفط الكويتية رعايتها للبعثات الدراسية البحرية والدورات التدريبية الداخلية والخارجية، في علم الملاحة والهندسة البحرية وذلك للمحافظة على مستواها العالي في مجال خدمات أسطول الناقلات والكفاءة الرفيعة التي تتمتع بها قواها العاملة ولاسيما الكادر الكويتي الذي يشكل نواة للنخبة الكويتية.

---

[1] انظر الفصل الثاني والخاص بالشركات النفطية الوطنية للكويت، ص.ص92-97.

[2] http://www.kockw.com/kocarabic/Pages/WWKAboutKOC.aspx2011/05/8 ، مقتبس بتاريخ 18:45.

[3]- Mourad PREURE, Op.Cit, P 465, texte adapté.

حصلت شركة ناقلات النفط الكويتية في سنة 1960 على حق الامتياز المحلي، لتعبئة وتسويق وتوزيع اسطوانات الغاز النفطي المسال. أما في سنة 1962 افتتحت الشركة أول مركز لها لتعبئة وتوزيع اسطوانات الغاز النفطي محليا في منطقة الشويخ.[1]

– **شركة النفط الوطنية الكويتية**: تأسست شركة النفط الوطنية الكويتية في أكتوبر من سنة 1960، بالمشاركة بين القطاع العام والخاص. وأصبحت هذه الشركة ذات ملكية كاملة للدولة في سنة 1975. وهي أول شركة وطنية تعمل في الصناعة النفطية بالمنطقة. وتتمحور المهمة الأساسية لهذه الشركة، في تكرير النفط وذلك من خلال مصافيها الثلاث (الشعيبة، وميناء عبد الله، وميناء الأحمدي)، كما تقوم الشركة بتسويق المنتجات النفطية المكررة في السوق المحلية والعالمية. ومن بين أهم الأهداف التي تسعى هذه الشركة لتحقيقها نجد:[2]

- بناء وإدارة وتشغيل منشأة ومرافق تكرير متطورة.
- العمل على تحقيق التكامل بين المصافي (الشعيبة، وميناء عبد الله، وميناء الأحمدي) وتشغيلها كمجمع تكرير واحد.
- تامين كافة احتياجات السوق المحلية من الوقود والمنتجات النفطية.
- توسيع منافذ التسويق محليا وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.
- تحقيق مردود اقتصادي جيد من صناعة التكرير الوطنية.
- المساهمة في تنويع مصادر الدخل للبلاد وذلك بتصنيع المنتجات النفطية والغاز المسال لتخدم أغراض التصدير إلى السوق العالمية.
- خلق فرص عمل جديدة للكويتيين، والعمل على تطوير القوى العاملة الوطنية وحماية البيئة من التلوث.

- **شركة صناعة الكيماويات النفطية**: تأسست الشركة بموجب المرسوم الأميري الصادر في 23 جويلية سنة 1963، لإقامة صناعة تأخذ بأساليب التطوير التكنولوجي المستمر، لإنتاج الامونيا والأسمدة النيتروجينية المختلفة التي تعتمد على النفط.

تمتلك الشركة أربعة مصانع لإنتاج الامونيا السائلة، يعمل اثنان منهما بإحصائيات سنة 1997 بطاقة سنوية إجمالية قدرها 594000 طن متري وثلاثة مصانع لإنتاج اليوريا، بطاقة سنوية إجمالية قدرها 792000طن متري، كما أقامت الشركة في سنة 1997 مصنعا للبولي ابروبيلين بطاقة إنتاجية قدرها 100000 طن سنويا، وهي مادة تستخدم في عدة صناعات مثل الحبال والأسلاك البلاستيكية وورق التغليف والقوالب البلاستيكية المستخدمة في صناعة السيارات.

---

[1] http://www.moo.gov.kw/facts/ar/index.asp?More=yes&NewsID=15&mode=0&day=1&page=318:50 ، 2011/05/7 المقتبس بتاريخ . ،

[2] – Idem.

وقد أسست شركة صناعة الكيماويات النفطية وشركة **"يونيون كارباید"** الأمريكية وشركة بوبين للبتروكيماويات مشروع وصلت تكاليفه 2 مليارين دولار وبدأ التشغيل فيه سنة 1997.

لم تكتف الكويت من خلال شركة صناعة الكيماويات النفطية بترسيخ أقدامها في صناعة الامونيال والأسمدة الكيماوية محليا، بل انطلقت في مناطق جغرافية متنوع تتيح للشركة تزويد أسواقها بمنتجات متنوعة.

وتم تأسيس شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (GPI) في دولة البحرين سنة 1997، كشركة مساهمة بحصص متساوية، بين حكومات البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية لإنتاج مواد بتروكيماوية تعتمد على الغاز الطبيعي. وتقوم شركة صناعة الكيماويات النفطية من سنة 2010 بتسويق الأمونيال والأسمدة لأكثر من خمسين بلدا.

– **الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود:** تأسست الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود **"كافكو"** سنة 1963، وقدرت حصة شركة النفط الوطنية الكويتية بـ 51% من أسهم كافكو، بينما حصة شركة النفط البريطانية المحدود(BP) بـ 49% من هذه الأسهم. وفي سنة1973 أصبحت **"كافكو"** مملوكة بالكامل لشركة النفط الوطنية الكويتية، ومن ثم أصبحت **"كافكو"** إحدى شركات مؤسسة النفط الكويتية.

تستخدم شركة **"كافكو"** أحدث النظم العالمية، في مجال تزويد الطائرات بالوقود حيث يتم تزويد الطائرات بمطار الكويت الدولي عن طريق الجهاز الحاسب، الذي يضخ الوقود في أنابيب تحت الأرض تربط بين خزانات الوقود بالمستودع وبين نقاط تزويد موزعة لتغطي ساحات المطار ومنطقة الشحن بالكامل. ويبلغ عدد الطائرات التي تقوم شركة **"كافكو"** بتزويدها بالوقود إلى حوالي 1500 طائرة شهريا في مطار الكويت الدولي. [1]

III 3.2.2 نظام استغلال النفط ونتائجه فترة (1980 إلى 2010): بعد تغير السياسة النفطية الكويتية من السياسة الموجهة من قبل الشركات النفطية العالمية إلى سياسة مستقلة، جاء دور التحكم في الصناعة النفطية بشكل يضمن الاستفادة من الثروة النفطية واستغلالها بأسلوب امثل، ورغم مرور فترة التسعينات بظروف صعبة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي (الغزو العراقي للكويت)، إلا أن دولة الكويت استطاعت النهوض من جديد لإعادة استغلال مواردها الطاقوية فيما يخدم مصالحها وما يدفعها إلى الأمام.

[1] - voir : -www.oapecorg.org/aeconf_papers/eightconf/Kuwait.doc 20:56 ،2011/50/7 المقتبس بتاريخ

-Revue Tiers Monde, « **Formes et Mutations des Economies Rentières au Moyen-Orient »,** Op.Cit, 2000, texte adapté.

III 1.3.2.2 مضمون نظام استغلال النفط فترة (1980 إلى 2010): شهد نظام استغلال نفط الكويت عدة تغيرات وتعديلات البارزة في الإطار القانوني للصناعة النفطية وكذا في مختلف مراحل نشاط الصناعة النفطية من المنبع إلى المصب، ونحاول التعرف عليها من خلال النقاط التالية.

أولا- الإطار القانوني: تميزت هذه الفترة بإصدار قانون خاص بالصناعة النفطية تحت رقم 56 والصادر في سنة 1996، الذي يهدف لتوضيح إجراءات منح رخص الصناعة النفطية، ولمن تقدم هذه الرخص. ونحاول فيما يلي توضيح أهم الإجراءات من خلال ما ورد في المواد رقم (4 و5)، والخاصة بكيفية منح هذه التراخيص كما يلي:[1]

- تمنح التراخيص الصناعية لمشاريع الصناعات النوعية التي تثبت جدواها، أو التي تقررها الجهات المختصة في القطاع النفطي.

- لا يجوز إقامة أي منشأة أو حرفة صناعية جديدة أو إحداث أي إجراء على القائم منها سواء بتطويرها أو إدخال تعديلات على سعتها أو حجمها أو تغيير إنتاجها كما أو نوعا أو دمجا في مشروع آخر أو تجزئتها لأكثر من مشروع أو تغيير موقعها، إلا بترخيص في ذلك من الهيئة العامة للصناعة. أما بالنسبة للمنشآت المشتغلة بالصناعات النفطية المملوكة بالكامل للدولة فيكون منح تراخيصها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير النفط.

ثانيا- وضعية نظام استغلال النفط فترة (1980-2010): لقد انتهجت دولة الكويت سياسة مشابهة نوعا ما الى سياسة فنزويلا في ممارسة نشاطات الصناعة النفطية، فقد عملت على استثمار شركاتها النفطية في الخارج ابتداء من حقبة الثمانينات في كل من مرحلة المنبع والمصب. وعملت الشركة النفطية الكويتية وفق شركة التملك الوطنية[2] ، تشرف عليها الشركة الكويتية KPC عبر سلسلة من الشركات التابعة لها. [3]

- مرحلة المنبع: إن سياسة عقود الاشتراك التي انتهجتها الكويت قبل سنة 1980، سمحت بتقوية شركاتها النفطية التي عملت على البحث على تراخيص التنقيب خارج وطنها، حيث قامت الشركة الكويتية العالمية النفطية للاستكشافات (KUFPEC)[4] ممارسة نشاطات البحث والاستكشاف عبر مختلف العالم عدا بريطانيا والولايات الأمريكية المتحدة.

---

[1] - عصمت محمد علي الخياط ،مرجع سبق ذكره، ص 125. بتصرف.

[2] Holding : هي مجموعة من الشركات النفطية الوطنية الكويتية التابعة لشركة الأم KPC .

[3] Mourad PREURE, , Op.Cit, PP 466-467, texte adapté.

[4] **KUFPEC** : Kuwait Foreign Petroleum Exploration Company (KUFPEC).

– **مرحلة المصب**: سيطرت على هذه المرحلة شركتان أساسيتان وهما، شركة النفط الوطنية الكويتية (KNPC)، والتي تعمل على تسير نشاطات المصب داخل الوطن من شبكة النقل، وشبكة التوزيع، والصناعة البتروكيماوية، والتكرير، إلا أنه في سنة 1989، شهدت الشركة (KNPC) تعديلا في المهام، حيث وكلت لها مهمة التكرير الوطني فقط وترك مهمة شبكة التوزيع الوطني والدولي إلى الشركة العالمية الكويتية (KPI).

III 2.3.2.2 نتائج نظام استغلال النفط فترة (1980 إلى 2010): نجم عن التغيرات والتعديلات القانونية في هذه الفترة بتعديل هيكل الصناعة النفطية الكويتية وتعزيز عقود واتفاقيات جديدة مع الشركاء الأجانب التي من شأنها تخدم مصلحة الاقتصاد الكويتي بالدرجة الأولى.

أولا-تعديل هيكل الصناعة النفطية: حيث أنشأت شركات جديدة، أضيفت إلى هيكل الصناعة النفطية الكويتية والموضح سابقا في الشكل رقم (3-17) وهي: (الشركة الكويتية للاستكشافات النفطية الخارجية، شركة النفط الكويتية العالمية والشركة الكويتية لنفط الخليج) وتعمل هذه الشركات إلى جانب الشركات السالفة الذكر على تفعيل نشاطات صناعة النفط الكويتي في الساحة الوطنية والدولية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة لدولة الكويت. ونلخص مهام الشركات الجديدة فيما يلي:

– **الشركة الكويتية لاستكشافات النفطية** (KUFPEC) : تأسست في سنة 1981، وهي تنفرد في منطقة الخليج العربي بأنها الشركة الوحيدة التي تقوم بعمليات متكاملة، تشمل التنقيب والتطوير والإنتاج في مناطق تغطية توزع حاليا في سبعة دول تشمل: استراليا، والصين، وإندونيسيا، وباكستان، والسودان، وتونس واليمن.

وتقتضي استراتيجية الشركة بتوسيع نطاق أنشطتها في الصناعة النفطية في جميع أنحاء العالم، وذلك انطلاقا من تبني سياسة استثمارية، تتسم بالمرونة والتنوع وتدعمها خبرة تقنية عالمية تشكل ضمانة أكيدة لتحقيق ربحية طويلة الأمد.

وخلال الثمانينات أصبحت الشركة الكويتية للاستكشافات النفطية الخارجية شركة تقوم بالتشغيل لحسابها الخاص، بعد امتلاكها لحقوق التشغيل في حقول شمال وجنوب القيروان في تونس واكتشاف النفط في مصر، وكذلك الغاز في الصين. وفي سنة 1989 حققت الشركة أول اكتشاف نفطي تجاري لها في حقل سيدي الكيلاني في تونس وكان هذا أول مشروع استكشافي وتطويري وإنتاجي متكامل للشركة. [1]

[1] http://www.moo.gov.kw/facts/ar/index.asp?More=yes&NewsID=15&mode=0&day=1&page=3 ،2011/05/7 ، 18:50

– **شركة النفط الكويتية العالمية** : تأسست شركة النفط الكويتية العالمية في سنة 1983، حيث تولت هذه الشركة مهام تسويق المنتجات النفطية عالميا، بالإضافة إلى الإشراف على برامج التكرير المتنوعة والتي تعتبر ذات ضمان وربحية طويلة الأجل. وترتكز إستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، على مبادئ الشركة الملتزمة بخدمة العمل والبيئة والمجتمع، بإخلاص وتطوير وتنمية قدرات قوتها العاملة والالتزام بأعلى مستويات الإدارة والتشغيل والسلامة.

أما إستراتيجيتها التسويقية فأنها ترتكز على التجديد والابتكار وجودة المنتجات. وفي هذا الإطار وفرت الشركة أول وقود خال من الرصاص في أوروبا، كما أقامت أول شبكة لمبيعات الديزل عبر الحدود والمسافات الطويلة للشاحنات.

وفي أوائل الثمانينات سارعت شركة النفط الكويتية العالمية، إلى استغلال الفرص لإجراء المزيد من عمليات الشراء والتملك أهمها شراء استثمارات (Gulf Oil) في هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وتزايدت عمليات الشراء أكثر في التسعينات في استهلاك الشركة لأصول بريتش بتروليوم في اكسبورغ سنة 1994. وفي سنة1996 دخلت الشركة في مشروع مشترك بالمناصفة مع AgipperOil لتشغيل مصفاة التكرير في ميلانو في إيطاليا. وفي سنة 1998 تملكQ8[1] وهو شعار الذي تتخذه الشركة شعار لها لأصول بريتش بتروليوم في بلجيكا.

وفي سنة 1999 أضافت الشركة أصول Abal البلجيكية إلى محفظتها، تقوم شركة النفط الكويتية العالمية بتسويق أكثر من 290000 برميل يوميا في عشرة دول أوروبية وكذا تايلاند. كما يعمل لديها موظفون أكثر من ثلاثين جنسية مختلفة، تشمل أصولها مصفاة لتكرير النفط في هولندا و50% من المشروع المشترك في مصفاة ميلانو بإيطاليا، ومختبر للبحوث والتطوير وخمسة معامل لمزج الزيوت وما يقارب من خمسة آلاف محطة بيع وقود. [2]

– **الشركة الكويتية نفط الخليج**: تأسست الشركة الوطنية لنفط الخليج في 10 فبراير 2002، لتتولى إدارة حصة الكويت من الثروات الطبيعية المقسومة بين المملكة العربية السعودية والكويت. وقد باشرت هذه الشركة عملها في هذا الخصوص في 5 جانفي 2003، ليشمل نطاق عملها عمليات الاستكشاف والإنتاج وتطوير النفط والغاز، كما تقوم بعمليات النقل والتصدير والتخزين. [3]

[1] – شعار الشركة االنفط الكويتية العالمية التي تمارس نشاطها في عدة دول أوروبية أهمها: (ايطاليا، ألمانيا، السويد،الدنمارك، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ).

[2]- www.oapecorg.org/aeconf_papers/eightconf/Kuwait.doc date le 07/05/2011 à 20:56 .

[3]- Idem.

ثانيا- الاتفاقيات والعقود المبرمة (1980-2010): تعززت هذه الفترة بفتح أكثر مجال للاستثمار في نشاطات الصناعة النفطية الكويتية، وفق عقود جديدة ترتكز إجراءاتها على المنافسة الشفافة. ونذكر أهم ما جاء في هذه التعديلات ما يلي:

- عقود المقاولة في مؤسسة النفط الكويتية: سبق و أن أشرنا أن تاريخ ظهور عقود المقاولة في الكويت، يعود إلى سنة 1979، وفقا للائحة التي جاءت تطبيقا لقرار المجلس الأعلى للنفط رقم (5) لسنة 1979، إلا أنه شهد عدت تعديلات، الأول بالقرار رقم 01 في سنة 1997، والثاني القرار رقم 01 في سنة 2005. حيث نصت المادة 40 من اللائحة المالية، أن إجراءات عقود المقاولة في مؤسسة النفط الكويتية تكون بالشكل التالي: [1]

- تقدم عقود المقاولات عن طريق لجنة تشرف على عمليات الشراء والتكليف بتقديم الخدمات ومقاولات الأعمال للمؤسسة والشركات وتتشكل هذه اللجنة، وفق المادة الرابعة من اللائحة، من سبعة أعضاء، وهم كالأتي: مؤسسة النفط الكويتية (رئيسا)؛ ومؤسسة النفط الكويتية (نائبا للرئيس)؛ وشركة النفط الوطنية الكويتية (عضوا)؛ وشركة نفط الكويت (عضوا)؛ وشركة صناعة الكيماويات النفطية (عضوا)؛ وشركة ناقلات النفط الكويتية (عضوا)؛ ووزارة الطاقة (النفط) (عضوا).

- تعرف هذه اللائحة المناقص أو مقدم العطاء المناقش من طرف اللجنة: على انه الشريك والوكيل والعميل والموظف وعضو مجلس الإدارة في شركة أو مؤسسة يحتمل تقدمها بعطاء بأية صورة مما يعرض على اللجنة.

- الشروط التي يجب توفرها في أعضاء اللجنة: وهي جملة من الشروط ؛ أن يكون لكل ممثل من ممثلي الجهات المشار إليها أعلاه عدا مؤسسة النفط الكويتية عضو بديل يحل محله عند غيابه، يعين أعضاء اللجنة الأصليين والبدلاء، عن طريق الرئيس التنفيذي للمؤسسة بالاتفاق مع رؤساء مجالس إدارة الشركات المذكورة ووكيل وزارة الطاقة (النفط)، وتتخذ قرارات وتوصيات اللجنة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس، تجتمع هذه اللجنة مرة واحدة أسبوعيا أثناء ساعات العمل الرسمية بمقر اللجنة، ويجوز أن يشمل الاجتماع الواحد أكثر من جلسة كما يجوز عقد اجتماعات استثنائية إضافية أو عقد اجتماع خارج المقر بناء على دعوة من رئيس اللجنة أو نائبه في حالة غياب الرئيس عندما تنشئ ضرورة لذلك.

- يوضح المخطط التالي الخطوات المتبعة عندما تكون هناك مناقصة مطروحة من طرف مؤسسة النفط الكويتية والمعمول بها من سنة 1997 إلى يومنا الحالي من سنة 2010.

[1] -http://www.e.gov.kw/Documents/Arabic/Forms/KPC-pdf,20:19 ،2011/04/25 المقتبس بتاريخ .

الشكل رقم (3-19): خطوات عقد مناقصة في مؤسسة النفط الكويتية

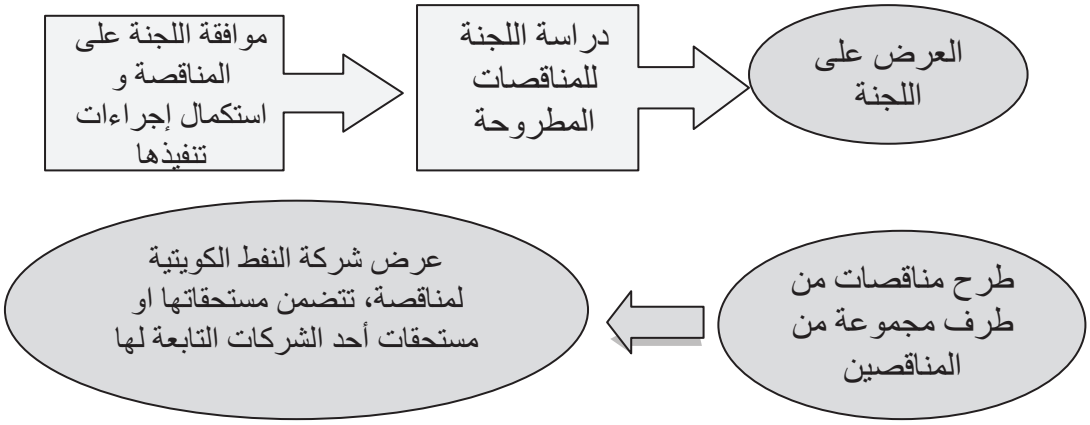

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة.

– **عقود المقاولة مع الشركات النفطية التابعة لمؤسسة النفط الكويتية (المناقصات الداخلية)**: ووفقا لأحكام لائحة المنظمة لمناقصات الشركات النفطية التابعة لمؤسسة النفط الكويتية والتي يلتزم من خلالها القائمون بتنفيذ أعمال الشراء والعقود بكافة القوانين واللوائح والقرارات السارية المطبقة على تلك الأعمال في الشركة، بما في ذلك من اعتبار أموال الشركة أموال عامة في حكم القانون رقم1 لسنة 1993 بشان حماية الأموال العامة. [1]

– **التعريفات الخاصة بالصناعة النفطية**: ويعمل من خلال هذه اللائحة بالتعريفات التالية:

– **المناقصة**: الشراء أو التكليف بخدمات أو دراسات استشارية أو إسناد الأعمال عن طريق الدعوة إلى الاشتراك بإحدى طرق النشر وفقا للشروط والمواصفات والإجراءات التي تقررها الشركة وتكون المناقصة إما عامة أو محدودة.

– **الممارسة**: الشراء أو التكليف بخدمات أو إسناد أعمال عن طريق الدعوة إلى الاشتراك بإحدى طرق النشر وفقا للشروط والمواصفات والإجراءات التي تقررها الشركة، على أن يتضمن ذلك التفاوض مع الموردين/ المقاولين بغية تعديل الأسعار أو المواصفات الفنية أو التنازل عنه أو تعديل التحفظات المصاحبة للعطاء وتكون الممارسة إما عامة أو محدودة.

– **تعاقد مباشر**: يقصد به الشراء أو التكليف بخدمات أو أعمال من مورد أو مقاول واحد مباشرة دون اللجوء إلى المناقصة أو الممارسة لأكثر من متقدم بعطاء، ويشمل ذلك التعاقد مع مصدر وحيد لدى الشركة على انه المصنع أو المقاول الوحيد للمواد أو الخدمات المطلوبة.

– **لجنة المؤسسة**: هي اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة النفط الكويتية وشركاتها النفطية.

---

[1] -http://www.e.gov.kw/Documents/Arabic/Forms/KPC-، وزارة النفط الكويتية، إدارة الإعلام النفطي و العلاقات العامة. بتصرف. المقتبس بتاريخ 2011/04/25، 20:19.

- **لجنة المناقصات المركزية**: هي اللجنة المشكلة بمقتضى القانون رقم 37 لسنة 1964.

- **الشركة**: إحدى الشركات التابعة لمؤسسة النفط الكويتية والتي تسري عليها هذه اللائحة.

-**الجهة المختصة**: هي الجهة المعنية بالعقود والمشتريات داخل الشركة التي يوكل لها مهام طرح المناقصات واستدراج العروض، وغير ذلك من الواجبات ذات الصلة.

-**الجهة الطالبة**: هي الجهة التي تقوم بطلب المواد أو الخدمات أو الأعمال داخل الشركة.

- **اللجنة المناقشة لمناقصات الشركات التابعة لمؤسسة النفط الكويتية**: تشكل لجنة المناقصات داخل الشركات التابعة لمؤسسة النفط الكويتية بقرار يصدره رئيس مجلس إدارة الشركة تسمى (لجنة المناقصات الداخلية للشركة)، والمتضمنة سبعة أعضاء هم مساعد تنفيذي للعضو المنتدب رئيسا ونائب للرئيس وخمسة أعضاء آخرين يتم اختيارهم في الأغلب من مديري الإدارات الممثلين لأنشطة الشركة المختلفة، ويتضمن كذلك قرار التشكيل تعيين عضو بديل عضو أصيل في لجنة الشركة يحل محله عند غيابه ويجوز ضم عناصر من خارج الشركة.

ويكون للجنة أمين سري أو أكثر من غير الأعضاء يعينه رئيس مجلس إدارة الشركة، يكون مسئولا عن التسجيل والقيد لكافة الإجراءات التي تقوم بها اللجنة وكذلك حفظ ملفاتها ومستنداتها وأية اختصاصات أخرى توكل إليه من قبل اللجنة.

- **الشروط التي يجب توفرها في المناقص المتقدم لإحدى الشركات التابعة لمؤسسة النفط الكويتية**: وهي:

- أن يكون شخصا قانونيا تاجرا فردا أو شركة، يكون له مستوفيات لنسبة العمالة الكويتية المقررة في موعد تقديم العطاء وذلك بالنسبة للشركات والمؤسسات المحلية والوكلاء المعتمدين للشركات الأجنبية في حال إتمام هذه الأعمال داخل دولة الكويت.

- يسمح لشركة أو مؤسسة أجنبية أن تتقدم بعطاء في المناقصة شريطة أن تكون مسجلة في غرفة تجارة وصناعة البلد الذي ينتمي إليه وتقوم بالأعمال المطلوبة، وفي جميع الأحوال فانه على مقدم العطاء أن يبين في عطائه عنوانه، وتعتبر جميع المراسلات والإخطارات التي توجه إليه على ذلك العنوان بمثابة إعلان صحيح وعليه أن يخطر الشركة بأي تغيير، ويتم التنويه بذلك في وثائق نفطية.

- لا يجوز لشخص قانوني أو مجموعة من الأشخاص القانونيين أن يتقدم بمناقصة بأكثر من عطاء ما عدى العروض البديلة، ويمكن لعدة أشخاص أن يتقدموا بعطاء مشترك في حالة المناقصات عالية القيمة.

– لا يجوز أن يكون المناقص عضوا في مجلس إدارة الشركة أو لجنة الشركة ولا من العاملين في الشركة. ويمكن لنا تبيان أهم الخطوات المتبعة في إرساء مناقصة جيدة وفقا للشكل الآتي:

الشكل رقم (3–20): إجراءات قبول المناقصة من طرف شركة النفط الكويتية

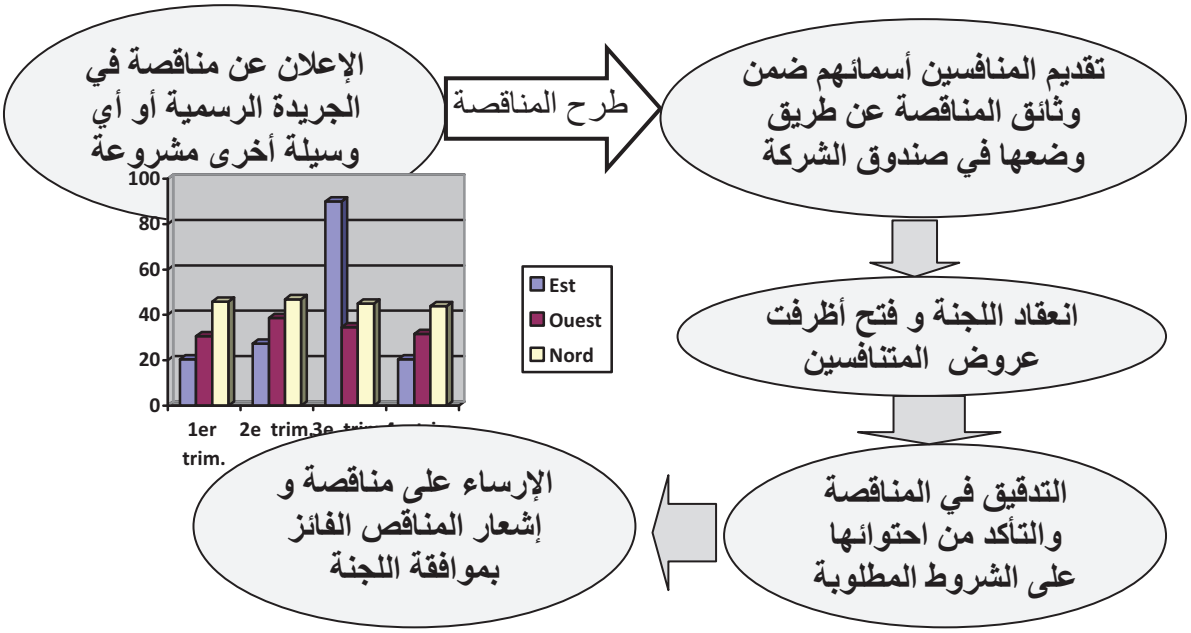

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة.

III 3.3.2.2 أهم الحقول المكتشفة والموانئ النفطية الكويتية منذ أول الاكتشاف إلى 2010: يتوفر نظام استغلال نفط الكويت منذ نشأته في الأراضي الكويتية إلى غاية سنة 2010 على عدة حقول نفطية والمدعمة بالموانئ ذات الأهمية العالمية.

أولا– أهم الحقول النفطية: تقوم الشركات النفطية العالمية والشركات النفطية الوطنية، بممارسة نشاطاتها الإنتاجية للصناعة النفطية في أراضي دولة الكويت، والمنطقة المقسومة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بجزأيها البري والبحري، حيث تحتوي أراضي دولة الكويت على العديد من حقول النفط وفيما يلي أهم الحقول والمكامن النفطية بها:[1]

– مكامن حقول نفط منطقة جنوب شرق الكويت: تتضمن هذه المنطقة على حقل برقان الكبير الذي أكتشف سنة 1938م، المكون من ثلاثة حقول (البرقان، الأحمدي، المقوع) ومن أهم مكامن هذه الحقول (الوارة، والمناقيش السرئي، والبرقان، والزبير، والنجمة/السارجلو–المارات).

[1] - وزارة النفط الكويتية، إدارة الإعلام النفطي و العلاقات العامة. ، http://www.e.gov.kw/Documents/Arabic/Forms/KPC- بتصرف. المقتبس بتاريخ 2011/04/25، 20:19

– **مكامن حقول نفط منطقة جنوب شرق الكويت:** تتضمن منطقة شمال الكويت على حقول الروضتين التي اكتشفت في سنة 1955م، والصابرية والعبدلي(1984) والرتقة ومطربة وأهم مكامن هذه الحقول (فارس السفلي، والزبير، وحجر الرطاوي الجيري).

– **مكامن حقول نفط منطقة غرب الكويت:** تتضمن هذه المنطقة حقول المناقيش الذي أكتشف في سنة 1959، وأم قدير والعبدلية وكراع المرو(1984)، وأهم مكامن هذه الحقول (مشرف، التيارات).

– **المنطقة البرية المقسومة المشتركة بين الكويت والسعودية:** تتولى القيام بعمليات الإنتاج والتطوير في هذه المنطقة كل من شركة نفط الكويت ممثلة عن الجانب الكويتي وشركة تكساكو العربية السعودية ممثلة عن الجانب السعودي. وتدير العمليات الحقلية في المنطقة (العمليات المشتركة بالوفرة)، وفيما يلي أهم الحقول المشتركة في هذه المنطقة:

- **حقل الوفرة:** ويتضمن مكامن الأيوسين، البرقان.
- **حقول جنوب الفوارس:** ويتضمن مكمن حجر الرطاوي الجيري.
- **حقل جنوب أم قدير:** ويتضمن مكامن التيارات.
- **حقل الحما:** ويتضمن مكمن المارات.

– **المنطقة المغمورة المقسومة المشتركة بين الكويت والسعودية:** تتولى القيام بعمليات الإنتاج والتطوير في هذه المنطقة كل من الشركة الكويتية لنفط الخليج ممثلة عن الجانب الكويتي وشركة أرامكو لأعمال الخليج ممثلة عن الجانب السعودي، وتدير العمليات الحقلية في المنطقة (العمليات المشتركة بالخفجي) وفيما يلي أهم الحقول في هذه المنطقة:

- **حقل الخفجي:** يقع هذا الحقل في أقصى جنوب المنطقة المغمورة المقسومة ويحتوي هذا الحقل على عدة مكامن تتميز بخواص صخرية جيدة وهي مكامن الوارة ورمال البحرين الأولى والثانية بتكوين برقان ومكمن رمال الزبير ومكامن الحجر الجيري (A) وحجر الجيري (B) وحجر الرطاوي الجيري؛
- **حقل الحوت:** يقع شمال حقل الخفجي ويضم هذا الحقل عدة مكامن جيرية (A-U-UB حجر الرطاوي الجيري)؛
- **حقل الدرة:** يقع شمال حقل الحوت ويضم هذا الحقل ثلاثة مكامن جيرية تحتوي على النفط والغاز (B-A – حجر الرطاوي الجيري)؛
- **حقل اللؤلؤ:** يقع في الطرف الجنوبي للمنطقة المغمورة المقسومة وإلى الشرق من حقل الخفجي وهو مازال في طور الاستكشاف علما بأنه قد تم العثور على النفط في مكمن حجر الرطاوي الجيري.

ثانيا– أهم الموانئ بالكويت: تتوفر الكويت على موانئ عديد أهمها ثلاثة: [1]

– **ميناء الشويخ**: ميناء تجاري كويتي يقع غرب مدينة الكويت على ساحل الشويخ، يعد ميناء الشويخ الميناء التجاري الرئيسي للكويت وأحد أقدم الموانئ الكويتية، تبلغ مساحة الميناء نحو 4.4 ملايين متر مربع، فيما تبلغ مساحة الحوض المائي قرابة 1.2 مليون متر مربع.

– **ميناء الدوحة**: أسس سنة 1978 ويقع في منطقة الدوحة وهو أصغر الموانئ الكويتية الثلاث ويبلغ عمق الميناء حوالي 4.3 أمتار.

– **ميناء شعيبة**: يقع في محافظة الأحمدي تديره مؤسسة الموانئ الكويتية، ويبعد الميناء حوالي 45 كيلو مترا جنوب مدينة الكويت.

ثالثا– أهم مصافي التكرير في الكويت: ترتكز مصافي تكرير الكويت في موانئ التصدير وقد سبق وأن أشرنا إلى هذه الموانئ. حيث تسمح بتيسير مرحلة التصدير والتسويق الخارجي، ومن ثم تتواجد أهم مصافي التكرير في نفس موقع الموانئ، و على هذا الأساس تأخذ عادة نفس التسمية، نفصلها كأتي:

– **مصفاة ميناء الأحمدي**: تم بناءها في سنة 1949 بطاقة إنتاجية لم تتجاوز 25 ألف برميل باليوم من اجل تلبية احتياجات السوق المحلي الكويتي من الجازولين، الكيروسين والديزل. تم إسناد ملكيتها لشركة النفط الكويتية الوطنية (knpc).

وفي سنتي 1984 و1986 قامت دولة الكويت بتحديث وتوسيع المصفاة ضمن خطة شاملة لتحسين وتوسعة صناعة تكرير النفط، كما تم بناء 29 وحدة جديدة بالمصفاة ليتطور إنتاجها سنة بعد سنة إلى أن وصل إلى 438.4 ألف برميل يومي بنهاية 2008. [2] وفيما يلي أهم الوحدات الرئيسية الموجودة بمصفاة ميناء الأحمدي:

- وحدتان لتقطير النفط الخام بطاقة إجمالية 270 ألف برميل في اليوم.
- وحدتان لإصلاح البنزين بالعامل المساعد بطاقة إجمالية 36 ألف برميل في اليوم.
- وحدة إزالة الكبريت من الكيروسين بطاقة 16 ألف برميل في اليوم.
- وحدة إزالة الكبريت من السولار (زيت الغاز) بطاقة 55 ألف برميل في اليوم.
- أربعة وحدات إزالة الكبريت من المتبقي بطاقة إجمالية 132 ألف برميل في اليوم.
- وحدة التقطير التفريغي بطاقة 77 طن في اليوم.
- وحدة التكسير الهيدروجيني بطاقة 28 ألف برميل في اليوم.

---

[1] www.Kuwait-hystory.net.

2-http://ar.wikipedia.org/wiki/knpc23:55 ،2011/05/21 ، المقتبس بتاريخ

- وحدة التكسير الهيدروجيني بطاقة 28 ألف برميل في اليوم.
- وحدة تقطير خام اليوسين بطاقة 11 ألف برميل في اليوم.
- وحدة إنتاج الإسفلت بطاقة 11 ألف برميل في اليوم.
- أربعة وحدات لاستخلاص الكبريت بطاقة إجمالية 1334 ألف برميل في اليوم.
- وحدة الاكيلات 338.

– **مصفاة ميناء عبد الله**: أنشأت مصفاة ميناء عبدالله سنة 1957، بهدف تكرير النفوط الثقيلة ذات المحتوى الكبريتي المرتفع من حقول الوفرة والتي تتكون من خام الايوسين والرطاوي وبرقان، حيث بدأت المصفاة بطاقة 30 ألف برميل في اليوم ثم رفعت طاقتها تدريجيا. وبناء على الحالة التي كانت عليها مصفاة ميناء عبد الله ونتيجة للمتغيرات التي برزت في الأسواق النفطية ظهرت فكرة تحديث المصفاة وذلك لرفع كفاءتها لإنتاج للمنتجات النفطية عالية الجودة بهدف التصدير، وقد أعدت دراسة اقتصادية تحدد على أساسها مشروع تحديث المصفاة الذي تم تنفيذه وتشغيله في سنة 1989 ، ويتكون مشروع تحديث مصفاة ميناء عبد الله من قسمين أولهما يشمل تطوير الوحدات القائمة والثاني يشمل بناء وحدات تصفية جديدة، حيث تبلغ طاقة المصفاة 200 ألف برميل في اليوم منذ سنة 1989. و تحتوي مصفاة ميناء عبد الله على الوحدات الأساسية التالية:[1]

- وحدتان لتقطير النفط الخام بطاقة إجمالية 200 ألف برميل في اليوم.
- وحدتان لإزالة الكبريت من المخلفات وبطاقة إجمالية 10 براميل في اليوم.
- وحدتان للتقطير التفريغي بطاقة إجمالية 127 ألف برميل في اليوم.
- وحدة التكسير الهيدروجين لزيت الغاز بطاقة 38 ألف برميل في اليوم.
- وحدة معالجة الكيروسين بالهدروجين بطاقة 35 ألف برميل في اليوم.
- وحدة معالجة الديزل بالهيدروجين بطاقة 35 ألف برميل في اليوم.
- وحدة معالجة النافثا بالهدروجين بطاقة 7.5 ألاف برميل في اليوم.
- أربعة وحدات لإنتاج الكبريت بطاقة إجمالية 950 طن متر في اليوم.
- وحدتان للتفحيم المؤجل بطاقة 60 ألف برميل في اليوم.

– **مصفاة ميناء الشعيبة**: بدأت شركة النفط الوطنية في إنشاء مصفاة الشعيبة في منتصف سنة 1965، وتم إنجازها وتشغيلها في أبريل من سنة 1968. وكانت مصفاة الشعيبة وقت إنشائها من اكبر مصافي العالم التي تعمل بالهدروجين في جميع وحداتها لإنتاج منتجات ذات جودة عالية للتصدير للأسواق العالمية. بدأت المصفاة بطاقة تصميمية بلغت 95 ألف برميل من النفط الخام في اليوم، وارتفعت بعد تنفيذ مشروع إزالة الاختناقات في المصفاة

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki knpc / 2011،23:40/05/21 . المقتبس بتاريخ

وإجراء بعض التعديلات على وحدة التقطير الفراغي في المصفاة بسنة 1975، ووصل إنتاج المصفاة في سنة 2008 إلى 197.6 ألف برميل. تتكون مصفاة الشعيبة من الوحدات الرئيسية التالية: [1]

- وحدة التقطير الجوي والتقطير الفراغي بطاقة 200 ألف برميل في اليوم.
- وحدات إنتاج الهيدروجين بطاقة 220 مليون قدم مكعب في اليوم.
- وحدة لتجزئة النافثا بطاقة 41 ألف برميل في اليوم.
- وحدات المعالجة بالهدروجين (النافث الكيروسين زيت الديزل الخفيف زيت الديزل الثقيل) بطاقة 36 و45 و18 و14 ألف برميل في اليوم على التوالي.
- وحدة الايزوماكس للتكسير الهيدروجيني لزيت الغاز الثقيل بطاقة 23 ألف برميل في اليوم.
- وحدة معالجة الكيروسين (ميروكس) بطاقة 15 ألف برميل في اليوم.
- وحدة المخلفات الثقيلة (اتش اويل) وقد استخدمت لأول مرة في الكويت وهي بطاقة تبلغ ألف /ب ي.
- وحدة تهذيب بلاتيني للنافثا لإنتاج بنزين السيارات بطاقة 15.800 ألف برميل في اليوم.
- وحدتين لمعالجة الغازات واستخلاص الكبريت بطاقة 1200 طن كبريت في اليوم.
- وحدة مزج زيوت التزييت بطاقة قدرها 32 ألف طن في السنة.

3.III أثر أنظمة استغلال النفط في فنزويلا والكويت على صادراتها

بعدما تطرقنا الى النماذج الخاصة بأنظمة استغلال النفط لكل من فنزويلا والكويت، والخاصة بالجانب النظري لها. فإن الوصول إلى معرفة أثر نظام استغلال النفط على صادرات أي دولة، يستوجب التعرف على أثر هذا النظام عبر نشاط الصناعة النفطية ومن ثم على مختلف مراحل الصناعة النفطية (المنبع، النقل والمصب). نقوم بالعرض هذا الأثر بدراسة حالة فنزويلا أولا، ثم الكويت كما يلي:

1.3.III دراسة حالة فنزويلا:

سبق وأن تعرضنا إلى مضمون ونتائج أنظمة استغلال نفط فنزويلا من الجانب النظري والتعرض الى بعض الإحصائيات لما قبل سنة 2000 في بداية هذا الفصل ، حيث توصلنا في أن الصناعة النفطية لفنزويلا تعتبر من أقدم الصناعات النفطية والمؤسسة لمنظمة الأوبك. كما مرت صناعة نفط فنزويلا بخمس مراحل أساسية وهي (نشأة الصناعة النفطية، وفترة ما قبل التأميم، وفترة التأميمات، وفترة الإصلاحات الأولى أي فترة خوصصة وتحرير الصناعة النفطية ومرحلة الإصلاحات الثانية وهي إعادة تأميم الصناعة النفطية). وشهد نظامها بمختلف أنواع العقود (من العقود التقليدية القديمة، والعقود التقليدية المعدلة، وعقود المناصفة، وعقود المشاركة، وعقود المناقصة، إلى عقود الإنتاج).

[1] http://www.kpa.gov.kw/NR/exeres/0358DF68-105A-49C4-B980-02CED2FE9744.htm23:05، 2011/05/21 . المقتبس بتاريخ

ومن مميزات صناعة النفط الفنزويلية أنها ترتكز بشدة على نشاطات مرحلة المصب و الخاصة بمرحلة التكرير بفضل مميزات نفطها الذي يندرج ضمن النفط الثقيل جدا وكذا إلى نوعية هيكلها التنظيمي.

ومن هذا المنطلق، نحاول أن نتعرف بالأرقام على أثر أنظمة استغلال النفط على مراحل الصناعة النفطية الفنزويلية ومن ثم على صادرات فنزويلا خلال الفترة الزمنية (2000-2010).

III.1.1.3 من حيث تطور نشاطات مرحلة المنبع: تستند مرحلة المنبع لفنزويلا على مؤشرات المعطيات الإحصائية التي هي بحوزتنا وفق وثائق الأوبك، الوكالة الدولية للطاقة وإحصائيات BP، حيث تضم أربعة مؤشرات رئيسية وهي الحقول النفطية المكتشفة في فنزويلا، الآبار النفطية المنجزة في فنزويلا، الإنتاج الإجمالي لآبار نفط فنزويلا ووضعية فنزويلا من الإحتياطات المؤكدة والإنتاج النفطي لدول القارة الأمريكية كما يلي:

III 1.1.1.3 الحقول النفطية المكتشفة في فنزويلا: نسجل من خلال الجدول أسفله تحت رقم (3-11) أن لفنزويلا نوعين من الآبار والحقول المكتشفة البعض منها يتواجد على اليابسة مثل حقول أورينكوا والأخر على البحار مثل حقل مراكيبو وحزام اورينوكوا[1] وهذا ما يجعل تميز نظام استغلال نفط فنزويلا على مستوى مرحلة المنبع.

الجدول رقم (3-11) : أهم الحقول النفطية المكتشفة في فنزويلا

الحقل	الامتداد	الاكتشاف	بدء الإنتاج	الإنتاج(اليومي)	الملاحظة
بوليفار الساحلي	يمتد على طول الساحل الشرقي لبحيرة ماراكايبو	1917	1917	2,6 إلى 3 مليون برميل	هو اكبر حقل نفط في أمريكا الجنوبية عدد آباره 6000 بئر
حوض ماركيبو	شمال حوض شاطئ بحيرة ماراكيبو	1914	1914	-	يتألف من بحيرة ماراكايبوا وتعد أكبر بحيرة في أمريكا الجنوبية
حقل النفط Booscan	-	1946	أكثر من 1,5 مليون برميل	-	-
اورينوكو الرمال النفطية	جنوب غواريكو ,موناغاس دلتا اماكور	-	-	531 مليون برميل	-
حقل Hamaca	-	-	2001	190الف برميل	تقدر إحتياطات الحقل بنحو 30 مليار برميل
توي cariaco	شمال الحوض الشرقي لفنزويلا	بحري	-	1000الى 1200برميل	-

المصدر: بالاعتماد على

- MAERSK, Annual Report 2010.
- IEA Statistics, « **Oil Information 2007 – Données sur Le Pétrole** »
-www.iepe.fr ,« **Marchés Energétiques et géopolitique pétrolière** », 1990

[1]- انظر الملحق رقم (3-5).

III 2.1.1.3 الآبار النفطية المنجزة في فنزويلا: نسجل من المنحنى رقم (3-21) عدة ملاحظات نلخصها في النقاط التالية :

- تسجل فنزويلا أكبر نسبة من الآبار المنجزة من حصة منظمة الأوبك في سنة 2007 بنسبة 47% أي بقيمة 1560 بئر منجز من حصة منظمة الأوبك التي تقد بـ3,301 آبار منجزة.

- بينما تسجل انخفاضا في عدد الآبار المنجزة خلال سنة 2003 والراجعة أسبابها الى الأحداث الاقتصادية والسياسية التي عاشتها فنزويلا من جراء تطبيق القانون الضريبي الجديد للمحروقات في سنة 2001، حيث نجم كما سبق الإشارة إليه إضراب عام لشركة PDVSA لمدة شهرين مما أدى إلى الركود في نشاطات مرحلة المنبع. وقدرت قيمة الآبار المنجزة بـ 615 وبنسبة 21% من حصة الآبار المنجزة من منظمة الأوبك[1].

الشكل رقم (3-21) : منحنى أبار النفط المنجزة في فنزويلا وحصتها من الأوبك (2000-2010)

الوحدة: بئر منجز

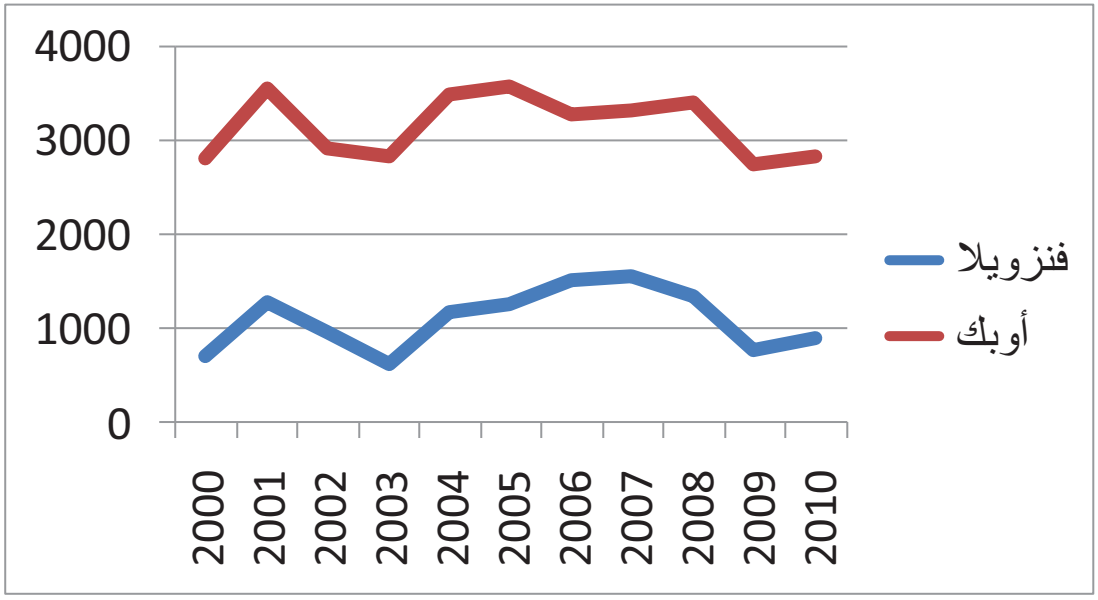

المصدر: بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005، ص 50، وتقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص26.

- كما سجلت فنزويلا اكبر قيمة للآبار المنجزة في سنتي 2006-2007 التي واكبت الأزمة المالية العالمية وأثر ارتفاع أسعار النفط إيجابا على الاستثمار في فنزويلا.

- سجلت قيمة الآبار المنجزة انخفاضا في سنوات 2008،و2009 و2010 مقارنة بسنتي 2006 و2007 حيث سجلت على التوالي قيمة 1350،و775 و890 على التوالي و يرجع سبب الانخفاض الى نقص الاستثمارات في مجال البحث والاستكشاف وكذا في مجال الحفر والتنقيب.

[1] - انظر الملحق رقم (3-6).

III 3.1.1.3 الإنتاج الإجمالي لآبار نفط فنزويلا: من المنحنى رقم (3-22) يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- يؤول متوسط الإنتاج الفنزويلي للاستقرار خلال العشر سنوات الأولى لحقبة القرن 21، التي تتراوح بين 15506 ألف برميل يومي سنة 2000 إلى 14505 ألف برميل يومي سنة 2010 .
- من خلال المنحنى نلاحظ انخفاضا في إنتاج الآبار النفطية في سنة 2003 بقيمة 11,550 ألف ب/ي وهذا راجع أساسا للإضراب التام للشركة الوطنية PDVSA Holding سنة 2002.[1]

الشكل رقم (3-22): منحنى إنتاج إجمالي أبار نفط فنزويلا وحصتها من الأوبك (2000-2010)

الوحدة: ألف برميل يومي

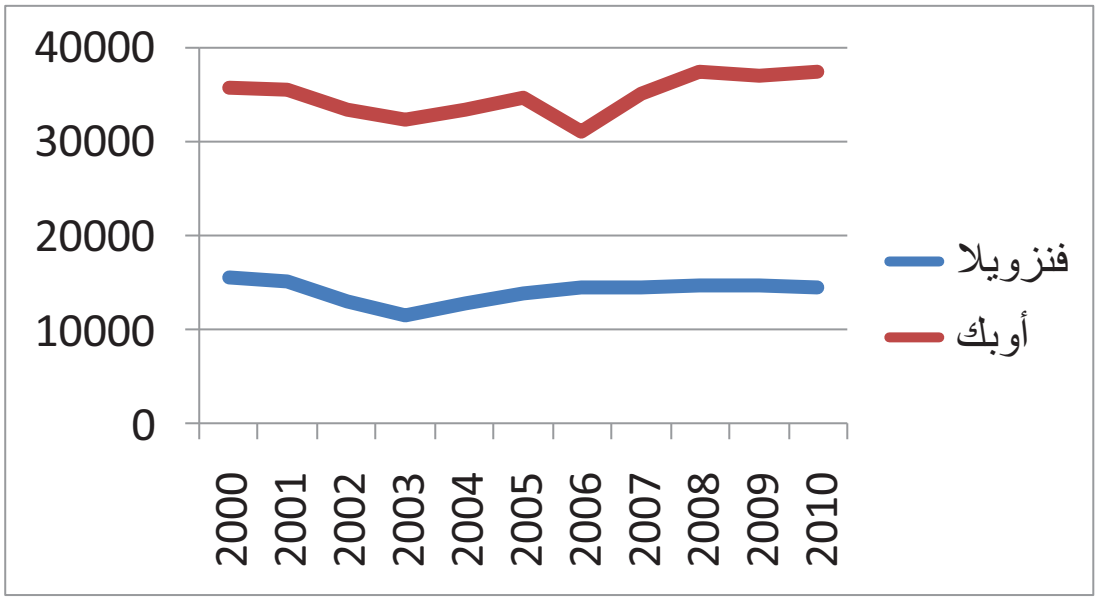

المصدر : بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005، ص51 وتقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص27.

- تتناسب حصة فنزويلا على العموم مع نفس نسبة تطور عدد الآبار المنجزة السالفة الذكر.
- تحتل فنزويلا المرتبة الثانية في إنتاج الآبار المنجزة من الأوبك بعد السعودية مسجلة اقل مستوى بنسبة 35% سنة 2003 وأعلى مستوى من إجمالي إنتاج الأوبك بنسبة 46% سنة 2007.
- بينما يميل انتاج الآبار النفطية الفنزويلية الى الاستقرار نوعا ما من سنة 2008 المقدرة بـ 14651 ألف برميا /يوم الى سنة 2010 والمقدرة بـ 14505 برميل/يوم وهذا رغم تسجيل نقص في سنة 2010 بقيمة -146.

[1] انظر الملحق رقم (3-7).

III 4.1.1.3 وضعية احتياط فنزويلا من قارة أمريكا بسنة 2010: مكنت سياسة الرئيس **Chavez** فنزويلا من تبوأ المرتبة الأولى ضمن احتياطات الدول الأمريكية وفق إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة (**IEA**) سنة 2011 بقيمة 211.2 بليون برميل والمرتبة الرابعة في الإنتاج بقيمة 2,36 مليون برميل في اليوم مثلما هو موضح في الشكل رقم (3-23).

الشكل رقم (3-23): وضعية فنزويلا من الإحتياطات المؤكدة والإنتاج النفطي لدول القارة الأمريكية بسنة 2010 و2011

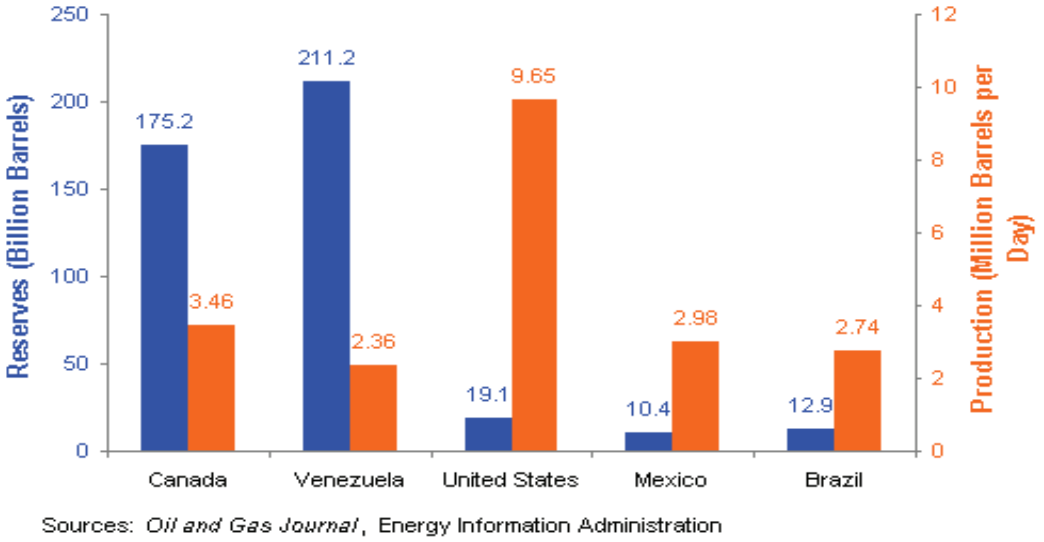

III 2.1.3. من حيث تطور نشاطات مرحلة النقل: نستعين في دراسة تحليل مرحلة النقل بمؤشر أنابيب نقل النفط الخام، وبمؤشر تطور ناقلات فنزويلا مع أهم الموانئ التابعة لها.

III 1.2.1.3. أنابيب نقل النفط الخام: من خلال الجدول أسفله تحت رقم (3-12) نستخلص الملاحظات التالية:

- يمتاز أسطول نقل النفط الفنزويلي بخمسة أنابيب.

- نسجل ثباتا في عدد الناقلات من سنة 2000 إلى سنة 2002 بسبب ثبات الكميات المصدرة والمقدرة بـ6 ناقلات.

- سجلت زيادة في عدد الناقلات من سنة 2003 إلى غاية سنة 2007 بسب زيادة عدد الكميات المصدرة في هذه الفترة والمتراوحة بين 13 ناقلة إلى 21 ناقلة.

– نسجل نقص في عدد ناقلات النفط فترة 2008 إلى غاية سنة 2010 بـ 16 ناقلة[1] بسبب قلة الطلب عليه من دول أمريكا الشمالية المتضررة من ارتفاع أسعار النفط والركود الاقتصادي بسبب الأزمة المالية العالمية لهذا القرن.

الجدول رقم (3–12): أنابيب نقل النفط الخام في فنزويلا سنة 2010

	القدرة (m t)	حجم (m t)
Mata Larga/Est Mayor Silvestre	62.1	19.56
Est Mayor Silvestre/El Palito	54.8	31.74
La Victoria/Las Monas	4.2	4.15
Copem/PTO	na	na
PTO/Jose	na	**na**

المصدر: بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك سنة (2010) ص71.

III.3.2.1.2 منحنى تطور ناقلات فنزويلا وأهم الموانئ النفطية: يتم نقل النفط الخام لفنزويلا وفق ثلاثة موانئ رئيسية وهي (ميناء ماراكيبو Maracaibo، وميناء لاكروز Puerto La Cruse وميناء بورتوكابيولوا Puerto Cabello) والمبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3–24): أهـــم أكبر الموانـــئ النفطية لفنزويلا

المصدر: http:/ar:wikipidia.org

[1] – انظر الملحق رقم (3-8).

III.3.1.3 من حيث تطور نشاطات مرحلة المصب: ندرس هذا الأثر من خلال عدة مؤشرات وهي مؤشر إنتاج النفط الخام من سنة (2000-2010)، ومؤشر إنتاج المشتقات النفطية، ومؤشر قدرة التكرير ومؤشر أهم المجمعات التكريرية.

III.3.1.3.1 إنتاج واستهلاك فنزويلا من النفط الخام: من خلال الشكل رقم (3-25) والمتعلق بإنتاج واستهلاك فنزويلا من النفط الخام (1990-2010) نستخلص الملاحظات التالية:

- شهد استهلاك النفط الخام محليا في فنزويلا ارتفاعا خلال فترة (1990-2010) خاصة خلال عشر السنوات الأخيرة التي وصلت إلى أكثر من 850 ألف ب/ي سنة 2010 بعدما كانت لا تتعدى 500 ألف ب/ي في سنة 1990، ويرجع سبب الارتفاع إلى تدعيم سياسة **Chavez** الاستثمار الداخلي بمختلف قطاعاته (استثمار الصناعة التكريرية النفطية في البلاد، والتدعيم استثمارات القطاع الزراعي للحد من تبعية قطاع النفط) والعمل كذلك على رفع المستوى المعيشي للبلاد، كما هو مبين في الشكل أدناه.

- شهد إنتاج النفط الخام لفنزويلا انخفاضا خلال عشر السنوات من حقبة القرن 21، مسجلة أكبر قيمة إنتاج سنة 2000 بـ3239 ألف ب/ي وأدنى قيمة إنتاج سنتي 2009 و2010 بقيمة 2438 و2471 ألف ب/ي على التوالي، ويرجع سبب انخفاض الإنتاج النفطي الفنزويلي إلى انخفاض الطلب عليه بسبب الأزمة المالية العالمية، وخاصة من دول أمريكا الشمالية التي تعد المستورد الأول لنفط فنزويلا.

- تزامن تطور نسبة إنتاج نفط فنزويلا من حصة الأوبك بنفس وتيرة تطور إنتاج النفط، بحيث سجلت أكبر نسبة حصة إنتاج نفط فنزويلا من إنتاج نفط الأوبك سنة 2000 بـ 10,39% وبأقل نسبة خلال السنوات الأخيرة 2008 و2009 و2010 بنسبة 7,16%، 7,30% و 7,19%.[1]

الشكل رقم (3-25): منحنى إنتاج واستهلاك فنزويلا من النفط الخام فترة (1990-2010)

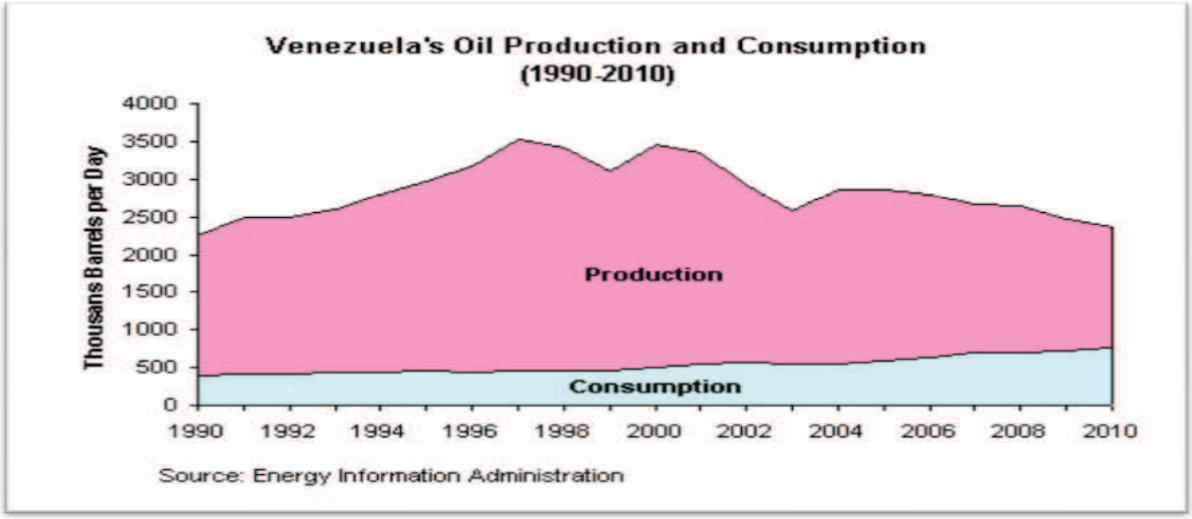

المصدر: موقع وكالة الطاقة الدولية، www.iea.com

[1] انظر الملحق رقم (3-9).

III.3.1.3.2 إنتاج المشتقات النفطية: نستخلص من خلال الشكل أسفله تحت رقم (3-26) الملاحظات التالية:

- سبق وأن أشرنا أن الصناعة النفطية لفنزويلا عرفت تطورا ملحوظا على مستوى مرحلة المصب عامة والصناعة البتروكيماوية خاصة، وهذا بعد تبني سياسة حكومة "Caldera" لمبدأ تحرير الصناعة النفطية وتطبيق سياسة ومبادئ " Apertura Petrolea" في سنة 1989،مما سمح لصناعة فنزويلا باكتساب خبرة في إنتاج المشتقات النفطية وتعددها إلى اليوم رغم إلغاء سياسة التحرير، وأهم هذه المشتقات هي: Fuel oil/Kerosene/ Diesel oil / Gasoline).

الشكل رقم (3-26): قيمة إنتاج مشتقات النفط الفنزويلية (2000-2010)

الوحدة: بوليفار/برميل

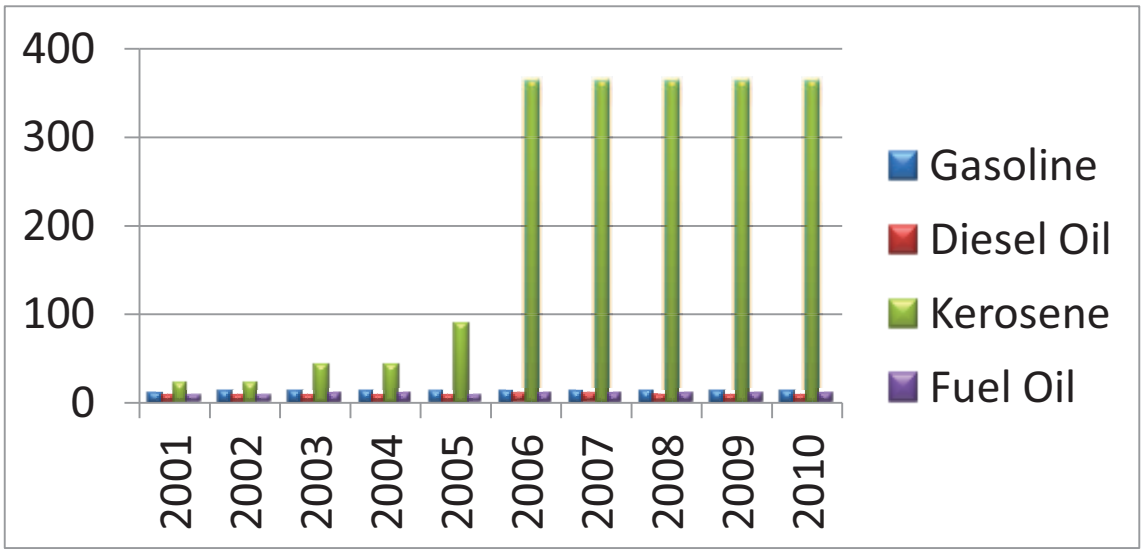

المصدر: بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005، ص123وتقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص89.

- يأخذ مشتق Kerosene الصدارة في إنتاج مشتقات فنزويلا ثم يليها مشتق Gasoline ثم Fuel oil ومشتق Diesel oil وهي مشتقات النفط الثقيل جدا الذي تمتاز به صناعة نفط فنزويلا[1].

III.3.1.3.3 قدرة التكرير لمصانع فنزويلا: نستخلص من الجدول رقم (3-13) النقاط التالية:

– تمتاز الصناعة البتروكيماوية في فنزويلا بمصانع تكرير متعددة بعضها متواجد في قطر الوطن وبعضها الآخر متواجد خارج فنزويلا في أمريكا وأوروبا مثل (ألمانيا، بلجيكا، السويد وبريطانيا)[2] ، وترجع سياسة تمركز المركبات

[1] – انظر الملحق رقم (3-10).

[2] – الرجوع الى الملحق رقم (3-4).

البتروكيماوية خارج الوطن الأم إلى تطبيق سياسة تحرير وخوصصة الصناعة النفطية الفنزويلية فترة (1989-1998).

- يعد مركب Paraguaná Refining Centre من أهم المركبات لإنتاج المشتقات النفطية ذا قدرة تكرير تتراوح بين (664,4 و736,7)ألف ب/ي.

الجدول رقم (3-13): قدرة التكرير لمصانع فنزويلا (2000-2010)

الوحدة:ألف برميل/يوم

Venezuela	Bajo Grande	Paraguaná Refining Centre	Cardon	Amuay	السنة
1,183.2	11	-	293	564.0	**2001**
1,199.0	14.9	-	293	564	**2002**
1,003.8	3.3	664.4	-	-	**2003**
1,045.7	9.4	736.7	-	-	**2004**
1,054.3	11.1	736.7	-	-	**2005**
1,039.8	12.1	720.4	-	-	**2006**
1,034.7	13.1	-	260.0	454.3	**2007**
1,027.2	4.7	-	260.0	454.3	**2008**
981.2	-	707.7	-	-	**2009**
982.3	2.2	678.9	246.2	430.3	**2010**

المصدر : بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة 2005 ص 73، وتقرير سنة 2010 ص 36.

- تتمتع فنزويلا بأربعة مركبات تكريرية هي (Amuay،Cardon، Paraguaná Refining Centre ، Bajo Grande والتي تسمح لها بتحقيق قدرة تكرير وصلت إلى ذروتها سنة 2000 بقيمة 1,183.2 ألف برميل/ي، إلا أنها شهدت انخفاضا مستمرا خلال فترة (2000-2010)، حيث حققت أدنى قدرة إنتاج في سنتي 2009 و2010 بقيمة 981,2 و982.3 ألف ب/ي على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض إنتاج النفط الخام.

III.3.1.4 أثار نشاطات الصناعة النفطية الفنزويلية على الصادرات: نستعين في المؤشر الأخير من الدراسة التطبيقية لنظام استغلال نفط فنزويلا على الصادرات، بمؤشر صادرات نفط خام فنزويلا، وبمؤشر أهم الدول التي تصدر لها فنزويلا وكذا الى مؤشر عوائد الصادرات النفطية وفق الدراسة التالية:

III 1.4.1.3 مؤشر صادرات نفط خام فنزويلا: ونمثله في الشكل رقم (3-27) والخاص بحصة صادرات فنزويلا من منظمة ، حيث نستخلص من هذا الشكل الملاحظات الأتية:

- شهدت صادرات فنزويلا من المنتجات النفطية تناقص مستمر خلال سنوات 2000 إلى 2004 التي قدرت بأعلى قيمة تصدير في سنة 2000 بقيمة 2,003,5 ألف ب/ي ويرجع السبب إلى الإضراب الذي شن قطاع المحروقات فنزويلا في سنة 2002 .

- كما نسجل ارتفاعا ملموسا في صادرات النفط الخام في سنة 2005 التي بلغت قيمة 2,197,8 ألف ب/ي.

الشكل رقم (3-27): منحنى صادرات نفط خام فنزويلا وحصتها من الأوبك (2000-2010)

الوحدة: ألف برميل في اليوم

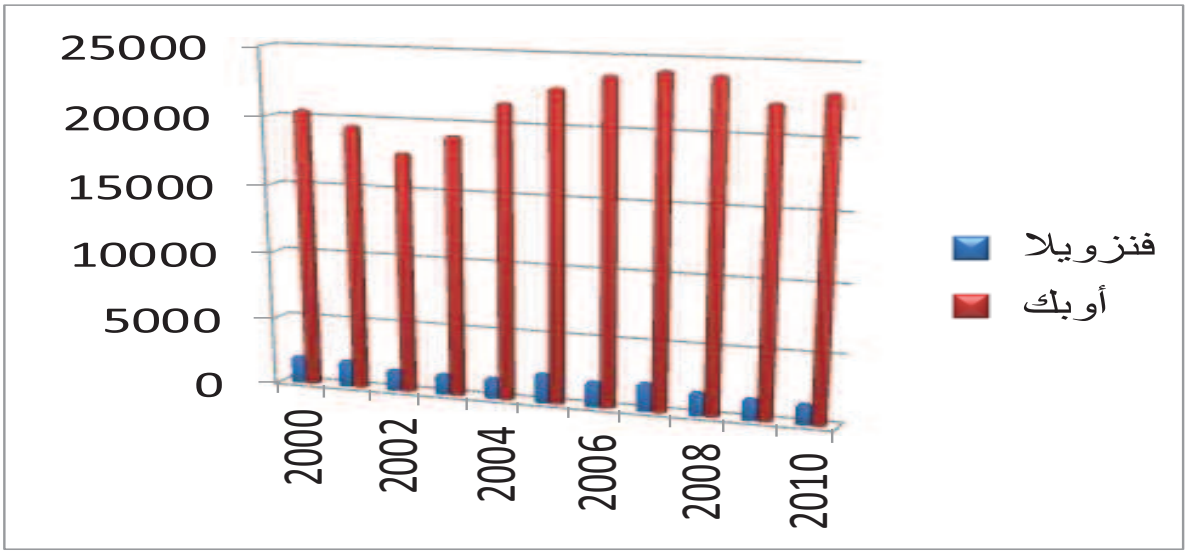

المصدر: بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005، ص 33 و تقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص49.

- معاودة انخفاض صادرات النفط الخام من سنة 2006 إلى غاية سنة 2010 التي وصلت إلى قيمة 1,562 ألف ب/ي سنة 2010 والسبب راجع إلى نقص الطلب العالمي بسبب نتائج الأزمة المالية التي أدت إلى زيادة أسعار النفط ومشتقاته[1].

III 2.4.1.3 مؤشر عوائد صادرات فنزويلا: نستخلص من المنحنى أسفله رقم (3-28) الملاحظات التالية:

- سجلت فنزويلا ارتفاعا في العوائد النفطية إثر صادرات النفط الخام وصادرات المشتقات النفطية خلال الفترة الممتدة من(2000 إلى 2010) بصفة متزايدة، حيث قدر أكبر عائد سنوي في سنة 2008 بقيمة 89,128 مليون دولار *($ /m)* والراجع أساسا إلى تأثير أعلى سعر النفط في هذه السنة حيث وصل إلى 94,45 دولار

[1] - انظر الملحق رقم (3-11).

للبرميل بالسعر الاسمي وفق إحصائيات منظمة الأوبك ليعاود الانخفاض إلى 77,45 دولار للبرميل في سنة 2010[1].

– لا ترجع زيادة العوائد النفطية أساسا إلى زيادة الصادرات النفطية بما أنها سجلت انخفاضا خلال هذه الفترة مثلما تمت الإشارة إليه سابقا، وإنما أثر إرتفاع أسعار النفط المتزايدة خلال هذه الفترة الزمنية (2000–2010) دورا أساسيا في زيادة العوائد النفطية.

– سجل أكبر سعر نفط خام سنة 2008 بسعر 97,26 دولار/برميل وفق إحصائيات BP، أما سعر المنتجات النفطية فقد سجلت أعلى سعر والخاصة بـGasoil قيمة 118,24 دولار للبرميل في سنة 2008[2].

الشكل رقم (3–28): منحنى عوائد صادرات نفط فنزويلا وحصتها من الأوبك (2000– 2010)

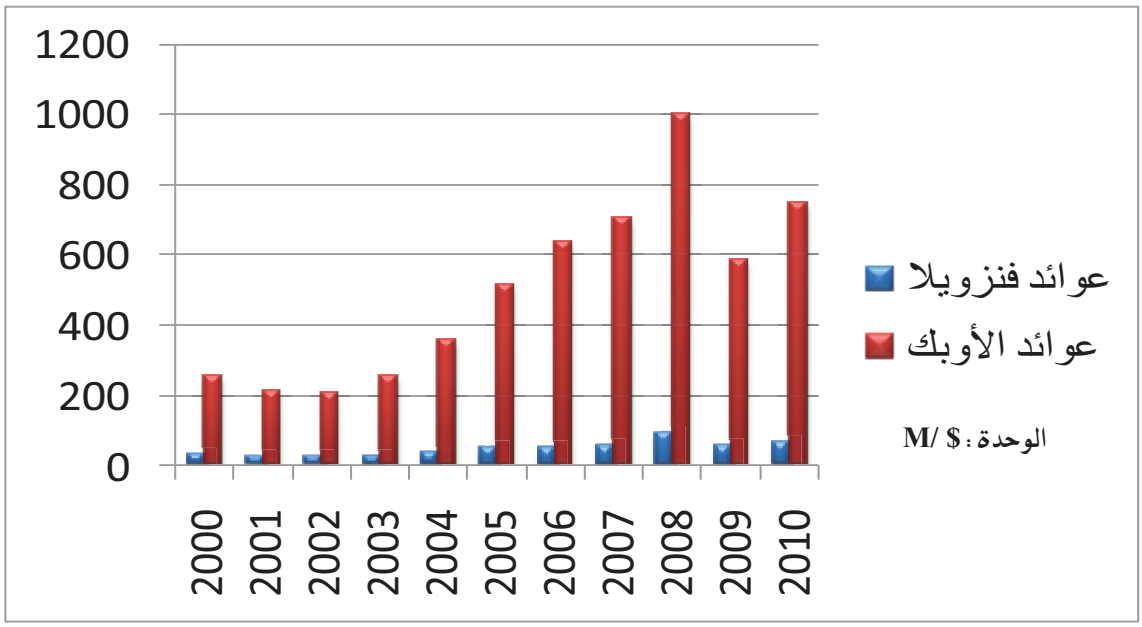

المصدر: بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005، ص 15 وتقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص17.

III.2.3 دراسة حالة الكويت:

لقد سبق و أن تطرقنا كذلك، إلى مضمون ونتائج أنظمة استغلال نفط الكويت من الجانب النظري في العنوان الخاص بنموذج الكويت من هذا الفصل، وقد توصلنا الى أن دولة الكويت تعتبر من الدول العربية الأولى التي تمتاز بصناعة نفطية متطورة بسبب قدم هذا النشاط، شأنها شأن فنزويلا، والذي يرجع تاريخه إلى حقبة الثلاثينات من القرن الماضي. حيث تركز صناعة الكويت بقوة على نشاطات مرحلة المصب خاصة المرحلة التكريرية بفضل مميزات هيكلها التنظيمي ونوعية نفطها. كما أن نظامها مر بمختلف أنواع العقود (من العقود التقليدية القديمة، العقود التقليدية المعدلة، عقود المشاركة، عقود المناصفة، إلى عقود المقاولة).

[1] – انظر الملحق رقم (3–12).

[2] – انظر الملحق رقم (3–13).

ومن هذا المنطلق، نحاول الآن التعرف بالأرقام على أثر أنظمة استغلال النفط على مراحل الصناعة النفطية الكويتية ومن ثم على صادرات الدولة الكويتية في النقاط التالية.

III.1.2.3 من حيث تطور نشاطات مرحلة المنبع: تختلف مؤشرات دراسة حالة الكويت عن فنزويلا والجزائر بسبب نقص المعطيات الإحصائية الخاصة بها، إلا أننا يمكن التعرف على هذه المرحلة وفق مؤشر تطور الحفر الاستكشافي والتطويري والآبار الاستكشافية والتطويرية بالكويت منذ سنة 2000 إلى سنة 2010، عدد اكتشافات النفط والغاز لنفس الفترة، وكذا عدد المكامن المستغلة في النقاط التالية.

III 1.1.2.3 الآبار النفطية المنجزة في الكويت: نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-29) والخاص بعدد الآبار المنجزة للكويت بالنسبة لمجموع دول الأوبك النقاط التالية :

- نسجل ارتفاع في عدد الآبار المنجزة في سنة 2000 بمجموع 2805 لدول الأوبك، أين تأخذ الكويت نسبة ضعيفة تقدر بـ 4.91 % أي بقيمة 138 بئر منجز، ثم سجلت انخفاض خلال سنتين 2001 و 2002 حيث وصلت نسبة الكويت إلى 2,52 %سنة 2001 وعادت إلى الارتفاع سنة 2003 بقيمة 109 بئر[1] منجز أي بنسبة 4.22 % من المجموع الكلي للأوبك ويعود سبب انخفاض عدد الآبار المنجزة خلال هذه الرحلة إلى سوء الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط.

الشكل رقم (3-29): منحنى الآبار النفطية المنجزة في الكويت وحصتها من الأوبك (2000-2010)

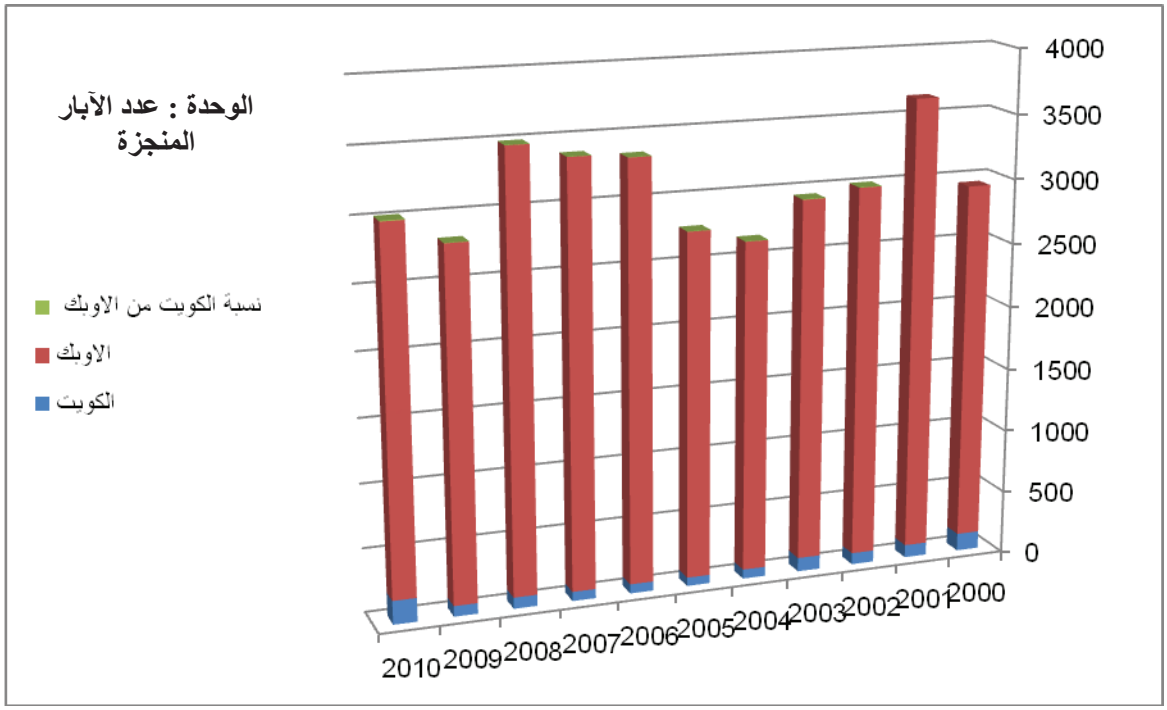

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الأوبك OPEC لسنة 2005 ص49 ولسنة 2010 ص 26.

[1] - انظر الملحق رقم (3-14).

- انخفضت استثمارات دول أعضاء الأوبك في مرحلة البحث والاستكشاف لصناعة النفطية حيث سجلت عدد الآبار المنجزة 2732 بئرا في سنة 2009 وانخفضت بذلك حصة الكويت إلى 83 بئرا منجزا أي بنسبة 3 %.
- حققت الكويت قفزة كمية في سنة 2010 حيث حققت اكبر عدد الآبار المنجزة خلال حقبة 2010/2000 تقدر بـ 185 بئرا وبذلك سجلت اكبر نسبة لها بنسبة للأوبك تقدر بـ 6.56 % وهذا راجع إلى زيادة استثمارات الكويت في مرحلة المنبع للصناعة النفطية وفق عقود المقاولة وعقود المشاركة.

III 2.1.2.3 الإنتاج الإجمالي لأبار نفط الكويت: نستخلص من الشكل أسفله تحت رقم (3-32)، الملاحظات التالية:

– تأخذ نسبة الكويت في إنتاج الآبار المنجزة من حصة منظمة الأوبك نسبة مستقرة على العموم، تتراوح ما بين 2.19 إلى 3.48% خلال فترة (2000 إلى 2010). إلا أنها شهدت تقهقر في الإنتاج سنة 2002 بنسبة 1.8 % من حصة الأوبك أي بقيمة 600 ألف برميل في اليوم، وهذا راجع إلى نقص في عدد الآبار المنجزة بسبب سلبية الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط عند غزو الولايات المتحدة الأمريكية العراق في سنة 2003.

– ارتفعت حصة إنتاج الآبار المنجزة للكويت في سنة 2010 نتيجة ارتفاع عدد الآبار المكتشفة مما أدت الى ارتفاع في حصة إنتاج أبار الكويت من الأوبك التي وصلت إلى نسبة 3.48% و المقدرة بـ 1308 ألف ب/ي.[1]

الشكل رقم (3-30): الإنتاج الإجمالي لأبار نفط الكويت وحصته من الأوبك (2000-2010)

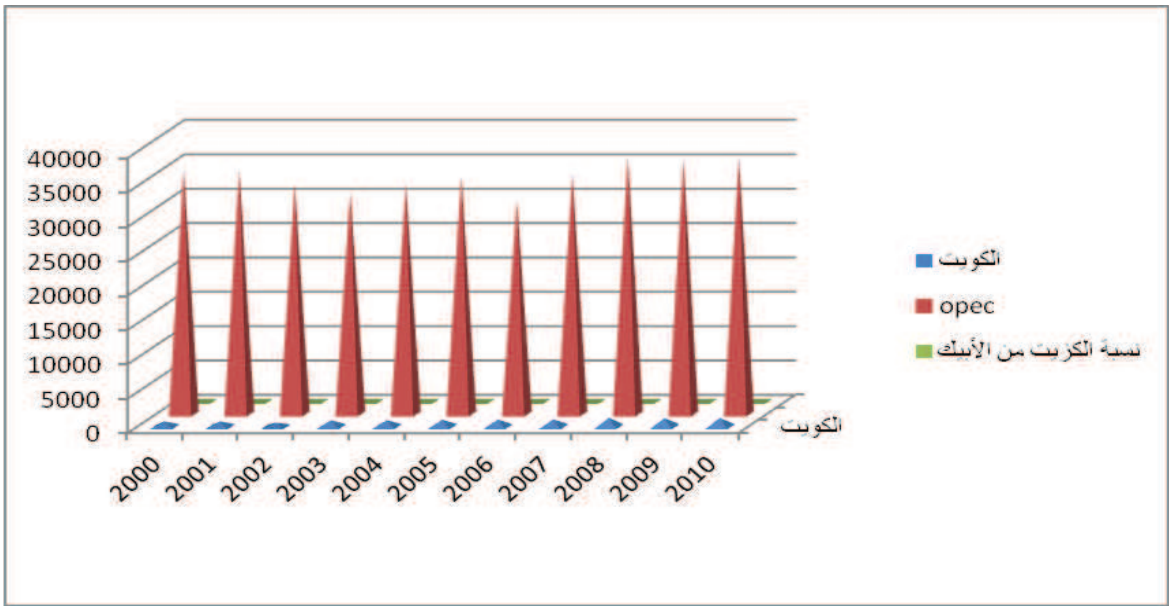

المصدر: بالاعتماد على التقاريرالسنوية لمنظمة الأوبك OPEC لسنة 2005 ص 51 و لسنة 2010 ص 27.

[1] – انظر الملحق رقم (3-15).

III 3.1.2.3 نتائج الاكتشافات النفطية المستغلة في الكويت: يوضح الجدول أسفله أن صناعة الكويت تمتاز شأنها شأن الصناعة النفطية الفنزويلية بنوعين من الحقول، الحقول على مستوى البحار مثل (حوض الخفجي واللؤلؤة) وقد تم اكتشافهم في فترة الستينات من القرن الماضي بينما الحقول على اليابسة مثل (البرقان والأحمدي) هي أولى الحقول المكتشفة في الكويت منذ فترة الثلاثينات من القرن الماضي.

الجدول رقم (3-14): نتائج الاكتشافات النفطية المستغلة في الكويت (1938-2010)

منطقة المكمن	عدد الحقول	اسم الحقول	سنة اكتشاف الحقل
جنوب شرق الكويت	03	البرقان، والاحمدي، والمقوع	1938
شمال الكويت	05	الصابرية، والعبدلي	1984
		الرتقة	1967
		مطربة، والروضتين	1955
غرب الكويت	04	مناقيش	1959
		ام قدير	1966
		العبدلية ، وكراع المرو	1984
المنطقة المقسومة	04	الوفرة، وجنوب الفوارس، وجنوب ام قدير، والحما	-
المغمورة المقسومة	04	الخفجي، والحوت، والدرة، واللؤلؤ	1963

المصدر : بالاعتماد على : - مجلة الاقتصادي الكويتي، العدد 476 ، جويلية 2010، ص 18.

- http://www.kpc.comkw/ar/aboutkpcar/kuwaitoilhistory-
- Mourad PREURE, Op.Cit, France, 1992.

وإن زيادة عدد الآبار المكتشفة الجديدة في السنوات الأخيرة من هذا القرن أي فترة (2000-2010) تصب كلها في نفس الأحواض والراجعة إلى تطور تكنولوجية استخراج النفط من الآبار.

III 3.1.2.3 احتياطات النفط الخام للكويت من حصة الأوبك: تعد احتياطات الثروات النفطية لكل دولة تعيش على الريع النفطي بمثابة المنبع الأساسي لاستمرارية صناعتها النفطية، وإن نتائج مرحلة المنبع للصناعة النفطية تصب في معرفة حجم احتياطات النفط الخام، وعليه تظهر نتائج دراسة مرحلة المنبع للكويت فيما يتعلق بالاحتياطات في الشكل رقم (3-31) الملاحظات التالية :

- سجلت احتياطات الكويت تزايد مستمر خلال العشر السنوات من (2000 إلى 2010)، إلا أنها شهدت ثباتا من فترة (2004 إلى 2010) بقيمة 101.500 مليون برميل.

– وقد سجلت في سنة 2003 انخفاض في الاحتياط بقيمة 99.000 مليون برميل[1] نتيجة انخفاض عدد الآبار المكتشفة والراجعة أساسا إلى نقص الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع لعدم استقرار الوضع السياسي في منطقة الشرق الأوسط نتيجة غزو الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق .

الشكل رقم (3–31): احتياطات نفط خام الكويت وحصتها من الأوبك (2000–2010)

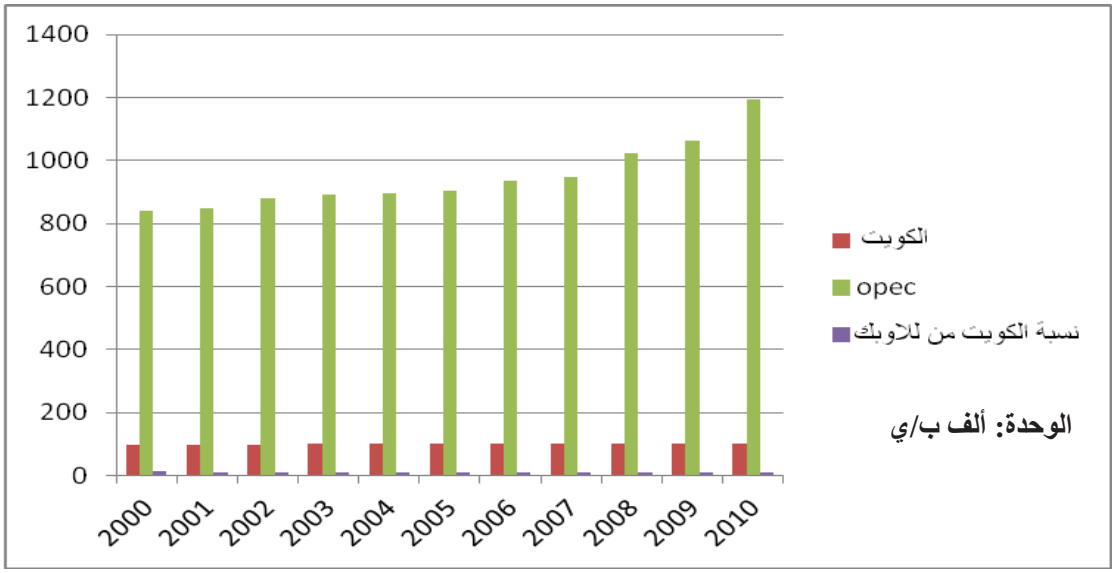

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الأوبك OPEC لسنة 2005 ص 19 و سنة 2010 ص 22.

– تمثل نسبة احتياط نفط خام الكويت من الأوبك نسبة جد مقبولة، حيث وصلت إلى 11,48 % سنة 2000، إلا أنها انخفضت إلى 8.5 % سنة 2010 وهذا راجع إلى زيادة احتياط دول أعضاء الأوبك الأخرى مثل السعودية وفنزويلا.

III.3.2.2 من حيث تطور نشاطات مرحلة النقل: تمثل مرحلة النقل من أهم مراحل الصناعة النفطية، حيث تعتبر همزة وصل بين مختلف المراحل من المنبع والمصب مرورا إلى مرحلة التصدير. ومن خلال ما أشرنا إليه من نتائج مرحلة المنبع للصناعة النفطية الكويتية أنها تمتاز بمكامن نفطية على اليابسة وعلى البحار أي (Offshore-Onshore)، وبسبب موقعها الجغرافي الذي يطل على بحر الخليج، فهي ترتكز أساسا على الناقلات البحرية ومن ثم على أهمية الموانئ في مرحلة النقل للصناعة النفطية الكويتية عما هي على الأنابيب، ومن ثم ترتكز نتائج استغلال النفط في هذه المرحلة على مؤشر (أهم موانئ التصدير في الكويت، أنابيب النقل للنفط والغاز ومشتقات النفط، وعلى حمولة ناقلات النفط والإنجازات الهادفة لتطوير قطاع نقل المحروقات بالكويت، فيما يلي.

[1] – انظر الملحق رقم (3-16).

III.3.2.2.1 أهم موانئ تصدير النفط بالكويت: لقد سبق وأن أشرنا إليها في الجانب النظري لكن لم يتم التفصيل فيها، وقد حاولنا استعراضها مفصلة في شكل جدول المبين أسفله :

الجدول رقم (3-15): أهم الموانئ النفطية للكويت

اسم الميناء	سنة التأسيس	الموقع الجغرافي
ميناء الأحمدي	1949	يقع في جنوب مدينة الكويت في محافظة الأحمدي مخصص لتصدير النفط وهو يعد من اكبر الموانئ في العالم.
ميناء عبد الله	1958	يقع جنوب مدينة الكويت عن بعد 50كلم.
ميناء الشعيبة	1968	يقع على بعد 45 كلم جنوب مدينة الكويت بموقع جغرافي على خط عرض 29 وخط طول 48، يحده شمالا الرصيف الجنوبي لميناء الأحمدي وجنوبا ميناء عبد الله .يحتوي هدا الميناء على أرصفة للبضائع التجارية وأرصفة مخصصة للحاويات وأرصفة للمنتجات النفطية.
مشروع ميناء جديد الزور	مقرر بداية التشغيل في سنة 2014	في منطقة الزور من أضخم المشاريع الإستراتيجية في البلاد، وتبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة الزور 615 ألف برميل في اليوم مما يجعلها واحدة من أضخم مصافي التكرير في العالم.

المصدر: -http://www.e.gov.kw/Documents/Arabic/Forms/KPC

III.3.2.2.2 أنابيب النقل: تتعزز شبكة نقل قطاع المحروقات للكويت بـ 6 أنابيب خاصة بالنفط و5 أنابيب خاصة بالغاز الطبيعي وأنبوبين للمشتقات النفطية، وتصب جميع هذه الأنابيب في مراكز التصدير أي الموانئ. كما هو مبين في الجدول رقم (3-16) .

الجدول رقم (3-16): أهم أنابيب النقل في الكويت

الأنابيب	عددها	الأنابيب	عددها	الأنابيب	عددها
الخاصة بالنفط الخام : -الروضتين/الأحمدي المناقيش/الأحمدي - أم قدير/شعيبة - الوفرة/ميناء عبد الله- البرقان/الأحمدي - -شمال الكويت/الخلط المركزي	06	الخاصة بالغاز الطبيعي : الروضتين/الأحمدي - المقوع/الأحمدي- ام قدير/شعيبة - البرقان/الأحمدي- البرقان/شعيبة -	05	الخاصة بالمشتقات النفطية: صبحان/شعيبة- المطار/الأحمدي -	02

المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوي الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2010 ص113.

III.3.2.2.3 حمولة الناقلات النفطية: من خلال ملاحظتنا للشكل أسفله ، نقوم بتحليله وفق الفترات الزمنية التالية:

- **الفترة (2000 – 2002)**: نسجل زيادة نسبية في سنة 2001 بمستوى حمولة ناقلات النفط الخام يقابلها نقصان، في سنة 2002 حيث بلغت الحمولة 2898 طن بعد أن كانت 3330 طن بسنة 2001 ويعود ذلك لانخفاض مستويات الإنتاج[1] التي تدنت من 1996.7 ألف برميل يومي في سنة 2000 إلى 1745.9 ألف برميل يومي سنة 2002. كما تأخذ نسبة حمولة ناقلات نفط الكويت نسبة الأسد ضمن أعضاء منظمة الأوابك التي تفوق النصف حيث وصلت إلى أعلى نسبة لها خلال هذه الفترة في سنة 2002 تقدر بـ 56,44%[2].

الشكل رقم (3–32): منحنى تطور حمولة ناقلات نفط خام الكويت (2000–2010)

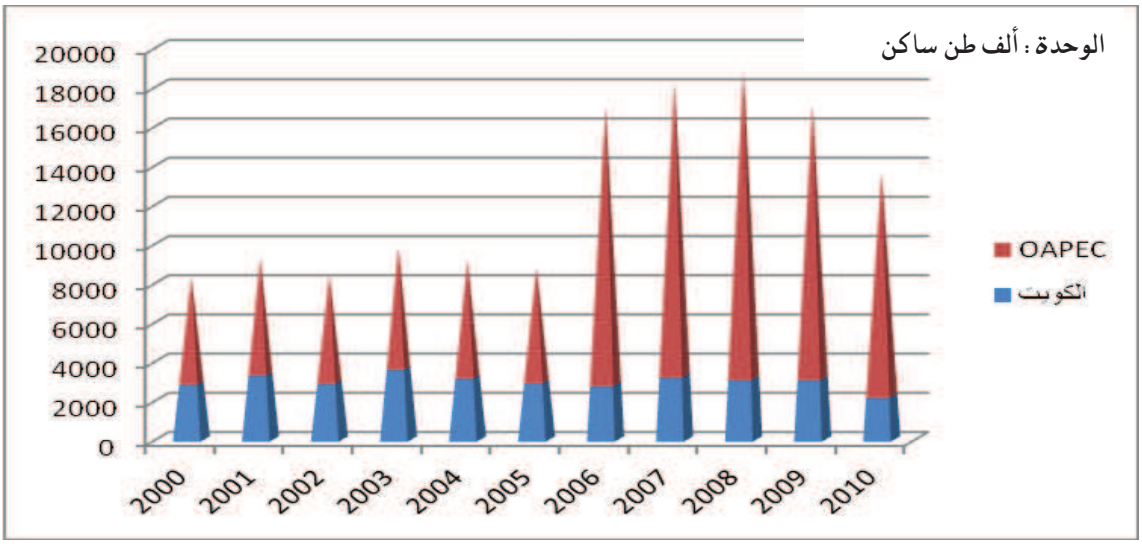

المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوية لمنظمة الأوابك OAPEC لسنة 2010 ص 122.

- **الفترة (2002– 2006)**: نسجل زيادة كذلك في حمولة ناقلات النفط خلال عام 2003 (من 2898 في سنة 2002 إلى 3625 في سنة 2003) وذلك لزيادة الإنتاج ووصوله إلى 2107.6 أطنان بعد أن كان 1745.9 طنا في سنة 2002. كما حققت الكويت أعلى نسبة في حصة حمولة نقل نفط منظمة الأوابك خلال عشر سنوات هذه بـ 58,65% في سنة 2003، إلا أن هذه الحمولة تناقصت تدريجيا وعلى التوالي خلال السنوات 2004، و2005، و2006، وذلك لزيادة الاحتياطي من 99 مليون برميل في سنة 2003 إلى 101.5 مليون برميل في السنوات الثلاث التالية.

- **الفترة (2006 – 2010)**: نسجل تزايد ملموس و متقارب لحمولة ناقلات النفط الخام من سنة 2006 إلى 2009، وذلك راجع إلى التطور النسبي للإنتاج بمعدل تقريبي 10% عن السنوات التي سبقت هذه الفترة وكذا إلى زيادة صادرات نفط خام الكويت الموجه عموما إلى أسيا وخاصة إلى الصين حيث حقق أعلى قيمة له في سنة

[1] التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2006، ص24.

[2] – انظر الملحق رقم (3-17).

2008 بـ16547.9 ألف ب/ي[1]. ثم نسجل انخفاض في حمولة الناقلات في سنة 2010 التي وصلت إلى 11399 ألف طن/سكن بسبب نقص الصادرات النفطية في هذه السنة التي وصلت إلى 14716 ألف طن/سكن والراجعة أساسا إلى النتائج السلبية للأزمة المالية العالمية التي عملت على كبح نمو اقتصاد أول شريك للكويت وهي الدول الأسيوية.

III.3.2.2.4 الإنجازات الهادفة لتطوير قطاع نقل المحروقات بالكويت: عملت شركة ناقلات النفط الكويتية منذ سنة 2002، على إقامة مشاريع من اجل تحديد وتحديث أسطولها البحري. وذلك من اجل الحفاظ على الفضاء الاستراتيجي للنقل وفي إطار تعاقدها مع شركة "دايوو" الكورية الجنوبية لبناء السفن،تم استيراد أربعة ناقلات عملاقة ثنائية البدن، أكثر صداقة للبيئة ومزودة بأحدث تقنيات ردع ورصد القرصنة البحرية والناقلات التي تم تسليمها هي الآتية [2]:

- ناقلة "**دار السلوى**" وهي أول ناقلة تم توقيع عقد استلامها رسميا مع شركة (دايو) بتاريخ 28 أكتوبر 2010.
- ثاني ناقلة سلمت هي ناقلة "**أم العيش**" بتاريخ 10 مارس 2011.

-وتسلم ناقلة "**السالمي**" في جوان 2011، أما "**الرقة**" في أكتوبر 2011.

III.3.2.3 من حيث تطور نشاطات مرحلة المصب: وهي تعتبر من المراحل المميزة في نشاط الصناعة النفطية الكويتية لما تأخذه من مرحلة التكرير من أهمية، حيث نحاول التعرف على هذا التطور من خلال مؤشرين وهما (إنتاج النفط الخام وقدرة تكرير المصافي)، فيما يلي:

III.3.2.3.1 مؤشر إنتاج النفط الخام: من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (3-33) ، يمكننا تحليل إنتاج نفط خام الكويت وفق النقاط التالية:

- تتراوح نسبة حصة إنتاج نفط الكويت مابين (6,81% و 7,78%) خلال سنوات (2000-2010) من حصة الأوبك[3]. وهي نسبة أقل من إنتاج فنزويلا ونسبة مقبولة من مجموعة الدول 12 من منظمة الأوبك.

- ونلمس أقل قيمة إنتاج في سنة 2002 بقيمة 1995 ألف ب/ي، حيث يرجع السبب إلى تأزم الأوضاع السياسية والأمنية في الشرق الأوسط.

- عملت زيادة أسعار النفط وكذا زيادة الطلب عليه من طرف الدول الأسيوية التي تعتبر أول شريك تجاري للكويت، على حث الكويت في زيادة إنتاجها الملموس في سنة 2008 بقيمة 2782 ألف ب/ي.

---

[1] - الرجوع إلى الملحق رقم (3-20) صادرات نفط خام الكويت عامة و بحسب الدول (2000-2010).

[2] http://www.kpc.com

[3] - انظر الملحق رقم (3-18).

الشكل رقم (3-33): حصة إنتاج نفط خام الكويت من الأوبك (2000-2010)

الوحدة: ألف/ برميل في اليوم

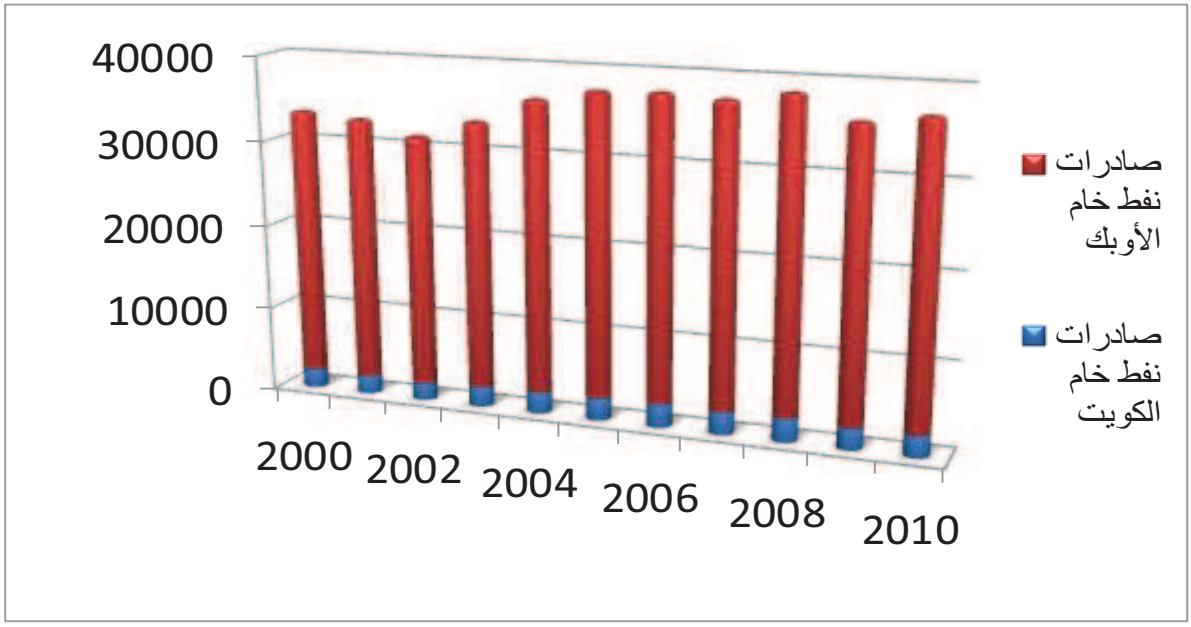

المصدر: بالإعتماد على تقرير BP لسنة 2011، ص 08.

- أثرت الأزمة المالية العالمية للقرن الحالي سلبا على سوق نفط منظمة الأوبك ومن ثم على سوق نفط الكويت خاصة في سنة 2010، حيث انخفض إنتاج الكويت إلى 2508 مقارنة بسنة 2008.

III.2.3.2.3 قدرة تكرير مصافي الكويت: يمكننا استخلاص من الشكل رقم (3-34) الملاحظات الآتية:

- نسجل عموما زيادة طفيفة في مجمل قدرة تكرير مصافي الكويت خلال الفترة (2000-2010) وهذا راجع إلى سياسة الصناعة النفطية للكويت التي تحاول أن تعطي لمرحلة المصب مكانة إلى جانب مرحلة المنبع.

- يحتل مصفاة ميناء الأحمدي أعلى قدرة التكرير بقيمة 466 ألف برميل في اليوم، يليها مصفاة مينا عبد الله بأعلى مستوى قدرة تكرير 270 ألف برميل في اليوم، بينما يحقق مصفاة ميناء شعيبة أعلى مستوى قدرة تكرير بقيمة 200 ألف برميل في اليوم[1].

[1] - انظر الملحق رقم (3-19).

الشكل رقم (3-34): قدرة التكرير لمصافي الكويت (2000-2010) الوحدة: ألف برميل /اليوم

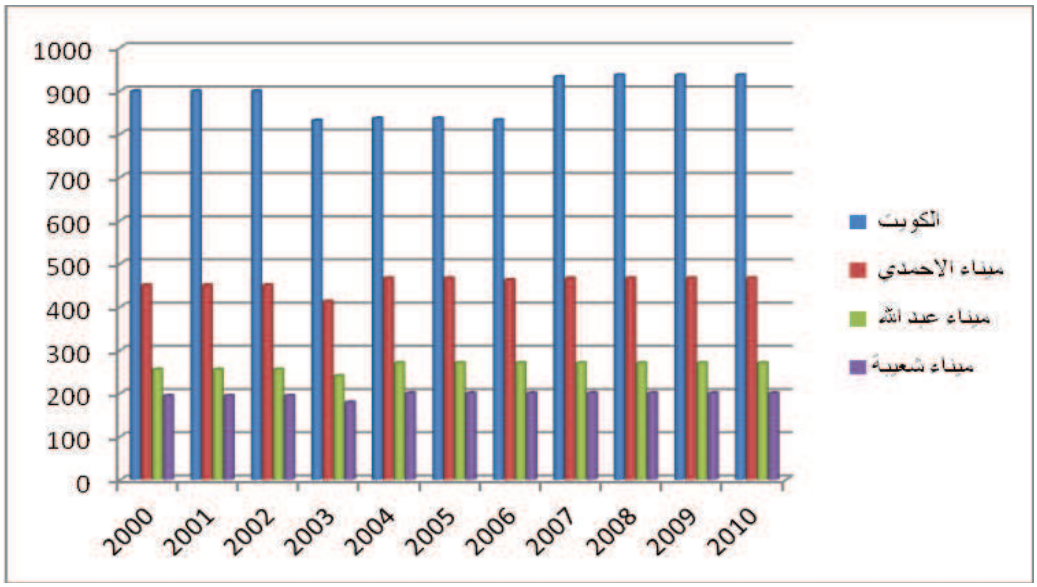

المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوي لـ OPEC لسنة 2010 ص 36.

III.4.2.3 أثار نشاطات الصناعة النفطية الكويتية على الصادرات: نتعرف على صادرات الكويت من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي: مؤشر صادرات النفط الخام، مؤشر المنتجات النفطية، ومؤشر عوائد الصادرات النفطية. وقد استثنينا صادرات الغاز من الدراسة، كون أن الكويت تعتبر دولة نفطية بالدرجة أولى، ولا يعتمد اقتصادها على صادرات الغاز الطبيعي.

III.1.4.2.3 صادرات النفط الخام للكويت: من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (3-35) والممثل لمنحنى صادرات نفط خام الكويت في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010، نستخلص الملاحظات التالية وفق الفترات الزمنية التالية:

- نلاحظ من خلال الشكل أسفله أن متوسط صادرات الكويت يتراوح ما بين 1231 برميلا سنة 2000 إلى 1330 برميلا سنة 2010. حيث تقدر نسبة صادرات الكويت بالنسبة للاوابك سنة 2010 بـ 9.71 %.

- الفترة (2000-2002): نسجل في هذه الفترة انخفاض في صادرات النفط الخام للكويت، حيث انحدر مستواها من 1231 ألف برميل يومي سنة 2000 إلى 1113 ألف برميل يومي في سنة 2002،[1] وهذا بسبب الظروف السلبية التي عاشتها القارة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أدت إلى التأثيرات بالانخفاض على مستوى الطلب العالمي وبالتالي على العائدات النفطية لدولة الكويت، كما ترجع الأسباب كذلك إلى تقهقر الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط عند غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق.

[1] - انظر الملحق رقم (3-20).

الشكل رقم (3-35): منحنى صادرات نفط خام الكويت (2000-2010)

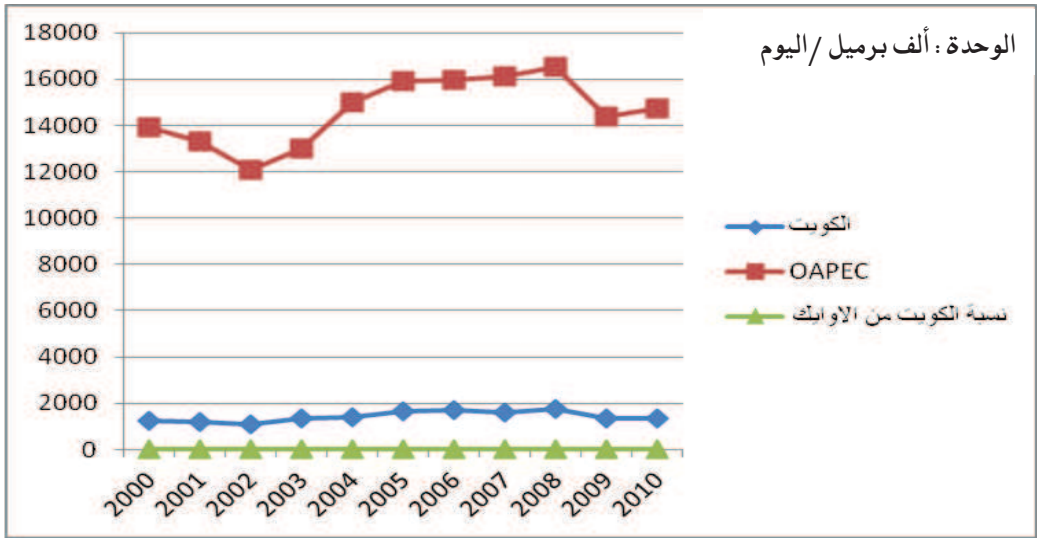

المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوي لـ OAPEC لسنة 2010 ص 92.

- الفترة (2002-2006): نجد أن هناك انتعاش في مستوى صادرات النفط الخام، حيث ارتفعت من1113 ألف برميل يومي في سنة 2002 إلى 1732.4 ألف برميل يومي سنة 2006 ويعود هذا إلى زيادة الطلب على النفط من طرف الدول الأسيوية خاصة الصين بسبب انتعاش اقتصادها.

- الفترة (2006-2010): تناقصت من جديد صادرات دولة الكويت من النفط الخام، حيث وصلت إلى 1330 ألف برميل/يوم في سنة 2010 بعد أن سجلت 1723.4 سنة 2006، ويعود هذا للازمة المالية العالمية التي بدأت انطلاقا من سنة 2007 واستمرت في الانتشار حتى يومنا الحالي من سنة 2012. وقد نتج عن الأزمة المالية العالمية ومازال ركودا في اقتصاد الدول الأوربية وأمريكا الشمالية والدول الأسيوية مقابل ارتفاع مفرط في أسعار النفط وبالتالي نقص في الطلب العالمي على نفط الكويت.

إلا أنه تم تسجيل اكبر قيمة تصدير لنفط خام الكويت في سنة 2008 بـ 1738.5 ألف برميل/ اليوم، حيث أثر مستوى أسعار النفط المرتفعة في هذه السنة على تشجيع مستويات التصدير.

-كما تأخذ الدول الأسيوية أكبر نسبة من تصدير نفط خام الكويت وهي بنسبة 84 % ثم تليها دول أمريكا شمالية بنسبة 9% ثم أوربا بنسبة 4% ويتوافق هذا التوزيع مع مجموع دول الأوبك، حيث تصدر منظمة الأوبك نسبة 60% من صادرات النفط الخام إلى الدول الأسيوية.

III.2.4.2.3 صادرات المشتقات النفطية للكويت: يبن الشكل أسفله تحت رقم (3-36) منحنى صادرات المشتقات النفطية الكويتية لفترة (2000-2010)، ومنه قراءة الملاحظات التالية:

- يتراوح متوسط صادرات المشتقات النفطية الكويتية بين 675 ألف ب/ي سنة 2000 إلى 631,6 آلف ب/ي في سنة 2010، حيث تقدر نسبة صادرات المشتقات النفطية في الكويت بالنسبة للأوابك بـ 23.22 % خلال نفس السنة.

- **الفترة (2000-2002)**: انتقلت صادرات الكويت من المشتقات النفطية خلال هذه المرحلة من 675 ألف برميل/يوم في سنة 2000 إلى 572 ألف برميل/يوم في سنة 2002، وهذا يعني أنها تناقصت بنسبة 28%، ويماثل هذا وضع صادرات النفط الخام بدولة الكويت، ويعود التناقص لنفس الأسباب السالفة الذكر في الشكل رقم (3-38) وهو عدم وجود استقرار أمني وسياسي في منطقة الشرق الأوسط.

الشكل رقم (3-36): منحنى صادرات المشتقات النفطية للكويت (2000-2010)

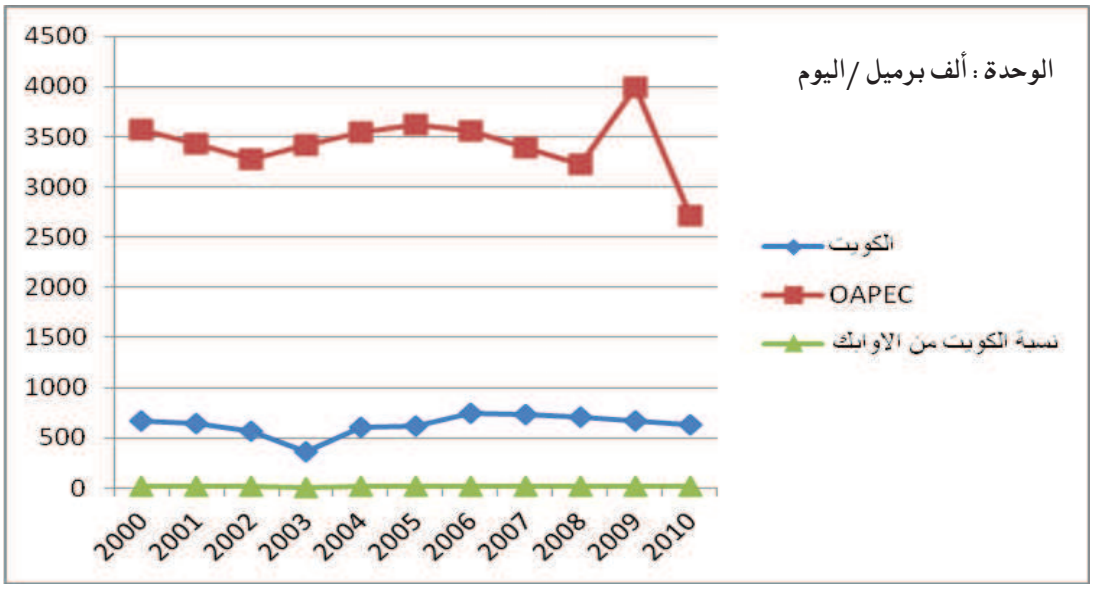

المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوي لـ OAPEC لسنة 2010 ص 94.

- **الفترة (2002- 2006)**: عاودت صادرات المشتقات النفطية في الارتفاع إذ انتقلت من 572 ألف برميل/يوم في سنة 2002 إلى 749,5 ألف برميل/يوم في سنة 2006، وهو راجع إلى زيادة الطلب عليه. إلا أنها شهدت بعض التنازلات الطفيفة خلال سنتي 2004 و2005 نتيجة للارتفاعات التي شهدها الاستهلاك المحلي[1] من المشتقات النفطية الذي انتقل من 63.8 ألف برميل/يوم خلال سنة 2003 إلى 86.6 ألف برميل/يوم ثم إلى 71.8 ألف برميل/يوم في سنتي 2004 و2005 على التوالي.

- **الفترة (2006-2010)**: تراجعت صادرات المشتقات النفطية في سنة 2006، من 749.5 ألف برميل/يوم إلى 631,6 ألف برميل/يوم سنة 2010[2]، بسبب الركود الاقتصادي الذي عاشه العالم الرأسمالي ومازال، خاصة دول أوروبا الغربية، ودول شرق أسيا وأمريكا، نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008/2007.

[1] - التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2007، ص44.

[2] - انظر الملحق رقم (3-21).

– وتعد أكبر نسبة تصدير مشتقات النفط في سنة 2010 بنسبة 92 % والموجهة الى الشريك الأسيوي ثم تليها دول أوروبا بنسبة 7,7%.

III.3.4.2.3 عوائد صادرات نفط الكويت: نستخلص من الشكل أسفله والخاص بقيمة عوائد صادرات النفط في الكويت من الأوبك (2000–2010) تحت رقم (3–37) الملاحظات الآتية:

– تراوحت نسبة عوائد صادرات الكويت من الأوبك ما بين (6,84% إلى 8,36%) خلال العشر السنوات من القرن الحالي وهي تتعادل مع نسبة حصة إنتاج نفط خام الكويت بالنسبة للأوبك[1] –سجلت عوائد صادرات النفط الكويتية زيادة مستمرة خلال فترة (2000–2010)، حيث قدرت العوائد بـ 18,185 مليون دولار خلال سنة 2000 لترتفع أربعة أضعاف ونصف في سنة 2008 أين وصلت قيمة العوائد النفطية إلى82,656 مليون دولار[2]، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط إلى 94,45 المشار إليها في الملحق رقم (3–13) وإلى زيادة طفيفة في قيمة الصادرات النفطية التي وصلت إلى 1738,5 ألف برميل خلال سنة 2008.

الشكل رقم (3–37): منحنى عوائد صادرات نفط الكويت وحصتها من الأوبك (2000–2010) الوحدة: M/ $

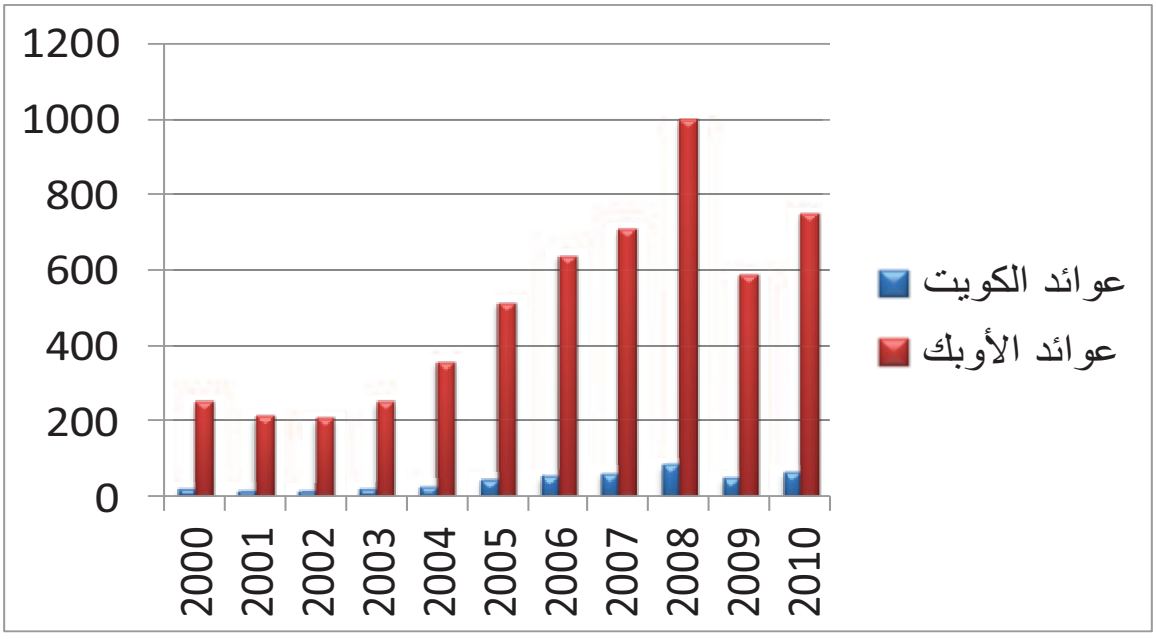

المصدر: بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك سنة2005، ص 15 و تقرير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص17.

– سجل نقص في العوائد النفطية خلال سنة 2009، وهو راجع أساسا إلى ثلاثة عوامل وهي، نقص قيمة إنتاج نفط خام الكويت الذي وصل 2489 ألف ب/ي، وكذا إلى نقص الصادرات التي سجلت قيمة 1348,3 ألف برميل بسبب نقص الطلب العالمي على النفط الخام الراجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية. كما أثر انخفاض سعر

[1] – الرجوع الى الملحق رقم (3–18).
[2] – انظر الملحق رقم (3–22).

النفط مقارنة بالسنة الماضية سلبا على عوائد صادرات النفط الكويتية، حيث وصل سعر النفط إلى 61,06 دولارا/ب. عملت هذه العوامل على تسجيل نقص في قيمة الصادرات التي قدرت بـ 1348.3 ألف ب/ي.

– شهدت سنة 2010 انتعاش في عوائد الصادرات النفطية التي ترجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط من جديد والتي وصلت إلى سعر 77,45 دولارا/ب.

خلاصة الفصل الثالث:

توصلنا من خلال هذا الفصل، الى أن نظام استغلال النفط لأي بلد يتوقف على القوانين التي تم سنها منذ بداية الصناعة النفطية الى اليوم من سنة 2012، وتأثر هذا النظام بالأطراف الفاعلة في سوق النفط عبر تاريخ نشأتها.

حيث حاولت دراستنا التعرف على مفهوم نظام استغلال نفط فنزويلا أولا بسبب قدم الصناعة النفطية فيها مقارنة بالدول محل الدراسة كالكويت.

وتوصلت الدراسة في هذا الفصل كذلك، الى أن تطبيق نظام استغلال النفط لأي دولة ما يترجم ميدانيا في شكل عقود نفطية بمختلف أنواعها السالفة الشرح وهي (عقود الامتياز التقليدية القديمة و عقود الامتياز التقليدية المعدلة، عقود المشاركة وعقود الخدمات، وعقود تقاسم الإنتاج).

وبسبب قدم الصناعة النفطية في فنزويلا كما أشرنا إليها، شهدت صناعتها عدة محطات في نظام استغلالها تتمحور أساسا في خمسة وهي (مرحلة نشأة الصناعة النفطية ، ثم مرحلة ما قبل التأميم ، ثم مرحلة التأميم ، ثم مرحلة الإصلاحات الأولى، و أخيرا مرحلة الإصلاحات الثانية) حيث واكبت الصناعة النفطية الفنزويلية جميع أنواع العقود النفطية وحتى أنها اعتبرت الرائدة في ولادة بعض أنواع العقود كعقود المناصفة. أما فيما يتعلق بالكويت فقد مرت هي الأخرى، بمختلف أنوع عقود النفط وهي (عقود الامتيازات التقليدية القديمة والمعدلة عقود المشاركة وعقود المناصفة وكذا عقود المقاولة).

وتشترك صناعة نفط فنزويلا والكويت في بعض النقاط، كونهما يركزان بالدرجة الأولى على صناعة النفط أكثر مما هو على صناعة الغاز الطبيعي وكذا على جميع مراحل الصناعة النفطية من المنبع الى المصب، خاصة فيما يتعلق بمرحلة الصناعة البتروكيماوية، ذلك أن هذه الأخيرة تنعش بوجود النفط ذوي النوع الثقيل أو الثقيل جدا، وهي من صفات مميزات نفط فنزويلا (نفط ثقيل جدا) ونفط الكويت (نفط ثقيل ومتوسط).

الفصل الرابع
أنظمة الإستغلال والصادرات النفطية في الجزائر

مدخل: بعدما تعرضنا إلى مفهوم أنظمة استغلال النفط عامة ولكل من دولة فنزويلا، والكويت وكذا الى أثر أنظمة استغلال النفط على نشاطات الصناعة النفطية لدولتي فنزويلا والكويت، ونحاول الآن أن نتعرف في الفصل الأخير من هذه الدراسة على نظام استغلال نفط الجزائر وأثره على الصادرات، أي محاولة الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة في المقدمة وهي **"كيف يتجسد لنا نظام استغلال الثروة النفطية في واقع الدول النامية والمنتجة للنفط؛ وكيف يؤثر تطور هذا النظام على صادرات الصناعة النفطية وفق مراحل نشاطاتها؟** ونحاول مقارنة نتائج نظام استغلال نفط الجزائر مع الدول محل الدراسة، ومن ثم استخلاص نقاط التشابه ونقاط الاختلاف.

IV.0 أهمية الصناعة النفطية في الجزائر:

تعتبر الصناعة النفطية في الجزائر من أهم محركات قطاع الطاقة، حيث يعتمد عليها في العائدات الجبائية ومساهمتها بشكل أساسي في تكوين الدخل القومي. وقد مكنت هذه الصناعة للجزائر من ربط علاقات دولية والمتجسدة أساسا في إبرام عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية.

وبسبب التغيرات التي عاشها العالم في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين (من أزمات اقتصادية نفطية منها ومالية، وظهور العولمة، وتغير قوى العرض والطلب للنفط، وبروز دول ناشئة جديدة، وتعثر العلاقات السياسية فيما بين الدول .... وغيرها من تغيرات ، أثبتت أهمية النفط في تحديد الرهانات الاقتصادية منها والسياسية، ولهذا اهتمت الجزائر بتنمية هذه الصناعة على وجه خاص وقطاع المحروقات على وجه عام. وتطويره بموجب التعديل القانوني لقطاع المحروقات ؛ بدءا من تأميم القطاع سنة 1971 ثم إصدار القانون الخاص بالمحروقات سنة 1986 والمعدل في سنة 1991، ثم إصدار قانون جديد للمحروقات سنة 2005 والمعدل بالأمر 10/06 سنة 2006.

ولما احتلت المحروقات عامة والنفط خاصة، مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري بسبب ما يؤديه من أدوار أساسية في الاقتصاد الكلي وتوقع زيادة الطلب الداخلي على النفط ومشتقاته خلال 50 سنة القادمة[1]، نجده عنصرا أساسيا في سياستها الطاقوية وكذا تحصيلاتها المالية بالإضافة إلى التراكم الذي يحققه هذا القطاع جراء عمليات التصدير إلى الخارج. ومن هذا المنطلق نحاول التعرف من خلال هذا العنوان على الأهمية الاقتصادية والمالية للصناعة النفطية في الجزائر كما يلي:

[1] - Rapport de la Banque Mondiale, Groupe de Développement Economique et Social, Moyen-Orient et Afrique du Nord, «**Stratégie Macroéconomique A Moyen terme pour L'Algérie**», N° 26005-AL, Mai 2003, P52.

IV.1.0 الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية بالجزائر:

للصناعة النفطية دوران مهمان، يتمثلان في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى معيشة السكان. ويمكن إظهار الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية عبر قطاع المحروقات ومدى تأثيره على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني كآتي:

IV.1.1.0 قطاع المحروقات والإنتاج الوطني: يساهم قطاع المحروقات بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام و بصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى، والجدول الآتي الخاص بنسبة إنتاج قطاع المحروقات من الإنتاج الوطني الخام لسنوات 2000 الى 2010 يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-1) : نسبة إنتاج قطاع المحروقات من الإنتاج الخام الوطني الجزائري (2000-2010)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الناتج الوطني الخام	إنتاج قطاع المحروقات	النسبة %
2000	3.698.683,7	1.616.314,70	43,69
2001	3.754.870,8	1.443.928,10	38,45
2002	4.023.413,8	1.477.033,60	36,71
2003	4.700.010,4	1.868.889,60	39,76
2004	5.545.851,5	2.319.823,6	41,82
2005	6.930.153,4	3.352.878,4	48,38
2006	7.836.997,6	3.882.227,8	49,53
2007	8.567.941,8	4.089.308,6	47,72
2008	10.002.133,7	4.997.554,5	49,96
2009	8.808.700,8	3.109.078,9	35,29
2010	10.428.714,5	4.180.357,7	40,08

Source : www.ons.dz/statistiqueseconomiques 2000-2010, Vu Juin 2012.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة نمو إنتاج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الوطني في تزايد مستمر خلال فترة 2000 إلى 2010، إذ تقدر نسبة الزيادة بـ158.63 % في سنة 2010 مقارنة بسنة 2000 وذلك هذا راجع إلى زيادة عقود الشراكة في الاستثمار لقطاع المحروقات خلال العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين بموجب تغير نظام استغلال نفط الجزائر وفق القانون الجديد 07/05 والمعدل بالأمر 11/06. وقد حقق قطاع المحروقات نسبة معتبرة بالنسبة للناتج الوطني الخام، حيث قدرت أقل نسبة في سنة 2009 بـ 35,29 % من الناتج الوطني خام والمقدرة بقيمة 3.109.078,9 مليون دج وأكبر نسبة تحققت في سنة 2008 بـ 49,96% من الناتج الوطني الخام بقيمة 4.997.554,5 مليون دج.

"كما ارتفع الناتج الداخلي الخام الإسمي للجزائر الى 159 مليار دولار خلال سنة 2010 مقابل 139.8 مليار دولار سنة 2009، ليستمر في الارتفاع الى 171.6 مليار دولار سنة 2011"[1].

IV.2.1.0 قطاع المحروقات والقيمة المضافة: يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر من أهم القطاعات التي تحقق قيمة مضافة نظرا لدرجة مردوديته العالية والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-2): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة الخام للجزائر(1995-2001)

الوحدة: مليون دج

السنوات	القيمة المضافة الخام للوطن	القيمة المضافة للمحروقات	النسبة %
2000	3.430.857,30	1.616.314,70	47,11
2001	3.451.958,40	1.443.928,10	41,82
2002	3.645.911,40	1.477.033,60	40,51
2003	4.296.969,80	1.868.889,60	43,49
2004	5.009.672,7	2.319.823,6	46,3
2005	6.436.135,1	3.352.878,4	52,09
2006	7.345.463,0	3.882.227,8	52,28
2007	8.035.487,8	4.089.308,6	50,89
2008	9.348.204,7	4.997.554,5	53,46
2009	8.092.876,8	3.109.078,9	38,41
2010	9.686.574,7	4.180.357,7	43,15

Source : www.ons.dz/statistiqueseconomiques 2000-2010. Vu Juin 2012

يتجلى من الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات يلعب الدور الأساسي في تكوين قيمة المضافة الخام للجزائر، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2008 بـ 53.46% من إجمالي القيمة المضافة الخام للوطن وأدنى نسبة تحققت في سنة 2009 بـ 38.41% من إجمالي القيمة المضافة الخام للوطن ويرجع السبب الأساسي في قلة النسبة الى تقلص قيمة صادرات نفط الجزائر نتيجة للأزمة المالية الخانقة في القرن الواحد والعشرين على الدول الصناعية .

IV.2.0 الأهمية المالية للصناعة النفطية بالجزائر:

سنحاول من خلال هذا العنوان عرض مساهمة قطاع المحروقات في تطوير إيرادات ونفقات ميزانية الدولة وذلك من خلال فترتين مختلفتين، الأولى تختص بدراسة فترة (1982-1999) والثانية تهتم بدراسة فترة (2000-2010).

[1] – تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2011 من الموقع:

IV.1.2.0 مساهمة إيرادات الصناعة النفطية في ميزانية الدولة فترة (1986–1999): تميزت هذه الفترة بتطبيق أول قانون خاص بالنشاط النفطي حمل رقم 14/86 الصادر سنة 1986 وما جاء به من تعديلات وتغييرات، والنظام الجبائي وتعديله في سنة 1991 بالقانون المعدل والمتمم رقم 21/91 ، كما عرفت هذه الفترة بأزمة النفط العكسية لسنة 1986، حيث سجل تدهور لأسعار النفط الى أدنى قيمة له بسعر 10 $ للبرميل، بعدما وصلت أسعار النفط إلى أعلى المستويات وتسجيلها لسعر 40 $ للبرميل الواحد خلال السنوات ما قبل أزمة 1986، حيث انعكس هذا الانخفاض الرهيب المسجل على مستوى الأسعار سلبا على الإيرادات العامة للدولة.

الجدول رقم (4–3) : يوضح تطور إيرادات الجباية النفطية فترة (1986–1999)

الوحدة: مليون دج

السنوات	إيرادات الجباية النفطية	مجموع الإيرادات العامة	نسبة الجباية النفطية إلى الإيرادات العامة
1986	21439	89690	% 23.90
1987	20479	92984	% 22.20
1988	24100	93500	% 25.77
1989	45500	116400	% 39.08
1990	76200	152500	% 49.96
1991	161500	248900	% 64.88
1992	193800	311864	% 62.14
1993	179218	313949	% 57.08
1994	222176	477181	% 46.56
1995	336100	611731	% 54.94
1996	496000	825157	% 60.10
1997	507000	881500	% 64.74
1998	378714	901500	% 42.00
1999	560116	937100	% 59.77
نسبة الجباية النفطية إلى الإيرادات الكلية للميزانية العامة لهذه السنوات			% 51.54

المصدر: شرقي جوهرة،"**بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،غير منشورة، جامعة الجزائر. دفعة 2003، ص 30.

نلاحظ من الجدول أعلاه، الأثر البليغ لإيرادات الجباية النفطية على الميزانية العامة من خلال مواردها التي تمسها الجباية مباشرة، حيث يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:[1]

– بعد الانخفاض الحاد لأسعار النفط إبان الأزمة العكسية لسنة 1986، تحسنت أوضاع إيرادات الجباية النفطية أين سجلت قيمة 21439 مليون دينار، وارتفعت الى قيمة 24100 مليون دينار في سنة 1988 بنسبة زيادة

[1] – شرقي جوهرة، "**بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر. دفعة 2003،ص.ص30–33.بتصرف.

تقدر بـ 12.41%، ومن معدل مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة بـ 23.90 % سنة 1986 إلى 25.77% سنة 1988.

– بقي الارتفاع المسجل في نسب الجباية النفطية إلى غاية سنة 1994، أين ظهرت أزمة نفطية خانقة على مستوى الأسواق النفطية، إذ أغرقت السوق بالمنتوجات النفطية بأنواعها وتأثرت السوق بالعرض المفرط. مما دفع بالأسعار إلى السقوط للمرة الثالثة والشيء الذي زاد الوضعية تعقيدا هو انخفاض قيمة الدولار مقارنة بالدينار وذلك بنسبة 25% تقريبا. ويوضح الجدول رقم (4-3) ، أن التذبذب المسجل خلال تلك الفترة وبالرغم من الإصلاح المتبع بدءا من سنة 1992 في مجال الجباية العادية والإصلاحات المتخذة في مجال المحروقات سنة 1991. لم تكن لها أهمية في إبقاء مستويات المساهمة ثابتة ولم تكن لها جدوى بسبب العوامل التالية:[1]

- انخفاض أسعار النفط والدولار بعد الحرب في الشرق الأوسط .
- انخفاض سعر النفط من جديد سنة 1998 بسبب أزمة دول شرق آسيا.

تميزت هذه الفترة بالاضطرابات، فبعد الاستقرار الذي لم يدم سنوات عادت الأزمة الاقتصادية مرة أخرى و ذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط وكذا عدم احترام دول OPEC لحصتها في الإنتاج وفي نفس الوقت ارتفاع مستوى الاحتياطي لدى الولايات المتحدة.

– تواصل تزايد ايرادات الجباية النفطية بوتيرة بطيئة ليتعثر سنة 1998، حيث سجل قيمة 378714 مليون دينار، بعدما بلغت قيمته 507000 مليون دينار سنة 1997، وعاودت الإيرادات النفطية في الارتفاع بنسبة 47.89% سنة 1999 مقارنة بسنة 1998، وهذا راجع الى الإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بتبني قانون جديد للمحروقات 14/86 المعدل بـ 21/91 الذي عمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال قطاع المحروقات عامة وللصناعة النفطية خاصة.

– تواصلت مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات العامة، وسجلت تزايدا بعد انخفاض معدلها بـ 23.90% ، 22.20%، 25.77% لسنوات (1986 و1987 و1988) على التوالي. وبلوغ معدل 64.74 % في سنة 1997 كأعلى معدل مسجل في الفترة (1986– 1999)، وتحقق معدل 51.54 % كمعدل عام .

IV.2.2.0 مساهمة إيرادات الصناعة النفطية في ميزانية الدولة فترة (2000–2010): في هذه الفترة عرف العالم تحولات وتقلبات جذرية في العلاقات بين الدول والشعوب، والحضارات والثقافات وظهور العولمة، وكذا في العلاقات الاقتصادية. وقد تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه التغيرات وسايرها من خلال الإصلاحات التي

[1] - عبد المجيد بوزيدي، " **تسعينات الاقتصاد الجزائري**"، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص.ص94-95، بتصرف.

- Y.Benabdallah, «**La réforme économique en Algérie: entre rente et production**», Monde Arabe Maghreb Machrek , N°166, Dec 1999.

قامت ومازالت تقوم بها الحكومة الجزائرية لمواكبة هته الأحداث. ومن بين هذه الإصلاحات إصدار قانون جديد في قطاع المحروقات سنة 2005 تحت رقم 07/05، وتعديله سنة 2006 بالأمر 10/06.

فسرعان ما عادت الأسعار إلى الارتفاع سنة 1999[1] ورجوع عائدات الجباية النفطية إلى مستواها من جديد، وبحلول سنة 2000 بقيت الأسعار تحقق الثبات مما نتج عنه ثبات المساهمة النفطية. وخلال السنوات الموالية من سنة 2001 الى اليوم (2012)، ونتيجة لعدة أحداث سياسية واقتصادية (أحداث 11 سبتمبر 2001، الأزمة المالية 2007)، عادت الأسعار إلى الارتفاع وزاد الطلب على النفط العربي نظرا للتخوف الدولي من نقص الإمدادات النفطية ومحاولة تأمين المخزون الاستراتيجي للنفط. مما جعل النتيجة التي حققتها جباية النفط على المحروقات جد إيجابية، والتي تظهر جليا في الجدول رقم (4-4) .

جدول رقم (4-4): يوضح تطور إيرادات الجباية النفطية فترة (2000-2010)

الوحدة: مليون دج

السنوات	إيرادات الجباية النفطية	مجموع الإيرادات العامة	نسبة الجباية النفطية إلى الإيرادات العامة
2000	1173200	1578100	% 74.34
2001	956400	1505500	% 63.52
2002	1007900	1603200	% 62.86
2003	1350000	1974500	% 68.37
2004	1570700	2229900	% 70.43
2005	916000	1667920	% 54.91
2006	973000	1802616	% 53.97
2007	970200	1924000	% 50.42
2008	1628500	2786600	%58.44
2009	1835500	3081500	%59.56
2010	1472400	2992400	%49.20
نسبة الجباية النفطية إلى الإيرادات الكلية للميزانية العامة			**%60.54**

المصدر : - مجلات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء . الأعداد 33، 36، 38.السنوات 2005-2008- 2010من القوانين المالية.

نستخلص من الجدول أعلاه الملاحظات الأتية:

- تزايد المداخيل المحصلة من الجباية النفطية وهذا للطفرة التي عرفتها الأسعار النفطية خاصة في سنة 2008، والتي زادت من حدتها الأوضاع السياسية والاقتصادية السالفة الذكر، التي كان لها الأثر في رسم السياسات وإحداث

[1] - الرجوع الى الملحق رقم (3-13).

هزات اقتصادية. فمع بداية القرن الواحد والعشرين واحتداد بعض المشاكل السياسية والإقليمية، وظهور بؤر توتر، وبداية ما يسمي بـ (الحرب على الإرهاب).

– أدت الأوضاع السالفة الذكر إلى الزيادة المطردة في الطلب على النفط عالميا، الوضع الذي استفادت منه دول أعضاء منظمة الأوبك عامة والجزائر خاصة، حيث لم تنزل الإيرادات من الجباية النفطية تحت مبلغ 100 مليار دينار جزائري منذ سنة 2002، وليتجاوزها المبلغ الضعف منذ سنة 2005، ولم تنزل تحت قيمة 200 مليار دينار جزائري. فقد سجلت حصة إيرادات الجباية النفطية في سنة 2005 ما قيمته 235270 مليون دينار جزائري، وهذا يتزامن أيضا وتطبيق آليات الجباية النفطية الجديدة والضرائب المستحدثة في القانون النفطي 07/05.

– إن الجباية النفطية في العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين، حققت معدلات بلغت مستويات كانت في السابق قصوى، فتحقيق معدل 64.18 % في سنة 1981، أو معدل 64.74 % في سنة 1997 عد الأعلى في الفترة (1970 – 1985)، والفترة (1986 – 1999) على التوالي، لتصبح اعتيادية في هذه الفترة بمتوسط معدل 60.54 % للفترة (2000 – 2010).

– وخلافا لسنوات هذه الفترة التي تميزت بإيرادات ضخمة من الجباية النفطية، حدثت بعض الاضطرابات السلبية على سوق النفط أثرت على مردود الجباية وبالتالي على إيرادات الميزانية العامة، فمن معدل 74.34 % في سنة 2000 تهاوتت الأسعار ومعها الجباية النفطية (كما سبق ذكره بسبب الحرب ضد أفغانستان) التي سجلت في سنة 2001 معدل 63.52 %، وقد سجل انخفاض سنة 2002 بـ 62.86 %، ثم عاودت أسعار النفط الصعود ومعها المداخيل النفطية.

وجراء الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر، تم في هذه الفترة إنشاء صندوق ضبط الموارد[1] في جوان 2000، وكذا إصدار القانون الخاص بالمحروقات رقم 07/05 الخاص بالمحروقات والذي تضمن هو الآخر ضرائب ورسوما جديدة ونظاما جبائيا وتنظيما محروقا تيا مبسطا وأكثر تحررا، مما أسهم في رفع حجم إيرادات الجباية النفطية وزيادة الاستثمارات في الصناعة النفطية.

IV.3.2.0 أثر الجباية النفطية على النفقات العامة للدولة: من خلال الجدول أدناه والذي يحمل رقم (4-5) والمتعلق بتطور إيرادات الجباية النفطية والنفقات العامة فترة (1986-2010)، نستخلص الملاحظات الأتية:

[1] – **صندوق ضبط الموارد**: أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 في 27 جوان 2000 ، وينتمي الصندوق الى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر؛ ومن مهامه: امتصاص الفائض من إيرادات الجباية النفطية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية، الى جانب تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن إنخفاض في إيرادات الجباية النفطية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية؛ يهدف كذلك الى تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.

– نسجل تزايد للنفقات العامة بصورة مستمرة في السنوات (1986–1998)بعدل 760.1% في سنة 1998 مقارنة بسنة 1986 بينما ارتفع معدل النفقات العامة خلال سنوات (1999–2010) بمعدل 509.4%، إلا أن الزيادة في قيمة النفقات العامة لا تعبر عن الزيادة المطلقة في حجمها، ذلك أن القيمة الحقيقة للدينار الجزائري عرفت انخفاضات كبيرة خاصة مع بداية التسعينات[1] التي شهدت تقهقر في قيمة العملة الدينار الجزائري، وفيما يتعلق بنمو إيرادات الجباية النفطية فقد تضاعفت بمعدل 1666.47 خلال فترة (1986–1998) حيث يسجل معدل التبعية بـ 43.24 % في سنة 1998، أما في سنة 2010 فقد ازدادت قيمة الإيرادات الى قيمة 1472400 مليون دج مقارنة بسنة 1999 المقدرة بـ 560116 مليون دج أي بمعدل نمو 192.87 % في سنة 2010.

– لقد انتقلت قيمة النفقات العامة من 119 مليار دينار سنة 1988 إلى 136 مليار دينار سنة 1990، وعرفت سنة 1991 زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة. حيث ارتفعت بنسبة 59 % مقارنة بسنة 1990، وكان ذلك نتيجة وجود موارد مالية جراء ارتفاع أسعار النفط والراجعة الى الأزمة النفطية التي عرفت آنذاك بسبب حرب الخليج، وقد ارتفعت حصيلة الجباية النفطية بنسبة 112% مقارنة بسنة 1990 والتي أدت إلى زيادة الإيرادات، ومع عودة أسعار النفط إلى الانخفاض مجددا سنة 1993 انخفضت حصيلة الجباية النفطية، وارتفعت قيمة النفقات. مثلما هو موضح في الجدول أسفله[2].

الجدول رقم (4–5): يوضح تطور إيرادات الجباية النفطية والنفقات العامة فترة (1986–2010)

الوحدة: مليون دج

السنوات	إيرادات الجباية النفطية	معدل النمو %	النفقات العامة	معدل النفقات %	معامل التبعية %	السنوات	إيرادات الجباية النفطية	معدل النمو %	النفقات العامة	معدل النفقات %	معامل التبعية%
1986	21439	–	101820	–	21.05	1999	560116	–	961680	–	58.24
1987	20479	4,47	103980	2,12	19.69	2000	1173200	109,46	1178120	22,5	99.58
1988	24100	12,41	119700	17,56	20.13	2001	956400	70,75	1321030	37,36	72.39
1989	45500	112,23	124500	22,27	36.54	2002	1007900	79,94	1550650	61,24	64.99
1990	76200	225,427	136500	34,06	55.82	2003	1350000	141,02	1690200	75,75	79.87
1991	161500	653,3	212100	108,3	76.14	2004	1570700	180,42	1891800	96,71	83.02
1992	193800	803,96	420130	312,62	46.12	2005	916000	63,53	2052000	113,38	44.63
1993	179218	735,94	476630	368,11	37.60	2006	973000	73,53	2428500	152,53	40.06
1994	222176	963,37	566330	456,2	39.23	2007	970200	73,21	3623758	276,82	26.77
1995	336100	1467,7	759620	646	44.24	2008	1628500	190,74	4322851	349,51	37.67
1996	496000	2213,54	724610	611,65	68.45	2009	1835500	227,7	5191458	439,83	35.35
1997	507000	2264,85	845200	730,1	59.98	2010	1472400	162,87	5860860	509,44	25.12
1998	378714	1666,47	875740	760,1	43.24						

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء من سنوات 1986 الى 2010

-www.Finance-Algerie.Org, **« Internet Algérie Economie Finance»** .

[1] – انخفضت قيمة الدينار الجزائري مرتين في حقبة التسعينات: المرة الأولى خلال شهر سبتمبر 1991 بواقع 22 %، والمرة الثانية بواقع 40.17 % خلال شهر أفريل 1994 .حيث فقد الدينار الجزائري أكثر من 1700 % خلال سنة 1993 على مستوى السوق الموازية.

[2] – قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 135–136. بتصرف.

ومنذ سنة 2000 الى سنة 2010، عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لنظام جديد في قطاع النفط والمجسد في قانون 07/05 والمعدل بالأمر 10/06، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط التي سجلت أعلى ارتفاع لها في سنة 2008 بمتوسط يفوق 95$.[1]

– كما نسجل ارتفاعا في قيمة النفقات العامة بنسبة زيادة 106 % ما بين سنة 2000 إلى سنة 2010 ، وارتفع معامل التبعية النفطية إلى أعلى مستوياتها في سنة 2000 بـ99.58 % وبـ 83.02% في سنة 2004، ثم انخفض في سنة 2010 الى 25.12 % . إلا أن هذا الانخفاض لا يغير النتيجة الحتمية والواضحة في الجدول أعلاه وهي اعتماد الجزائر في تغطية نفقاتها العامة على محاصيل الجباية النفطية، ومن هنا يتضح جليا الأثر المباشر لإيرادات الجباية النفطية على حجم النفقات العامة .

1.IV تطور أنظمة استغلال النفط في الجزائر :

سبق وأن أشرنا أن قطاع المحروقات في الجزائر يلعب الدور الأساسي في تنمية اقتصاد البلاد، وهذا بفضل ما يجنيه من عوائد مالية أو الريع النفطي. عند ممارسة الشركات النفطية وطنية كانت أم أجنبية لمختلف نشاطات الصناعة النفطية.

ولما كانت نشاطات الصناعة النفطية تتصف بالتكامل والتعقيد وتتطلب استثمارات كبيرة وتكنولوجية عالية، فرض على نشاطات الصناعة النفطية الجزائرية منذ نشأتها سنة 1958 إلى اليوم، تسجيل عدة تطورات وتغيرات توافق تغيرات عملية استغلال النفط في الجزائر عبر محطات عديدة. وقد عبرت كل محطة عن الوضع السائد في البلاد، انطلاقا من سيادة قانون النفط الصحراوي مرورا بمرحلة التأميمات ثم الإصلاحات الأولى والوقوف في الإصلاحات الثانية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على جميع مراحل أنظمة استغلال المحروقات (النفط) في الجزائر عبر التطور التاريخي لها .

1.1.IV نظام استغلال النفط فترة القانون الصحراوي (1958–1970):

تعتبر سنة 1958، أول سنة اكتشاف النفط التجاري في الجزائر والتي وافقت فترة الاستعمار. حيث عمل المشرع الفرنسي على سن نظام قانوني يسمح بتنظيم عملية استغلال المحروقات في ظل احتكار كلي لجميع مراحل الصناعة النفطية من المنبع، النقل إلى المصب. وقدهدفت كل المراحل الى خدمة مصالح المستعمر الفرنسي. حيث

[1] – الرجوع الى الملحق رقم (3-13).

تجسد هذا النظام في إصدار القانون النفط الصحراوي، والذي أستمر سريانه إلى غاية تأميم قطاع المحروقات سنة 1971.

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم دراسة هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين وهما: مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال.

IV.1.1.1 نظام استغلال النفط فترة ما قبل الاستقلال: عملت الحكومة الفرنسية على تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء الجزائري لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية، خاصة بعد اكتشاف النفط في الصحراء بمنطقة "**حاسي مسعود**"، الذي يعتبر من اكبر الحقول النفطية الجزائرية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف قامت الإدارة الفرنسية بتبني إصدار قانون النفط تحت اسم "**القانون البترولي الصحراوي**[1] **Le code pétrolier saharien**" وفق مرسوم 1111/58 الصادر في 1958/11/22.[2]

إذ تبني هذا القانون جميع المصالح الفرنسية وصاغها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية:[3]

– يقوم نظام الامتياز التقليدي على نهب ثروات البلاد، وهو بمثابة عقد يبرم بين سلطة عامة ومشرع غالبا ما يكون أجنبيا يمنح من خلاله للشركات الأجنبية الحق المطلق في استغلال الثروات النفطية لحسابه الخاص مع حق تملك الآبار التي يكتشفها مقابل جزء من العائدات.

– تقوم الشركات الأجنبية البريطانية والإيطالية و الأمريكية منها، بالاشتراك مع المستثمرين الفرنسيين في تأسيس شركة فرنسية. ويسمح للشركات الأجنبية بالإشراف الكامل على إدارة العمليات.

– تمنح تراخيص البحث والتنقيب دون مقابل على أن تتعهد الشركة صاحبة الامتياز بمراعاة حد أدنى لنفقاتها الاستثمارية.

---

[1] – يقصد بقانون البترولي الصحراوي كما جاء في الاتفاقية؛ مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب والاستغلال ونقل الهيدروكاربور الناتج في ولايتي : الواحات والساورة، حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل .

[2] انظر: – يسري محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص435. بتصرف.

-Mohamed Nasser THABET, « **Le secteur des Hydrocarbures et le Développement Economique de l'Algérie** », Office des Publications Universitaires, Alger, 1989,PP:89- 91, texte adapté.

[3] انظر: – يسري محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص 510. بتصرف.

-Mohamed Nasser THABET, Op.Cit, P :91, texte adapté.

– عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره،ص 53. بتصرف.

– في حالة اكتشاف النفط تتحول تراخيص البحث والتنقيب إلى عقود امتياز(أي عقود الامتياز التقليدية الحديثة أو المعدلة) تكون بمقتضاها للشركة الحرية الكاملة في الإنتاج والتسويق لمدة 50 سنة.

– وضع تسهيلات إضافية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمارات النفطية (كإعفائها من الضرائب مدة معينة). وفي حالة فشل العثور على النفط، تمنح لهم قروض ومساعدات مالية تساعدهم على الاستثمارات في البحث والتنقيب.

– وضع حد أدنى للإنتاج وتحقيق اكبر قدر ممكن من سلب ثروات النفطية والمالية.

– تحدد أسعار بيع النفط الخام موافقة للأسعار السائدة في السوق العالمي.

"بعد إصدار هذا القانون، لجأ المستعمر الفرنسي إلى تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية، فإذا كان هدف التعديل الأول لسنة 1959 هو دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، فان التعديل الثاني لسنة 1967 ، سار في اتجاه الذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية، وذلك بعد التأكد من مسألة استقلال الجزائر. ومن بين ما فرضه التعديل الأخير هو إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حالة المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي"[1].

ونتيجة لهذه التسهيلات اندفعت الشركات للتسابق على امتيازات الصحراء الجزائرية حيث بلغت عدد الطلبات 28، وتضمنت أكبر شركات النفط العالمية[2] خاصة في سنة 1958. إلا أن المتغير الخاص باستقلال الجزائر أدى إلى تغير وضعية نظام استغلال النفط والذي نستعرضه في العنوان الموالي.

2.1.1.IV نظام استغلال النفط فترة ما بعد الاستقلال: عند استقلال الجزائر سنة 1962، سيطرت فرنسا على حوالي ثلثي إنتاج النفط الجزائري، حيث ملكت لوحدها نسبة 71.99% من حجم الإنتاج و17.86% للشركات الأجنبية، بينما ملكت الجزائر سوى 10%-15% من الإنتاج والمدعم في اتفاقيات ايفيان.

واستمر هذا الوضع إلى أن حاولت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كسر هذا القيد وطالبت بتاريخ 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقية ايفيان، والتي كانت تعتبر حاجزا في وجه المشاركة الفعلية والعمليات النفطية.

---

[1] – بلقاسم سرايري، **"دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2008/2007 ، ص 95.

[2] الرجوع إلى الفصل الثاني، ص.ص 66-85.

وقد برزت هذه الاستجابة، خاصة بعد نشأة الشركة الوطنية "**سوناطراك**". وفيما يلي أهم التغيرات والتعديلات الخاصة بمضمون وشكل نظام استغلال النفط:[1]

IV.1.2.1.1 عقد اتفاقية ايفيان 1962: تضمنت الاتفاقية عدة بنود في جميع المجالات وفيما يتعلق بالبنود الإقتصادية، نذكر أهمها على النحو التالي:

– إنشاء جهاز فني للتعاون الصحراوي على أساس المساواة في الأعضاء ومهمة هذا الجهاز؛ تطوير الشبكات الجوفية الأزمة لاستثمار ما في باطن الأرض؛ إبداء الرأي في مشروعات قوانين المناجم والنفط؛ دراسة طلبات عقود الامتياز مع الاحتفاظ بحق الدولة الجزائرية في سلطتها بإصدار تلك الرخص القانونية للبحث والتنقيب عن النفط.

– ممارسة حقوق فرنسا في إطار قانون النفط الصحراوي.

– منح الأفضلية للشركات الفرنسية في حالة تساوي العروض المقدمة للحصول على الامتيازات النفطية خلال فترة ست سنوات من تاريخ الاتفاق.

– التعامل بالعملة الفرنسية لتسديد المستحقات المتعلقة بالنفط الصحراء.

– ضمان الجزائر للحقوق المكتسبة وتعهدات فرنسا السابقة على الاستقلال في ما أصدرته من امتيازات في إطار قانون النفط الصحراوي.

– الفصل في المنازعات يتم أمام هيئة تحكيم دولية على الرغم من إحالة المنازعات النفطية قبل الاستقلال كان يعهد به إلى أعلى هيئة قضائية وهي مجلس الدولة الفرنسية في ذلك الوقت.
وفي هذا الإطار تمتنع الجزائر عن اتخاذ أي إجراء من شانه زيادة الأعباء المالية أو المساس بمصالح المساهمين في الامتيازات النفطية.

– ممارسة الجزائر حقوقها والتزاماتها كسلطة عامة في نشاطات الصناعة النفطية، وبذلك لن تنفرد فرنسا بإصدار رخص للتنقيب في المناطق الجديدة أو الخارجة عن الاتفاقية، وتعهد فرنسا بتقديم مساعداتها الفنية والإدارية ووضع إمكانياتها في مجال البحث والتدريب والبعثات تحت تصرف الجزائر.

IV.2.2.1.1 إنشاء سوناطراك[2]: صدر المرسوم رقم 491/63 في 1963/12/31 والذي يقضي بإنشاء " الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها"، والتي هدفت في البداية إلى استغلال جانب المصب فقط من الصناعة

---

[1] انظر:– يسري محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص518. بتصرف.

–Rabah MAHIOUT, Op.Cit, PP: 118- 120 . بتصرف.

- H.MAZRI, « **Les Hydrocarbures dans l'économie Algérienne** », SNED, Alger,1975,PP 30-33, texte adapté.

[2] الرجوع إلى الفصل الثاني، دراسة حالة **سوناطراك**، ص.ص 97-106.

النفطية، وقد تغيرت أهدافها بمرور الزمن بتغير أهداف الحكومة الجزائرية والتي تصوغ كلها في محاولة فرض التكامل والسيطرة على كافة أوجه مراحل النشاط النفطي.

IV.3.2.1.1 اتفاقية التعاون (الجزائري–الفرنسي): كلل اتفاق سنة 1965 وفقا لتطبيق مبدأ المشاركة بين الحكومة الجديدة المستقلة والحكومة الفرنسية في إعادة قانون قطاع المحروقات الجزائر بإنشاء جمعية **"L'ASCOOP"**[1]، نتيجة للنصوص المخالفة للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة باتفاقية ايفيان، والتي منحت لفرنسا حقوقا تتنافى مع استقلال الجزائر وسيادتها على الثروات الطبيعية.

طلبت الجزائر إبجراء مفاوضات مع الجانب الفرنسي لوضع أسس جديدة يراعى فيها حقوق الجزائر المستمدة من سيادتها التامة، واستمرت المفاوضات حوالي سنة ونصف وأسفرت عن إبرام اتفاق جديد للتعاون في جويلية من سنة 1965 تضمن ما يلي: [2]

– رفع نسبة الضريبة من 50 % إلى 53 % و قد زادت في سنة 1968 لتبلغ 54 % و 55 % سنة 1969.

– إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتفق والنظم المعمول بها في البلدان المنتجة.

– التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر وزيادة استثمارات الشركات في التنقيب والبحث عن النفط.

– رفع حصة الجزائر إلى 50 % في شركة (أس.إن. ريبال) الفرنسية وتعيين رئيس الشركة من الجزائر وتنازل الشركة عن حصتها في معمل تكرير النفط بالجزائر بنسبة 10 %.

–كم أن أهم ما تضمنته بنود هذه الاتفاقية هو مبدأ سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي وعدم خضوعه لأي مشاركة و ترجع ملكيته ة التامة للجزائر.

IV.3.1.1 نتائج نظام استغلال النفط فترة (1958–1970): لقد ظهر في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار ومرحلة الاستقلال نوعين من الأنظمة والتي تجسدت في نوعين من العقود ، حيث نقوم بعرضهما وفق مرحلتين وهما:

IV.1.3.1.1 نتائج نظام استغلال النفط فترة ما قبل الاستقلال: ظهر في هذه الفترة، نوع واحد من نظام استغلال النفط في الجزائر وهو **نظام العقود التقليدية الحديثة أو المعدلة**[3]، حيث عمل على استنزاف الثروات

---

[1] **L'ASCOOP** : L'association Coopérative Pétrolière.

[2] انظر: – عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 219. بتصرف.

- Rabah MAHIOUT, Op.Cit, PP: 126-129 , texte adapté.
- H.MAZRI, Op.Cit,P34, texte adapté.

[3] – الرجوع الى الفصل الثالث، ص.ص 172–184.

النفطية الجزائرية لصالح المستعمر الفرنسي والذي استند على مبدأ "لا يجوز منح امتيازات قانونية إلا بموجب سند قانوني صادر من السلطة العامة أي السلطة الفرنسية ولا يجوز منح هذه الحقوق من قبل مالك السطح".[1]

اعتمد **نظام العقود التقليدي الحديث**، على استهلاك الثروة النفطية الجزائرية، بأكبر قدر ممكن وتغذية الخزينة الفرنسية بحصيلة ضخمة. كما تضمن حساب الأرباح على أساس أسعار البيع الفعلية وليست المعلنة وكانت تنقص عادة بحوالي 15 % إلى 20 % من قيمتها الحقيقية، مما دفع الشركات الفرنسية إلى تخفيض أسعارها عن الأسعار المعلنة. وجعل بذلك نسبة ضرائبها مخفضة، ولهذا كانت حصة الخزينة الجزائرية ضئيلة جدا من العائدات النفطية، حيث لم تتجاوز 20 سنتا للبرميل سنة 1960.

IV.2.3.1.1 نتائج نظام استغلال النفط فترة ما بعد الاستقلال: إلى جانب القعود التقليدية الحديثة ظهر نوع جديد في نظام استغلال النفط الجزائري والمجسد في نظام "**عقود المشاركة**" الذي تجسم في عقدين مهمين وهما:[2]

أولا– عقد مشاركة جزائري فرنسي: ظهر أول عقد مشاركة، ضمن بند الاتفاق الجزائري الفرنسي المؤرخ في 1965/07/19، بين الشركتين الجزائرية (سوناطراك) والشركة الفرنسية على تطوير إمكانيات البحثية والاستكشافية النفطية عن طريق وضع مساحة من التراب الجزائري قدرها 180 ألف كيلومتر مربع (كلم^2). وتعمل كل شركة منهما في نصف تلك المساحة ضمن إطار برنامج عام.

وتقسم مصروفات الإنتاج مناصفة بين الشركتين، كما ينص الاتفاق على أن تقرض الشركة الفرنسية 60%من مصروفات البحث والتنقيب عن النفط.

ثانيا– عقد مشاركة جزائري أمريكي: تمكنت الدولة الجزائرية بعد مباحثات طويلة من إبرام اتفاق في 1968/10/19 بين شركة سوناطراك وشركة جيتي الأمريكية، الوارد في القانون الصحراوي المعدل. وقد حاولنا تجسيد هذه الإتفاقية في مخطط وفق الشكل رقم (4-1) والمبين أسفله. ويتضح من خلال عقد المشاركة بين شركة جيتي وسوناطراك ما يلي[3]:

---

[1] - Rabah MAHIOUT,Op.Cit, PP:130 .

[2] انظر: - عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره ، ص 219.

-Rabah MAHIOUT, Op.Cit, PP:130-132 .

- Mohamed Nasser THABET, Op.Cit, PP: 177-180

[3] - عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 220 – 232.

– يفرض هذا الاتفاق على شركة جيتي بإبقاء 75 % من قيمة مبيعاتها داخل الجزائر. ومن هنا فإن شركة جيتي تحصل على حصتها من الأرباح في شكل عيني (كمية مقدرة من الإنتاج).

– يفرض الاتفاق أيضا على شركة جيتي بالتقيد بمساحة ومدة الرخصة المنجمية، حيث لا تمارس الاستغلال إلا على مساحة محددة (تتمثل في حاسي إبراهيم ومنطقة مزواد) وفي مدة معينة لا تتجاوز خمس سنوات ومع نهايتها تنتقل حقوق الشريك الأجنبي إلى شركة سوناطراك.

– حسب الاتفاق في حالة وجود نزاعات يتم حلها عن طريق المصالحة وإن لم تفلح يلجأ الطرفان إلى محكمة تحكيم حسب نص المادة 27 من بروتوكول الاتفاق، يكون مقرها بالجزائر العاصمة.

الشكل رقم (4–1): مخطط يوضح طريقة إبرام اتفاق بين شركة أجنبية وسوناطراك

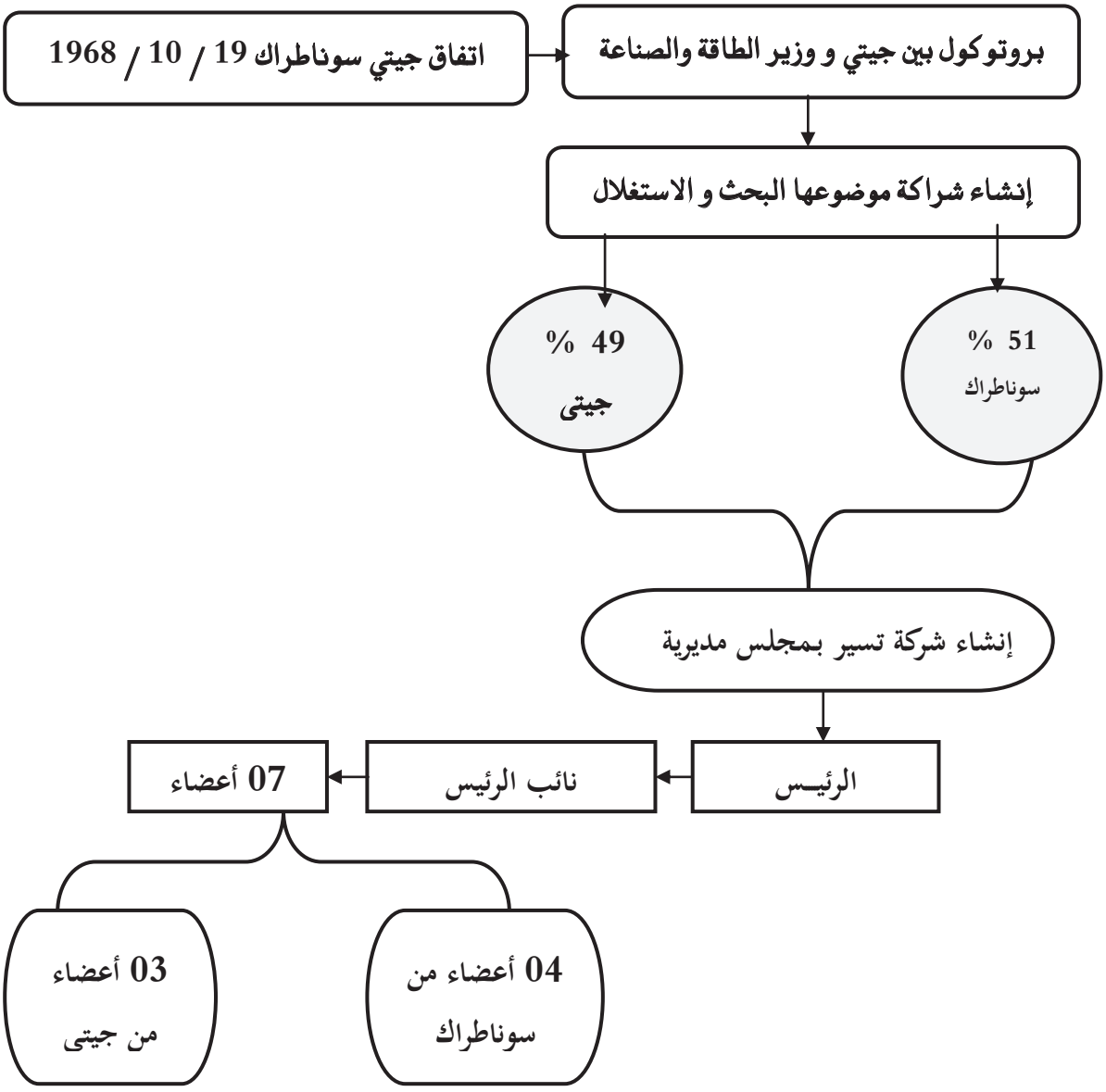

المصدر : – تم تصور الشكل بالاعتماد على عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 220 .

ثالثا: نشأة الشركة الوطنية SONELGAZ": إلى جانب ذلك تم الإنشاء علنيا ورسميا لأثر مرسومين بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة للغاز"**SONELGAZ**"، حيث سمحت باستعادة التدرجية لسياسة الرقابة على المحروقات، بدأ بالنقل ثم التنقيب والإنتاج، التكرير وكامل الرقابة على التوزيع والخاصة بالثروة الغازية.[1]

IV.3.3.1.1 نتائج نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية فترة (1958-1970):

توصلنا إلى أنه في هذه المرحلة ظهر نوعان من الأنظمة المجسدة في شكل عقود الامتياز التقليدية الحديثة وعقود المشاركة، ونحاول فيما يلي ابراز خصائص هذه العقود في نشاط الصناعة النفطية أي في مرحلة المنبع، النقل والمصب التي نمثلها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-6): نتائج نظام استغلال النفط عبر نشاط الصناعة النفطية للجزائر فترة (1958-1970)

1958 ← 1963 ← 1970

نوع نظام عقد الاستغلال / مراحل الصناعة النفطية	عقد الامتياز التقليدي الحديث وفق القانون البترولي الصحراوي (1111/58)	الاستمرار في عقود الامتياز التقليدية إضافة إلى عقود المشاركة ضمن بند اتفاق جزائري فرنسي (تعديل القانون الصحراوي)
مرحلة المنبع	-تمنح تراخيص البحث و التنقيب.....دون مقابل، مع وفق تملك الآبار لمدة 50 عام على الأقل. -100 % للتشريك الأجنبي.	-نسبة مشاركة في إنتاج: 71.99 % لفرنسا 17.86 للشريك أجنبي 10-15 % للجزائر. -تطبيق مبدأ المشاركة .
مرحلة النقل	محتكرة من طرف الاستعمار الفرنسي -90% لفرنسا -10% الجزائر	-تسيطر الشركة الوطنية سونا طراك على نشاط النقل والتسويق. -ممارسة الشركة الوطنية SONALGAZ لنشاطات النقل والتسويق الخاصة بالغاز.
مرحلة المصب	محتكرة من طرف فرنسا	محتكرة من طرف فرنسا

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة.

[1] - عيسي مقليد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

IV.2.1 نظام استغلال النفط فترة التأميمات (1971-1985):

ساهم الاتفاق الأمريكي الجزائري **"جيتي سوناطراك"** في وضع الأرضية المناسبة لعملية التأميم. حيث تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل **"هواري بومدين"** في 24 فيفيري 1971، وقام على إثرها المشرع الجزائري بسن مجموعة من الأوامر (22/71 و24/71)،تم بمقتضاها إلغاء جميع بنود قانون النفط الصحراوي والمرتكز على نظام الامتيازات التقليدية الحديثة، وتعويضه بنظام استغلال جديد، يرتكز أساسا على عقود المشاركة وفاعلها الأساسي سوناطراك. نستعرض فيما يلي أهم النقاط الخاصة بنظام استغلال النفط الجديد وفق الأوامر (22/71 و24/71) على أساس مراحل الصناعة النفطية.

IV.1.2.1 مضمون نظام استغلال النفط الخاص بالشراكة[1]: إن أهم مرحلة ركز عليها المشرع الجزائري في الأمر 22/71 الخاصة بنظام استغلال النفط، هي مرحلة الشراكة، بحيث وردت في بعض الأحكام القانونية الخاصة بنفس الأمر، أهمها: [2]

- يمكن للشريك الأجنبي ممارسة نشاطات الصناعة النفطية في الجزائر وفق إبرام عقد يدرج ضمن **"عقود المشاركة"** وهذا بقوة القانون التشريعي الذي يخول له ذالك. وتكون المشاركة الأجنبية في نوعين، إما في شكل شركة تجارية أو شركة مساهمة.

- كما ظهر إلى جانب العقود المشاركة، نوع جديد من العقود وهو **"عقود الخدمات"**. حيث استعملت الجزائر نوعين من عقود الخدمات وهما:

الأول: يعرف بعقود الخدمات بالأخطار التي تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على مكافأة وتعوض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة إيجابية، وتتحمل الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية.

---

[1] - وقد ورد نظام الشراكة في المواد (1، 2، 3 ،6، 7، 8) من الأمر 22/71 و الخاص بـ"تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله".

[2] انظر:

- عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره ، ص 219.
- بلقاسم سرايري، مرجع سبق ذكره، ص 97.
- يسري محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص.ص 233 - 236.

-Rabah MAHIOUT, **Op.Cit**, PP:131-133

- Mustapha MEKIDECHE , « **Le Secteur des Hydrocarbures** » ,OPU , Algérie 1983,PP42-43.

الثاني: يعرف بعقود المساعدة التقنية، حيث لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج لفائدة الشركة الوطنية، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا (عينا أم نقدا)، على النحو التالي:

– لا يمكن لأي شريك أجنبي ممارسة نشاطات البحث عن الوقود السائل واستغلاله في الجزائر إلا بالاشتراك مع الشركة الوطنية (سوناطراك) بنسبة مساهمة 51% على الأقل. وهذا يعني فتح المجال للتعاون الأجنبي في حدود نسبة 49% على الأكثر.

– وضع بروتوكول تنظيمي بين الحكومة الجزائرية (المنفذ سوناطراك) والشريك الأجنبي[1].

– كما يقوم هذا العقد على عدة أسس أهمها؛ في حالة اكتشاف بئر للوقود السائل وكانت شكل المشاركة هي شركة مساهمة، فان كلا من الشركاء يأخذ من الحقل نصيبه من الإنتاج حسب ثمن التكلفة وحسب حصة المشاركة، وإذا كانت شكل المشاركة هي الشراكة التجارية فانه يمكن للشركاء أن يتفقوا على توزيع الإنتاج في الحقل؛ مع منح هذا الأمر لسوناطراك الدور الرئيسي لعمليات البحث والتنقيب، ويجوز منح هذا الدور للشريك الأجنبي في حالات استثنائية والتي تتمثل فيما يلي:[2]

- عجز سوناطراك عن القيام بدور المنفذ للعمليات النفطية.
- يقتصر هذا الاستثناء على مرحلة البحث والتنقيب.
- يشترط استخدام الخدمات والمنتجات الجزائرية.
- ينتهي دور الشريك الأجنبي عند اكتشاف النفط حيث يعود دور المنفذ الرئيسي لسوناطراك.

–كما فرضت "**المادة 08**" التزاما على الشريك الأجنبي بالمحافظة على نسب الاحتياطي، وذلك عن طريق قيامه بالاستثمارات المستمرة بهدف تجديد الاحتياطي النفطي. وهذا الالتزام يضمن للدولة الجزائرية عدم القيام الشريك الأجنبي بأي أعمال من شانها تعطيل الإنتاج. ومعني ذلك أنه يجوز فسخ عقد التزام الشريك الأجنبي إن لم يقوم بأعمال إضافية تحقق زيادة حجم الاحتياط.

– وتبقى ملكية الدولة التامة للغاز الطبيعي، ولو اكتشف من طرف الشريك الأجنبي ومعنى ذلك أن الغاز الطبيعي ليس محلا لعقود الشراكة الأجنبية.

IV.2.2.1 مضمون نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية: ويمكن لنا فهم أهم ما جاء في النظام الجديد لاستغلال النفط عبر مراحل نشاط الصناعة النفطية، أي مرحلة المنبع، والنقل والمصب فيما يلي:

---

[1] - انظر الملحق رقم (4-1).

[2] – يسري محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره ، ص .ص 710-711.

IV.1.2.2.1 من حيث نشاطات مرحلة المنبع: تم تعريف مرحلة المنبع في هذه الفترة، بأنها المرحلة العليا في صناعة النفط ومتكونة من عدة أشغال وهي: المسح والاستكشاف وحفر الآبار الاستكشافية، و إعداد الحقول وتنميتها، وحفر واستخراج النفط صيانة الآبار وتنشيطها، وتجميع الزيت الخام، وفصل الغاز والماء وتخزين الخام.

لقد وردت وضعية الشراكات الأجنبية فيما لها من حقوق لممارسة نشاط المنبع في النصوص القانونية لهذه المرحلة، في عدة نقاط نلخص أهمها فيما يلي:[1]

– عدم إمكانية الشركات الأجنبية بممارسة نشاطات في ميدان البحث عن استغلال قطاع النفط الجزائري إلا بالاشتراك مع الشركة الوطنية سوناطراك.

– ممارسة الشركات الأجنبية نشطات البحث والاستغلال إلا في القطاع التي تشملها سندات منجميه مخصصة لسوناطراك.

– عدم ممارسة أي شركة أجنبية في نشاط البحث والاستكشاف الغازي، فهو ملك تام للدولة والشركة الوطنية سوناطراك هي الوحيدة التي لها حق في ممارسة هذا النشاط.

– لا تقل نسبة مشاركة سوناطراك عن 51% في عقود البحث والتنقيب عن النفط ويشترط أن تتولى بنفسها دور المنفذ الرئيسي.

IV.2.2.2.1 من حيث نشاطات مرحلة النقل: لم يكن النقل محل الاهتمام ويتضح ذلك في عدم التطرق إليه من طرف المشرع الجزائري في هذه الفترة، ومن ثم نستنتج أن شركة سوناطراك تمتلك الحقوق الكاملة والمطلقة في استغلال مرحلة النقل أي بنسبة (100%) وبدون أي شريك أجنبي.

IV.3.2.2.1 من حيث نشاطات مرحلة المصب: وقد ورد تعريف مرحلة المصب وفق الأمر 22/71 على أنها المرحلة التي تشمل نشاطات المصب، من نشاطات تحويل المحروقات ضمن ثلاث مهن أساسية، والتكرير والتحويل، والتوزيع والتسويق والصناعة البتروكيماوية. وقد عرف كل نشاط كما يلي: [2]

أولا–مرحلة التكرير والتحويل: وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحوله من صورته الخام إلى منتجات سلعية نفطية متنوعة، والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليه مباشرة.

[1] – وردت مرحلة المنبع في المادتين 01 و 08 من الأمر 22/71 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 13 أفريل 1971 العدد 30.

[2] – الواردة في المواد (المادة1، المادة2، المادة3، المادة4، المادة 5) من الأمر 22/71.

ثانيا– التوزيع والتسويق: وتتمركز هذه المرحلة من مناطق إنتاجه إلى مراكز تجميعه تحضيرا لعملية تصديره إلى العالم الخارجي، سواء بصورته خام أو منتجات نفطية إلى مناطق استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة على النطاق الإقليمي والعالمي.

ثالثا– مرحلة الصناعة البتروكيماوية: وفي هذه المرحلة يصبح النفط جاهزا للاستعمال البشري.

رابعا– وضعية الشركات الأجنبية في ممارسة نشاطات المصب: تظهر مهام الشركات الأجانب في مرحلة المصب كما يلي:

– الشركة الأجنبية غير ملزمة بتكرير جزء من النفط أو استثمار جزء من أرباحها محليا.

– على كل مالك أو شريك أن يتولى بيع المنتجات المستخرجة من البئر، تنشر السعر الذي هو مستعد لبيع هذه المنتجات به ويكون عند نقاط الشحن أو التفريغ.

– إن هذا السعر لا يجب أن يختلف عن الأسعار المنشورة في المناطق المنتجة.

– إن السعر المراجع بالنسبة للتنازلات النفطية المكررة في الجزائر قصد تصدير المنتجات الجاهزة خالصة القيمة تساوي سعر المرجع في ميناء الشحن.

– السماح للوزير المكلف بالطاقة أن يقوم بتصحيح الأسعار إذا كانت مختلفة عن تلك الأسعار المعروفة في موانئ الشحن والتفريغ (الأسعار بين الشريك الأجنبي والمالك غير مطابقة للأسعار الجارية).

– تطبق أحكام هذا المرسوم على المنتجات السائلة سواء استخرجتها الشركة الوطنية الجزائرية (سوناطراك) آو الشريك الأجنبي.

IV.3.2.1 نتائج نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية فترة (1971–1985): تم في هذه المرحلة إلغاء جميع عقود الامتياز التقليدية الحديثة، وإعطاء أكثر أهمية للشركة الوطنية سوناطراك (الممثل الوحيد للدولة) في توقيع عقود المشاركة بأنواعها مع الشركاء الأجانب وأكثرهم الفرنسيون. ويمثل الجدول رقم (4–7) نتائج نظام النفط على نشاط الصناعة النفطية فترة (1971–1985)، شأنه شأن المراحل السابق.

الجدول رقم (4-7): نتائج نظام استغلال النفط عبر نشاط الصناعة النفطية للجزائر فترة (1971-1985)

نوع نظام عقد الاستغلال ⟷ مراحل الصناعة النفطية	- عقود المشاركة في أنواعها (عقود الخدمات) العقد يكون إما شركة تجارية أو شركة مساهمة
مرحلة المنبع	- بروتوكول بين الحكومة الجزائرية و الشريك الأجنبي نسبة مساهمة سوناطراك لا تقل عن 51 % و الشريك الأجنبي 49 % على الأكثر - سوناطراك لها دور المنفذ الرئيسي للبحث و التنقيب و ينتهي دور الشريك الأجنبي بمجرد اكتشاف النفط.
مرحلة النقل	- محتكرتها الشركة الوطنية سوناطراك
مرحلة المصب	- لم تدخل حيز الشراكة حيث احتكرت الشركة الوطنية سوناطراك ممارسة هذه المرحلة.

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة.

-الأمر 22/71 العدد 30 والمتعلق بـ: "تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله".

-لأمر 24/71 العدد 30 والمتعلق بـ: "بالبحث عن الوقود واستغلاله ونقله بواسطة القنوات وبالنظام الجبائي الخاص بهذه النشاطات".

IV.3.1 نظام استغلال النفط فترة الإصلاحات الأولى (1986-2004):

رغم تأميم الثروة النفطية سنة 1971، وتحقيق سوناطراك لنجاحات لم تكن مسبقة، إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرجوة وبروز ضعف ملموس في نظام استغلال النفط وفق الأمر 22/71 وأهمها: [1]

- ضعف النتائج الاقتصادية، فلم يعمل الأمر 1971 على توسيع الاستثمارات الأجنبية، حيث نتج من هذا الأمر نشأة 14 شركة مختلطة فقط بالشراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك ويعد هذا العدد قليل جدا .
- تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد، حيث شهدت هذه الفترة دخول الجزائر في أزمة اقتصادية ومالية خانقة الراجعة أساسا الى إخفاض أسعار النفط في سنة 1985.
- عدم قدرة سوناطراك لوحدتها على التكفل بجميع نشاطات الصناعة النفطية، حيث لجأت الدولة إلى الأطروحة الثانية.

وهنا برزت ضرورة تعديل الأمر 22/71، ولأول مرة قام المشرع الجزائري بسن نظام استغلال قطاع المحروقات وفقا لقانون خاص به، وهو قانون رقم 86-14 المؤرخ في 13 ذي الحجة سنة 1406 الموافق 19 أوت 1986 ثم عدلت بعض المواد بقانون 21/91 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991.

[1] انظر: - عجة الجيلالي ،مرجع سبق ذكره ،ص 297.

- Abdelhamid BRAHIMI, « **l'Economie Algérienne** », 2eme Edition, Dahlab,1991, PP: 300-302 , texte adapté.

استند قانون 14/86 على 33 سندا قانونيا، وهدف هذا القانون إلى تحديد الإطار القانوني لأنشطة المنبع النقل والمصب ووضعية الشركاء الأجانب، حيث نستعرض هذه الأنشطة وفق قانون 14/86 وما مسها من تعديلات بقانون 21/91 فيما يلي:

IV.1.3.1 مضمون نظام استغلال النفط الخاص بالشراكة: ونستعرض فيه أسس الشراكة الجزائرية الأجنبية الواردة في القانون 14/86 والمعدلة وفق القانون 21/91 كما يلي:

IV.1.1.3.1 أسس الشراكة الأجنبية وفق قانون 86/ 14[1]: لقد تم تحديد في هذا القانون، نظام الشراكة الأجنبية لاستغلال قطاع النفط والغاز الجزائري، وفق مراحل وإجراءات شروط التعاقد التي نلخصها في المراحل التالية: [2]

المرحلة الأولى (التعاقد مع الدولة): وتضم الإجراءات التالية:

- يستطيع أي شريك أجنبي أن يرغب في ممارسة نشاطات الصناعة النفطية في الجزائر، إلا بالاشتراك مع الشركة الوطنية سوناطراك. وفق بروتوكول يوقع بين الحكومة الجزائرية والشريك الأجنبي.

- يتم تحديد جميع مهام وأعمال الملزمة تطبيقها بين (الشريك الأجنبي وسوناطراك). من واجبات وصلاحيات الشريك الأجنبي (قيمة الاستثمار الواجبة عليه، وما له من حقوق في حالة اكتشاف بئر النفط).

- وفي جميع أشكال عقد البروتوكول، لا تقل نسبة سوناطراك عن 51% وحصة الشريك الأجنبي 49% من إنتاج الحقل المكتشف.

- يأخذ البروتوكول الموقع بين الشريك الأجنبي وسوناطراك أحد الأشكال التالية:

- حصة الشريك الأجنبي تتوقف على جزء من إنتاج الحقل المكتشف يطابق نسبة مساهمته في الاشتراك.
- حصة الشريك الأجنبي تتوقف على حصة من إنتاج الحقل المكتشف تعويضا لمصاريفه وأجره المحدد في عقد الاشتراك.
- دفع مبلغ للشريك الأجنبي، في حالة اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري تعويضا لمصاريفه وأجره، ويكون هذا الدفع عينا أو نقدا وحسب الكيفية المتفق عليها في عقد الاشتراك (أي في شكل عقود الخدمات).

---

[1] – يتضمن المواد رقم (10 ،11، 20، 24،22، 63) .

[2] انظر: – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986 العدد 35.

-Cahier des CREAD, Amor KHELIF, « **La Réforme du Secteur des Hydrocarbures en Algérie** » N° : 50,-1999, PP86-90, texte adapté.

-Ahmed DAGHMANI, « **l'Algérie à l'Epreuve Economique Politique des Réformes 1980-1997** », Casbah Edition,Alger,1999,PP :46-51, texte adapté.

المرحلة الثانية (التفاوض مع الشركة سوناطراك): وتتبع الإجراءات التالية:

– تسند لسوناطراك مهمة توقيع عقد استغلال منجمي مع الشركاء الأجانب. والذي يأخذ احدى الصيغتين التاليتين:

- الشراكة في صفة عقد تقاسم الإنتاج[1] ، وهي الصيغة الرئيسية الوحيدة تقريبا التي تم استعمالها في معظم عقود الشراكة والى غاية اليوم من سنة 2012.
- الشراكة في صفة عقد الخدمات.

في كلتا الحالتين تأخذ الشراكة إما صفة اشتراك بالمساهمة لا يتسم بالشخصية المعنوية، وإما شركة تجارية بالسهم تخضع للقانون الجزائري، ويكون مقرها الرئيسي بالجزائر.

المرحلة الثالثة (منح الرخصة المنجمية): تسلم الرخص المنجمية وفق أحد الأشكال التالية:

– منح رخصة للتنقيب، تخول لصاحبها الحق في تنفيذ أشغال أولية للتنقيب عن النفط (كالدراسة الجيولوجية) في مساحة محددة وتستثني من ذلك عمليات الحفر والبحث.

– منح رخصة للبحث تخول صاحبها حق تنفيذ جميع أشغال التنقيب والبحث عن المحروقات في مساحة محددة (أي جميع مراحل المنبع).

– منح رخصة مؤقتة للاستغلال تخول صاحبها، الحق في استغلال الآبار الإنتاجية للنفط مدة محددة، يجب أن يتواصل خلالها تحديد مساحة الحقل المكتشف وتطويره.

– منح رخصة لاستغلال حقل النفط القابل للاستغلال تجاريا والمكتشف داخل مساحة تحددها رخصة البحث.

ومن شروط أي شكل من العقود المبرم أنه لا يمكن لحامل الرخصة المنحمية حق تملك الأرض وهي غير قابلة للتصرف والرهن العقاري؛ في حالة النزاع بين المتعاقدين، يرفع النزاع إلى القضاء الجزائري.

IV.2.1.3.1 تعديلات الشراكة الأجنبية[2] القانون 21/91: تضمنت الشراكة الأجنبة عدة تعديلات وفق القانون الجديد، نذكرها كما يلي:

– يمكن للشريك الأجنبي أن يبرم اتفاقا مع سوناطراك فقط دون اللجوء إلى إبرام بروتوكول اتفاق مع الدولة، إلا أنه يشترط الموافقة عليه من طرف مجلس الوزراء.

---

[1] -Production sharing contrat. الرجوع الى الفصل الثالث ص.ص193-200 .

[2] – وتشمل المواد رقم: (06، 08، 09، 07 ، 12) للقانون 21/91.

– عند إبرام عقد الاشتراك في مجال استغلال حقل مكتشف، تراعي في تحديد انتفاع الشريك الأجنبي التكاليف والمخاطر المالية والتقنية التي تتحملها المؤسسة الوطنية من أجل اكتشاف الحقل محل الاشتراك واستغلاله عند الانقضاء وفي حالة عدم اكتشاف الشريك لحقل قابل للاستغلال التجاري فإنه لا يستفيد من أي انتفاع.

– تخضع المنازعات التي تنشب بين الدولة وأحد أطراف عقد الاشتراك للجهات القضائية الجزائرية المختصة، أما المنازعات الناجمة عن تفسير أو تطبيق عقد الاشتراك بين المؤسسة الوطنية وشريكها الأجنبي فتكون محل مصالحة مقدمة حسب الشروط المتفق عليها بين الأطراف في عقد الاشتراك. وفي حالة فشل عملية المصالحة يمكن عرض النزاع وفق التحكيم الدولي.

IV.2.3.1 مضمون نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية: ونقوم فيما يلي توضيح الإطار القانوني لنظام استغلال النفط وفق مراحل الصناعة النفطية، مرحلة المنبع، النقل والمصب.

IV.1.2.3.1 من حيث نشاطات مرحلة المنبع: عرف المشرع الجزائري مرحلة المنبع حسب القانون 14/86 كما يلي:

التنقيب: هو الأشغال التمهيدية لاكتشاف دلائل وجود المحروقات لاسيما استخدام المناهج الجيولوجية، باستثناء أشغال الحفر.

البحث: هو أشغال التنقيب وأشغال الحفر للبحث قصد اكتشاف حقول المحروقات.

الاستغلال: هو الأشغال التي تسمح باستخراج المحروقات.

أولا: أسس مرحلة المنبع[1] وفق قانون 86/ 14: وقد شمل النقاط التالية:[2]

– فرض الدولة سيطرتها على جميع ثرواتها الطبيعية.

– تحتكر الدولة جميع النشاطات المتعلقة باستغلال الثروة الطاقوية (النفط والغاز).

– إسناد هذا الاحتكار للمؤسسة الوطنية سوناطراك.

– يسمح للأجانب المشاركة في أنشطة المنبع الخاصة بالمحروقات السائلة دون الغازية مع استثناء الحقول القديمة من هذا الاشتراك.

---

[1] – تشمل المواد (،23، 65) ، من قانون 91/ 21 و فقا للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ04 ديسمبر 1991، العدد 63.

[2] - الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 30 لسنة 1986، القانون رقم 14/86 الأبواب 4.2.1. ص 1482.

ثانيا: تعديلات مرحلة المنبع[1] وفق قانون 21/91:

– يمكن للشريك الأجنبي إعادة استغلال الحقول المكتشفة أو القديمة، ومن ثم تم إلغاء نص المادة 65 في القانون السابق التي كانت تحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة.

– يمكن كذلك، للشريك الأجنبي أن ينشط في مجال قطاع الغاز أيضا، بعد أن حصر القانون السابق إطار الشراكة في قطاع النفط فقط. وألغي بذلك نص المادة 23 الواردة في قانون 14/86 والتي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل على احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض.

IV.2.2.3.1 من حيث نشاطات مرحلة النقل: لأول مرة دخلت مرحلة النقل المنظومة القانونية، وقد ورد فيها تعريف لمرحلة النقل وفق المادة 08:"على انه نقل المحروقات السائلة والغازية بالأنابيب لحساب احد المنتجين بإنشاء شبكات الجمع والتوزيع عبر الحقول وشبكات التوزيع العمومي للغاز". ومست المنظومة القانونية لهذه المرحلة وفقا للقانونين 14/86 والمعدل بالقانزن 21/91، المحاور الآتية: [2]

أولا: أسس مرحلة النقل وفق قانون 86/ 14: ويشمل النقاط التالية:

– تخضع الأعمال والآلات البحرية المخصصة للنقل وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به وطنيا وعالميا.
– احتكار نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب للمؤسسة الوطنية سوناطراك دون سواها 100% ووضعت مسألة نقل المحروقات خارج الشراكة.
– تخضع مشاريع بناء الأنابيب المخصصة لنقل المحروقات والتجهيزات الملحقة بها لقواعد الموافقة والتي تحدد عن طريق التنظيم.
– تحصل الشركات الأجنبية بانتظام على جزء من المنتجات المستخرجة (حسب نوع العقد)، يضمن لها النقل حسب شروط اقتصادية عادية ولأسعار غير تميزية.

ثانيا: أسس مرحلة النقل[3] وفق قانون 21/91: مست تعديلات القانون الجديد فيما يتعلق بمرحلة النقل النقاط التالية:

– جاءت المادة 04 من قانون 21/91 لتعدل وتتمم المادة 17 من قانون رقم 86-14، والتي نصت على احتكار أنشطة نقل المحروقات بالأنابيب من طرف المؤسسة الوطنية سوناطراك، حيث ورد فيها، بالإضافة إلى

[1] – تشمل المواد (2، 8،23، 65) ، من قانون 14/86 و فقا للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986 العدد 35.
[2] – بالاعتماد على المواد التالية (03، 06 ، 07، 08، 17، 18، 19، 37، 50).
[3] – وردت في المادتين رقم (4 و5).

الاشتراك في مختلف مراحل الصناعة النفطية (المنبع والمصب)، امكانية دخول الشريك الأجنبي في التمويل وفي عملية الاستغلال لحساب المؤسسة الوطنية سوناطراك القنوات والمنشات المتعلقة بنشاط نقل المحروقات.

– يتم تحديد شروط التمويل والاستغلال وكيفية تسديد الاستثمارات التي أنفقت على انجاز القنوات والمنشآت حسب عقد الاشتراك.

– عدم ممارسة الشركات لأجنبية، إحدى أنشطة النقل بالأنابيب إلا بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية سوناطراك، ونسبة الشريك الأجنبي لا تتجاوز 49%.

IV.3.2.3.1 من حيث نشاطات مرحلة المصب[1]: نستعرضها كذلك وفق القانونين السابقين كما يلي:

أولا: أسس مرحلة المصب[2] **وفق قانون 86/ 14**: شملت النقاط التالية:

– تقوم الشركة سوناطراك بتمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة المستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها.

– تم في هذه المرحلة تحديد أحكام التسعيرة النفطية والغازية بمختلف مراحلها وأطرافها، منها حصول الشريك الأجنبي بانتظام على جزء من المنتجات المستخرجة وفقا لأسعار غير تميزية؛ غير أن النفط المصدر تكون أسعار التحديد وفق سعر لا يقل عن السعر الذي تبيع به المؤسسة الوطنية سوناطراك المكلفة بتصديرها؛ فضلا عن كون المحروقات السائلة المسلمة للمعامل التكريرية الوطنية أو المخصصة للمعالجة في الخارج حسب الشروط المحددة في المادة 196 من قانون الجمارك، تساوي أسعارها الأسعار المترتبة على الأحكام التنظيمية في مجال تحديد الأسعار الداخلية للمورد المكرر بالنسبة إلى كميات المحروقات السائلة المخصصة للسوق الوطنية.... وغيرها.

ثانيا: تعديلات مرحلة المصب وفق قانون21/91: لم يتم تعديل أي بند فيما يتعلق بمرحلة المصب.

IV.3.3.1 نتائج نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية فترة (1986–1991):

ظهر في هذه المرحلة نوع جديد من العقود، إلى جانب عقود الشراكة والخاصة بعقود الخدمات، ألا وهي عقود تقاسم الإنتاج. حيث نلخص نتائج نظام استغلال النفط على نشاط الصناعة النفطية فترة (1986–1991) لمرحلة المنبع والنقل والمصب، في الجدول الآتي رقم (4–8):

---

[1] - Loi 86-14 du 19/09/86 « **Relative aux Activités de Prospection, de Recherche, d'Exploitation et de Transport par Canalisation des Hydrocarbures** »,N:35.

[2] – وردت في المواد رقم : (23، و34، و44).

الجدول رقم (4-8): نتائج نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية للجزائر فترة (1986-1991)

نوع نظام عقد الاستغلال ← مراحل الصناعة النفطية	-عقود خدمات (المشاركة) -ظهور عقود تقاسم الإنتاج وفق القانون 14/86	- عقود الخدمات (المشاركة) عقود تقاسم الإنتاج وفق قانون 21/91
مرحلة المنبع	- نسبة الشراكة 51 % على الأقل لسوناطراك و 49% للشريك الأجنبي. - العقد يبرم مع بروتوكول الحكومي. - تكون الشراكة إلا في الآبار الحديثة و آبار النفط فقط. - تقسيم مناطق الاستغلال لغرض البحث و التنقيب إلى منطقتين. - في حالة النزاع يرجع إلى التحكيم الوطني.	- أبقى على نفس نسبة الشراكة، - فتحت الشراكة لتشمل استغلال الحقول المكتشفة القديمة. - فتح مجال البحث واستغلال الحقول الغازية. - ألغيت العقود البروتوكولية واستبدلت بموافقة مجلس الوزراء. - في حالة النزاع يمكن الرجوع إلى التحكيم الدولي.
مرحلة النقل	- محتكرتها الشركة الوطنية سوناطراك.	- يستطيع الشريك الأجنبي أن يمول و يشتغل لحساب سوناطراك في بناء القنوات والمنشات المتعلقة بنشاط نقل المحروقات.
مرحلة المصب	- تبقى محتكرتها سوناطراك.	- لم يفتح فيه مجال الشراكة بقي محتكر من طرف سوناطراك.

المصدر: - انظر:

-Loi 86-14 du 19/09/86 **«Relative aux Activités de Prospection, de Recherche, d'Exploitation et de Transport par Canalisation des Hydrocarbures».**

-Loi N° 91-21 du 04/12/1991 **« Modifiant et Complétant la loi 86-14 du 19 août 86».**

- Algerie du XXI siècle, **« le secteur Mines Energie en Algérie face aux mutations mondiales »** revue internationale périodique de l'ADEM, Edition Dar El Gharb, Octobre 2003.

- Algérie du XXI eme. «**le secteur Mines Energies en Algérie Evaluation et perspectives**», Revue périodique de l'ADEM, Edition Dar el Gharb, Dec 2003.

IV.4.1 نظام استغلال النفط فترة الإصلاحات الثانية (2005-2010):

في ظل الظروف العالمية التي سادت في العشر السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، والمتميزة بهيمنة مبادئ العولمة الاقتصادية، سعت الدولة الجزائرية إلى تبني هذه المبادئ من خلال تحرير مختلف قطاعاتها الاقتصادية لمسايرة هذا الوضع العالمي.

لم يسلم قطاع المحروقات والذي يعتبر أهم قطاع في الاقتصاد الجزائري من هذا التحرر، السبب الذي جعل البرلمان الجزائري يصادق على نظام جديد لاستغلال المحروقات تجسد في القانون رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 (وهذا بعد مرور حوالي ست سنوات من طرحه على البرلمان).

لقد أثار القانون الجديد جدلا كبيرا بين المعارضين، الذين يرون فيه عودة عهد نظام الامتيازات القديمة وما بين المؤيدين والذين يتبنون أفكار الرأسمالية اللبرالية. مما أدى إلى تعديل هذا القانون بإصدار الأمر 10/06 المؤرخ في 3 رجب سنة 1427 الموافق لـ29 جويلية سنة 2006 .

وأمام هذه التغيرات تميز نظام استغلال النفط معطيات جديدة لكل مرحلة من مراحل أنشطة الصناعة النفطية، ونعرج على هذه التغيرات في النقاط الموالية.

IV.1.4.1 مضمون نظام استغلال النفط الخاص بالشراكة: غير القانون 07/05 مجرى نظام استغلال النفط، إلا أنه لم يتم تطبيقه كليا في أرض الواقع بسبب الجدل الذي نتج عنه. حيث ألغي بعض البنود بموجب الأمر10/06 والتي نقوم بشرحها فيما يلي.

IV.1.1.4.1 مضمون الشراكة وفق قانون 07/05: تولد من هذا القانون نوع جديد من العقود ما يدعى بعقود الامتياز الحديثة، وجوهر مضمونه أنه يسمح للشريك الأجنبي الحصول على أكبر حصة استغلال في جميع مراحل نشاط الصناعة النفطية (المنبع، النقل والمصب) بنسبة يمكن أن تفوق 70% بينما الشريك الجزائري "**سوناطراك**" لا تتعدى نسبته 30% في حالة قبول المناقصة، وفي حالة الرفض يمكن أن يأخذ الشريك الأجنبي جميع حصة مراحل نشاط الصناعة النفطية، حيث نوضح فيما يلي مراحل إبرام عقود الشراكة على مختلف نشاطات الصناعة النفطية. [1]

أولا: مرحلة إبرام عقد البحث والاستغلال: وفيها:

– يوقع عقد البحث أو الاستغلال مباشرة مع الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات والمتعاقد الأجنبي في حالة ما إذا كان المتعاقد شخصا واحد، وفي حالة ما إذا كان أكثر من شخص فان العقد يحدد المتعامل من بين هؤلاء

[1] Voir :
-KPMG Algérie, « **Algérie : Guide Des Hydrocarbures, Commentaires sur la loi de Juillet 2005** », Editeur Délégué (Grand Alger Livres) GAL, 2005,PP :61-65 , texte adapté.
- KPMG Algérie, « **Guide Investir En Algérie** », Pixal Communication, Alger, Editions 2008,PP : 99-106, texte adapté.
- Hocine BENISSAD, « **Algérie : De La Planification Socialiste à L'Economie de Marché** », ENAG Editions, Alger , 2004,PP67-68, texte adapté.

الأشخاص. وهذا العقد يعطي الحق للمتعاقد تحويل كل أو جزء من حقوقهم والتزاماتهم في العقد فيما بينهم أو إلى شخص أخر، فقط يجب أن تكون وكالة النفط على العلم المسبق لهذا التحويل. [1]

– لإبرام عقد البحث والاستغلال، لا بد أن تطرح مناقصة للمنافسة وهذا طبقا لتنظيم محدد من طرف وكالة ضبط المحروقات "**ألنفط**" إلا انه تختلف مراحل المناقصة حسب المكمن، حيث في حالة إبرام عقد البحث و/أو الاستغلال في المكامن الجديدة تقوم وكالة "**ألنفط**" بتحديد مساحة موضوع إعلان المنافسة وانتقاء أحسن عرض؛ وبعد الدراسة المطولة لمختلف المنافسين تفتح وكالة "**ألنفط**" الأظرف في جلسة علنية ويبرم العقد فورا مع صاحب أحسن عرض؛ أما في حالة إبرام عقد الاستغلال للمكامن التي سبق اكتشافها، تعلن وكالة "**ألنفط**" عن مناقصة للمنافسة وفق مرحلتين:

المرحلة الأولى: وتسمي بالمرحلة التقنية، موجهة لتحديد العرض التقني المرجعي الذي سيتخذ كقاعدة لإعداد العرض الاقتصادي، والذي يجب أن يستجيب للمعايير التي حددتها الوكالة الوطنية لتثمين الموارد "**ألنفط**" وأهم هذه المعايير (النسبة المئوية لاسترجاع الاحتياطات القائمة، قدرات منشآت الإنتاج، آجال انجاز الاستثمارات الضرورية؛ المبلغ الأدنى المضمون للاستثمارات الضرورية، المبلغ الأدنى المضمون للاستثمارات المبني على تكاليف معيارية تبلغها الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "**ألنفط**").

المرحلة الثانية: وتسمي بالمرحلة الاقتصادية، تسمح بانتقاء أحد المتعهدين. حيث تحدد الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، وتعين بمجرد انطلاق المرحلة الأولى أي معيار من بين المعيارين سيتم قبوله معيار وحيد للانتقاء وأهم هذه المعايير (نسبة الإتاوة المقترحة فوق الحد الأدنى الذي حدده القانون، مبلغ من العلاوة غير قابل للحسم من العلاوة الذي يدفع للخزينة العمومية عند التوقيع على العقد).

يتم فتح الأظرف الخاصة بالمرحلة الاقتصادية في جلسة علنية، ويبرم العقد فورا مع صاحب أحسن عرض. ويمثل الشكل الآتي مراحل عقد شراكة في مرحلة المنبع (البحث ولاستغلال) وفق القانون 07/05.

[1] - Loi N° 05-07 du 28/04/2005, «**Relative aux Hydrocarbures**, N° 50.

الشكل رقم(4-2): تصور مراحل عقد شراكة في مرحلة المنبع (البحث ولاستغلال) وفق القانون 07/05

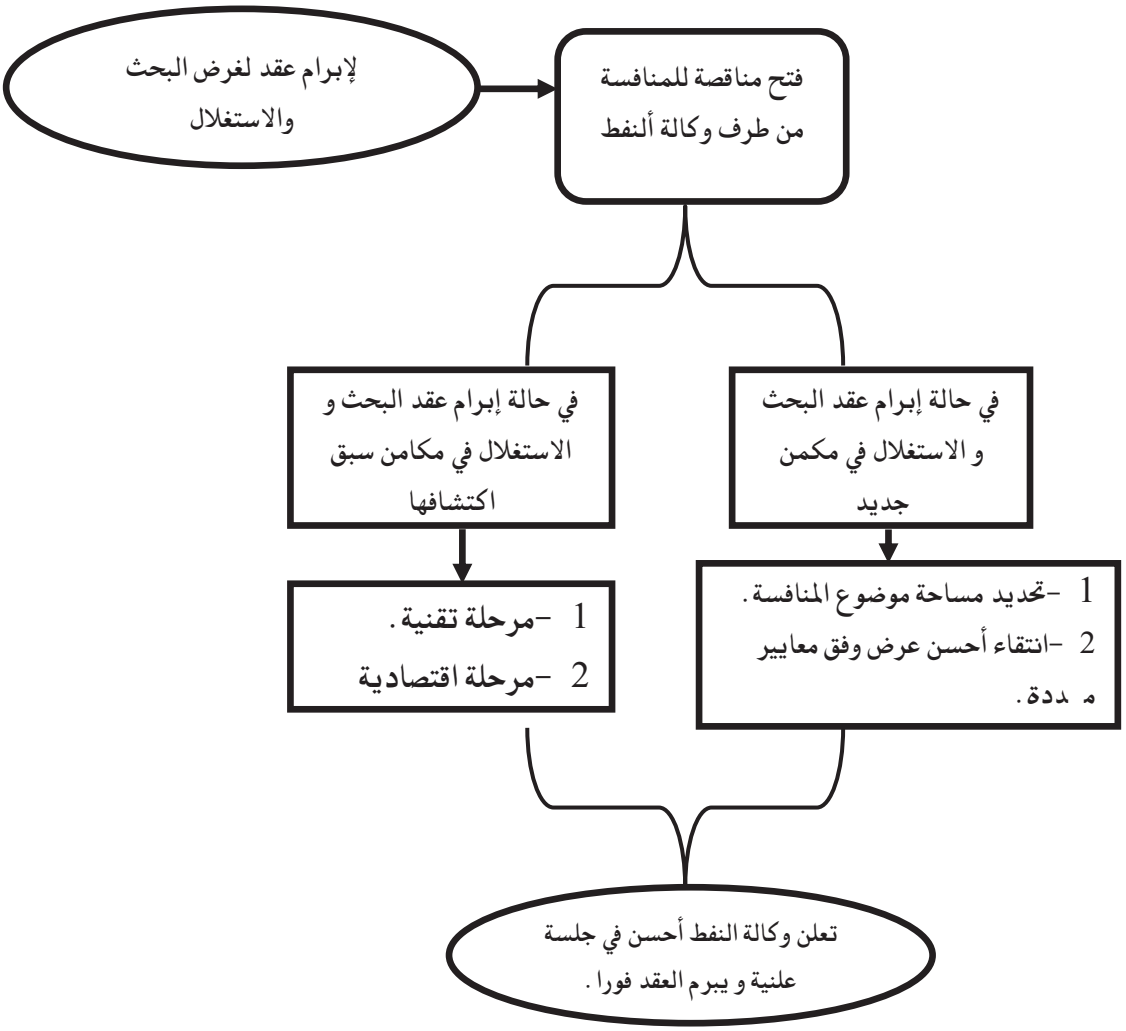

المصدر : - تم تصور الشكل بالاعتماد على معطيات الدراسة.

ثانيا: مرحلة تنفيذ عقد البحث والاستغلال: وتشمل هذه العملية على مرحلتين، وهما مرحلة البحث[1] ومرحلة الاستغلال، ويمكن توضيح ذلك و فق الشكل الآتي:

[1]- وردت في المادة 37: ان هناك استثناء بالنسبة لمرحلة البحث، بحيث يمكن للمتعاقد أن يطلب تمديدا لمدة أقصاها ستة (6) أشهر حتى يتمكن من إنهاء أشغال الحفر و/أو تقييم بئر للبحث كان قد شرع فيها خلال الثلاثة (3) الأشهر الأخيرة، قبل إنهاء مرحلة البحث. و تمنح وكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات هذا التمديد وفق طلب مبرر يتقدم به المتعاقد و يعبر عنه قبل نهاية مرحلة البحث.

الشكل رقم (4–3): تصور مراحل تنفيذ الشريك الأجنبي لعقد مرحلة الاستغلال وفق قانون 07/05

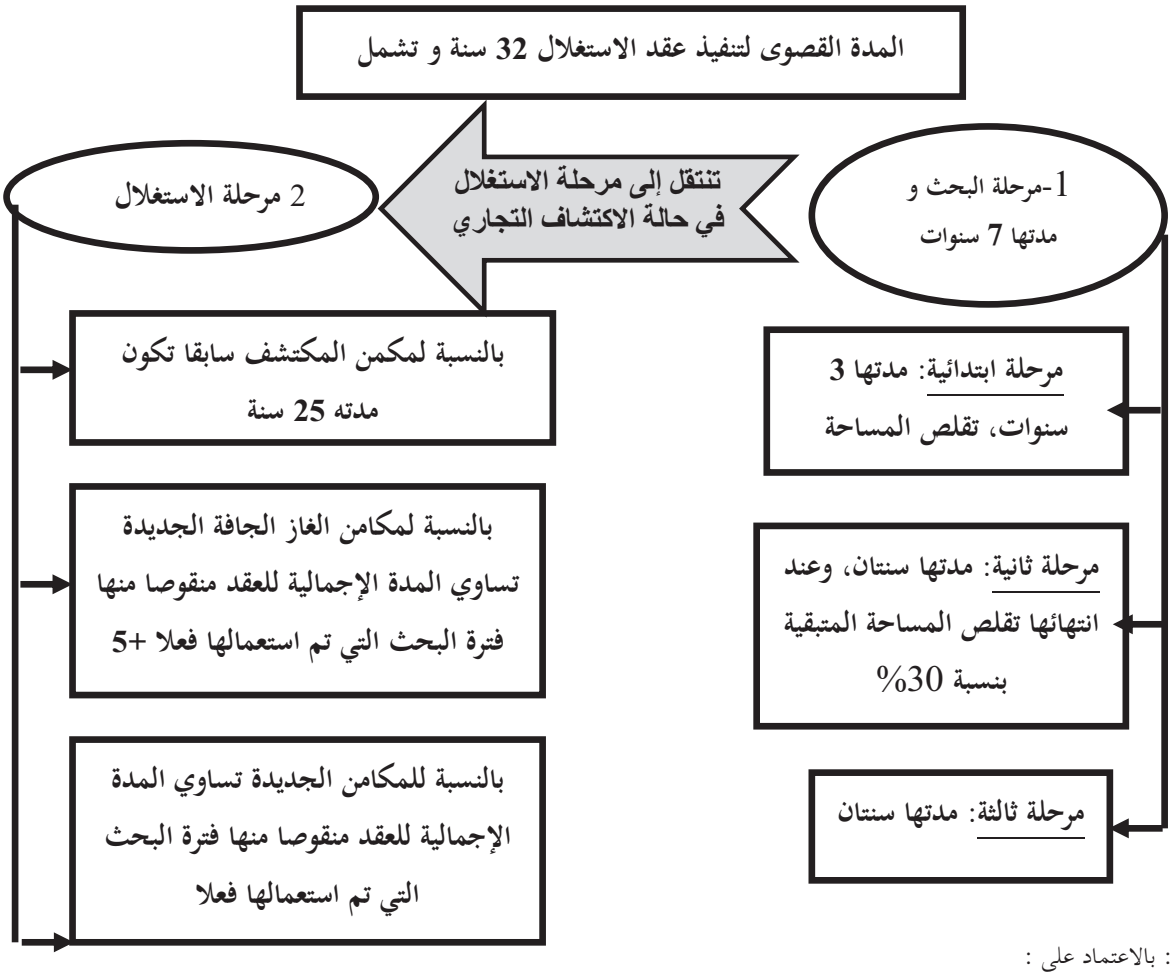

المصدر: بالاعتماد على :

-Loi N° 05-07 du 28/04/2005, « Relative aux Hydrocarbures ».

- Cahier des CREAD, Amor KHELIF, «**Dynamique des Marches Valorisation des Hydrocarbures**», Alger, mai 2005

ثالثا: مرحلة إبرام العقود الخاصة بالنقل: يخضع كل طلب للحصول على امتياز نشاط مرحلة النقل بواسطة الأنابيب لدراسة سلطة ضبط المحروقات، التي تقوم بصياغة توصية توجه إلى الوزير المكلف. وتكون هذه التوصيات حسب حالة طلب الامتياز. ويمكن أن تظهر في أحد الأشكال التالية: [1]

– في حالة ما إذا كان الطلب صادر عن متعاقد بهدف نقل إنتاجه من المحروقات، فان سلطة ضبط المحروقات تقوم بصياغة توصية توجه إلى الوزير المكلف بالمحروقات لمنح الامتياز لهذا المتعاقد.

– وفي الحالة التي تخص طلبات الامتياز الأخرى، تقوم سلطة ضبط المحروقات بصياغة توصية توجه إلى الوزير المكلف بالمحروقات، إما لمنح هذا الامتياز للشخص الذي طلبه أو لطرح طلب على المنافسة لمنح هذا الامتياز.

[1]- -Loi N° 05-07 du 28/04/2005, « Relative aux Hydrocarbures », N° 50.

-أما في إطار المخطط الوطني لتنمية هياكل النقل بواسطة الأنابيب، تقترح سلطة ضبط المحروقات على الوزير المكلف بالمحروقات، اللجوء إلى مناقصة لمنح أي امتياز لم يكن موضوع طلب. ويتم طرح المناقصة لانجاز المنشأة المعنية بالامتياز على مرحلتين:

- **مرحلة أولي:** تسمى تقنية، موجهة لتحديد العرض التقني المرجعي الذي يتخذ قاعدة لإعداد العرض الاقتصادي، والذي يجب أن يستجيب لدفتر الشروط الخاص بالمنشاة المقررة.

- **مرحلة ثانية:** تسمى اقتصادية، موجهة لانتقاء احد المتعهدين ويكون معيار الاختيار المقبول هو تعريفة النقل على أساس عودة الاستثمارات المعقولة المطلوبة من قبل سلطة ضبط المحروقات. وفي هذه المرحلة تفتح الأظرف في جلسة علنية، ويمنح الانجاز فورا لصاحب أحسن عرض. ويوضح الشكل رقم (4-4) إجراءات إبرام الشريك الأجنبي لعقد مرحلة النقل.

الشكل رقم (4-4): تصور مراحل إبرام الشريك الأجنبي لعقد مرحلة النقل وفق قانون 07/05

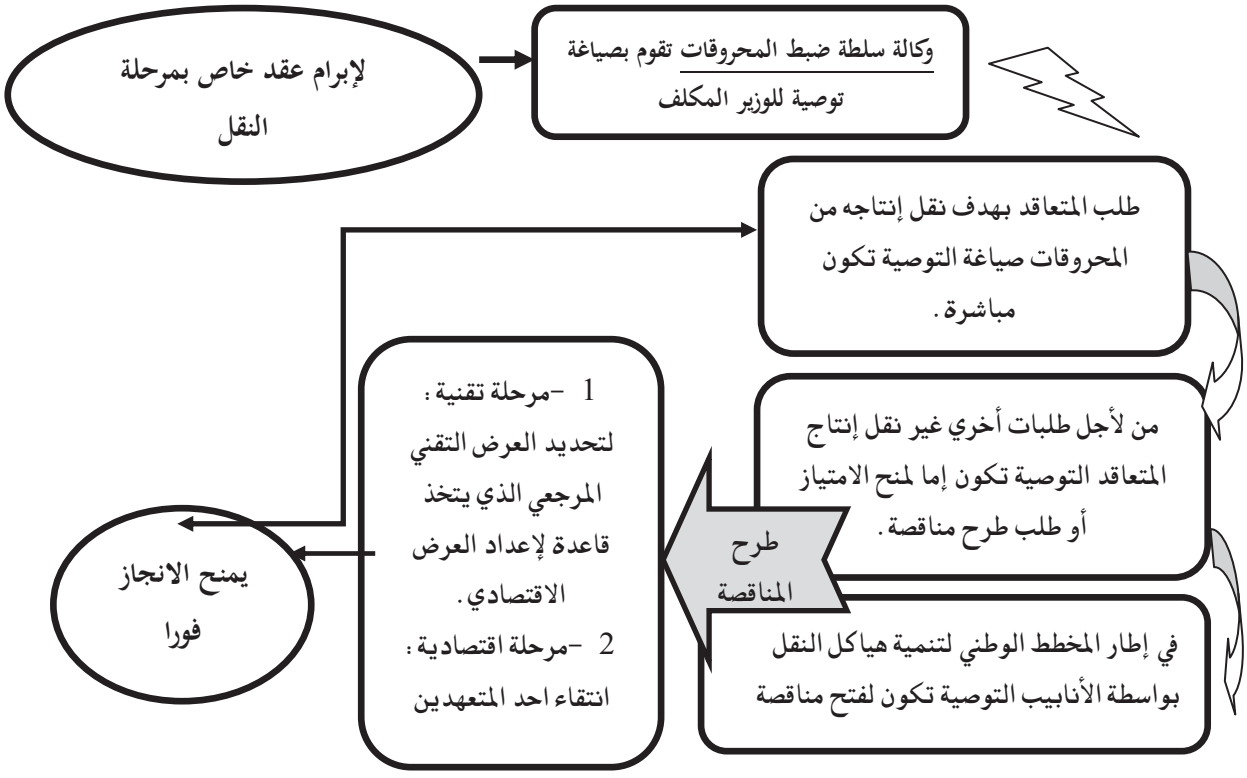

المصدر : - تم تصور الشكل بالاعتماد على معطيات الدراسة.

2.1.4.1.IV تعديلات الشراكة وفق الأمر11/06: إلا أن التعديل الذي قام به هذا الأمر تعديل جوهري، وتم اعتباره بمثابة الضمانة الكبيرة لاستعادة الرقابة على قطاع استغلال النفط والغاز. وقد مست التعديلات

خصوصا نظام الشراكة المتضمن لجميع مراحل نشاط الصناعة النفطية من مرحلة المنبع، النقل والمصب. وكان جوهر هذه التعديلات الرجوع إلى النظام الذي قبله فيما ، وهو إعادة الاعتبار لحصة سوناطراك في عقود البحث والاستغلال للمحروقات بالشراكة وكذا النقل والمصب. حيث ورد في هذا الإطار ما يلي:[1]

– العودة إلى نظام تقاسم الإنتاج بين سوناطراك وشركائها بنسبة 51% لسوناطراك على الأقل مقابل 49% لشركائها على الأكثر، بدلا من نظام عقود الامتياز الحديثة.

– التأكيد على أن سوناطراك مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم وهي صاحبة الامتياز (في تعديل للمادة 05 من القانون 07/05)، وهي صاحبة كل المشاريع المستقبلية. واعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري، وتصبح سوناطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة المكونة بنسبة لا تقل عن 51% (تعديل المادة 68 من القانون07/05) وهذا قبل إعلان أي مناقصة. كما تصبح سوناطراك شريكا في أي مشروع نفطي تقوم به أي شركة أجنبية بنسبة أغلبية 51% ابتداء وقبل مباشرة الأشغال.

IV.2.4.1 مضمون نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية: ونحاول استعراض ما ورد في القوانين الجديدة الخاصة بكيفية تماشي نظام استغلال النفط والغاز عبر مراحل الصناعة النفطية من مرحلة المنبع، النقل والمصب كما يلي.

IV.1.2.4.1 من حيث نشاطات رحلة المنبع: والتي ندرسها بحسب مضمون القانونين كما يلي:

أولا: أسس مرحلة المنبع[2] وفق القانون07/05: جاء تعريف مرحلة المنبع وفق هذا القانون بنفس التعريف السابق لقانون 14/86، أي هي المرحلة المتعلقة بالبحث والاستغلال، وأضافت تسمية جديدة لهذين المرحلتين وهي "**اسم الصناعة البترولية الأفقية**".

وبما أن هذا القانون فتح المجال كليا أمام الشراكة الأجنبية في الحلقات العليا لمرحلة المنبع، فقد وجد مصطلح جديد ألا وهو الترخيص بالتنقيب، وعرفه بأنه الترخيص الذي سلمته الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "**ألنفط**" للشركاء الأجانب، حيث يخول لصاحبها الحق غير المطلق في القيام بأشغال التنقيب في محيط واحد أو عدة محيطات. وقد ورد فيما يتعلق بهذه المرحلة ما يلي:

[1]- Mustapha MEKIDECHE, **«L'Economie Algérienne à La Croisée Des Chemins – Repères Actuels et Elément Prospectifs »** ,Editions DAHLAB, Alger, 2008,PP :64-69, texte adapté.

[2] – تضم مواد رقم 06، 20،05، 21.

– حق ممارسة نشاط البحث والاستغلال، كونه نشاطا تجاريا، على كل شركة جزائرية أو أجنبية شريطة احترام أحكام هذا القانون والقانون التجاري.

– يستفيد المتحصل على عقد البحث أو الاستغلال من حقوق حيازة الأراضي والحقوق الملحقة وحق الارتفاق الممنوحة؛ وحيازة حقوق استعمال المجال البحري.

– نشأة وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات وتدعى "**ألنفط**" تسهر على سير كامل نشاطات هذه المرحلة (المنبع) بالنسبة للنفط.

– يسهر الوزير المكلف بالمحروقات على التثمين الأمثل للموارد الوطنية ويكلف باقتراح السياسة التي تتبع مجال المحروقات وتنفيذها بعد المصادقة عليها.

– تقسم الأملاك المنجمية الوطنية المتعلقة بالمحروقات لغرض البحث والاستغلال إلى أربعة (4) مناطق أ، ب، ج، د وذلك حسب درجة الصعوبة، وكل منطقة تقسم إلى قطع. ولعقد البحث و/أو الاستغلال الأولوية على رخصة التنقيب وبالتالي كل قطعة معنية بعقد البحث و/أو الاستغلال يتم فصلها تلقائيا من مساحة موضوع رخص التنقيب.

ثانيا: تعديلات مرحلة المنبع وفق الأمر11/06: لم يتم أي تعديل في المضمون.

IV.2.2.4.1 من حيث نشاطات مرحلة النقل: وجاء فيها وفق القانونين ما يلي:

أولا: أسس مرحلة النقل[1] وفق قانون 07/05: إضافة إلى تعريف مرحلة النقل الذي وردت في قانون 14/86، جاء في قانون 07/05 مفهوم الصناعة البترولية التحتية والتي تعتبر عمليات النقل بواسطة الأنابيب والتكرير والتحويل والتسويق والتخزين والتوزيع[2]. حيث سطرت هذه المرحلة على النقاط التالية:

– يمكن أي شريك أجنبي أو وطني أن يتحصل على امتياز ممنوح بقرار من الوزير المكلف بالمحروقات، ويمارس نشاطات النقل بواسطة الأنابيب.

– نشأة الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات، "**سلطة ضبط المحروقات**" والتي تعمل على ضبط سير كافة مرحلة النقل (من دراسة طلب منح امتياز النقل، وتسير تعويض تعريفات نقل المحروقات والمنتجات النفطية .... وغيرها من مهام).

– يمكن لسوناطراك شركة ذات أسهم، إن لم تكن طرفا، بأخذ مشاركة في كل امتياز نقل المحروقات بواسطة الأنابيب التي يتم منحها، ويكون هذا بناءا على تقرير مبرر و شامل يقدمه الوزير المكلف بالمحروقات ومدة أقصاها 50 سنة.

---

[1] – ويضم المواد رقم (01، 05، 12، 69، 70، 71) الصادرة في لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 28 أفريل 2005 العدد 50.

[2] – قام المشرع الجزائري بإدراج مرحلة النقل ضمن مرحلة المصب بما يسمى بالصناعة البترولية التحتية.

ثانيا: تعديلات مرحلة النقل وفق الأمر11/06: لم يتم أي تعديل في المضمون.

IV.3.2.4.1 من حيث نشاطات مرحلة المصب:

أولا: أسس مرحلة المصب[1]وفق قانون 07/05: جاء تعريف مرحلة المصب في هذا القانون (07/05) مماثل للقانون السابق (14/86)، إلا انه أضافه تسمية جديدة لمرحلة المصب ألا وهي الصناعة النفطية التحتية وهي تشمل عمليات النقل بواسطة الأنابيب، التكرير، التحويل، التسويق، التخزين والتوزيع. بالإضافة إلى التعريف ببعض النشاطات المندرجة في مرحلة المصب وهي كالآتي:

– **التكرير**: وهو عمليات فصل النفط أو المكثفات على شكل منتجات سائلة أو غازية قابلة للاستعمال.

– **التخزين**: ويكون على مستوى السطح أو بباطن الأرض للمنتجات النفطية، لاسيما المنتجات المكررة، البوتان، البر وبان وغازات النفط المميع التي تسمح بتشكيل احتياطات لضمان تموين السوق الوطنية لمدة محددة.

– **التوزيع**: هو كل نشاط بيع بالجملة أو التجزئة للمنتجات النفطية.

– **التسويق**: شراء أو بيع المحروقات والمنتجات النفطية.

* وأهم ما جاء في هذا القانون من عملية استغلال مرحلة المصب بالنسبة للنفط ما يلي: [2]

– يعد استيراد المحروقات والمنتجات النفطية وتسويقها نشاطا حرا.

– يشجع استهلاك المنتجات النفطية قليلة التلويث كالبنزين الخالي من الرصاص.

– يشجع استهلاك الغاز الطبيعي في النشاطات الاقتصادية لانتهاج الكهرباء والنشاطات الصناعية البتروكيماوية.

– تحديد أحكام التسعيرة النفطية في عملية تسويقها أين تشرف وكالة ضبط المحروقات بتحديد سعر بيع المنتجات النفطية دون رسوم.

* أما فيما يتعلق بالغاز فقد ورد فيها ما يلي:

– ضبط أحكام تسعيرة الغاز لاستهلاك المحلي.

– تقوم الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات بالكشف عن احتياجات السوق الوطنية والكشف عن كميات الغاز المتوفرة للتصدير وكذا ضمان تموين السوق الوطنية من قبل المتعاقدين.

– يجب أن تواصل سوناطراك، تلبية احتياجات السوق الوطنية من الغاز.

* يمكن لأي شخص يمارس نشاطات تخزين المنتجات النفطية وتوزيعها.

* لكل شخص الحق في استعمال منشآت التخزين على أساس مبدأ الاستعمال الحر من غير مقابل دفع تعريفة غير تمييزية. تحدد عن طريق التنظيم تعريفة استعمال منشآت التخزين، وكذلك القواعد المتعلقة بهذه المنشآت، وتقوم بإدارتها سلطة ضبط المحروقات.

---

[1] – شملت المواد رقم (08، 09، 10، 59، 77، 78، 79، 60، 63،61، 64، 65 78، 79).

[2]- -Loi N° 05-07 du 28/04/2005, « Relative aux Hydrocarbures », N° 50, PP 5-22.

ثانيا: تعديلات مرحلة المصب وفق الأمر11/06: لم يتم أي تعديل في المضمون.

IV.3.4.1 نتائج نظام استغلال النفط عبر مراحل الصناعة النفطية فترة (2005-2010): ما ميز هذه الفترة، هو تبني الجزائر لنظام جديد والخاص بعقود المشاركة وهو نظام الامتيازات الحديثة وفق قانون 07/05، الذي يخول للشريك الأجنبي صلاحيات تكاد تكون شبه كاملة في استغلال قطاع النفط والغاز الجزائري. وتجسد هذا في رفع نسبة مشاركة الشريك الأجنبي إلى أكثر من 70%. ولحسن الحظ لم يتم تطبيقه بل ألغي بموجب الأمر 10/06، والجدول أسفله يضم نتائج نظام استغلال النفط عبر نشاط الصناعة النفطية فترة (2005-2010)، كتالي:

الجدول رقم (4-9): نتائج نظام استغلال النفط عبر نشاط الصناعة النفطية للجزائر فترة (2005-2010)

نوع نظام عقد الاستغلال ⟷ مراحل الصناعة النفطية	- عقود الخدمات (المشاركة) - عقود تقاسم الإنتاج - ظهور عقود الامتيازات الحديثة	- عقود الخدمات (المشاركة) - عقود تقاسم الإنتاج - إلغاء عقود الامتيازات الحديثة
مرحلة المنبع	-نشأة وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات "ألنفط" تسير كافة أنشطة هذه المرحلة. - تفتح مناقصة للمناقصة لمنح الرخص المنجمية . -تقسيم المناطق المنجمية 4 مناطق (أ.ب.ج.د) حسب درجة الصعوبة. - نسبة الشريك الأجنبي لا تقل عن 70% ونسبة سوناطراك 30% على الأكثر.	- عودة نسبة الشراكة إلى 51 % على الأقل لسوناطراك بالمقابل 49 % على الأكثر لشركات الأجنبية. - سوناطراك هي صاحبة كل المشاريع حالية و المستقبلية و مساهمة في أي عقد شراكة.
مرحلة النقل	تفتح الشراكة في هذه المرحلة بنسبة 70%للشريك و30% على الأقل سوناطراك. -تنشأ وكالة وطنية سلطة ضبط المحروقات تدبر كافة نشاطات مرحلة النقل. -إدراج مرحلة النقل ضمن مرحلة المصب.	- مساهمة سوناطراك في هذه المرحلة بنسبة لا تقل عن 51% ، بينما حصة الشريك الأجنبي لاتناهز49%.
مرحلة المصب	-فتح مجال الشراكة في هذه المرحلة لأول مرة 70% على الأقل للشريك الأجنبي 30% على الأكثر لسوناطراك -تسير الوكالة الوطنية لسلطة ضبط المحروقات، جميع نشاطات .	- زيادة حصة سوناطراك لتصبح 51% على الأقل و 49% على الأكثر للشريك الأجنبي.

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة.

2.IV واقع صادرات النفطية الجزائرية في ظل مختلف أنظمة الاستغلال:

لقد تطرقنا في بداية هذا الفصل الى نظام استغلال النفط الجزائري عبر مراحل نشاطات الصناعة النفطية من المنبع، النقل إلى المصب، وهذا وفقا لمختلف القوانين التي مرت بها الصناعة النفطية منذ أول اكتشاف تجاري سنة 1958 إلى غاية سنة 2010.

يتوزع الميدان المنجمي لمحروقات الجزائر بإحصائيات 2008، بنسبة 58% من المساحة المنجمية غير المستغلة [1] أي بمساحة 868338 كلم^2 ، بينما المساحة المستغلة لنشاط الاستكشاف والاستغلال الخاصة بمرحلة المنبع والمصب، تقدر بـ 631662 كلم^2، أي بنسبة 42% من الميدان المنجمي للمحروقات الذي تبلغ مساحته الكلية 1.5 مليون كلم^2. [2]

وبما أن الجزائر هي البلد المرجعي للدراسة، يرتكز تحليل أثر نظام استغلال النفط على صادرات الجزائر وفق معطيات تقارير شركة **سوناطراك** والذي كان من السهل الحصول عليها مقارنة بعطيات الشركة الوطنية الفنزويلية والشركة الوطنية الكويتية. ولهذا السبب تعد معطيات الجزائر أكثر توسعا من معطيات دول فنزويلا والكويت.

1.2.IV من حيث تطور نشاطات مرحلة المنبع:

لقد تعددت المؤشرات التي يمكننا أن نقيس بها مدى نجاعة تطبيق نظام استغلال النفط على صادرات الجزائر والخاصة بمرحلة المنبع، وفق مؤشرات خاصة لكل مرحلة من مراحل المنبع وهي: [3]

- مؤشر عدد العقود المبرمة والمسح الجيوفيزيائي الخاصة بمرحلة البحث والاستكشاف.
- مؤشر عدد الآبار المنقبة وعدد الآبار المكتشفة ومعدل النجاح الخاصة بمرحلة الحفر والتنقيب.

1.1.2.IV على مستوى مرحلة البحث والاستكشاف: يمكننا تحليل نتائج تطبيق القانون المنجمي للمرحلة الأولى البحث والاستكشاف الخاصة بمرحلة المنبع في الجزائر من خلال تطرقنا إلى مؤشرين وهما؛ العقود المبرمة والمسح الجيوفيزيائي.

---

[1] – انظر الملحق رقم (4-2).

[2] – وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة انجازات قطاع الطاقة 2000 – 2008 ،طبعة 2008، ص 13.

[3] – بالاعتماد على المعطيات النظرية الخاصة بأنظمة استغلال نفط الجزائر.

1.1.1.2.IV العقود المبرمة: لقد حققت الجزائر منذ البدء في تطبيق قانون 14/86 إلى غاية سنة 2010، 94 عقدا مبرما بين الشركة الوطنية "**سوناطراك**" وشركائها الأجانب، حيث سجلت 86 عقدا للبحث و08 عقود للتنقيب. مثلما هو مبين في الشكل أسفله.

الشكل رقم (4-5): العقود المبرمة في الجزائر (1987-2010)

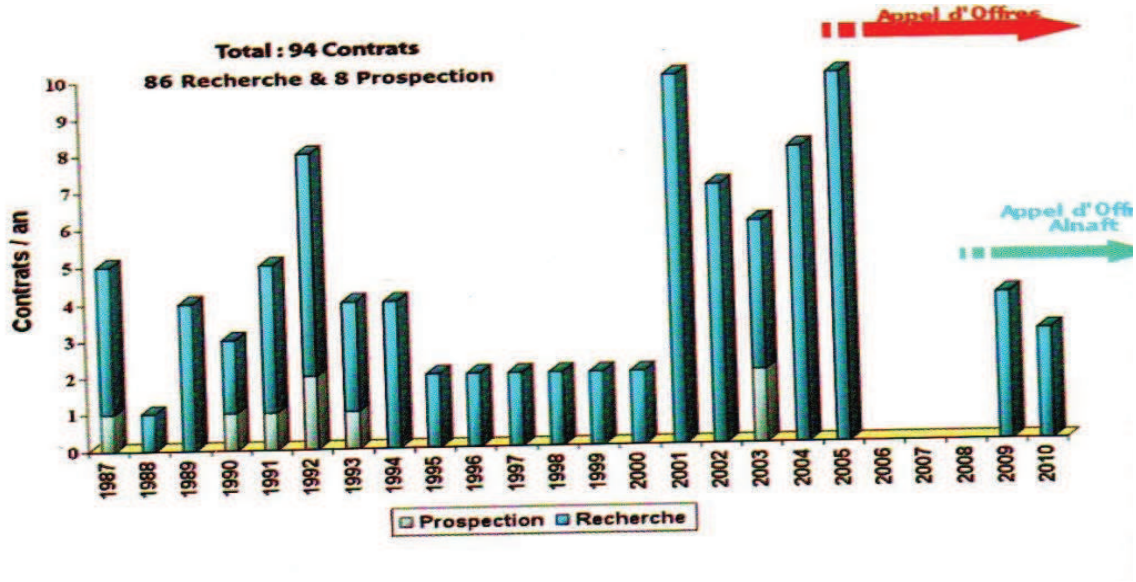

Source: - Sonatrach, Revue de Sonatrach Upstream News, N°6, Mai 2010,P 16.

نستخلص من الأعمدة البيانية للعقود المبرمة في الجزائر والخاصة بمرحلة المنبع خلال فترة (1987 - 2010)، الملاحظات التالية وفق كل فترة زمنية كما يلي:

- **فترة (1987 -1990)**: شهدت هذه الفترة ارتفاع نسبي في عدد العقود المبرمة في سنة 1987 حيث وصل العدد إلى 5 عقود محتواة على اكتشاف واحد. وهذا مباشرة بعد تعديل نظام استغلال المحروقات عامة والنفط خاصة، فور إصدار قانون 14/86 والذي هدف لفتح الشراكة الأجنبية، إلا أن أبقاء احتكار المكامن المكتشفة (القديمة) ومكامن الغاز من طرف الشركة الوطنية سوناطراك باعتبارها مالكة للسندات المنجمية، عمل على كبح زيادة العقود المبرمة.

- **فترة (1991-1992)**: سجلت هذه الفترة زيادة في عدد العقود المبرمة والاكتشافات المحصلة التي تمثلت في 8 عقود منها اكتشافين، وهذا راجع لفتح أكثر لمجال الشراكة البارزة في حقول النفط القديمة وحقول الغاز المتجسدة في القانون 91-21.

- **فترة (1993-2000)**: رغم التعديلات القانونية التي وردت في نظام استغلال النفط، إلا أنها سجلت تراجع في عدد العقود المبرمة وانعدام الاكتشافات النفطية، وهذا راجع للعشرية السوداء التي مرت بها الجزائر آنذاك. وعدم الاستقرار الأمني والسياسي اللذين هددا الاستثمارات الأجنبية وعمل على تقليص عددها.

- **فترة (2001–2004)**: سجلت هذه الفترة تزايد في العقود المبرمة بين الشركاء الأجانب وسوناطراك، نتيجة لعودة الاستقرار السياسي وكذا نتيجة تطبيق مبدأ المناقصات المفتوحة من خلال تبني الجزائر مشروع جديد، الذي من شأنه يدفع قطاع المحروقات نحو اقتصاد السوق مفتوح.

- **فترة (2005–2008)**: نسجل تزايد مفرط في عدد العقود المبرمة، ليصل إلى ذروته (10 عقود). ويعود هذا، للإصلاحات الجديدة التي شهدها نظام استغلال النفط الواردة في قانون 07/05 وما تضمنه من انفتاح شبه كلي على الشراكة الأجنبية في هذا القطاع. بحيث سمحت للشريك الأجنبي إمكانية الاستحواذ على نسبة 70% من الرخص المنجمية، وقد أوكلت مهمة منح العقود إلى جهاز المنشأ وهو الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (**ألنفط**).

- **فترة (2009–2010)**: عودة تناقص العقود المبرمة في سنة 2009 إلى 4 عقود و3 عقود في سنة 2010، بسبب ما ورد من تعديلات جوهرية في الأمر 10/06 لقانون 07/05، الذي يرجع حق امتلاك لشركة سوناطراك السندات المنجمية إلى 51% ولا تتعدى حصة الشريك الأجنبي 49%.[1]

IV.2.1.1.2 المسح الجيوفيزيائي في الجزائر: يتمثل النشاط الجيوفيزيائي في الأشغال التمهيدية للقيام بأشغال الحفر والتنقيب عن النفط والغاز في المساحة المحددة، وذلك عن طريق آليتين للمسح السيسميكي ذو البعدين 2D و ذو الثلاث أبعاد 3D، وقد عرف هذا النشاط في الجزائر تطورا ملموسا منذ ممارسة الجزائر لهذا النشاط، نوضحه في الشكل الآتي:

الشكل رقم (4–6): المسح الجيوفيزيائي في الجزائر فترة (1966–2007)

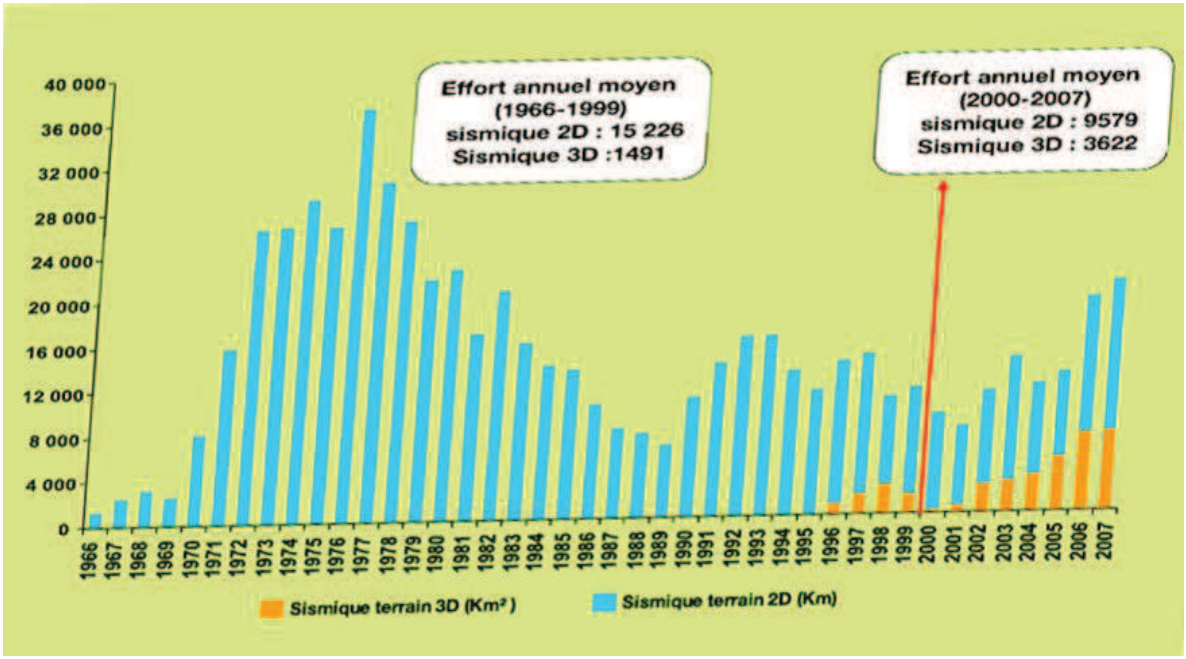

Source : - MINISTERE de L'ENERGIE et DES MINES, « **Evolution Du Secteur de L'Energie et des Mines** », 1962 – 2007, Edition 2008.

[1] – لتفاصيل أكثر فيما يتعلق بالعقود النفطية الجزائرية انظر الملحق رقم (4-3).

بعد ملاحظتنا للشكل أعلاه المتمثل في المسح الجيوفيزيائي في الجزائر فترة (1966-2007)، يمكننا استخلاص الملاحظات التالية بحسب كل فترة:

- **فترة (1966-1970)**: عرف النشاط الجيوفيزيائي، خلال فترة سيادة قانون النفط الصحراوي، المتمثل في تقنية 2D استكشاف مساحات ضئيلة لم تتجاوز 4000 كم، ويرجع ذلك إلى أن الشركات الأجنبية والفرنسية خاصة، سعت إلى تحقيق اكبر استغلال ممكن للثروة النفطية على حساب المساحات المستكشفة وهذا بالاعتماد على الآبار المستكشفة دون اللجوء إلى البحث عن أبار جديدة.

- **فترة (1971- 1990)**: ارتفعت المساحات المستكشفة بعد التأميمات وصدور القانون 22/71 لتصل إلى38000 كم في سنة 1976. ويرجع السبب إلى سعي الدولة الجزائرية لتحقيق اكتشافات جديدة تساهم في تمويل النمو الاقتصادي وفق المخططات التنموية. وشهدت الفترة من 1977 إلى 1986 انخفاضا في المساحات المستكشفة، والتي ترجع أسبابها بالأساس إلى تقييد الشراكة مع سوناطراك. واستمر هذا الانخفاض حتى بعد سنة 1986 نتيجة ما تضمنه قانون الإصلاحات 14/86 ، بحيث أبقى هذا الأخير على احتكار الدولة لحقول الغاز، بمعنى ليس من حق الشريك الأجنبي الانتفاع في حالة اكتشاف حقل غازي. وهذا ما أدى إلى عزوف الشركات الأجنبية عن الاستثمار.

- **فترة (1991-2007)**: عرف النشاط الجيوفيزيائي انتعاشا ملحوظا ابتداء من سنة 1991، وهذا كنتيجة لزوال القيود التي فرضها القانون 14/86 على الشركاء الأجانب بصدور القانون 21/91، حيث لم يستثني هذا الأخير الغاز الطبيعي ولا الآبار القديمة من إمكانية استغلال الأجانب لهما. وبهذا ارتفعت المساحات المنقبة بواسطة تقنية 2D في سنة 1992 إلى أكثر من 16000 كلم، وأكثر من 2000 كلم بواسطة 3D في سنة 1998، وتعزز هذا الانتعاش بتبني نظام المناقصات المفتوحة في سنة 2001.

- **فترة (2007- 2009)**: سمح النشاط الجيوفيزيائي بإنجاز 37073 كلم من المسح الزلزالي ذو الأبعاد الثلاث (3D) خلال الفترة 2000- 2009، أي بمعدل 4119 كلم ^{2} في السنة، مسجلا بذلك معدل نمو متوسط يقدر بـ52,6 %، أما فيما يتعلق بتقنية المسح الزلزالي ذو البعدين (2D) فتم إنجاز حوالي 85195 كلم، وذلك بمعدل سنوي يقدر بـ 9466 كلم.[1]

إن هذه النتائج المحققة كانت انعكاسا للتسهيلات والتحفيزات التي نص عليها القانون 07/05، وجعل هذا الأخير نسبة مساهمة الشريك واستفادته تتجاوز 70 % في حالة اكتشافه لحقل تجاري (وإن نسبة مشاركة

[1] - انظر الملحق رقم (4-4).

سونا طراك قيدت في حدود 20% إلى 30 % فقط، بالإضافة إلى هذا يتمتع الشريك الأجنبي بنفس حظوظ الشريك الوطني في الحصول على المناقصات المفتوحة). كما أسهمت صيغة عقود تقاسم الإنتاج بين الدولة والأجانب في تحقيق مثل هذه النتائج. حتما إن مثل هذه النتائج سيكون لها تأثير مباشر على حجم الاحتياطي ومن ثم على كمية الإنتاج وكذا على كمية الصادرات وهذا ما سوف نوضحه لاحقا.

IV.2.1.2 على مستوى مرحلة الحفر والتنقيب: نقوم بتحليل نتائج المرحلة الثانية من مرحلة المنبع والخاصة بالحفر والتنقيب من خلال التطرق إلى مؤشرين وهما عدد الآبار المنقبة وعدد الآبار المكتشفة ومعدل النجاح.

IV.1.2.1.2 عدد الآبار المنقبة: يعتبر مؤشر عدد الآبار المنقبة انعكاسا للنتائج المحققة للنشاط الجيوفيزيائي باستعمال التقنيتين السابقتين، وسنحاول من خلال الشكل رقم أسفله إبراز هذه الانعكاسات.

الشكل رقم (4-7): الآبار المنقبة بمجهود خاص وبالشراكة فترة (2000-2010)

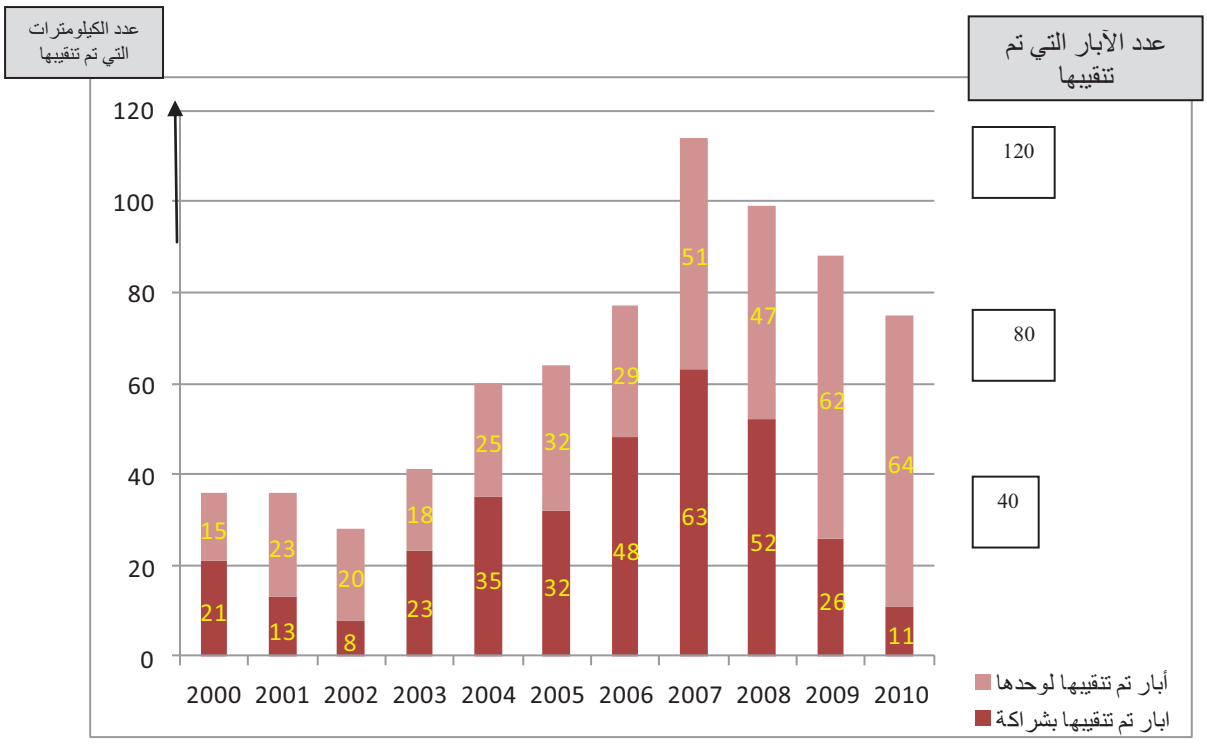

المصدر: - بالاعتماد على تقارير سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2010.

من خلال ملاحظتنا للشكل أعلاه ، يتضح للوهلة الأولى أن عدد آبار التنقيب عرفت مستويات مختلفة، ارتبطت بطبيعة التطور التاريخي لنظام استغلال النفط في الجزائر، والتي نوضحها وفق الفترات التالية: [1]

[1] - Source : MINISTERE de L'ENERGIE et DES MINES, « **Evolution Du Secteur De L'Energie et Des Mines** », 1962 – 2007, Edition 2008.

- **فترة (1962-1971)**: سجلت هذه الفترة أعلى مستويات الحفر والتنقيب،إذ بلغت 80 بئرا منقبة في سنة 1962 أي حوالي 260000 متر، كما تجاوزت 70 بئرا منقبة ما يعادل حوالي 240000 متر في سنة 1963. ويرجع هذا لنوع العقود المبرمة آنذاك وهي "**عقود الامتياز التقليدية المعدلة**" طبقا لقانون النفط الصحراوي الذي سمح باستغلال اكبر كمية من النفط الجزائري ومن ثم إلى تحقيق اكبر معدلات استنزاف ممكنة لصالح الشركات الأجنبية وبالأخص الفرنسية.

- **فترة (1971-1986)**: عرفت عدد الآبار المنقبة ثباتا نسبيا، تراوحت بين 20 إلى 30 بئرا/ السنة، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسين وهما أن الدولة الجزائرية كانت تسعى من خلال استراتيجيات التأميم سنة 1971 إلى السيطرة على ثرواتها الباطنية والحد من استنزاف الشركات الأجنبية لهذه الأخيرة؛ كما عمل الأمر 22/71 على تقييد مجال الشراكة، إذ تم حصرها على المساحات التي تمتلك شركة سوناطراك سنداتها المنجمية، إضافة إلى استثناء حقول الغاز من الشراكة.

- **فترة (1986- 2005)**: بتطبيق قانون الإصلاحات 14/86، سجل ارتفاع نسبي في عدد الآبار المنقبة حيث بلغ 35 بئرا/ السنة، سنتين 1986 و1987، إلا انه ما لبث أن انخفض إلى 20 بئرا في سنة 1988 ليستمر في هذا المستوى إلى غاية صدور القانون 21/91 ، والذي عمل على رفع في عدد الآبار المنقبة من 30 بئرا سنة 1991 إلى 50 بئرا سنة 1999، ويرجع ذلك إلى اتساع مساحة الاستثمارات الأجنبية المصاحبة للتكنولوجيا العالية، عقب ادراج القانون الجديد جميع حقول النفط القديمة والجديدة الى جانب حقول الغاز في عقود الشراكة. مما انعكس إيجابا على نتائج عدد الآبار المنقبة.

- **فترة (2005-2007)**: نسجل في هذه الفترة تزايدا واضحا وكبيرا في عدد الآبار المنقبة، حيث وصل إلى ذروته في سنة 2007 إلى أكثر من 350000 بئر منقب، ويعود هذا إلى اعتماد نظام استغلال النفط الجزائري على مبدأ المناقصات المفتوحة منذ سنة 2001، وتعزز هذا الارتفاع بصدور قانون 07/05، والذي هدف إلى عصرنة نظام استغلال النفط ومواكبته للعولمة، حيث بلغ عدد الآبار المنقبة 57 بئرا/سنة في فترة (2000-2007).

- **فترة (2000-2010)**: وفق الشكل رقم (4-7)والجدول رقم (4-10)، يتضح لنا تحسن ملموس في النتائج المتعلقة بمجال التنقيب، خلال الفترة (2000-2010)، حيث تم إنهاء إنجاز 718 بئرا للاستكشاف من مجموع الميدان المنجمي، أي بمعدل 66 بئرا في السنة، أما معدل القياس بالمتر، فقد وصل 262455 مترا تم تنقيبها، أي 14400مترا تم تنقيبها في الشهر.

الجدول رقم (4–10): الآبار المنقبة بمجهود خاص وبالشراكة فترة (2000–2010)

معدل سنوي (2000– 2010)	جهد إجمالي	جهد خالص	جهد في إطار الشراكة
آبار تم تنقيبها	718 بئر/سنة	386 بئر/سنة	332 بئر/سنة
أمتار تم تنقيبها	262455م/سنة	133540م/سنة	128915م/سنة

المصدر: بالاعتماد على تقارير سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2010.

IV.2.2.1.2 عدد الآبار المكتشفة ومعدل النجاح: إن مؤشر عدد الآبار المكتشفة ومعدل النجاح، يقيس لنا مدى فعالية التطور الحاصل في نظام استغلال النفط الخاص بمرحلة المنبع، التي حققتهما مرحلتين البحث والاستكشاف والحفر والتنقيب خلال فترة زمنية معينة. وسنحاول إبراز المستوى الذي بلغه هاذين المؤشرين داخل نظام استغلال النفط الجزائري بالاعتماد على الجدول رقم (4–11).

الجدول رقم (4–11): عدد الآبار المكتشفة ومعدل النجاح فترة (2000–2011)

معدل سنوي(2000– 2011)	جهد إجمالي	جهد خالص	جهد في إطار الشراكة
آبار المكتشفة	136	82	54
معدل النجاح	%20	%21	%18
أبار مكتشفة سنة 2011	20	19	1

المصدر: –بالاعتماد على تقارير سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2011.

نسجل من خلال الشكل رقم (4–8) والشكل رقم (4–9) تذبذبا في عدد الآبار المكتشفة في الفترة الممتدة من (1962 – 2007) وزيادة مستمرة خلال عشر السنوات الأخيرة (2000–2010)، والتي نستعرضها وفق فترتين زمنيتين وهما:

– فترة (1962–1999): شهدت هذه الفترة تطور نظام استغلال النفط عبر عدة إصلاحات وتعديلات التي هدفت إلى جلب مستثمرين أجانب في قطاع المحروقات، حيث سجلت متوسط الآبار المكتشفة بـ 6 أبار/للسنة أي بمتوسط معدل النجاح 19% في مدة 37 سنة.

كما أن الارتفاع الملاحظ في عدد الآبار المكتشفة خلال الفترة ما قبل التأميم (1971)، والراجعة إلى الإفراط في عمليات البحث من طرف الشركات صاحبة الامتياز التقليدي[1] الممنوح لها بموجب الأمر 1111/58.

[1] – عجة الجيلالي ، مرجع سبق ذكره، ص205.

إلا انه وبصدور الأمر 22/71 تقيد هذا الاستغلال، بسبب فرض إلزامية المشاركة مع سوناطراك لممارسة هذه النشاطات، ولهذا نلاحظ ارتفاعا بطيئا في عدد الآبار المكتشفة وارتفاع معدل النجاح وهذا كنتيجة لتطبيق مبدأ عقود الخدمات بنوعيها التي جاء بها هذا الأمر. مثلما هو موضح في الشكل أسفله.

الشكل رقم (4–8): عدد الآبار المكتشفة ومعدل النجاح في الجزائر (1962– 2007)

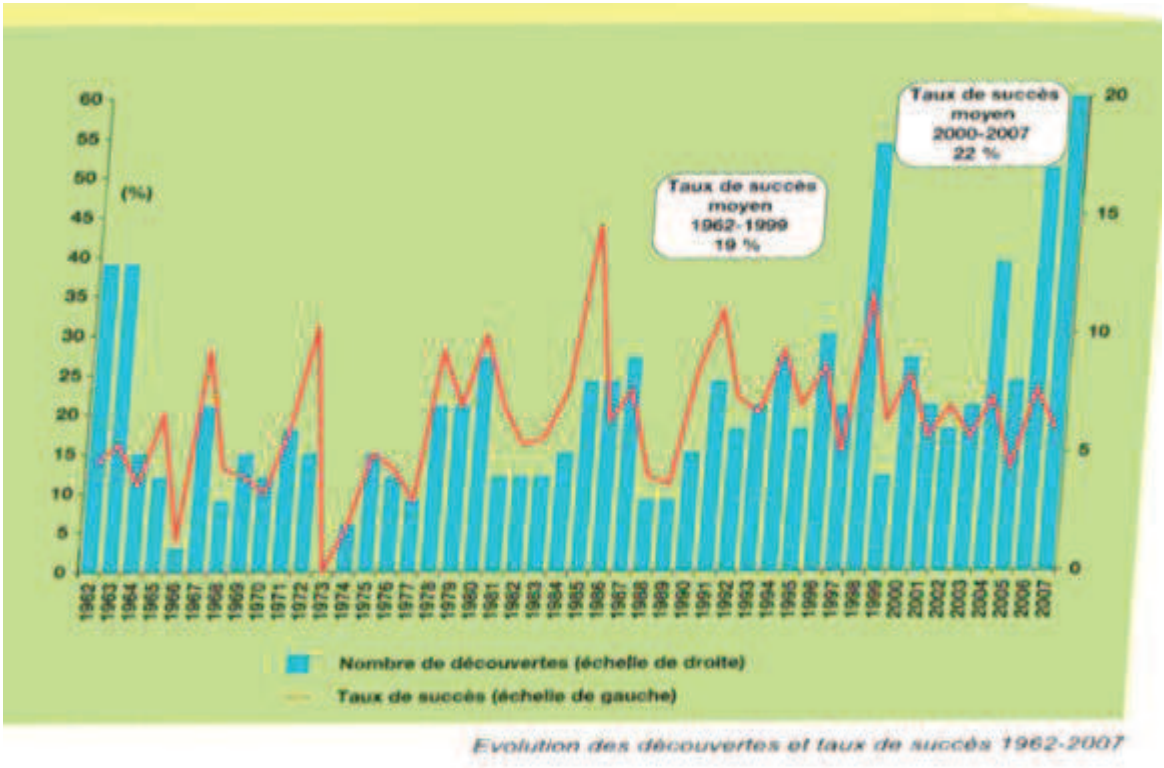

Source : MINISTERE de L'ENERGIE et DES MINES, **« Evolution Du Secteur De L'Energie et Des Mines »**, 1962 – 2007, Edition 2008.

كما أن تطبيق مبدأ عقود تقاسم الإنتاج التي جاء بها القانون 14/86، كانت لها نتائج متواضعة. إذ نلاحظ انه خلال هذه الفترة (1988 – 1990)، انخفض المؤشران (عدد الآبار المكتشفة ومعدل النجاح) ليصل عدد الآبار المكتشفة إلى مادون 05 اكتشافات خلال سنتي 1988 و1989، وقد أعطى القانون 21/91 دفعا جديدا للاكتشافات الجديدة، ليصل معدل النجاح إلى حدود 35 %.

الشكل رقم (4 -9) : عدد الآبار المكتشفة بالمجهود الخاص و المشترك فترة (1986 – 2010)

246 اكتشاف : 136 بالجهد الخاص و 110 بالشراكة

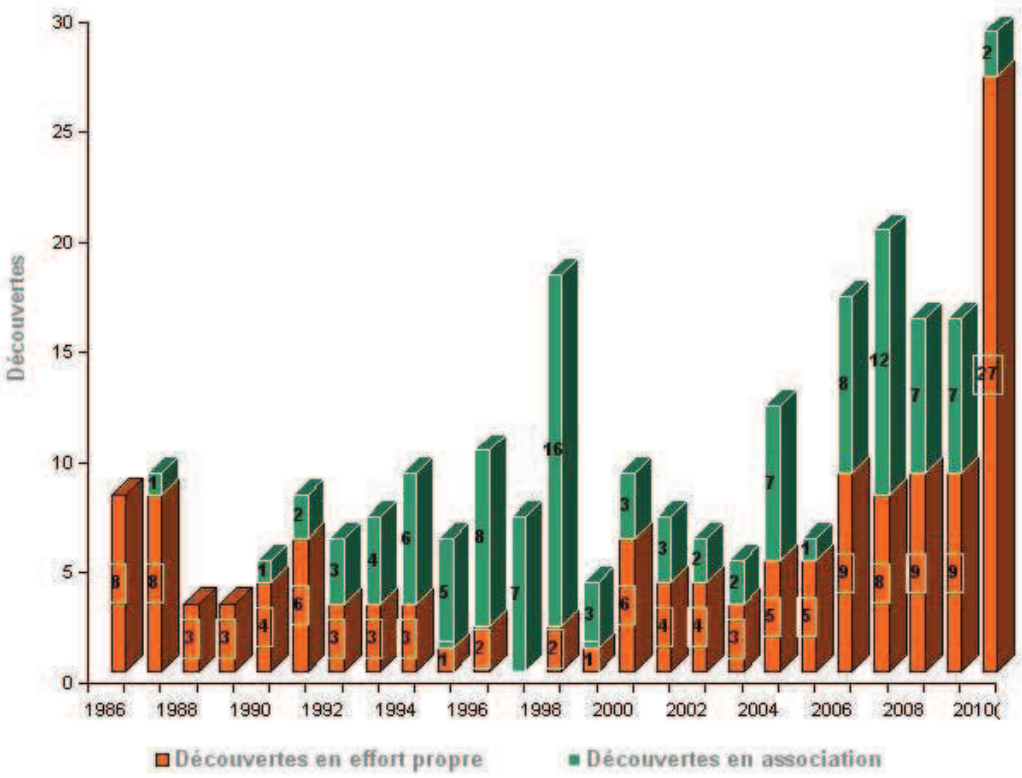

Source : http://www.sonatrach-dz.com/NEW/rapport-an.html.

- **فترة (2000–2010)**: كما نسجل كذلك، من خلال نفس الجدول رقم (4-11) والشكل رقم (4-9) ، 122 بئرا استكشافي إجمالي خلال فترة 2000-2010، أي بمعدل نجاح يقدر بـ 20%. حيث سجل فيه 82 بئرا اكتشافي بمجهود خاص لسوناطراك ما يعادل نسبة النجاح بـ 21% خلال نفس الفترة، أما في إطار الشراكة، فقد سجل 54 بئر اكتشافي، أي بمعدل نجاح يقدر بـ 18% في ظرف 10 سنوات. مرتفعا بذلك عن الفترة الأولى بنسبة 66% بئرا استكشافي. وترجع هذه الزيادة إلى الإصلاحات الجديد التي جاءت في قانون 07/05 المعدل بأمر 11/06 . [1]

"من المعلوم أن زيادة هاذين المعدلين (عدد الآبار المكتشفة ومعدل النجاح)، ستؤديان حتما إلى زيادة كمية الإنتاج (التي سوف نتطرق إليها في مرحلة المصب) والاحتياطات المؤكدة من المحروقات الجزائرية، فقد ارتفع احتياطي النفط في الجزائر من 8.2 مليارات برميل سنة 1980 إلى 10 مليار برميل في سنة 1995 وإلى 12.2 مليار برميل سنة 2010 بينما ارتفع احتياطي الغاز الطبيعي من 3.72 تريليونات سنة 1980 إلى 4.08 تريليونات

[1] – بالاعتماد على تقارير سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2010.

سنة 1995 وإلى 4.5 تريليون سنة 2010".[1] وسنقوم بتفصيل احتياطات نفط خام الجزائر عند دراسة مقارنة الدول.

IV.2.2 من حيث تطور نشاطات مرحلة النقل:

تتجسد مرحلة نقل محروقات الجزائر في شبكة النقل على مستوى المناطق الجغرافية وتشمل هذه الشبكة على خطوط أنابيب النفط الخام، خطوط أنابيب الغاز الطبيعي وخطوط أنابيب مشتقات النفط. وعلى هذا الأساس سنحاول دراسة أثر أنظمة استغلال النفط على تطور شبكة النقل ونتائج تطبيق مختلف أنظمة استغلال النفط الخاصة بهذه المرحلة وفق ثلاثة فترات زمنية وهي :

IV.2.2.1 فترة (1958–1971): ترتكز شبكة نقل المحروقات الجزائرية السائلة أو الغازية، منذ نشأة نشاط الصناعة النفطية، على أسلوب النقل بالأنابيب، عوض اعتمادها على أسطول النقل البحري مثلما هو الشأن بالكويت، وذلك راجع إلى تميزها بالموقع الجغرافي القريب من الأسواق الأوروبية.

لقد تحقق في نظام العقود التقليدية الحديثة أو المعدلة إنجازين، الأول يوم 22 نوفمبر 1959 وهو إنجاز أول أنبوب نقل النفط الخام برا، والذي يربط حقل حاسي مسعود بميناء بجاية للشحن نحو فرنسا. والثاني، أنجز بعد الاستقلال في ظل نفس قانون النفط الصحراوي، أين تم تدشين أول أنبوب نقل الغاز الطبيعي **"كاميل"** سنة 1964، من حوض الحمراء إلى أرزيو.

IV.2.2.2 فترة (1971 –2000): وقد تطورت شبكة الأنابيب النفط والغاز بعد ذلك، إثر تبني الجزائر عقود المشاركة وعقود تقاسم الإنتاج. ففيما يتعلق بالغاز، أنجز أنبوبين دوليين هامين، الأول تم في سنة 1986، بطول 550كلم يصل الحدود الجزائرية الإيطالية عبر تونس وبطاقة تصدير تقدر بـ 27 مليارم^3. والثاني تم في سنة 1996، موجه إلى اسبانيا عبر المغرب بطول 521 كلم وبطاقة 11 مليار م^3 سنويا.

وتعتبر شبكة الأنابيب القاعدة الهيكلية والأساسية الرابطة بين الجزائر ومناطق التسويق والاستهلاك الرئيسية والتي من شأنها تضمن وصول المنتجات بصورة مستمرة ومنتظمة، فيتم بواسطتها نقل المحروقات من مناطق الإنتاج أولا إلى المركزين الرئيسيين في الجزائر وهما:

[1] ـ BP Statistical Review of World Energy June 2010. الرجوع الى الملحق رقم (2-6)

- **مركز حوض الحمراء للنفط والمكثفات:** وهو المركز الذي يتلقى إنتاج النفط من جميع الآبار (حاسي مسعود، عين أميناس، الباقل، بركين ... وغيرها) ليقوم المركز بأعمال القياس (حساب الكميات ورقابة النوعية).

- **مركز حاسي الرمل للغاز:** وهو المركز الذي يتم فيه تجميع وحساب كل كميات الغاز المنتجة من مختلف الحقول (حاسي الرمل، غورد النوس، السطح، عين صالح....).

يتم نقل النفط والغاز بعد ذلك عبر الأنابيب إلى المصافي ومراكز التخزين بالنسبة للنفط، أو إلى مراكز التمييع بالنسبة للغاز، أو إلى التصدير نحو مناطق الاستهلاك الدولية. ويوجه جزء من إنتاج الغاز الطبيعي إلى الاستهلاك الداخلي بواسطة مؤسسة سونلغاز عبر الشبكة الداخلية. ويوضح الشكل أسفله مسارات شبكة نقل أنابيب النفط والغاز الطبيعي.

الشكل رقم (4-10) : مسارات لشبكة أنابيب النفط والغاز الطبيعي

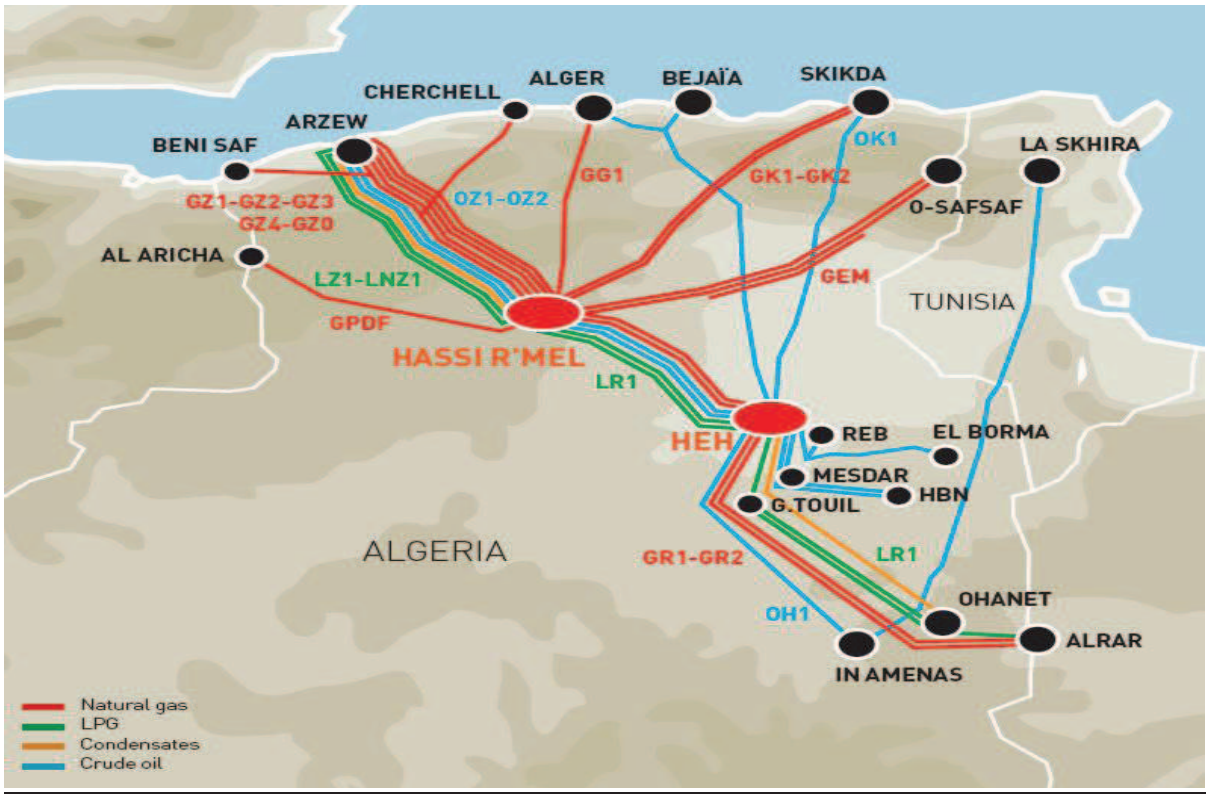

المصدر: - منظمة الأوابك، إدارة الشؤون الفنية، تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية، الكويت، 2009، ص 71.

من خلال ملاحظتنا لشبكة أنابيب نقل المحروقات بالجزائر يمكننا استخلاص النقاط الأتية:

- وجود مركزين أساسيان بالجزائر يجمعان فيهما النفط والغاز المنتجة من مختلف الحقول، مركز حوض الحمراء للنفط، ومركز حاسي الرمل للغاز، الممثلين في الشكل أعلاه بدائرتين باللون الأحمر، وبعد ذلك يتم توزيع النفط والغاز عبر خطوط النقل الممثلة باللون الأحمر إلى مختلف المصافي أو مراكز التميع بالنسبة للغاز أو إلى مراكز التصدير (الجزائر، وأرزيو، وسكيكدة، بجاية، وبني صاف).

– أما بالنسبة للخطوط الزرقاء تمثل خطوط توزع النفط الخام عبر أرجاء البلاد.

– والخطوط الخضراء والبرتقالية يمثلان غاز المسال والمكثفات على الترتيب، اللذان يتوزعان من المراكز الأساسية إلى أرزيو وأوهانت. بالنسبة إلى الغاز المسال فيستمر توزيعه من أوهانت إلى ألرار.

IV.3.2.2 فترة (2000 –2011): تعزز نظام استغلال نفط الجزائر خلال هذه الفترة بتفتح قطاع النفط والغاز نحو اقتصاد السوق، وهذا بتبني عقود تنعقد وفق مناقصات مفتوحة ومستقطبة للمستثمر الأجنبي، مما سمح بتحقيق عدة إنجازات بالشراكة الأجنبية في مجال شبكة النقل والممثلة في الجدول أسفله.

الجدول رقم (4–12): إنجازات ومشاريع أنابيب نقل الغاز في الجزائر فترة (2000–2011)

المشروع	قطره	العمق	الحجم	الملكية	أول كمية
إنجاز مشروع ميدغاز	24	2160 متر	8 مليار متر^3 في السنة	سوناطراك36٪ ، سيبسا20٪ جاز دو فرانس 12 ٪ الدراسة الاستقصائية السكانية 12٪ ايبردرولا 20 ٪	بداء العمل يوم 2011/04/01 بأول دفعة إلى اسبانيا.
مشروع قالسي	24	2840 متر	بقدرة ابتدائية بـ 8 مليار م^3 في السنة	سوناطراك 41٪ إديسون 20.8٪ اينيل 15.6٪ هيرا 10.4٪ 6.11SFIRS٪	مقرر تشغيله في 2014
مشروع نقل الغاز عبر الصحراء الكبرى	48 أو56	/	ما بين 18– 20 مليار م^3/السنة من الغاز الطبيعي.	سوناطراك 50٪ ش.ن.و النيجيرية 50٪	أول كمية متوقعة2015.

المصدر: بالاعتماد على :

-Activité Transport par canalisation, Rapport 2009 N° 36.

http://www.sonatrach-dz.com/NEW/arabe/transport-par-canalisations.html

كما تم إنجاز مشاريع جديدة والعمل في مشاريع مستقبلية، بهدف زيادة صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي وهي:

IV.1.3.2.2 إنجاز **مشروع ميدغاز :**يهدف المشروع إلى تصدير 8 مليارات متر مكعب/ في العام من الغاز الطبيعي نحو اسبانيا، وبداء العمل يوم 2011/04/01 بأول دفعة إلى اسبانيا.[1]

وصف المشروع : ينطلق المشروع من محطة بني ساف في الجزائر وصولا إلى الميريا في اسبانيا. يبلغ طول الجزء البحري من خط طول حوالي 2000 كيلومتر (كلم) وبقطر 24 بوصة وعلى عمق يصل إلى 2160 مترا تحت سطح البحر ويتكون الجزء البري من المشروع في مرحلته الثانية من أنبوب بقطر 48 بوصة يبدأ من سوقر إلى أرزيو بطول 218 كلم. وتهدف هذه المرحلة إلى تغطية المصانع المستقبلية لتسيل الغاز الطبيعي وتحويل الغاز إلى سوائل (GTL) في منطقة أرزيو، ويساهم في تنفيذ المشروع الشركات التالية: سوناطراك 36٪، وسيبسا 20٪، وجاز دو فرانس 12٪، والدراسة الاستقصائية السكانية 12٪، وايبردرولا 20٪. [2]

IV.2.3.2.2 مشروع قالسي: يهدف المشروع إلى تصدير 8 مليارات متر مكعب في العالم من الغاز الطليعي إلى ايطاليا عبر سردينيا، مقرر تشغله في 2014[3].

وصف المشروع: الجزء البحري من أنبوب نقل الغاز يبدأ من منطقة القالا في الجزائر إلى كاغلياري عند جزيرة سردينيا بطول 280 م وبقطر 24 بوصة وعلى عمق يصل إلى اولبيا على اليابسة بطول 300 كلم وقطر 22 بوصة في المغمورة التي يصل عمق مياهها إلى 900 متر.
ويساهم في تنفيذ المشروع الشركات التالية: سوناطراك 41٪، وإديسون 20.8 ٪، واينيل 15.6 ٪، وهيرا 10. 4٪ ، وSFIR11.6 ٪.[4]

IV.3.3.2.2 مشروع نقل الغاز عبر الصحراء الكبرى إلى أوروبا: تبلغ طاقة المشروع بحدود 20–30 مليار متر مكعب في العام ويهدف إلى تصدير الغاز الطبيعي من نيجيريا نحو أوروبا عبر الأراضي الجزائرية.[5]

وصف المشروع: ينطلق خط أنبوب الغاز الطبيعي من منطقة واري في نيجيريا إلى بني ساف أو القالا في الجزائر بطول إجمالي يصل إلى 4188 كلم من ضمنها 2310 كلم على أراضي الجزائرية، 840 كلم على أراضي النيجر و 1037على الأراضي نيجيريا، ويصل ضغط الغاز إلى 100 بار[6].

---

[1] -http://www.sonatrach-dz.com/NEW/rapport-an.html

[2] انظر الملحق رقم (4-5) أ.

[3] انظر الملحق رقم (4-5) ب.

[4] – منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، "**إدارة الشؤون الفنية، تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية**"، الكويت، 2009، ص 75.

[5] – انظر الملحق رقم (4-5) جـ.

[6] – منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، **إدارة الشؤون الفنية، تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية**"، نفس المرجع، ص 76.

3.2.IV من حيث تطور نشاطات مرحلة المصب:

إن نجاعة مرحلة المصب تتحقق بنجاعة المرحلتين السابقتين وهما مرحلة المنبع و مرحلة النقل، أي كلما زادت وتضاعفت المؤشرات السالفة الذكر (العقود المبرمة، والمسح الجيوفيزيائي، وعدد الآبار المكتشفة، وشبكات والنقل)، كلما عكست نتائج إيجابية تبلورت أساسا في زيادة كمية إنتاج النفط والغاز ومن ثم زيادة الصادرات، والعكس صحيح. كلما حققت مرحلتي المنبع والنقل نتائج سلبية كلما انعكست سلبا على نتائج مرحلة المصب خاصة في كمية الإنتاج، فنشاط الصناعة النفطية يتصف بالتكامل الأفقي والعمودي.

وقد سبق وأن أشرنا، إلى أن مرحلة المصب هي المرحلة السفلى لعملية الصناعة النفطية، حيث تشمل مرحلة الإنتاج والتي ترتكز بدورها على المصافي الإنتاجية، وكذا على مرحلة التوزيع والتسويق على المستوى المحلي والدولي للمحروقات، الى جانب مرحلة الصناعة البتروكيماوية. ونحاول التعرف على كل مؤشر على حدا فيما يلي:

1.3.2.IV مؤشر إنتاج النفط الخام: فمن الشكل رقم (4-11) والخاص بكمية إنتاج النفط والغاز(المحروقات) من سنة 1965 إلى سنة 2010 ، ومن خلال ما تم استعراضه من قبل في المرحلتين السابقتين المنبع والنقل، نستنتج الملاحظات التالية بحسب الفترات التالية:

الشكل رقم(4-11): إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر (1965-2010) الوحدة: ألف برميل/يوم

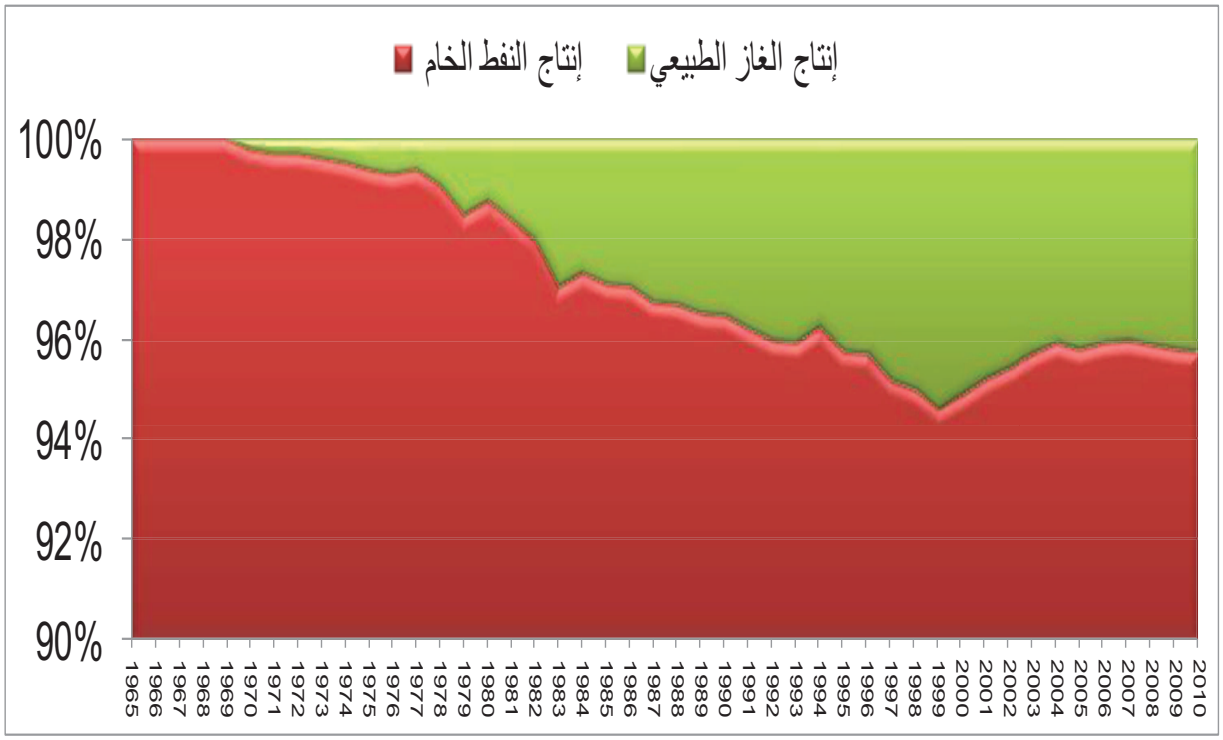

المصدر: - إحصائيات تقارير BP من سنة 1980 الى سنة 2011.

IV.1.1.3.2 فترة (1965–1971): نسجل تزايد تطور إنتاج النفط في الجزائر منذ أولى اكتشافات النفط التجاري في الجزائر إلى غاية سنة 1971، والراجعة أساسا إلى زيادة تطور العقود المبرمة، وكذا الى زيادة الآبار المنقبة والاكتشافات المحصلة. وهذه الزيادات هي نتيجة تطور طبيعة المنظومة القانونية لنظام استغلال النفط خاصة والمحروقات عامة، التي تمت تحت سيطرة نظام القانون الصحراوي للنفط.

كما سجل إنتاج النفط في الجزائر ارتفاعا متواصلا، خاصة بعد تمكن سوناطراك في نشاط البحث والاستغلال سنة 1965، وقد بلغ هذا الإنتاج 22 مليون برميل معادل للنفط سنة 1962 ليصل في سنة 1970 إلى حوالي 50 مليون برميل معادل للنفط.

IV.2.1.3.2 فترة (1971–1986): تغيرت منظومة استغلال النفط في الجزائر بعد تأميم المحروقات وتبني نظام عقود المشاركة وعقود الخدمات تحت الأمر الجديد22/71. الذي جاء لفرض سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية. وقد عملت هذه المتغيرات الجديدة سلبا على كمية إنتاج النفط.

كما نلاحظ أنه أثناء سريان هذا الأمر وخاصة في السنوات الأولى منه (1971 – 1974)، شهد إنتاج الغاز ارتفاعا بطيئا، وهذا راجع إلى تطبيق أحكام الأمر 22/71 فيما يتعلق باستثناء استغلال المحروقات الغازية من الشراكة وجعلها حكرا على الشركة الوطنية سوناطراك[1]. واستمر هذا الوضع أثناء سريان القانون 86/ 14[2].

IV.3.1.3.2 فترة (1986–2000): شهدت هذه الفترة تغير جذري في نظام استغلال النفط الجزائري، الوارد في القانون الأول لقطاع المحروقات عامة والنفط خاصة، وهو قانون 14/86 المعدل بالقانون 21/91. حيث جاء بنوع جديد من العقود وهي عقود تقاسم الإنتاج التي تجعل الرخص المنجمية ملك للدولة لا جدال فيها، وسيطرة الشركة الوطنية سوناطراك بنسبة 51% ، أما الشريك الأجنبي لا تتجاوز قيمته 49% من حصة الإنتاج.

كما شهد إنتاج الغاز الطبيعي انتعاشا كبيرا خلال فترة (1986 – 1989)، بتسجيله ارتفاع من 36.5 مليون متر مكعب سنة 1986 الى46.4 مليون متر مكعب سنة 1989[3]، بسبب توسيع المجال الجغرافي للبحث والاستغلال، فحسب القانون 14/86 يمتد نشاط البحث والاستكشاف إلى كامل التراب الوطني والبحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة وهي مناطق لم تستكشف بعد، حيث أن هناك احتمالات قوية لوجود النفط بها خاصة في سواحل الشرق الجزائري[4]. أما إنتاج النفط الخام فقد عرف ثباتا نسبيا ما بين سنتي 1986 و1991،

---

[1] – الرجوع إلى المادة 7 من الأمر 22/71 .

[2] – الرجوع إلى المادة 4 والمادة 20 من القانون 14/86 .

[3] - BP Statistical Review of World Energy June 2010.

[4] – عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره ، ص299.

ويرجع ذلك إلى اثر انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية المترتب عن ارتفاع العرض العالمي للنفط وثبات الطلب عليه، والتي تبينت في الأزمة العكسية للنفط سنة 1986.

وبصدور القانون 21/91، استمر هذا الإنتاج في الارتفاع خاصة في مجال المحروقات الغازية عند إلغاء المادتين (23 و65) من قانون 14/86[1]، والعمل بذلك على تحرير استثمارات الأجانب في مجال استغلال المحروقات السائلة والغازية معا. وقد جاء التغيير الخاص بالقانون 21/91 نتيجة حتمية لعدم قدرة القانون السابق من إحراز الإيرادات المرجوة والخروج من الأزمة الحادة لسنة 1986 .

IV.4.1.3.2 فترة (2000–2010): شهدت هذه الفترة تزايد كبير في إنتاج النفط والغاز، وهذا راجع إلى التغير في نظام استغلال النفط خاصة والمحروقات عامة. عمل هذا التغيير على مواكبة قطاع المحروقات الجزائري للعولمة، حيث تجسد في انتهاج نوع جديد من العقود تحكمها شروط المناقصة والتي تهدف لاستقطاب التطورات التكنولوجية المتعلقة بمراحل نشاط الصناعة النفطية عامة و مرحلة المنبع خاصة من خلال القانون 07/05 والمعدل بالأمر 10/06.

كما سجلت في هذه الفترة ارتفاع في عدد الآبار المكتشفة ابتدءا من سنة 2000 والذي بلغ عددها 13 بئرا سنة 2004، (**07** منها بالشراكة)، وكذا 20 بئرا في سنة 2007 (**12** منها بالشراكة)، وإن انتهاج مبدأ المناقصات المفتوحة[2]، لدليل فعلي على الانفتاح الكبير الذي ميز القطاع بصدور القانون 07/05. أحدث هذا الأخير تحفيزات كبيرة للشركاء الأجانب من اجل ممارسة نشاطات الاستغلال. فمثلا جعلت المادة 48 من القانون 07/05 مساهمة سوناطراك لا تتعدى نسبة 30 % في استغلال الآبار المكتشفة[3]، وقد تصل مدة استغلال هذه الآبار إلى أكثر من 30 سنة[4].

أدت كل هذه الأسباب إلى الارتفاع في إنتاج المحروقات. حيث بلغ إنتاج النفط 77.6 مليون طن في سنة 2009 محققا ارتفاعا عن سنة 2000 قيمتها 66.08 مليون طن. فرغم الارتفاع المسجل في إنتاج الغاز، إلا انه يمكننا أن نعتبره مستقر نسبيا لأنه لم يتعد سقف 85.05 بليون متر مكعب في سنة 2008 متقاربة لما تم انجازه في سنة 2000 والمقدرة بـ 84.4 بليون متر مكعب[5] .

---

[1] – انظر المادة 13 من القانون 21/91.

[2] - Sonatrach, Revue Upstream News, N°6, Mai 2010, page 15.

[3] – المادة 48 من القانون 07/05.

[4] – المادة 35 من القانون07/05 .

[5] - BP Statistical Review of World EnergyJune2010, pp 09-24.

2.3.2.IV مصافي ومشاريع التكرير في الجزائر: والتي نستدرجها في نقطتين:

1.2.3.2.IV مصافي التكرير في الجزائر: نلخص مصافي تكرير النفط الخام في الجزائر في أسفله وفق إحصائيات سنة 2010 من خلال إبراز أهم مواصفات كل واحدة منها . و يتضح من الجدول أسفله أن مصافي تكرير الجزائر ترتكز عبر القطر الوطني على ستة مواقع رئيسية وهي: (سكيكدة، و، وأرزيو، وأدرار، وحاسي مسعود، وعين أمناس)[1].

الجدول رقم (4-13): مواصفات مصافي التكرير في الجزائر

المصفـــاة		الموقع و المساحة	تاريخ الانجاز	قدرة التكرير ألف ب/ي	أهم المشتقات النفطية المنتجة
الجزائر RA1G		تبعد بـ5 كلم عن الحراش و 20 كلم على شرف الجزائر بمساحة 200 هكتار	1964	60	GPL، البوتان، البيوتان، البنزين (العادي و الممتاز)، نفتا، كيروزين، غازوال، وقود
حاسي مسعود RHM	**RHM1القديمة**	جنوب الجزائر	1962	30	بنزين، كير وزين وغاز وال
	RMH2الجديدة	جنوب الجزائر	1980	30	
ارزيو RA1Z		المنطقة الصناعية بارزيو المهغون بمساحة 150 هكتار	1972	60	GPL، بنزين (عادي و ممتاز)، بيوتومين، الكيروزين، الغازوال
سكيكدة RA1K		المنطقة الصناعية بسكيكدة بمساحة 1980 هكتار	1980	300	GPL، بنزين (عادي، ممتاز وبدون رصاص)، النافتا، الكيروزين، الروح الأبيض، غازوال، الوقود، بيوتومين، العطريات، بنزين توليان،، خليط الأكسلين وشبيه الأكسلين
عين أميناس AIA		قرب حقل البترول عين أميناس	1980	07	/ في 1986 توقفت بسب تضخم التربة (الطين)
سور الصين		جنوب الجزائر أدرار	01/05 2007	13	

المصدر: بالاعتماد على : - منظمة الأقطار العربية للبترول (أوابك)، صناعة تكرير النفط عالميا و عربيا، 2009، ص63.

-http://www.sonatrach-dz.com/New/rapport-an.html: Présentation du raffinage Algérien, Historique du raffinag par Sige Social Naftec info N^{0}0, P07 .

[1] - انظر الملحق رقم (4-6).

2.2.3.2.IV مشاريع طور الانجاز في الجزائر: وتتمثل أساسا في مشروعين وهما: [1]

أولا- مشروع مصفاة تكرير في تيارت: مازالت الشركة الوطنية الجزائرية للمحروقات والغاز (سوناطراك) تدرس إمكانية تشييد مصفاة تكرير متطورة للتصدير بطاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف برميل / يومي، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع سنة 2014، حيث تمتلك سوناطراك حصة 65 % من قيمة المشروع وتعرض الباقي% على شركاء أجانب.

ثانيا- مشروع توسيع مصفاتي سكيكدة وأرزيو: في إطار خطتها لرفع الطاقة التكريرية في المصافي الجزائرية، أعلنت وزارة الطاقة والمعادن عن مشروع توسيع مصفاتي سكيكدة وأرزيو، بحيث يتم رفع طاقة مصفاة سكيكدة، أكبر مصفاة في الجزائر، من 300 ألف ب/ي إلى 360 ألف ب/ي، ومصفاة أرزيو من 50 ألف ب/ي إلى 87 ألف ب/يومي، ويتوقع إنجاز المشروع بحلول سنة 2014.

3.3.2.IV طاقات مصافي التكرير وكمية إنتاجها في الجزائر: والتي نبرزها في عنوانين وهما:

1.3.3.2.IV طاقات مصافي التكرير وكمية النفط المكررة : من خلال ملاحظتنا للشكل رقم (4-12) ، يمكننا تحليل الشكل وفق 04 فترات زمنية كالآتي:

- **الفترة الأولى (2000 – 2003)**: نسجل ثبات في الأعمدة البيانية، أي ثبات في كل من طاقة المصافي وكمية النفط المكررة وهذا راجع لثبات عدد الاكتشافات التجارية للنفط والمصاحبة لثبات كمية النفط المنتجة.

الشكل رقم (4-12): يوضح منحنى تطور طاقة مصافي التكرير و كمية النفط المكررة في الجزائر(2000-2010)

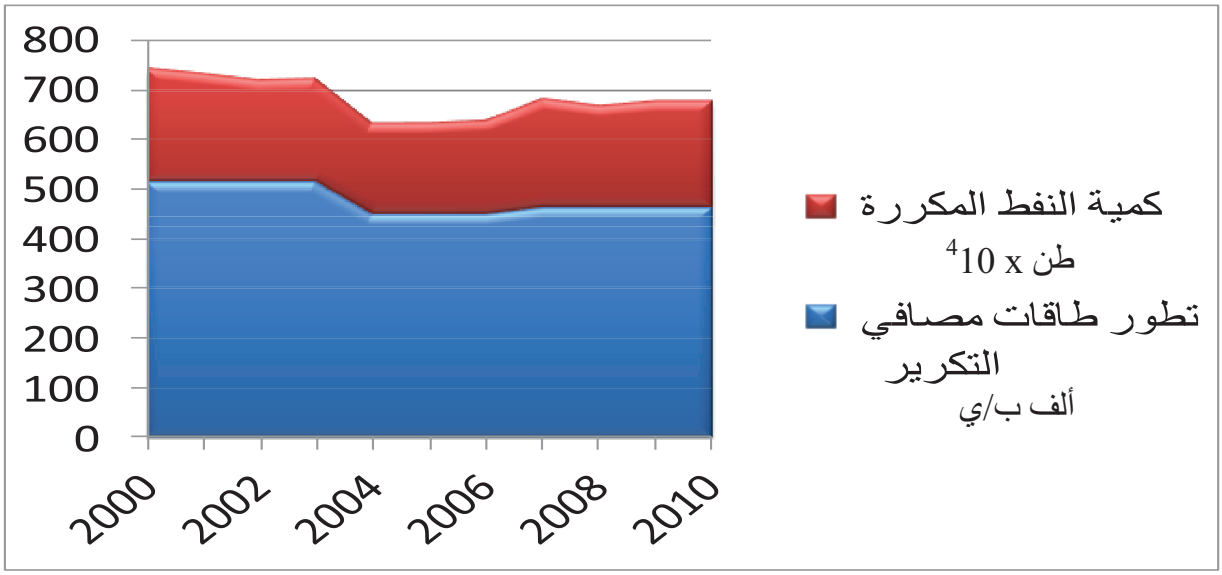

المصدر: بالاعتماد على التقرير السنوي الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية 2005، 2009،2007، 2010.

[1] - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الاوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الرابع و الثلاثون، 2007، ص150.

– **الفترة الثانية (2003 – 2004)**: نلاحظ تناقص في طاقة المصافي المكررة إلى 450 ألف برميل يومي بعد أن كانت تقدر بـ 513 ألف برميل يومي في 2003[1]. وكذا كمية النفط المكررة لتصل إلى 182.31×10[4] بعد أن سجلت قيمة 207.01×10[4] في سنة 2003[2]، ويعود هذا التراجع إلى الكارثة[3] التي حلت بمصفاة RA1K سكيكدة في مارس 2004، والتي تمثلت في انفجار كبير في المركب البخاري لمصنع الغاز أدى إلى تدمير ثلاث خطوط إنتاجية بالكامل وتعرضت الثلاثة الأخرى إلى تدمير كبير مما أثر على طاقة المصفاة وكذا كمية النفط المكررة.

– **الفترة الثالثة (2004 – 2006)**: نلاحظ عودة ثبات كمية النفط المكررة وطاقة المصافي وهذا رجع لعودة إعمار خطوط الثلاثة وبدأ في تشغيلها.

– **المرحلة الرابعة (2006 – 2010)**: نسجل تزايد طفيف لطاقة المصافي وكمية النفط المكررة، لتصل طاقة المصافي إلى 463 ألف برميل يومي في سنة 2007 وتبقى ثابتة إلى غاية 2010، بعد أن كانت تقدر بـ450 ألف برميل يومي في سنة 2006، وهذا راجع إلى إنشاء مصفاة جديدة بمنطقة أدرار (مصفاة سور الصين) في 05 جانفي 2007 بقدرة تكرير 13 ألف برميل يومي. كما تعود زيادة كمية النفط المنتجة إلى تزايد نسبة المستثمر الأجانب في الجزائر والذي صاحبه تزايد عدد الاكتشافات للنفط الخام لتوفر التكنولوجيا المتطورة من طرف الأجانب من جراء فتح المنظومة القانونية فرصة الشراكة في الجزائر و فق قانون 07/05 والمعدل في الأمر 10/06، مثلما تم التطرق إليه في مرحلة المنبع.

IV.2.3.3.2 تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية في الجزائر: تجدر الإشارة إلا أن نشاطات الصناعة النفطية الخاصة بمصافي التكرير أي الخاصة بمرحلة المصب لم تحظى بنفس درجة الأهمية فيما يتعلق بمرحلة المنبع. حيث تهتم مصافي التكرير الجزائرية بالدرجة الأولى إلى تكرير غاز النفط المسال وذلك لنوعية نفط خام الجزائر الذي هو من النوع الخفيف، ويليها زيت الوقود، النافتا، الغازولين وأخيرا الكيروزين وزيت الغاز والديزيل والتي ترمي معظمها إلى الاستهلاك المحلي وإدراج نسبة قليلة إلى التصدير الخارجي . فمن خلال ملاحظتنا للشكل رقم (4–13) والموضح لتطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية ، يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

[1] – انظر الملحق رقم (4–7).

[2] – انظر الملحق رقم (4–8).

[3] – منظمة الأقطار العربية (الاوابك)، تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية، دولة الكويت، 2007، ص71.

الشكل رقم (4-13): تطور إنتاج مصافي تكريرية من المشتقات النفطية من 2000-2010

الوحدة : ألف برميل /اليوم

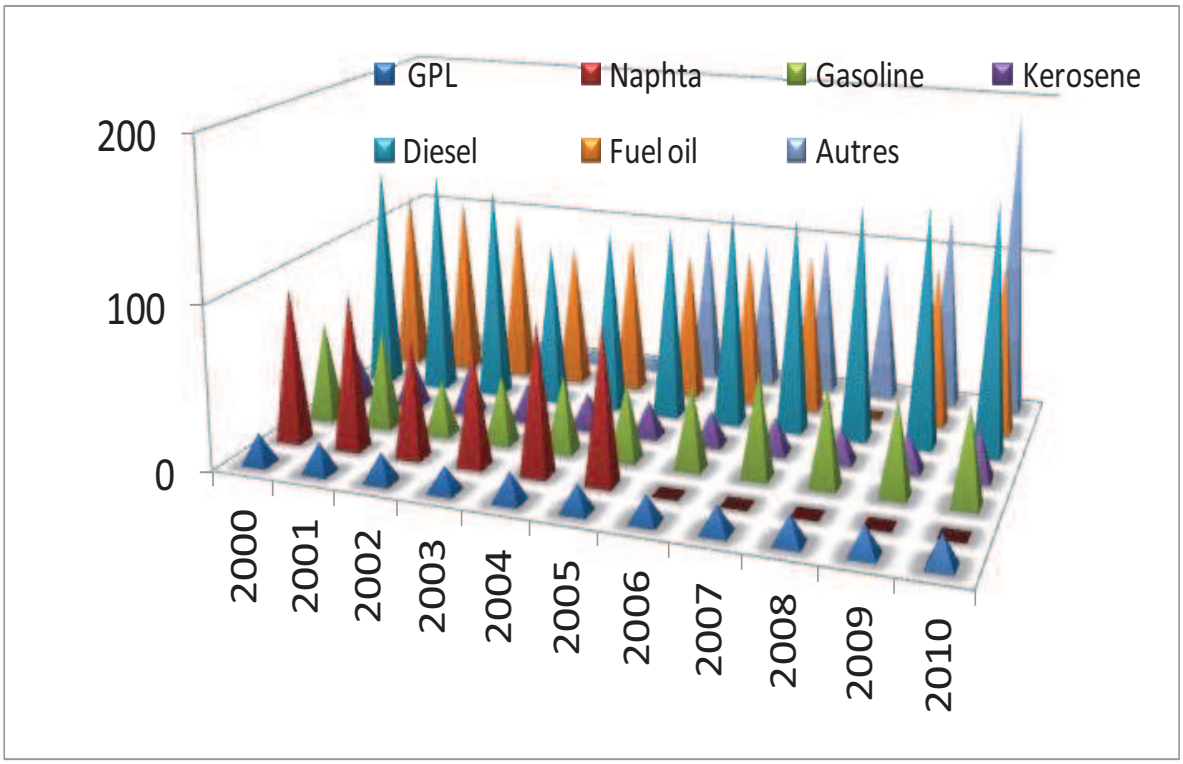

المصدر: بالاعتماد على تقرير الإحصائي السنوي منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2009 و2010.

-**الفترة (2000 -2003)**: نسجل تناقص مستمر في إجمالي إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية، حيث انخفضت إلى 340,8 ألف ب/ي في سنة 2003 ، بعد أن سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2001 بـ 470 ألف ب/ي[1]. وهذا راجع إلى سياسة نظام استغلال النفط الجزائري الذي لم يهتم بمرحلة التكرير في نشاط الصناعة النفطية.

-**الفترة (2003 – 2010)**: نسجل تزايدا مستمرا في إجمالي إنتاج مصافي التكرير للمشتقات النفطية ويعود هذا إلى انتعاش قدرات تكرير المصافي وكذا الى انجازات مصفاة جديدة في سنة 2007، مصفاة صور الصين بأدرار وبطاقة تكريرية تعادل 13 برميل يومي.

IV.4.2 أثار نشاطات الصناعة النفطية الجزائرية على الصادرات:

للتعرف على أثر نظام استغلال النفط على صادرات الجزائر من قطاع المحروقات، قمنا بدراسة كل من صادرات الجزائر الخاصة بالنفط الخام، المنتجات النفطية، والغاز الطبيعي.

[1] - انظر الملحق رقم (4-9).

1.4.2.IV صادرات الجزائر من النفط الخام: من خلال ملاحظتنا للشكل أسفله والحامل لرقم (4-14) يمكننا استخلاص النتائج التالية بحسب الفترات الزمنية فيما يلي:

- **فترة (2000-2001)**: تسجل هذه الفترة انخفاضا في قيمة صادرات الجزائر من النفط الخام من قيمة 461 مليون برميل/يوم في سنة 2000 إلى 442 مليون برميل/ يوم في سنة 2001، أي انخفاض كميات النفط المصدرة للخارج والتي يقابلها إخفاض في قيمة العائد النفطي من العملة الأجنبية ، ويرجع هذا الانخفاض إلى تدهور وركود الاقتصاد الأوروبي والأمريكي والمصاحب لنقص في الطلب على النفط الخام، وقد زاد الوضع عند حادثة 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم (4-14): منحنى بياني يوضح صادرات الجزائر من النفط الخام 2000-2010

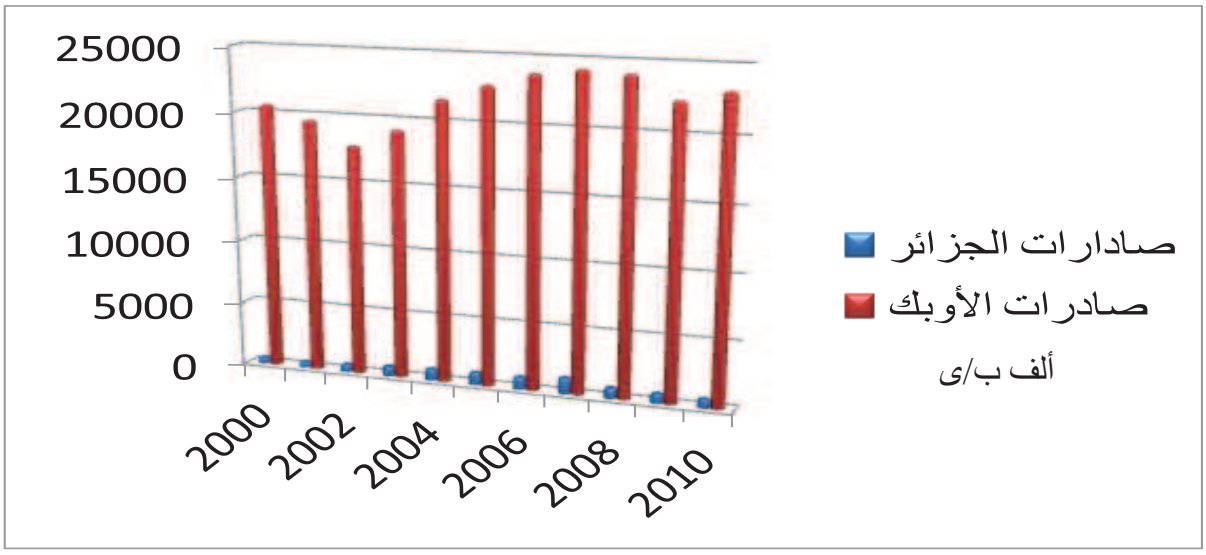

المصدر: بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك سنة2005، ص 33، و تقرير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص49.

- **فترة (2002-2005)**: نسجل الملاحظات التالية:

- تزايدا في قيمة صادرات الجزائر من النفط الخام لتصل إلى 924 مليون برميل/يومي في سنة 2003، وهذا راجع إلى عودة انتعاش اقتصاد الدول الغربية (الولايات المتحدة خاصة) بعد أحداث 11 سبتمبر، وعودة زيادة الطلب على النفط الخام.

- ارتفاع صادرات النفط الخام من 741 ألف برميل يومي في سنة 2003 إلى 893 ألف برميل يومي في سنة 2004، أي بنسبة 20٪، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الاستهلاك المحلى[1] (استهلاك الجزائري) للنفط الخام الذي تصاعد من 629 مليون برميل يومي في سنة 2003 إلى 656 مليون برميل يومي في سنة 2004، مزامن

[1] - التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية، 2007، مرجع سبق ذكره، ص 44.

لتصاعد تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية من 340.8 ألف ب/ي في سنة 2003 إلى 366.8 ألف ب/ي في سنة 2004.

– تزايدا في قيمة الصادرات من 893 ألف برميل يومي في سنة 2004 إلى 970 ألف برميل يومي في سنة 2005، ويعود هذا إلى زيادة عددالعقود المبرمة في سنة 2005 إلى 10 عقود بعد أن كانت 8 عقود في سنة 2004، مما أثر على زيادة نسبة الاكتشافات ومن ثم على كمية الإنتاج المصدرة.

– **فترة (2005–2010)**: نسجل في هذه الفترة الملاحظات التالية:

– نسجل نقصا في كمية النفط الخام المصدرة من 970 ألف برميل يومي في سنة 2005 إلى 947.2 ألف برميل يومي في سنة 2006، وهذا بسبب إصدار قانون الإصلاحات الجديد 07/05، الذي أفرط في فتح الشراكة لحساب الأجانب، مما سبب مناوشات ومفاوضات عطلت في إبرام العقود، وكمية الإنتاج، ومن ثم تراجع الاقتصاد النفطي الجزائري. مما أثر سلبا على صادرات نفط خام الجزائر. كما جاءت تعقيبات سياسة الرئيس الفنزويلي **تشافيز** لقانون المحروقات الجزائري الجديد بأنه يتعارض مع مبادئ منظمة الأوبك وضرورة مراجعتها.

– إلا أننا نسجل زيادة الصادرات النفطية من النفط الخام في سنة 2007 لتصل إلى ذروتها بقيمة 1253.5 ألف برميل يومي بعد أن كانت تقدر بـ 947.2 ألف برميل يومي في 2006، أي بزيادة 14٪، وهذا راجع إلى صدور الأمر 10/06 المعدل لقانون 07/05 الذي قام بوضع تعديلات جوهرية، وتم فتح الشراكة في كل من مرحلة النقل والمصب بعد أن كانت مقتصرة على مرحلة المنبع فقط، مما عمل على زيادة كميات الإنتاج، المتزامنة مع زيادة أسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 94 دولار للبرميل في سنة 2008 والمبينة سابقا في الملحق رقم (3-13) الخاص بتطور أسعار النفط فترة (2000–2010).

– تناقصا في قيمة صادرات نفط خام الجزائر من سنة 2007 إلى سنة 2010، بنسبة (43%) بحيث سجلت قيمة 709 ألف ب/ي في سنة 2010[1]، بسبب نشوب الأزمة المالية العالمية ابتداء من سنة 2007 والتي مازالت تظهر أثرها إلى اليوم من سنة 2012. لقد أثرت هذه الأزمة بشكل كبير على اقتصاد الدول المستوردة للنفط الخام من خلال تراجع قيمة الدولار الأمريكي والركود الاقتصادي التي تشهدها بعض الدول الرأسمالية، ونتج عنه تراجع في الطلب على كميات النفط الخام، ومن ثم تأثيره سلبا على صادرات الجزائر.

[1] – انظر الملحق رقم (4-10).

– نسجل كذلك أولوية شركاء قارة أمريكا الشمالية في صادرات نفط الجزائر لسنة 2010[1] تليها قارة أوروبا بعد أن كانت هذه الأخيرة تحتل المكانة الأولى في صادرات الجزائر لفترة طويلة تعود الى نشأة الصناعة النفطية، ويرجع سببها إلى تعزيز الجزائر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

IV.2.4.2 صادرات الجزائر من المشتقات النفطية: نستخلص من الشكل أسفله تحت رقم (4–15) والمتعلق بصادرات المشتقات النفطية للجزائر 2000–2010 الملاحظات التالية:

– **فترة (2000–2001)**: نسجل في هذه الفترة زيادة في صادرات المشتقات النفطية من 544 ألف برميل يومي سنة 2000 إلى 556 برميل يومي في سنة 2001، وتعود هذه الزيادة في مجموع إنتاج مصافي تكرير المشتقات النفطية من 469.6 ألف ب/ي في سنة 2000 إلى 470 ألف ب/ي في سنة 2001، المواكبه لانتعاش اقتصاد الدول المستوردة للنفط.

الشكل رقم (4–15): صادرات المشتقات النفطية للجزائر 2000–2010

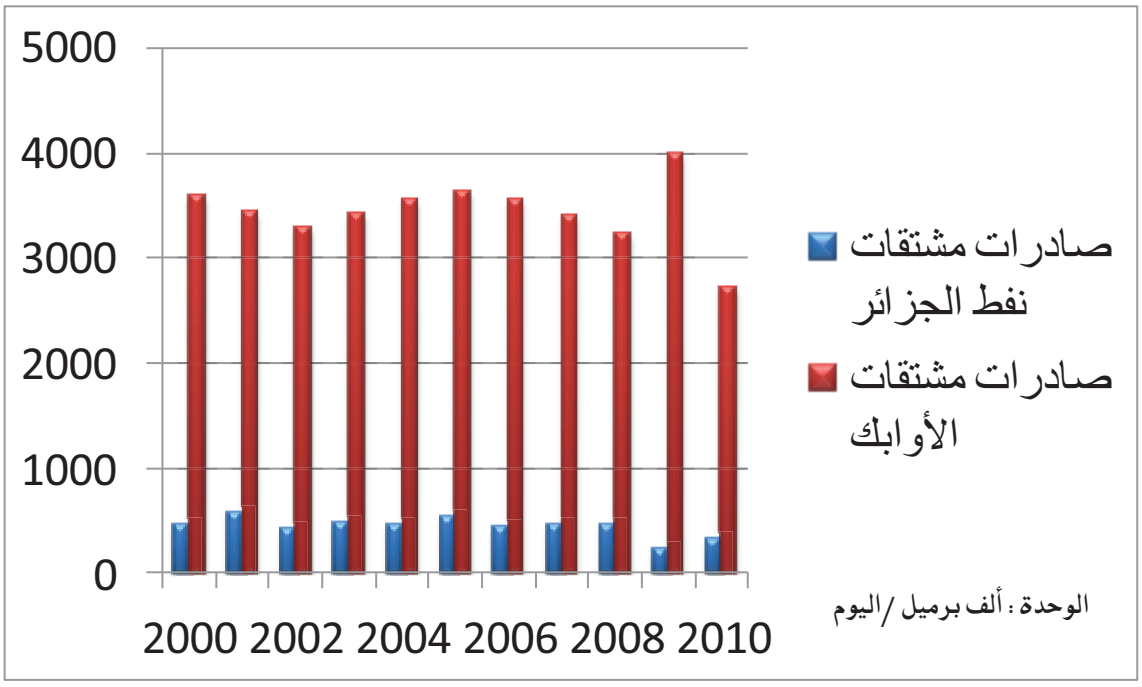

المصدر: بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربة المصدرة للبترول، سنة 2005، 2009، 2010.

– **فترة (2001–2002)**: شهدت هذه الفترة عكس سابقتها، تناقص في قيمة صادرات الجزائر من المشتقات النفطية، وهذا مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي مست اقتصاد الدول الغربية (خاصة الولايات المتحدة)، مما انعكس بالنقصان على طلب سوق النفط وأثر ذلك سلبا على صادرات المشتقات النفطية الجزائرية.

[1] – انظر الملحق رقم (4–11).

– **فترة (2002–2003)**: عودة تزايد صادرات الجزائر من المنتجات النفطية وهذا راجع إلى عود ة انتعاش اقتصاد الدول المستهلكة وزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وانعكاسه إيجابا على صادرات الجزائر.

– **فترة (2003–2006)**: ثبات نسبي لقيمة صادرات الجزائر من المشتقات النفطية بقيمة 467 ألف ب/ي في سنة 2003 الى 435.1 ألف ب/ي في سنة 2006 وهذا راجع إلى الاستقرار النسبي لكل من طلب وعرض المنتجات النفطية.

– **فترة (2006–2008)**: تزايد في قيمة صادرات الجزائر من المنتجات النفطية من 435.1 ألف ب/ي في 2006 إلى 456.7 ألف ب/ي، وجاء هذا مباشرة بعد اصدار المشرع الجزائري الأمر 10/06 وفتح الشراكة في مرحلة النقل ومرحلة المصب، بعد أن كانت مقتصرة على مرحلة المنبع فقط، وسمح بالزيادة في عدد وقيمة كل من (الاكتشافات، تطور شبكات النقل، وكذا زيادة قدرة إنتاج المصافي)، من خلال زيادة التكنولوجيا، وانعكاسها بالزيادة على صادرات الجزائر.

– **فترة (2008–2010)**: تناقص في قيمة صادرات الجزائر من المشتقات النفطية من 456.7 ألف برميل يومي في سنة 2008 إلى 232.5 ألف برميل يومي في سنة 2009، أي ما يقارب 50%، ويعود هذا الانخفاض السريع والمفاجئ إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 التي أثرت على اقتصاد الدول ككل، ونتج عنها بدرجة أولى تدهور العملة الأجنبية وتراجع طلب الدول المستهلكة للمنتجات النفطية، مما انعكس على صادرات الجزائر بالنقصان.
إلا أنه في سنة 2010 عاودت صادرات الجزائر من المشتقات النفطية في الارتفاع ووصلت إلى 314.1 ألف ب/ي[1] بسبب زيادة إنتاج المشتقات النفطية في هذه السنة والتي وصلت إلى 558 ألف ب/ي مقارنة بسنة 2009 التي سجلت 438.5 ألف ب/ي.

IV.3.4.2 عوائد الصادرات النفطية للجزائر: تصب جميع تعديلات نظام استغلال النفط في هدف واحد وهو جلب أكبر عائد مالي ممكن مع التقنيات الحديثة لهذه الصناعة إثر ممارسة نشاط الصناعة النفطية مع الشراكة الأجنبية. حيث نستخلص من الشكل رقم (4–16) والممثل لقيمة عوائد صادرات النفط الجزائر من الأوبك فترة (2000–2010) بوحدة مليون/دولار، الملاحظات التالية:

– تتراوح نسبة عوائد الصادرات النفطية من الأوبك ما بين (5,14% إلى 6,58%) خلال العشر السنوات الأولى من القرن الحالي وهي أقل نسبة مقارنة بحصة فنزويلا والكويت.

[1] – انظر الملحق رقم (4–12).

– سجلت عوائد صادرات النفط الجزائرية زيادة مستمرة خلال فترة (2000–2010) رغم تسجيل بعض التذبذبات، حيث قدرت العوائد بـ 14,204 مليون دولار خلال سنة 2000 لترتفع حاولي ثلاثة أضعاف ونصف في سنة 2008 أين وصلت قيمة العوائد النفطية إلى 53,607 مليون دولار[1]، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط إلى 94,45 . وليس إلى زيادة الصادرات بما أنها انخفضت إلى 747 ألف ب/ي في سنة 2008 بعد أن سجلت قيمة 1,253 ألف ب/ي في سنة 2007 أي بنسبة 40%.

الشكل رقم (4–16): عوائد صادرات نفط خام الجزائر وحصتها من الأوبك 2000–2010

الوحدة: **M/ $**

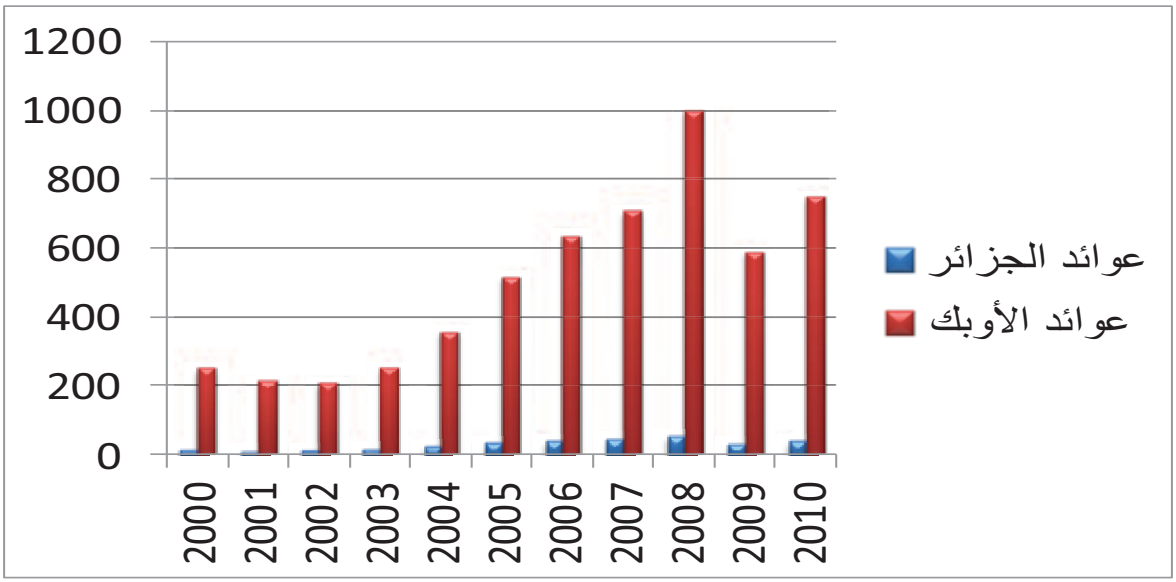

المصدر: بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005، ص 15 وتقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص17.

– تعد عوائد الصادرات النفطية الجزائرية خلال فترة (2001–2003) ضئيلة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا رغم جهود الجزائر في تغير نظام استغلالها في هذا القطاع الذي توج بزيادة ملموسة في قيمة الصادرات النفطية بنسبة 67%، حيث ترجع أسباب انخفاض العوائد إلى سعر النفط الخام والذي لم يتجاوز سعره 28,10 دولار/ب[2] خلال هذه الفترة.

– رغم نقص صادرات نفط خام الجزائر في سنة 2010 بقيمة 709 ألف ب/ي، إلا أن العائد عرف انتعاشا طفيفا مقارنة بسنة 2009، وهذا راجع أساسا إلى إرتفاع سعر النفط الذي وصل إلى 61,06 دولار/ب.

[1] – انظر الملحق رقم (4–13).

[2] – الرجوع الى الملحق رقم (3–13)– أ.

3.IV دراسة مقارنة الجزائر بفنزويلا والكويت:

بعدما تطرقنا إلى دراسة نظم استغلال النفط لكل من الدول فنزويلا، والكويت والجزائر من الجانب النظري والتطبيقي على حدة، سنحاول من خلال المبحث الأخير لهذه الدراسة مقارنة وإبراز أهم أوجه الاختلاف والتشابه في نظم استغلال النفط وأثرها على الصادرات للدول ومحل المقارنة وفق خمسة مؤشرات أساسية وهي:

- مؤشر دراسة المقارنة من حيث مضمون ونوع نظام استغلال النفط: والذي نبرز فيه أنواع العقود النفطية وفق التطور القانوني النفطي للدول محل المقارنة.
- مؤشر دراسة المقارنة من حيث تطور مراحل الصناعة النفطية من جهة مرحلة المنبع.
- مؤشر دراسة المقارنة من حيث تطور مراحل الصناعة النفطية من جهة مرحلة النقل.
- مؤشر دراسة المقارنة من حيث تطور مراحل الصناعة النفطية من جهة مرحلة المصب.
- مؤشر دراسة المقارنة من حيث أثر نظام استغلال النفط على الصادرات.

1.3.IV المقارنة من حيث مضمون ونوع نظام استغلال النفط:

نستعرض مقارنة مضمون ونوع نظام استغلال النفط للدول محل المقارنة (فنزويلا، والكويت والجزائر)وفق فترتين أساسيتين، الأولى تمثل فترة ما قبل التأميم والثانية تمثل فترة ما بعد التأميم، كما يلي:

1.1.3.IV العقود النفطية ما قبل التأميم: من خلال ملاحظتنا للجدول أسفله الحامل رقم (4-14)، تتجلى لنا الفروقات التالية:

- نشأت وتطورت الصناعة النفطية في فنزويلا وهي دولة مستقلة ولكن تابعة سياسيا إلى نظام أمريكا الشمالية، أما دولة الكويت فقد ولدت صناعتها النفطية تحت الانتداب بريطاني، بينما الجزائر نشأت صناعتها تحت الاستعمار الفرنسي.

- تعد فنزويلا من أقدم الدول التي تم فيها اكتشاف النفط التجاري وذلك في سنة 1914، تليها الكويت في سنة 1938، في حين تم الاكتشاف التجاري للنفط بالجزائر لأول مرة في سنة 1956 أي بفارق 42 سنة مقارنة بفنزويلا وبفارق 18 سنة مع الكويت. ويعود هذا الفارق كون فنزويلا بوابة لأمريكا الشمالية والتي تعتبر هذه الأخيرة موقع ولادة النفط ونشأة الصناعة النفطية. وبسبب قرب المنطقة الجغرافية لدولة الكويت مع دولة إيران والتي تم اكتشاف فيها النفط في سنة (1918) من طرف المحتل البريطاني جعل هذا الأخير البحث عن النفط في

دولة الكويت وضواحيها من خلال إبرام أولى عقود الامتيازات التقليدية في سنة 1934. وقد كلل هذ العقد بالنجاح في سنة 1938 خلال فترة الحرب العالمية الثانية. في حين تمكنت الجزائر من الاكتشاف التجاري بعد الحرب العالمية الثانية، ومباشرة بعد هذا الاكتشاف تم إبرام أول عقد امتياز تقليدي معدل وفق القانون البترولي الصحراوي 1958.

الجدول رقم (4-14): مقارنة العقود النفطية ما قبل التأميم للدول (فنزويلا، والكويت، والجزائر)

وجه المقارنة	فنزويلا	الكويت	الجزائر
الاستعمار	الإسباني	انتداب بريطاني	استعمار فرنسي
الاكتشاف التجاري	1914 في حوض ماريكبو	1938 بمنطقة برقان	1956 بمنطقة حاسي مسعود
أول عقد امتياز	قبل الحرب العالمية الأولى 1908 (عقود امتياز تقليدية قديمة)	خلال الحرب العالمية الثانية 1934 (عقود امتياز تقليدية قديمة)	بعد الحرب العالمية الثانية في 1958 (عقود امتياز تقليدية معدلة)
الاستقلال	1811	1961	1962
التأميم	أصدر القانون في سنة 1975 و طبق في 1976/1/1 و التأميم الثاني في سنة 1999	1977 تأميم كلي	24 فيفري 1971 تأميم كلي

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة .

- تعد فترات استقلال الجزائر والكويت متقاربة، حيث حصلت الكويت على استقلالها في سنة 1961 في حين الجزائر استقلت في سنة 1962، بينما استقلت فنزويلا في سنة 1811.

- كما مر تأميم كلا الدولتين (فنزويلا والكويت) بعدة مراحل متقاربة الى حد كبير،وسجل التأميم الكلي في فنزويلا في سنة 1976، بينما تم التأميم الكي في الكويت سنة 1977. أما الجزائر ورغم حداثة نشأة صناعتها النفطية فهي أول دولة ضمن الدول محل الدراسة في تطبيق التأميم الكلي لقطاع المحروقات سنة 1971.

2.1.3.IV العقود النفطية ما بعد التأميم: نستخلص من الجدول رقم (4-15) والخاص بمقارنة العقود النفطية ما بعد التأميم للدول (فنزويلا، والكويت، والجزائر) النقاط التالية:

- **عقود الامتياز التقليدية:** ظهرت عقود الامتياز التقليدية القديمة لأول مرة في فنزويلا في سنة 1908 أي قبل الحرب العالمية الأولى على يد الشركات الأمريكية والشركة الهولندية شال. ثم طبق هذا النوع من العقود في الكويت

سنة 1934، أي خلال الحرب العالمية الثانية، على يد الشركة البريطانية (BP) والشركات الأمريكية غولف للزيت.

الجدول رقم (4–15): مقارنة العقود النفطية ما بعد التأميم للدول (فنزويلا، والكويت، والجزائر)

الدولة نوع العقد	فنزويلا	الكويت	الجزائر
عقود الامتياز التقليدية القديمة / و المعدلة	من 1908 إلى 1950	1934 إلى 1961 1948 إلى 1958	1958 إلى 1971
عقود المناصفة	قانونيا أعلنت في سنة 1943 وطبق في سنة 1948	1958 إلىَ 1961 (50%/50%)	لم تطبق قانونيا
عقود المشاركة (عقود الخدمات)	1992	طبقت وفق بند اتفاقي	1971 إلى يومنا هذا
عقود المقاولة	لم تطبق قانونيا	1979 إلى يومنا هذا	لم تطبق قانونيا
عقود تقاسم الإنتاج	1992 و ما بعد	لم تطبق قانونيا	1986 إلى يومنا هذا
عقود الامتياز الحديثة	1989 إلى 1999	لم تطبق قانونيا	2005، دخل المنظومة القانونية لكن لم يطبق

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة .

أما بالنسبة للجزائر فلم تشهد تطبيق النوع الأول من العقود التقليدية القديمة، بل تم تطبيق مباسرة عقود الامتياز التقليدي المعدل بعد الحرب العالمية الثانية في سنة 1958 من قبل الشركات الفرنسية مثل: كريبس (CRIPS) وريبال (RYPAL).

ومن حيث المدة فقد دامت مدة تطبيقه بالجزائر 13 سنة، بينما مدة تطبيقه في فنزويلا والكويت فقد استمرت الى أكثر من 50 و27 سنة على التوالي، وانتهجت كلتا الدولتين نفس الأسلوب والخصائص لهذا النوع من العقود (99%) للشريك الأجنبي، ومدة العقد تصل إلى 90 سنة.

– **عقود المشاركة بالمناصفة**: سلكت وطبقت فنزويلا لأول مرة في سنة 1948 هذا النوع من العقود، ثم تلتها دول المشرق العربي حيث تبنت الكويت عقود المناصفة في سنة 1950 و1958 (اتفاقية شركة كوت شل لاستثمار النفط المحدودة). وقد دام تطبيق هذا النوع من العقود في الكويت مدة ثلاثة سنوات، حيث تكمن أهم خصائص هذا النوع من العقود في نسبة المشاركة (50% للشريك الأجنبي يقابلها 50% للشركة الوطنية).

أما بالنسبة للجزائر فلم تطبق هذا النوع من العقود وذلك بسبب السيطرة الاستعمارية لقطاع المحروقات والبقاء على نظام عقود التقليدية المعدلة.

– **عقود المشاركة (الخدمات)**: تم إتباع فنزويلا مثل هذا النوع من العقود بعد التأميم الأول في سنة 1976، أما الجزائر فقد سلكت هذا العقد في سنة 1965 وإلى غاية 1971، وكان ذلك وفق بند اتفاقي فرنسي. ثم دخلت عقود المشاركة المنظومة القانونية وبقي حيز التطبيق حتى وقتنا الحالي، أما بالنسبة للكويت فقد تبنت مثل خصائص هذا النوع من العقود وفق عقد امتياز في اتفاقها مع شركة أمينويل الأمريكية.

– **عقود المقاولة**: لم تعرف فنزويلا والجزائر تطبيق مثل هذا النوع من العقود، أما الكويت فقد اتخذته حيز التطبيق منذ سنة 1979 إلى وقتنا الحالي ويقوم هذا النوع من العقود على أساس إبرام مناقصات مع شركات عالمية كشركة (BP).

– **عقود تقاسم الإنتاج**: تبنتها فنزويلا منذ سنة 1976 والجزائر منذ سنة 1986 ضمن القانون المنجمي 14/86 ومازلت هذه العقود حيز التطبيق إلى وقتنا الحالي.

– **عقود الامتياز الحديثة**: تعد فنزويلا أولى الدول التي مارست هذا النوع من العقود خلال فترة الإصلاحات الأولى (1989–1999)، عند تبنيها سياسة تحرير الصناعة النفطية بتطبيق ما يدعى بسياسة " Apertura Petrolea". أما الكويت فلم تطبق هذا النوع من العقود. وفيما يتعلق بالجزائر فقد عرفته حديثا هذا النوع من العقود ضمن القانون المنجمي 07/05 والذي أعطى للمستثمر الأجنبي حق الامتياز لمدة 30 عاما إلا أن هذا النوع من العقود لم يدخل حيز التطبيق الفعلي في الجزائر لأنه ألغي بموجب الأمر 11/06.

IV.2.3 المقارنة من حيث تطور نشاطات مرحلة المنبع:

يمكننا تجسيد أهم الفوارق لمرحلة المنبع بين كل من دولة فنزويلا، والكويت والجزائر، من خلال المؤشرات السالفة الدراسة عند كل دولة على حدا والمبينة في الشكل رقم (4–17) ، ووفق الدراسة النظرية للأنظمة استغلال النفط السابقة، نستخلص الملاحظات الأتية:

IV.1.2.3 مؤشر الآبار المنجزة: نلاحظ من خلال الشكل أسفله والخاص بعدد الآبار المنجزة لكل من فنزويلا، والكويت، والجزائر الملاحظات التالية حيث نقسمه الى فترتين زمنيتين كما يلي:

– **فترة (2000–2004)**: نلاحظ من خلال هذه الفترة تذبذبا في عدد الآبار المنجزة لدى كل أعضاء دول الأوبك، حيث أثرت كل من فنزويلا والكويت على هذا التغير. إلا أن الجزائر شهدت تزايدا مستمر خلال هذه الفترة، حيث قدرت نسبة أبار المنجزة للجزائر من الأوبك سنة 2000 بـ4.66% من إجمالي العالم أي ما يعادل

2805 أبار منجزة. أما نسبة فنزويلا والكويت من الآبار المنجزة فسجلت (24.63 %-4.91%) على التوالي والموافقة لعدد الآبار المنجزة (138/699) على التوالي.

الشكل رقم (4-17): منحنى عدد الآبار النفط المنجزة لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)

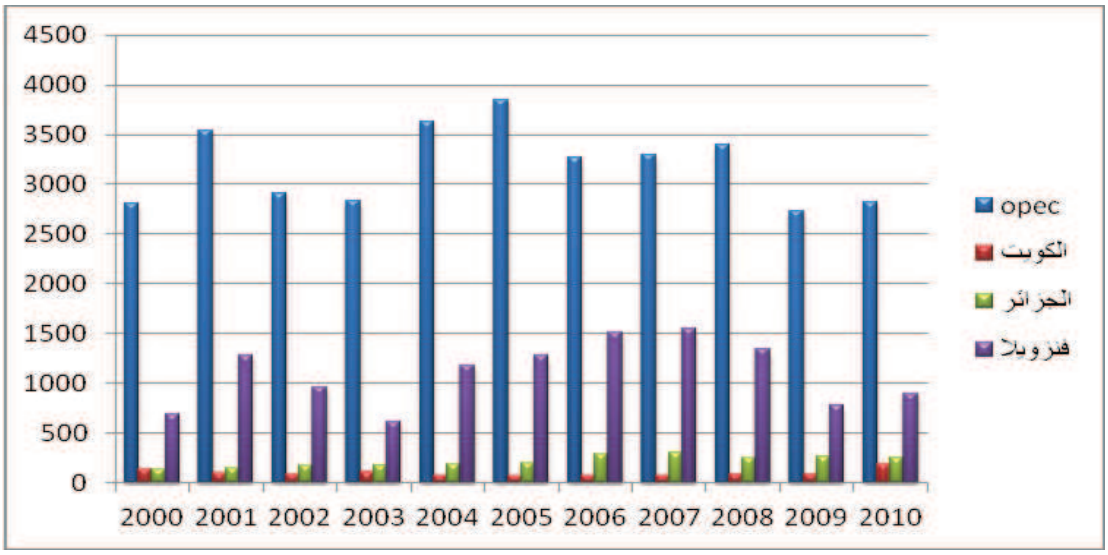

المصدر: بالاعتماد على تقارير الأوبك لسنوات: 2004، ص46 ، 2005، ص49، 2011، ص26.

- سجلت الأوبك ارتفاعا معتبرا في سنة 2001 بنسبة 5.22% أي بـ 3542 بئرا منجزا بالنسبة لدول العالم، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة عددها في كل من فنزويلا والجزائر حيث أخذت فنزويلا أكبر نسبة بـ36.08% وهذا نتيجة لزيادة الاكتشافات النفطية لديها. كما ترجع زيادة الآبار المنجزة للأوبك خلال هذه الفترة إلى:

- بالنسبة لفنزويلا، عملت سياسة تشافيز" **Chavez**" إلى إعادة الثقة في أعضاء دول منظمة الأوبك وخارج الأوبك وفق اتفاقية La Haye [1] في سنة 1999. كما تبنى الرئيس الجديد سياسة إعادة التأميم مرة ثانية في سنة 1999 بهدف استرجاع سيادة الدولة على ثرواتها النفطية بإبقاء المجال مفتوح أمام القطاع الخاص في مرحلة المصب.

- أما الكويت، فقد تبنت عولمة قطاع المحروقات وفق عقود المقاولة إلا أن الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار الأمني في منطقة الشرق الأوسط (غزو العراق) اثر على الكويت بشكل عكسي فيما يتعلق بجلب المستثمرين الأجانب في مرحلة البحث والاستكشاف .

[1] - الرجوع إلى الفصل الثالث، ص 240.

• وفيما يخص الجزائر، تبنت خلال هذه الفترة إصلاحات قانون المحروقات وفق المشروع القانوني الجديد والذي تمت المصادقة عليه فيما بعد في سنة 2005، حيث عمل على فتح جميع نشاطات الصناعة النفطية وحتى خوصصتها في جانب مرحلة المصب.

– شهدت منظمة الأوبك انخفاضا في نسبة الآبار المنجزة خلال سنتي 2002–2003 ، حيث قدرت بـ(4.5 %–4 %) على التوالي أي بقيمة (2905 ألف ب/ي –2827ألف ب/ي)[1] من إجمالي العالم، وهذا راجع إلى انخفاضها في كل من الكويت وفنزويلا، حيث عاشت هذه الأخيرة أحداث اقتصادية وسياسية خلال سنة 2002 والراجعة أساسا إلى نتائج تطبيق القانون الضريبي الجديد للمحروقات على يد الرئيس "**غوميز تشافيز**" وأدى إلى إضراب عام في شركة PDVSA لمدة شهرين ،و نتج عنه ركود في عملية البحث والاستكشاف في مرحلة المنبع.

شهدت نسبة الأوبك من إجمالي العالم قفزة نوعية سنة 2004 بسبب تعافي فنزويلا من الأحداث السياسية والاقتصادية، بينما انخفضت نسبة الآبار المنجزة في الكويت إلى 2% من مجمل عدد الآبار المنجزة في سنة 2004.

– **فترة (2005–2010)**: سجلت الأوبك في سنة 2005، اكبر انجاز لها في عدد الآبار المنجزة المقدرة بـ 3844 بئر منجز، ويعود السبب إلى زيادته في كل من فنزويلا والجزائر. لتنخفض مجددا خلال الفترة (2009–2010) والمقدرة نسبتها بـ2.9% سنة 2010 من إجمالي العالم وهذا راجع إلى انخفاض عددها في كل من فنزويلا والجزائر بسبب نتائج الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 التي عملت على كبح الاستثمارات في مرحلة المنبع، غير أن الكويت شهدت قفزة نوعية لم تعهدها خلال هذه العشرية، بتسجيلها لـ 185 بئر منجز.

IV.2.2.3 مؤشر إنتاج الآبار النفطية: نستخلص من خلال الشكل رقم (4–18) الملاحظات التالية:

– **فترة (2000–2004)**: نسجل خلال هذه الفترة انخفاضا في إنتاج الآبار لمجموع دول الأوبك بالنسبة لإجمالي العالم حيث قدرت نسبتها بـ 4.7% في سنة 2000، وواصلت في الانخفاض حتى سنة 2003 أين وصلت نسبتها 4.2%. إلا أنها شهدت ارتفاعا نسبيا في سنة 2004 وهذا راجع إلى زيادة الإنتاج في كل من فنزويلا، الكويت، الجزائر حيث قدرت بـ (12723–980 –1420)[2] ألف ب/ي على التوالي. وترجع أسباب زيادة إنتاج الآبار خلال هذه الفترة إلى:

[1] – انظر الملحق رقم (4–14).

[2] – انظر الملحق رقم (4–15).

• فيما يتعلق بفنزويلا، فقد عملت سياسة "**تشافيز**" على إعادة الثقة في دول أعضاء منظمة الأوبك وفق اتفاقية La haye واتفاقية Caracas في سنة 2000 (كما فرض "**تشافيز**" على جميع أنواع الشركات النفطية الفنزويلية الممارسة لنشاط الصناعة النفطية في بلادها بتطبيق مبادئ سوق نفط منظمة الأوبك)، وكذا بتبنيه سياسة إعادة التأميم مرة ثانية بهدف استرجاع سيادة الدولة على ثرواتها النفطية.

• بينما شهدت الكويت انخفاض في إنتاج الآبار سنة 2001 الذي قدر600 ألف ب/ي والسبب الأساسي راجع إلى تقهقر الأوضاع السياسية في منطقة الخليج.

• الزيادة في عدد الآبار المنتجة للجزائر والراجعة إلى نفس الأسباب السابقة الذكر والمتعلقة بتبني مشروع جديد للمحروقات القائم على مبادئ اقتصاد السوق الحرة والمنافسة.

الشكل رقم (4–18): منحنى إنتاج الآبار النفطية لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)

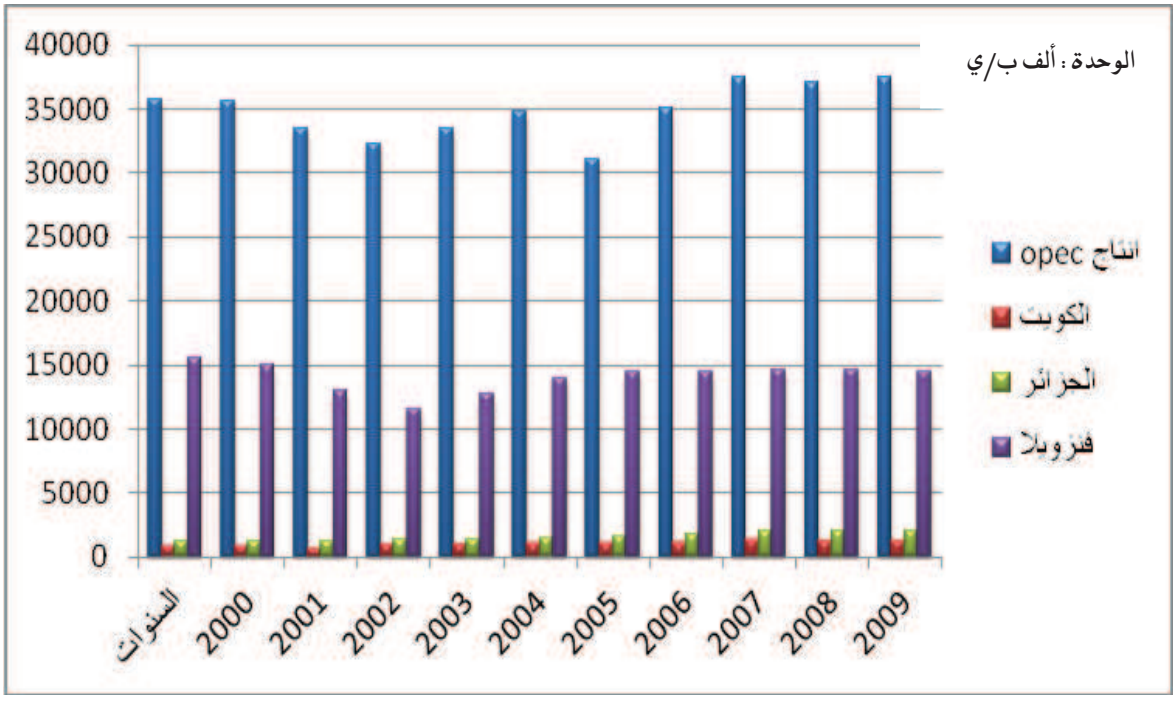

المصدر: بالاعتماد على تقارير الأوبك لسنوات: 2004،ص48 ،2005،ص51 ،2011 ص27.

– **فترة (2005–2010)**: حققت الأوبك زيادة في إنتاج الآبار خلال هذه الفترة من إجمالي العالم حيث قدرت بـ 37479 ألف ب/ي في سنة 2010، وترجع هذه الزيادة إلى زيادته في كل من فنزويلا، والكويت والجزائر، حيث أثر القانون الجديد للمحروقات في الجزائر 07/05 المعدل بالأمر 10/06 إيجابا على مستوى إنتاج الآبار والتي سجلت قيمة 214 ألف ب/ي في سنة 2010.

3.2.3.IV احتياطات النفط الخام: نلاحظ من خلال الشكل أسفله والخاص باحتياطي النفط الخام لكل من فنزويلا، والكويت، والجزائر ما يلي:

– نسجل زيادة مستمرة خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2010 لاحتياطي النفط الخام لمجموع دول الأوبك مقارنة بإجمالي العالم مسجلا نسبة 78.34 % لسنة 2000 و 80.83% سنة 2010، وتتوافق هذه الزيادة مع نفس وتيرة زيادة فنزويلا التي أخذت الصدارة في الدول محل المقارنة. حيث قدرت بـ 76848 ألف ب/ي في سنة 2000، أي بنسبة 9.14%. ثم انتقلت إلى 296501 ألف ب/ي في سنة 2010، أي بنسبة 29.76% سنة 2010 من إجمالي الأوبك أي أنها حققت زيادة تقدر بـ 20.62% والسبب راجع أساسا إلى زيادة الآبار المكتشفة وفق سياسة "**تشافيز**" الجديدة.

الشكل رقم (4–19): منحنى احتياطي النفط الخام لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)

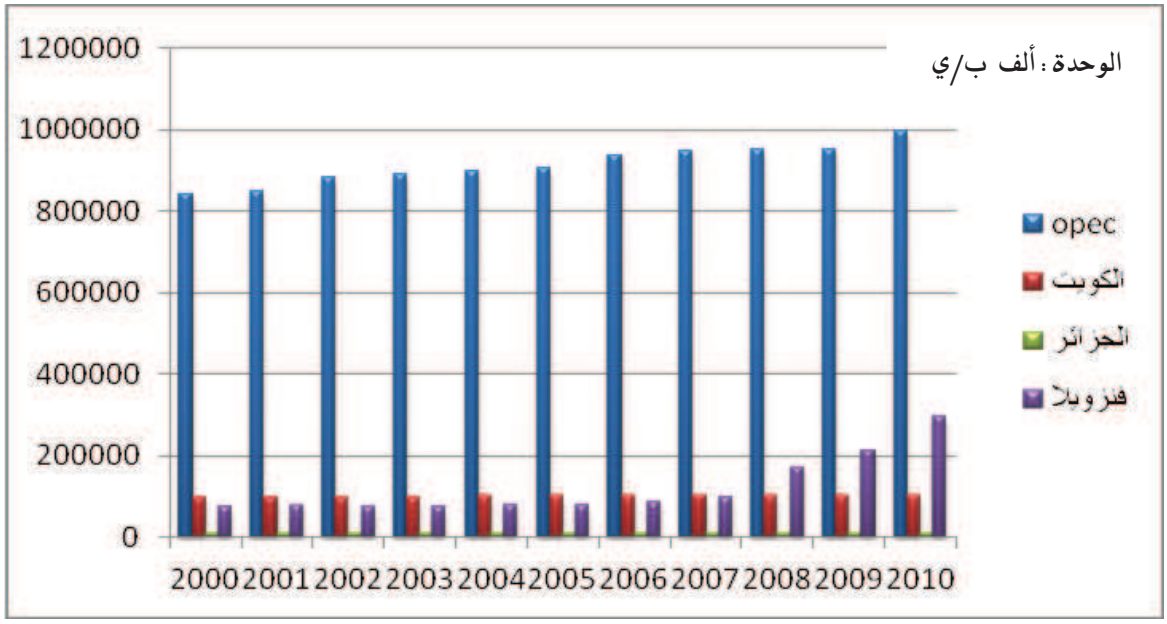

المصدر: بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات: 2004،ص17 ،2006،ص17 ،2011ص22.

– بينما شهدت الكويت استقرار نسبي خلال فترة 2000 الى 2004 بنسبة تتراوح ما بين 10.94% إلى 11.48% ثم سجلت ارتفاعا سنة 2004 قدر بـ 101500 ألف ب/ي وواصلت الاستقرار خلال الفترة 2005الى 2010. بحيث احتلت المرتبة الثانية من احتياطات الدول الثلاث محل المقارنة.

– أما الجزائر والتي تأخذ اقل نسبة من حصة احتياطات الأوبك المقدرة في سنة 2010 بـ 1.22% أي ما يعادل 12200 ألف ب/ي[1] وهذا راجع إلى الاستقرار في عدد الآبار المنجزة.

[1] – انظر الملحق رقم (4-16).

IV.3.3 المقارنة من حيث تطور نشاطات مرحلة النقل:

حيث نستعرض هذا المؤشر وفق النقل بالأنابيب والنقل بالناقلات كما يلي:

IV.3.3.1 النقل بالأنابيب النفط الخام ومشتقاته: نستنتج من الشكل رقم (4-20) والخاص بمنحنى قانات النقل النفط الخام بالأنابيب لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000) الملاحظات التالية:

- تأخذ فنزويلا الصدارة في النقل بالأنابيب خلال الفترة(2010/2000) المتراوحة بين 20 و18 ناقلة سنة 2000 [1]وبين 10 الى9 ناقلة بالأنابيب سنة 2010 لكل من نقل النفط الخام والمشتقات النفطية على التوالي، حيث يعد اكبر انجاز نقل لها في سنة 2009 بـ 29 نقل نفط خام بالأنابيب واستقرار النقل في الفترات الأخرى. بينما انخفض في نفس السنة نقل المشتقات النفطية حيث قدر بـ9 نقل بالأنابيب واستقراره في الفترات الأخرى، وهذا راجع إلى موقعها الجغرافي، حيث تعتبر فنزويلا بوابة أمريكا الشمالية بما أنها أول وجهة تصدير لها.

الشكل رقم (4-20): منحنى نقل النفط الخام بالأنابيب لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)

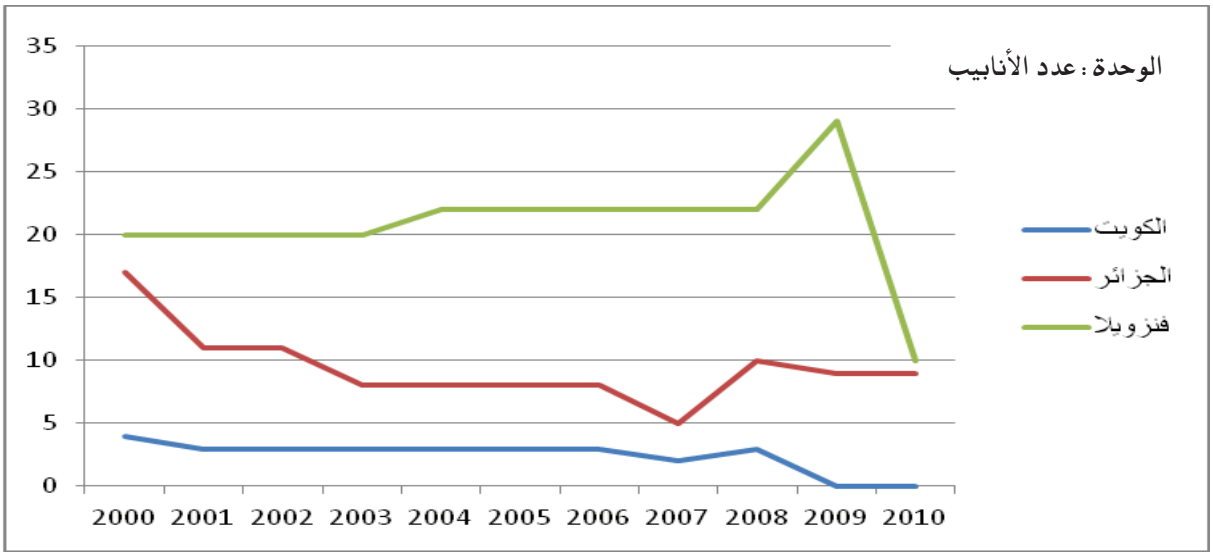

المصدر: بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات من 2004 إلى 2011 .

- تحتل الكويت المرتبة الثالثة من هذه الدراسة بمتوسط نقل النفط الخام بالأنابيب بـ 3 نقلا، ونقل المشتقات النفطية بالأنابيب بـ 4 ناقلات وذلك راجع للموقع الجغرافي الذي يبعدها على مختلف قارات التصدير ما يجعلها ترتكز على الناقلات أكثر مما هو على الأنابيب.

[1] - انظر الملحق رقم (4-17).

– تأتي الجزائر في المرتبة الثانية بعد فنزويلا في النقل بالأنابيب حيث حققت سنة 2000 اكبر انجاز لها بـ 17 نقل نفط خام بالأنابيب، والمشتقات النفطية في سنة 2008 بـ 9 نقلا [1]، كما لمسنا انخفاض في نقل النفط الخام بالأنابيب سنة 2007 بـ 5نقلات وهذا راجع إلى انخفاض الطلب على النفط الخام الجزائري من طرف شريكها الأول وهو أوروبا بسبب الأزمة المالية العالمية.

2.3.3.IV نقل النفط الخام بالناقلات: نستنبط من الشكل أسفله رقم (4–21) والمتعلق بمنحنى نقل النفط الخام بالناقلات لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)، الملاحظات التالية:

– يتضح من الشكل أسفله صدارة الكويت في نقل نفط الخام بالناقلات ضمن مجموعة الدول محل الدراسة، عكس وضعيتها تماما في نقل نفط الخام بالأنابيب، وهذا راجع إلى موقعها الجغرافي الذي يفصلها عن أهم مستورديها ببحر الخليج والمحيطات.

ويشكل الأسطول البحري الكويتي ضمان نشاط تجارتها من النفط الخام ومشتقاته حيث يتعزز هذا الأسطول بأكثر من 29 سفينة نقل النفط الخام ومشتقاته.

الشكل رقم (4–21): منحنى نقل النفط الخام بالناقلات لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)

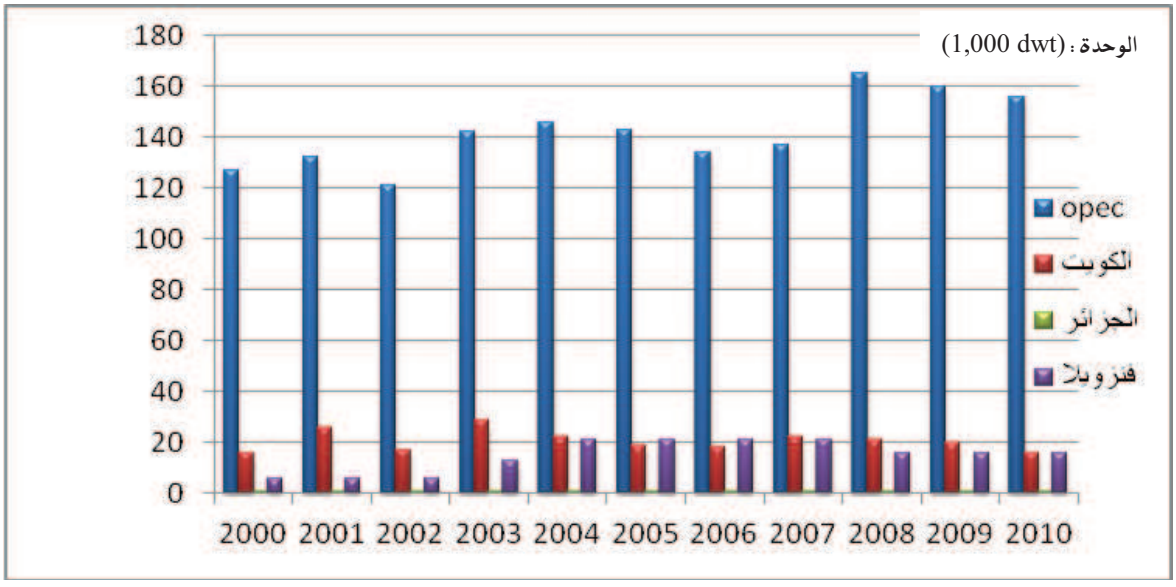

المصدر: بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات : 2004 ص103، 2006 ص97، 2011ص64.

[1] – انظر الملحق رقم (4–18).

– بينما تحتل فنزويلا الرتبة الثانية بعد الكويت لما تمتاز بازدواجية شبكة نقل النفط ومشتقاته، الذي يعتمد على النقل بالأنابيب والناقلات البحرية في نفس الوقت بما يخول لها موقعها الجغرافي ذلك.

حيث سجل الأسطول البحري الفنزويلي تطورا مستمرا خلال سنوات (2000–2007) بارتفاع عدد الناقلات من 6 إلى 21 ناقلة أي بحوالي 4 أضعاف وهذا راجع إلى زيادة الصادرات النفطية لفنزويلا خاصة ما بين فترة (2003–2007)[1] وكذا إلى زيادة استثمارات مرحلة النقل الخاصة بالصناعة النفطية الفنزويلية وفق سياسة "**Chavez**". إلا أنه تم تسجيل انخفاض في شبكة نقل النفط الخام فترة (2008–2010) بنسبة 23 % مقارنة بسنة 2007 وهذا راجع إلى انخفاض صادرات نفط فنزويلا في هذه الفترة.

– يتبين من نفس الشكل رقم (4–21) أن الجزائر لا تعتمد على الناقلات لتصدير النفط الخام ومشتقاته، حيث استعملت ناقلة واحدة طيلة فترة سنوات الدراسة (2000–2010). ما يؤكد أن نظام استغلال نفط الجزائر فيما يتعلق بمرحلة النقل تعتمد على النقل بالأنابيب مثلما تم توضيحه سابقا [2].

IV.4.3 المقارنة من حيث تطور نشاطات مرحلة المصب:

نستعرض مقارنة مرحلة المصب فيما بين الدول الثلاثة وفق مؤشر إنتاج النفط الخام ومشتقاته وكذا إلى مؤشر قدرة المصافي التكريرية.

IV.4.3.1 مؤشر إنتاج النفط الخام ومشتقاته: نقوم بتحليل إنتاج النفط الخام ومشتقاته وفق ثلاث فترات زمنية و المبينة في الشكلين رقم (4–22) والشكل رقم (4–23) كما يلي:

– **فترة (2000–2004)**: نسجل تذبذبا في نسبة إنتاج النفط الخام وإنتاج المشتقات النفطية لمجموع دول الأوبك بالنسبة لدول العالم، حيث قدر متوسط إنتاج النفط الخام وإنتاج المشتقات النفطية بـ 42% و10.5% على التوالي ، وتعود الأسباب الى النقاط التالية:

– انخفاض الإنتاج في فنزويلا في فترة (2000–2004)، الراجع سببه إلى النتائج السلبية لسياسة "**تشافيز**" إثر تعديل قانون قطاع المحروقات الجديد في سنة 2001 فيما يتعلق بزيادة الضرائب وتطبيق سياسة المراقبة الصارمة عن طريق AUDIT لجميع الشركات النفطية الوطنية، الخاصة والعالمية الممارسة لنشاطات الصناعة النفطية في وطنها،

[1] – الرجوع إلى الملحق رقم (3– 11).
[2] – انظر الملحق رقم (4–19).

ونتجت عن هذه السياسة شن إضراب عام للشركة الوطنية PDVSA سنة 2002 لمدة شهرين، حيث نلمس انخفاض شديد في إنتاج النفط الخام لفنزويلا في هذه الفترة خاصة في سنة 2003 الذي قدر بـ 26430 ألف ب/ي.

– أما فيما يتعلق بالكويت فقد تبنت عولمة قطاع المحروقات وفق عقود المقاولة، إلا أن الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار الأمني المعايشة في منطقة الشرق الأوسط (غزو العراق) اثر سلبا على انتاج نفط الكويت والذي سجل أقل قيمة له في سنة 2002 بـ17459 ألف ب/ي[1].

– تبني الجزائر خلال هذه الفترة إصلاحات قانون المحروقات وفق المشروع القانوني الجديد والذي تمت المصادقة عليه فيما بعد في سنة 2005، حيث فتح جميع نشاطات الصناعة النفطية وحتى خوصصتها في جانب مرحلة المصب الى الشركاء الأجانب.

– علاوة على ما تم ذكره من أسباب انخفاض إنتاج الأوبك في هذه الفترة، أثرت كذلك سياسة الأوبك في تخفيض حصص إنتاج النفط الخام إثر اجتماع La Haye، بهدف الرفع في أسعار النفط، حيث تعتبر فنزويلا الرائدة في هذا التغير.

الشكل رقم (4–22): إنتاج النفط الخام لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)

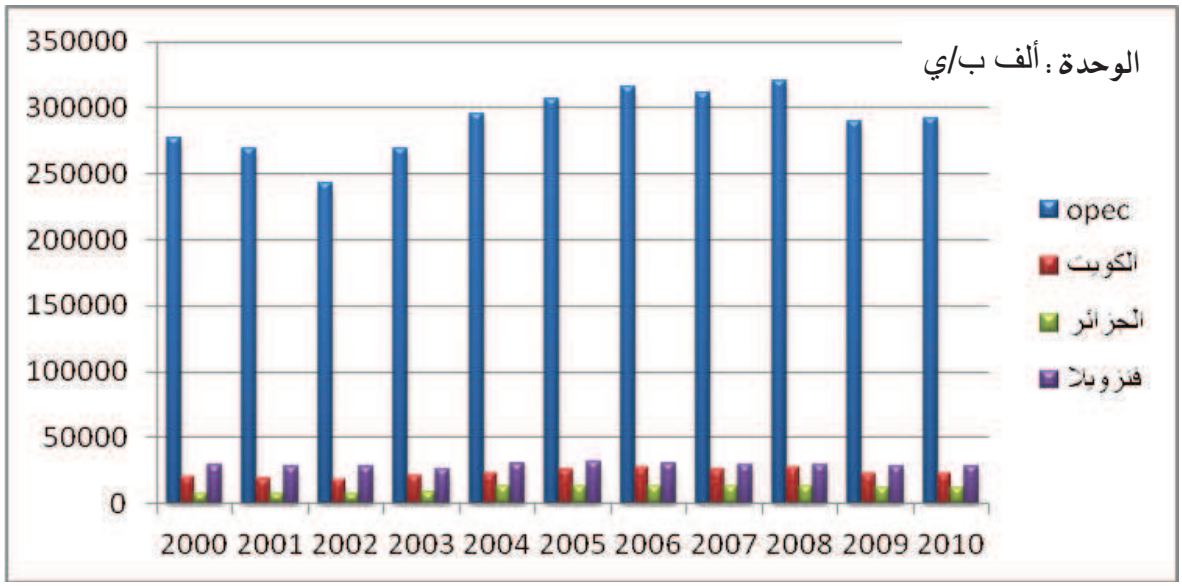

المصدر: بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات: 2004،ص21 ،2006،ص 21،2011ص 30.

– **فترة (2005–2008)**: شهدت خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا في إنتاج النفط الخام والمشتقات النفطية لمجموع دول الأوبك بالنسبة لدول العالم ليصل إنتاج النفط الخام إلى أقصى ارتفاع له سنة 2008 بنسبة 44.69% وترجع هذه الزيادة أساسا إلى زيادة الطلب على إنتاجها من طرف الدول الصناعية الجديدة والبارزة في

[1] – انظر الملحق رقم (4–20).

المنطقة الآسيوية (كالصين، واليابان) وعملت زيادات أسعار النفط[1] على حث دول الأوبك في رفع إنتاج النفط الخام.

الشكل رقم (4-23): إنتاج المشتقات النفطية لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)

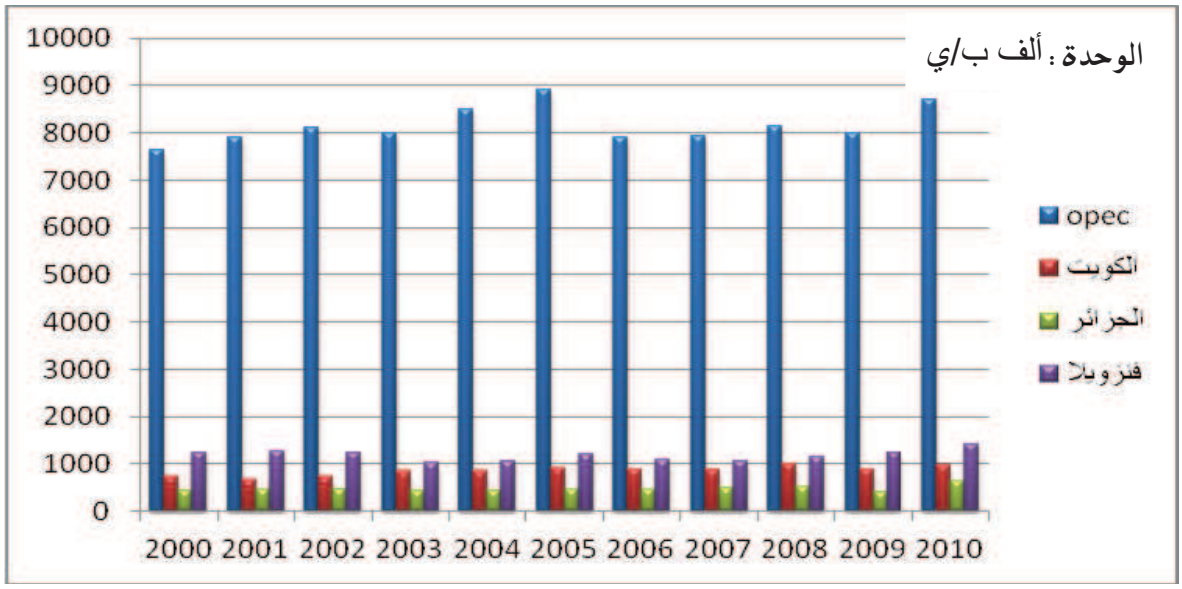

المصدر: بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات: 2004،ص 79،2005،ص 78،2011ص42.

- **فترة (2009-2010)**: شهدت الأوبك تقهقر في إنتاجها بالنسبة لإجمالي العالم، حيث قدر بـ 41.81% من إنتاج النفط الخام في سنة 2010 و بـ 10.58% من المشتقات النفطية[2] وهذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على جميع الدول الصناعية والمتطورة ،مما جعل قيمة الطلب على النفط الخام منخفضة. كما عملت منظمة الأوبك بتطبيق نظام حصص الإنتاج الذي يهدف إلى استقرار أسعار النفط على مستواها العالمي.

IV.2.4.3 قدرة المصافي التكريرية: نستخلص من خلال الشكل الخاص بقدرة مصافي التكرير لكل من فنزويلا، الكويت، الجزائر والحامل رقم (4-24) الملاحظات التالية:

- نسجل استقرارا نسبيا لقدرة مصافي التكرير لمجموع دول الأوبك بالنسبة لإجمالي العالم حيث تتراوح نسبتها ما بين 9% إلى 10%، و أخذت فنزويلا حصة الأسد من هذه النسبة بـ1.43% من مجموعة الدول محل الدراسة بسبب قدم ممارسة مرحلة المصب في فنزويلا والبارزة في الصناعة البتروكيمياوية.

كما يرجع سبب ممارسة الصناعة البتروكيماوية في فنزويلا إلى نوعية النفط الذي يعد من النوع الثقيل جدا. وقد زاد اهتمام الحكومة الفنزويلية بهذا النشاط عند تطبيق سياسة تحرير الصناعة النفطية وفق سياسة (AP)

[1] - الرجوع الى الملحق رقم (3-13).
[2] - انظر الملحق رقم (4-21).

التي عملت على إنشاء عدة مركبات تكريرية داخل و خارج الوطن، وتعد مصفاة تكرير "**لاكروز مرابيكو**" اكبر مصفاة تكرير في فنزويلا.

الشكل رقم (4-24): قدرة مصافي التكرير (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)

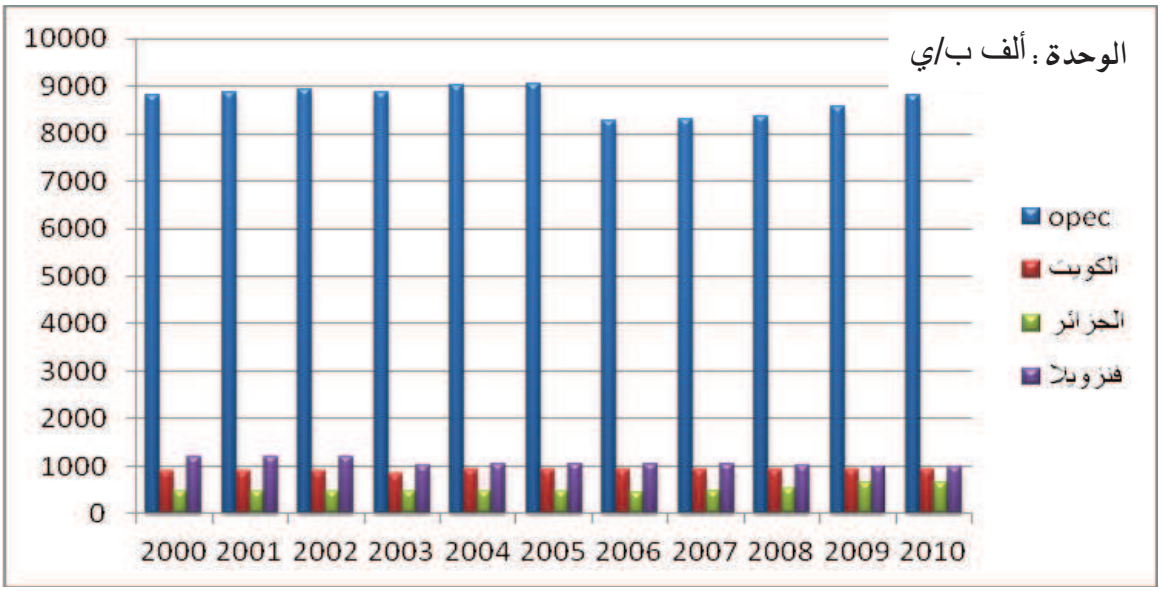

المصدر: بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات: 2004ص75، 2006ص25، 2011ص36.

- أما بالنسبة للكويت فهي تأتي في المرتبة الثانية في اهتمامها بمصافي التكرير وفق تغيير هيكلها التنظيمي فترة التسعينات حيث أنشأت الشركة الكويتية الخاصة فقط بالتكرير وهي شركة KPC،كما يرجع كذلك اهتمام الكويت بالصناعة البتروكيماوية نوعية نفطها الذي يندرج من النوع المتوسط حيث تعد مصفاة تكرير الاحمدية اكبر مصفاة تكرير في الكويت وقد حققت صناعة الكويت أكبر قدرة انتاج لمصافيها التكريرية تقدر بـ 936 ألف ب/ي خلال سنوات (من 2004 الى2010 عدا سنة 2006[1].

- تأخذ الجزائر أخر ترتيب بين مجموعة الدول محل الدراسة في الصناعة البتروكيماوية، بسبب عدم اهتمام الحكومة الجزائرية باستثمارات مرحلة المصب المتعلقة بإنشاء مصافي التكرير وخذا رغم الجهود المبذولة (كإنشاء مركب جديد في أدرار سنة 2007) وزيادة في قدرة التكرير بمرور الزمن حيث سجلت أكبر قيمة في سنة 2010 بقيمة 652.4 ألف ب/ي مقارنة بسنة 2000 والمقدرة بـ 462.2 ألف ب/ي ، كما يرجع نقص إنتاج المنتجات النفطية في الجزائر وعد الاهتمام بالصناعة التكريرية مثل فنزويلا و الكويت، إلى نوعية النفط الذي يعد من النفط الخفيف.كما تعد مصفاة تكرير سكيكدة اكبر مصفاة بالجزائر.

[1] - انظر الملحق رقم (4-22).

IV.5.3 مقارنة أثار نشاطات الصناعة النفطية على الصادرات:

نقوم بدراسة مقارنة أثر نظام استغلال النفط على صادرات دول (فنزويلا، الكويت والجزائر) وفق مؤشرين الأول خاص بدراسة مقارنة صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية والثاني خاص بعوائد الصادرات النفطية للدول محل المقارنة.

IV.5.3.1 مؤشر صادرات النفط الخام و المشتقات النفطية : نحلل الشكلين التاليين تحت رقم (4-25) و المتعلق بصادرات النفط الخام (فنزويلا، الكويت، الجزائر) فترة (2010/2000) الى جانب الشكل رقم (4-26) والخاص بصادرات المشتقات النفطية (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2000-2010) ، بحسب الفترات الزمنية التالية:

- **فترة (2000-2004)**: قدرت نسبة صادرات الأوبك بالنسبة لمجموع دول العالم في سنة 2000 بـ52.84 % من النفط الخام و28.50 % من المشتقات النفطية، حيث تعتبر هذه النسبة جيدة مقارنة بعدد الدول المصدرة للنفط خارج الأوبك و التي تفوق بكثير عدد دول الأوبك والبالغ عددها 12 دولة. إلا أنها شهدت انخفاض خلال سنتي 2000 و2001 لتصل نسبتها إلى 47.22% من النفط الخام و24.98% من المشتقات النفطية في سنة 2002، وهذا راجع إلى انخفاض صادرات فنزويلا والكويت بسبب ما تم ذكره سالفا في أسباب انخفاض إنتاج نفط خام فنزويلا والكويت (من تقهقر في الأوضاع السياسية والاقتصادية).

الشكل رقم (4-25): صادرات النفط الخام (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)

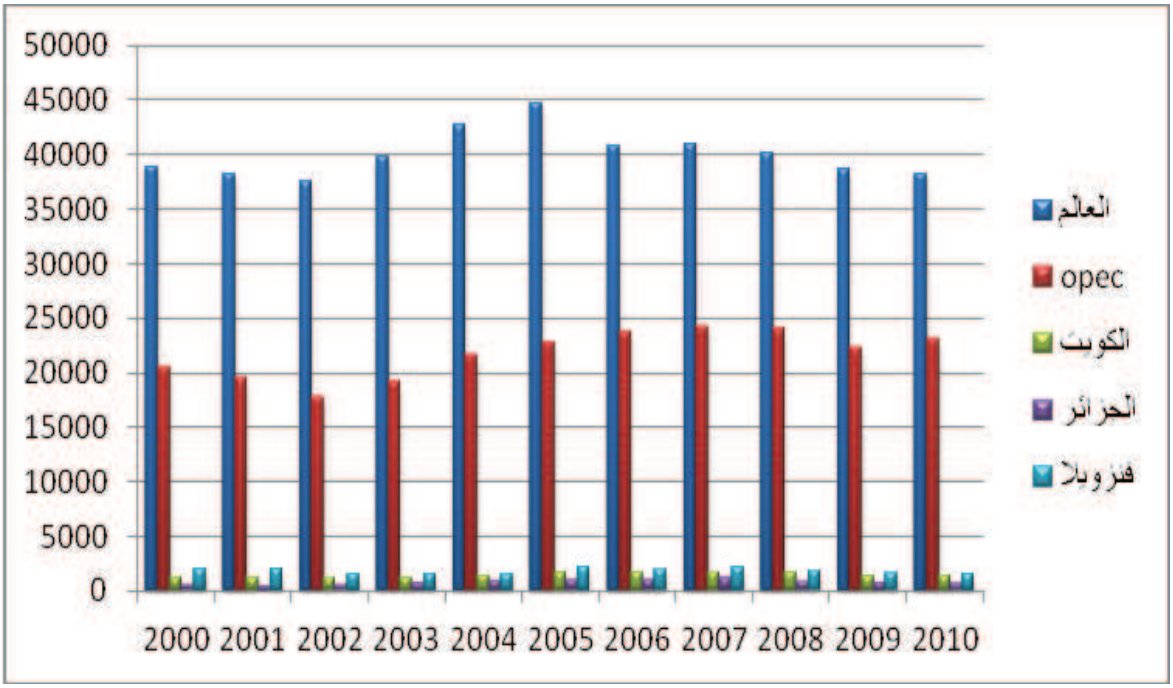

المصدر: بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات: 2004،ص31 ،2006،ص 2011،31ص49.

ثم تعاود ارتفاع صادرات الأوبك خلال السنتين المواليتين بسبب عودة الاستقرار السياسي في كل من فنزويلا والكويت 2003 و2004 بتسجيل قيمة 1566.2 ألف ب/ي لفنزويلا و1414.9 ألف ب/ي للكويت من الصادرات النفطية، بينما حققت الجزائر أكبر قيمة تقدر بـ2893 من الصادرات النفطية خلال سنة 2004[1].

أما فيما يتعلق بصادرات المشتقات النفطية ينعكس الوضع على الجزائر حيث تأخذ أقل حصة تصدير في الفترة الممتدة من 2000 الى 2004 بقيمة لا تتجاوز 555.8 ألف ب/ي، بينما ترجع أكبر قيمة صادرات المشتقات النفطية خلال نفس الفترة الى فنزويلا في سنة 2000 بقيمة 779.6 ألف ب/ي و الى الكويت في سنة 2004 بقيمة 604.3 ألف ب/ي[2] مثلما هو موضح في الشكل رقم (4-26).

- **فترة (2005-2008)**: نسجل زيادة معتبرة في السنوات من 2005 إلى 2007 لصادرات المشتقات النفطية للأوبك التي وصلت نسبتها الى 24.11 % في سنة 2005 ونسبة 59.22% من صادرات النفط الخام في سنة2007. حيث تغطي منظمة الأوبك أكثر من نصف الطلب العالمي على النفط بالرغم من انخفاضها في كل من فنزويلا والجزائر في سنة 2006 المقدرة بـ (1919 ألف ب/ي-947 ألف ب/ي) من النفط الخام و(598.5 ألف ب/ي-435.1 ألف ب/ي) من المشتقات النفطية على التوالي[3].

الشكل رقم (4-26): صادرات المشتقات النفطية (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2000-2010)

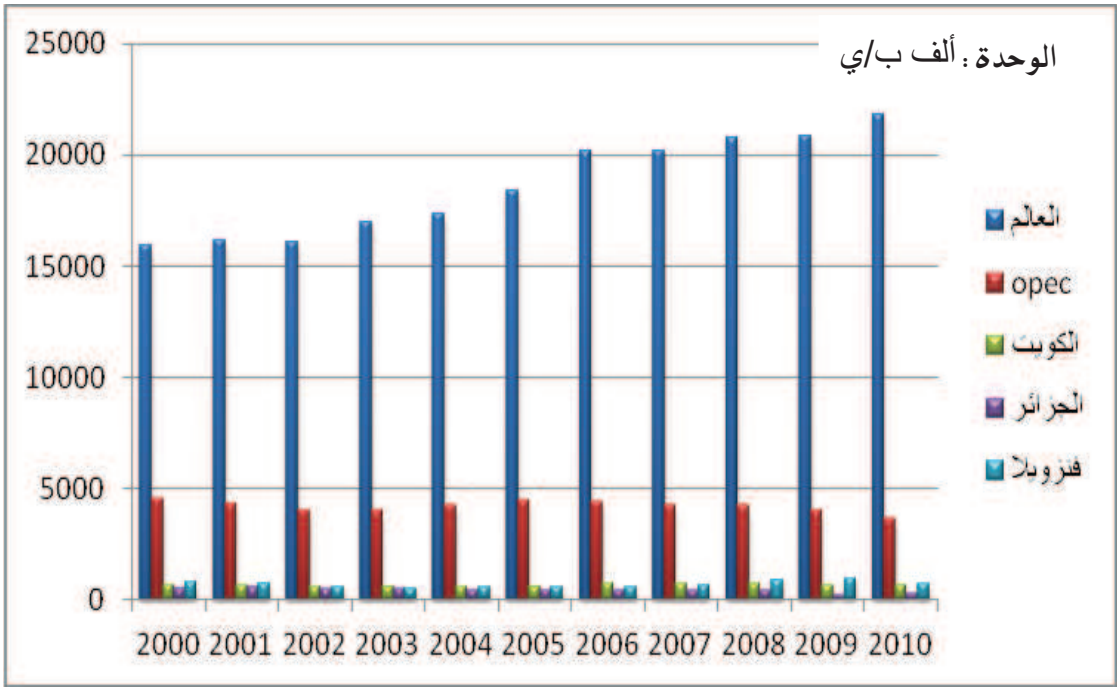

المصدر: بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات: 2004،ص 35، 2006،ص 35، 2011،ص54 .

[1] - انظر الملحق رقم (4-23).
[2] - انظر الملحق رقم (4-24).
[3] - نفس المرجع.

لقد أثمرت سياسة Chavez السالفة الدراسة (اتفاقية La Haye و Caracas) نتائج إيجابية على مستوى أعضاء منظمة الأوبك، حيث عملت على إحياء العلاقات فيما بين الأعضاء والبارزة في توحيد القرارات فيما بينها والهادفة الى تثبيت المستويات العالية للأسعار النفط، حيث ركز الرئيس Chavez على ضرورة التحكم في عرض النفط الخام وهذا بالحفاظ على مستويات حصص الإنتاج والتصدير لكل عضو من الأوبك، بهدف استرجاع مكانة منظمة الأوبك التي كانت عليها سابقا في فترة السبعينيات.

– **فترة (2009–2010)**: نسجل انخفاضا في الصادرات النفطية والمشتقات النفطية معا عند بداية هذه الفترة، حيث سجلت نسبتها بـ 57.66 % من صادرات النفط الخام العالمية و23.64 % من صادرات المشتقات النفطية العالمية، ويرجع هذا الانخفاض الى نقص في صادرات الدول محل الدراسة (فنزويلا، والكويت، والجزائر). لتشهد ارتفاع في سنة 2010 بنسبة 60.65 % في صادرات النفط الخام من إجمالي العالم. وهذا راجع إلى زيادة صادرات الكويت المقدرة بـ 1430 ألف ب/ي في سنة 2010 بعدم كانت تقدر بـ 1348 ألف ب/ي سنة 2009 . وتوجه أغلب صادرات الكويت إلى قارة أسيا (حيث لم تأثر عليها الأزمة المالية بنفس درجة الدول الأوروبية والأمريكية)، وتأخذ كل من الصين والهند المراتب الأولى في استهلاك النفط في العالم. بينما يرجع انخفاض صادرات فنزويلا والجزائر إلى تأثر اكبر شركاء الدولتين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من الأزمة المالية العالمية وما شهدته ومازالت تشهده من الركود الاقتصادي.

IV.2.5.3 مؤشر عوائد الصادرات النفطية وأسعار النفط: نستخلص من الشكل رقم (4–27) والخاص بتطور عوائد الصادرات النفطية لكل من (فنزويلا، والجزائر، والكويت) فترة(2010/2000) الملاحظات التالية:

– **فترة (2000–2004)**: شهدت العوائد النفطية لكل من فنزويلا، الكويت، الجزائر ارتفاعا خلال هذه الفترة حيث قدرت بـ (26629، 18185، 14204) مليون دولار في سنة 2000و بـ (17745، 26675، 23050) مليون دولار في سنة 2004 على التوالي[1]، إلا أنه تم تسجيل انخفاض في سنتي 2001 و2003 وذلك راجع إلى انخفاض كل من الصادرات والإنتاج والأسعار النفط الخام للدول محل الدراسة وفق تطبيق السياسة الجديدة لمنظمة الأوبك على يد الرئيس الجديد لفنزويلا حيث سجلت أسعار النفط الإسمية قيمة 27.60 دولارا في سنة 2000 وانخفضت في سنة 2001 الى 24.36 دولارا[2].

– **فترة (2005–2007)**: سجلت خلال هذه الفترة ارتفاعا في العوائد النفطية حيث قدرت في سنة 2007 بـ (69010، 62498، 60917) مليون دولار لكل من فنزويلا، والكويت، والجزائر على التوالي، وهذا راجع إلى

[1] - انظر الملحق رقم (4–25).
[2] – انظر الملحق رقم (4–26).

العلاقة الطردية بين الصادرات والإنتاج والأسعار للنفط الخام حيث زادت الصادرات النفطية بقيمة 2116 ألف ب/ي لفنزويلا و بـ 1253 ألف ب/ي للجزائر في نفس سنة 2007 بينما سجلت أسعار النفط الإسمية قيمة 69.08 دولارا للبرميل لنفس السنة حيث يسجل نفط الجزائر أحسن معدل بقيمة 74.66 دولارا للبرميل كون نفط الجزائر من التوع الخفيف.

الشكل رقم (4-27): تطور عوائد الصادرات النفطية لكل من (فنزويلا، والجزائر، والكويت) فترة(2010/2000)

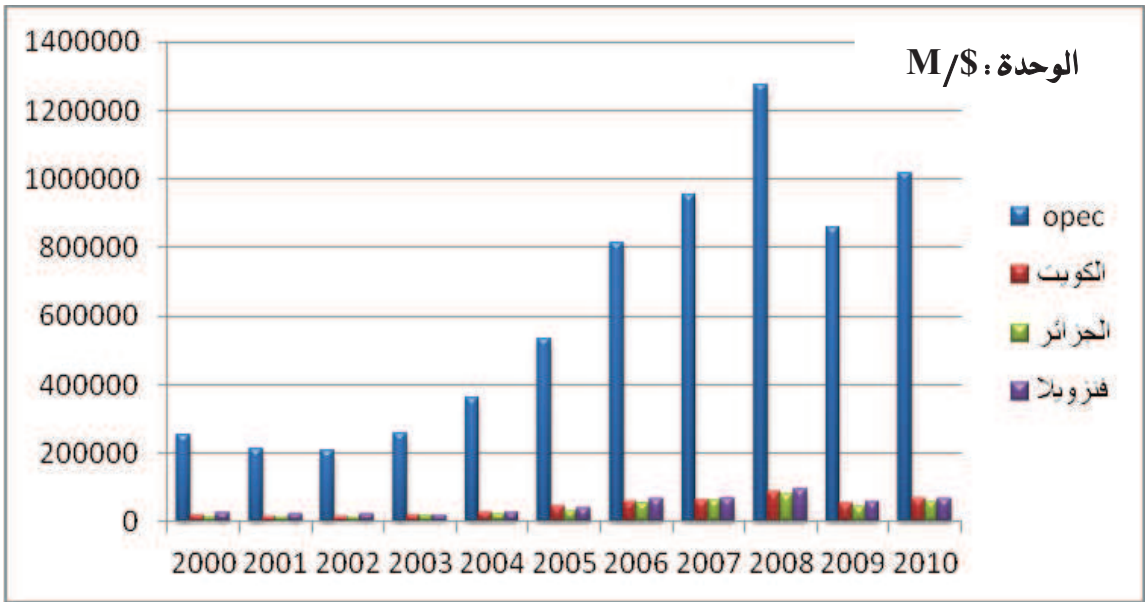

المصدر: بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات: 2004، 2006ص13، 2011ص17.

- **فترة (2008-2010)**: رغم أن هناك انخفاض في إنتاج وصادرات النفط الخام خلال هذه الفترة، إلا أنه سجل ارتفاع في العوائد النفطية الراجعة أساسا إلى ارتفاع الأسعار، حيث وصلت هذه الأخيرة إلى ذروتها في سنة 2008 بـ 155 دولارا للبرميل ليقدر متوسط الأسعار خلال هذه الفترة 94 دولارا للبرميل، حيث سجلت عوائد الصادرات النفطية في سنة 2008 قيمة (95138، 87427، 79147) مليون دولار لكل من فنزويلا، الكويت، الجزائر على التوالي.

كما يرجع الفضل في رفع أسعار النفط الى سياسة الحكومة الجديدة الفنزويلية على يد الرئيس "**غوميز تشافيز**" ، وهذا بإحياء وتوحيد العلاقات في مجموعة دول أعضاء الأوبك على المستوى العالمي بما يخدم مصالح دول الأوبك. مثلما شهد التاريخ على فضل فنزويلا عند تأسيس منظمة الأوبك سنة 1960 والتي غيرت مجرى سوق النفط العالمي كليا.

خلاصة الفصل الرابع :

من خلال ما تقدم في الفصل الرابع والأخير من هذه الدراسة، والذي خصص في البداية لدراسة أنظمة استغلال نفط الجزائر من الجانب النظري والتطبيقي، ثم في نهاية الدراسة إلى مقارنة تطبيق نظام استغلال نفط الجزائر عبر مراحل الصناعة النفطية بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية وهي تجربتي فنزويلا والكويت[1].

توصلنا في هذا الفصل إلى أن نظام استغلال نفط الجزائر منذ اكتشاف النفط التجاري سنة 1958 إلى اليوم، قد مر بعدة مراحل شأنه شأن الدول الأخرى محل الدراسة. وكل مرحلة تبرز نوع استغلال الصناعة النفطية فيها بحسب نوع العقود المستعملة.

وقد برزنا هذه المراحل في أربعة محطات، الأولى مرحلة استغلال النفط بحسب القانون الصحراوي الممتدة من (1958- 1970) والمتجسد في استعمال عقود الامتياز النفطية المعدلة إلى جانب عقود المشاركة، بينما المحطة الثانية الممتدة من (1971- 1985) تبرز استغلال النفط بحسب لأمر 21/71 وفق عقود الخدمات ، والمحطة الثالثة تسمى بمرحلة الإصلاحات الأولى الممتدة من (1986- 2004)، وتبين فيها أن استغلال الصناعة النفطية جاء مقنن للأول مرة في قانون 14/86 والمعدل بالقانون 21/91، الذي يلم جميع بنود وأحكام قطاع المحروقات بإبراز ما على الشريك الأجنبي من حقوق وما عليه من واجبات وفق عقود جديدة تدعى بعقود تقاسم الإنتاج .

وما يميز هذه المحطات أنها كلها تصب في إبراز وتحليل مرحلة المنبع للصناعة النفطية الجزائرية أكثر مما هي من مرحلتي النقل و المصب، حيث جاءت المحطة الأخيرة لنظام استغلال نفط الجزائر و هي مرحلة الإصلاحات الثانية والممتدة من (2005- 2010)، تعطي لمرحلتي النقل والمصب نصيب في الاستغلال الأمثل للصناعة النفطية من جميع مراحلها محاولة منها مواكبة هذه الصناعة للتطورات والتغيرات العالمية وفق القانون الجديد لقطاع المحروقات عامة وللصناعة النفطية الخاصة و هو قانون 07/05 المعدل بالقانون 10/06.

كما أبرزت المقارنة أن الدولتين محل الدراسة (فنزويلا والكويت) تتبعان سياسة الاتزان بين مرحل الصناعة النفطية من المنبع النقل والمصب، الدراسة التطبيقية للجزائر أثبتت صحة نتائج الجانب النظري، أن نظام استغلالها يرتكز على جهة واحدة من نشاط الصناعة النفطية وهي مرحلة المنبع رغم مجهودات الحكومة الجزائرية في البحث عن التوازن في استغلال مراحل الصناعة النفطية.

---

[1] - انظر الملحق رقم (4-27).

أعطت نتائج الدراسة التطبيقية أن فنزويلا هي الرائدة في قيمة الاحتياط النفطي و الإنتاج النفطي بإحصائيات 2010، تليها الكويت ثم الجزائر على التوالي بقيمة الإحتياطات (296501، 101500، 12200) ألف ب/ي على التوالي و بالنسبة للإنتاج (25836، 23121، 11898) ألف ب/ي على التوالي .

حيث يلم الجدول رقم (4-16) جميع نتائج دراسة الفصل الرابع من الجانب التطبيقي لسنة 2010 والسالفة الذكر في الجدول التالي :

الجدول رقم (4-16): مقارنة أثر أنظمة استغلال النفط من الجانب التطبيقي (فنزويلا،والكويت،والجزائر)

	الدولة أوجه المقارنة	فنزويلا	الكويت	الجزائر
	. التأميم الكلي	سن القانون في 1975 وطبق 1976/01/01	تم في 05-03-1975	تم في 1971-02-24
المنبع 2010	. عدد الآبار المكتشفة سنة2010	890 بئر	185 بئر	285 بئر
	. أكبر الحقول	حقل كوينكا ماراكيبو يمثل 76.6% من إنتاج الكلي	حقل برقان ثاني أكبر حقول النفط في العالم ويبلغ الاحتياطي المتبقي من هذا الحقل على حسب التوقعات ما بين (72.66) بليون/ب	حقل حاسي مسعود
	. إنتاج النفط الخام	28536ألف ب/ي	23121 ألف ب/ي	11898ألف ب/ي
	. احتياطي المؤكد من النفط الخام	296501 ألف ب/ي	101500ألف ب/ي	12200 ألف ب/ي
	. احتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي	5525 مليار متر مكعب	1784 مليار متر مكعب	4504 مليار متر مكعب
النقل 2010	عدد الموانئ	03	03	03
	عدد ناقلات النفط	16	16	01
	. إجمالي عدد الخطوط	30	05	22
	. عدد خطوط نقل النط الخام	11	-	06
	. عدد خطوط نقل الغاز الطبيعي	09	05	07
المصب 2010	. عدد المصافي التكريرية	03	03	03
	. أكبر مصافاة تكرير	لاكروز ماكيبو	مصفاة الأحمدية	مصفاة سكيكيدة
	. الصادرات النفطية	1562 ألف ب/ي	1430 ألف ب/ي	790 ألف ب/ي
	. العوائد النفطية	m/$ 65768	m/$ 65984	m/$ 57800

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهم جوانب الصناعة النفطية ونظم استغلال النفط للدول المنتجة عامة ولبعض دول أعضاء منظمة الأوبك خاصة، حيث حاولنا من خلال بحثنا تفكيك مراحل دورة استغلال الصناعة النفطية وأهميتها في الاقتصاد العالمي. فرغم خاصية نضوب النفط وتذبذب سوقه والعوامل المؤثرة فيه، إلا أنه يبقى من أهم الطاقات الأكثر استعمالا في العالم، في ظل محاولة إحلاله بطاقات بديلة متجددة وغير متجددة.

وبتعدد وتنوع الأطراف التي تؤثر في سوق النفط بما يخدم مصلحة كل طرف، تغيرت معطيات هذه السوق منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى القرن الحالي. فمن سوق الاحتكار التام (عن طريق الشركة النفطية العالمية "روكفيلر") إلى سوق مفتوحة للأطراف الفاعلة (تعدد الشركات النفطية العالمية، تعدد الشركات النفطية الوطنية، نشأة منظمة الأوبك، ونشأة منظمة الأوابك، ونشأة الوكالة الدولية للطاقة، وتعدد منتجي النفط خارج الأوبك).

يتوقف تجسيد أنظمة استغلال النفط، على الإطار القانوني المعمول به في كل الدول المنتجة، حيث تركز القوانين على ضرورة مشاركة الشركات الأجنبية إلى جانب الشركات الوطنية في ممارسة نشاطات الصناعة النفطية في بلادها، إلا أن هذه المشاركة اختلفت من فترة زمنية إلى أخرى بحسب هيمنة وسيطرة الأطراف الفاعلة في سوق النفط وفي كل فترة، المعبر عنها ميدانيا في مختلف أشكال وأنواع العقود النفطية. كما يؤثر نوع النفط الموجود في منطقة الاستكشاف على نظام استغلاله.

لقد بينت الدراسة جملة من النتائج على المستوى النظري بحسب كل نموذج دراسة قمنا به، وعلى المستوى التطبيقي بحسب مراحل الصناعة النفطية. حيث نقوم باستعراض نتائج الفرضيات ثم نتائج الدراسة كآتي :

نتائج الفرضيات:

بناء على محصلات الدراسة توصلنا الى نتائج الفرضيات التالية:

– عدم استطاعة الطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة على المدى القصير والمتوسط استبدال ثروة النفط وبقائه الركيزة الأساسية في اقتصاديات الدول بسبب قصور البدائل عن التحلي بالخصائص المنفردة على النفط .

– أن تطور النظام القانوني للنفط بحسب الفترات الزمنية للدول المنتجة أثر مباشرة على ممارسة الصناعة النفطية، بحيث قامت الدول محل الدراسة بعدة تعديلات واصلاحات قانونية في قطاع النفط توافق سياستها وأهدافها

المسطرة لتلك الفترة والمواكبة للتغيرات الاقتصادية العالمية. وكلما كانت العوائد النفطية ايجابية بقيت على ماهي عليه من قوانين وكلما قلت العوائد النفطية تحتم على الدول المنتجة ضرورة تعديل النظام القانوني لقطاع المحروقات بما يسمح لها من تحقيق النتيجة المرجوة.

– أعطى تطبيق سياسة وقرارات منظمة الأوبك في بداية نشأتها، نتائج عادت بالإيجاب على الدول الأعضاء وبأزمة خانقة على الدول الصناعية انفجرت سنة 1973، كما قدم نشأة الوكالة الدولية للطاقة وتطبيق سياستها المسطرة بما يخدم مصالح دول أعضائها نتائج فعالة بينما عادت بنتائج وخيمة على دول منظمة الأوبك ولفترة طويلة امتدت من سنة 1986 الى غاية سنة 1999.

– غيرت كل من فنزويلا والكويت والجزائر، النظام السياسي السائد في كل مرحلة حكم جديدة، فبأخذ أقدم نموذج وهو فنزويلا، يتبن أن قرب موقعها الجغرافي من الولايات المتحدة الخاضعة للنظام الرأسمالي، جعلها تتبنى نفس النظام متأثرة في ذلك بالقرارات السياسية للولايات المتحدة. غير أنها استبدلت النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية بالنظام الاشتراكي الى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، ثم عاودت الانتقال الى النظام الرأسمالي من جديد خلال فترة الثمانينات والى غاية سنة 1999، لترجع مرة ثانية الى الحكم الاشتراكي الى اليوم من سنة 2012 على يد الرئيس "Hugo Chavez". وكل مرحلة من مراحل الحكم إلا وعملت على تغيير التشريعات والقوانين المتعلقة بقطاع المحروقات بما يخدم أهداف سياسات كل مرحلة.

– يعد نوع النفط من العوامل الأساسية في رسم سياسة نشاطات الصناعة النفطية، بحيث انتماء نفط فنزويلا والكويت الى النوع الثقيل والمتوسط جعلها تهتم بالصناعة البتروكيماوية وبناء مركبات ومصانع تكريريه خاصة بمرحلة المصب، بينما انتماء نفط الجزائر الى النوع الخفيف جعل صناعتها النفطية تقتصر على نشاطات المنبع دون نشاطات الصناعة البتروكيماوية.

النتائج القطرية الخاصة بأنظمة الاستغلال

1– بالنسبة لفنزويلا: يعتبر نظام استغلال نفط فنزويلا من أقدم الأنظمة وجودا بمختلف فتراته ومتغيراته وهذا راجع لقدم ممارسة نشاط الصناعة النفطية في هذا البلد.

تبرز الدراسة أهم مراحل نظام استغلال نفط فنزويلا وهي خمسة، وهي مرحلة نشأة الصناعة النفطية التي تمتد من 1908 إلى 1940 (حيث تم فيها ممارسة نظام العقود التقليدية القديمة على يد الشركة الأمريكية "شال"، وبداية ممارسة مرحلة المنبع في سنة 1914 بينما ابتدأت مرحلة المصب في سنة 1917، كما اعتبرت فنزويلا ثاني

أكبر مصدر للنفط عالميا في مستهل سنة 1920)، تليها مرحلة ما قبل التأميم الممتدة من 1940 إلى 1974(حيث تميزت هذه المرحلة بممارسة نظام تقاسم الإنتاج50/50، وريادة فنزويلا في تأسيس منظمة الأوبك، الى جانب تأسيس الشركة الوطنية CVP في سنة 1960، وتطبيق نظام عقود المشاركة، وتأميم قطاع الغاز الطبيعي في سنة 1972) ، تليها مرحلة التأميم من فترة 1975 إلى 1989(حيث تم في هذه المرحلة إصدار قانون التأميم لقطاع المحروقات سنة 1975، وتأميم الشركة الوطنية CVP بتحويلها الى شركة PDVSA سنة 1976)، ثم جاءت مرحلة الإصلاحات الأولى الممتدة من 1989 إلى 1998 (وتسمى كذلك بمرحلة الخوصصة وتحرير الصناعة النفطية في ظل نظام رأسمالي جديد، حيث تم تطبيق سياسة الاستثمار الخارجية والمتعلقة بالدرجة الأولى بمرحلة المصب وتنفيذ سياسة تحرير الصناعة النفطية Apertura Petrolea)، وتصل أخر مرحلة من الصناعة النفطية الفنزويلية وهي مرحلة الإصلاحات الثانية الممتدة من 1998 إلى 2011 (والتي لقبت بمرحلة إعادة التأميم، كما تضمنت هذه الفترة إعلان Chavez سنة 1999 عن اصدار قانون إعادة التأميم، وعودة سيطرة الشركة الوطنية على جميع مراحل صناعتها النفطية ،وتوجت هذه المرحلة بإبرام أول عقد في التاريخ بين دول الأوبك وغير الأوبك في سنة 1999 المتعلق بتحديد سقف الإنتاج، الى جانب التطبيق الصارم لنظام عقود الإنتاج بنسبة 51% للشركة الوطنية ونسبة 49%للشركات الأجنبية والرجوع بذلك الى النظام الاشتراكي).

2-بالنسبة للكويت : تعتبر الكويت من أولى الدول العربية التي تم فيها تطوير الصناعة النفطية؛ ومن ثم اعتماد اقتصادها على الريع النفطي. وترجع هذه الميزة إلى عدة أسباب أهمها: موقعها الجغرافي في شبه الجزيرة العربية، وحدودها مع دولة إيران والتي تعتبر

أول بلد تم فيه اكتشاف النفط التجاري في قارة أسيا على يد الشركة البريطانية الفارسية آنذاك المسماة BP حاليا، واستعمار بريطانيا لها ومن ثم نفس الشركة البريطانية الفارسية التي قامت بالبحث عن النفط في الكويت، صغر مساحة الكويت مما سهل عملية البحث والاستكشاف.... وغيرها.

للعوامل السابقة الذكر مر نظام استغلال النفط الكويتي، بعدة مراحل، شأنه شأن فنزويلا، تمثلت فيما يلي: المرحلة الأولى وهي مرحلة نشأة الصناعة النفطية من 1911 الى 1945(تم اكتشاف النفط لأول مرة في الكويت سنة 1911 على يد الشركة البريطانية ، الى جانب تأسيس الشركة الوطنية KPC سنة 1934، وممارسة الصناعة النفطية سنة 1938 بتطبيق عقود الامتياز التقليدية الأولى)، أما الرحلة الثانية وهي المرحلة الممتدة من 1945 الى 1960(فتضمنت استغلال النفط وفق عقود الامتياز التقليدية المعدلة مع مختلف الشركات العالمية والشركات المستقلة، كما تعد الكويت إحدى مؤسسي الأوبك، وما ميز هذه المرحلة، تطبيق نظام عقود المناصفة سنة 1958)، أما المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التأميم والإصلاحات والممتدة من 1961 الى 2010 ،(وقد جاء

فيها تأميم قطاع المحروقات سنة 1974، وتغير نظام هيكل المؤسسة في سنة 1980، وتطبيق عقود المقاولة وعقود المشاركة بأنواعها الى يومنا من سنة 2012).

وتلتقي حالة الكويت مع فنزويلا في أن نظام استغلال النفط إلى جانب تطوير مرحلة المنبع من بحث واستكشاف، يركز كثيرا على مرحلة المصب أي مرحلة التكرير والصناعة البتروكيماوية بقصد التصدير، و هذا راجع أساسا إلى قدم ممارسة الصناعة النفطية لديهما، وإلى نوعية النفط الذي يصنف ضمن النفط الثقيل والمتوسط.

كما تتميز صناعة نفط الكويت بتعدد تخصص كل الشركات الكويتية في الوظائف المتعلقة بمراحل الصناعة النفطية من المنبع إلى المصب ومن الممارسة الوطنية إلى الممارسة الدولية.

3- بالنسبة للجزائر : عرف نظام استغلال المحروقات الجزائري عدة تغيرات تماشت والظروف المحلية والدولية السائدة في كل فترة. فأول ممارسة لنظام استغلال النفط في الجزائر تزامنت مع فترة الاستعمار الفرنسي، وقد جسد هذا النظام في قانون النفط الصحراوي سنة 1958 وفق نظام **الامتيازات التقليدية المعدلة**. وبعد الاستقلال، أسهمت عدة متغيرات (كنشأة الشركة الوطنية سوناطراك وتأميم قطاع المحروقات) في إحداث تحول جذري في مكونات وعناصر نظام استغلال النفط الجزائري المتجسد في الأمر 22/71، وقد تولد عنه نظام يدعى بنظام عقود المشاركة والذي مفاده فرض سيادة الدولة الجزائرية على ثرواتها الطبيعية.

حتم نقص المعرفة والتحكم التكنولوجي في الصناعة النفطية بمراحلها المختلفة وخاصة مرحلة المنبع ومع نشوب أزمة الثمانينات والتسعينات، على الحكومة الجزائرية تقنين نظام استغلال النفط، لأول مرة، في قانون جديد يدعى القانون 14/86. الذي تجسد جوهره في نظام تقاسم الإنتاج. وبهدف الاستغلال الأمثل لثرواتها النفطية، عملت الجزائر على فتح المجال للمستثمرين الأجانب بشكل غير مسبوق بصدور القانون 21/91.

أسهمت سيطرة النظام الرأسمالي الليبرالي على الاقتصاد العالمي، في فتح الجزائر الباب للاستثمار والشراكة الأجنبية في مجال النفط والغاز. حيث تجسد ذلك في القانون 07/05 ، وقد انبثقت عنه إعادة إحياء نظام الامتيازات التقليدية بما يدعى بنظام الامتيازات الجديدة، ولهذا السبب لم يحظ بقبول واسع في الساحة الوطنية، مما دفع إلى تعديله بموجب الأمر 10/06.

وفي هذا الاطار يمكن الاشارة إلى أهم مراحل نظام استغلال نفط الجزائر كالآتي: المرحلة الأولى وهي مرحلة نشأة الصناعة النفطية من سنة 1958 الى سنة 1970، (حيث تضمنت إصدار القانون الصحراوي في

سنة 1958، وتضمنت ممارسة نظام العقود التقليدية المعدلة على يد الشركات الفرنسية والأمريكية، الى جانب إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك في سنة 1963، وتطبيق عقود المشاركة سنة 1965، كما تتميز هذه المرحلة باحتكار الشركات الأجنبية لجميع مراحل الصناعة النفطية عدا مرحلة النقل على المستوى المحلي التي أنيطت بسوناطراك)، تليها المرحلة الثانية وهي مرحلة تأميم الصناعة النفطية من سنة 1971 الى سنة 1985، (حيث تم فيها التأميم الكلي لقطاع المحروقات سنة 1971، وتطبيق عقود الخدمات الى جانب عقود المشاركة بنسبة 51% لسوناطراك وبنسبة 49% للشركات الأجنبية، كذلك احتكار سوناطراك لمرحلة النقل والمصب والصناعة الغازية)، أما فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة وهي مرحلة الإصلاحات الأولى من سنة 1986 الى سنة 2004، (وتم لأول مرة إصدار قانون يفصل كيفية ممارسة نظام استغلال النفط وهو القانون 14/86 المعدل بالقانون 21/91، وقد تبنى عقود تقاسم الإنتاج وفق نفس النسب السابقة الذكر، الى جانب فتح الشراكة في الصناعة الغازية، وبقاء مرحلة المصب حكرا لشركة سوناطراك)، أما المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الإصلاحات الثانية أو ما يسمى بمرحلة الخوصصة من سنة 2005 الى سنة 2011، (فتضمنت هذه المرحلة إصدار قانون جديد لقطاع المحروقات تحت رقم 07/05 والوارد فيه تطبيق نظام عقود الامتيازات الحديثة بنسبة مشاركة 30% لسوناطراك و70 %للشركات الأجنبية، الى جانب فتح الشراكة على جميع نشاطات الصناعة النفطية للأجانب، وفتح مرحلة المصب للخواص، كما تم إعادة مراجعة وتعديل القانون 07/05 بالأمر 10/06 فيما يتعلق بنسب مشاركة الشريك الأجنبي التي أرجعت الى ما كانت عليه من قبل، أي بنسبة لا تفوق 49 %).

4- المقارنة العامة:

انطلاقا من الاستعراض السابق لأهم خصائص أنظمة الاستغلال النفطي للجزائر وفنزويلا والكويت يمكن ابراز أهم جوانب التشابه والاختلاف بينها باستخدام جملة من المعايير والتي ستساعدنا في تفسير النتائج النظرية وهي:

- **مؤشر الاحتلال:** كل الدول محل الدراسة عاشت فترة الاحتلال أو الانتداب الأجنبي، فيما يتعلق بفنزويلا استعمرها الإسبان وأخذت الاستقلال سنة 1811، أما الكويت فقد عاشت الانتداب البريطاني واستقلت سنة 1961، بينما الجزائر استقلت في سنة 1962 من المستعمر الفرنسي، فكل الدول محل الدراسة تأثرت بالأنظمة السياسية لمستعمريها في تصميم أنظمة استغلالها النفطية عدا فينزويلا التي لم تتأثر بالمستعمر الإسباني في سياستها النفطية لقدم تاريخ الاستقلال .

- **الاكتشاف التجاري للنفط:** تم اكتشاف النفط التجاري في"حوض ماريكبو" لفنزويلا سنة 1914 ، أما في الكويت فقد اكتشف حقل برقان في سنة 1938، واكتشف حقل حاسي مسعود للجزائر في سنة 1956.

حسب هذا المعيار، تم اكتشاف النفط في دولتي الكويت والجزائر خلال فترة التبعية السياسية للدول المستعمرة عدا فنزويلا. ورغم تحرر هذه الأخيرة من المستعمر الإسباني الى أنها اتبعت ولفترة طويلة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت تهيمن على القارة الأمريكية في تلك الفترة.

– **نوع النفط**: يعد نفط فنزويلا ثقيلا جدا بدرجة API 25 وما أقل، أما نفط الكويت فهو من النوع الثقيل والمتوسط بدرجة API 35 وما أقل، وفيما يتعلق بنفط الجزائر فهو من النوع الخفيف بدرجة API (35–38).

– **النفط على البحار"Off Shore"**: تم اكتشاف النفط على البحار في فنزويلا بعد الحرب العالمية الثانية، واكتشف في الكويت سنة 1983، بينما في الجزائر غير موجود تماما.

– **تأسيس الأوبك والانضمام**: تعد فنزويلا والكويت من مؤسسي منظمة الأوبك سنة 1960 والصانعة لسياسة المنظمة والقائمة على الحفاظ على سيادة ومصلحة دول المنظمة، بينما سجلت الجزائر انضمامها الى المنظمة في سنة 1969.

– **العقود النفطية المطبقة**: عملت فنزويلا ولفترة طويلة تمتد من (1908 الى 1940) بتطبيق عقود الامتيازات التقليدية ثم انتقلت الى تطبيق عقود المناصفة في سنة1948، الى جانب عقود المشاركة (الخدمات)في سنة 1992، وصولا إلى ممارسة عقود تقاسم الإنتاج في سنة 1992. أما بالنسبة للكويت، فقد تم تطبيق عقود الامتيازات التقليدية القديمة في الفترة الممتدة من (1934 الى غاية 1948). أما العقود التقليدية المعدلة، فقد عمل بها نظام استغلال نفط الكويت في الفترة مابين (1948 الى 1958)، كما تم تطبيق عقود المناصفة في الفترة (من 1958 الى 1961)، الى جانب العمل بعقود المقاولة من سنة 1979 إلى يومنا هذا.

وفيما يتعلق بالجزائر فقد طبقت ثلاثة أنواع من العقود، وهي العقود التقليدية المعدلة منذ اكتشاف النفط والى غاية التأميمات سنة 1971، ثم عقود المشاركة بأنواعها واتبعت ممارسة عقود تقاسم الإنتاج التي وردت في القانون 14/86 والمعمول بها الى غاية اليوم من سنة 2012.

النتائج المتعلقة بالتأثير على الصادرات

فيما يتعلق بتأثير أنظمة الاستغلال في الدول موضوع الدراسة على الصادرات وفق إحصائيات سنة 2010 يمكن الخروج بالنتائج التالية:

1- يتبين من مؤشر الاكتشاف التجاري للنفط، تسجيل اختلاف في فترة الاكتشاف، بحيث ترجع الأقدمية الى فنزويلا، و هذا باكتشافها أول حقل نفطي يدعى بـ "ماراكيبو" في سنة 1914 على يد الشركة الأمريكية "شال" أي فترة اندلاع الحرب العالمية الأولى . أما اكتشاف النفط التجاري في الكويت فيرجع الى سنة 1938 ، على يد الشركة البريطانية BP، بسبب الانتداب البريطاني في تلك الفترة، وترجع المرتبة الأخيرة في الاكتشاف النفطي الى الجزائر في سنة 1956 على يد الشركات الفرنسية بسبب الاستعمار الفرنسي في تلك الفترة.

وما ورد، نستنتج أن تاريخ اكتشاف النفط في الدول محل الدراسة، جاءت كلها على يد شركات نفطية عالمية متعددة الجنسيات بسبب فترة الاستعمار أو الانتداب الأجنبي، مما جعل هذه الدول تصنف ضمن الدول المالكة لمورد "النفط" دون ملكية تكنولوجيا الصناعة النفطية، خاصة في بداية ممارسة هذه الصناعة.

2-أدى اكتشاف الشركات الأجنبية للنفط في الدول محل الدراسة، لفترة طويلة، إلى استنزاف ثروة النفط لهذه الدول، وبحكم أقدمية صناعة نفط فنزويلا ونظامها جعلها تكون الرائدة في دفع عجلة التغيير، بطرح فكرة إنشاء منظمة تراعي مصالح الدول النامية والمالكة لمورد النفط وهي منظمة الأوبك في سنة 1960، الى جانب الكويت التي تدخل هي الأخرى ضمن الدول المؤسسة للأوبك. بينما تعد الجزائر من الدول المنضمة الى الأوبك سنة 1969 .

3-إن مؤشر اختلاف نوع النفط المتواجد في فنزويلا، والكويت والجزائر بسبب الموقع الجغرافي وجيولوجية الأرض عمل على التأثير في مسار نظام الصناعة النفطية لكل بلد حيث أن : نفط فزويلا يندرج ضمن النفط الثقيل جدا وعليه وجود أرضية جيدة للصناعة البتروكيماوية (مرحلة المصب) فضلا عن قيام صناعة النفط على سطح البحار(Offshore). وتتبع صناعة نفط الكويت نفس مسار سابقتها، حيث يندرج نوع نفطها ضمن النفط الثقيل والمتوسط مع وجود النفط على ساحل بحر الخليج ومن ثم ازدواجية نشاطات الصناعة النفطية والاهتمام بمرحلة المصب والخاصة بالصناعة البتروكيماوية. اما بالنسبة للجزائر فإن نوع نفطها خفيف جدا، مما قصر صناعتها على مرحلة المنبع دون مرحلة المصب مقارنة بالدول محل الدراسة، غير أنها تمتاز عن فنزويلا والكويت بوجود الى جانب مورد النفط مورد آخر وهو الغاز الطبيعي، وعليه بروز صناعة الغاز بقوة إلى جانب صناعة النفط في الجزائر.

وتعد الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي في فنزويلا خلال العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين بفضل نتائج سياسة الرئيس "Chavez" معتبرة، بحيث حققت احتياطاتها الغازية المرتبة الأولى ضمن دول مجموعة الدراسة بقيمة 5525 مليار متر مكعب في سنة 2010، ومن ثم تتجلي امكانية منافسة الجزائر في صناعة الغاز الطبيعي والمقدر احتياطها بـ 4504 مليار متر مكعب لنفس السنة.

4- إن المؤشرات والنقاط السالفة الذكر، لعبت دورا أساسيا في رسم وتغير نظام استغلال نفط كل بلد، حيث أن:

- اكتشاف النفط على يد الشركات العالمية في الدول النامية بداية القرن العشرين وهما فنزويلا (1914) والكويت (1938)، فرض وجود نظام عقود تقليدية قديمة، شعارها نهب واستغلال خيرات الدول المضيفة. ولما كان هذا الوضع غير مقبول، بادرت فنزويلا إلى تغيير نظام استغلالها للنفط بمحاولة فرض نظام عقود المناصفة لأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية سنة 1948، تلتها الكويت بتطبيق نفس النظام سنة 1958 . وبعد تغير قوى العرض والطلب لسوق النفط ابتداء من سنة 1960، جعلت أنظمة الدول النامية المالكة للنفط الأعضاء في الأوبك تبحث عن النظام الأمثل لاستغلال مواردها بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، وهذا ما أدى إلى بروز عقود جديدة كعقود الخدمات وعقود الإنتاج وعقود المقاولة وهي كلها عقود معمول بها الى اليوم من سنة 2012.

- ففيما يتعلق بالجزائر، لعب تاريخ اكتشاف النفط في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على تفادي تطبيق نظام العقود التقليدية القديمة وعقود المناصفة واقتصارها على تطبيق العقود التقليدية المعدلة، ثم دخولها مباشرة في العمل بعقود المشاركة، وعقود الخدمات وعقود الإنتاج شأنها شأن فنزويلا و الكويت و المعمول بها الى اليوم من سنة 2012.

5- إن احصائيات الصناعة النفطية للدول محل الدراسة لسنة 2010 تجسد لنا الحقائق التالية:

- تصنف على التوالي فنزويلا في المرتبة الأولى في كل من احتياط النفط بـ 296501 ألف ب/ي وفي عدد اكتشاف الآبار بـ 890 بئر، وتحتل الكويت المرتبة الثانية في الاحتياط بـ 101500 ألف ب/ي و المرتبة الثالثة في عدد الآبار بـ 185 بئر بينما تحتل الجزائر أخر مرتبة في احتياط النفط بـ 12200ألف ب/ي و المرتبة الثانية في عدد الآبار بـ 285 بئر.

- نسجل ارتفاع في عدد ناقلات النفط في فنزويلا والكويت المقدرة بـ16 ناقلة مقارنة بالجزائر بناقلة واحدة وهذا راجع الى ازدواجية الصناعة النفطية على البحار واليابسة الشيء غير المتوفر في الجزائر.

- إن قدم ممارسة الصناعة النفطية في فنزويلا ضمن مجموعة الدول محل الدراسة، وما شهده نظامها من تغيرات، جعلها تتحكم في مرحلتين المنبع والمصب ، وخولها ذلك الصدارة في صادرات النفط بقيمة 1562 ألف ب/ي في سنة 2010 ومن ثم تحقيق أكبر عائد بقيمة 65786 $/m، تليها الكويت بقيمة 1430 ألف ب/ي أي بعائد

يقدر بـ 65984 m/$ [1]، أما الجزائر فهي في المرتبة الأخيرة في الصادرات النفطية بقيمة 790 ألف ب/ي أي بعائد يقدر بـ 57800m/$.

التوصيات

من خلال ما تم استعراضه من دراسة ونتائج نقترح جملة من التوصيات منها ما هو عام ومنها ما هو خاص بكل دولة فيما يلي:

أ- التوصيات العامة:

1- العمل على دفع الدول أعضاء منظمة الأوبك على توحيد سياستها النفطية من خلال أخذ نفس المواقف فيما يتعلق بتحديد سقف الإنتاج ومن ثم تحديد العرض العالمي للإنتاج النفط مثلما قامت به في فترة السبعينات من القرن الماضي وفي العشرية الأولى للقرن الحالي.

2- كما على الدول المنتجة للنفط أن تراعي نوع تغيير نظام استغلالها بما تتطلبه المتغيرات الاقتصادية العالمية من تفتح وفي نفس الوقت بما يخدم الأهداف الاقتصادية للبلد وما يحافظ على سيادة ثرواتها.

ب- التوصيات الخاصة:

1- **بالنسبة لفنزويلا:** يتميز نظام استغلال نفط فنزويلا بتنوع إمكانية ممارسة الصناعة النفطية على جميع مراحلها (المنبع، النقل، والمصب)، إلا أنها تقتصر على ثروة النفط دون الغاز الطبيعي أو الطاقات الأخرى فعلى الحكومة الفنزويلية أن تعمل على تنويع مصادر ثرواتها.

- كما أن نظام استغلال نفط فنزويلا شهد عدة محطات متناقضة فيما بينها، فعلى الحكومة كذلك من هذا الجانب أن تعمل على عدم الرجوع إلى ما كانت عليه في فترة الثمانينات والتسعينات من تفتح الصناعة النفطية إلى درجة خوصصتها عند تعزيز استثماراتها المتعلقة بمرحلة المصب خارج أراضيها.

2- **بالنسبة للكويت:** يخول الموقع الجغرافي للكويت احتمال وجود اكتشافات نفطية على البحار، فعلى حكومة الكويت أن تعمل جاهدة على استقطاب نظام استغلال نفطها، والاستثمارات اللازمة لهذا النوع من الاكتشاف نظرا لما تتطلبه هذه الصناعة من أموال باهظة.

---

[1] - تتجاوز عائدات الكويت عائدات فنزويلا بنسبة قلية وهذا رغم تجاوز صادرات فنزويلا عن صادرات الكويت، ويرجع السبب الى سعر نفط الكويت الذي يفوق سعر نفط فنزويلا بحجة نوع النفط. حيث سجلت أسعار نفط الكويت 76.32 دولار للبرميل في سنة 2010 أما سعر نفط فنزويلا فقد سجل سعر 69.70 دولار للبرميل لنفس السنة.

-كما توصف الكويت شأنها شأن فنزويلا بالتنسيق بين مراحل الصناعة النفطية وهذا بممارستها لجميع نشاطات المنبع والمصب، والمتعلقة خاصة بمحلة الصناعة البتروكيماوية، فعلى الحكومة الكويتية كذلك أن تحافظ على هذا المكسب وتطوره مستقبلا.

3- **بالنسبة للجزائر**: من خلال النتائج التي توصلنا إليها والمتعلقة بنموذج الجزائر، وجدنا أن نظام استغلال نفطها يقتصر على مرحلة المنبع دون مرحلة النقل والمصب رغم الجهود المبذولة في تطوير الإطار القانوني لقطاع المحروقات. فمن هذا الباب يستوجب على الحكومة الجزائرية أن تضع أرضية بهدف جلب الاستثمارات في مرحلة المصب (والتي نقصد بها الصناعة البتروكيماوية) نحو أراضيها.

- كما أن سعي الجزائر إلى فتح قطاع المحروقات على اقتصاد السوق، جعلها ترتكب خطا فادحا فيما يتعلق بنسب امتلاك رخص الاستغلال التي وصلت إلى 70% للشركات الأجنبية الواردة في القانون 07/05، لولا تداركها لهذا الخطأ وتعديله بالأمر 10/06، الشيء الذي يجب أن لا تقع فيه مرة أخرى.

- كما يجب على الحكومة الجزائرية أن تستثمر بفعالية عوائدها النفطية على استثمارات تضمن التنمية المستدامة لاقتصادها الوطني، كالعمل على الاستثمار في الطاقات المتجددة لما تزخر أراضيها به من ثروات طبيعية ، ولما يخولها موقعها الجغرافي من طاقات بديلة.

أفاق البحث:

لقد اقتصرت دراستنا على مجال نظام استغلال النفط فقط دون أخذ مصادر الطاقات الأخرى البديلة للنفط وخاصة المنافسة له وهو الغاز الطبيعي، بعين الاعتبار في الدراسة. كما اقتصرت دراستنا على ثلاثة نماذج للدراسة وهي الجزائر، فنزويلا، والكويت؛ بحيث يمكن توسيع الدراسة بأخذ نماذج أخرى عالمية من دول منضمة الى الأوبك (كقطر، السعودية، إيران، العراق ... إلخ).

وركزت هذه الدراسة على أنظمة استغلال النفط للدول المنتجة للنفط والتي هي عضو في منظمة الأوبك، مما يدفع إلى التفكير في أنظمة استغلال النفط في الدول خارج منظمة الأوبك.

الملاحق

الملحق رقم (1 . 1) : احتياطي النفط الخام مؤكد 2000 -2010

(الوحدة : ألف مليون برميل)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الولايات م الأمريكية	30,4	30,4	30,7	29,4	29,3	29,9	29,4	30,5	28,4	28,4	30,9
كندا	18,3	17,8	17,6	16,8	16,6	17,1	27,7	28,2	33,2	33,2	32,1
المكسيك	20,2	18,8	17,2	16,0	14,8	13,7	12,8	12,2	11,9	11,7	11,4
مجموع أمريكا الشمالية	**68,9**	**67,0**	**65,5**	**62,2**	**60,7**	**60,7**	**70,0**	**70,8**	**73,4**	**73,3**	**74,3**
الأرجنتين	3,0	2,9	2,8	2,7	2,5	2,2	2,6	2,6	2,5	2,5	2,5
البرازيل	8,5	8,5	9,8	10,6	11,2	11,8	12,2	12,6	12,8	12,9	14,2
كولومبيا	2,0	1,8	1,6	1,5	1,5	1,5	1,5	1,5	1,4	1,4	1,9
الإكواتور	4,6	4,6	5,1	5,1	5,1	4,9	4,5	4,0	6,5	6,5	6,2
البيرو	0,9	1,0	1,0	0,9	1,1	1,1	1,1	1,1	1,1	1,1	1,2
ترينداد وطوباقو	0,9	1,0	1,1	0,9	0,8	0,8	0,8	0,9	0,8	0,8	0,8
فنزويلا	76,8	77,7	77,3	77,2	79,7	80,0	87,3	99,4	172,3	172,3	211,2
دول أخر من أمريكا الوسطى	1,3	1,4	1,4	1,3	1,3	1,3	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4
مجموع أمريكا الوسطى	**97,9**	**98,8**	**100,1**	**100,2**	**103,2**	**103,4**	**111,4**	**123,5**	**198,9**	**198,9**	**239,4**
أزربيجان	1,2	1,2	7,0	7,0	7,0	7,0	7,0	7,0	7,0	7,0	7.0
الدانمارك	1,1	1,3	1,3	1,3	1,3	1,3	1,2	1,1	0,8	0,9	0.9
إيطاليا	0,9	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,9	1,0	0,9	1.0
كزاخستان	25,0	39,6	39,6	39,6	39,6	39,8	39,8	39,8	39,8	39,8	39.8
النرويج	11,4	11,6	10,4	10,1	9,7	9,7	8,5	8,2	7,5	7,1	6.7
رومانيا	1,2	1,2	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0.5
روسيا	59,6	64,6	73,9	76,2	75,8	76,6	73,5	74,1	74,3	74,2	77.4
توركمستان	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,6	0,6	0,6	0,6	0.6
المملكة المتحدة	4,7	4,5	4,5	4,3	4,0	3,9	3,6	3,4	3,1	3,1	2.8
أوزباكستان	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0.6
دول أوروبية أخرى	2,3	2,2	2,2	2,3	2,2	2,2	2,2	2,1	2,1	2,2	2.4
مجموع الدول الأوروبية	**108,5**	**128,2**	**141,4**	**143,4**	**142,1**	**142,8**	**138,3**	**138,3**	**137,2**	**136,9**	**139.7**
إيران	99,5	99,1	130,7	133,3	132,7	137,5	138,4	138,2	137,6	137,6	137,0
العراق	112,5	115,0	115,0	115,0	115,0	115,0	115,0	115,0	115,0	115,0	115,0
الكويت	96,5	96,5	96,5	99,0	101,5	101,5	101,5	101,5	101,5	101,5	101,5
عمان	5,8	5,9	5,7	5,6	5,6	5,6	5,6	5,6	5,6	5,6	5,5
قطر	16,9	16,8	27,6	27,0	26,9	27,9	27,4	27,3	26,8	26,8	25,9
العربية السعودية	262,8	262,7	262,8	262,7	264,3	264,2	264,3	264,2	264,1	264,6	264,5
سوريا	2,3	2,3	2,3	2,4	3,2	3,0	3,0	2,5	2,5	2,5	2,5
الإمارات العربية المتحدة	97,8	97,8	97,8	97,8	97,8	97,8	97,8	97,8	97,8	97,8	97,8
اليمن	2,4	2,4	2,9	2,9	3,0	2,9	2,8	2,7	2,7	2,7	2,7
دول أخرى من الشرق الأوسط	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
مجموع دول الشرق الأوسط	**696,7**	**698,7**	**741,3**	**745,7**	**750,1**	**755,5**	**755,9**	**754,9**	**753,7**	**754,2**	**752,5**

12,2	12,2	12,2	12,2	12,3	12,3	11,8	11,8	11,3	11,3	11,3	الجزائر
13,5	13,5	13,5	13,5	9,0	9,0	9,0	8,8	8,9	6,5	6,0	أنغولا
1,5	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	تشاد
1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,8	1,8	1,5	1,6	1,7	الكونغو
4,5	4,4	4,2	4,1	3,7	3,7	3,6	3,5	3,5	3,7	3,6	مصر
1,7	1,7	1,7	1,7	1,8	1,8	1,8	1,3	1,1	1,1	0,8	غينيا الاستوائية
3,7	3,7	3,7	3,2	2,2	2,1	2,2	2,3	2,4	2,4	2,4	الغابون
46,4	44,3	44,3	43,7	41,5	41,5	39,1	39,1	36,0	36,0	36,0	ليبيا
37.2	37,2	37,2	36,2	36,2	36,2	35,9	35,3	34,3	31,5	29,0	نيجيريا
6,7	6,7	6,7	6,7	6,6	6,4	6,4	6,3	0,7	0,7	0,6	السودان
0,4	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,7	0,6	0,5	0,5	0,4	تونس
2,3	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,7	دول إفريقية أخرى
132,1	**127,7**	**127,5**	**125,3**	**117,3**	**117,0**	**113,8**	**112,3**	**101,7**	**96,8**	**93,4**	**مجموع الدول الإفريقية**
4,1	4,2	4,2	3,4	3,5	3,7	3,9	3,7	4,6	5,0	4,9	أستراليا
1,1	1,1	1,1	1,1	1,2	1,1	1,1	1,1	1,1	1,2	1,2	بروناي
14,8	14,8	14,8	15,5	15,6	15,6	15,5	15,5	15,5	15,4	15,2	الصين
9,0	5,8	5,8	5,5	5,7	5,9	5,6	5,7	5,6	5,5	5,3	الهند
4,2	4,4	3,7	4,0	4,4	4,2	4,3	4,7	4,7	5,1	5,1	أندونيسيا
5,8	5,5	5,5	5,5	5,4	5,3	5,2	4,8	4,5	4,5	4,5	ماليزيا
0,4	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,7	0,6	0,5	تايلاندا
4,4	4,5	4,7	3,4	3,3	3,1	3,1	3,0	2,8	2,2	2,0	الفيتنام
1,3	1,3	1,4	1,4	1,3	1,4	1,4	1,4	1,1	1,1	1,3	دول أخرى من آسيا والهادي
45,2	**42,2**	**41,7**	**40,2**	**40,8**	**40,7**	**40,6**	**40,5**	**40,6**	**40,5**	**40,1**	**مجموع دول آسيا والمحيط الهادي**
1383,2	**1333,1**	**1332,4**	**1253,0**	**1233,5**	**1220,2**	**1210,4**	**1204,3**	**1190,7**	**1130,0**	**1105,5**	**المجموع العالمي**

المصدر : إحصائيات شركة بريتش بتروليوم www.bp.com

- BP Statistical Review of Word Energy, «**June 2009**».
- BP Statistical Review of Word Energy, «**June 2010**».
- BP Statistical Review of Word Energy, «**June 2011**».

الملحق رقم (1 -2) : تكلفة العثور على النفط الخام في أهم الشركات النفطية 2000 -2001 (دولار / برميل).

الشركات الكبرى (الشقيقات الخمس) مرتبة حسب الحجم	2000	2001
Exxon mobil	3,35	6,60
Royal Dutch Shell	3,42	7,49
BP -Amoco	3,29	3,78
Chevron texaco	5,37	7,11
TotalFinaElf	4,06	4,48
شركات مستقلة ووطنية مرتبة أبجديا		
Amerada Hess	8,50	17,97
Apache	6,92	7,20
Conoco	8,10	9,71
ENI	4,92	6,11
Enterprise Oil	14,75	6,44
Kerr McGee	4,77	6,06
Marathon	-	24,34
Murphy	10,76	7,18
Norsk Hydro	6,45	5,64
Occidental	3,55	4,76
PanCanadian	6,31	8,91
Petrobras	3,82	21,40
Phillips	6,70	5 ,89
Repsol–YPF	2,69	5,06
Statoil	11,88	4,62
Unocal	12,02	5,21

المصدر : - حسين عبد الله ، "**البترول العربي ـ دراسة اقتصادية سياسية**" ، مرجع سبق ذكره ، ص461.

الملحق رقم (1 -4) : الغاز الطبيعي المسوق عربيا وعالميا 2005/ 2008

الوحدة : مليون متر مكعب / سنة

الـــــدول	2005	2006	2007	*2008	نسبة التغير 2007/2008 (%)
الإمارات	47790	48790	50290	50240	(0.1)
البحرين	10700	11100	11800	13400	13.6
تونس	2467	2373	3100	3100	0.0
الجزائر	89235	88209	84827	86505	2.0
السعودية	71240	73461	74420	80440	8.1
سورية	7200	7300	5600	5500	(1.8)
العراق	1450	1450	1460	1880	28.8
قطر	45800	50700	63200	76981	21.8
الكويت	12300	12410	12060	12700	5.3
ليبيا	11300	13195	15280	15900	4.1
مصر	42500	52800	55700	58900	5.7
إجمالي الأقطار الأعضاء	**341982**	**361788**	**377737**	**405546**	**7.4**
عمان**	21776	25139	25179	24156	(4.1)
إجمالي الدول العربية	**363758**	**386927**	**402916**	**429702**	**6.6**
اندونيسيا	68700	69300	68261	70000	2.5
انغولا	650	680	830	680	(18.1)
إيران	103500	108600	111900	116300	3.9
فنزويلا	23444	20340	20729	20750	0.1
نيجيريا	22400	28500	32500	32825	1.0
الاكولاور	260	280	275	260	(5.5)
إجمالي دول أوبك غير العربية	**218954**	**227700**	**234495**	**240815**	**2.7**
إجمالي دول أوبك	**498069**	**515915**	**536032**	**565461**	**5.5**
المملكة المتحدة	78000	80200	72400	69900	(3.5)
النرويج	87000	90500	89700	99200	10.6
الولايات المتحدة	511800	524100	545900	582200	6.6
المكسيك	39200	43400	46200	48600	5.2
كندا	185900	187000	183700	166900	(9.1)
كومنواث الدول المستقلة	813200	830900	848600	814650	(4.0)
منها: أذربيجان	10400	7700	10300	14700	42.7
أوزبكستان	63600	72000	58500	62200	6.3
تركمانستان	غ.م	غ.م	67400	66100	(1.9)
روسيا الاتحادية	635200	628400	607400	601700	(0.9)
كازاخستان	15400	23500	27300	30200	10.6
الصين	50000	58600	69300	76100	9.8
باقي دول العالم	504593	504589	448436	537533	19.9
إجمالي العالم	**2852405**	**2933916**	**2941647**	**3065600**	**4.2**
نسبة الأقطار الأعضاء للعالم (%)	**12.0**	**12.3**	**12.8**	**13.2**	
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**12.8**	**13.2**	**13.7**	**14.0**	
نسبة دول أوبك للعالم (%)	**17.5**	**17.6**	**18.2**	**18.4**	

(❖ بيانات تقديرية ./❖❖ بيانات رسمية).

المصدر : -منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك (OAPEC)،" **تقرير الأمين العام السنوي السادس و الثلاثون 2009**"، 2009، ص 153 -154.

الملحق رقم (1 -5) : احتياطي الغاز الطبيعي العالمي (2001 -2009) الوحدة (مليار متر مكعب)

الـــدول	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	*2009	نسبة التغير 2009 / 2008
الإمارات	6060	6060	6060	6060	6060	6040	6072	6091	6091	0.0
البحرين	92	92	92	92	93	92	92	92	92	0.0
تونس	78	78	78	78	78	64	55	65	65	0.0
الجزائر	4523	4523	4545	4545	4580	4504	4504	4504	4504	0.0
السعودية	6456	6646	6754	6834	6899	7153	7305	7447	7447	0.0
سورية	371	371	371	371	310	290	290	285	285	0.0
العراق	3109	3190	3170	3170	3170	3170	3170	3170	3170	0.0
قطر	25783	25783	25783	25783	25783	25636	25172	25466	25466	0.0
الكويت	1557	1557	1572	1572	1586	1780	1780	1784	1784	0.0
ليبيا	1314	1503	1491	1491	1491	1420	1540	1557	1557	0.0
مصر**	1557	1657	1725	854	1890	1910	2024	2128	2128	0.0
إجمالي الأقطار الأعضاء	**50900**	**51460**	**51641**	**51850**	**51940**	**52059**	**52004**	**52589**	**52589**	**0.0**
السودان	85	85	85	85	85	86	85	85	85	0.0
عمان	859	829	849	849	830	914	950	950	950	0.0
اليمن	396	453	479	479	479	515	555	479	479	0.0
إجمالي الدول العربية	**52240**	**52827**	**53054**	**53263**	**53333**	**53574**	**53594**	**54103**	**54403**	**0.0**
اندونيسيا	2603	2557	2557	2769	2769	2659	2769	3100	3002	(3.2)
انغولا	-	-	-	-	46	270	270	272	272	0.0
إيران	26600	26690	27570	27500	27580	26850	26850	29610	29610	0.0
فنزويلا	4180	4181	4219	4287	4315	4708	4708	4983	4983	0.0
نيجيريا	4633	4997	5055	5229	5152	5215	5210	5249	5247	(0.0)
الأكوادور	-	-	-	-	10	9	9	8	8	0.0
إجمالي.د. أ غير العربية	**38016**	**38425**	**39401**	**39785**	**39872**	**39711**	**39816**	**43222**	**43122**	**(0.2)**
إجمالي دول أوبك	**86818**	**87687**	**88776**	**89240**	**89441**	**89414**	**89359**	**93241**	**93141**	**(0.1)**
البرازيل	-	-	-	-	326	303	348	365	364	(0.3)
المملكة المتحدة	660	630	630	630	531	476	412	343	292	14.9
النرويج	3833	3667	3188	3188	3286	2892	2241	2313	2313	(
الولايات المتحدة	5196	5294	5294	5353	5452	5925	5977	6732	6928	0.0
المكسيك	797	424	421	421	412	408	392	373	360	2.9
كندا	1694	1664	1672	1603	1603	1622	1648	1640	1754	(3.5)
كومنولث الدول المستقلة	56215	56415	56300	57029	57227	56171	57052	56458	61301	7.0
منها: أذربيجان	125	849	849	849	850	840	849	850	850	8.6
أوزبكستان	1875	1875	1875	1875	1875	1820	1841	1841	1841	0.0
تركمانستان	2860	2010	2010	2010	2011	2860	2832	2662	7504	0.0
روسيا الاتحادية	47572	47572	47572	47572	47574	47651	47572	47573	47573	181.9
كازاخستانال	1841	1841	1841	1841	1841	3000	2832	2407	2407	0.0
الصين	1368	1510	2229	2229	2350	2449	2272	2265	3030	0.0
باقي دول العالم	16969	17519	17697	18216	15846	17456	11406	11475	13591	33.8
إجمالي العالم	**176988**	**178375**	**179886**	**181717**	**180238**	**180987**	**175158**	**179289**	**187158**	**18.4**
%الأقطار الأعضاء للعالم	**28.8**	**28.8**	**28.7**	**28.5**	**28.8**	**28.8**	**29.7**	**29.3**	**28.1**	**4.4**
% الدول العربية للعالم	**29.5**	**29.6**	**29.5**	**29.3**	**29.6**	**29.6**	**30.6**	**30.2**	**28.9**	
نسبة دول أوبك للعالم	**49.1**	**49.2**	**49.4**	**49.1**	**49.6**	**49.4**	**51.0**	**52.0**	**49.8**	

المصدر : انظر :

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك (OAPEC) ." **تقرير الأمين العام السنوي السادس و الثلاثون 2009**" ، 2009 ، ص 148 -149 .

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك (OAPEC) ." **تقرير الأمين العام السنوي الثاني و الثلاثون 2005**" ، 2005 ، ص 156 -157 . (❖❖بيانات تقديرية) .

الملحق رقم (1 -6) : المفاعلات النووية العاملة وقيد الإنشاء في العالم لسنة (2008 -2009)

الـــدول	المفاعلات العاملة		المفاعلات قيد الأشياء		الكهرباء المولدة بالطاقة النووية 2008	
	العدد	السعة ميغاوات	العدد	السعة ميغاوات	TWh	من إجمالي الكهرباء (%)
الأرجنتين	2	935	1	692	7.2	5.8
أرمينيا*	1	376	-	-	-	-
أسبانيا	8	7450	-	-	59.0	19.0
ألمانيا	17	20470	-	-	148.8	23.3
أكرانيا	15	13107	2	1900	89.8	46.9
إيران	-	-	1	915	-	-
باكستان	2	425	1	300	1.9	2.0
البرازيل	2	1766	-	-	13.9	3.1
بلجيكا	7	5863	-	-	45.8	50.2
بلغاريا	2	1906	2	1906	15.8	35.0
تايوان	6	4949	2	2600	40.8	17.2
جمهورية التشيك	6	3678	-	-	26.5	31.0
جمهورية السلوفاك	4	1711	2	810	16.7	56.7
جنوب أفريقيا	2	1800	-	-	13.3	4.9
روسيا الاتحادية	31	21743	9	6894	163.0	15.7
رومانيا	2	1300	-	-	11.2	17.4
سلوفينيا	1	666	-	-	-	-
السويد	10	8958	-	-	64.3	43.1
سويسرا	5	3238	-	-	27.5	39.8
الصين	11	8438	20	19920	68.4	2.0
فرنسا	59	63260	1	1600	440.3	76.7
فنلندا	4	2696	1	1600	24.9	31.1
كندا	18	12577	-	-	93.3	15.6
كوريا الجنوبية	20	17647	6	6520	151.0	32.6
المكسيك	2	1300	-	-	10.2	4.0
المملكة المتحدة	19	10097	-	-	52.5	13.5
الهند	18	3984	5	2708	15.5	1.9
هنغاريا	4	1856	-	-	14.8	37.0
هولندا	1	482	-	-	4.2	3.9
الولايات المتحدة	104	100683	1	1165	848.6	19.7
اليابان	54	46823	1	1325	251.7	21.8
الإجمالي	**437**	**370187**	**55**	**50855**	**2738.6**	**13.6**

المصدر : انظر :

IAEA, PRIS Website (Nuclear Power Plants information), Jan 2010.
BP statistical Review of world **Energy, June 2009.**

نقلا عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك (OAPEC) ، **" تقرير الأمين العام السنوي السادس و الثلاثون 2009"** ، 2009 ، ص157 .

الملحق رقم (1 -7) : طاقات الرياح المركبة في بعض دول العالم لسنة (2007 و 2008)

الـدول	الطاقة المركبة(ميغاواط – MW)		معدل النمو السنوي
	2007	2008	2007/2008(%)
الولايات المتحدة الأمريكية	16824	25170	49.6
ألمانيا	22247	23903	7.4
اسبانيا	15131	16740	10.6
الصين	5910	12210	106.6
الهند	7845	9645	22.9
ايطاليا	2726	3736	37.1
فرنسا	2454	3404	38.7
المملكة المتحدة	2406	3241	34.7
الدانمارك	3125	3180	1.8
البرتغال	2150	2862	33.1
كندا	1846	2369	28.3
هولندا	1747	2225	27.4
اليابان	1528	1880	23.0
السويد	788	1021	29.6
النمسا	982	995	1.3
بولندا	276	472	71.0
تركيا	147	433	194.6
النرويج	326	428	31.3
مصر	310	384	23.9
المغرب	124	206	66.1
بلغاريا	57	158	177.2
هنغاريا	65	127	95.4
تونس	20	54	170.0

المصدر :

-BP Statistical Eview Of World Energy, June 2009.

-EWEA-European Wind Energy Association 2009.

-Global Wind Energy Council, 2009.

-WEC-World Enegy Council 2009 (Survey of Energy Resources).

نقلا عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك (OAPEC) ،" **تقرير الأمين العام السنوي السادس و الثلاثون 2009**" ، 2009 ، ص160 .

الملحق رقم (1 –8) : الطاقة الكهرومائية المركبة في بعض دول العالم لسنة(2006 و 2007)

الـــدول	الطاقة المركبة(ميغاواط – MW)		معدل النمو السنوي
	2006	2007	(%)2006/2007
الصين	غ م	147000	-
الولايات المتحدة الأمريكية	99282	99770	0.49
كندا	72838	73616	1.07
اليابان	47358	47313	(0.10)
فرنسا	25125	25132	0.03
ايطاليا	21072	21117	0.21
تركيا	13063	13395	2.54
المكسيك	10734	13143	22.44
النمسا	11853	12009	1.32
استراليا	9285	9317	0.34
المانيا	8995	8587	(4.54)
كوريا الجنوبية	5485	5492	0.13
نيوزيلندا	5345	5366	0.39
المملكة المتحدة	4240	4269	0.68
جمهورية التشيك	2175	2176	0.05
بلجيكا	1414	1417	0.21
هنغاريا	49	49	0.00
هولندا	37	37	0.00
الدانمارك	9	9	0.00

المصدر : –منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك (OAPEC) ،**"تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون 2009"** ، 2009 ، ص159 .

الملحق رقم (1 -3) : مراحل نشاط الصناعة النفطية

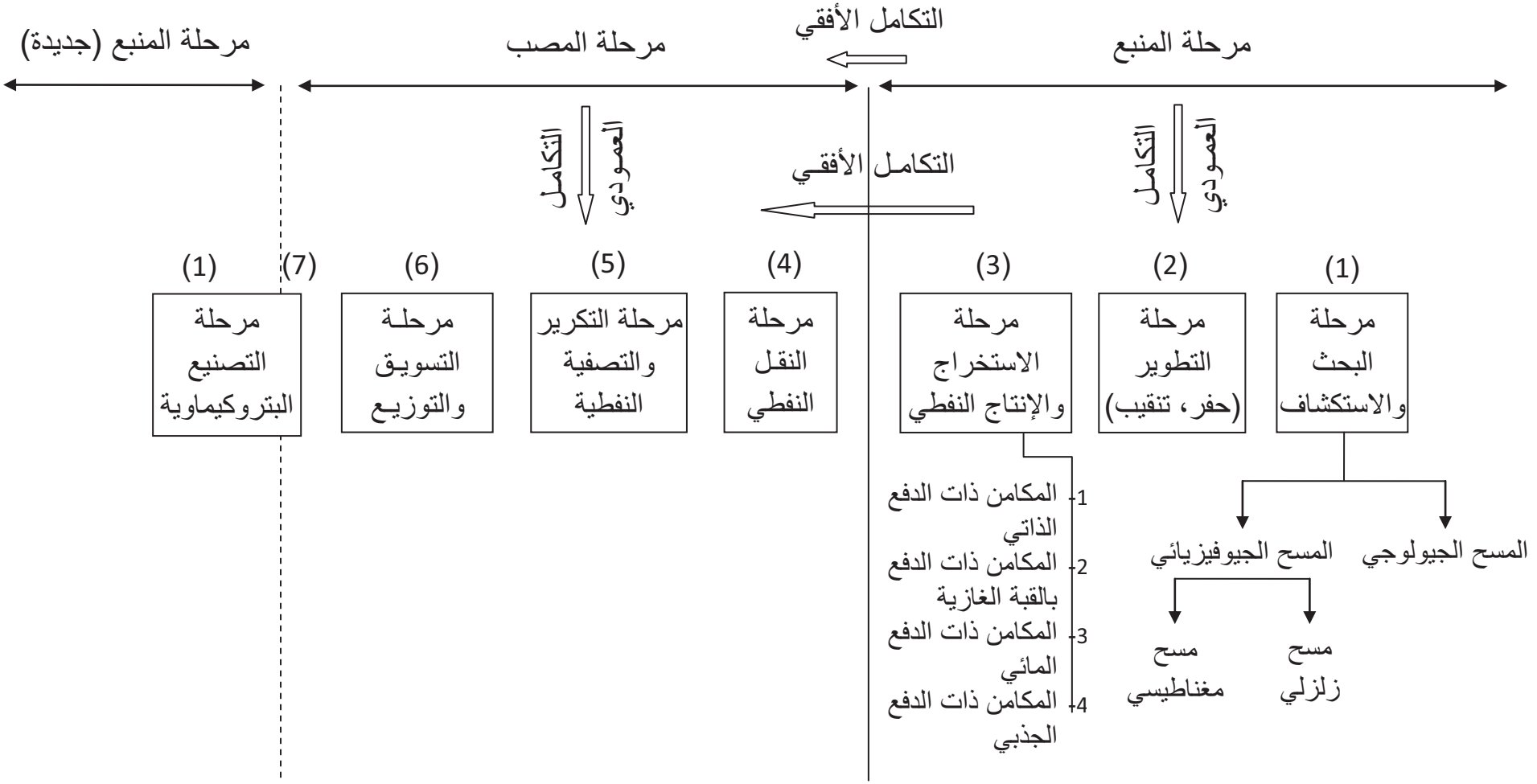

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة .

الملحق رقم (2 -1) : أبرز الشركات النفطية العالمية (1990 - 2011)

أبرز الشركات	رمز الشركة	الملكية	تاريخ التأسيس
شركة أكسون موبيل	ExxonMobil Taking on the world's toughest energy challenges.	أمريكية	1999م اندماج شركة أكسون مع موبيل
شركة رويال دتش (شركة شيل)		هولندية – إنجليزية	1907م
شركة النفط الإنجليزية (BP)	bp	إنجليزية	1909م
شركة شيفرون تكساكو	Chevron Human Energy	أمريكية	2001م اندمجت شيفرون مع تكساكو
شركة توتال فينا	TOTAL	فرنسية- إيطالية	1924م
شركة كونوكو فليبس	ConocoPhillips	أمريكية	2002م اندماج شركة كونوكو مع فليبس
شركة بتروتشاينا	中国石油天然气股份有限公司 PetroChina Company Limited	الصين	2008م
شركة إني	eni	إيطاليا	2008م
شركة بترو براس البرازيلية للنفط	PETROBRAS	البرازيل	1953م
شركة غاز بروم	GAZPROM	روسيا	2006م

المصدر : بالاعتماد على :

- www.virginia.edu/igpr/home.html
- www.petroleum-engineering.net

الملحق رقم(2 -2) : أبرز الشركات الوطنية والمستقلة (1990 -2011م)

الشركة	البلد الأم
أرامكو **Aramco**	السعودية
شركة لوك أويل **Luk oil**	روسيا
بتروبراس **Petrobras**	البرازيل
شركة النفط الوطنية الصينية **China National Petroleum Corporation**	الصين
غاز بروم **Gazprom**	روسيا
شركة النفط الوطنية الفنزويلية **Venezuelan national oil company**	فنزويلا
شركة نفط تي أن ما- بي بي **Oil company that T-Ka-BBC**	روسيا
شركة النفط الوطنية الإيرانية **National Iranian Oil Company**	إيران
شركة تات نيفت **Company Tat Hnevic**	روسيا

المصدر: بالاعتماد على : www.qatarshares.com/vb/showthread.php
www.arabic.rt.com/russia/economic_in_russia.

الملحق رقم (2 -3) : بعض المؤشرات العائدة لأكبر الشركات النفطية العالمية 1999 (مليار دولار)

الشركة	البلد الأم	الصناعة	الأصول في الخارج	إجمالي الأصول	المبيعات الخارجية	إجمالي المبيعات
ExxonMobil orp.	أمريكا	النفط	99.4	144.5	115.5	160.9
Royal utch/Shell	هولندا- أمريكا	النفط	68.7	113.9	53.5	105.4
Total Fina SA	فرنسا	النفط	--	77.6	31.6	39.6
BP	بريطانيا	النفط	39.3	52.6	57.7	83.5
Nippon itsubishi Oil Corporation	اليابان	النفط	31.5	35.5	28.4	33.9
Repsol SA	إسبانيا	النفط	29.6	42.1	09.1	26.3

المصدر : بالاعتماد على World Investment Report 2001

الملحق رقم (2 . 4) : الأحداث التاريخية لمنظمة الأوبك منذ نشأتها إلى سنة 2011

التاريخ	الأحداث المتعلقة بنشأة وعضوية المنظمة
1960-09-14	-نشأة منظمة الأوبك (OPEC) منظمة البلدان المصدرة للنفط، عند إلقاء محاضرة في بغداد على يد شاه إيران ورئيس فنزويلا، ثم انضمت كل من العربية السعودية، العراق والكويت بهدف الحد من انخفاض سعر النفط إلى أقل من 5 دولار للبرميل.
جانفي 1961	-انضمام قطر لمنظمة الأوبك
جويلية1962	-انضمام اندونيسيا وليبيا
نوفمبر 1967	-انضمام أبوظبي
جويلية 1969	-انضمام الجزائر
جولية 1971	-انضمام نيجيريا
نوفمبر 1973	-انضمام الإكوادور
مارس 1974	-انضمام الإمارات العربية المتحدة
نوفمبر 1975	-انضمام الغابون (وكانت عضوا منتسبا منذ 1973) ليصل العدد 13
1ديسمبر 1992	-انسحاب الإكوادور من المنظمة بسبب الأزمة المالية 12
جوان 1996	-انسحاب الغابون من المنظمة (العدد 11)
01 جانفي2007	-انضمام أنغولا إلى المنظمة يصل العدد 12
17جانفي2007	-إعادة انضمام الاكوادور في القمة الثالثة للمنظمة (العدد 13)
ماي 2008	-انسحاب اندونيسيا من المنظمة
التاريخ	**الأحداث العامة المتعلقة بالمنظمة**
01 ماي 1965	-تنفيذ دستور الأوبك.
01 سبتمبر1965	-انتقال مقر الأوبك من جنيف بسويسرا إلى فيينا بالنمسا.
1971	-تأميم الامتيازات النفطية في الجزائر.
1972	-تأميم الامتيازات النفطية في العراق.
أكتوبر 1973	-في ظل حرب كيبور (kippour)، تقرر الأوبك رفع أسعار النفط وإعلان الدول العربية المنتجة للنفط الحصار على الدول الغربية والمناصرة لإسرائيل => مما أدى إلى ارتفاع سعر النفط بأربعة أضعاف خلال بضعة أشهر => **أول أزمة نفطية عالمية.**
07جانفي 1975	-قرار دول الأوبك في زيادة رفع أسعار النفط بـ 10%.
مارس 1975	-أول قمة رؤساء دول أعضاء الأوبك في الجزائر.
1976	-تأميم الامتيازات النفطية في فينزويلا.
مارس 1982	-أول تعيين لحصص إنتاج النفط في الأوبك (الشيء الذي لم يتم احترامه)، وقد تم تحديد حصة الإنتاج إلى 18 مليون برميل لليوم بهدف الحفاظ على أسعار النفط.
أفريل 1986	-رفع العربية السعودية من كمية إنتاجها وهذا ما أدى إلى انخفاض السعر من30 دولار إلى 15دولار للبرميل => **ثاني أزمة نفطية عالمية (ارتفاع العرض عن الطلب).**
أوت 1990 إلى فيفري 1991	-أزمة حرب الخليج (العراق - إيران) تعلن منظمة الأمم المتحدة الحصار التجاري على العراق.
28 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 1997	-اجتماع الأوبك في جاكرتا لرفع حصة الإنتاج إلى 10% => مما أدى إلى انهيار أسعار النفط إلى 40%، حيث وصل سعر النفط إلى 10 دولار. حيث تعيد الأوبك النظر في تنظيم حصص الإنتاج في أوت من نفس السنة.
23مارس 1999	-قرار الدول 11 للأوبك مع روسيا، النرويج، المكسيك وعمان بتقليص حصص (Quotas) الإنتاج إلى 2.1 مليون برميل في اليوم مما أدى إلى رفع سعر برميل النفط إلى 23 دولار أمريكي في شهر سبتمبر من نفس السنة.
28-27 سبتمبر2000	-انعقاد القمة الثانية لتاريخ الأوبك في كاراكاس (Caracas)، التي تسجل عودة المنظمة على الساحة العالمية الموافقة لـ 40 سنة من تاريخ الكارتل (Cartel)، وقد تم دعوة كل من أنغولا، المكسيك، النرويج، عمان وروسيا كملاحظين بجانب الأعضاء 11.
24سبتمبر 2003	-تعود العراق بجميع الحقوق إلى الأوبك بعد التدخل الحربي الأنجلو أمريكي في مارس وأفريل 2003، وكذا رفع الحصار على العراق من طرف ONU منذ بداية حرب الخليج 1991.
10 فبراير 2004	- عقد منظمة أوبك اجتماع في الجزائر قررت من خلاله خفض الإنتاج الرسمي للنفط الخام من 24,5 مليون برميل إلى 23,5 مليون برميل.
1 افريل 2004	- قررت أوبك تطبيق القرار بخفض الإنتاج الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع الجزائر.
جوان 2004	- تأسيس حوار استثنائي بين منظمة الأوبك والاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات بين المنتج والمستهلك.
10 ديسمبر 2004	- عقد المنظمة إجماع بالقاهرة قررت من خلاله خفض سقف الإنتاج عن إنتاجها الرسمي البالغ 27

	مليون برميل يومي بمقدار مليون برميل يوميا.
2005	- التخلي بهدوء عن آلية حزمة الأسعار المقررة منذ عام 2000 والتي تنص عن تقليص المجموعة للإنتاج أوتوماتكيا إذا ما انخفض سعر النفط والعكس إذا زاد سعر النفط عن (22- 28 دولار).
1 جوان 2006	- اجتماع دول الأوبك بكرا كاس وسط: 1/ارتفاع الأسعار الذي شكل ضغط زيادة الإنتاج بنسبة 14% من 2003 إلى 2006 2/ التخوف من أن يؤدي الإنتاج المفرط إلى انهيار الأسعار كما حدث في التسعينات
14 ديسمبر 2006	- اجتماع في أبوجا العاصمة النيجيرية طلب من خلاله عودة انجولا العاصمة النيجيرية.
17 -18 نوفمبر2007	- عقد قمة الأوبك الثالثة بالرياض التي ركز خلالها على ثلاث قضايا أساسية : *توفير إمدادات الطاقات \ *تدعيم الاقتصاد \ *حماية البيئية كما أبدو من خلالها استعدادهم للتعاون مع المؤسسات المالية وشركات الطاقة من اجل مساعدة الدول النامية على سد احتياجاتها من مصادر الطاقة.
1 فيفري 2008	ـ عقد المنظمة اجتماع غير عادي بفينا عاصمة النمسا و لم يتغير من خلاله شيء
9-10 سبتمبر 2010	- عقد اجتماع غير عادي بفينا عاصمة النمسا قرر من خلاله خفض الإنتاج بمقدار 520الف برميل.
24 أكتوبر 2008	- عقد المجموعة لاجتماع استثنائي بفينا خفض من خلاله الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يومي.
17 ديسمبر 2008	- اجتماع غير عادي في وهران الجزائر قرروا من خلاله خفض النتاج بـ 2.2 مليون برميل.
28 ماي 2009	- من خلال اجتماع عقد بفينا تم إيقاف سقف الإنتاج عند معدل 24,845 مليون برميل باليوم متفقين بعدها على نفس هذا السقف في 22 ديسمبر.
18-19 مارس 2009	- بقصر الأباطرة فبينا تم عقد ندوة من طرف المجموع تحت شعار البترول الاستقرار و الاستدانة petroleum future stability and sustainability
15 مارس 2010	- إعلان المنظمة الأوبك عن تراجع أسعار خاماتها لتستقر عند الحدود74و 77 دولار للبرميل .
5 نوفمبر2010	- إصدار تقرير لإعلان ارتفاع سعر خام إلى 83,33 دولار.
10 فيفري 2011	- ارتفع إنتاج الأوبك في شهر جانفي للأعلى مستوياته في سنتين حيث بلغ 34,11 م ب/يومي
09 مارس 2011	- صرح مندوب إيران الدائم لدى منظمه اوبك انه لا حاجه لزيادة إنتاج النفط لأنه لا يوجد نقص حقيقي في السوق وإنما هو مخاوف مستهلكين نفسيه .
جوان 2011	- صرحت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، أن سعر خام المنظمة تذبذب في نطاق ضيق ليتحرك صوب 110.44 دولار للبرميل في نهاية تعاملات يوم(03/06/2011). وقبيل اجتماع وزراء نفط أوبك يوم الأربعاء(03/06/2011)في فيينا ارتفع خام أوبك بمقدار 53 سنتا للبرميل (159 لترا) يوم الجمعة (03/06/2011). - انهارت المفاوضات بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك دون التوصل إلى اتفاق لرفع كمية الإنتاج بعد أن أخفقت المملكة العربية السعودية في إقناع الدول الأخرى بضرورة القيام بذلك وكانت الدول المعارضة كل من **الجزائر إيران وفنزويلا**. حيث تنتج منظمة الأوبك أربعة وعشرين مليونا وثماني مئة ألف برميل يوميا. -صرحت منظمة "الأوبك" في فيينا،أن الخام الذي تنتجه ارتفع إلى 111.93 دولار للبرميل في جلسة التعاملات السابقة، حيث زاد سعر خام أوبك 1.27 دولار للبرميل (159 لترا) . -دفعت مشاكل إنتاج النفط في بحر الشمال ونيجيريا وليبيا العلاوة السعرية لخام القياس الأوروبي مزيج برنت فوق خام دبي للارتفاع لأعلى مستوى في ستة أعوام ونصف العام اليوم مع قيام السعودية برفع الإنتاج مما يخفض أسعار إمدادات أوبك. وأظهرت البيانات ارتفاع فرق السعر 70 سنتا إلى 8.40 دولار للبرميل.
ديسمبر 2011	- وافقت منظمة "الأوبك"، خلال مؤتمرها المنعقد في فيينا على رفع إنتاجها اليومي من النفط من 24 مليون برميل يومي إلى 30 مليون برميل يوميا، في خطوة هي الأولى منذ 3 سنوات، بالرغم من المخاوف من التأثيرات السلبية المحتملة على الاقتصاد العالمي.

المصدر : بالاعتماد على : -www.Opec.les dates clés .la documentation française.

- IEA Statistiques, «**Oil Information 2007 – Données sur Le Pétrole**».

-Rapport d'information du Sénat pour la planification – France, « **Les Perspectives d'évolution du prix des Hydrocarbures à moyen et long terme**», Joseph KERGUERIS et Claude SAUNIER, N° 105, Année 2005-2006.

- www.menafn.com/vpdates/resarch.center/globel/..../gin220109a. Doc /
- www.sudantop.com/vblt28393.html
- www.ennagaronline.com/.../59292722010/12/10 et - www.bp.com

الملحق رقم (2.7) : توقعات الطلب العالمي على النفط (2008 -2020)

الوحدة مليون (ب/ي)

السنوات / الدول	2008	2015	2030	التغير ما بين عامي 2010 و2030
الدول الصناعية منها :	43.2	41.2	40.1	3.1-
أمريكا الشمالية	22.8	22.2	21.8	1-
أوروبا	13	12.2	12	1.2-
تلدان آسيا و المحيط الهادي	7.4	6.8	6.2	1.2-
الدول النامية منها :	35	40.2	56.2	1.2
الصين	7.7	10.4	16.3	8.6
الشرق الأوسط	6.4	7.6	9.9	3.5
الاتحاد السوفيتي سابقا	4.6	4.7	5.3	0.7
منها :				
روسيا	2.8	2.8	3.1	0.3
إجمالي العالم	84.7	88.4	105.2	20.5

المصدر :

- World Energy Outlook, 2009, IEA

الملحق رقم (2 -06) : احتياطي العالمي للنفط المؤكد (2000 -2010)

الوحدة : ألف مليون برميل

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%	2005	%	2006	%	2007	%	2008	%	2009	%	2010	%
الاحتياطي العالمي	1105.5	100	1130.0	100	1190.7	100	1204.3	100	1210.4	100	1220.2	100	1233.5	100	1253.0	100	1332.4	100	1333.1	100	1467.012	100
1-دول الأوبك	843.7	76.31	849	75.12	891.4	74.85	903.3	75	910	75.18	918.8	75.29	966.7	75.81	953	76.05	1032.5	77.49	1029.3	77.20	1193.172	81.33
ا-الدول العربية	633.8	57.33	636.1	56.29	647	54.33	652.4	54.17	656.4	54.23	660.2	54.10	659.8	53.49	661.7	52.80	661.7	49.66	662.2	49.67	691.595	47.14
الجزائر	11.3		11.3		11.3		11.8		11.8		12.3		12.3		12.2		12.2		12.2		12.2	
الكويت	96.5		96.5		96.5		99		101.5		101.5		101.5		101.5		101.5		101.5		101.5	
الإمارات	97.8		97.8		97.8		97.8		97.8		97.8		97.8		97.8		97.8		97.8		97.80	
السعودية	262.8		262.7		262.8		262.7		254.3		264.2		264.3		264.2		264.1		264.6		264.516	
قطر	16.9		16.8		27.6		27		26.9		27.9		27.4		27.3		29.8		26.8		25.382	
ليبيا	36		36		36		39.1		39.1		41.5		41.5		43.7		44.3		44.3		47.097	
العراق	112.5		115		115		115		115		115		115		115		115		115		143.1	
ب-الدول غير عربية	209.9	18.98	212.9	18.84	244.4	20.52	250.9	20.83	253.6	20.95	258.6	21.19	266.4	21.59	291.3	23.24	370.8	27.82	367.1	27.53	501.577	34.19
انغولا	6		6.5		8.9		8.8		9		9		9		13.5		13.5		13.5		9.5	
إيران	99.5		99.1		130.7		133.3		132.7		137.5		138.4		138.2		137.6		137.6		151.170	
نيجيريا	29		31.5		34.3		35.3		35.9		35.2		36.2		36.2		37.2		37.2		37.2	
الإكوادور	4.6		4.6		5.1		5.1		5.1		4.9		4.5		4		6.5		6.5		7.206	
فنزويلا	76.8		77.7		77.3		77.2		79.7		80		87.3		99.4		172.3		172.3		296.501	
اندونيسيا	5.1		5.1		4.7		4.7		4.3		4.2		4.4		4		3.7		4.4			
2-دول غير أوبك	255.8	23.13	281	24.86	299.3	25.13	301	24.99	300.4	24.81	301.4	24.70	266.8	21.62	300	23.94	299.9	22.50	303.8	22.78	273.84	18.66
ا-أوروبا و آسيا	108.5	9.81	128.2	11.34	141.4	11.87	143.4	11.90	142.1	11.73	142.8	11.70	138.3	11.21	138.3	11.07	137.2	10.29	136.9	10.26	186.327	12.70
روسيا	59.6		64.6		73.9		76.2		75.8		76.6		73.5		74.1		47.3		74.2		97.43	
النرويج	11.4		11.6		10.4		10.1		97.7		9.7		8.5		8.2		7.5		7.1		7.07	
كازاخستا	25.0		39.6		39.6		39.6		39.6		39.8		39.8		39.8		39.8		39.8		39.80	
باقي دول أوروبا	12.5		12.3		17.4		17.3		16.9		16.8		16.5		15.7		16		15.8		42.08	
ب-أمريكا	92	8.32	38.6	7.39	83.2	6.98	80.1	6.65	79.1	6.53	79.4	6.50	89.5	7.25	91	7.26	93.5	7.01	93.4	7.006		3.76
*أمريكا الشمالية																						
USA	30.4		30.4		30.7		29.4		29.3		29.9		29.4		30.5		28.4		28.4		19.121	
كندا	18.3		17.8		17.6		16.8		16.6		17.1		27.7		28.2		33.2		33.2		4.900	
*أمريكا الجنوبية	8.5		8.5		9.8		10.6		11.2		11.8		12.2		12.6		12.8		12.9		12.857	
البرازيل	3		2.9		2.8		2.7		2.5		2.2		2.6		2.6		2.5		2.5		2.505	
الارجنتين	31.8		24		22.3		20.6		19.5		18.4		17.6		17.1				16.4		15.812	
-باقي دول امريكا																	16.6					
ج-الدول العربية	15.8	1.42	16.2	1.43	16.2	22	16.2	1.82	19.9	1.64	18.82	1.54	19.32	1.54	19.42	1.45	19.42	1.45	19.62	1.47	21.89	1.49
مصر	3.6		3.7		3.5		3.5		3.6		3.7		3.7		4.1		4.2		4.4		4.40	
السودان	0.6		0.7		0.7		6.3		6.4		6.4		6.6		6.7		6.7		6.7		6.70	
عمان	5.8		5.9		5.7		5.6		5.6		5.6		5.6		5.6		5.6		5.6		5.50	
باقي دول العربية	5.8		5.9		6.3		6.6		4.3		3.12		3.02		2.92		2.92		2.92		5.298	
باقي دول العالم	39.5		5.7		58.5		55.5		59.3		60.38		20.08		51.38		49.78		51.8		10.35	0.70

المصدر: بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي لـ BP 2005، والتقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2010 .

الملحق رقم (2 -05) : الإنتاج العالمي للنفط الخام (2000 -2010)

الوحدة : ألف برميل يومي

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%	2005	%	2006	%	2007	%	2008	%	2009	%	2010	%
الإنتاج العالمي	65862.9	100	65386	100	63975.3	100	67108.6	100	70385.5	100	71523	100	71734.9	100	71422.7	100	71901.7	100	69025.9	100	74062,66	100
1-دول الأوبك	27600.8	41.9	26794.1	41	24469.9	38.2	27048.2	40.3	29982.4	42.6	31246.4	43.7	31565.6	44	31213.4	43.6	32075.4	44.6	28927.1	41.9	29183	39.4
ا-الدول العربية	17866.7	27.12	17277.8	26.42	15365.5	24.01	17194	25.62	19287.4	27.40	19675,8	27.91	20138,7	28.32	20290,9	27.78	20942,9	28.71	18814,4	26.72	18570	25.07
الجزائر	796		776.6		729.9		942.4		1311.4		1352		1368.8		1371.6		1356		1216		1,189.8	
الكويت	1996.1		1947		1745.9		2107.6		2288.7		2573.4		2664.5		2574.5		2676		261.6		2,312.1	
الإمارات	2174.7		2115.2		1900.3		2248		2343.6		2378		2568		2529		2572.2		2241.6		2,323.8	
السعودية	8094.5		7888.9		7093.1		8410.3		8897		9353.3		9207.9		8816		9198		8184		8,165.6	
قطر	648.2		632.9		568.9		676		755.3		765.9		802.9		845.3		842.8		733		733.4	
ليبيا	1347.2		1323.5		1200.9		1431.9		1580.7		1693.2		1751.2		1673.9		1721.5		1473.9		1,486.6	
العراق	1810		2593.7		2126.5		1377.8		2107.1		1853.2		1957.2		2035.2		2280.5				2,358.1	
ب-الدول غير عربية	9884.4	15	959.48	14.67	8951.7	13.99	9578	14.27	10139.2	14.27	10466	14.40	10236.9	14.63	12121.7	14.27	52328.6	16.97	11306.9	16.94	10613,5	16.38	14.33
انغولا	736.1		740.7		894.2		901.2		1020.3		1241.4		1384.6		1694.6		1896.3		1738.9		1,691.2	
إيران	3661.3		3572		3248		3741.6		3834.2		4091.5		4072.6		4030.7		4055.7		3557.1		3,544.0	
نيجيريا	2053.6		2017.6		1801.7		2166.3		2327.5		2365.9		2233.9		2059.3		2017.4		1842		2,048.3	
الإكوادور	392.2		394.5		378.6		402		507.3		511.9		518.4		511.4		401.4		464.7		476.4	
فنزويلا	2891		2791.9		2782		264.3		3009.4		3066.8		3035.6		2981.9		2957.5		2875.1		2,853.6	
اندونيسيا	1278.5		1213.3		1120		1027.1		968.1		941.8		894.8		843.8		853.4		826.1		/	
2-دول غير أوبك	38262.1	58.09	3859.9	59	39505.4	61.75	40060.4	59.69	40403.1	57.40	40276.6	56.31	40169.3	55.99	40299.3	56.42	39826.3	55.38	40098.8	58.09	44879.66	58.09	60.59
ا-أوروبا و أسيا	14218.2	22.26	1483.2	21.84	14991.5	23.43	15562.3	23.18	16120.7	22.90	15988	22.35	16290.4	22.7	16472.9	23.06	16188.3	22.51	16206.2	23.47	4886.9	22.15
روسيا	6246.2		6727.4		7381		8205.5		8910.7		9147.6		9358.5		9572.1		9498.5		9650.4		9,841.3	
الدانيمار	362.5		346.7		368.6		369.4		389.2		377.1		342		304.6		279.8		261.3		246.3	
النرويج	3182.84		3118		2992.4		2851.5		2797.4		2552.7		2353.6		2210.5		2107.5		1989.2		1,799.3	
-باقي أسيا و اوروبا	426.7		4091.1		4249.5		4135.7		4023.4		3910.6		4236.3		4385.7		4302.5		4305.9			
ب-أمريكا	13246.3	20.11	13292.7	20.23	13505.1	20.65	13644.4	20.33	13269	18.85	13090.2	18.30	12971.6	18.08	12824.7	17.95	12480.7	17.35	12700.3	18.39	1030.1	18.39	17.2
*أمريكا الشمالية																						
USA	1391.5		1377.5		1445.8		1459.4		1405.2		1360		1345.7		1388.4		1348.7		5310.1		5,512.1	
كندا	5821.6		5801.4		5745.5		5680.7		5418.7		5178.4		5102.1		5101.1		4954.8		1216.6		1,206.2	
*أمريكا الجنوبية																						
البرازيل	1231.2		1292.8		1454.4		1496.1		1477.4		1633.6		1722.7		1748		1812.1		1950.4		2,054.7	
المكسيك	3012.1		3127.1		3177.2		3370.8		3383		3333.6		3255.7		3081.7		2798.5		2601.4		2,575.9	
					1682.2		1637.4												1621.8			
-باقي دول أمريكا	1789.9		1721.3						1584.7		1584.6		1545.4		1504.9		1566.6					
ج-الدول العربية	700.6	4.24	2735	4.18	2635.8	4.12	2531.3	3.77	2419.5	3.43	2355.2	3.29	2228	3.10	2137.9	2.99	2123.3	2.95	2121.6	3.07	2,589.3	3.07	3.1
مصر	695		639.3		628.1		618.5		594.6		578.9		533.1		516.4		516.8		496		534.1	
عمان	891.2		882.6		825.2		759.5		719.7		714.8		687.1		653		669.3		712.6		758.3	
سوريا	510		505		495		477.8		455		415.8		400		380		377		377		386.0	
باقي الدول العربية									650.2												684.2	
	700.6		708.1		428.1		675.5				645.7		607.8		588.5		560.2		536			
باقي دول العالم	509.9		540		556.2		605.0		672.6		740.5		734.2		704.3		703.9		739.9		684.2	

المصدر : بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي لـ BP 2005 ، والتقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2010 .

الملحق رقم (3- 1): التطور التاريخي لصناعة نفط فنزويلا (1910-2011)

التاريخ	الأحداث
1910	حفر أول بئر نفطي ومنح "**غوميز**" تنازلات لاستكشاف وإنتاج وتكرير النفط أغلبها إلى أقرب أصدقائه ونقلوها بدورهم إلى الشركات الأجنبية.
1914	اكتشاف حقل نفطي بالغ الأهمية يدعى بـ Zumaque 1- - والذي يدعى الآن بـ (MG-I). وتهافت الشركات النفطية الأجنبية إلى فنزويلا للحصول على امتيازات نفطية.
1917	نفذت أول عملية التكرير للنفط.
1918	بروز لأول مرة نفط فنزويلا في احصائيات الصادرات الوطنية.
1922	حدوث إضراب عام عند اكتشاف النفط في ماراكايبو من أجل إصدار قانون النفط في فنزويلا.
1929	تدرج فنزويلا من أكبر الدول المنتجة للنفط وثاني أكبر دولة مصدرة للنفط عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
1943	سن قانون المحروقات الجديد، وظهور أول فكرة عقود تقاسم الأرباح 50% ← 50% بين الحكومة والشركات الأجنبية.
1944	منح الحكومة الفنزويلية تنازلات جديدة لتشجيع اكتشافات حقول النفط.
1945	فنزويلا تنتج ما يقارب مليون برميل يوميا (خلال الحرب ع II).
1948	تطبيق ميدانيا عقود تقاسم الأرباح50/50.
1950	بسبب انخفاض أسعار النفط، عقد اجتماع بين فنزويلا، إيران، السعودية والعراق والكويت في بغداد في سبتمر لمشروع تشكيل منظمة الأوبك.
1960	إنشاء منظمة الأوبك (فنزويلا، السعودية، الكويت، إيران، العراق).
1970 - 1972	بدأت أعضاء الأوبك في مفاوضات مع شركات النفط من أجل رفع أسعار النفط.
1973	اتفاق أعضاء الأوبك بزيادة أسعار النفط ووضع الحظر النفطي.
1974	تضاعف عائدات الحكومة الفنزويلية أربعة أضعاف مما كانت عليه سابقا.
1975	إصدار قانون تأميم.
1976	تأميم قطاع النفط وبروز شركة وطنية فنزويلا (PDVSA).
1980	اشترت شركة النفط الوطنية شركة "سينغو" للولايات المتحدة.
1986	الأزمة العكسية للنفط وانخفاض أسعار النفط من 28 دولار إلى 10 دولار للبرميل.
1990 - 1998	-تطبيق سياسة الاستثمار الخارجي في قطاع المحروقات. -تطبيق سياسة تحرير الصناعة النفطية بما يدعى بـ "Apertura Petrolea" . -وقد نتج عن هذين السياستين انخفاض في إنتاج نفط خام فنزويلا من 50% إلى 24%.

1999	-تغيير نظام حكومة فنزويلا أثر انتخاب رئيس جديد "Hugo Chavez"، ومـ اولة أحيائه النظام الاشتراكي في القرن الجديد بمحاولة تطبيق سياسة إعادة تأميم المحروقات.
2000	استضافت فنزويلا القمة الأولى لأعضاء منظمة الأوبك الهادف لتعزيز علاقات فنزويلا ببلدان العالم العربي.
2001	تعديل قانون النفط والغاز.
2002	دخل حيز التنفيذ مبدأ اختصاص الدولة في إنتاج النفط وتوزيع الأنشطة. وللمستثمرين الأجانب حصة لا تفوق 49% من أسهم رأس المال.
2003	إعادة التأميم بهدف تحسين كفاءة الشركة الوطنية وتغيير في النظام الضريبي.
2005	-فتح شركة النفط الوطنية أول مكتب لها في الصين والرغبة في اقتحام سوق الصين. -انضمام فنزويلا إلى المنظمة الدولية للتجارة (OMC). -إعلان رئيس "**تشافيز**" عن سحب جزء من الأموال المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية وتحويلها إلى أوربا.
2007	توقيع "**تشافيز**"على اتفاق مع البرازيل "**النفط بيتروبراس**" شركة لبناء مصفاة تكرير.
2008	سجل إنتاج نفط خام فنزويلا المرتبة العاشرة عالميا بمعدل 2394020 برميل يومي وثامن أكبر دولة مصدرة للنفط من العالم.
2009	-زيادة النمو الاقتصادي بـ 6٪ ونسبة التدخين بـ 15٪. -زيادة احتياطات النفط الخام إلى قيمة 211,173 مليون ب/ي.
2010	-أكبر ثاني احتياطي النفط الخام العالمي بنسبة 15,3% بعد السعودية. -زيادة احتياطات النفط الخام بنسبة 40,4٪ مقارنة بسنة 2009 حيث قدرت بـ 296,501 مليون ب/ي.
2011	-استمرار تطبيق سياسة تدخل الدولة على يد "Hugo Chavez"في تسيير اقتصاد البلاد. -إعلان وزير الطاقة والمناجم "Rafael Ramirez" عن ارتفاع احتياطات الدولة خلال هذه السنة ومـ اولة رفع احتياطات المؤكدة إلى 300 مليار برميل خلال السنوات المقبلة في أفق 2014.

المصدر: بالاعتماد على:

- Alternatives Economiques, « **Venezuela- La Manne Pétrolière Sourit à Hugo Chavez** », **N°187, Décembre 2000.**
- Achraf Amine Benhassine, Thèse Doctoral en Science Economiques, non Publiée, Ibid.
- Cahier Français, La Documentation Française, « **Economie Mondiale et Grandes Puissances au XX^e Siècle.** », N°265, Mars –Avril 1994
-د- Problèmes D'Amérique Latine, « **Les Hydrocarbure dans les Amériques, les nouvelles règles du jeu** », N° 57/58,VARIA, été/Automne 2005
- Revue Tiers Monde, « **Formes et Mutations des économies rentières au moyen-Orient** » Presse Universitaires de France,Paris, 2000.
-www.iea.com: Statistiques
--WWW.alternatives-economiques.fr

الملحق رقم (3-2): تطور الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية PDVSA فترة (1975-1989)

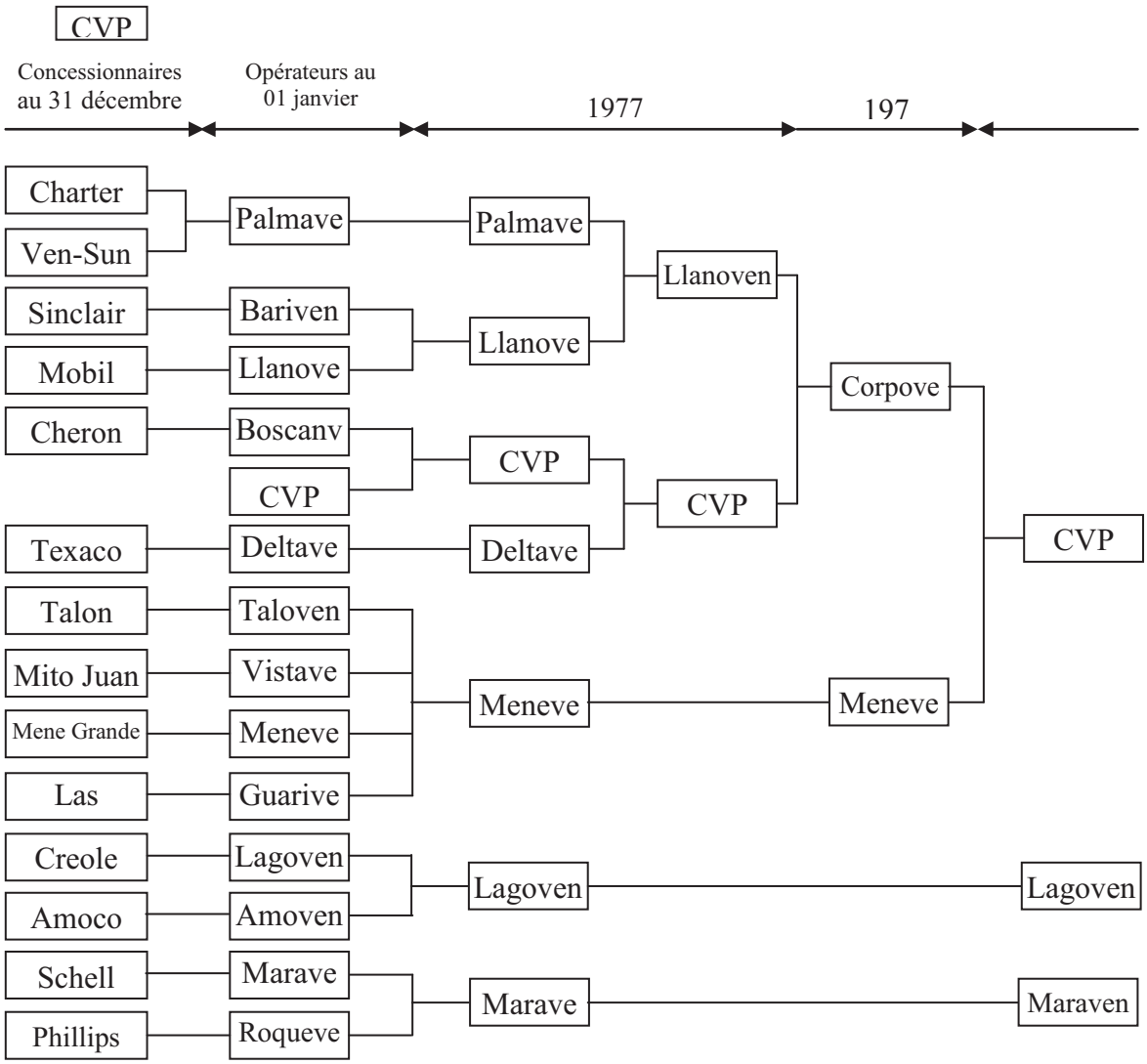

Source : -Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, P 82.

الملحق رقم (3-3): تطور هيكل إنتاج الصناعة البتروكيماوية في فنزويلا فترة (1979-1988)

المنتجات	1979	1982	1985	1987	1988
Carburant auto	16.4	21.0	24.9	31.0	27.2
Kérozène	3.8	5.3	6.0	7.5	7.0
Fuel-Oil Fluide	14.6	18.9	26.7	24.7	25.6
Fuel-Oil Lourd	59.5	48.1	35.2	27.3	31.7
Autres Produits	5.7	6.7	7.2	9.5	8.5
المجموع	100	100	100	100	100
المجموع (مليون طن)	51.25	44.48	46.77	41.74	49.55
الاستهلاك السوق الوطني (مليون طن)	13.51	16.89	14.79	15.58	16.00
الصادرات (مليون طن)	-	24.19	26.63	24.20	33.13

المصدر: بالاعتماد على Mourad PREURE, thèse Doctorale non publiée, Sciences Economique, Ecole Nationale Supérieure du Pétrole et des Moteurs avec L'université de Bourgogne, IFP, Paris, France, 1992,PP 496.

الملحق رقم (3-4): المصانع البتروكيماوية للشركة PDV.SA" عالميا (الوحدة: مليون ب/ي)

الدول	موقع المركب	مشاركة الشركة PDVSA(%)	قدرة التكرير	اسم الشركة الجديدة
أمريكا	Lake Charles	100	320	Citgo
	Cosrpus Christi	100	140	Citgo
	Paulsboro	100	84	Citgo
	Savannah	100	28	Citgo
	Lemont	50	153	Uno-Ven
	Houston	10	260	Citgo
	المجموع		985	
ألمانيا	Gelsenkirchen	50	226	Ruhr Oel
	Neustadt	25	144	Ruhr Oel
	Karlsruhe	16,25	174	Ruhr Oel
	Schzedt	18,75	240	Ruhr Oel
	المجموع		784	
بلجيكا	Anvers	50	14	Nynas
السويد	Nynashamn	50	25	Nynas
	Goteborg	50	11	Nynas
	المجموع		36	
بريطانيا	Dundee	20	10	Nynas
	Eastham	25	26	Nynas
	المجموع		36	
فنزويلا	Curaçao		310	PDVSA
المجموع الإجمالي			**2 165**	
حصة الشركة **PDVSA**			1 855	

المصدر: Achraf Amine Benhassine, Op.Cit, Ibid, P 113.

الملحق رقم (3-5): خرائـط بعض الحقـول النفطية في فنزويلا

أ- خريطة توضح حزام اورانيكوا

ب-خريطة توضح حقل ماراكيبو

ج-خريطة توضح حقول أورينكوا النفطية

Source : http:/ar:wikipidia.org

الملحق رقم (3-6): الآبار النفطية المنجزة في فنزويلا وحصتها من الأوبك (2000-2010)

الوحدة : ألف برميل يومي

نسبة حصة فنزويلا من الأوبك%	Opec	Venezuela	
24	2,805	691	**2000**
36	3,542	1,278	**2001**
32	2,905	958	**2002**
21	2,827	615	**2003**
33	3,473	1,175	**2004**
35	3,561	1,270	**2005**
46	3,268	1,508	**2006**
47	3,301	1,560	**2007**
39	3,398	1,350	**2008**
28	2,732	775	**2009**
31	2,820	890	**2010**
_	88	115	**Change 10/09**

المصدر : بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005 ، ص 50 ، و تقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص26.

الملحق رقم (3-7): إنتاج الآبار النفطية في فنزويلا وحصتها من الأوبك (2000-2010)

الوحدة : ألف برميل يومي .

نسبة حصة فنزويلا من الأوبك%	Total world1	Opec	Venezuela	
43	759,620	35,719	15,506	**2000**
42	758,140	35,659	14,987	**2001**
38	764,438	33,454	12,982	**2002**
35	755,683	32,315	11,550	**2003**
37	753,611	33,530	12,723	**2004**
39	752,383	34,752	13,896	**2005**
46	1,452,860	31,100	14,430	**2006**
41	1,482,727	35,082	14,540	**2007**
39	1,509,416	37,481	14,651	**2008**
39	913,978	37,086	14,651	**2009**
38	1,005,375	37,479	14,505	**2010**
_	91,397	393	146–	**Echange 2010/2009**

المصدر : بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005 ، ص 51 ، و تقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص27.

الملحق رقم (3-8): تطور ناقلات فنزويلا (2000-2010)

الوحدة: (1,000 dwt)

6	**number**	**2000**
320.3	**dwt**	
6	**number**	**2001**
320.3	**dwt**	
6	**number**	**2002**
320,3	**dwt**	
13	**number**	**2003**
557.5	**dwt**	
21	**number**	**2004**
1,348.3	**dwt**	
21	**number**	**2005**
1,348.3	**dwt**	
21	**number**	**2006**
1,348	**dwt**	
21	**number**	**2007**
1,348	**dwt**	
16	**number**	**2008**
1,091	**dwt**	
16	**number**	**2009**
1,091	**dwt**	
16	**number**	**2010**
1,091	**dwt**	

المصدر: بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005، ص 101، و تقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص64.

الملحق رقم (3-9): حصة إنتاج النفط الخام لفنزويلا من الأوبك (2000-2010)

الوحدة: ألف برميل في اليوم

نسبة حصة فنزويلا من الأوبك%	Total world	OPEC	Venezuela	
10,39	74893	31145	3239	**2000**
10,25	74906	30640	3142	**2001**
9,89	74700	29261	2895	**2002**
8,23	77075	31020	2554	**2003**
8,60	80568	33776	2907	**2004**
8,40	81485	34951	2937	**2005**
8	81729	35098	2808	**2006**
7,51	81544	34757	2613	**2007**
7,16	82015	35722	2558	**2008**
7,30	80278	33365	2438	**2009**
7,19	82095	34324	2471	**2010**
-	2.2	2.5	1.4	**Echang 2010/2009**

المصدر: بالاعتماد على تقارير BP لسنة 2011، ص 08.

الملحق رقم (3-10): قيمة إنتاج مشتقات نفط فنزويلا (2000-2010)

الوحدة: بوليفار/برميل

Fuel oil	Diesel oil2	Diesel oil1	Gasoline	
7,267.3	20,899.1	7,631.4	11,129.5	**2001**
7,267.3	20,899.1	7,635.1	13,271.8	**2002**
10,469.8	41,879.0	7,628.9	13,270.7	**2003**
10,469.8	41,879.0	7,628.9	13,270.7	**2004**
6,708.0	89,182.0	7,632.5	12,548.8	**2005**
9,6	369,2	8,9	14,7	**2006**
9,6	369,2	9,1	13,3	**2007**
9,6	369,2	7,6	13,3	**2008**
9,6	369,2	7,6	13,3	**2009**
9,6	369,2	7,6	13,3	**2010**

المصدر: بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005، ص 123، و تقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص89.

الملحق رقم (3-11): صادرات نفط خام فنزويلا (2000-2010)

الوحدة: ألف برميل في اليوم

نسبة حصة فنزويلا من الأوبك%	Opec	Venezuela	
9.75	20,526.7	2,003.5	**2000**
10.05	19,539.4	1,964.7	**2001**
8.85	17,752.6	1,572.0	**2002**
8.02	19,138.4	1,535.0	**2003**
7.25	21,589.3	1,566.2	**2004**
9.64	22,773.5	2,197.8	**2005**
8.08	23,749.4	1,919	**2006**
8.74	24,205.1	2,116	**2007**
7.36	24,031.7	1,770	**2008**
7.20	22,312.7	1,608	**2009**
6.75	23,112.1	1,562	**2010**
	3,6	-2,9	**Echange 2010/2009**

المصدر: بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005، ص 33 ، وتقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص49.

الملحق رقم (3-12): قيمة عوائد الصادرات النفطية لفنزويلا من الأوبك (2000-2010)

الوحدة:($ /m)

Opec	Venezuela	
250,337	27,874	**2000**
209,699	21,745	**2001**
205,331	21,532	**2002**
250,316	22,029	**2003**
353,954	31,917	**2004**
512,596	48,059	**2005**
635,261	47,795	**2006**
705,307	51,664	**2007**
996,930	89,128	**2008**
585,334	54,201	**2009**
745,066	62,317	**2010**

المصدر : بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005 ، ص 15 ، وتقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص17 .

الملحق رقم (3-13): أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية عالميا فترة (2000-2010)

أ- أسعار النفط الخام

الوحدة : دولار/برميل

السنة	الأسعار● الاسمية	أسعار البرنت♦
2000	27,60	28,50
2001	23,12	24,44
2002	24,36	25,02
2003	28,10	28,83
2004	36,05	38,27
2005	50,64	54,52
2006	61,08	65,14
2007	69,08	72,39
2008	94,45	97,26
2009	61,06	61,67
2010	77,45	79,50

المصدر :بالاعتماد على :

-●تقرير منظمة الأوبك 2010) ص 87 .

-♦تقرير BP سنة 2010 ص 15.

ب-أسعار المشتقات النفطية بسوق خليج أمريكا

الوحدة : دولار/برميل

السنة	Gasoline	Gasoil	Fuel Oil
2000	35,10	34,04	20,77
2001	31,02	29,04	17,18
2002	30,44	27,75	20,69
2003	36,83	34,09	24,02
2004	49,37	45,62	24,75
2005	67,25	70,71	36,42
2006	77,61	76,01	45,56
2007	86,42	84,45	53,08
2008	104,92	118,24	72,21
2009	69,98	68,00	55,90
2010	87,87	88,49	69,99

المصدر :بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك 2010 ص 88 .

الملحق رقم (3-14): الآبار النفطية المنجزة في الكويت وحصتها من الأوبك (2000-2010)

الوحدة : ألف برميل يومي

السنة	الكويت	Opec	%الكويت من لأوبك
2000	138	2.805	4,91
2001	100	3.542	2,82
2002	91	2.905	3.13
2003	109	2.827	4.22
2004	73	3,473	2.83
2005	82	3,561	2.48
2006	73	3.268	2.23
2007	73	3.301	2.21
2008	88	3.398	2.58
2009	83	2.732	3.03
2010	185	2.820	6.56

المصدر : بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الأوبك OPEC لسنة 2005 ص 49 و لسنة 2010 ص 26.

الملحق رقم (3-15): الإنتاج الإجمالي لأبار نفط الكويت وحصتها من الأوبك (2000-2010)

الوحدة : ألف برميل يومي

السنة	الكويت	Opec	%الكويت من لأوبك
2000	785	35.719	2.19
2001	805	35.659	2.25
2002	600	33.454	1.79
2003	950	32.315	2.93
2004	975	33.530	2.91
2005	1048	34.752	3.01
2006	1055	31.100	3.39
2007	1103	35.082	3.14
2008	1352	37.481	3.60
2009	1286	37.086	3.46
2010	1308	37.479	3.48

المصدر : بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الأوبك OPEC لسنة 2005 ص 51 و لسنة 2010 ص 27.

الملحق رقم (3-16): احتياط نفط خام الكويت وحصته من الأوبك (2000-2010)

الوحدة : مليون برميل

السنة	الكويت	Opec	%الكويت من لأوبك
2000	96.500	840.538	11.48
2001	96.500	847.884	11.38
2002	96.500	881.679	10.94
2003	99.000	890.714	11.11
2004	101.500	896.659	11.31
2005	101.500	904.255	11.22
2006	101.500	935.834	10.84
2007	101.500	948.058	10.70
2008	101.500	1023.33	9.91
2009	101.500	1064.28	9.33
2010	101.500	1193.18	8.50

المصدر : بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الأوبك OPEC لسنة 2005 ص 19 و سنة 2010 ص 22.

الملحق رقم (3-17): حمولة ناقلات نفط الكويت وحصتها من الأوابك (2000-2010)

الوحدة : ألف طن ساكن

السنة	الكويت	Oapec	%الكويت من لأوابك
2000	2863	5435	52.76
2001	3330	5900	56,44
2002	2898	5469	52,98
2003	3625	6180	58,65
2004	3176	5945	53,42
2005	2941	5835	50,40
2006	2802	14140	19,81
2007	3241	15021	21,57
2008	3113	15752	19,76
2009	3110	13955	22,28
2010	2223	11399	19,50

المصدر : بالاعتماد على التقرير السنوية لمنظمة الأوابك OAPEC لسنة 2010 ص 122.

الملحق رقم (3-18): حصة إنتاج نفط خام الكويت من الأوبك (2000-2010)

الوحدة : ألف برميل في اليوم

	الكويت	OPEC	نسبة حصة الكويت من الأوبك%
2000	2206	31145	7,08
2001	2148	30640	7,01
2002	1995	29261	6,81
2003	2329	31020	7,5
2004	2475	33776	7,32
2005	2618	34951	7,49
2006	2690	35098	7,66
2007	2636	34757	7,58
2008	2782	35722	7,78
2009	2489	33365	7,45
2010	2508	34324	7,3
Echang 2010/2009	%0,6	2.5	

المصدر : بالاعتماد على تقرير BP لسنة 2011، ص 08.

الملحق رقم (3-19): قدرة التكرير لمصافي الكويت (2000- 2010)

الوحدة : ألف برميل /اليوم

السنة	الكويت	مصفاة ميناء الاحمدي	مصفاة ميناء عبد الله	مصفاة ميناء شعيبة
2000	899	450	255	194
2001	899	450	255	194
2002	899	450	255	194
2003	831	412	240	179
2004	836	466	270	200
2005	836	466	270	200
2006	932	462	270	200
2007	936	466	270	200
2008	936	466	270	200
2009	936	466	270	200
2010	936	466	270	200

المصدر :بالاعتماد على التقرير السنوي لـ OPEC لسنة 2010 ص 36.

الملحق رقم (3-20) -أ: صادرات نفط خام الكويت (2000-2010)

الوحدة : ألف برميل /اليوم

السنة	الكويت	Opec	%الكويت من لأوبك
2000	1231	13923	8.84
2001	1214	13284	9.13
2002	1113	12081	9.21
2003	1362	13005	10.47
2004	1415	14968	9.45
2005	1651	15895	10.38
2006	1723.4	15939	10.81
2007	1612.9	16101.3	10.01
2008	1738.5	16547.9	10.50
2009	1348.3	14391	9.36
2010	1330	14716	9.71

المصدر : بالاعتماد على التقرير السنوي لـ OAPEC لسنة 2010 ص 92 .

الملحق رقم (3-20) -ب صادرات نفط خام الكويت حسب الدول لسنة 2010

الوحدة : ألف برميل /اليوم

البلدان	دول العالم	أوربا	أمريكا الشمالية	أسيا	أمريكا اللاتينية	إفريقيا	الشرق الأوسط
الكويت	1430	62	127	1199	-	42	-
الأوبك	23112	3958	5100	11546	661	389	305

المصدر : بالاعتماد على التقرير السنوي الأوبك لسنة 2010 ص 47 .

الملحق رقم (3-21) : أ - صادرات مشتقات نفط الكويت (2000-2010)

الوحدة : ألف برميل /اليوم

السنة	الكويت	Oapec	%الكويت من لأوبك
2000	675	3575	18.88
2001	642	3429	18.72
2002	572	3280	17.43
2003	364	3413	10.66
2004	604	3549	17.01
2005	614	3626	16.93
2006	749.5	3550.2	21.11
2007	739.1	3392.7	21.78
2008	707.9	3226.2	21.94
2009	673.5	2986	22.55
2010	631.6	2719.2	23.22

المصدر : بالاعتماد على التقرير السنوي لـ OAPEC لسنة 2010 ص 94 .

الملحق رقم (3-21) - ب صادرات مشتقات نفط الكويت حسب الدول لسنة 2010

الوحدة : ألف برميل /اليوم

البلدان	دول العالم	أوربا	أمريكا الشمالية	أسيا	أمريكا اللاتينية	إفريقيا	الشرق الأوسط
الكويت	632	49	1	582	غ م	غ م	غ م
الأوبك	3640	384	543	1842	413	105	345

المصدر : بالاعتماد على التقرير السنوي لمنظمة الأوبك لسنة2010 ص 53 .

الملحق رقم (3-22): قيمة عوائد صادرات النفط في الكويت من الأوبك (2000-2010)

الوحدة: $ /M

	الكويت	الأوبك	نسبة الكويت من الأوبك
2000	18,185	250,337	7,26
2001	14,980	209,699	7,14
2002	14,060	205,331	6,84
2003	19,005	250,316	7,59
2004	26,675	353,954	7,53
2005	42,583	512,596	8,30
2006	53,160	635,261	8,36
2007	59,056	705,307	8,36
2008	82,656	996,930	8,29
2009	46,618	585,334	7,96
2010	61,667	745,066	8,27

المصدر : بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك سنة2005 ، ص 15 ، وتقرير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص17 .

الملحق رقم (4 -1) : تصور إبرام عقد بين الشركة الوطنية سوناطراك و الشريك الأجنبي وفق الأمر 22/71 والخاص بالاستغلال نظام النفط

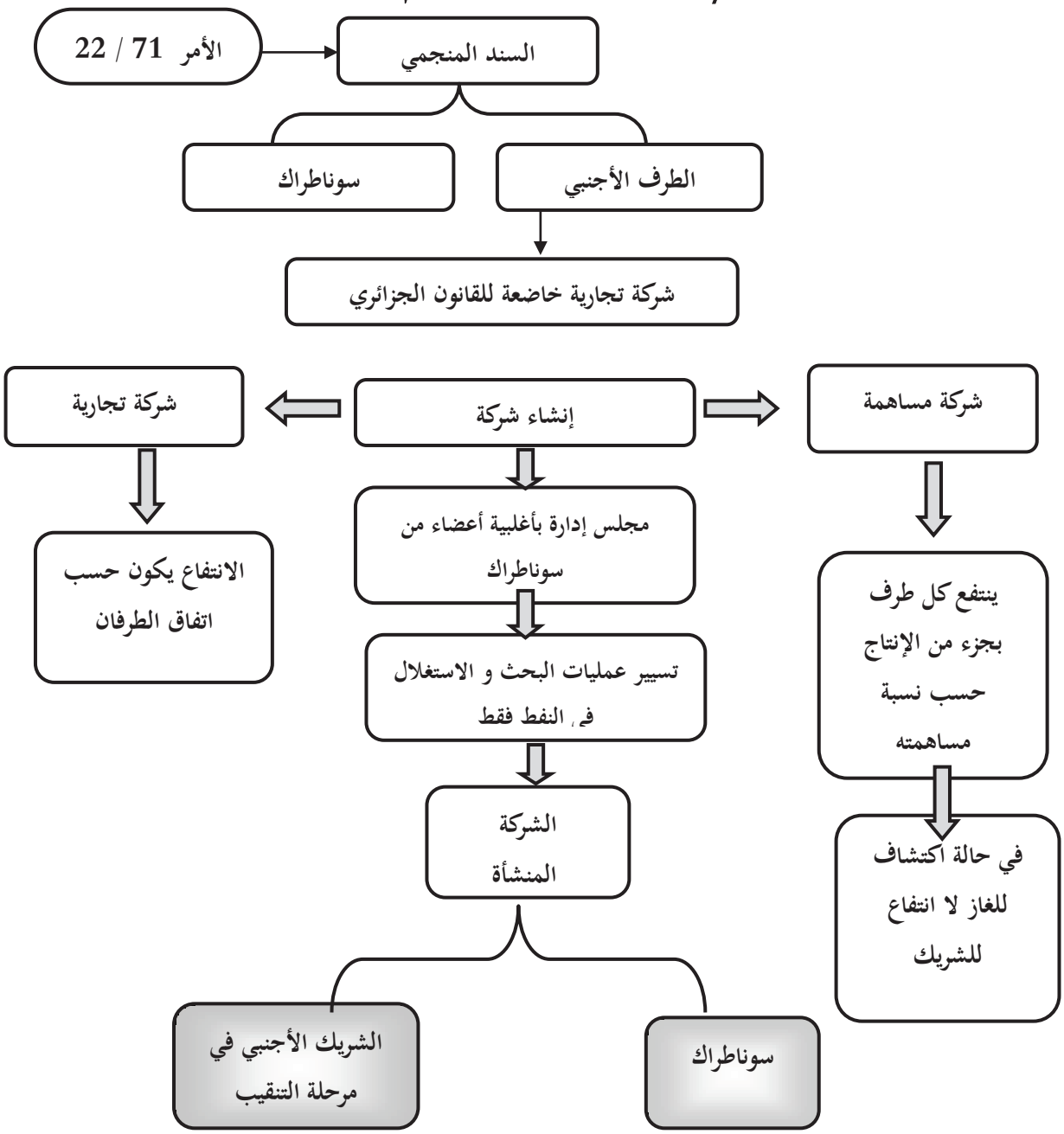

المصدر : بالاعتماد على أحكام الأمر 22/71 .

الملحق رقم (4-2) : توزيع الميدان المنجمي لمحروقات الجزائر وفق مرحلة المنبع و المصب (2008-2000)

	تنقيب	استكشاف	استغلال
الميدان المنجمي الوطني للمحروقات	1 5 00 000 كلم²		
مجموع الميدان المنجمي المشغول	% 16 سوناطراك بجهد خالص	% 23 (من بينها 15% سوناطراك بجهد خالص)	% 3 (من بينها 1% سوناطراك بجهد خالص)
	631662 كلم²		
الميدان المنجمي غير المشغول	868338 كلم²		

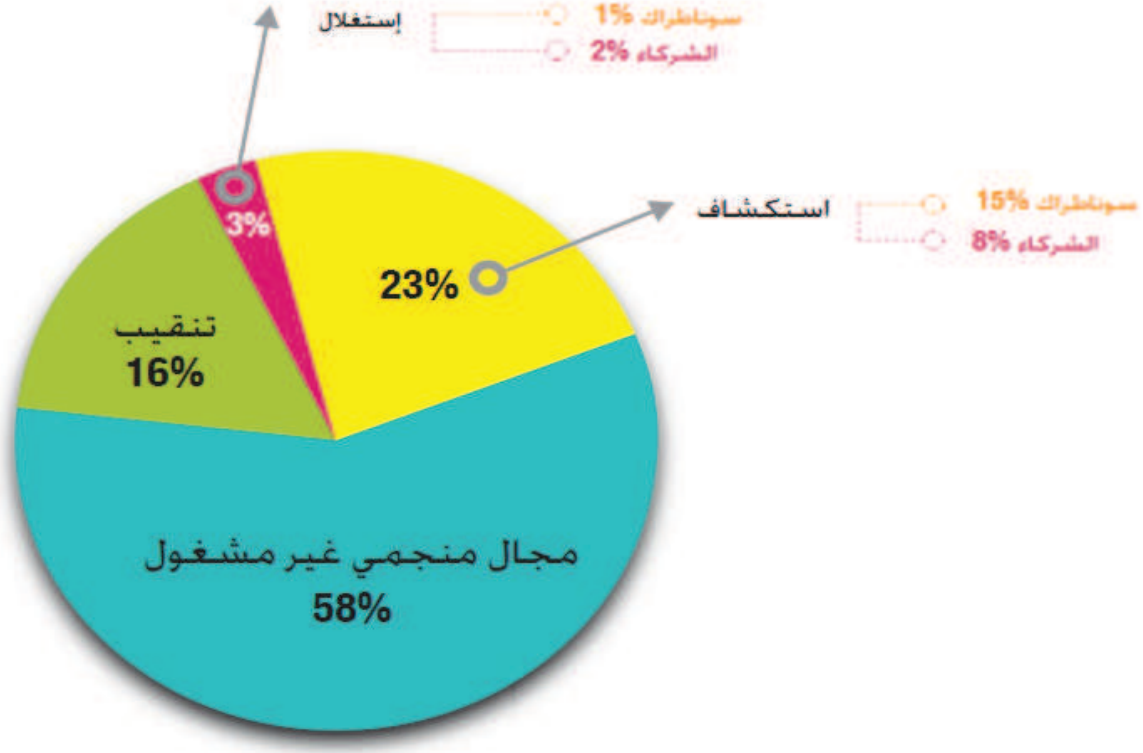

المصدر : http://www.sonatrach-dz.com/NEW/rapport-an.html

الملحق رقم (4 -3) : العقود المبرمة خلال الفترة 2000 -2009

المناقصات	عدد العقود المبرمة	المحيط	المتعاملين
المناقصة الأولى مارس 2001	عقدان (02)	فركان	غولف كيستون
		غار تيسليت	روز النفط
المناقصة الثانية أكتوبر 2001	5عقود	لجمت	فرست كالغاري بتروليوم
		فرست	كالغاري بتروليوم
		أكفادو	بورلنغتون
		رورد سيد	طوطال
		رورد فارس	آنادارکو
المناقصة الثالثة جوان 2002	7 عقود	تيميمون	توتال
		توات	غاز فرنسا
		رقان	ريبصول
		زملت ناقا	آنادارکو
		تقرت	PIDC
		بوررحط شمال	ميدكس
		عرق إصونو	ميدكس
المناقصة الرابعة ديسمبر 2003	5 عقود	الشلف	CNPC
		قرن الشيخ	PIDC
		زوتي	
		مصاري	ريبصول
		بشار	توتال
المناقصة الخامسة سبتمبر 2004	8 عقود	قصر الحيران	BHI
		لمزايدة	CNPC
		حجيرة	سينوبك
		قرارة	
		عقرب شمال غرب	أميرا داهس
		قاسي شرقي غرب	ريبصول
		اسارن	بتروسلتيك
		حاسي موينة	ستات وويل
المناقصة السادسة أفريل 2005	9 عقود	بوطينة	غولف كيستون
		حاسي باحمو	
		حاسي بيركايز	BHP
		أودومي	
		حاسي مطماط	بريتش بتروليوم
		بوررحاط جنوب	
		جنوب شرق إليزي	
		زرافة	شل
		رقان جبل حيران	
أول مناقصة في القانون 07/05	4عقود	قرن القصة	BG
		كرزاز	ENI
		رورد يعقوب	ايون رورغاز
		العسل	غاز بروم
ثاني مناقصة في قانون 07/05	4 عقود	كرزاز	ENI
		قرن قوسى	بتريتش غاز
		العسل	روز غاز بروم
		رورد بويعقوب	أون رورغاز

المصدر : بالاعتماد على تقارير سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2009.

الملحق رقم (4 -4) : تطور المسح الزلزالي ذو بعدين D2 و ذو ثلاث أبعاد 3D من (2000 -2009)

أ - **ذو بعدين D2**

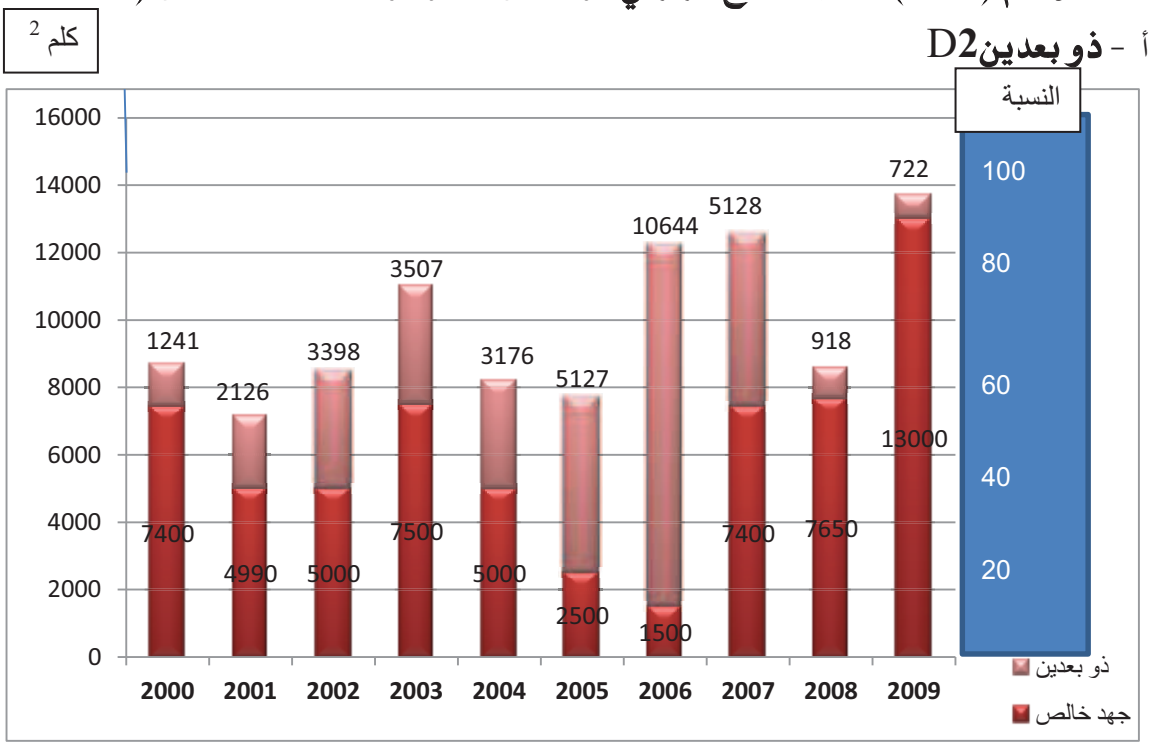

ب - **ذو ثلاث أبعاد 3D**

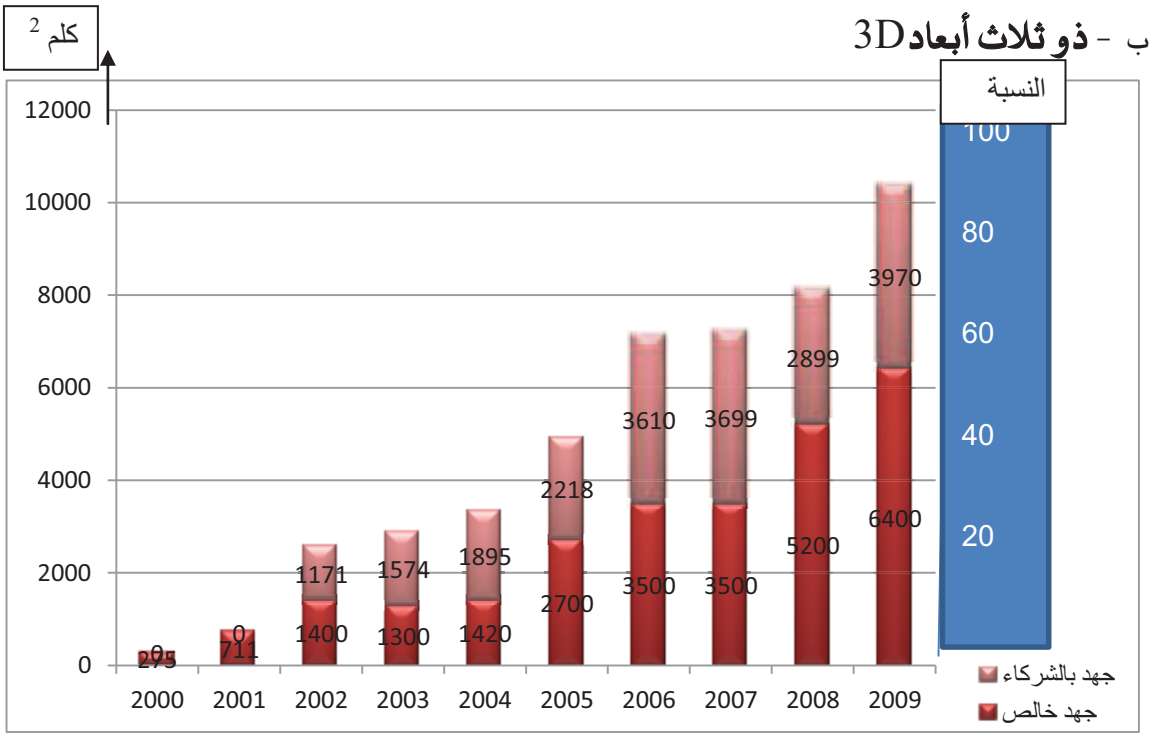

المصدر : بالاعتماد على تقارير سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2009.

الملحق رقم (4 -05) : خرائط إنجازات و مشاريع نقل الغاز في الجزائر

أ - إنجاز مشروع مادغاز

ب - مشروع قالسي

ج - مشروع الصحراء الكبرى

المصدر : http://www.sonatrach-dz.com/

الملحق رقم (4 –06) : خريطة جغرافية لمختلف مصافي التكرير في الجزائر

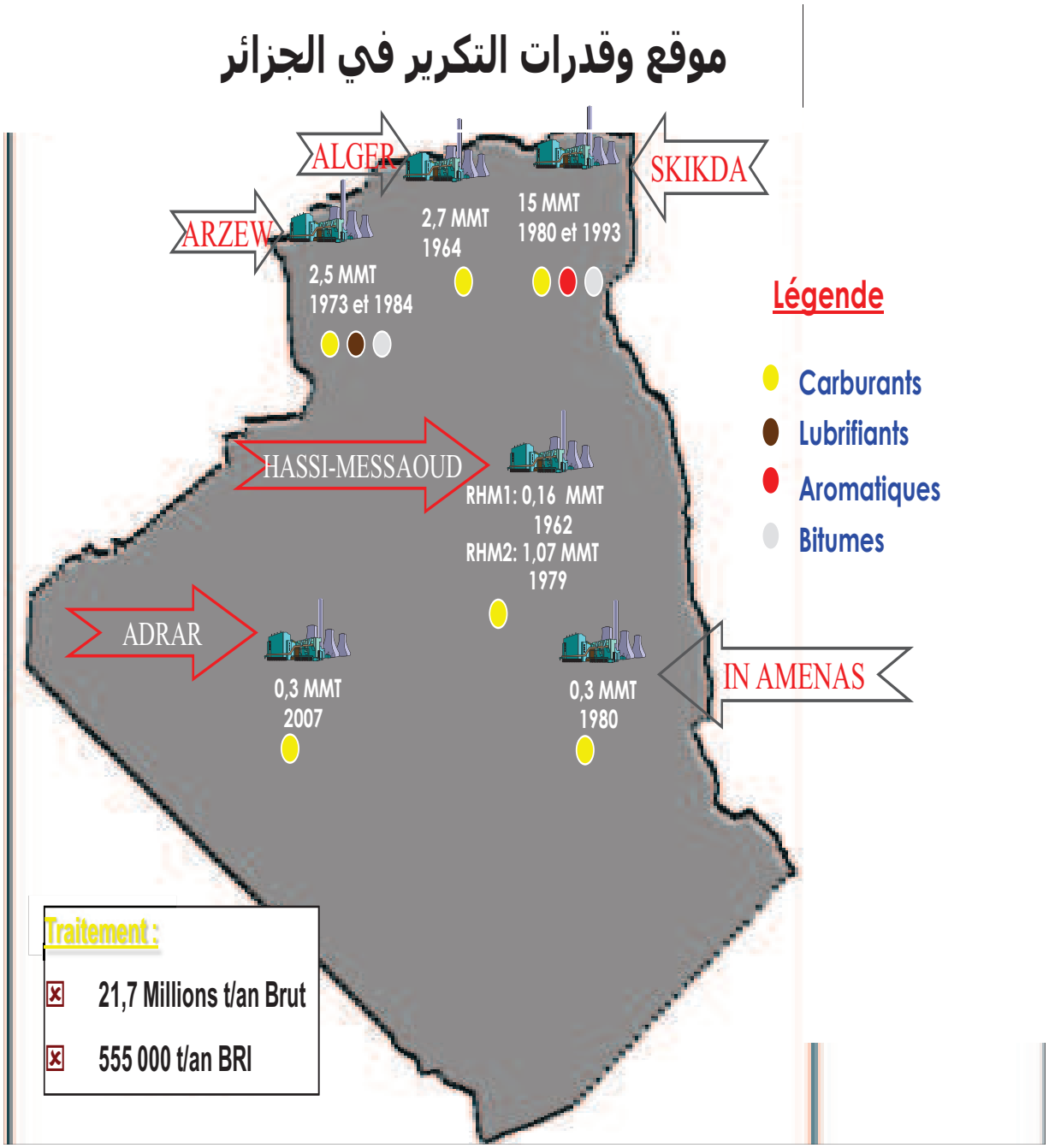

المصدر : www.nem-algeria.org/ph_ditrb/naphtec_raggineries.jpg

الملحق رقم (4 -07) : تطور طاقات مصافي التكرير في الجزائر 2000 -2010

الوحدة : ألف برميل/ يوم

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الطاقة	513	513	513	513	450	450
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	
الطاقة	450	463	463	463	463	

المصدر : بالاعتماد على التقرير السنوي الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية 2005 ، 2007 ،2010،2009 .

الملحق رقم (4 -08) : كمية النفط المكررة في الجزائر 2000 -2010

الوحدة : الطن$\times 10^4$

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكمية	227.85	217	204.09	207.01	182.31	182.51
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	
الكمية	187.51	217.37	203.15	212.66	212.66	

المصدر : بالاعتماد على التقرير السنوي الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية 2005 ، 2007 ،2010،2009 .

الملحق رقم (4 -09): تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية في الجزائر من (2000 - 2010)

الوحدة : ألف برميل يومي

المشتقات / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
غاز النفط المسالGPL	18.8	18.8	17.8	15.4	17.8	16.3
Naphtaالنافثا	95.4	95.4	73.1	70.2	92.5	94.4
Gazolineالغاز ولين	61.2	61.1	33.3	41.6	46.6	47
Kérosèneالكيروسين	30.9	31.0	29.5	22.9	21.6	21.6
زيت الغاز والديزلDiesel	141.1	141.5	134.7	100.6	114.7	120.3
Fuel Oïlزيت الوقود	114.1	114.2	108.7	89.3	97.9	93.1
مشتقات نفطية أخرى	8.1	8.0	7.6	6.2	6.3	101.4
المجموع	469.6	470.0	447.2	340.8	366.8	399.6

المشتقات / السنة	2006	2007	2008	2009	2010
غاز النفط المسالGPL	16	16.4	17	17.4	18,9
Naphtaالنافتا	/	/	/	/	/
Gazolineالغاز ولين	51.3	64	59.5	58.8	59,5
Kérosèneالكيروسين	20.4	22	19.9	22.2	30,7
زيت الغاز و الديزلDiesel	134.3	133.5	145.4	148.4	154,2
Fuel Oïlزيت الوقود	97.9	100.1	108.2	99.9	104,4
مشتقات نفطية أخرى	92.7	99.7	88.5	122.8	189,8
المجموع	412.7	417.7	438.5	438.5	558

المصدر : بالاعتماد على التقرير السنوي الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية 2005 ، 2007 ،2010،2009 .

الملحق رقم (4 -10) : صادرات نفط خام الجزائر و حصتها من الأوبك (2000 -2010)

الوحدة : ألف برميل/ يوم

السنوات	صادرات الجزائر	Opec	نسبة حصة الجزائر من الأوبك%
2000	461	20526,7	2.24
2001	442	19539,4	2.26
2002	566	17752,6	3.18
2003	741	19138,4	3.87
2004	893	21589,3	4.13
2005	970	22773,5	4.25
2006	947	23749,4	3.98
2007	1253	24205,1	5.17
2008	841	24031,7	3.49
2009	747	22312,7	3.34
2010	709	23112,1	3.41
Echange 2010/2009	5,2-	3,6	

المصدر : بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك سنة2005 ، ص 33 ، و تقرير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص49 .

الملحق رقم (4 -11) : صادرات نفط خام الجزائر حسب الدول لسنة 2010

الوحدة : ألف برميل /اليوم

البلدان	دول العالم	أوربا	أمريكا الشمالية	أسيا	أمريكا اللاتينية	إفريقيا	الشرق الأوسط
الكويت	709	155	412	138	4	-	-
الأوبك	23112	3958	5100	11546	661	389	305

المصدر : بالاعتماد على التقرير السنوي لمنظمة الأوبك لسنة2010 ص 47 .

الملحق رقم (4 -12) : صادرات المشتقات النفطية للجزائر 2000 -2010

الوحدة : (ألف برميل/يوم)

السنة	الجزائر	Oapec	%الجزائر من لأوبك
2000	544	3575	15,2
2001	556	3429	16,21
2002	412	3280	12,56
2003	467	3413	13,68
2004	446	3549	12,56
2005	524	3626	14,45
2006	435,1	3550.2	12,25
2007	451,3	3392.7	13,30
2008	456,7	3226.2	14,15
2009	232,5	2986	7,78
2010	314,1	2719.2	11,55

المصدر : بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربة المصدرة للبترول ، سنة : 2005 ، 2009 ، 2010 .

الملحق رقم (4 -13) : عوائد صادرات نفط خام الجزائر وحصتها من الأوبك (2000 -2010)

الوحدة : $ /M

السنوات	الجزائر	الأوبك	نسبة الجزائر من الأوبك
2000	14204	250,337	5.67
2001	11736	209,699	5.59
2002	12370	205,331	6.02
2003	16476	250,316	6.58
2004	23050	353,954	6.51
2005	32882	512,596	6.41
2006	38293	635,261	6.02
2007	44250	705,307	6.27
2008	53607	996,930	5.37
2009	30592	585,334	5.22
2010	38300	745,066	5.14

المصدر : بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك سنة2005 ، ص 15 وتقارير منظمة الأوبك سنة 2010 ، ص17 .

الملحق رقم (4 -14) : عدد الآبار النفط المنجزة لـ (فنزويلا ، والكويت ، والجزائر) فترة(2000/2010)

الوحدة : (ألف برميل/يوم)

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فنزويلا	691	1278	958	615	1175	1281
الكويت	138	100	91	109	73	67
الجزائر	137	148	172	179	190	198
إجمالي opec	2805	3542	2905	2827	3635	3844
إجمالي العالم	60095	67817	64553	70526	89478	97430
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	
فنزويلا	1508	1550	1350	775	890	
الكويت	73	73	88	83	185	
الجزائر	285	300	249	265	258	
إجمالي opec	3268	3301	3398	2732	2820	
إجمالي العالم	104009	105831	107685	87225	97140	

المصدر : بالاعتماد على تقارير الأوبك لسنوات : 2004 ،ص46 ،2005 ،ص49 ،2011 ص26 .

الملحق رقم (4 -15) : إنتاج الآبار النفطية لـ (فنزويلا ، والكويت ، والجزائر) فترة (2000/2010)

الوحدة : (ألف برميل/يوم)

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فنزويلا	15506	14987	12982	11550	12723	13896
الكويت	785	805	600	950	980	1048
الجزائر	1235	1284	1295	1400	1420	1478
إجمالي opec	35719	35659	33454	32315	33530	34752
إجمالي العالم	759620	758140	764438	755683	753611	752383
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	
فنزويلا	14430	14540	14651	14651	14505	
الكويت	1055	1103	1352	1286	1308	
الجزائر	1580	1790	2028	2028	2014	
إجمالي opec	31100	35082	37481	37086	37479	
إجمالي العالم	1452860	1482727	1509416	913978	1005375	

المصدر : بالاعتماد على تقارير الأوبك لسنوات : 2004 ،ص48 ،2005 ،ص51 ،2011 ص27 .

الملحق رقم (4 –16) : احتياط النفط الخام لـ (فنزويلا، والكويت ،والجزائر) فترة (2010/2000)

الوحدة : (ألف برميل/يوم)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فنزويلا	76848	77685	77307	77226	79729	80012
الكويت	96500	96500	96500	99000	101500	101500
الجزائر	11314	11314	11800	11350	12270	12200
OPEC	840538	847884	881679	890714	896659	904255
العالم	1072841	1058807	1121226	1138574	1145125	1153962
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
فنزويلا	87324	99377	172322	211173	296501	
الكويت	101500	101500	101500	101500	101500	
الجزائر	12200	12200	12200	12200	12200	
OPEC	935800	948100	950500	952500	996100	
العالم	1151600	1170800	1169100	1184100	1232300	

المصدر : بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات : 2004 ،ص17 ،2006 ،ص17 ،2011ص22 .

الملحق رقم (4 –17) : نقل النفط الخام بالأنابيب لـ (فنزويلا ، والكويت ، والجزائر) فترة (2000/2010)

الوحدة : عدد الأنابيب

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فنزويلا	20	20	20	20	22	22
الكويت	4	3	3	3	3	3
الجزائر	17	11	11	8	8	8
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
فنزويلا	22	22	22	29	10	
الكويت	3	2	3	–	–	
الجزائر	8	5	10	9	9	

المصدر : بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات من 2004 إلى 2011 .

الملحق رقم (4 -18) : نقل المشتقات النفطية بالأنابيب لـ (فنزويلا ، والكويت ، والجزائر) فترة (2000/2010)

الوحدة : عدد الأنابيب

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فنزويلا	18	17	17	18	16	18
الكويت	3	3	3	3	3	3
الجزائر	2	5	5	5	5	5
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
فنزويلا	12	12	11	9	9	
الكويت	3	5	5	7	7	
الجزائر	5	5	9	7	5	

المصدر : بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات من 2000 إلى 2011 .

الملحق رقم (4 -19) : نقل النفط الخام بالناقلات لـ (فنزويلا ، والكويت ، والجزائر) فترة (2000/2010)

الوحدة : (1,000 dwt)

السنوات / الدول	2000		2001		2002		2003		2004	
	N	Dwt	N	dwt	N	dwt	N	dwt	N	dwt
فنزويلا	6	320.3	6	3203	6	3203	13	5575	21	1348.3
الكويت	16	2862.9	26	3329.6	17	2898	29	362503	22	3176.3
الجزائر	1	226	1	226	1	226	1	226	1	226
Opec	127	11186	132	10693.4	121	11356.6	142	13779.8	146	14746.9
العالم	3329	292059	3336	291110	3368	293571	3524	306578	3670	318116.7
السنوات / الدول	2006		2007		2008		2009		2010	
	N	dwt	N	dwt	N	Dwt	N	dwt	N	dwt
فنزويلا	21	1348	21	1348	16	1091	16	1091	16	1091
الكويت	18	2802	22	3241	21	3113	20	3110	16	2223
الجزائر	1	315	1	315	1	315	1	315	1	315
Opec	134	21947	137	22980	165	27081	160	25284	156	24162
العالم	4177	359618	4418	375591	4825	398196	5713	481185	5147	444815

المصدر : بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات : 2004 ص103 ، 2006 ص97 ، 2011ص64.

الملحق رقم (4 -20) : إنتاج النفط الخام لـ (فنزويلا ، والكويت ، والجزائر) فترة (2000/2010)

الوحدة : (ألف برميل/يوم)

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فنزويلا	28910	27919	27820	26430	30094	31280
الكويت	19961	19470	17459	21076	22887	25734
الجزائر	7960	7766	7299	9424	13114	13520
إجمالي Opec	277450	268735	243225	268846	295492	306733
إجمالي العالم	658797	653922	640464	672832	705782	717629
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
فنزويلا	30356	29819	29575	28781	28536	
الكويت	26645	25745	26760	22616	23121	
الجزائر	13688	13716	13560	12160	11898	
إجمالي Opec	315656	311234	320754	289271	291830	
إجمالي العالم	716490	712853	717675	689695	697449	

المصدر : بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات : 2004 ،ص21 ،2006 ،ص 2011،21ص 30 .

الملحق رقم (4 -21) : إنتاج المشتقات النفطية لـ (فنزويلا ، والكويت ، والجزائر) فترة (2000/2010)

الوحدة : (ألف برميل/يوم)

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فنزويلا	1240.8	1264.5	1228.7	1016.2	1042.8	1198.4
الكويت	729.5	59.76	721.2	839.2	840.1	910.8
الجزائر	441.4	456	469.6	447.9	446.6	451.9
Opec	7.8763	7912.8	8121.9	7992.4	8482.7	8915.5
العالم	72402.2	73060.3	74236.3	75235	76828.8	79182.8
السنوات / الدول	2006	2007	2008	2009	2010	
فنزويلا	1079.7	1056.2	1142.7	1232.4	1414.8	
الكويت	886.7	877.4	1003.2	892.7	979.4	
الجزائر	451.2	501.8	516.5	411.6	631.5	
Opec	7886	7919	8137	7992	8712	
العالم	80087.5	81368.9	83041	81426.7	82304.5	

المصدر : بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات : 2004 ،ص 2005،79 ،ص 2011،78ص42.

الملحق رقم (4 -22) : طاقة (قدرة) مصافي التكرير لـ (فنزويلا ، والكويت ، والجزائر) فترة (2000/2010)

الوحدة : (ألف برميل/يوم)

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فنزويلا	1183.2	1183.2	1199	1003.8	1045.7	1054.3
الكويت	899	899	899	831	936	936
الجزائر	462. 2	462.6	462.2	462.2	462.2	462.2
OPEC	8811.4	8882.7	8915.5	8866.3	9024.7	9048.8
العالم	82397.8	82858.3	83165.5	83190.2	84595.8	85448.5
السنوات / الدول	2006	2007	2008	2009	2010	
فنزويلا	1039.8	1034.7	1027.2	981.2	982.3	
الكويت	932	936	936	936	936	
الجزائر	245	475	523.1	652.4	652.4	
OPEC	8261.3	8286.8	8352.5	8575.2	8819.2	
العالم	86653.1	87362.4	87476.1	88272.9	88677.3	

المصدر : بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات : 2004ص75 ، 2006ص25 ، 2011ص36 .

الملحق رقم (4 -23) :صادرات النفط الخام لـ (فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2000/2010):

الوحدة: (ألف برميل/يوم)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فنزويلا	2003.5	1964.7	1572	1535	1566.2	2197.8
الكويت	1230.7	1214.1	1138	1242.9	1414.9	1650.8
الجزائر	461.1	5441	2566	741.0	2893	3970
صادرات الأوبك	20526.7	19539.4	17752.6	19138.4	21589.3	22773.5
إجمالي العالم	38841.9	38199.2	37590.8	39740	42711.2	44730.4
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
فنزويلا	1919	2116	1770	1608	1562	
الكويت	1723	1613	1739	1348	1430	
الجزائر	947	1253	841	747	709	
صادرات الأوبك	23749.4	24205.1	24031.1	22312.7	23112.1	
إجمالي العالم	40817	40873	40202	38693	38158	

المصدر : بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات : 2004 ،ص31 ،2006 ،ص 2011،31ص49.

الملحق رقم (4 -24) : صادرات المشتقات النفطية لـ (فنزويلا ، والكويت ، والجزائر) فترة (2000/2010)

الوحدة: (ألف برميل/يوم)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فنزويلا	779.6	761.1	569.7	485	573.8	609.3
الكويت	674.5	642.3	572.2	623.1	604.2	614.2
الجزائر	544.3	555.8	527.2	528.3	446	464.4
Opec	4536.8	4337.8	4017.6	4052.2	4249.8	4428.7
إجمالي العالم	15913.6	16185.4	16079.3	16945.4	17333.4	18362.8

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
فنزويلا	598.5	638.8	912.3	955.8	751.1
الكويت	749.5	739.1	707.9	673.5	631.6
الجزائر	435.1	451.3	456.7	232.5	314.1
Opec	4394.4	4222	4210.5	4043	3639.8
إجمالي العالم	20145	20206.7	20751.5	20850.2	21808.9

المصدر : بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات : 2004 ، 2006، 35 ،ص 2011، 35ص54 .

الملحق رقم (4 -25) : تطور عوائد الصادرات النفطية لكل من (فنزويلا ، والكويت ، والجزائر) فترة (2000/2010)

الوحدة : $/m

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فنزويلا	26629	20047	20337	18551	27745	39072
الكويت	18185	14980	14060	19005	26675	42441
الجزائر	14204	11736	12370	16476	23050	32882
صادرات OPEC	252285	210041	207194	255549	360557	532591

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
فنزويلا	65578	69010	95138	57595	65768
الكويت	55996	62498	87427	51672	65984
الجزائر	54792	60917	79147	45200	57800
صادرات OPEC	814197	951193	1275072	859898	1014714

المصدر : بالاعتماد على تقارير الأوبك للسنوات : 2004 ، 2006ص13 ، 2011ص17 .

الملحق رقم (4 –26) : تطور أسعار النفط لكل من(فنزويلا، والكويت، والجزائر) فترة (2010/2000)

الوحدة: $/b

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
فنزويلا	Na	Na	na	na	na	40.53
الكويت	25.78	21.37	23.61	26.89	34.08	48.66
الجزائر	28.77	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64
السعر الاسمي	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
فنزويلا	52.01	61.80	86.73	55.90	69.70	
الكويت	58.88	66.35	91.96	60.68	76.32	
الجزائر	66.05	74.66	98.96	62.35	80.35	
السعر الاسمي	61.08	69.08	94.45	61.06	77.45	

المصدر: بالاعتماد على تقرير الأوبك سنة 2011 ص82 .

الملحق رقم (4 -27) :. مقارنة أثر أنظمة استغلال النفط من الجانب النظري (فنزويلا، والكويت، والجزائر)

الدولة أوجه المقارنة	فنزويلا	الكويت	الجزائر
. الاستعمار	الاسباني	الانتداب البريطاني	الفرنسي
. الاستقلال	1811	1961	1962
. الاكتشاف تجاري للنفط	1914 حوض ماريكبو	22 فيفري1938 حقل برقان	1956 حاسي مسعود
. نوع النفط	ثقيل جدا درجةAPI أقل من 25	ثقيل و متوسط درجة API محصورة بين (1 . 35)	خفيف درجة API محصورة بين (35 . 38)
. النفط في البحار	موجود و تم اكتشافه بعد الحرب العالمية الثانية	موجود و أول عملية حفر في1983 وأول تصدير لنفط البحيرات1992/02/24	غير موجود
. الأوبك	1960 مؤسس	1960 مؤسس	1969 عضو
. أنواع العقود النفطية التي طبقت	-عقود الامتياز التقليدية (1908 . 1940) -عقود المناصفة أول تطبيق 1948 -عقود المشاركة (الخدمات) 1992 -عقود تقاسم الإنتاج 1992	-عقود الامتياز التقليدية (1934 . 1948) أما الحديثة (1948 . 1958) - عقود المناصفة(1958 . 1961) طبقت وفق بند اتفاقي - لم تطبق بل طبقت عقود المقاولة 1979 إلى يومنا هذا	-عقود الامتياز التقليدية المعدلة (1958 . 1971) - لم تطبق قانونيا -1971 إلى يومنا هذا -عقود تقاسم الإنتاج طبقت 1986 إلى يومنا هذا

المصدر: بالاعتماد على معطيات الدراسة.

المراجع

المراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

1. إبـراهيم طـه عبـد الوهـاب، "**محاسـبة البتـرول وفقـا لـنظم العالميـة والمحليـة ومعـايير الجـودة الدولية**"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2006.
2. أحمـد حسـين علـي الهيـتي،"**مقدمـة فـي اقتصـاد الـنفط**"، الـدار النموذجيـة للطباعـة والنشـر صـيدا، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.
3. أحمـد عبـد الحميـد عشـوش وعمـر أبـوبكر باخشـب،" **النظـام القـانوني للاتفاقيـات البترولية فـي دول مجلس التعاون العربي**"، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.
4. بيـار ترزيـان ترجمـة فكتـور سـحاب،" **الأسـعار والعائـدات والعقـود النفطيـة فـي الـبلاد العربيـة وإيران**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1982.
5. بيـتر ر, أوديـل ترجمـة راشـد البراوى،" **الـنفط والقـوة العالميـة ـ خليفـة أزمـة الـنفط**"، مكتبـة الانجلـوا المصرية، 1977.
6. حـاتم الرفـاعي،" **البتـرول ذروة الإنتـاج وتـداعيات الانحـدار**"، نهضـة مصـر للطباعـة والنشـر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2009.
7. حـافظ برجـاس ومحمـد المجـذوب، " **الصـراع الـدولي علـى الـنفط العربـي**"، بيسـان للنشـر والتوزيـع الإعلامي، الطبعة الأولى، 2000.
8. حسين القاضي وسمير الريشاني، "**محاسبة البترول**"، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
9. حسـين عبـد الله، " **مسـتقبل الـنفط العربـي**"، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، الطبعـة الثانيـة، 2006.
10. حسـين عبـد الله، "**البتـرول العربـي ــ دراسـة اقتصـادية سياسـية**"، دار النهضـة العربيـة، القـاهرة، 2003.
11. حسـين عبـد الله، "**مسـتقبل الـنفط العربـي**"، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، الطبعـة الأولى، 2000.
12. حسين فهمي،" **إستراتيجية البترول**"، المركز العربي للطباعة والنشر، لندن، 1981.
13. حمـدي البنـبي،" **البتـرول المصـري ــ تجـارب الماضـي وآفـاق المسـتقبل**"، دار المعـارف، القـاهرة، الطبعة الثانية، 1999.

14. خالد بن منصور العقيل،"**رحلة في عالم البترول–قضايا بترولية دولية**"، الرياض الشرق الأوسط، 2003.

15. داليا محمد يونس،" **تقيم سياسات تصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محليا ومقارنته بنظرياته عالميا**"، الدار الجامعية إسكندرية، 2011.

16. رضا هلال،"**لعبة البترودولار ـ الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج**"، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992.

17. سالم عبد الحسن رسن،"**اقتصاديات النفط**" ، الجامعة المفتوحة طرابلس، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى،1999.

18. سمير التنير،" **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ـ ماضيا وحاضرا**"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، 2008.

19. سمير التنير،"**التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ـ ماضيا وحاضرا**"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2007.

20. سمير صارم،" **انه النفط يا** (....) **الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**"، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، 2003.

21. ضياء مجيد الموسوى،" **ثورة أسعار النفط 2004**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

22. عاطف سليمان، "**معركة ا لبترول في الجزائر**"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، أفريل 1974.

23. عبد الستار محمد العلي،" **الطاقة وصناعة النفط والغاز في أقطار الخليج العربي . الحاضر والمستقبل**"، جامعة الموصل، البصرة، العراق، 1985.

24. عبد القادر سيد أحمد"**الأوبيك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1982.

25. عبد المجيد بوزيدي،" **تسعينات الاقتصاد الجزائري**"، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

26. عجة الجيلالي، "**الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**"، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

27. فتحي أحمد الخولي،" **اقتصاديات النفط**"، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الثانية، 1992.

28. فرهاد محمد علي الأهدن،" **اقتصاد الطاقة والبترول**"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999.

29. فريد النجار،"**إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة ـــ قراءات إستراتيجية**"، دار الجامعة الإسكندرية، 2006.

30. قاليري مارسيل، ترجمة حسان البستاني،"**عمالقة النفط ــ شركات النفط الوطنية في الشرق الاوسط**"، دار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.

31. كينث س. ديفيس ترجمة صباح صديق الدملوجي، "**ما بعد النفط، منظورا إليه من ذروة هابرت**"، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2009.

32. محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1983.

33. محمد أحمد الدوري،"**مبادئ اقتصاد النفط**"، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003.

34. محمد أزهر سعيد السماك، " **اقتصاديات النفط**"، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1979.

35. محمد أزهر سعيد السماك،" **اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ــ أسس وتطبيقات**"، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1987.

36. محمد خيتاوي،"**الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية**"، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2010.

37. محمد رفعت عبد الوهاب،"**الأنظمة السياسة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004.

38. محمد عبد الفضيل،"**النفط والوحدة العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السادسة، 2001.

39. محمد محروس إسماعيل،" **اقتصاديات البترول والطاقة**"، دار الجامعة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى،1988.

40. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،"**مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية**"، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2004.

41. هاني محمد كامل المنايلي،"**اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية . دراسة على الدول العربية مقارنة بالتشريعات الوضعية في العالم**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011.

42. يسري محمد أبو العلا،"**نظرية البترول ــ بين التشريع والتطبيق**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.

ب- مذكرات دكتوراه وماجيستير:

43. أمينة مخلفي تحت إشراف د. قدي عبد المجيد،" **أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005/2004.

44. بلقاسم سرايري، "**دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2008/2007.

45. سالم محمد جابر،" **أثر السياسات التسويقية على اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الشركات النفطية في الجماهير العظمى**"، رسالة غير منشورة ، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 2003/2002.

46. سفيان بسام محمود شرف تحت إشراف د. جورج حزبون حزبون،" **التحكيم في عقود النفط في الأقطار العربية المنتجة للنفط**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1999.

47. شرقي جوهرة،"**بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر. دفعة 2003.

48. طيبوني أمينة،"**تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

49. عصمت محمد علي الخياط ،" **عقود الدولة النفطية في القانون الدولي العام وفي ظل النظام القانوني الكويتي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الكويت، 1998.

50. عيسى مقليد، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية،" **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**"، تحت إشراف مصطفى عقاري ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2007-2008).

51. قويدري قوشيح بوجمعة، "**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، رسالة ماجيستير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2009.

جـ- القوانين والمراسيم :

52. الأمر 22/71 من لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 13 أفريل 1971 العدد 30 والمتعلق بـ: "تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله".

53. لأمر 24/71 من لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة بتاريخ 13 أفريل 1971 العدد 30 والمتعلق بـ: "بالبحث عن الوقود واستغلاله ونقله بواسطة القنوات وبالنظام الجبائي الخاص بهذه النشاطات"

د-المجلات والدوريات والتقارير الإحصائية:

54. أمينة مخلفي ، "**النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة -الجزائر، العدد 9، 2011.
55. تقارير سنوية لشركة KNPC من 2005 -2010.
56. تقارير سوناطراك السنوية، 2000، 2004، 2005 و2006، بالعربية.
57. تقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوابك سنة 2011.
58. تقرير الإحصائي الشهري لمنظمة الأوبك شهر فيفري 2011
59. مجلات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، لأعداد 33-36-38،السنوات 2005،2008، 2010.
60. مجلة الاقتصادي الكويتي، العدد 476، جويلية 2010.
61. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون،2005.
62. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والثلاثون ،2007.
63. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون، 2009.
64. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، 2010.
65. منى البردعي، مذكرات في اقتصاديات البترول، دون نشر، مرجع داخلي، جامعة القاهرة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A- Les ouvrages :

66. Abdelatif Rebah, «**Sonatrach – Une Entreprise Pas Comme Les Autres** », Editions CASBAH, Alger, 2006.
67. Abdelhamid BRAHIMI, «**l'économie Algérienne**», 2eme Edition, Dahlab, 1991.
68. Ahmed DAGHMANI, «**l'Algérie à l'Epreuve Economique Politique des Réformes 1980-1997**», Casbah Edition, Alger, 1999.

69. Alain LAPOINTE et Hassan TAGHVAI, «**L'industrie des Hydrocarbures Défis et Opportunités**», Edition TECHNIP, Paris, 1995.

70. Antoine AYOUB, «**le pétrole Economique et politique**», Economica, 1996.

71. Arezki IGHEMAT, «**L'industrie pétrochimique en Algérie**», OPU, Alger, Année 1986.

72. Chems Eddine CHITOUR, «**L'Empire Américain– Le Pétrole et Les Arabes**», Editions ENAG, Alger, 2006.

73. Chems Eddine CHITOUR, «**Pétrole et Politique Où va Le Monde ?**», ANDRU, 2002.

74. Chems Eddine CHITOUR, «**Quelles Energies Pour Demain –Les changements Climatiques et Le Développement Durable**», Editions ENAG, Alger, 2007.

75. Denis BABUSIAUX, «**Recherche et production du pétrole et du gaz**», publication de l'institut français du pétrole, 2002.

76. Gérard CHALIAND et Annie JAFALIAN, «**La Dépendance Pétrolière –Mythes et réalité d'un Enjeu Stratégique**», Encyclopaedia Universalis France, 2005.

77. H.MAZRI, «**Les Hydrocarbures dans l'économie Algérienne**», SNED, Alger,1975.

78. Hocine BENISSAD, «**Algérie : De La Planification Socialiste à L'Economie de Marché**», ENAG Editions, Alger , 2004.

79. Jean MASSERAN, «**l'économie des hydrocarbures**», 4eme édition, publications de l'institut Français du pétrole, 1991.

80. Lioubomir MIHAILOVITCH et Jean-Jacques LUCHART,«**L'organisation des Pays Exportateurs de Pétrole O.P.E.P**», Que Sais-je, 1ere Edition, 1980.

81. Maurice DUROUSSET, «**Le marché du Pétrole**», Ellipses, Edition Marketing S.A, Année 1999 .

82. Mohamed Nasser THABET, «**le Secteur des Hydrocarbures et le Développement Economique de l'Algérie**», office des publications universitaires, Alger, 1989.

83. Mustapha MEKIDECHE, «**L'Economie Algérienne à La Croisée Des Chemins – Repères Actuels et Elément Prospectifs**», Editions DAHLAB, Alger, 2008.

84. Mustapha MEKIDECHE, «**Le Secteur des Hydrocarbures** » ,OPU , Algérie 1983.

85. Rabah MAHIOUT, «**le pétrole Algérien**», Edition ENAP, Alger,1974.

B-Thèses Doctorales et Magistères :

86. Achraf Amine Benhassine," **Gouvernance et Régulation dans L'Industrie des Hydrocarbures Vénézuéliens: Une Analyse Des Rapports Etat-Sociétés Pétrolières**", Thèse Doctoral en Science Economiques, non Publiée, Université Pierre Mendes France-Grenoble II, 2008.
87. Mourad PREURE, «**L'économie Mondiale des Hydrocarbures et La Stratégie d'Un Groupe Pétrolier Issu d'un Pays Producteur**», thèse Doctorale non publiée, Sciences Economique, Ecole Nationale Supérieure du Pétrole et des Moteurs avec L'université de Bourgogne, IFP, Paris, France, 1992.

C- Lois et décrets :

88. Loi 86-14 du 19/09/86 «**relative aux activités de prospection, de recherche, d'exploitation et de transport par canalisation des hydrocarbures**», N°35.
89. Loi N° 91-21 du 04/12/1991 «**modifiant et complétant la loi 86-14 du 19 août 86**».
90. Loi N° 05-07 du 28/04/2005, «**Relative aux Hydrocarbures**», N°50.

D- Revues , Articles et Autres Documents

91. A Dictionary Of Economics and Commerce, Librairie du Liban, Publishers,1993.
92. Algérie du XXI eme , «**le secteur des hydrocarbures face aux enjeux de la mondialisation**», Revue périodique de l'ADEM, Edition Dar el Gharb, Mars 2003.
93. Algérie du XXI eme. «**le secteur Mines Energies en Algérie Evaluation et perspectives**», Revue périodique de l'ADEM, Edition Dar el Gharb,Dec 2003.
94. Algerie du XXI siècle, «**le secteur Mines Energie en Algérie face aux mutations mondiales**» revue internationale périodique de l'ADEM, Edition Dar El Gharb, Octobre 2003.
95. Alternatives Economiques, «**Venezuela- La Manne Pétrolière Sourit à Hugo Chavez**», N°187, Décembre 2000.

96. Cahier des CREAD, Amor KHELIF, «**Dynamique des Marches Valorisation des Hydrocarbures**», Alger, mai 2005.

97. Cahier des CREAD, Amor KHELIF, «**La reforme du Secteur des Hydrocarbures en Algérie**» N° : 50-1999

98. Cahier Français, La Documentation Française, «**Economie Mondiale et Grandes Puissances au XX^{e} Siècle**», N°265, Mars –Avril 1994 .

99. Chakib Khelil, Ministère de l'Energie et des Mines, **« Les Hydrocarbures Dans Le Mouvement De Globalisation et les Options de L'Algérie – La nouvelle Politique Energétique Algérienne »**, Novembre 2000.

100. Chems Eddine CHITOUR, «**Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030**», 7eme journée de l'énergie, Hôtel Hilton

101. Ecole Nationale Polytechnique, «**Les Perspectives énergétiques à l'horizon 2020 dans un contexte de globalisation planétaire**», 5eme journée de l'énergie, ENAG, Avril 2001

102. KPMG Algérie, «**Algérie: Guide Des Hydrocarbures, Commentaires sur la loi de Juillet 2005**», Editeur Délégué (Grand Alger Livres) GAL, 2005.

103. KPMG Algérie, «**Guide Investir En Algérie**», Pixal Communication, Alger, Editions 2008.

104. Ministere de L'Energie et des mines**, « Evolution Du Secteur De L'Energie et Des Mines »**, 1962 – 2007, Edition 2008.

105. Ministère de l'Energie et des Mines, Chakib Khelil, **« Les Hydrocarbures Dans Le Mouvement De Globalisation et les Options de L'Algérie – La nouvelle Politique Energétique Algérienne »**, Novembre 2000.

106. Problèmes D'Amérique Latine, «**Les Hydrocarbure dans les Amériques, les nouvelles règles du jeu**», N° 57/58,VARIA, été/Automne 2005.

107. Problèmes Economiques, «**les nouveaux enjeux pétrolier en Afrique**», la Documentation Française, Paris, N°2.816, Juillet 2003.

108. Rapport d'information du Sénat pour la planification – France, « **Les Perspectives d'évolution du prix des Hydrocarbures à moyen et long terme**», Joseph KERGUERIS et Claude SAUNIER, N° 105, Année 2005-2006.

109. Rapport de la Banque Mondiale, Groupe de Développement Economique et Social, Moyen-Orient et Afrique du Nord, «**Stratégie Macroéconomique A Moyen terme pour L'Algérie**», N° 26005-AL, Mai 2003.

110. Revue Afrique Contemporaine, «**Le Pétrole en Afrique**»,N°216, Edition BOECK, Paris, Avril 2005.
111. Revue de Sonatrach ,**« Faites connaissances avec les hydrocarbures »**, Direction Générale,1989.
112. Revue Tiers Monde, «**Formes et Mutations des Economies rentières au moyen-Orient**» Presse Universitaires de France, Paris, 2000.
113. Sonatrach Division Production, Document Interne, Service de Recherche et Etudes Documentaires, «**les Entreprises qui lui sont associées pour la recherche et l'exploitation des Hydrocarbures liquides – Ordonnance N°71-22 du 12/04/1971.**», 2004.
114. Y.Benabdallah, «**La réforme économique en Algérie: entre rente et production**», Monde Arabe Maghreb Machrek, N°166, Dec 1999.

E- Rapports Statistiques :

Sonatrach :

115. Activité Transport par canalisation, Rapport 2009 N° 36.
116. Rapport Annuel de Sonatrach, «**Rapport Financier 2009**».
117. Rapport Annuel de Sonatrach, «**Rapport annuel de 1998 .....jusqu'à 2011**».
118. Société **ENAFOR**, Département Over des Puits, HMD (Entretient Direct), Mai 2010 .
119. Upstream New, Activité Amont de Sonatrach, N° 6, Mai 2010.

Autres Rapports :

120. BP Energy Outlook, «**2020**».
121. BP Statistical Review of Word Energy, «**June 2009**».
122. BP Statistical Review of Word Energy, «**June 2010**».
123. BP Statistical Review of Word Energy, «**June 2011**».
124. BP Statistical Review of Word Energy, 1980
125. IEA Statistiques, «**Oil Information 2007 – Données sur Le Pétrole**».

126. International Energy Agency (IEA), 2011 Key World Energy Statistics.

127. MAERSK, Annual Report 2010.

128. OPEC: Annual Statistical Bulletin 2004 Edition.

129. OPEC: Annual Statistical Bulletin 2005 Edition

130. OPEC: Annual Statistical Bulletin (2010-2011) Edition.

131. World Energy Outlook, 2004, IEA

132. World Energy Outlook, 2009, IEA

133. World Energy Outlook, 2010, IEA.

134. World Energy Outlook, 2011, IEA.

135. World Investment Report 2001

G- Sites Internet

136. -www.petroleum-engineering.net

137. http://almksb.com/2011/12/07 .

138. http://www.arabs.com/archive/index.php/t-577.html

139. http://www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx?articleid=2426472

140. http://www.e.gov.kw/Documents/Arabic/Forms/KPC,وزارة النفط الكويتية، إدارة الإعلام النفطي و العلاقات العامة

141. http://www.kockw.com/kocarabic/Pages/WWKAboutKOC.aspx.

142. http://www.kpa.gov.kw/NR/exeres/0358DF68-105A-49C4-B980-02CED2FE9744.htm

143. http://www.kpc.comkw/ar/aboutkpcar/kuwaitoilhistory/defau/t.aspx.

144. http://www.moo.gov.kw.

145. http://www.qatarshares.com/vb/archive/index.php/t-366355.html.

146. -http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php ?t=130631. Et showthread.php?t=130631.

147. http://www.sonatrach-dz.com/NEW/rapport-an.html.

148. http:/ar:wikipidia.org/wiki 2011/04/14.

149. httpM//fr.mapsofworld.com/opec-member-map.htm.

150. www .El marifa/ charbon/inf.com.

151. www.afrique-contemporaine@afd.fr : Revue Afrique Contemporaine, Edition BOECK, Paris.

152. WWW.alternatives-economiques.fr : Revue Française.

153. www.bp.com :British Petrolieum (Production Mondiale/ Consommation/ Réserves)

154. www.cae.gouv.fr ,« **Prix du pétrole** ».

155. www.consience-politique.org, Jean-Pierre CHEVALLIER, «**Marchés et pétrole**», 09/02/2004.

156. *www.djazairess.com/alfadjr/164350 - Algeria*

157. www.Economie du Petrole.fr: Maurice Joel "**Prix du Pétrole**"–Documentation Française – Paris 2011.

158. www.Finance-Algerie.Org, «**Internet Algérie Economie Finance**».

159. www.iea.com: Statistiques.

160. www.iepe.fr, Pière Noel,«**Marchés Energétiques et géopolitique pétrolière,1990-2030**», 1998.

161. www.ifp.fr: Institut Français du Pétrole'' IFP, **Fiscalité Pétrolière Internationale, une formation IFP training pour SONATRACH CPE** .2008.Partie1.

162. www.ipe-upmf-grenoble.fr, Noêl Pierre «**Pétrole et sécurité international de nouveau enjeu**».

163. www.Kuwait-hystory.net.

164. www.ladocumentationfracaise.fr/revues/pe: Revue Problèmes Economiques.

165. www.ladocumentationfrancaise.fr/ Chronologie- Economie du Pétrole /date 21 Octobre 2011.

166. www.mondediplomatique.fr, SARKIS Nicolas, Le monde Diplomatique, «**Pétrole le troisième choc»**, Mars 2000.

167. www.nem-algeria.org/ph_ditrb/naphtec_raggineries.jpg

168. www.oapecorg.org/aeconf_papers/eightconf/Kuwait.doc .20:56

169. www.oapecorg.org/aeconf_papers/eightconf/Kuwait.doc‹2011/50/7 .

170. www.ons.dz/statistiqueseconomiques 2000-2010

171. www.opec.org.report 2011 « General Reports and Statistics reports »

172. www.Sonatrach@sonatrach.dz, «**faites connaissance avec la Sonatrach**».

173. www.tiermond.fr: Revue Française: Tiers Monde.

174. www.virginia.edu/igpr/home.html

175. www.wood-macresearch.com/un regard commercial sur l'énergie.